الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلمـــي

جامعة الحاج لخضر كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

باتنة 1 قسم التاريخ والآثار

نماذج من القمع الإداري الاستعماري تجـــاه بعض القبـــائل في الجنوب القسنطيـــني 1871– 1916

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر

من إعداد الطـــالب : تحت إشراف :

مـختـــار هـــواري د/ سليمـــان قريـــــري

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الصفـة	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية
علي آجقو	رئيسا	أستاذ	جـامعة بسكرة
سليمان قريري	مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر	جـــامعة باتنة1
يوسف مناصرية	مناقشا	أستاذ	جـــامعة باتنة1
صالح لميش	مناقشا	أستاذ	جـامعة مسيلة
شايب قدادرة	مناقشا	أستاذ	جـــامعة قالمة
السبتي غيلاني	مناقشا	أستاذ محاضر	جـــامعة باتنة1

السنـــــة الجامعيـــــــة : 2016 – 2017

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى:

أسرتـــي الكريـــــمة

أمـــــي وإخـــــــوتي

الأستاذ حداد مصطفى رحمة الله عليه

مشرفي المحترم الدكتور سليمان قريري

كل شهداء الجزائر وكل سكان منطقة الجنوب القسنطيني الذين عانوا ويلات الاستعمار

التشكرات

أشكر أستاذي الدكتور سليمان قريري على نصائحه القيمة وعلى تحفيزه لي لأتم هذا العمل .

أشكر كذلك كل الأساتذة الذين قبلوا مناقشة مذكرتي سائلا الله أن يجعل صنيعهم هذا في ميزان حسناتهم.

شكري الموصول أيضا إلى كل من أمدني بقطرة من علمه في جميع مراحل مساري التعليمي (كتاتيب، ابتدائية، متوسط، ثانوي، جامعي) وكل من ساهم في إمدادي بمرجع، وأخص بالذكر عمال متحف المجاهد بباتنة.

تعرضت الجزائر سنة 1830 إلى الغزو الفرنسي، ولما سقطت العاصمة بيد هؤلاء في 5 جويلية 1830، وقع الداي حسين مع قائد الحملة دي بورمون معاهدة الإستسلام والتي جاء فيها على وجه الخصوص تعهد فرنسا بشرفها أن تحترم إقامة الشعائر المحمدية، وأن لا يقع أي مساس بالحقوق وبحرية السكان من مختلف الطبقات، ولا بدينهم، ولا بأملاكهم، ولا بتجارتهم وصناعتهم، وأن تحترم نساؤهم. وهكذا استلم الفرنسيون مفتاح القصبة، وبدأوا في التوسع الاستعماري، الذي كان عصيا عليهم في كل منطقة يحاولون اقتحامها، فاستنجدوا بإمدادات عسكرية إضافية.

1- التعريف بالموضوع وأهميته:

مثلت منطقة الجنوب القسنطيني كغيرها من مناطق الجزائر مجالا لسياسة التوسع الفرنسية، حيث تقدم الفرنسيون الى المنطقة خاصة بعد سقوط عاصمة بايلك الشرق قسنطينة سنة 1837. خلال هذه الفترة، لم يتمكن الفرنسيون من إلقاء القبض على الحاج أحمد باي الذي وجد في منطقة الجنوب القسنطيني ملاذا له لتجديد المقاومة. كان الفرنسيون يرون في بقاء الباي في هذه المنطقة خطرا على نفوذهم، لذلك لم يتوانوا في توقيع معاهدة تافنة في 30 ماي 1837 مع الأمير عبد القادر للقضاء على قوات أحمد باي، وكان زحفهم على منطقتي الأوراس والزيبان والسيطرة عليهما.

ربما يكون من البديهي أن يتبادر الى أذهاننا أن الاحتلال وقع، وأن السكان لابد لهم أن يخضعوا للأمر الواقع، وأنهم إن لم يكونوا مواطنين كاملي الحقوق فهم رعايا تابعين للدولة الفرنسية، ويتوجب عليها أخذ انشغالاتهم بعين الاعتبار. لذلك، فقد وددت من خلال تعرضي لهذا الموضوع، أن أتعرف على سياسة الإدارة الاستعمارية تجاه بعض قبائل منطقة الجنوب القسنطيني في الفترة الممتدة ما بين 1871 الى غاية 1916، وهي في تقديري فترة حساسة، ففيها قامت الجمهورية الفرنسية الثالثة والتي سوقت للمبادئ الجمهورية وحقوق الإنسان، لكنها افتتحت عهدها في الجزائر بتجنيس اليهود وفق قانون كريميو، وأطلقت يد

المستوطنين لتنفيذ سياستهم وطموحاتهم في الجزائر، خاصة أن هؤلاء بدأوا يتغلغلون في الجنوب القسنطيني خلال هذه الفترة، مستفيدين من تطبيق التنظيمات العقارية التي وصلت المنطقة متأخرة، وتَوقَفت عند سنة 1916 وهي السنة التي تعتبر مفصلية في منطقة الأوراس حيث ثار الأوراسيون عليها، بعد أن اعتقدت الإدارة الاستعمارية أنها أخضعتهم وكل الجزائر، ليخلطوا بذلك كل حساباتها.

2- أسباب اختيار الموضوع: اعتبارا أنني من دفعة ماجستير – تاريخ الأوراس–، كانت اهتماماتي منذ الوهلة الأولى موجهة أساسا لدراسة تاريخ هذه المنطقة والمناطق المجاورة لها والتي اقتَسمت معها تداعيات المقاومة. وعلى اعتبار قلة الكتابات الأكاديمية باللغة الوطنية حولهـــا– حسب اطلاعي– مقارنة بما قدمته من نضال، رأيت أنه من المفيد أن أدرس المنطقة في هذه الفترة 1871 الى 1916 لأوسع مداركي عنها، وربما أفيد إذ وفقت في ذلك.

لقد كان لتنقلاتي الى الجامعات الأجنبية خاصة الفرنسية، وملاحظاتي بخصوص الاهتمامات المتزايدة في الدراسات الحديثة بدراسة التاريخ المحلي تماشيا مع تطورات العلوم الأخرى التي تنشد التخصص، حافزا آخر لدراسة هذا الموضوع، وقد مثل النموذج الناجح للأستاذ عبد الحميد زوزو دعما لي في ذلك.

3- إشكالية الموضوع: يحاول هذا الموضوع طرق اشكالية رئيسة تتمثل في محاولة معرفة مدى التزام الإدارة الاستعمارية بما تعهدت به في معاهدة الاستسلام؟ هل كانت ممارساتها مع سكان المنطقة في إطار القانون الإنساني دون قمع مفرط ؟ و إذا كان هناك قمع، فهل كان قمع منظم قامت به مؤسسات دستورية وإدارات حكومية؟ أم هو عمل معزول قام به بعض الضباط ووسطاء الإدارة خارج علم مؤسسات الدولة الفرنسية؟.

و تتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة تساؤلات:

-كيف كانت وضعية الجنوب القسنطيني قبل الغزو الفرنسي للمنطقة؟

– بما واجه سكان المنطقة التوسع الفرنسي؟ وكيف كان احتلال المنطقة من طرف الجيش الفرنسي؟

– هل كانت القوات الفرنسية تفرط في استعمال القوة؟

– عندما أخضعت الإدارة الاستعمارية المنطقة: كيف عاملت سكان المنطقة؟ وما رد السكان على السياسة الاستعمارية؟

– هل كانت ممارسات الإدارة الاستعمارية السياسية والعسكرية والاقتصادية قمعية ضد السكان المسلمين وتمييزية لمصلحة المعمرين؟

– الى ماذا أفضت السياسة الاستعمارية في منطقة الجنوب القسنطـــــيني في فترة الدراسة 1871– 1916 ؟

– كيف تعامل السكان المسلمون في المنطقة معها؟

4– منهج البحث: لطرق اشكالية الموضوع والإجابة عن تساؤلاتها الفرعية، اعتمدت المنهج التاريخي بمحاولة سرد الأحداث ووصفها وفق تطورها الكرونولوجي مع استخدام أدوات ومقاربات الوصف والتحليل والمقارنة. فعندما أكون بصدد استعراض أساليب الإدارة الإستعمارية وحركة سير وقمع الانتفاضات، أستعين بالوصف، وحين أتناول العقوبات والمصادرات أتخذ من التحليل سبيلا لتفكيك واستقراء المعطيات الإحصائية، وتحليل أفعال الضباط والنخب والإداريين الذين يمثلون الإدارة الاستعمارية، أما المقارنة فتكون بين النصوص القانونية والتنظيمية المطبقة في المتربول(فرنسا) وفي المستعمرة من جهة، وبين المستوطنين والجزائريين المسلمين(الرعايا الأهالي)كما تسميهم من جهة ثانية، وكذا مقارنة الوضع الصحي و التعليمي والضريبي بينهما مما يعطي لي دلائل وحقائق، والتي قد تسمح لي بإدانة ممارسة الإدارة الحاكمة أو تبرئة ذمتها.

5-خطة البحث: للإجابة عن إشكالية موضوعي، قسمت عملي إلى ستة فصول.

كان الفصل الأول بعنوان: الأوضاع العامة لمنطقة الجنوب القسنطيني قبل 1871، اخترته كذلك لأنه لا يمكنني معرفة أحداث فترة الدراسة، في مكان الدراسة، إلا إذا عرفت المنطقة التي أنا بصدد الحديث عنها، بما تحتويه تضاريسيا وبشريا واثنيا. كما كان لابد لي وأن أتطرق الى التوسعات الفرنسية في المنطقة وكذا التنظيمات السائدة فيها قبل 1871 لارتباطها الوثيق بما سيأتي بعد هذه الفترة من تطورات على مستوى السياسة الاستعمارية الفرنسية.

جاء الفصل الثاني بعنوان: أساليب التمشيط واستعمال القوة المفرطة ضد الأعراش الثائرة، حاولت من خلاله أن أسلط الضوء على كيفية تعامل الفرنسيين مع الانتفاضات الشعبية في المنطقة، فتناولت انتفاضة 1871 بالمنطقة وانتفاضة 1876 بالعامري، وانتفاضة 1879 بالأوراس الشرقي، وانتفاضة 1916، محاولا إظهار أسباب الانتفاضات، وكيف ردت عليها القوات الفرنسية، هدفي أن أتأكد فيما إذا كانت مهمتها لاستعادة الأمن كما تسميه الإدارة الإستعمارية، أو للثأر والانتقام من السكان ثائرين كانوا أو مسالمين. وقد كنت أفهم أن القمع العسكري يمكن أن يجد بعضا مما يبرر تجاوزاته، كأن يقول البعض: كل الحروب تقع فيها التجاوزات، لذلك كان لا بد لي وأن أسلط الضوء على تجاوزات أخرى خارج الأطر العسكرية فكان الفصل الثالث.

اخترت كعنوان للفصل الثالث: القمع القضائي لسكان منطقة الجنوب القسنطيني، استعرضت فيه وضعية القضاء ومؤسساته وقوانينه التمييزية والقمعية وبعض أحكامه، وكيف تعامل مع السكان أيام السلم أو إبان فترة الانتفاضات. عن منطقة الجنوب القسنطيني، تحدثت عن نماذج من الإجراءات القضائية في المنطقة و قسمتها الى مرحلتين: مرحلة كانت قبل 1879، وأخرى بعدها الى غاية 1916.

تعرض الفصل الرابع الذي كان عنوانه: مظاهر القمع الاقتصادي للإدارة الاستعمارية في المنطقة، لأبرز القوانين العقارية الجائرة، والنظام الغابي والضريبي، والمصادرات في حق الأفراد

والأعراش بمنطقة الجنوب القسنطيني، وقد اخترت الحديث عنها كونها قد شكلت أصعب أنواع القمع الإقتصادي الهادف الى التفقير والتجويع.

جاء الفصل الخامس بعنوان: شكاوي وعرائض الأهالي الموجهة للسلطات الفرنسية، حاولت من خلاله استعراض البعض منها، هدفي من وراء ذلك محاولة استعراض البعض من معاناتهم وانشغالاتهم، خاصة أنه يمكن اعتبارها- الشكاوي- مصادر محلية، مغيبة في كثير من الكتابات حسب علمي. فكان أن تطرقت إلى شكاوي المسجونين، والمدانين من السلطة القضائية، وكذلك الشكاوي المتعلقة بمصادرة الأراضي، وغرامات الحرب، وشكاوي تطبيق القوانين العقارية، وأيضا الشكاوي ضد المستوطنين والقياد وضد قوانين التجنيد الإجباري .

آخر فصل، الفصل السادس، كان بعنوان: نماذج من تأثيرات سياسة الإدارة الاستعمارية الفرنسية على سكان منطقة الجنوب القسنطيني، تناولت من خلاله التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد اخترت نماذج عن ذلك تمثلت أساسا في انتشار ظاهرة الهجرة والتمرد والخروج عن القانون وانتشار اللصوصية حسب ما كانت تسميه السلطات الاستعمارية.

وفي الأخير، توجت موضوع رسالتي باستنتاجات، ومجموعة من الوثائق الأرشيفية التي تخدم فصول البحث معظمهما غير متداول من قبل حسب إطلاعي.

6- المصادر والمراجع المعتمدة: لقد حاولت من خلال مجهودي المتواضع هذا أن أنوع من قائمة المصادر والمراجع التي سأعود إليها، لذلك، قمت بتنقلات كثيرة وفقت في بعضها وأخفقت في أخرى. لقد استفدت كثيرا مما يوفره أرشيف ما وراء البحار Le centre des archives d'outre –mer على مدى خمسة سنوات متقطعة، ومما يوفره أرشيف الجيش البري Le service historique de l'armée de terre بفانسان، كما كانت لي زيارات متعددة إلى مؤسسة الأبحاث والدراسات حول العالم العربي والإسلامي Institut d'étude et de la recherche sur le monde arabe et musulman (I. R .E .A. M) أين حصلت من هناك على كتب نادرة ومذكرات. كما كانت لي زيارات إلى

مكتبة الأرشيف الولائي لقسنطينة، ومكتبة الشيوخ بجامعة الأمير عبد القادر، ومكتبة آل سعودبالدار البيضاء، ومكتبة متحف المجاهد لولاية باتنة هذا الأخير الذي قدم لي طاقمه كل الدعم.

لقد كان إذا أن وظفت في انجاز هذا العمل وثائق أرشيفية استطعت الحصول عليها، إضافة إلى مصادر مكتوبة وعديد المراجع المتخصصة:

– **الوثائق الأرشيفية**: لقد مكنني ترددي لمرات عديدة على دور الأرشيف الفرنسية، سواء تعلق الأمر بأرشيف ماوراء البحار بأكس– أن بروفانس، أو أرشيف الجيش البري بفانسان، وكذا علاقاتي الشخصية مع أساتذة كرام من أمثال الدكتور ناصر بالحاج، والدكتور حيمر صالح، والدكتور زقب عثمان، من الحصول على كم هائل من الوثائق:

– من أرشيف الجيش البري– فانسان: إطلعت على السلسلة H و السلسلة N ، ومن العلب المستخدمة أذكر:

العلب 1H230– 1H 216 – 1H 396 بالنسبة للسلسلة H، والعلب 5N21L و 5N210 و 7 N2116 بالنسبة للسلسلة N . تناولت هذه العلب وصف للمناطق، حديث عن العمليات العسكرية بإحصاءاتها، تعليمات كانت توجه للجيش وتليغرامات يومية. أفادتني هذه العلب كثيرا في الحديث عن كيفية قمع انتفاضة واحة العامري 1876 وانتفاضة الأوراس 1916. وهذه عناوين بعضها:

- 1H230 : Mémoire déscriptif sur les oasis du Zibans.
- 1H1011, Octave Dupont, Troubles insurrectionnels de l'arrondissement de Batna en 1916
- 1H 216, Colonne Delebecque : Journal des marches du commandant du génie de la colonne Delebecque.

– من أرشيف ما وراء البحار بأكس أون بروفانس: استعملت عددا من السلاسل نذكر منها: السلسلة H التي تتناول القيادات الأهلية، وشكاويهم وكذا العمليات العسكرية.

السلاسل K و kkو L و N التي تتناول الاستيطان، والمراكز الاستيطانية مثل المعذر وعين التوتة وكورناي وبرناي وغيرها، كما تتناول التنظيمات العقارية.

السلسلة F خاصة F80، بالإضافة الى العلب 93/20007-20009 و 93201//29 التي تناولت ظاهرة اللصوصية في منطقة الأوراس وفق التصور الفرنسي والعلبة 93203//27 التي تحدثت عن منطقة أريس ودواويرها خاصة ما تعلق بانتفاضة 1879 .

-**الجرائد الرسمية والصحف**: وقد استخدمت منها:

-Journal Officiel, n°:193, Jeudi 1/7/1894

- Le Mobacher, n°: 5436, Samedi 2 mars 1912
- Moniteur de l'Algérie, 16 année, n°: 272, Samedi 18 Novembre, 1876

– **المصادر**: ولعل من أهمها:

- Colonel Daumas, Le Sahara Algérien : Etude géographique, statistique et historique sur la région au sud des établissements français en Algérie.
- Achille Fillas, Géographie de l'Algérie
- Joseph Roland, Etude sur la commune mixte de l'Aurés .

مكنتني هذه المصادر من التعرف على المنطقة، عن التوسعات الفرنسية بها، وعن أهم ما كان بها من أحداث خلال فترة الدراسة.

– **الكتب**: لقد استفدت من بعض الكتب التي رافقتني في بحثي مثل:

– كتب شارل روبير أجيرون، خاصة كتابي تاريخ الجزائر المعاصرة والجزائريون المسلمون وفرنسا والذين كانا تقريبا متماشيان مع فترة دراستي، وقد تميزا بعمق التحليل والثراء في الإحصاءات.

– كتب عبد الحميد زوزو المتخصصة في تاريخ الأوراس خاصة كتاب: الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي، والذي تناول فيه التوسع الفرنسي وممارسة الإدارة الاستعمارية بالمنطقة، وقد مثل فعلا عملا أكاديميا قيما .

– كتاب لويس رين: تاريخ انتفاضة 1871 والذي يعد مصدرا مهما أرخ لانتفاضة 1871.

ولا أنس هنا ذكر كتب الأستاذ ناصر الدين سعيدوني التي سمحت لي بأخذ صورة عن الفترة التي سبقت الاحتلال الفرنسي، وكتاب تاريخ الحركة الوطنية لمحفوظ قداش الذي رغم أنه عالج الحركة الوطنية إلا أنه عاد الى القمع الفرنسي وخاصة قانون الأهالي. هذا دون أن أنسى ذكر كتب أبو القاسم سعد الله خاصة كتاب تاريخ الجزائر الثقافي الذي خدمني في دراسة مسألة القضاء إبان الفترة الإستعمارية، والكتابات المتميزة للمؤرخة سيلفي تينو التي أماطت اللثام عن الكثير من الجرائم الفرنسية المرتكبة في حق الجزائريين.

7– الصعوبات: اعترضتني عند انجازي هذا العمل عديد الصعوبات، تنوعت بين الشخصية والموضوعية. شخصية تمثلت أساسا في إجرائي لعمليتين جراحيتين مما أخر صدور عملي هذا، أضف إلى ذلك الالتزامات الأسرية المتشعبة التي هي في كثيرا من الأحيان خصما للبحث، وكذا وفاة أستاذي المشرف مصطفى حداد – رحمه الله– وهو ما كان له أكثر الوقع على نفسي. أما الموضوعية فتكمن في أن الموضوع الذي تناولته كان موضوعا أرشيفيا، إذ لا يمكن أن تطرق الى شكاوي السكان إلا إذا وجدتها مثلا، فكان لا بد لي وأن أتردد على الأرشيف، وهو ما أخذ مني وقتا كبيرا خاصة قراءة تلك المخطوطات التي كتبت باليد بخط عتيق يصعب على المتمرسين فك طلاسمه، ونفس الشيء للخط العربي المتمثل في مراسالات المسلمين.

كما أني لم أرد حصر موضوعي في الجانب العسكري، فكان أن وسعته الى جوانب أخرى كالجانب القضائي والإقتصادي والثقافي، وهو ما جعلني أمام كم هائل من المصطلحات يجب أن أجاريها وأتحكم فيها. وربما كان هاجسي الأكبر هو أن دراستي قد كانت لمنطقة مكافحة، عانت من ويلات الإستعمار، فكان لزاما علي أن أوفق في إعطائها البعض من حقها، وقد تكون المصيبة أعظم إن أسأت إليها دون أن أقصد.

رغم هذه الصعوبات، تمكنت بعون الله وبتوجيهات أستاذي الدكتور سليمان قريري من أن أتم هذا العمل. وفي هذا المقام، أشهد له بالفضل الكبير في انجاز هذه الأطروحة بعدما كنت متلكأ في انجازها، فقد استطاع بحنكته ودبلوماسيته أن يدفعني دفعا لإنجازها دون إكراه، فاستدرجني بأن أخذ مني وعدا بإنهائها، وكان لا بد أن أكون عند وعدي. وله كل الفضل والشكر على صبره عليّ وعدم تقاعسه في توجيهي، وتفرغه لقراءة عملي رغم التزاماته الكثيرة العلمية والإدارية والأسرية فكان نعم المشرف.

لدراسة موضوع نماذج من القمع الإداري الاستعماري تجاه بعض القبائل في الجنوب القسنطيني، كان علي في بادئ الأمر أن أقوم بإعطاء لمحة عن المنطقة قيد الدراسة فاخترت أن أقدم لمحة موجزة حول امتدادها الجغرافي وطابعها التضاريسي والذي أعتقد أنه يؤثر بطريقة مباشرة على السياسة القمعية من جهة وعلى رد فعل السكان من جهة ثانية، كما تناولت الحياة النباتية والحيوانية لعلاقتها مع نشاط الإنسان، وكان لزاما علي بعدها أن أتطرق إلى الإثنيات التي تتشكل منها المنطقة حتى أبين الطابع القبلي والعشائري لها، كما رأيت أنه من المفيد أن أتطرق إلى التوسع الفرنسي بالمنطقة قبل1871حتى أربط بين الفترة التي أنا بقيد دراستها وهي الفترة 1871-1916 والفترة التي سبقتها، وقد تطرقت كذلك إلى التنظيمات الإدارية بالمنطقة قبل 1870 حتى يتسنى لي معرفة السياسة الاستعمارية خلال هذه الفترة لمقارنتها بالمرحلة التي سأتناولها.

المبحث الأول:الجانب الجغرافي لمنطقة الجنوب القسنطيني

يرتبط مصطلح الجنوب القسنطيني بالإدارة الاستعمارية الفرنسية والتي أطلقته على المناطق الواقعة مباشرة جنوب مدينة قسنطينة بعد احتلالها لها في 1837، غير أنه من الصعب تحديد الامتداد الجغرافي لهذه المنطقة بالنظر إلى التطورات الميدانية للتوسع الإستعماري من جهة، والتطورات الإدارية من جهة ثانية. ففي 15 أفريل 1845، قامت السلطات الاستعمارية بإنشاء مقاطعة قسنطينة[1] التي حافظت تقريبا على نفس ترسيم الحدود الموروثة عن بايلك الشرق في العهد العثماني شرقا وغربا، شمالا وجنوبا وتربعت على مساحة قدرها 19253566هكتارا منها 5950000 هكتارا بالتل[2]، ومثلت منطقة الجنوب القسنطيني

[1] - Charles André Julien**, Histoire de l'Algérie Contemporaine: La Conquête et les débuts de la Colonisation(1827-1871) ,**2ème Edition, Presse Universitaire de France, Paris, 1979, p.353.

[2] - Achille Fillas, **Géographie de l'Algérie,** Edition Librairie Hachette et Cie, Paris,1886, p. 118

القسم الأكبر والأهم منها من حيث شساعة المساحة وتنوع الثروات، فهي تمتد من جنوب مدينة قسنطينة شمالا الى الحدود الدولية الجزائرية مع النيجر وليبيا جنوبا، ومن الحدود التونسية والليبية شرقا إلى حدود مقاطعة الجزائر غربا، ويدخل الأوراس والحضنة والزيبان ووادي ريغ والنمامشة والحراكتة ووادي سوف وورقلة باتجاه الهقار وجانت ضمن نطاقها. غير أنه وبموجب قانون 4 أوت 1904 تم تحديد إدارة جديدة للمناطق الصحراوية بعد انشائها[1]، ونظرا لشاسعة هذه المنطقة فقد حاولت في دراستي هذه التركيز على الأوراس والزيبان باعتبارهما متلازمتين جغرافيا وتاريخيا.

تعتبر منطقتا الأوراس[2] والزيبان من أهم مناطق الجنوب القسنطني من الناحية التضاريسية والبشرية والاقتصادية.

المطلب الأول: الجانب التضاريسي

تمتاز منطقتا الأوراس والزيبان بالمظاهر التضاريسية المتنوعة بين المرتفعات الجبلية والسهول والمنخفضات.

---

[1] – عبد المجيد شيخي، « **الإدارة الفرنسية في الصحراء حتى الاستقلال**» ، مجموعة أعمال الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 1998، ص.220.

[2] – لا يقصد هنا بمنطقة الأوراس الإطار الضيق للمنطقة المتمثل في جبال أوراس بل الأوراس بالمفهوم البشري الممتد من شمال رأس العيون غربا الى الشريعة وتبسة شرقا، ومن السبايخ شمالا الى تخوم مدينة بسكرة ونقرين جنوبا، وهي بذلك تختلف عن جبل الأوراس الذي تمتد حدوده من طريق باتنة بسكرة غربا الى الطريق الرابط بين خنشلة وزريبة الوادي والخنقة شرقا، ومن الخط الرابط بين بسكرة والخنقة جنوبا الى الخط الرابط بين باتنة وخنشلة شمالا. كما تختلف أيضا عن حوز الأوراس الإداري (أريس). للمزيد أنظر: عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الإستعمار الفرنسي: التطورات السياسية والإقتصادية والإجتماعية(1837– 1939)**، ج1، تر: مسعود حاج مسعود، الجزائر: دار هومة، 2005، ص.29. وأيضا: يسين وادفلي، « **التنظيم العقاري بمنطقة الأوراس بين 1863 – 1900م وآثاره الاقتصادية والاجتماعية**»، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012، ص. 2.

1- الجبال: معظم جبال منطقة الاوراس حديثة التكوين ترجع للزمن الجيولوجي الثالث، وأهمها الكتل الجنوبية للسلسلة النوميدية مثل جبل قريون ونيف النسر وجبال سيدي الرغيس، والى الجنوب منها نجد السلسلة الأطلسية الصحراوية والتي تمتاز باتساعها وامتدادها من الجنوب الغربي نحو الشمال الشرقي للمنطقة، ونذكر من بين مرتفعاتها جبل بوطالب، جبال أولاد سلطان وبها جبل الرفاعة ارتفاعه 2170 مترا، وجبال مستاوة بارتفاع1684مترا، وجبال متليلي، والشلعلع، وجبال وستيلي، وجبل المحمل بارتفاع 2321 مترا، وجبل بوعريف، وعمران، ولفجوج، والجبل الأزرق، وجبل شليا، وجبال عالي الناس، وششار باتجاه النمامشة والتي تعتبر امتدادا لمرتفعات الأوراس[1]. تمتاز هذه الجبال بقممها المرتفعة وانحداراتها الشديدة، وبها كثير من المغارات والكهوف والشرفات مثل شرفات غوفي والقنطرة وتبردقة. أما السلاسل الجبلية في حوز تبسة المعروفة بجبال النمامشة، فهي بدورها تمتد من الجنوب الغربي الى الشمال الشرقي له، متوسط علوها ما بين 1200 و 1400 مترا، وتصل أحيانا الى 1700مترا، وتتميز بوعورة تضاريسها حيث تتشكل من طبقات رسوبية مستوية تميل الى اللون الأحمر، ذات قمم مسننة وبها منعرجات[2]، ونذكر من الجبال جبل تادينارت ارتفاعه 1200مترا، وجبل كملال بارتفاع 1376مترا، وجبل قريـقر بارتفاع 1400مترا، وجبل القـــعقاع بارتفاع 1286مترا[3]، وفي الشمال الشرقي تمتد جبال تبسة والحطبة والشبكة وبوجلال على ارتفاع 1485مترا، كما يوجد في الجنوب الغربي لحوز تبسة جبل جرار ورأس السطح، العطش وجبل دايش على ارتفاع 1365مترا، كما يمكن اعتبار السلاسل الجنوبية لسوق أهراس امتدادا

[1] – عبد الله الشافعي، « ثورة الاوراس 1916 » ، **ثورة الأوراس 1916**، انتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، مطبعة عمار قرفي، الجزائر، 1994، ص. 33

[2] – بيار كاستال، **حوز تبسة: دراسة وصفية جغرافية تاريخية لإقليم تبسة وأعراشه من فجر التاريخ الى بداية القرن العشرين**، تر: العربي عقون، مطبعة بغيجة حسام، الجزائر، 2010، ص ص. 22- 35.

[3] – **المصدر نفسه**، ص ص. 36- 40.

للسلاسل الجبلية لشمال تبسة مثل جبل مرير بارتفاع 1400مترا، وجبل الحمري بارتفاع 1019مترا، وجبل ماو بارتفاع 1400مترا، وجبل بوسسو بارتفاع 1070مترا خلف مداوروش[1]

أما بمنطقة الزيبان[2]، فتتواجد جبال أسفل سهل الزاب الغربي مثل جبل بوغزال المحيط ببسكرة، وجبل أكسوم الذي يمتد إلى خنق سعد على طريق بوسعادة، تتفرع هذه الجبال إلى سلسلتين عظيمتين صخورها جيرية متحجرة، متوسط ارتفاع السلسلة الجبلية الأولى ما بين 50 إلى 400 متر، وتبعد بسبعة أو ثمانية كيلومترات عن واحات الزاب الظهري، وتنحدر تدريجيا لتغلق الحدود الكبيرة لسهل لوطاية، ومن هذه الجبال نذكر جبل بن رزبن وجبل سينة، وجبل مطرف، وجبل بومسعود، وجبل رأس بنت الطيب، وجبل الدخلة، وجبل عرجات، وجبل أورسين، وجبل أغرومن كما تتواجد سلسلة جبل الرديات بارتفاع 579 متر، وجبل عزوز الواقع بين مطرف الكبير ومطرف الصغير، وجبل طوال بارتفاع 345 متر والذي يرتبط بجبل بومسعود في الجهة الشرقية للنعام، وينخفض تدريجيا حتى سهل بوشقرون. تتواجد على طول الطريق الكبيرة ستة تلال و هي كدية الحمراء، وكدية سيدي مراقزي، وكدية متشاو وكدية الغولة وكدية الرفيس وكدية مليلي[3] .

الملاحظ أن هذه السلاسل الجبلية الوعرة، بمنحدراتها الشديدة وقممها المسننة وشرفاتها و كهوفها تنعكس على حياة وطبيعة إنسان المنطقة في السلم كما في الحرب.

---

[1] – جمال ورتي، « **تطور نظام الإدارة الفرنسية في عمالة قسنطينة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر: سوق أهراس نموذجا 1834–1900**» ، رسالة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009- 2010، ص ص . 21-22.

[2] – الزيبان جمع مفرده الزاب وهي منطقة تمتد بمحاذاة الأوراس من الغرب نحو الشرق على مسافة 150 كلم طولا وما بين 18 و 45 كيلومتر عرضا، وتنقسم الى زاب بسكرة والزاب الشرقي والزاب القبلي في الجنوب، والزاب الظهراوي في الشمال وتحوي 32 واحة. للمزيد أنظر: Achille Fillas, **Op.Cit**, pp. 120-121

[3]–S.H.A.T 1H230 : **Mémoire déscriptif sur les oasis du Zibans**.

2- السهول: تتواجد في منطقة الاوراس سهول متعددة غير أنها تتميز بالتقطع وتكون عادة منحصرة بين الجبال أو في منحدراتها مثل سهل الرميلة، وسهل السبيخة، وسهل بلزمة، وتتواجد معظمها في شمال الأوراس. أما في جنوبه، فتتواجد عدة سهول نذكر منها: سهول لقصور بنواحي القنطرة، وسهل سامر عند سفح جبل احمر خدو، وسهل الميتة جنوب جبل ششار[1]. أما في حوز تبسة، فتتواجد سهول شاسعة متوسط علوها ما بين 900 و 1000 متر، تكون عادة مجالات للإنتجاع، وفيها عديد اليانبيع عكس السهول الغربية لنفس الحوز [2]، وبمحاذاة الصحراء تتواجد سهول يسميها السكان نفايض، سافل، جلف وفيها ينابيع مائية مثل رويجل وتادارت وبير جالي[3].

أما بالقرب من بسكرة، فنجد سهول شاسعة مثل سهل لوطاية، وسهل بادس، والفيض، و الزاب القبلي، والزاب الغربي، والزاب الظهري تتخللها واحات ومناطق سهبية.

المطلب الثاني: المناخ والمجاري المائية

تتميز منطقتا الاوراس والزيبان بمناخ متذبذب ومتباين وهو ما ينعكس على النشاط البشري للسكان والحركة التوسعية للإستطان الأوربي في المنطقة. ففي الأوراس يوجد نوعان متميزان من المناخ [4]، فالمناطق الشمالية للاوراس المحاذية للهضاب العليا يسودها مناخا شبيها بمناخ السهول العليا، عكس المناطق الجبلية المطلة على الجنوب والتي تتأثر بالمؤثرات الصحراوية الحارة والجافة[5]، على هذا الأساس، يبدو مناخ المنطقة الأولى أن ليس فيه ربيع ولا خريف

---

[1] - عبد الحميد زوزو، **مرجع سابق**، ص ص. 35-37.

[2] - بيار كاستال، **مصدر سابق**، ص.22.

[3] - **المصدر نفسه**، ص. 25.

[4] - عبد الحميد زوزو، **مرجع سابق**، ص.38.

[5] - J.H. Meuleman, **Le Constantinois entre les deux guerres moniales : L'évolution économique et sociale de la population rurale,** O.P.U, Alger, 2009, p. 14.

حيث يتم الانتقال المباشر تقريبا من حر الصيف الى برد الشتاء، كما تترسب الثلوج في المرتفعات أحيانا، وتبقى لأسابيع وتنخفض درجات الحرارة مدة طويلة لتصل الى أربع أو خمس درجات في الشتاء، وبالمقابل ترتفع درجات الحرارة لتصل صيفا الى 43 درجة في مدينة الشريعة[1]. أما مناخ القسم الصحراوي، فيتميز بالحرارة الشديدة التي تكون في أوجها من شهر ماي الى شهر أكتوبر، وفيها يكون جو النهار حارا تصل درجة الحرارة به الى 48 درجة تحت الظل وتصل أثناء الليل الى 32 درجة، ويكون جو النهار في الشتاء لطيفا حيث تتراوح درجة حرارته ما بين 12 و 15درجة[2]، ويقدر معدل التساقط في منطقة الأوراس عموما بحوالي 400 ملم حيث نجد واد الماء (برناي) يتلقى 455 ملم، بالمقابل تتلقى أريس 345 ملم وتتلقى قمم المرتفعات كميات من الثلوج، ويقدر معدل أيام تساقطه في باتنة بـ 14,4يوما[3].

تتأثر المجاري المائية بدورها بكميات التساقط ومظاهر السطح، لذلك تنتشر في الأوراس والزيبان مجموعة من الأودية والسبخات، ففي الأوراس نجد هناك أودية تتجه جنوبا والتي تنبع من السفوح الجنوبية من سلسلة الأطلس الصحراوي وتصب في الصحراء مارة بالزيبان مثل الواد الأبيض الذي يتغذى من روافد عديدة مثل واد العنصر ووادي باشا ووادي أريس ووادي تاغيت ومنبع الوادي الأبيض الرئيس يتواجد في (لمدينة) ويحمل اسم خنقة الدوبان، الى جانب منابع ثانوية وهي: عين العناصر وعين جرمان وعين ملوحة وعين باشا وتغيت، ويخترق الوادي الأبيض الجبل الأزرق وأحمر خدو مشكلا منخفضا حتيا في غوفي متجها نحو الصحراء. أما واد عبدي الذي ينبع من جبل المحمل فله منبعين رئيسيين هما: عين جازية وعين قرزة تسقى منه قرى أولاد عزوز وبعلي وثلاث وحيدوس وثنية العابد وفج القاضي وحلاوة وتيسكفين وامنطان ومدور والنوادر وشير ومنعة، وواد لارباع الذي يأخذ منبعه بالقرب من زقاق وواد تفيراسين

[1] – بيار كاستال، **مصدرسابق**، ص. 26.

[2] – **المصدر نفسه**، ص ص .27-28.

[3] – عبد الحميد زوزو، **مرجع سابق**، ص.39.

الذي يزود بمنبع بوسغين وبدورهما يصبان في وادي فضالة[1]، وواد القنطرة الذي ينبع من جبال الشلعلع ويأخذ تسميات عديدة وهي على التوالي: الشبكة، الكسم، تيلاطو ثم سكوم ويتحد مع واد القبلي مشكلا واد القنطرة[2]، وواد العرب الذي ينبع من علينا‌س والولجة والأوراس باتجاه الزاب الشرقي حيث يسقي سهول قلعة التراب وخيران وخنقة سيدي ناجي وليانة والقصر وزريبة حامد وزريبة الوادي باتجاه سهول الفيض قبل الوصول الى شط ملغيغ[3]، كما تتواجد أودية صغيرة مثل وادي بورغدة وتابقارت ووادي الشعير ووادي رأس العيون والتي تؤلف وادي بريكة والذي يصب في شط الحضنة [4]، كما يعبر الزيبان الغربي وادي جدي الذي ينبع من مرتفعات الحضنة و أولاد نايل ليخترق منطقة الزيبان، وواد التل. وتتواجد بهذه المنطقة أودية صغيرة مثل واد بسبيس الذي ينحدر من ثنية ليشانة ويتجه الى نقارة والبريش، وواد المدعية وواد مرد الهامل وواد لورق وواد سلزون الذي يأتي من جبال مدوكال وخناق سالزو[5].

أما في منطقة النمامشة، فيوجد واد الشريعة والذي يسمى في بدايته واد عسة والذي ينبع من هضبة تازبنت ويمر بالشريعة ليصب في الصحراء آخذا تسمية واد أهلال[6]، بالإضافة إلى واد مشرع والذي يسمى في جزئه الأعلى واد ثليجان وواد جارش وواد مهوين وواد الأرنب وواد قنتيس، وأودية ثانوية مثل واد سردياس وواد العاتر[7] وكلها أودية تتجه الى الصحراء الشرقية في

---

[1] - Joseph Roland, **Etude sur la commune mixte de l'Aurés**, Imprimer Typographique, Batna, 1894, p. 28.

[2] - عبد الحميد زوزو، **مرجع سابق**، ص ص.42-43.

[3] - **المرجع نفسه**، ص. 44.

[4] -عبد الله الشافعي، **مرجع سابق**، ص. 40.

[5] - S.H.A.T 1H230,**Op**.**Cit**.

[6] - بيار كاستال، **مصدر سابق**، ص ص. 56-59

[7] - **المصدر نفسه**، ص ص. 65-70.

جزئها الشمالي والتي سماها مهندس المناجم رولاند[1] الصحراء المنخفضة [2] حيث يصل انخفاضها 24 مترا تحت مستوى سطح البحر وهو ما أدى إلى تشكل شطوط مثل شط ملغيغ، وواحات مثل الزيبان ووادي سوف ووادي ريغ[3] لذلك تكون هذه المنطقة مستقبلة لأودية الأطلس الصحراوي المقابلة للصحراء فتكون مصبها. وبدورها تتجه أودية الواجهة الشمالية لسلسلة الأطلس الصحراوي نحو شطوط وسبخات السهول العليا مثل وادي بولفرايس الذي يسمى في جزئه الأعلى واد مروي، وواد فم القيس الذي يخترق سهل الرميلة الخصيب، وواد مريال الذي يأخذ اسم واد الشمرة في جزئه الأسفل بعد ما يتحد مع واد الربع، وتصب هذه الأودية في سبخات ملحية متواجدة بين أم البواقي وخنشلة مثل: سبختي القراح وقراح الطرف[4]. والملاحظ أن مياه الأودية غير دائمة الجريان أو تكاد تجف في مواسم الجفاف وتنعكس هي الأخرى مع طبيعة المناخ على الغطاء النباتي والتواجد الحيواني .

المطلب الثالث: الغطاء النباتي والحيواني

تحدد العوامل التضاريسية والمناخية والمجاري المائية طبيعة الغطاء النباتي في منطقة الأوراس، والظاهر أن المنطقة فقيرة من حيث الغطاء النباتي، فرياح الشهيلي (سيروكو) الحارة وبرودة الشتاء حيث يوجد الصقيع لا تصمد أمامهما النباتات ما عدا الشوكية والإبرية وطويلة الجذور

[1] – كتب المهندس رولاند في تقريره العلمي سنة 1880 عن هذه المنطقة وسماها الصحراء المنخفضة، وقال أنها صحراء طباشيرية تحدها شمالا السلاسل الأطلسية الجنوبية. للمزيد أنظر: جراية محمد رشدي،« **الصحراء الجزائرية خلال العصر الحجري الحديث(6100 ق.م– 1000ق.م)**» ، مذكرة ماجستير في تاريخ الحضارات، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص. 7.

[2] – **المرجع نفسه**، ص. 7.

[3] – ابراهيم مياسي، **توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري1881 – 1912**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص. 16.

[4]– J.H.Meuleman,**Op**.**Cit**,p.13.

مثل الحلفاء ونبات الشيح والبطم والديس[1]، وتنتشر في المناطق السهبية والسفوح الجنوبية للأطلس الصحراوي المتاخمة للصحراء، غير أن جبال الأوراس تنتشر فيها غابات هامة خاصة في المناطق القابلة للأمطار والمنخفضات التي تستـفيد من السيول[2] حيث أن تقريرا يعود الى 1879 قدر مساحة مرتفعات الأوراس المكسوة بغابات متنوعة بـ : 250000 هكتار[3]، أما عقب ثورة 1916، فقد أورد أوكتاف ديبون في تقريره أن غابات دائرة باتنة تقدر بـ: 343572 هكتارا تابعة للدولة و 18970 هكتارا تابعة للبلديات الخاضعة للنظام الغابي وتمتد من تخوم الصحراء حتى غابة قيطان، وتنتشر في منحدرات جبال الأوراس مثل غابات جبل لزرق حتى بعلي، وغابة انواصر غرب عرش بني فرح وبني معافة، وغابة الزقاق في لرباع وجبل ذولفعاوين[4]، وينتشر أيضا جبل متليلي وسهل بني ملول وسلسلة بوعريف وبلزمة وسلسلة أولاد سلام وأخيرا قيطان وهي متنوعة نباتيا من منطقة لأخرى، ففي القمم نجد أشجار الأرز مثل قمم شليا وسقاق ، والصنوبر الألبي في المناطق الساخنة، وفي الأراضي شبه الجافة نجد العرعار والبلوط الأخضر[5].

يؤثر الغطاء النباتي والمجاري المائية في الحياة الحيوانية مما يشكل تنوعا بيولوجيا حيث تتواجد الحيوانات الأليفة مثل الجمال والأفراس والحمير والأغنام والكلاب والدجاج والحمام، وهناك حيونات برية مثل الأرنب وابن آوى والقنفذ واليربوع والغزلان والظباء والأسود[6]، وقد اندهش الضباط الفرنسيون في حملتهم العسكرية سنة 1850 حينما شاهدوا عددا كبيرا منها

[1] – عبد الحميد زوزو، **مرجع سابق**، ص.39.

[2] – عبد الله الشافعي، **مرجع سابق** ،ص. 57

[3] – عبد الحميد زوزو، **مرجع سابق**، ص.41 .

[4] – Joseph Roland, **Op.Cit**, p. 28.

[5]– S.H.A.T 1H1011: **Octave Depont, Troubles insurrectionnels de l'arrondissement de Batna en 1916**.

[6] – بيار كاستال، **مصدر سابق**، ص ص. 28– 31.

تتجول[1]، وطيور متعددة مثل النسور والبوم والعقبان والغربان واللقالق، وزواحف مثال الثعابين والأفاعي المرعبة مثل أم القرن (Cerasstes Acgypticus)، والعظايات مثل سمك الرمل (Officinalis -Scincus) الذي يصل طوله حوالي 20 سنتيمترا يعيش في الكثبان الرملية ويأكله سكان المنطقة، وكذا العقارب السامة الصفراء والسوداء، والحشرات مثل البعوض وبعوض الملاريا من ذوات الجناحين، والجراد الذي يكتسح أحيانا المحاصيل الزراعية[2].

لقد حدد تذبذب المناخ ووعورة التضاريس وشح الموارد المائية خاصة صيفا، والغطاء النباتي حركة السكان و تمركزهم و نشاطهم بشكل كبير، فنرى على سبيل المثال القرى الأوراسية منتشرة على ضفاف الأودية التي تخترق جبال الأوراس كقرى أولاد عبدي وأولاد داوود. كما كانت المناطق الفيضية والمناطق الرعوية محل جذب للرحل وأنصاف الرحل والذين ترتبط معيشتهم بتربية المواشي. وقد مثل العشابة إحدى عوامل تشكل الصفوف والأحلاف بين الأعراش والقبائل مثل تحالف أولاد زيان مع أولاد عبدي والصراعات المتكررة بين السحاري وأولاد زيان، وقد شكلت مناعة جبال الأوراس ووعورة تضاريسها ملجأ للمنتفضين و الرافضين للسياسة الاستعمارية، ولقد عملت الإدارة الاستعمارية على إرسال المهندسين والجغرافيين والطبوغرافيين لدراسة المنطقة والاستفادة منها في سياستها، ورسم أفق الاستيطان الأوربي في المنطقة والذي سيشكل عبئا على السكان لاحقا خلال أواخر القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين.

[1] – عبد الحميد زوزو، **مرجع سابق**، ص.41 .

[2] – بيار كاستال، **مصدر سابق**، ص ص.30-31.

المبحث الثاني: الدراسة البشرية و الإثنية

تعتبر منطقتا الأوراس والزيبان منطقتين مفتوحتين على الهجرات السكانية سواء تعلق الأمر بتلك التي استقرت بها أو تلك التي عبرتها نحو مناطق أخرى مخلفة تأثيراتها عليها، كما أن تأثيرات الظروف التاريخية خاصة تعاقب المستعمرين واصطدامهم بمقاومات سكانها أثر بدوره في توزع السكان ونشاطهم، ولذلك يسود في هذه المناطق النظام القبلي العشائري أين يتولى شيخ القبيلة تنظيم قبيلته.

ترجع أغلب المصادر العربية والأجنبية أصل سكان الأوراس الى البربر[1] وهم أقوام وشعوب وقبائل وإن اختلفت أصولهم وكثرت فروعهم إلا أنهم ينتمون الى أصول واحدة[2]. والواقع أن تسمية سكان المنطقة قد تغيرت مرارا، وكثيرا ما يسمى البربر أنفسهم أمازيغ على غرار سكان الأوراس وسكان الريف[3]، وربما كان الإسم الشائع الذي يطلق عليهم والأكثر تداولا في الفترات اللاحقة كلمة الشاوية، والتي قد تنحدر من اللغة العربية وتعني راعي الغنم أو حارسها لممارستهم تربية المواشي. فالتسمية هنا تطلق على أي شعب يمارس الرعي بما فيهم العرب إلا انها بقيت مرتبطة بهم. ولقد وردت تسمية الشاوية في الكثير من الكتابات، فهذا ابن خلدون يصف بعض المصريين بالشاوية ويضيف أن زناتة المغرب هي من الشاوية، وهذا المقريزي يسمي زناتة في أقصى المغرب شاوية، وقد ذكر أيضا المؤرخ الاسباني مرمول الذي

---

[1] – اختلف الدارسون في من أطلق تسمية البربر على سكان المغرب، فهناك من يقول نسبة لبر بن قيس بن عيلان بن مضر، وهناك من يقول أن الرومان من أطلقها على سكان المغرب لعدم معرفتهم بلغتهم للمزيد أنظر: أحمد بن خالد الناصري السلاوي، **الإستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى**، ج 1، جمع و تنسيق لغليظي عبد الحميد وآخر، مكتبة نبراس الصدأ التاريخية، د. م. ط، د.س.ط، ص. 24 . وكذلك أنظر: موسى رحماني،« **الأوراس في العصر الوسيط من الفتح الإسلامي الى إنتقال العبيديين الى مصر 633-972م**»، رسالة ماجستير تخصص تاريخ المجتمع المغاربي، قسم التاريخ والأثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص. 110.

[2] – **المرجع نفسه**، ص. 108.

[3] – استيفان قزال، **التاريخ القديم لشمال إفريقيا**، ج 4، دار ألف للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص. 103.

عاش في القرن السادس عشر قبيلتي هوارة وزناتة وسماها شاوية، وهذا يعني أن هذه الكلمة ظهرت مع القرن الخامس عشر ثم تطورت بعد ذلك وصار استعمالها مقتصرا على زناتة وهوارة في منطقة الأوراس والأطلس الكبير بالمغرب[1]، وهكذا فمدلول كلمة شاوية يشير الى خصوصيات الحياة الرعوية، وقد أخذت هذه التسمية عند البعض وخاصة في فترة الاستعمار الفرنسي دلالات سلبية تنقص من قيمة أهلها، ولا شك أن ذلك مرده الى تصدي السكان لكل محاولات السيطرة والإخضاع، فكان الفرنسيون يصفون الشاوية بالهمج البدائيين لأنهم يرفضون الاندماج في حضارتهم[2]. وقد حرم الفرنسيون سكان الأوراس من خصوصياتهم الثقافية والاجتماعية، وقد تركوا للميزابيين وسكان القبائل العمل بأعرافهم و قبلوا بها في المحاكم (العزابة وتاجماعت)[3] وبالمقابل عاملوا سكان المنطقة بكل قساوة بقوانين الأهالي. ورغم أن معظم سكان الأوراس من البربر إلا أن هناك بين السكان من يقول أن هناك قبائل من أصول عربية مثل السراحنة والشرفة بجبل أوراس[4]، كما يتواجد في المنطقة باتجاه الحضنة والزيبان أعراش السحاري وأولاد دراج والسوامع وأولاد السايح وأولاد عدي وأولاد ماضي وغيرهم .

---

[1] – عبد الحميد زوزو، **مرجع سابق**، ص ص.48-49.

[2] – **المرجع نفسه**، ص ص. 49-50.

[3] – بادرت الإدارة الفرنسية الى سن قوانين خاصة لفائدة منطقة القبائل في المعاملات الإدارية والتمثيل المحلي وجعلت لمنطقة القبائل تمثيلا خاصا بهم في المجالس المالية عام 1898، وخصصت لهم ستة ممثلين من مجموع واحد وعشرون ممثلا جزائريا، واستبدلوا الأحوال الشخصية بالتقاليد والعرف والعادات بدعوى الحفاظ على خصوصياتهم العرقية ووضعهم الاجتماعي. وقد أصدر الحاكم العام راندون تعليمة تحت رقم :497 بتاريخ 11 جانفي 1858 يطلب فيها من ضباط المكاتب العربية تطبيق التنظيم المحلي الخاص بالقبائل وصيغ العرف القبائلي في شكل قوانين قابلة للتطبيق.أنظر: ناصر الدين سعيدوني، **في الهوية والانتماء الحضاري**، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص. 179-183.

[4] – يسين وادفلي، **مرجع سابق**، ص. 5.

المطلب الأول: قبائل منطقة تبـــــسة

بمنطقة تبسة توجد قبيلتان كبيرتان وهما: أولاد سيدي عبيد والنمامشة، يعتبر أولاد سيدي أنفسهم عربا، ويعتبرون أصولهم مرابطية، ينتهي نسبهم إلى فاطمة الزهراء حسب زعمهم، في حين أن النمامشة من العنصر البربري وهم ينقسمون الى ثلاثة بطون وهي: البرارشة ولعلاونة وأولاد ارشاش، لم يخضعوا لحكم الأتراك ولم يشكلوا مخزنا للسلطة التركية، وقد كتب فيهم الكولونيل الفرنسي فلوني(Flogny) يقول:« لم يكن من قبيلة النمامشة من عائلة شاركت في نظام المخزن إبان الحكم التركي» [1]. يسكن أغلب البرارشة ولعلاونة الخيام ويُغيرون منتجعاتهم مرات عديدة، ويتداخلون فيما بينهم. يتمركز هؤلاء في شمال وغرب تبسة ويتحركون شتاءا نحو الصحراء. أما أولاد ارشاش فينتشرون في دائرة خنشلة، في حين يتمركز أولاد سيدي اعبيد بجانب الحدود التونسية ويتوجهون شتاءًا لواحة نقرين[2]، وتتكون قبيلة البرارشة أو أولاد بريش من الفروع التالية: أولاد شكر، أولاد جلال، أولاد براهيم، أولاد بلحراث، أولاد امبارك، فراحنة، أولاد أعمر، الجرف، أولاد سعيدان، أولاد خليفة، أولاد سليمان وأولاد سي علي. أما العلاونة فتتشكل من الفروع الأتية: أولاد ساعد، أولاد العمرة، أولاد العيساوي، الزرادمة، أولاد شامخ، أولاد عون الله، أولاد موسى، أولاد حراث، أولاد بوقصة، جدور ويوكس. أما الرشايشية فيتفرعون الى: أولاد زايد، أولاد سليم، أولاد عمارة، أولاد أنصر، أولاد أحمد بن علي، أولاد بلقاسم بن علي، أولاد سي ثابت،كياتة، أولاد زيتون، وأولاد عاشور[3]. تنتشر قبيلة لحنانشة بدورها الى شرق وشمال النمامشة وينحدرون من حناش

[1]- Colette Establet, « **Être Caïd dans l'Algérie Coloniale** : **Tribu des Némenchas 1851-1912** », Magister en Histoire, Université de Nice, 1988-1989, p. 14

[2] - بيار كاستال، **مصدر سابق**، ص ص .93-95.

[3] - **المصدر نفسه**، ص. 321

بن وينفن من هوارة[1]، تزعم هؤلاء المناطق الحدودية للشرق الجزائري لمدة طويلة، كما أنهم أساس لعلاونة وأولاد ارشاش والبراراشة حسب السوسيولوجي عدي الهواري[2]. وهكذا فمجتمع المنطقة إبان الفترة العثمانية وفي فترة الاحتلال كان قبليا، يترابط فيه أفراد القبيلة الواحدة فيما بينها داخل الوحدة الواحدة ويدعون نسبا مشتركا حقيقيا أو خياليا ينسبوه عادة الى الجد الأول. عاش هؤلاء الأفراد في أرض القبيلة ودافعوا عن مالها وعرضها من تصاعد التهديدات الخارجية للقبائل الأخرى[3]، ينتمي الأفراد إلى جد أطلق اسمه على القبيلة ويعتبر شخصية تاريخية تزدهر حولها السير العظيمة، ومنه تبدأ شجرة النسب التي ترخي بظلالها على كل الذرية، وغالبا ما تكون روابط القبيلة وهمية[4]. تعتبر العصبية أهم مقوم لذلك، إذ كان من الكفاية أن تملك قوة في عدد أفرادها، وقد ذكر ابن خلدون ذلك فقال:« أما أحياء البدو فيزع بعضهم عن بعض مشايخهم و كبراؤهم بما وقر في نفوس الكافة من الوقار والتجلة(...) ولا يصدق دفاعهم وذيادهم إلا إذا كانوا عصبة وأهل نسب واحد، لأنهم بذلك تشتد شوكتهم ويخشى جانبهم، إذ نعرة كل أحد على نسبه و عصبته أهم » [5]. ولم تشذ قبائل الأوراس الغربي عن ذلك.

المطلب الثاني: قبائل الأوراس الغربي

[1] – **نفسه**، ص. 174.

[2] – عدي الهواري، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي–الاجتماعي 1830–1960**، تر: جوزاف عبد الله، دار الحداثة، لبنان، 1983، ص ص.98–99.

[3] – زين الدين بوزيد،« **الأصول الإجتماعية والمرجعيات الفكرية للنخبة المثقفة الجزائرية 1900–1930**»، مذكرة ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة ،2000–2001، ص.104.

[4] – عدي الهواري، **مرجع سابق**، ص.117.

[5] – عبد الرحمان ابن خلدون، **مقدمة العلامة ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، دار الفكر، بيروت، 2007، ص. 141.

يتشكل الأوراس الغربي من منطقـــة بلزمـــة، وهي التي يحدهـــا من الغرب الطريق المؤدية من قسنطينة نحو باتنة، كما تمتد من نقاوس الى سهل العلمـــة وتسكنها قبائل وأعراش متعددة [1]، وقد أشار الضابط روسو (Rousseau) في تقريره بتاريخ 29 سبتمبر الى القبائل التي سكنت وطن بلزمة في العهد العثماني بالقول أنهم: بني يفرن نقاوس، أولاد فاطمة، حيدوسة، أولاد سيدي يحي بن زكري، أولاد سلام[2] ، اهل تلقنت، أولاد علي بن صابور، أولاد شليح، لخضر حلفاوية، أولاد سيدي عبد الرحمان، أولاد سيدي الحاج بن عامر، أولاد سلطان، أولاد بوعون[3]، ويعتبر أولاد سلطان من القبائل البربرية وينتمون لقبيلة هوارة بينما ينتمي بنو يفرن لزناتة[4]. كان أولاد سلام يشكلون ثلاثة عشرة مشيخة قبل أن تقسمهم الإدارة الإستعمارية الى أربعة عشائر وهي بيضاء برج، لمسيل، تلقرنت، الرحابة ابتداء من سنة 1868[5].

[1] – لويس رين، **تاريخ إنتفاضة 1871 في الجزائر**، تر: مسعود حاج مسعود، دار الرائد للكتاب، الجزائر، د.س.ط، ص. 463.

[2] – أولاد سلام هم من عشيرة أولاد بركان المعروفة باسم أولاد سلام الظهرة وأولاد زكري القبالة، تنسبهم الرواية الشعبية الى الأصل البربري المنحدر من عبد الرحمان أورن الجن الذي استقر في المنطقة منذ القرن السابع عشر، وكون نواة امتزجت بعناصر مختلفة منهم عشائر مجاورة وأخرى من الصحراء والمدية والمغرب، وتوجد رواية أخرى تقول أن نواة القبيلة أصلها ذرية امرأة عجوز لجأت الى الجبال عندما كان القتال محتدما بين عبد الله بن جعفر والبيزنطيين، واعتنقت الإسلام فسميت سلام وسمي ذريتها بأولاد تامغارت أو تغالة قبل أن يلقبوا بلقب أولاد سلام.أنظر: عبد الحميد زوزو، **مرجع سابق**، ص. 74.

[3] – ناصر الدين سعيدوني، **الشرق الجزائري: بايلك قسنطينة أثناء العهد العثماني وبداية الإحتلال الفرنسي من خلال وثائق الأرشيف**، ط2، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص. 278-279.

[4] – لويس رين ، **مصدر سابق**، ص. 878.

[5] – **المصدر نفسه**، ص. 870.

انتشر أولاد بوعون في بلزمة و سفوح جبل مستاوة وتشكلوا من فرق لا تنتمي لنفس الأصل والأرومة ولا تجمعها نفس العادات[1] وهي دواوير: بوغزال، أولاد محمد بن فروج، زانة، أولاد مهنة، شدي، السار وواد الماء، مروانة وأولاد فاطمة، أما أصل تسمية أولاد بوعون فمن الصعب معرفتها، لكن يرجح أنهم ينتسبون الى المدعو "عون" و أصله من الحمراء بالمغرب الأقصى، جاء الى نقاوس وأصبح بفعل ذكائه أكثر نفوذ ا، امتهن عزف الناي في البداية ثم استغل وجود حامية تركية في انقاوس فهاجمها وأعلن استقلال الأعراش المجاورة عن سلطة الأتراك، فجهز الباي حملة، واتجه نحو نقاوس للثأر منه إلا أن عون فر الى الحوادسة بمروانة في جبل بلزمة، ونظرا لنفوذه اتخذه بعدئذ الباي صديقا و منح له لقب شيخ بلزمة[2]. أما أولاد عوف فينتمون الى عرش أولاد سلطان، وبعد تطبيق قانون سيناتوس– كونسيلت عليهم ضموا الى دوار أولاد سي سليمان وسفيان وماركوندة ونقاوس، وهم أشداء عرفوا بالمقاومة فقد حاربوا بني غانية والموحديين، ولم يخضعوا للرومان والأتراك، وقد أخضعهم الجنرال الفرنسي سيليك (Silique) سنة 1844 بالقوة [3].

تتفرع قبيلة أولاد سلطان في واقع الأمر الى فرعين كبيرين: أولاد سلطان الشمال وأولاد سلطان الجنوب. يتألف الشماليون من: أولاد أحمد وأولاد بيطام وأولاد حمود، أما الجنوبيون فيتشكلون من أولاد سي سليمان وأولاد رحاب وزعبيب وأهل ايسومر وبراكنة[4]، في حين أن أولاد شليح كانوا قد خرجوا من أولاد مهنة في وقت علي بن عون وأرادوا الاستقلال عنهم

[1] – شارل روبير أجيرون، « **الاضطرابات الثورية في الجنوب القسنطيني (نوفمبر 1916– يناير 1917)**» ، ثورة الأوراس 1916 ، **مرجع سابق**، ص. 327.

[2] – S.H.A.T 1H1011, **Op.Cit**, p.70

[3] – **Ibid**, p.70.

[4] – عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي: التطورات السياسية والإقتصادية والإجتماعية (1837–1939)**، ج2، تر: مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2005، ص.73.

و كانوا مسالمين للإدارة الفرنسية الى غاية انتفاضة 1871[1] بفعل دور قايدهم أحمد بلقاضي من قبيلة أولاد بلقاضي. يسكن هؤلاء بالقرب من باتنة وتجاورهم عشيرة تلاث، وحراكتة جرمة و حراكتة المعذر وأولاد أحمد بن سعيد وأولاد أحمد بن بوزيد وأولاد بلقاضي[2].

تعد قبيلة لخضر حلفاوية من قبائل منطقة الأوراس الغربي، تتشكل من سكان البريكات وطيلاطو، أخذوا تسميتهم من كونفدرالية لخضر وهم عرب مهاجرون من الجنوب، سموا باسم حلفاوي نسبة لكمية الحلفاء الكبيرة التي تتشكل منها المنطقة. تبلغ مساحة دوار لبريكات 8897 هكتارا ، يمارس أهله زراعة الحبوب وتربية المواشي خاصة في الأراضي المجاورة لواد القصور، أما دوار تيلاطو فهو أكبر أربع مرات من بريكات، يقيم سكانه شتاءا في مغارات متليلي يربون المواشي ويزرعون الحبوب[3]، ويجاورهم من الجنوب الغربي السحاري الذين يتشكلون من ثلاثة دواوير وهي بيطام ولوطاية والقنطرة . يعتقد أن أصل السحاري عرب من الحجاز جاؤوا في القرن الحادي عشر واستقروا جنوب بريكة، وكانت لهم مواجهات دموية مع أولاد سحنون، وقد حاول باي قسنطينة استمالتهم وشكل منهم نظاما مخزنيا وكانت عائلتا بوعكاز وبن قانة تتنافسان على ضمهما، وباعتبار السحاري يمارسون تربية المواشي ويبحثون عن الكلأ فقد اصطدموا بأولاد زيان وكانت بينهما عداوة خاصة حول منطقة اليانة، وقد مال السحاري لعائلة بن قانة عكس أولاد زيان الذين مالوا الى عائلة بوعكاز، وكان الصراع قائما بين أولاد زيان والسحاري، ويرجع السبب في ذلك الى منطقة الدابة الواقعة بين جبل أحمار وجبل مخزيزن وهي سهل طوله 20 كيلومتر وعرضه 14 كيلومتر. كان السحاري يتشكلون من ثلاثة دواوير وهي بيطام والقنطرة ولوطاية لكنهم أبعدوا عن هذه الأخيرة لما حاولوا الهجوم على القايد سي محمد بن مهني الذي ساعده أولاد زيان وأخرجوه من لوطاية في 30 مارس

---

[1]- S.H.A.T 1H 1011, **Op.Cit**, p.74.

[2] – عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي**، ج1، **مرجع سابق**، ص. 72.

[3]- S.H.A.T 1H1011, **Op.Cit**, pp. 66-68.

1871م[1]. أما أولاد زيان فقد كانوا يتشكلون من أربع دواوير هي قديلة وجمورة وبرنيس وبني سويك، ويرجح أن أصلهم من المغرب نزحوا منه في حدود القرن السادس عشر ميلادي واستقروا بداية في العالية التي تبعد بثلاثين كيلومتر عن بريكة وتقع الى شمالها، ثم اتجهوا الى قديلة وجمورة وبني سويك والبرانيس، وقد توسع بنو زيان على جيرانهم منذ القرن السادس عشر في حروب دموية ووصلوا الى واد طاقة والدروع وشتمة وقد منح لهم قانون سيناتوس– كونسيلت أراضي رعوية في البلدية المختلطة عين لقصر في دواوير أولاد موسى وأولاد بلخير وأولاد سي منصر وأولاد عمر وأولاد فاضل[2].

المطلب الثالث: قبائل الأوراس الشرقي

تقع هذه القبائل شرق باتنة ونجد من بينها قبائل أولاد فضالة وبني معافة وأولاد فاضل وأولاد سعيد ولعشاش. يتمركز بني فضالة قرب تازولت، بينما يتمركز لعشاش في المنحدر الجنوبي لجبل بوعريف[3] ويتفرعون الى أولاد ملوك وأولاد سي مخلوف وأولاد موسى وأولاد سي معنصر، أما أولاد فاضل فيتشكلون من أولاد فاضل و أولاد عمر بن فاضل[4]، وقد قدموا من الشرق مع أولاد سعيد واستوطنوا الرميلة، وبعد عدم تفاهم فيما بينهم اتجه أولاد فاضل الى جبل عمران والشمرة[5]، وقد وفروا لشيخ الخلعة من عائلة بوضياف – قيادة الأوراس– في العهد

[1] – **Ibid**, p.82.

[2]– S.H.A.T 1H1011, **Op.Cit**, p.82

[3] – عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي**، ج1، **مرجع سابق**، ص ص.71- 72.

[4]– C.A.N.O.M 6H1: **Nominations et révocations de chefs indigènes : Constantine 1er janvier 1860 ,état de la subdivision de Batna**.

[5] –محمد بن محمد بن عمر العدواني، **تاريخ العدواني**، تقديم وتحقيق أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص ص. 336- 337.

العثماني مع أولاد اسعيد حوالي مائة وخمسين فارسا يستخدمون في الجباية وتنفيذ أوامر البايلك[1].

يوجد بالأوراس الشرقي أيضا قبيلة أولاد عبدي، وهم من البربر ينحدرون من شعوب محاربة (الجيتول)، وقد لعبوا دورا كبيرا في الحروب التي وقعت في شمال افريقيا، وحسب ما هو سائد عندهم فهم يشتركون مع أولاد داوود في جد واحد وهو بورك، يسكن أولاد عبدي دشرات فج القاضي، ثنية العابد، حيدوس، تيزقاغين، مزاتة، أولاد سي عباس، بوقعرة، بعلي، ثلاث، أولاد عزوز، بوزينة، لارباع، أم الرخاء، البيضاء، تاقوست، منعة، ورقة، علي أويحي، أولاد عبد اللي، أولاد مسعود بن صالح، أوغالي، برعيس، نارة، شالمة، شير، قبزال، أربيع، أخريب، أنوادر، مدور، تاغيت، مدرونة، حلاوة، تسكفين، بوحمار، بويغسان. كانت قبيلة أولاد عبدي قبل الاحتلال الفرنسي تحت حكم عائلة بلقاسم (بوضياف) من قيـــادة الأعشاش [2] وقد خضعت للجنرال نقرييه (Négrier). استقرت فروع أولاد عبدي – ما عدا اثنان أو ثلاثة – في أعالي الواد يتنقلون في مواسم الحرث الى أراضيهم الواقعة شمال القبيلة، وقد كان لهم به عدد معتبر من القرى نذكر منها منعة، شير، النوادر، ثنية الأبيض، تيسكفين، ومن فروعها أولاد عزوز الذين ينقسمون الى أولاد عكسة وأولاد أحمد بن رحمون، ولهم دشرة واحدة لأولاد عزوز، كما يستقرون تحت الخيام في منطقة علي قدور في واد فيراس. أما فرعا الثلاث وبعلي فينقسمون بدورهم الى أولاد علي بن يوسف وأولاد مهدي، أولاد مسلم وأولاد عمر بن داوود، كما يوجد في أولاد عبدي فرع حيدوس وثنية العابد. يعتقد أن أصل لحوادسة من المغرب شكلوا ما يسمى أولاد أولاد عيسى بن حيدوس، كما يوجد فرع رأس الذراع الذين يسكنون مدرونة وتيسكفين وحلاوة، وأصلهم ينحدر من أولاد علي بن يوسف وأولاد

[1] – ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر(العهد العثماني)**، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص. 276.

[2] – Joseph Roland, **Op.Cit**, pp. 4-11.

مهدي، وللاشارة يسكن في مدرونة المرابط سي الهاشمي بن سي علي دردور[1]، كما يوجد فرع يعرف بعرب واد عبدي ينتشرون في شير ومدور وانوادر وأخريب غزال، كما يوجد فرع تاغيت سيدي بلخير يسكنون تاغيت الوسطى والعليا والسفلى وفيها مسجد سيدي بلخير، ويوجد كذلك فرع نارة وفرع منعة الذي تتواجد فيه زاوية بلعباس، وفرع أمنتان الذي يتشكل من أولاد عبد اللي وسي مسعود بن صالح، ويُعتقد أن لا قرابة لهم مع أولاد عبدي، كما يوجد فرع أم الرخاء وتاقوست، وفي هذه المنطقة يوجد ضريح سي الوزناجي بوبكر وفيها يقام معرض بتاقوست. وبجوارها تتواجد بيوت متفرقة تأخذ إسم علي أويحي، كما يوجد فرع لارباع وهم يختلفون على واد عبدي ويُعتقد أنهم قدموا من نواحي خنشلة[2]، كما يوجد بجوار أولاد عبدي عرش بني فرح والذي يضم دوار عين زعطوط، و يحدهم أيضا عرش أولاد زيان[3].

يرتبط تاريخ أولاد داود مع أولاد عبدي في الجد الأول بورك حسب أسطورتهم[4]، كما أنهم انطلقوا من جبل الأزرق ثم اتجهوا نحو الواد الأبيض وقد استقروا في البداية من تيغانمين الى

---

[1]– **Ibid**, pp. 20-40.

[2] - Joseph Roland, **Op.Cit**, pp. 43-53.

[3] – R.Cormarie, **L'Aurès** : **Quinze mois de médecine sociale**, Edition Tex, Bordeaux, France,1958,p.26

[4]– أسطورة بورك والتي تقول: كان يسكن في دوار اقلفن شيخ هرم له بنتين واحدة منهما تسمى عيشة ثابهلولت (المجنونة) طلبت من عراف مغربي أن يكتب تميمة لعشيقها، فطلب منها أن تأتي له ببيضة ليكتب عليها ثم تعمل على مراقبتها كل أسبوع. بقيت عيشة تراقب البيضة حتى انشقت وخرج منها ثعبان فأخذته الى شق صخرة وبقيت تراقبه فوجدته قد تحول الى ثعبان كبير، تنين خرج من شق الصخرة. وفي أثناء الليل قام الثعبان بجولة في الدوار؛ نبحت الكلاب فنهضت النسوة نهضن وأيقظن أزواجهن، والسبب وجود ثعبان ضخم في الدوار جاء ليلتهم الجميع. كان من بين الذين استيقضوا بورك الضرير الذي أخبرته زوجته بأنها ستذهب معه وأطفالها. صعد بورك نحو إقلفن فصاح السكان ماذا حدث؟ فأجاب تنين يحاصر الدوار وليس هناك حل غير الذهاب أين يوجد لنصطاده ثم نرميه من قمة الكاف ونرمي عليه الصخور والخشب حتى نغطيه ثم نشعل النار. اشتعلت النار بعد تنفيذ الخطة حتى بلغت عنان السماء واحترق الثعبان وخرج من جسده المحترق تحت الأشجار شحما. كان الوقت حينها صيفا، فحط النحل على هذا الشحم وصنع منه عسلا. حينما قام الناس بهدم الصخر وجدوا بينه عسلا كبيرا، لكنهم خشوا من أكله لأن –

أريس ثم نجحوا في التوسع على بني أوجانة في الحجاج حتى تخوم شلية، وهكذا توسعوا على حساب أولاد أوجانة شمالا وكذلك على حساب أولاد بوسليمان جنوبا، كانوا قبل الاحتلال خاضعين لمشيخة أولاد بلقاسم. قد يعود نسبهم الى البنت الثانية من الزوجة الثانية لبورك بن هلال بن علي، وهم خمسة فروع: أولاد وزة، واللحالحة، لحدادة والزحاحفة وتاخريبت[1]،وهناك من يعتبر أولاد عيشة وأولاد اسماعيل فرعين منهم[2]. أما عن دشرات أولاد داود فهي لحدادة، تيغانمين، تاعمارت، اشيف اوحبوباس، اللحالحة، تابنطوت، بليوض، ثاغروت أعمر، ثاغروت نزيدان، دشرة لحماري، بوسدة، دشرة البيضاء، رجو، أريس، إنركب، حجاج، باشا، مسرق، دشرة أولاد موسى، حمام، فوم الطوب ولمدينة[3].

يعيش السكان في قرى مبنية على رؤوس التلال يصعب الولوج إليها وذلك لتحاشي السيول الشديدة وفياضانات الأودية. كما تبنى المساكن بالحجارة وتكون مطلة على بعضها البعض. أما (تاقليعت) المطلة على القرية، فهي عبارة عن أهراء تضم كل الثروات والمؤن الطويلة الأمد لكل سكان القرية يحرسه حارس تكلفه الجماعة بذلك. كانت قبيلة أولاد داود تقضي فصل الشتاء في فلاحة سهول لمدينة وتحمامت القريبة من جبلي شلية وايشمول لتنتقل

ذلك سيؤدي إلى هلاكهم. ولتجربة ذلك قرروا أن يمنحوا القليل منه لبورك الضرير ليأكل منه فإذا مات فإن ذلك لن يؤثر كثيرا وسيتمكنون من التحقق من الأمر. أعطي بورك القليل من العسل فأكله، لكن المفاجئة كانت أن هذا العسل قد جعله يفتح عينيه ويبصر وقال حينئذ: أعطوني كمية أخرى فأعطوا له كمية كبيرة، لكن عيشة ثابهلولت صاحت: إنهم يريدون قتلك، فقال لها: أيقظي أولادي. وأخبر الجميع أنه لا يريد دية سوى أن يزوجوه بعيشة ثبهلولت فكان له ما أراد وقد أنجبت له أولاد وهم: ايث عيشة فرع التوابة وأيث السعادة فرع نارة، ومنعة وأولاد عزوز. أنظر :

E. Masqueray, « **Documents Historiques Recueillis dans L'Aurès Juillet 1876) »,** Revue africaine, 21e année, N°122, Mars 1877, pp. 102-103.

[1] – E. Masqueray, **Op.Cit**, p.31.

[2] – محمود عبد السلام، «**جغرافية دائرة أريس** »، تاريخ الأوراس ونظام التركيبة الإجتماعية والإدارية في أثناء فترة الإحتلال الفرنسي من 1837-1954، من انتاج جمعية أول نوفمبر، دار الشهاب، باتنة، د.س.ط، ص.55.

[3] – Joseph Roland, **Op.Cit**, p.4.

بعد ذلك بقطعانها نحو أعالي الجبال، أما في فصل الخريف فإن رجال القبيلة يتوجهون بمواشيهم نحو الأودية حتى يبلغوا قريتي بانيان ومشونش حيث يتحصلون على ما يحتاجونه من التمور، هكذا فالقبيلة تعيش على الرحلة الموسمية التي تسمح لها بالعمل الزراعي المؤقت والتبادل التجاري المحدود[1].

يوجد في الأوراس الغربي كذلك قبيلة أولاد أوجانة التي تتمركز في المنحدر الشمالي الشرقي لجبل شليا[2]. تتفرع هذه القبيلة الى فرع أولاد ثالة –والمشكل من أولاد سي زويد، وأولاد سي العربي– وفرع أولاد محبوب وفرع أولاد أعمير. يتشكل فرع أولاد عمر من أولاد مفرج وأولاد عريف وأولاد علي بن أحمد وأولاد سليمان بن أعمر والشرفة. أما فرع البعادشة أولاد أعمر فيتكون من أولاد أنصر وأولاد علي بن فلوس. أما فرع المناصر المتكون من أولاد بليل وأولاد فتح الله وأولاد منصر[3]، يجاورهم بني أملول الذين يمتد موطنهم من جبال زواق من الشمال الى واحة الوجلة الواقعة على ضفاف واد العرب[4] وتجاورهم قبيلة العمامرة المنتشرة في جبل العمامرة. يقضي العمامرة الصيف في جبل نوغيس والقلعة وبرزاز وخنشلة، وفي الشتاء ينتشرون في المنشار وبودودة والمنزل والحامة بوضياف وموحند والبيضاء وطامزة وجبل جعفة[5]. تواجد في المنطقة أيضا عرش بني بوسليمان الذي يحدهم من الشمال الغربي أولاد أوجانة ومن الشمال الغربي والغرب أولاد داوود ويتشكلون من الفروع الآتية: أولاد عبد السلام وأولاد عبد الرزاق وأولاد مرداس، وأولاد سليمان بن حمزة وأولاد قاسم وأولاد أسعادنة وأولاد عبد الرحمان وأولاد سالم وأولاد زكري، وأولاد سعدية، وأولاد الحاج، ويجاورهم دوار لغواسير المتمركز

[1] – ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، مرجع سابق**، ص ص. 438، 489.

[2] – عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي**، ج1، **مرجع سابق**، ص.70.

[3]– C.A.N.O.M 6H1, **Op.Cit**.

[4] – عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي**، ج1، **مرجع سابق**، ص.65.

[5] – المرجع نفسه، ص. 71.

بشرفات غوفي وكاف لعروس ويتشكلون من لخذارة وأولاد بوعكاز، أولاد إيدير، أولاد عابد، أولاد ورياش و أولاد سليمان وأولاد ميمون وأولاد منصور وأولاد يحي وأولاد عبد المومن، وفي دوار أحمر خدو يتمركز الشرفة، والسراحنة، وبنو ملكم، وأولاد عبد الرحمان أكباش وأولاد يوب وأولاد سليمان بن عيسى وأهل لولاش، وأولاد زرارة ولعشاش[1].

المطلب الرابع: جبل ششـــــار وعلينـــاس

تسكن جبل ششار وعليناس عدة قبائل مثل لعشاش الذين يتمركزون في خيران وقلاع التراب وتيزينت، وبني معافة في تبردقة وتافسور، وعشيرة بني بربار الذين يتمركزون على طول واد بدجر مشكلين قرى مثل سيار والوندورة والعامرة والزاوية، وآيت تيفورغ وبنو عمران الذين يتمركزون بجلال الى خنقة سيدي ناجي[2].

المطلب الخـــامس: قبـــائل الزيبـــــان

تتشكل منطقة الزيبان من الزاب الظهراوي (الشمالي) والزاب القبلي (الجنوبي) والزاب الشرقي، والقبائل الرئيسة فيها هي: أهل بن علي، شرفة، غمرة، دراید، وتحتها تنضوي قبائل صغرى مثل أولاد سيدي عمر، ويتبعون غمرة مع بني براهيم وعديسة، أما كلاتمة فتتبع أهل بني علي وتتبع فرحات ادراید، وتتبع لوميسه الشرفة. أما بطون أولاد نايل التي حطت رحالها بالمنطقة فهم: أولاد ساسي، أولاد حركات، ذواودة، سالمية، أولاد رحمان، أولاد رحمة والبوازيد[3]، وسأحاول التركيز على البوازيد باعتبارهم قد تعرضوا للقمع المفرط من الإدارة الاستعمارية سواء في انتفاضة الزعاطشة أو العامري.

---

[1] – محمود عبد السلام، **مرجع سابق**، ص ص. 57-58.

[2] – عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي**، ج1، **مرجع سابق**، ص.64.

[3]– Colonel Daumas, **Le Sahara Algérien : Etude géographique, statistique et historique sur la région au sud des établissements français en Algérie**, Edition Langlois et le clercq, Paris,1845, pp.106,151.

يتشكل البوازيد من الفروع الآتية: الجبابرة وأولاد أدريس وأولاد يوب وأولاد سعود بوزيد بن حامد[1] ومن قراهم فوغـــــالة، البرج، طولقـــــة، فرفـــار، ليشانة، الزعاطشة، بوشقرون

والعامري[2] والمشكلة للزاب الظهري[3]. كان ارتباط سكان الزيبان بالأوراس والهضاب وثيقا، فقد كان بدو الصحراء الشرقية مثل عرب غرابة، عرب الشراقة، وأولاد زكري يصلون الى السهول القسنطينية العليا، بعد أن يجتاحوا أو يدوروا حول هضاب بلزمة والأوراس والحضنة[4]، وحسب تقرير روسو فإنه في الفترة العثمانية كان شيخ العرب وهو المسمى بوعكاز يتصرف مع هذه القبايل والتي كانت كل صيف تنزح من الصحراء لقضاء أربعة أشهر أو خمسة أشهر بالسهول المجاورة لقسنطينة، وتشكل قبيلتا أهل بن علي والسالمية فرسان شيخ العرب، وهي معفية من الضرائب، كما يمكن لشيخ العرب أن يكون قوة من القبائل التي تنضوي تحت لوائه نذكر منها: عرش البوازيد ورحمان والشرفة وأولاد عقاب، الكلاتمة، دريد، بن برام. كانت هذه القبائل تبادل تمورها بالقمح والصوف في الشمال[5]، وبذلك فهذه القبائل كانت مرتبطة على الأقل اقتصاديا بالتل .

---

[1] - C.A.N.O.M 2H87 : **Opérations militaires (Algérie du Nord) (1838/1923)**

[2] - تقع قرية العامري وسط بساتين، شكلها مربع محاط بجدران مصنوعة من الطوب يتراوح طولها ما بين 5 الى 6 أمتار. للقرية مدخلين: باب الصح الشرقي وهو مخرج نحو بسكرة، أما الباب الغربي فيؤدي الى الدوسن، وبها ثلاثة مساجد وبكل مسجد بئر. يقع مسجدها الكبير بالقرب من الباب الغربي، يسكنها البوازيد وخماسوهم. أما في جنوبها الغربي فتوجد المقبرة الكبرى، والى الغرب نجد زاوية بن اللافي من الرحل، وتبعد عن واحة فوغالة بستة كيلومترات. أنظر: **ملحق رقم01**، ص. 372.

[3]- S.H.A.T :1H230,**Op**.**Cit**.

[4] - عدي الهواري، **مرجع سابق**، ص. 98.

[5]- ناصر الدين سعيدوني، **الشرق الجزائري، مرجع سابق**، ص ص. 292- 293.

مما تقدم نستنتج أن التركيبة الإجتماعية للأوراس والزيبان قبلية، تتشكل من قبائل وأعراش متعددة. قد تتحالف مع بعضها مشكلة صفوفا تفرضها المصاهرات والحاجيات الإقتصادية وتحركها العداوة التاريخية التي تستغلها العائلات المتنفذة كعائلة بوعكاز الذوادية وعائلة بن قانة وعائلة بن ناصر بالخنقة وجبل ششار وعائلة بلعباس في واد عبدي وبوضياف في أولاد داود وعائلة بلقاضي في باتنة[1] وعائلة بن شنوف في أولاد بوسليمان. وأمام هذا الواقع كيف ستتعامل الإدارة الإستعمارية مع هذه الوضعية العشائرية والحالة الاقتصادية للسكان؟ وهل ستوظفها في احتلالها للمنطقة وإخضاع سكانها خاصة وهي على دراية بحالهم؟.

[1] – مختار هواري ، «**سياسة الإدارة الإستعمارية الفرنسية تجاه بعض العائلات المتنفذة في الجنوب القسنطيني 1837–1870** »، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008- 2009، ص ص.11- 24.

المبحث الثالث: التوسع الفرنسي في المنطقة

سار الجيش الفرنسي لإحتلال قسنطينة في أكتوبر 1837، وقد قاوم أهلها ببسالة وقتلوا قائد الحملة دامريمون (Damremont)[1] الذي أصيب بكرة من مدفع قصفها مقاومو قسنطينة بتاريخ 12 أكتوبر1837، غير أن ذلك لم يغنيهم ولم يشفع لمدينتهم التي سقطت بيد الجنود الفرنسيين فاستباحوها وخربوها ونهبوها حتى فر بعض سكانها وألقوا بأنفسهم في أخاديد وادي الرمال السحيقة[2]، ورغم ذلك لم ينتش الفرنسيون بنصرهم بسبب نجاة الحاج أحمد باي ومواصلته المقاومة، وبقاء خطر الأمير عبد القادر في الجهة الغربية قائما رغم أنهم وقعوا معه معاهدة تافنة في شهر ماي 1837م، وجعلوا قسنطينة مركزا مهما لتوجيه قواتهم نحو الجنوب القسنطيني؛ وعينوا بها قائدا مقيما برتبة جنرال مقره قصر الباي السابق واستغلوا الإرث العثماني في إدارة الأهالي بتعيين رؤساء القبائل الذين قبلوا الخضوع للعمل معهم[3].

المطلب الأول:محاولات التوسع الفرنسي قبل 1844

بمجرد سقوط مدينة قسنطينة بيد الفرنسيين عام 1837، كان لابد للحاج أحمد باي من مقاومة، فوجد في الأوراسيين تأييدا له. لقد غادر مدينة قسنطينة واستقر في الأصنام

---

[1] – هو شارل ماري دونيس دامريمون، ولد بشومون في 8 فيفري 1783، ترقى في مناصب عدة بالجيش الفرنسي، شارك في حملة على بونة (عنابة) في 21 جويلية 1830. عين حاكما عاما على الجزائر بعد 1835، قُتل بعد دخوله قسنطينة في 12 أكتوبر 1837. أنظر:

Narcisse Faucon , **Livre d'or de l'Algérie : Biographie** ,Edition Challamel, Paris,1889, pp. 176- 178.

[2] – أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1830 – 1900)**، ج1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992، ص ص. 162- 163.

[3] – Fatima Zohra Guechi, **« Constantine au 19 ème siècle : Du Beylik Ottoman à la Province Coloniale »**, Actes du Colloque Pour une Histoire Critique et Citoyenne: Le cas de l'Histoire Franco-Algérienne, 20-22 juin 2006, Lyon, ENSLSH,2007(http://ens-web3.enslsh.fr/colloques/France-algérie/communication.php3?id,article=237)

القريبة من باتنة ثم نزل بمختلف القبائل الأوراسية التي كانت تحترمه وتقدره كباي سابق[1]، إلا أن متاعب الحاج أحمد باي كانت متعددة حيث اختلف مع أخواله من عائلة بن قانة منذ البداية فكان الحاج أحمد يرغب بالاتجاه نحو الشمال بين قسنطينة وعنابة لقطع الامدادات على الفرنسيين، غير أن بوعزيز بن قانة رأى ضرورة الاتجاه نحو الجنوب لأنه كان يخشى من غريمه فرحات بن سعيد أن يهجم على الزيبان[2]، واستغل فرحات بن سعيد الوضع للإنتقام من الحاج أحمد باي الذي جرده من مشيخة العرب ومنحها لغريمه من آل بن قانة، وفكر فرحات بن سعيد بربط علاقة مع الفرنسيين، وهكذا راسلهم في بداية 1837 مبديا استعداده للتعاون معهم شريطة أن يساعدوه في القضاء على الحاج أحمد باي وإبن قانة، وقد تقبلت فرنسا الأمر لكنها بقيت تماطل في إرسال الدعم المادي له لأنها لا تثق به[3] رغم أنه تعهد لهم بأنه سيتعقب الحاج أحمد ويلقي القبض عليه و يسلمه لها[4].

انهزم فرحات بن سعيد أمام الحاج أحمد باي، وكان الفرنسيون يتابعون الصراع بين الحاج أحمد وبن قانة من جهة والذواودة بقيادة فرحات بن سعيد من جهة أخرى، وتطلعوا لتجريد الحاج أحمد من مكامن قوته فجاءت الفرصة الماريشال فالي (Valée) [5] الذي ما لبث أن سارع لقبول عرض بوعزيز بن قانة،وكان هذا الأخير قد اتصل بالجنرال قالبوا (Galbois) في

---

[1] – عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي**، ج1، **مرجع سابق**، ص.112.

[2] – محمد العربي الزبيري، **مذكرات الحاج أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة**، الشركة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 1980، ص.77.

[3] – R. Peyronnet, **Livre d'or des officiers des affaires indigènes 1830- 1930: Histoire et annuaire**, Tome 1, Imprimerie Algérienne ,Alger, 1930, p.38

[4] – عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي**، ج1، **مرجع سابق**، ص.114 .

[5] – هو شارل سليفان فالي، ولد بلوشاتو بفرنسا في 17 ديسمبر 1773، ترقى في صفوف الجيش الفرنسي وتولى وظائف هامة وحصل على رتبة ماريشال في 11 نوفمبر 1837 بعد حملة قسنطينة، حكم القيادة العامة في الجزائر من نوفمبر 1837 الى بداية جانفي1841 ومات في 15 أوت 1846. أنظر:
N.Faucon, **Op.Cit**, pp.559-560.

ديسمبر يعرض خدماته. ولضرب الحاج أحمد باي ومقاومته وافق الملك الفرنسي على تعيينه في 14 جانفي 1839[1]، وقد انضم بوعزيز بن قانة مع قبائل السحاري وأهل بني علي والشرفة والغمرة الى الجيش الفرنسي فكافأته الادارة الفرنسية بلقب شيخ العرب باسم فرنسا[2]، وكان ذلك منعرجا خطيرا على الحاج أحمد باي وعلى مستقبل الأوراس والزيبان ذلك أن الحاج أحمد باي سيحرم من قبائل محاربة كانت إحدى مراكز قوته[3] ومن سنده العصبي أخواله بن قانة.كما أن إلتحاق بوعزيز بن قانة بالفرنسيين سيفتح الباب أمام باقي القيادات الأهلية للالتحاق بفرنسا، وحسب الملحق الذي أرسله فالي للقيادة العليا لوزارة الحرب بتاريخ 27 جانفي 1838 فقد تمكن من اخضاع قبائل الجنوب القسنطيني وذكر قبائل السقنية وأولاد عزيز وأولاد مشاوش وأولاد سي زرارة وأولاد فاضل وأولاد مومن والأعشاش وأولاد سعيد وبني أوجانة وأولاد داوود والعمامرة وقبيلة الحراكتة وأولاد خيار وأولاد يحي وسلاوة وبني بربار وغيرها، وقد أبدى بوعزيز بن قانة حرصا شديدا على خدمة الفرنسيين وحاول إعطاء ضمانات للإدارة الاستعمارية بإقتراحه إقامة أسرته بقسنطينة وقال لأخيه وأبنائه الثلاثة أمام الجنرال قالبوا بأن يستشيروا الجنرال في كل شيء:« إنه أبوكم ويجب أن تستشيروه في كل شيء »[4].

لكي يتوسع الفرنسيون في الجنوب القسنطيني، وظف هؤلاء كل الأساليب لربح الوقت وضرب الصفوف الأهلية، راقبوا كل ما يجري من صراعات في المنطقة، وفي هذا الشأن كتب العقيد سيروكا (Seroka) وأشار الى السياسة الفرنسية التي تستغل الأوضاع الجزائرية فقال:

---

[1] – محمد العربي الزبيري، **مقاومة الجنوب للإحتلال الفرنسي**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972، ص ص.18-19.

[2] – عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي**، ج1، **مرجع سابق**، ص.115 .

[3] – Georges Yvers, **Correspondance du Maréchal Valée (Octobre 1837- Mai 1838),** Edition La Rose, Paris,1949, pp. 447-450

[4] – محمد العربي الزبيري، **مرجع سابق**، ص ص.17-18.

« إن معرفة أجداد وجذور العائلات الرئيسية الموجودة في البلد، أحقادها، أصحابها، انتقاماتها، تجعلنا قادرين على التحكم فيها، فمعرفة التاريخ العميق للبلد يجعلنا لا نقع في الخطايا، إن الحاضر هو علم الماضي » [1].

الى جانب ما قام به بن قانة وآل بوضياف وعائلة بلقاضي بباتنة بالخضوع للفرنسيين وطلب الأمان،كذلك ذهب وفد من أعيان أولاد سيدي يحي بن طالب وأعيان من تبسة بتاريخ 19 ماي 1842 الى قائد مقاطعة قسنطينة الجنرال نيقريي المعسكر بعين ببوش بإقليم الحراكتة وأعلنوا ولاء أولاد مويلح من عشيرة أولاد سيدي يحي بن طالب، وقد لعب بلقاسم بن يونس وابنه محمد الطاهر دورا بارزا في خضوع القبيلة للفرنسيين، ودخل دو نيقريي المدينة دون قتال في 2 جوان 1842[2]، وهكذا بدأ القياد والشيوخ يزعزعون ارادة السكان في رفض الوجود الفرنسي، ورغم ذلك كانت جذوة المقاومة مستمرة في أوساط القبائل والأعراش فقد كان الحاج أحمد باي بينها ينظم المقاومة ويشن الحملات العسكرية ضد الاستعمار الفرنسي وأعوانه وخصومه من أعوان الأمير[3]، ولقد خشيت القيادة الفرنسية على مستقبلها بالجنوب القسنطيني ورأت أنه لا ينبغي أن تتركها فقط بيد حلفائها من القياد، بل رأت ضرورة القضاء على خطر الحاج أحمد باي وخطر خلفاء الأمير عبد القادر بالزيبان كلحسن بن

[1]- Joseph- Adrien Seroka, **« Le Sud Constantinois de 1830 à 1850 »**, Revue Africaine ,N°56 ,O.P U, Alger, 1986, pp. 376-377.

[2] - بيار كاستال، **مصدر سابق**، ص ص. 179،183.

[3]- يحي بوعزيز،« **مظاهر المقاومة وروادها في الشرق القسنطيني ضد الاستعمار الفرنسي في القرن التاسع عشر**»، الأصالة، السنة التاسعة، الأعداد (79، 80،81-82)، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، مارس–ماي 1980، ص.90.

عزوز[1]، ومحمد الصغير بن عبد الرحمان (أحمد بلحاج)[2]، لذلك ما إن عين الدوق دومال[3] (Duc d'Aumale) على رأس مقاطعة قسنطينة بتاريخ 5 ديسمبر 1843 حتى قرر ضرورة تجهيز حملة على الأوراس حتى يخضعه ويخضع الصحراء من بعده بفرض طوق عليها يحرمها من التبادل الاقتصادي مع الشمال، إذ أورد الجنرال بيجو مثلا تداوله السكان يقول:« الذي يمتلك التل، يمتلك الصحراء» [4].

[1] – ينتمي لحسن بن عزوز الى أسرة بن عزوز الدينية الشهيرة، حمل في فيفري 1832 رسالة فرحات بن سعيد الى الجنرال دي ريفيقو بالعاصمة، وعمل كاتبا لفرحات بن سعيد خليفة الأمير عبد القادر، ثم ارتقى خليفة للأمير عبد القادر مكان فرحات بن سعيد. انتهت خلافته للأمير عقب هزيمة واد سالون عام 1840 وكانت نهايته بعد هزيمته أمام الجنرال نقرييه في جويلية 1841 بالمسيلة حيث قبض السكان عليه وسلموه الى الخليفة المقراني الذي سلمه بدوره الى السلطات الفرنسية والتي نفته الى جزيرة سانت مارقريت. أنظر: يحي بوعزيز،« **جهود الأمير عبد الأمير عبد القادر وخلفائه في تدعيم الجبهة الشرقية**»، الأصالة، العدد48، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، أوت 1977، ص.6.

[2] – هو أحمد بلحاج من واحة سيدي عقبة، كانت له أخت تسمى بيضاء تزوجت لدى عائلة بن قانة وهو الذي هجم على قصبة بسكرة التي كانت فيها الحامية العسكرية الفرنسية، وقد انتقل الى نفطة التونسية. أنظر: يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب**، ج1، دار الهدى، الجزائر، 2004، ص.379.

[3] – والمسمى هنري أوجين، فيليب، لويس دو أورليان. ولد بباريس في 16 جانفي 1822، تخرج من مدرسة فانسان في سلاح الرماة، تقلد رتبة نقيب عام 1839، شارك في معركة العفرون وثنية موزاية. تقلد القيادة العسكرية بالمدية حتى 1843، وقد شارك في الورشنيس. عين حاكما عاما للجزائر سنة 1847. أنظر: تلمساني بن يوسف، « **التوغل الفرنسي في منطقتي الأوراس والزيبان**»، المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، العدد22، السداسي الثاني، الجزائر، 2010، ص. 49.

[4]– Roger Germain, **Op.Cit**, p.146.

المطلب الثاني: التوسع الفرنسي بعد حملة الدوق دومال 1844

رغم خضوع معظم القيادات السابقة التي تعاملت مع إدارة البايلك السابق للفرنسيين[1] إلا أن القبائل الأوراسية ما كانت لتقبل باستعمار تراه كافر ودخيل، كما أن القوات الفرنسية ما كانت لتهدأ رغم إقامتها مركزا لقواتها في الأوراس.

ذكر الدوق دومال في تقرير رفعه للحاكم العام بيجو أنه بتاريخ 8 فيفري 1844 بدأت القوات الفرنسية تتمركز بباتنة حيث أقيم هناك مركزا عسكريا للتموين والإمداد[2]، وصف الدوق دومال في التقرير باتنة بالقول أنها تعد مركزا متميزا يسمح بمراقبة القبائل الجبلية، كما أنها مركز عبور رئيسة للصحراء وأضاف:« إن باتنة تمثل ضمانا للأمن والاستقرار للبلد، وهي قاعدة حصينة لانطلاق العمليات في فترة الحرب، وموقع متميز في فترة السلم ومركز حسن لاستقبال المستوطنين لاحقا »[3]، وهكذا أصبحت باتنة مركزا عسكريا يسمح للقوات الفرنسية تحريك قواتها لإخضاع القبائل المتمردة.

في 23 فيفري 1844، تجمع في باتنة فيلق يشمل جنودا ومشاة وفرسان مكونا من ثلاثة آلاف جندي ومدفعية، وبقي هؤلاء ينتظرون قدوم حوالي 1000 جمل من الصحراء وعد بها شيخ العرب بن قانة لحمل متاع وذخائر الجيش لاحتلال بسكرة. بعد انطلاق الحملة، حاول فرسان أولاد سلطان ولخضر حلفاوية اعتراض سبيلهم في القنطرة، غير أن العقيد بوتافاكو (Buttafaco) أرسل لهم الرائد قوبيار (Gaubeart) مع أربعة أسراب من

---

[1] – كان محمد العربي بوضياق من مشيخة أولاد بلقاسم قد تقدم من العقيد نيقربي وطلب الأمان فعينه قايدا على الأوراس في نوفمبر 1842، وكذا أحمد بلقاضي الذي عين قايدا على باتنة في 25 ماي 1844، وعائلة محمد الطيب بن حسين(بناصر) الذي اتصل بالدوق دومال ليتم تعيينه بعدها قايدا على الخنقة وجبل ششار سنة 1845، إضافة الى محمد بلعباس الذي سيلتحق هو الأخر بعد إخضاع الأوراس وعين قايدا على واد عبدي في 9 أفريل 1846. أنظر:

C.A.N.O.M 6H32 :**Chefs Indigènes, Personnages Influents.**

[2] – إبراهيم مياسي، **من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007، ص.62.

[3] – عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي**، ج1، **مرجع سابق**، ص.118 .

النخبة، ومائتي فارس، ووقعت معركة إنسحب منها المقاومون تاركين 15 شهيدا، وانفتحت الطريق أمام القوات الفرنسية نحو بسكرة التي دخلوها أواخر شهر فيفري 1844[1] دون مقاومة بعد انسحاب خليفة الأمير عبد القادر، واحتلت القوات الفرنسية قصبة بسكرة بتاريخ 4 مارس 1844. استغل الدوق دومال تراجع المقاومين فعمل المقدمان بوسكـــارين (Bouscaraen) وماك ماهون (Mac-Mahon) على نشر الرعب في أوساط السكان حيث قامت قواتهما بإلحاق أضرار جسيمة بأعراش أولاد سلطان ولخضر حلفاوية[2].

رغم سقوط باتنة وبسكرة بيد الفرنسيين ومعاونيهم من الأهالي إلا أن جذوة المقاومة ظلت مستمرة، فالقبائل والأعراش الجبلية كانت تثور أو تتمرد على دفع الضرائب التي رأتها باهظة مقارنة بالعهد العثماني، وكان القمع الفرنسي رهيبا في ظل ضعف وسائل المقاومة وعدم تكافؤ القوة بين القوات الفرنسية والمقاومين الأهالي، ولكن لم تنقصهم الشجاعة، وكان عنادهم شديدا، وكان القمع الفرنسي أشد، وقد ذم الفرنسيون سكانها لأنهم لم يتقبلوهم، وفي هذا الشأن يقول المكلف الاداري الفرنسي م. لوسال (M. Laussel) حول الجبليين من أولاد فاطمة ومروانة ومركوندة :« لم ألتق في مسيرتي الإدارية الطويلة (وحوشا) مثل سكان هذه الدواوير، لقد اقترفوا جرائم مرعبة لا يتصورها العقل، فهي تخيف بانتفاضتها واضطرابها الذي يؤثر في الحركة، بمعنى كلما أُتيحت لهم الفرصة، وكلما يرون ضعف فرنسا، يقوموا بتهديدنا حيث يتحالفون مع قوات أخرى »[3]، وهكذا كان الفرنسيون ينظرون لتلك الأعراش الثائرة بعين الريبة، ويصفونها بشتى النعوت لتبرير قمعهم المفرط لها.

لم يهنأ بال الدوق دومال إلا بملاحقة خليفة الأمير عبد القادر محمد الصغير في مرتفعات جبال أحمر خدو، وشن هجوما على مشونش في 15 مارس 1844 للإنتقام من

[1] – إبراهيم مياسي، **من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق**، ص ص. 62- 63.

[2] – تلمساني بن يوسف، **مرجع سابق**، ص ص. 36-37.

[3] – S.H.A.T 1H1011, **Op.Cit**, p.39

عرش أيث سي أحمد لموالاتهم لمحمد الصغير، فأحرق دورهم وصادر مواشيهم ومؤنهم واستمات سكان مشونش وقتلوا ستة فرنسيين من بينهم ضابط وجرحوا أربع عشر، وقد أبدى السكان تضامنا كبيرا فيما بينهم ودفاعا مشرفا على بلدتهم[1]، وفي الوقت نفسه واصلت الطوابير الفرنسية حملتها على أولاد سلطان خاصة وأنهم هاجموا المركز العسكري بباتنة. ففي 25 أفريل 1844، تجمعت قوات هائلة وتمركزت بنقاوس على سفوح جبال أولاد سلطان[2] لكن رجال المقاومة تمكنوا من إجبار القوات الفرنسية على التراجع وألحقوا بها خسائر كبيرة، وقد كانت قبائل أولاد سلطان التي استقر الحاج أحمد باي عندها تشكل خطرا على الفرنسيين لذلك جهز الدوق دومال حملة على الأوراس بقيادة الجنرال سيـــلاق (Sillègue) في ربيع 1844، غير أن الحاج أحمد باي والمقاومين باغتوا القوات الفرنسية وكانت قوة الباي 700 فارس من أولاد سلطان خاضوا معركة في منتهى الضراوة والشدة حتى أن الباي قال عنها أنها أدمى معركة حضرها في حياته[3]. بعد أسبوع جدد الفرنسيون المحاولة في 1 ماي 1844 وكانت معركة شديدة الضراوة فقد الفرنسيون فيها 21 قتيلا و 70 جريحا واستفاد أولاد سلطان من مؤازرة أعراش الجهة الشرقية لباتنة بهجومهم على مركز باتنة لتخفيف الضغط على أولاد سلطان و هو ما دفع الدوق دومال الى القدوم لنجدة قواته وفك الحصار على باتنة في 8 ماي 1844[4]، بقي فيها ليلة واحدة ورجع الى أولاد سلطان لإخضاعهم، بالمقابل استعمل الجيش الفرنسي وسائل دنيئة حيث أمر الدوق دومال حليفه بن قانة ليعطي الأمر لقبائله من الرحل والمتعاونة مع الفرنسين للهجوم بمواشيها على مزارع ومحاصيل أولاد سلطان للتأثير عليهم اقتصاديا. يقول قائد المنطقة :« أمرنا الرحل بالالتحاق بنا فحلوا في المنطقة

---

[1] – تلمساني بن يوسف، **مرجع سابق**، ص ص.37-38.

[2] – إبراهيم مياسي، **من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر**، **مرجع سابق**، ص. 66.

[3] – صالح فركوس، **الحاج أحمد باي1826-1850**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.س.ط، ص ص. 86-87.

[4] – تلمساني بن يوسف، **مرجع سابق**، ص ص. 38-39.

ونزلوا وسط الزرع وانقضت مواشيهم على الحقول كأنها أسراب جراد فتسببت في خسائر لا تعوض ...» [1].

في بسكرة وضواحيها، هاجم خليفة الأمير عبد القادر محمد الصغير الحامية الفرنسية المتمركزة بواحة الدروع جنوب مشونش[2]. وفي 12 ماي 1844، تمكن جنوده من مباغتة جنود الخليفة بن قانة في حي القصبة ببسكرة مستغلين الثغرة الموجودة بالاسطبل حسب زعم الرائد توماس، وتمكنوا من قتل زمالة قائد بسكرة وقتلوا أيضا الضابط كروشار(Crochard) والطبيب أرسلين (Arcelin) وكانت ضربة قاضية للفرنسيين وأعوانهم[3]. لقد تمكن خليفة الأمير في الواقع من دس أعوانه في صفوف زمالة العدو مما سمح له بمخادعتهم، ولقد صدم ذلك الدوق دومال الذي سارع لتجهيز حملة عسكرية يوم 14 ماي 1844 لتصل الى بسكرة في 18 من نفس الشهر للإنتقام منه، غير أن هذا الاخير خرج من بسكرة واتجه الى عرش أولاد داود يحرضهم على الجهاد[4].

بحلول شهر أكتوبر 1844، استدعي الدوق دومال الى فرنسا وحل محله الجنرال بيدو (Bedeau)[5]، استهل بيدو مهمته بقيامه بحملة على الاوراس. في 01 ماي 1845، انطلقت كتيبة تتكون من 5070 جنديا من باتنة باتجاه جبال الأوراس مدججين بالمعدات

---

[1] – عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الإستعمار الفرنسي**، ج1، **مرجع سابق**، ص. 123.

[2] – محمود الواعي،« **التسلسل الزمني للتغلغل الاستعماري الفرنسي بالأوراس** »، مجموعة أعمال ملتقى حول تاريخ الأوراس ونظام تركيبته الإجتماعية والإدارية في أثناء فترة الإحتلال من 1837-1954، **مرجع سابق**، ص ص. 157-158.

[3] – ابراهيم مياسي، **من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر**، **مرجع سابق**، ص ص.68-69.

[4] – تلمساني بن يوسف، **مرجع سابق**، ص ص.40-41.

[5] – هو من مواليد 1794 بمدينة فرتو القريبة من نانت. قاد العديد من الحملات في الغرب والوسط. شن حملة على الأوراس، وقد شغل منصب الحاكم العام سنة 1847 وحكم بالنيابة من جويلية 1847 الى أكتوبر1847. أنظر: الغالي غربي وآخرون، **العدوان الفرنسي على الجزائر: الخلفيات والأبعاد**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، دار هومة، الجزائر،د.س.ط، ص ص.324-325.

الحربية. عسكرت كتائب المشاة والخيالة في واد الشمرة (الربع) واجتمعت قوات الحاج أحمد باي بثنية الفرطاس في جبل أم عشرة، ووقعت الاشتباكات في 3 ماي ولم يحقق العدو نصرا حاسما رغم تفوقه عددا وعدة، غير أن سلاح المدفعية فرق جموع المقاومين وتشتت الصفوف وعاد الحاج أحمد باي الى منعة[1].

تقدم الجيش الفرنسي عبر ثنية الخرشف باتجاه أولاد أوجانة، حيث انطلقت سرية لوفاسور(Levasseur) يوم 7 ماي صوب جبل شليا عبر سهل ملاقو، وتوجهت سرية الكولونيل هيربيون (Herbillon) بموازاة شمال شليا بتافرنت، وقد وقعت معركتين في سهل ميلاقو وبوحمامة قتل فيهما 5 جنود فرنسيين وجرح 24 آخر، ومارس الجيش الفرنسي دمارا في ممتلكات السكان، ثم تحركت القوات الفرنسية صوب قرية الحجاج وأولاد موسى للتقدم لواد عبدي لملاحقة الحاج أحمد باي[2]، فأمرت بقصف قرية حيدوس وأطلقت المدافع النار صوب تحصينات المقاومين واستعملت التخريب وحرق القرى فالتهمت النيران مداشر حيدوسة، عش القاضي وثنية العابد واعتقلوا رجالها ونسائها[3].

لم يكتف الفرنسيون باخضاع الأوراس بل تطلعوا لاخضاع قبائل النمامشة فقدقرر الجنرال بيدو في مارس 1847 توجيه ثلاثة طوابير بقيادة الكولونيل صوني (Sonnet) الذي خرج من بسكرة و سار مع السفوح الجبلية الصحراوية والثاني بقيادة الجنرال هيربيون الذي انطلق من باتنة واخترق منطقة النمامشة عبر قنتيس ورأس الزرقة، أما الطابور الثالث بقيادة العقيد سينيلاس (Senilles) فقد قدم من عنابة مارا بالعوينات، طورشة، روفانا، عين سقيق، الدكان، عين اجدور، واد مهوين، بئر العاتر، عين فواريس، الدرمون، فم المطلق، عين

[1] – عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي**، ج1، **مرجع سابق**، ص ص.130-131.

[2] – **المرجع نفسه**، ص. 131.

[3] – **نفسه**، ص. 132.

الرقاد، عين شبرو ثم تبسة ورغم محاولة إخضاع النمامشة إلا أن هؤلاء غادروا أماكنهم ما عدا أولاد ارشاش الذين استسلموا [1].

قاد أولاد عبدي في فترة مقاومة الزعاطشة 1849 هجوما على زمالة سي محمد بلعباس الموالية للفرنسين بواد طاقة، غير أن أولاد زيان تدخلوا لإنقاذ قائدهم، وفي 27 جانفي 1850 هاجمهم كانروبير متجها مع منحدرات وادي عبدي حيث استسلموا، ولكن أهل نارة رفضوا ذلك وتعرضوا لحملة في شهر ماي من السنة الموالية بقيادة العقيد كاربيسا (Carbuccia)، وقد تعرض هذا الأخير في واد عبدي الى هجوم استعمل فيه سكان وادي عبدي الحجارة الكبيرة والتي دحرجوها على قواته[2].

مارس الجيش الفرنسي الجرائم وهو يتغلغل في الأوراس والنمامشة. لقد كان سانت أرنو يتلذذ بتخريب مداشر السكان وهنا يتكلم عن واحة الوجلة فيقول:« ...على الساعة الثانية صباحا، أمرت بالزحف على المدينة المتحصنة... أحرقت كل شيء في طريقي مخلفا ورائي خمسين جثة في أزقتها و انتهت المسألة بعد ساعتين، لقد أرعبت الواحات والسكان » [3]. ويستطرد في رسالته الى المسماة لوويز فيقول: « عزيزتي... أنا موجود الآن وسط عشرين قرية رائعة لم يتم إخضاعها كما يجب، لقد ارتكبوا خطايا عديدة وسأعاقبهم على أوزارهم التي ارتكبوها. كان أهل القرى في بداية الأمر لا يكترثون بي ولا يتوجهون إلي بالتحية فقسوت في معاملتهم بكيفية جعلت الآخرون يأتون إلي أفواجا، أمهلتهم الى غاية المساء لتسديد الغرامات فإن لم يمتثلوا فسأفعل بهم ما فعلته في الوجلة وسأسلط عليهم ثلاثة طوابير لتحرق كل شيء، وستحدث الخسائر بحق لأن هذا البلد جميل جدا»[4] .

---

[1] – بيار كاستال، **مصدر سابق**، ص. 198.

[2]– Joseph Roland,**Op.Cit**,p.15.

[3]– فرنسوا مسبيرو، **سانت آرنو أو الشرف الضائع**، تر: أكلي أحمد، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص. 322.

[4] – **المصدر نفسه**، ص. 322.

بمنطقة الزاب، قام الشيخ بوزيان[1] بانتفاضة سنة 1849 في ظروف وأوضاع عسكرية صعبة كان يمر بها الجيش الفرنسي الذي قلص من قواته في المنطقة لتوجيهها نحو القبائل وأولاد نايل، وفي ظروف غياب القائد العسكري الفرنسي عن المنطقة[2]. أقنع الشيخ بوزيان الجميع بالجهاد، فكان رد فعل الضابط سيروكا أن قرر القبض عليه حيث اتجه الى الزعاطشة لتنفيذ قراره[3]، لكن سكان الزيبان حالوا دون ذلك وأغلقوا أبواب الواحة في وجهه. حمل الشيخ بوزيان السلاح، وأطلق بنفسه طلقات نارية إيذانا بالثورة، حاول الفرنسيون عزل واحة الزعاطشة [4] عن باقي المناطق غير أنها أمتدت لأعراش الأوراس كما أشرنا في نارة وعند أولاد سحنون وأولاد سلطان[5]، وقد شهدت الواحة قمعا رهيبا بعد انتفاضتها اذ هاجمها حوالي 8000 جنديا فرنسيا وتمكنوا من دخولها بتاريخ 26 نوفمبر 1849 واغتالوا فيها 800 شهيدا وانتقموا من السكان لمقاومتهم الباسلة، وقد شنقوا من يفوق أعمارهم 15 سنة لإرهاب السكان ونهبوا البيوت ثم دمروا و قطعوا عشرة آلاف نخلة. وقد عبر أحد الصحفيين المرافقين للحملة وهو المدعو بوديكور (Boudicour) عن صدمته مما شـــــاهد بالقــول:« أسكر النصر الجنود ودخلوا المدينة كالمجانين، فأنقضوا على المساكين الذين لم يحالفهم الحظ بالهروب ببربرية ووحشية، هنا جندي يبتر ثدي امرأة بمرح والمسكينة تنازع ترجوه

[1] – هو عبد الرحمان بن زيان، شيخ الزيبان المرابط المتصوف مقدم الطريقة الدرقاوية. في البداية، عمل سقاءا في مدينة الجزائر العاصمة. أنظر: يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص. 90-91.

[2] – شهرزاد شلبي،« **واحة العامري وعلاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان في القرن التاسع عشر**»، مذكرة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الانسانية، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص. 68.

[3] – محمد العربي الزبيري، **مرجع سابق**، ص. 67.

[4] – يحي بوعزيز ، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق**، ص.91 .

[5] – **المرجع نفسه**، ص ص. 91-92.

بأن يضع حدا لمعاناتها، وهناك جندي يأخذ بطفل من قدميه ليهشم رأسه مع الحائط» [1].
وقد ضربت القوات الفرنسة عرض الحائط عهودها وخاصة تلك الاتفاقية التي أبرمت بشرف فرنسا بين دي بورمون والداي حسين والتي نورد بعض منها: « تبقى الممارسات المحمدية حرة، كما أنه لن يقع أي اعتداء على السكان من جميع الطبقات ولا على دينهم وأملاكهم وتجارتهم وصناعتهم ونساؤهم سيحترمن... » [2].

هكذا هي فرنسا التي سوقت للرأي العام أنها في رسالة حضارية لتمدين الشعوب المتبربرة، غير أن صنيعها يدل على قمة همجية الجيش الفرنسي وزيف إدعاءاته. ورغم القمع المفرط، ظل أهل الزيبان والأوراس ثائرين متمردين عن إرادة الفرنسيين، وما إن تخمد انتفاضة حتى تقوم أخرى.

في نوفمبر 1958، بدأ الصادق بلحاج [3] يرسل الى أعراش المنطقة يدعوها للانتفاضة. أحس الفرنسيون بالخطر فجندوا أعوانهم من القياد، وسار الجنرال قاستو(Gastu) وديفو (Desvaux) لمحاصرة المقاومين، وخاض الصادق بلحاج ورجاله معركة كبيرة بمشونش كانت فوق طاقتهم لأن القوات الفرنسية كانت أكثر عددا منهم وعتادا، فانسحبوا نحو وادي العرب جنوبا، غير أن قوات الميهوب بن شنوف المتعاونة مع الفرنسيين اعترضت سبيلهم واعتقلت الصادق بلحاج يوم 20 جانفي 1859[4].

---

[1] – مصطفى خياطي، **حقوق الإنسان في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي**، منشورات A.P.N.A، الجزائر، د.س.ط، ص ص. 158-159.

[2] – محمد العربي الزبيري، «**المقاومة الجزائرية 1830– 1848**» الأصالة، السنة الخامسة، العدد 29- 30، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، جانفي – فيفري 1976، ص. 11.

[3] – هو محمد الصادق بن بلقاسم بن الحسين بن منصور، المشهور بالصادق أو الحاج عند سكان الأوراس، ولد بأحمر خدو عام 1791 وكان مقدما للطريقة الرحمانية في خنقة سيدي ناجي عند عبد الحفيظ الخنقي، ثم أقام في زاوية تبرماسين بلقصر. أنظر: شهرزاد شلبي، **مرجع سابق**، ص. 68.

[4] – يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق**، ص.136 .

لقد جلبت مقاومتا الأوراس والزيبان لأهلها الشرف والمجد، لكنها في الوقت نفسه عرضتهما لاستنزاف رهيب ولتدمير شامل، فقد كانت الحرب طويلة مرهقة للسكان وحتى للقوات الفرنسية، وفي هذا الشأن كتب شارل روبير أجيرون :« كانت الحرب طويلة، شرسة في الغالب، ومفسدة للجنود والضباط الذين دربوا على فقدان الشعور(...) وقد ظل كثيرون من الجنود والضباط متأثرين بها طوال حياتهم، وبسبب العجز في الإدارة وفي الخدمة الطبية تكشف هذه الحرب عن أنها كلفت من الأرواح البشرية أكثر من أي غزو استعماري آخر وكانت النتيجة أثقل بالنسبة الى المسلمين المغلوبين، فقد دمر بلدهم وأمسى وضعه الاقتصادي صعبا جدا من جراء الغزوات المنظمة والمرتجلة و المستمرة معا... » [1].

الواقع أن الإدارة الاستعمارية لم تكتف بالقمع العسكري فحسب بل سلطت نظمها الإدارية وموظفيها وشرعت في تطبيق ما سمته تنظيم المنطقة إداريا للتحكم في السكان، وهذا قبل قيام نظام الجمهورية الثالثة سنة 1871 [2].

[1] – شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص ص.35-36.

[2] – مرت فرنسا بعدة أنواع نلظم الحكم تمثلت في: العودة الى النظام الملكي خلال الفترة (1815-1848) والجمهورية الثانية (1848-1852) والإمبراطورية الثانية (1852-1870) والجمهورية الثالثة (1871_ 1940). للمزيد أنظر: أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1900)**، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص.19.

المبحث الرابع: التنظيم الإداري للمنطقة قبل 1870

شهدت منطقة الجنوب القسنطيني في الفترة الممتدة من الوجود الفرنسي في الجزائر الى غاية 1870 تاريخ سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية عدة تنظيمات إدارية تبعا للأوضاع التي مرت بها .

المطلب الأول: التنظيمات قبل سقوط قسنطينة سنة 1837

اعتمد بايات قسنطينة على الزعامات الأهلية لتسيير شؤون السكان في المناطق الواقعة في جنوب قسنطينة، فكان فرحات بن سعيد شيخا للعرب وبقي في المشيخة في فترة الباي أحمد المملوك و محمد باي الميلي، ولكن بقدوم الحاج أحمد بايا على قسنطينة عزله عن المشيخة وعين عائلة أخواله بن قانة فيها[1] وهو ما جعل هذا الأخير يسخط على الحاج أحمد باي. أما عائلة بن قانة بدورها، فقد استطاعت أن تنتزع مكانة مرموقة بعد أن آلت إليها المشيخة بفضل علاقات المصاهرة مع بايات قسنطينة وامتلاكها للجاه و الثروة؛ فقد كانت لها أراضي ملك و عزل بالتل وواحات بالصحراء، ناهيك عن قطعان مواشي كثيرة، ووجدوا الحظوة لدى الباي أحمد وتولوا مشيخة العرب بصفة رسمية عام 1826 [2].

كانت السلطة العثمانية عن طريق بايلك الشرق توظف قبائل مخزنية وعائلات نبيلة متنفذة مرابطية كانت، أو ذات نبالة السيف (الأجواد)، وهو ما سمح لها بامتلاك قوات كبيرة لفرض الأمن وجباية الضرائب ذلك أن هذه القبائل والعائلات تقوم مقامها، ولقد تولت عائلة بوضياف(أولاد بلقاسم) هي الأخرى قيادة الأوراس في أواخر الحكم العثماني، فأشرفت على تسيير شؤون إحدى عشر قبيلة وهي أولاد فاضل وأولاد سعيد والأعشاش وبني أوجانة، العمامرة، أهل واد الأبيض (اولاد داود)، أهل واد عبدي والمعافر وبني مومنين (مومن) وأولاد

[1] – صالح عباد، **الجزائر خلال الحكم التركي 1514–1830**، دار هومة، الجزائر، 2004، ص. 227.

[2] –C.A.N.O.M 6H32: **Notice sur la famille des Bengana.**

زيان[1]، وكان العربي بوضياف شيخا للأوراس[2]. كما حضت عائلات مرابطية بمكانة مرموقة هي الأخرى لدى بايات قسنطينة لما لها من نفوذ على السكان كعائلة بن عباس التي تدعي النسب الشريف[3] والتي أقامت زاوية منعة القادرية وكان سي أمحمد بلعباس مقدما لهذه الطريقة، وكانت محلة الباي تنزل بهذه الزاوية حينما يحين وقت الجباية[4].

كانت قبائل المنطقة تقدم العون للباي عند الحاجة، فقد ناصرته خلال دفاعه على مدينة قسنطينة في عامي 1836 و1837 بشهادته في مذكراته بأنه دعا كل قبائل المقاطعة والتي لبت النداء للدفاع على المدينة. وكانت قيادة الأوراس ممثلة في شخص العربي بوضياف[5]، وقبائل الصحراء ممثلة في بوعزيز بن قانة، غير أن الوضع ما كان ليستمر بعد سقوط قسنطينة في خريف 1837.

المطلب الثاني:التنظيمات الإدارية قبل اجتياح الأوراس وبسكرة سنة 1844

تزامن سقوط قسنطينة في أكتوبر 1837 مع إنشاء الإدارة الفرنسية لمديرية الشؤون الأهلية التي أسندت إدارتها للضابط بيليسيي (Pellissier) من عام 1837 الى 1839 وقد قام الحاكم العام فالي بتعيين ثمانية زعماء من الأهالي لإدارة مقاطعة قسنطينة، لكن تحت سلطة الضباط الفرنسيين وخلع عليهم ألقابا متنوعة عام 1838 ومن ضمن هؤلاء الخليفة

[1] – ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر(العهد العثماني)، مرجع سابق،** ص. 276.

[2]– C.A.N.O.M 6H32**: Notice sur la famille Boudiaf.**

[3] – E. Masqueray, **Op.Cit**, p. 122.

[4] – Louis Rinn, **Marabouts et Khouan : Etude sur l'islam en Algérie**, Edition Adolphe Jourdan, Alger, 1884, p.200.

[5]– C.A.N.O.M 6H32 : **Notice sur la famille Ben Abbas.**

باحمد بالأوراس وبلحملاوي بفرجيوة، وأحمد المقراني بمجانة، وبن قانة في بسكرة[1]. لقد أراد الماريشال فالي تنظيم المنطقة وفكر في إدارة غير مباشرة، حيث رغب في جعلها مقاطعة شبيهة بمحمية تتولاها شخصيات متعددة لكنه في الأخير قرر إبعاد الزعامات الأهلية على تسيير قسنطينة وأسندت المهمة لقائد عسكري فرنسي مقيم بقسنطينة برتبة جنرال مقره قصر الباي، وكان يرى أنه لا بأس من استغلال الإرث العثماني في المجال الإداري بتعيين رؤساء القبائل والأعيان الذين قبلوا الخضوع والعمل مع الفرنسيين[2]، وكان الفرنسيون بحاجة الى هذه القيادات– التي تعرف الأوطان والسكان ولها رغبة في الحفاظ على امتيازاتها السلطوية– التي بإمكانها أن تسهل لهم تسيير مرحلة التوسع والاحتلال.

وضح لويس رين الخدمات التي قدمتها تلك العائلات التي عينها القرار الصادر في سبتمبر 1838 بالقول:« لم نكن بحاجة لا الى رجال الإدارة ولا الى موظفين، بل كنا في حاجة الى حلفاء من ذوي الجاه والسلطان، أي الى قوم يمكن – بما لهم من شخصية ومن حسب ونسب– أن يكونوا خير رسل لنا لدى الأهالي الذين استطاع الأمير أن يؤثر فيهم باسم الإسلام، وقد يكون من السخف بمكان أن نتوقع من هؤلاء الحلفاء الذين لم نكن نحلم بهم إذ عرضوا علينا فتح مناطق لم نكن نعرفها، ولم تطأها أقدامنا من قبل ...» [3]. هكذا فقد تم تعيين بوعزيز بن قانة من طرف الماريشال فالي في مطلع عام 1839كخليفة للمنطقة الصحراوية القسنطينية التي تمتد على كامل الزيبان الظهري والقبلي والشرقي وقبيلة النمامشة الغرابة، والعرب الرحل الشراقة والغرابة وقيادة أولاد جلال وسيدي خالد وأولاد زكري وكل

[1] – يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830–1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص ص .11-12.

[2]– Fatima Zohra Guechi, **Op.cit**

[3] – مصطفى الأشرف، **الجزائر: الأمة والمجتمع**، تر: حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص ص. 60-61.

صحاري الحضنة[1]. وقد جاء قرار التعيين على الشكل الآتي: نحن ماريشال فرنسا الحاكم العام للمستعمرات الفرنسية في شمال افريقيا، ونظرا لقرارنا المؤرخ في 30سبتمبر 1838 القاضي بتنظيم الحكم في إقليم قسنطينة الذي ليس لفرنسا إدارة مباشرة عليه نقرر مايلي[2]:

– المادة الأولى: السيد بوعزيز بن قانة يعين شيخ عرب خلفا لفرحات بن سعيد

– المادة الثانية: السيد بوعزيز بن قانة يدير طبقا لأحكام القرار القبائل والمدن التالية:بسكرة، فلياش، شتمة، سيدي عقبة، أوماش، بوشقرون، ليشاتة، زعاطشة، فرفار، البرج، ليوة، الصحيرة، المخادمة، أورلال، مليلي، بيقو، قرطة، القنطرة وكل القبائل المرتبطة بالمدن المذكورة.

أما الأوراس فقد اتصل قائده السابق سي محمد العربي بوضياف بالعقيد دو نيقريي وطلب منه الأمان فمنحه إياه وعينه على قيادة الأوراس في نوفمبر 1842[3]، كما استغل الجنرال دو نيقريي حملته على تبسة سنة 1842 ليوطد النفوذ الفرنسي بها؛ حيث قبل الانسحاب من تبسة في 3 جوان 1842 للعودة الى معسكره بالحراكتة، قلد أحمد بن عبد الواحد منصب قايد على تبسة وبكارية وأوكس، و حمد الطاهر بن بلقاسم قائدا على أولاد سيدي يحي بن طالب، وعمار بن الزين على كونفدرالية النمامشة وتلقى كل واحد برنوس استلام المنصب[4].

المطلب الثالث:المكاتب العربية 1844 واعادة تنظيم المنطقة

[1] – صالح فركوس، **إدارة المكاتب العربية والإحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد (1844–1871)**، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006، ص. 304.

[2] – محمد العربي حرز الله، **منطقة الزاب قرن من المقاومة (1830–1930)**، الصندوق الوطني لترقية الآداب والفنون لوزارة الثقافة، الجزائر، 2009، ص. 174.

[3]– C.A.N.O.M 6H32**: Notice sur la famille Boudiaf,Op.Cit**

[4] – بيار كاستال، **مصدر سابق**، ص. 182.

بعد أن تأسست المكاتب العربية بصورة رسمية وفق قرار وزاري مؤرخ في 1 فيفري 1844، تقرر أن تكون هذه الاخيرة تحت سلطة ضابط برتبة عقيد في كل منطقة عسكرية في الجزائر. قسمت هذه المكاتب الى قسمين الأولى توضع في مقر المقاطعة في حين تقع الأخرى بالأماكن الفرعية[1]، وقد تقرر أيضا أن تكون هذه المكاتب الإدارة المحلية التي يحكم بواسطتها قواد النواحي العسكرية فكان في كل مدينة أو قرية مكتب عربي يسهر على إدارة المقر الذي هو فيه، ويجمع الضرائب ويراقب الأسواق ويجمع المعلومات ويتجسس على السكان ويخلق بينهم الفتن والعداوات ويحارب العصاة والمتمردين، وفي كل مكتب عربي موظفون بدرجات محددة، فرئيسه فرنسي عادة يحمل رتبة عقيد ومعه مترجم وحارس وكاتب وقاض وجابي ضرائب[2].

هكذا وبتاريخ 23 ماي 1844، أصدر الدوق دومال أمرا عاما ينظم منطقة الجنوب القسنطيني ويضعف من دور عائلة بن قانة، إذ عين العقيد توماس حاكما عسكريا على منطقة بسكرة، وحافظ بن قانة على مشيخة العرب لكنها تقلصت لتشمل واحة بسكرة والزاب الظهري والقبلي، في حين تم تعيين سي مقران قائدا على الحضنة وأولاد دراج وأولاد زيان وبني سويك وبني فرح وأولاد سحنون والبرانيس والسحاري، وتم تقسيم الزاب الشرقي بين فرعين متناحرين من عشيرة أولاد صاولة[3]، كما نظمت الملحقة العسكرية بسكرة بالدائرة العسكرية بتاريخ ديسمبر 1845، وكانت على الشكل الآتي[4] :

– قيادة البدو ككل: تحت إدارة شيخ العرب وتتفرع عنها قيادات .

[1]– Jacques Fremeaux, **Les Bureaux Arabes dans l'Algérie**, Edition Denoël, Paris, 1993, pp. 287-289.

[2] – أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية(1830–1900)**، ج1، **مرجع سابق** ،ص. 315.

[3] – محمد العربي الزبيري، **مرجع سابق**، ص ص.28–29.

[4] – صالح فركوس، **إدارة المكاتب العربية والإحتلال الفرنسي للجزائر، مرجع سابق**، ص ص.318–319.

- قيادة سي مقران : وتشمل الحضنة، أولاد دراج وأولاد سحنون وأولاد زيان وبني سويك وبني فرح.
- قيادة أولاد جلال: يتولاها محمد الصغير.
- قيادة جبل ششار تحت إمرة محمد الطيب من أولاد سيدي ناجي(بن حسين).
- قيادة أولاد صاولة تحت إمرة عائلتي بن شنوف وأحمد بن بو عبد الله .
- قيادة توقرت وسوف تحت قيادة عبد الرحمان بن جلاب.

قسمت هذه المشيخة القانية (آل بن قانة) كما نلاحظ الى قيادات متوسطة. لقد كان الجنرال بيجو يهدف الى تحطيم النظام العتيق للمنطقة؛ بتفكيك القبيلة الأم وإبعاد القبائل التي تربطها رابطة الدم أو الجوار أو الحلف، وهذا بغية إضعاف الأرستقراطية العربية. لقد حاول إضعاف سلطة عائلة بن قانة فأخرجت عن قيادته قبائل: أولاد دراج، وأولاد زيان، وبني سويك، وبني فرح، وأولاد سحنون، والقنطرة والبرانيس وكذلك قبيلة السحاري وكل هذه القبائل كانت تحت قيادة عائلة بن قانة في السابق، كما قسمت قبائل البدو بدورها الى قيادتين رغم أنها بقيت في نفس العائلة و هذا لإثارة التنافس في العائلة الواحدة؛ فقسمت بتاريخ 23 جويليـــية 1845 الى قيادات : قيادة العرب الغرابة بقيادة علي بن قيدوم بن قانة، والعرب الغرابة أسندت لأحد المقربين للعائلة[1]، ولم تكتف الإدارة الاستعمارية بهذا بل كانت تقوم بتغيير مستمر للقيادات، فقد راجعت تنظيم منطقة الزيبان بعد انتفاضة الزعاطشة في 1849 ونارة في 1850. وفي هذا التاريخ الاخير، قسمت قيادة شيخ العرب على الشكل التالي[2]:

[1] – أحمد سيساوي،« **البعد البايلكي في مشاريع السياسية الاستعمارية الفرنسية من فالي الى نابليون الثالث1838–1871**»، دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة 2، 2013-2014، ص. 192.

[2] – **المرجع نفسه**، ص. 193.

- بسكرة وقائدها سي محمد الصغير بن علي بن قيدوم بن قانة.
- أولاد نايل وأولاد زكري تحت قيادة سي الحاج بن محمد بن قانة.
- البدو الغرابة تحت قيادة سي أحمد بلحاج بن قيدوم بن قانة.
- البدو الشراقة تولاها سي علي بلقيدوم بوعزيز بن قانة.
- الزاب الشرقي وأحمر خدو وبني بوسليمان تولاها أحمد باي بن شنوف.
- جبل ششار تحت قيادة سي محمد بن الطيب بن ناجي (من آل بن ناصر، أو آل بن حسين)
- أولاد زيان وهي قبيلة كانت تابعة لقيادة سي مقران ثم أصبحت تحت قيادة سي دراجي بن محمد بلحاج بن قانة.

نشير هنا إلى أنه قد كان لعائلة بن شنوف عداوات مع آل بن قانة، وهي امتداد لعائلة بوعكاز الذوادية المنافسة لآل بن قانة.

كانت هذه القيادات في واقع الأمر تحت سلطة ضباط المكاتب العربية ورهن إشارتهم؛ لقد تأسس المكتب العربي في نيابة المقاطعة (Subdivision) باتنة في 1847 وكان العقيد هيربيلون قائدا أعلى لهذه المقاطعة، وبعد تأسيسها في 1 فيفري 1847[1]، قسم قبائل وأعراش دائرة باتنة الى أربع قيادات[2]:

– **قيادة باتنة**: وتتكون من قبيلة لخضر حلفاوية وأولاد شليح والحراكتة(المعذر)، أولاد سي علي، أولاد سي أحمد بن السعيد، تلات، أولاد سي أحمد بن بوزيد، أولاد بلقاضي وقائدهم سي أحمد بلقاضي .

– **قيادة أولاد بوعون**: وتشمل أولاد بوعون، حيدوسة، أولاد فاطمة، أولاد سلطان، وقائدهم سي الشريف منصر.

[1] – عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي**، ج1، **مرجع سابق**، ص.198.

[2] – صالح فركوس، **إدارة المكاتب العربية والإحتلال الفرنسي للجزائر، مرجع سابق**، ص.33.

– **قيادة الأوراس الشرقي**: وتشمل الأعشاش، أولاد فاضل، أولاد فضالة، أولاد سعيد، أولاد سي زرارة، بني أوجانة، أولاد داود، بني معافة العمامرة، أولاد سي معنصر وقائدهم سي العربي بن بوضياف .

– **قيادة الأوراس الغربي**: وتضم واد عبدي، وأولاد زيان، وأولاد مومن ، أولاد عزوز، دشرة بوزينة، لم يكن لها قائدا الى غاية تعيين محمد بلعباس قايدا عليها في 9 أفريل 1846.[1].

– **أما النمامشة** فقد تم إعادة تنظيمهم سنة 1853 الى[2]:

– البرارشة تحت رئاسة القايد علي بن محمد بن عبد الواحد وتنقسم الى أربعة فروع: الزرامة وأولاد محبوب وبني أسيد وأولاد أحميد.

– العلاونة تحت رئاسة القايد محمد الحفصي بن أحمد وتنقسم الى أربعة فروع: أولاد شامخ، الزرادمة، أولاد ساعد والعمرة وأجلادمة واجدور.

– أولاد رشاش تحت رئاسة القايد علي بن رجب وتنقسم الى: أولاد زايد وأولاد نابت والمقادة.

في واقع الأمر، كانت القيادات الأهلية مجرد وسائط بين السلطة الفعلية ممثلة في الحاكم العام أو قائد المقاطعة أو قائد الدائرة أو ضباط المكاتب العربية،لذلك كانت الإدارة الاستعمارية تسعى الى فرض وجودها وتجسيد تنظيماتها القانونية خاصة وأن السانسيمونين بزعامة إسماعيل عربان (اربان) الذين نشطوا في عهد المملكة العربية 1852- 1870 ارتكزت نظرتهم على فكرة مفادها أن النظام القبلي يمثل عائقا أمام وصول حضارة الغرب الى العرب، وأن الملكية الجماعية التي ترتكز عليها القبيلة هي سبب تأخر المجتمع الجزائري[3]. وتبعا

[1] – عبد الحميد زوزو، **ثورة الأوراس 1879**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص. 33.

[2] – بيار كاستال، **مصدر سابق**، ص. 202.

[3] – أحمد سيساوي، **مرجع سابق**، ص. 52.

لرغبات السلطات العليا الاستعمارية، كانت منطقة الأوراس من تاريخ 22 جوان 1844 الى 1 فيفري 1847 خاضعة تنظيميا الى القيادة العليا، ثم تحولت الى شعبة عسكرية أو نيابة مقاطعة (Subdivision) مقرها باتنة من 1847 الى 1905، وضمن الشـــعبة العسكرية استحدثت دوائر (les Cercles) خلال الفترة 1874-1905. كانت هذه الشعبة العسكرية تتألف من: دائرة باتنة (1846- 1886) ودائرة بسكرة العسكريـــــة (1847 – 1902) ودائرة خنشلة العسكرية (1873- 1912)، وكانت القيادات العسكرية لهذه الدوائر تراقب القيادات الأهلية وتعيد تشكيل امتداداتها الجغرافية حسب ما يخدم مصالح الاستعمار، فعلى سبيل المثال ما فعلته مع قيادة شرق باتنة التي كانت تحت قيادة عائلة بوضياف سابقا؛ حيث فتتها الى قيادات: الأعشاش وأولاد عبدي وبني أوجانة وألحقتها بدائرة باتنة العسكرية، في حين ألحقت قيادة أولاد بوسليمان وأحمر خدو بدائرة بسكرة،وقيادة جبل ششار بدائرة خنشلة العسكرية[1] حتى يتسنى لضباط القيادة في هذه الدوائر تفتيت الارستقراطية العربية ومراقبة هذه القيادات وإيجاد الشروط المناسبة لفرض الحكم المدني حينما يتوسع الإستطان الأوربي في المنطقة.

كان من بين الضباط الذين يحملون رتب عقيد أو جنرال وتعاقبوا على إدارة المنطقة وتسيير الشعبة العسكرية باتنة تتابعا منذ سنة 1848: العقيـد كانروبير (Canrobert) والذي تولى القيادة في السداسي الأول، في حين حكمها دو لادميرو (De l'Admiraut) في السداسي الثاني من نفس السنة، ثم تولى العقيد كاربيسا (Carbecia) من 1849 الى 1851 ثم الجنرال دوفو من 1853 الى 1858، ثم الكولونيل بيين (Pein) الى غاية 1863، ثم العقيد سيروكا من 1863 الى 1865 فالعقيد أرموند (Armandeau) من

[1] – عبد الحميد زوزو، **ثورة الأوراس 1879، مرجع سابق**، ص. 33.

1865 الى 1868، فالجنرال باري (Barry) الى 1871[1]. ومعلوم أنه حالما يتغلغل الاستيطان يبدأ تراجع المكاتب العربية لصالح التنظيمات البلدية الثلاث: البلديات الكاملة الصلاحيات التي تأسست في المنطقة والتي يوجد فيها العنصر الأوربي بكثرة نذكر بلدية باتنة

الكاملة الصلاحيات والتي تأسست وفق مرسوم 18 فيفري 1860، وبلدية بسكرة كاملة الصلاحيات والتي تأسست وفق مرسوم 22 ماي 1878، وبلدية تازولت كاملة الصلاحيات والتي تأسست بقرار 8 أكتوبر 1869[2] كما أن هناك بلديات مختلطة [3] وأهلية[4].

أضرت هذه التقسيمات الفرنسية بمصالح السكان الاقتصادية، فقد فككت القبائل وسلطت عليهم قيادا تلقوا في غالب الأحيان الأوامر من القيادات العسكرية، فسلطوا الضرائب الباهضة على السكان فزادوا من متاعبهم كما حدث بالنسبة لسكان واحة الزعاطشة مثلا مما دفعهم للانتفاضة، كما استنزف هذا التنظيم خيرات القبائل والتي واجهت مصيرا مأساويا؛ ليس فقط في القمع العسكري المسلط عقب كل انتفاضة، بل مصير المجاعات والجفاف واجتياح الجراد خاصة سنوات 1868 و 1869 والتي عانت منها، في الوقت الذي كانت فيها الأوساط الداعمة للاستيطان في المنطقة تنادي بضرورة توسيع النظام المدني لمصلحة المستوطنين، ومع سقوط امبراطورية نابليون الثالث ومجيء الجمهورية الثالثة في 1871، هللت الإدارة الاستعمارية بالنظام المدني الجمهوري، فكيف سيكون يا ترى وضع سكان وقبائل وأعراش منطقة الأوراس والزيبان خلال هذه الفترة؟.

---

[1] – عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي**، ج1، **مرجع سابق**، ص. 198.

[2] – يسين وادفلي، **مرجع سابق**، ص. 12.

[3] – تأسست بلدية خنشلة المختلطة بقرار 12 ديسمبر 1880، وبلدية عين لقصر المختلطة التي مقرها المعذر بقرار 29 ديسمبر 1884 وبلدية عين التوتة المختلطة في 29 ديسمبر1884 وبلدية أوراس المختلطة التي مقرها أريس بقرار 18 ديسمبر 1886. أنظر: **المرجع نفسه**، ص. 12.

[4] – أنظر: **ملحق رقم 02**، ص.373.

إنه من ضرب المحال أن يجرد شعب من ثرواته وأرضه ويبقى مكتوف الأيدي لا يدافع عن نفسه، خصوصا إذا كان شعبا أبيا ذا أنفة وشهامة، يعتبر أرضه وعرضه ودينه خطا أحمرا لا يمكن قبول مسها، لذلك كانت الأعراش والقبائل تنتفض على الإدارة الاستعمارية، وكانت هذه الانتفاضات تجلب لهم الويلات.

لقد كانت منطقة الأوراس خلال فترة الدراسة الممتدة من 1871 الى غاية 1916 مضطربة ومنتفضة على الأوضاع التي آلت إليها حالة سكانها في ظل السياسة الاستعمارية، وعلى هذا الاساس، ثار هؤلاء في 1871 وفي 1876 وفي 1879 وفي 1916 في انتفاضات تميزت بقلة مدتها ونطاقها الجغرافي، قام بها غالبا عرش أو مجموعة أعراش ليعبروا عن رفضهم لتصرفات الإدارة الإستعمارية. وبالمقابل ،كان القمع العسكري لها مريعا والذي تنوع بين الحصار والتمشيط والقصف والقنص والإعدام الجماعي. فهل ستعامل الإدارة الإستعمارية سكان هذه المنطقة بمنطق دولة تتعامل مع رعاياها باسم القانون؟ أم أنها ستطلق يد جيوشها وأعوانها من الاهالي ليتصرفوا خارج القانون والأعراف؟.

المبحث الأول: في انتفاضة 1871 في جبال أولاد سلطـــان وبلزمـــة والمناطق المجاورة لها

اندلعت انتفاضة الشيخ الحداد ومحمد المقراني سنة 1871، وقد حاول محي الدين ابن الأمير عبد القادر بدوره إثارة الجزائريين بدخوله الجزائر من جهة تونس نحو أعراش تبسة في نفس السنة[1]، وهكذا تضامنت قبائل وأعراش منطقة الجنوب القسنطيني مع إخوانهم الذين رفعوا لواء الانتفاضة ضد المستعمر اذ انتفض السكان الجبليون في الأوراس من بينهم أولاد سلطان وسكان بلزمة في سنة 1871 [2] وغيرهم. ومن جانب آخر، استغل الفرصة كل

[1]- أبو القاسم سعد الله، **خلاصة تاريخ الجزائر 1830– 1962**، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2007، ص. 59.

[2]- S.H.A.T 1H1011, **Op.Cit**, p.70.

أولئك الذين كانوا ناقمين على السياسة الاستعمارية الجائرة؛ وكان في مقدمتهم أولئك الذين تسميهم الإدارة الاستعمارية (اللصوص وقطاع الطرق الفارين من المحاكم)، فقد هرب المدعو أحمد بن رحمون أصيل لعرش البرارجة من جبل أوراس وششار، كما انظم إليه مسعود الخماتي وتزعما التمرد على السلطات الفرنسية منذ فترة الكوليرا والتيفوس سنة1867. لقد وجدا الفرصة ملائمة للانتفاضة خاصة بعد أن انظم إليهما في قرية حيدوسة بعض الملاك[1].

المطلب الأول: اندلاع الانتفاضة في المنطقة

لقد بدأت أحداث الانتفاضة في الواقع بسبب تعسف الإدارة الاستعمارية وأعوانها، فحينما حاول القايد سعيد بن الشريف مع المخازنية التابعين له في 18 مارس 1870 الاعتقال التعسفي لشخص متنفذ من قرية حيدوسة (موريكا) وهو سليمان بن دروعي، أعترضته عشيرته، وتجمعت في قوة تتألف من 300 شخص للحـــيلولة دون توقيفه[2]. وكان أنصار الطريقة الرحمانية في منطقة القبائل وآل المقراني في حالة غليان بدورهم، وربما يكون ما دفع سكان الأوراس ركوب موجة الانتفاضة هو ما وصلهم من دعاية الإخوة الرحمانيين إليهم.

لقد ذهب سليمان بن دروعي حسب رين –والذي وصفه بالرجل غير الشرير– الى برج بوعريريج بمجرد علمه بانتفاضة أولاد مقران، التقى مع محمد بن عدة من أولاد مقران وأرسله في مستهل أفريل الى بلزمة محملا إياه رسائل تعد بقدوم الباشاغا المقراني شخصيا على رأس جيش كبير الى بلزمة للثأر لقبيلة حيدوسة من زمالة القايد سي السعيد بن الشريف. بعد عودة سليمان بن دروعي من منطقة القبائل، دعا الأعراش وأصحاب بن رحمون الى توحيد الصفوف والتحالف مع الباشاغا المقراني تحسبا للقيام بالجهاد ضد المسيحين[3]، وهكذا كان التواصل بين انتفاضة المنطقة وانتفاضة المقراني قائما؛ وتأكد الأمر عند إعلانها في صدوق بالقبائل، فقد

---

[1]– يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، مرجع سابق**، ص. 646.

[2]– لويس رين، **مصدر سابق**، ص. 464

[3]– **المصدر نفسه**، ص. 468.

تقدم الى بلزمة والأوراس عدد من المقدمين الرحمانيين منهم: أحمد بن عبد الله ويخلف مرة وعلي بوشوارب حاملين معهم دعوة الشيخ الحداد للجهاد، والتقوا برفاقهم من أولاد سلطان بزعامة المقدم سي سليمان بن علي بن عيسى وسحنون بن رودهان والمقدم محمد الصديق، وانظم إليهم أحمد بن رحمون وأتباعه، وسليمان بن الدروعي، وعقدوا اجتماعا يوم 21 أفريل حضره أولاد سلطان وأولاد فاطمة وأولاد شليح والحليمية، واتفقوا على الانتفاضة حيث تجمع ما يقارب ألف منتفض في ثنية بغيش وجبل قنطاس بزعامة بن الدروعي وابن رحمون وحرضهم المقدم الرحماني محمد الصديق على مهاجمة المؤسسات الأوربية في الواد الأزرق وفسديس والمعذر[1]. وقد أكد لويس رين ذلك بالقول أنه قد تجمع ما بين 1500 و 2000 رجلا في ثنية بغيش وجبل قنطاس حول سليمان بن الدروعي وأحمد بن رحمون، حرض هؤلاء من طرف مقدمي الطريقة الرحمانية مثل سي محمد الصديق من أولاد شليح القبالة، كما أمدهم سليمان بن علي بن عيسى وسليمان بن رضوان مقدما زاوية أولاد بن زبان بحوالي ألف رجل من أولاد سلطان[2].

في أفريل 1871، هاجم أولاد اشليح عمال الغابة في بلزمة[3]، ونهبوا منشرة سيلارن (Sellerin)، وهاجموا مزرعة المعمرين بوتي جينس (Petit Jeans)، وقتلوا عددا من المستوطنين في المنحدر الازرق (Ravin Bleu)[4] بعد أن تخلى عنهم الحلايمية الذين كانوا مرافقين لهم لأجل نقلهم الى باتنة[5]، وكانت بيوت المستوطنين تحترق أمام أعين الأهالي.

---

[1]- يحي بوعزيز، **موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر والعرب، مرجع سابق**، ص ص. 646-647.

[2]- لويس رين، **مصدر سابق**، ص. 471.

[3]- **المصدر نفسه**، ص. 470.

[4] - S.H.A.T 1H1011, **Op.Cit,** p.74.

[5]- لويس رين، **مصدر سابق**، ص.476.

في 23 أفريل، امتد لهيب الإنتفاضة الى باتنة المدينة أين هاجمها المنتفضون في حدود العاشرة ليلا، وأضرموا النار في أكوام الغلال وفي المنازل المتواجدة بحدائق القطاع العسكري[1]، وقد قام الثوار أيضا بمهاجمة قريتي فسديس والمعذر وفر المعمرون الى قصر الشيخ مسعود بن عبد الصمد في بـــوعريف، فاتجه المنتفضون الى برج شاسينغ وخربوه[2].

في الشمال الغربي من منطقة الأوراس، كان نشاط الأعراش بارزا كأولاد سلطان وأولاد فاطمة وحراكتة المعذر وأولاد شليح وحيدوس وأولاد علي تحمامت وتلاث والحليمية، كانت أعمالهم موجهة ضد الاستيطان والكولون، فقد تم حرق عين ياقوت والقضاء على عشرين معمرا[3]، وكانت معركة مستاوة في 17 ماي 1871 والتي اعترفت التقارير الفرنسية حسب الجنـــرال لالموند (L'Allemand) بأنها ضارية خسر الفرنسيون فيها 30 ضابطا وأصيب سبعة بجروح وقتل لهم كذلك من الجنود 13 وأصيب 111 جنديا بجراح [4]. كما استهدف الثوار قايد أولاد بوعون السعيد بن الشريف في قصر بلزمة وأرغموه على الانسحاب الى باتنة بعد أن أحرقوا له قصره وخيامه ورحى الحبوب[5].

الملاحظ أن هذه الهجمات استهدفت المستوطنين وعمال الغابات والقياد وهو ما يثير التساؤل: هل يعود ذلك الى استيلاء الأوربيين على الأراضي والغابات والتي كانت المورد الأساسي لسكان بلزمة منذ القدم، فهي مراعي لمواشيهم والمادة الأولية لسد حاجاتهم ؟

إن توسع نطاق الانتفاضة ينبئ أن هناك نقمة جماعية على الوضع المزري الذي آلت إليه الأعراش. فلم تقتصر انتفاضة 1871 على بلزمة فقط، بل شملت معظم المناطق الأوراسية

---

[1]- لويس رين، **المصدر السابق**، ص ص .470-477.

[2]- يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، مرجع سابق**، ص ص.646-647.

[3]- بخصوص قائمة القتلى من المعمرين أنظر: **ملحق رقم 04**، ص.375.

[4]- عبد الحميد زوزو، **ثورة الأوراس 1879، مرجع سابق**، ص ص.26-27.

[5]- يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، مرجع سابق**، ص. 650.

وخاصة الشمالية منها، حيث شاركت مشاركة كبيرة فيها [1]، بل امتدت الى أعراش: السقنية في شمال الأوراس وبني بوسليمان في جنوب الأوراس وأحمر خدو والبرارجة وبني املول والى الزيبان والنمامشة وهذا بسبب ظلم المستوطنين، وانحياز الإدارة الاستعمارية لجانبهم ومجاراتهم في كل تصرفاتهم.

ثار النمامشة بدورهم وخاصة فرع أولاد خليفة ضد الإدارة الفرنسية في 7 مارس 1871، وكانت شرارة هذه الانتفاضة قد بدأت بسبب أحد المستوطنين وهو السيد كامبـــون (Cambon) الذي كان تاجر أعلاف، وقد عقد صفقة مع أولاد خليفة وهي عشيرة من البرارشة فحواها أن يتم حش حشائش مروج الشريعة ويترك للعشيرة نصف الحشائش لنقلها الى تبسة، وبعد قيامهم بذلك، لم يدفع لهم أجورهم، فاشتكوا كامبون لمسؤول مكتب الأهالي بتبسة، لكنهم لم يجدوا الرد منه فقاموا بغزوة على قطيع بقر يملكه كامبون في عين شبرو، وقتلوا شيخهم محمد بن محمد بن عبيد وكان صديقا لكامبون،كما هاجموا القائد الأعلى مارشون (Marchand) على بضع كيلومترات من تبسة.

خلال هذه الفترة، كان ناصر بن شهرة ومحي الدين بن عبد القادر قد وصلا الى واحة نقرين أين أحاطهما أولاد خليفة بالاحترام واستقبلوهما في مضاربهم في الدكان، ثم انضمت إليهم العشائر المقيمة على طول الطريق ما بين نقرين والدكان[2] مما سيثير مخاوف الفرنسيين خاصة من محي الدين بن عبد القادر الذي ترى فيه إمكانية إثارة السكان لارتباطه بأسرة الأمير عبد القادر.

استمر لهيب الانتفاضة ليمس منطقة الزيبان أيضا، خاصة بعد الصراع الذي حدث بين صفي بن قانة وبوعكاز، كما ثار السحاري بدورهم في 30 أفريل 1871، وهاجموا القايد

---

[1]- عبد القادر زبادية،« **وثيقتان عن ثورة الأوراس لسنتي 1859 و 1879**» ، الأصالة، عدد 60-61، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، د.س.ط، ص. 204.

[2]- بيار كاستال، **مصدر سابق**، ص ص. 249-250.

سي محمد بن هني في لوطاية[1]، وأضرموا النار في بعض مزارع الأوربيين[2]. ولقد قام البدو الرحل من عشائر الغرابة، البوازيد والسحاري بتخريب المزارع الثلاث الواقعة في سهل لوطاية، وحطموا الأعمدة وخط التلغراف، وأحرقوا مطاحن القايد محمد بن هني[3]. وكانت باقي صحراء قسنطينة سنة 1871 تحت رحمة محمد بن التومي بوشوشة وناصر بن شهرة اللذان هددا الفرنسيين في ورقلة ووادي ريغ وسوف، ووصلت حركتهم الى نواحي بسكرة[4].

هكذا بدت مناطق واسعة من أعراش الجنوب القسنطيني ثائرة، واستمرت الانتفاضة لغاية شهر سبتمبر في الأوراس[5]، تشتعل من قبيلة لأخرى بما لها من أسباب تدفعها للانتفاضة، ولكن رد فعل الجيش الفرنسي وأعوانه كان مفرطا في القمع.

المطلب الثاني: القمع العسكري الفرنسي في الأوراس خلال سنة 1871

لإخماد الانتفاضة في المهد، بدأت القوات الاستعمارية باستظهار القوة. استعان الفرنسيون لإخمادها بالقياد الأهالي، ففي 23 أفريل 1871، أمدهم القايد بوضياف بن بلقاسم بقوة قوامها 200 فارس، واستغلت السلطات الفرنسية العداوة التاريخية بين القايد بوضياف وشيخ بلزمة لصالحها. كما جلب قايد أولاد عبدي محمد بلعباس، وقايد أولاد زيان محمد بن مسعود 100 فارس لكل واحد منهما، وقد جُمع الأربعة مئة فارس تحت إمرة الترجمان العسكري كانكون المكلف بحماية لامبيز ومروانة[6]، وسارعت السلطة الفرنسية لتوقيع

---

[1] -S.H.A.T 1H1011,**Op.Cit**, p.82.

[2]- عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي**، ج1، **مرجع سابق**، ص. 167.

[3]- لويس رين، **مصدر سابق**، ص ص. 714-715.

[4]- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص. 145.

[5]- عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي**، ج1، **مرجع سابق**، ص.168

[6]- لويس رين، **مصدر سابق**، ص.497.

قرار إعلان حالة الطوارئ من طرف الحاكم العام في 25 أفريل 1871 ليشمل نيابة فرع باتنة[1] حتى يتسنى لهم قمع الانتفاضة وفق الأوامر العسكرية وإطلاق أيادي الجيش والمستوطنين على السكان.

في 3 ماي 1871، توجهت العمليات في البداية ضد جبل بوعريف. عانت قبائل الحراكتة من ضربات (القومية) الذين سلبوا منهم مواشيهم[2]، كما قام النقيب بيلوك وفرق قوم بوضياف بتجاوز الشمال الغربي لبوعريف آخذين معهم عدد من الرهائن و 8 آلاف من الماشية و 150 من الثيران تم مصادرتها من السكان.

من جانب آخر، وصلت الى باتنة فرقة الكولونيل أدلر (Adeler) قوامها 1100 جندي قدمت من بسكرة، ثم انضمت إليها فرقة من تبسة بقيادة المقـــــــــــدم لوماري (Le Marié)، ومن قسنطينة وصل 400 جندي[3]. استعمل الفرنسيون مدافع الهاون وبنادق شاسبوت في مقاتلة المنتفضين[4]، وبدأت القوات الفرنسية تمشيط بلزمة ومستاوة. ومستاوة. تحركت قوات الكولونيل أدلر عن طريق زانة، وتحرك الكلونيل ماري عبر واد الشعبة للالتحاق ببلاد سيدي عبد الرحمان غربي مستاوة للقيام بحملة كاسحة ومرعبة. قتلت قوات لوماري في الجبال المحاذية لواد الشعبة عدد من الأهالي وصلت قرابة مائة جثة، كما قامت قواته بحرق قرية مقدم الزاوية أحمد صديق. وفي 16 ماي 1871 قامت وحدة الخيالة، وفرقة القوم من طابور أدلر بجولة استطلاعية تحت قيادة النقيب بيلوك وتم هزم أولاد فاطمة في تجمانت وقُتل منهم عدد من الرجال[5]، كما اتخذ الطابورين الأول والثاني في 18ماي 1871 1871 موقعا لهما بالقرب من مستاوة، ووُضعت قطعتان مدفعيتان في نقـاط تم اختيارها

[1]- لويس رين، **المصدر السابق**، ص. 497.

[2]- عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي**، ج1، **مرجع سابق**، ص.167.

[3]- **المرجع نفسه**، ص. 167.

[4]- لويس رين، **مصدر سابق**، ص.485.

[5]- **المصدر نفسه**، ص ص.485، 695.

بحيث تصوب نيرانها بدقة لأماكن يتردد عليها السكان خاصة مياه النبع الوحيد الذي يستعمله المحاصرون وقطعانهم للتزود بالمياه، وتم وضع قطع مدفعية أخرى على شكل بطاريات لتغطية جزء كبير من جرف مستاوة لمحاصرة المنتفضين، وعدم السماح لهم بالخروج.

كان مع الكونيل أدلر 1100 رجل ولوماري عدد مماثل[1]، وقد مثلت قوة كبيرة مجهزة بأحدث الأسلحة مقارنة بما يملكه المنتفضون. في 20 ماي 1871، كان الهجوم على المنتفضين والذين لم يجدوا لحماية نسائهم وأطفالهم سوى الخروج مع قطعان الماشية. غير أن القوات الفرنسية قصفتهم فأصابت حوالي 800 نفرا منهم وقتلت 200 آخر ممن تسميهم المتمردين[2]، وكانت فرصة المستوطنين الناقمين على الأهالي الراغبين في مزيد من الأراضي والسلطات حيث سلوا سيوفهم وضربوا الأهالي في كل اتجاه، وكان الأهالي بدورهم يدركون نوايا المستوطنين.

لقد شاهد السكان تصرفات المعمرين وانحياز السلطات الفرنسية لهم، وكانوا يخشون من ازدياد طغيانهم في ظل قيام النظام الجمهوري وتطبيق النظام المدني، فقد صرح النقيب فيلو (Villot) قائد أحد المكاتب العربية أمام لجنة التحقيق بأن الانتفاضة كانت عارمة لأن جميع الأهالي كانوا مقتنعين بأن فرنسا انتهى أمرها وبأن مصيرهم الآن صار مرهونا بالمستوطنين. وقد شاركه الرأي المحافظ بوزي (Bouzet) في تقدير السكان الذين رأوا بأنهم إذا وقعوا بين يدي المعمرين فذلك معناه فقدان أراضيهم وتعطيل شرائعهم وأعرافهم[3]. وقد أورد لويس رين شهادة تدين تصرفات المستوطنين والتي يجاريها بعض العسكريين بأخذه لعشيرة أولاد قاسم من عرش السقنية كعينة عن كل تلك التصرفات حيث تحدث يقول أنه :« في

---

[1]- لويس رين، **المصدر السابق**، ص. 497.

[2]- **المصدر نفسه**، ص. 698.

[3]- شارل روبير آجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا(1871-1919)**، ج1، تر: محمد حاج مسعود، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص. 26.

23 ماي 1871، جاء أولاد قاسم وكلهم ثقة في الضمانات التي منحها لهم القايد أحمد باي. جاءوا بمعية نسائهم وأطفالهم لحصاد محصول الشعير في أراضيهم قرب القرى الفرنسية، يرافقهم بعض الأعيان على ظهر أحصنتهم حاملين سلاحهم لمراقبة الخماسة. ثم جاء بعض المستوطنين والذين أساءوا الظن بنوايا هؤلاء الناس، جاءوا مهرولين لمقابلة الرائد "م" ليخبروه بأن المتمردين بصدد حصاد شعير الأوربيين، فامتطى الضابط السامي حصانه دون أن يتفحص الأمر، وهاجم على رأس قناصته على الحصادين الذين أصابهم الذهول، حاول الخيالة وأعيان أولاد قاسم الصراخ والبحث عن تفسير، لكن لا أحد أصغى إليهم ولا فهم كلامهم، لذا تصدوا وهم في حالة هيجان ببنادقهم، في حين دافع الخماسة عن أنفسهم بالمناجل ولاذت النساء والأطفال بالفرار. سقط ستون من هؤلاء الأهالي البؤساء تحت ضربات سيوف قناصتنا »[1] .

لقد كان القمع رهيبا مس المنتفضين والمسالمين، فكان كل أهلي يلبس لباسا عربيا محل شبهة وربما حقدا إضافيا عليه؛ من ذلك أن خادم الترجمان (كانكوان) أحد خيالة القوم جاء الى مدينة باتنة، ولأنه يلبس برنوسا وجاء مساءًا حينما مر بالقرب من الحارس، لم يتوان هذا الأخير بأن أطلق عليه النار دون سابق إنذار، ولما فر لحق به أفراد الميليشيات وقتلوه بحرابهم رغم محاولة فتاة فرنسية تبرئة ذمته باعتباره خادم كانكوان. ويذكر لويس رين هذا التصرف الوحشي مضافا إليه بعض الطلقات النارية في وضح النهار من طرف دوريات المليشيا على الخدم والعمال من أبناء الأهالي بدعوى الخوف منهم والاشتباه في كونهم جواسيس أو متمردين،كل ذلك ساهم في تأجيج مشاعر السخط لدى الأهالي[2].

لقد أجمع المؤرخون بأن القمع الذي أعقب الانتفاضة قد تم تسليطه على جموع الأهالي بدون تحفظ، وقد أوضح العقيد روبين (Robin) في تقريره أن مشاعر الغضب تجاه العرب قد

[1]- لويس رين، **مصدر سابق**، ص ص. 588-589.

[2]- **المصدر نفسه**، ص.484.

امتزجت في بعض الأحيان بمشاعر أخرى منها: التعود على احتقار الحياة البشرية وإضمار الكراهية بين جنس وآخر وتفشي الجشع الذي لا يشفى غليله من المستوطنين[1]. ولعل أصدق تعبير على مدى القمع والكره في حق الجزائريين ذلك الذي حدث بالقرب من قرية عين ياقوت، حينما مر بعض من السكان الأهالي حاملين بعض الأغراض وتعرضوا للتفتيش من المليشيا. كان هؤلاء قد اشتروا بعض الأغراض من مناطق كانت تشهد الانتفاضة، أو وجدوا بعض الأغراض ملك لبعض المستوطنين اشتروها أو وجدوها فيما سقط من المتاع فحملوها معهم، كانت بذلك التهمة كافية بالنسبة للذين اشرفوا على المحاكمة الصورية لادانتهم؛ لقد صدر قرار من المليشيا بإعدامهم جماعيا، وهو ما يتنافى والأعراف القانونية. ورغم أن هؤلاء الأهالي كانوا من المتعاونين مع الفرنسيين أو من أهالي وأقارب القوم العاملين مع الجيش الفرنسي، ورغم أن الخليفة بأحمد قد طلب من المقدم ماري التدخل لإطلاق سراحهم إلا أن هذا الأخير ترك الأمر لتقدير قائد المليشيا والذي نفذ في هؤلاء الأهالي التعساء الحكم بالإعدام رميا بالرصاص. ولم يُشف غليل المنفذين بعد رميهم إلا استعمال الحراب والبنادق لطعنهم في صورة تراجيدية.

لقد أقرت السلطات الفرنسية بهذه الجريمة ضمنيا دون أن تكون لها الشجاعة لمحاكمة المليشيا الذين اقترفوا تلك المجزرة، ولا في حق الأعضاء العشر الذين أصدروا الحكم. لقد تقرر في سبتمبر1871 التخلي عن المتابعة القضائية للميليشيا في هذه القضية[2]، ولقد أقر الحكم الصادر في 1873 فقط بتعويض عائلات 32 من الأهالي الذين تم إعدامهم من صندوق المجهود الحربي رغم أن القضية كانت قد وصلت الى مجلس الوزراء وحتى رئيس الجمهورية تيـــير (Thière) لكنهم جميعهم لم يتخذوا موقفا حازما ضد المليشيا،. ولإسكات أهالي الضحايا

[1]- شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا، مرجع سابق**، ص.50.

[2]- لويس رين، **مصدر سابق**، ص ص. 492-493.

ولإثارة النعرات القبلية والانتقام من الأعراش المنتفضة وفق سياسة فرق تسد؛ حاولت الإدارة الاستعمارية إرضاؤهم بحل مسموم.

لقد كان مكر القادة الفرنسيين جليا خاصة دور النقيب شابسال (Chapssel) مساعد المكتب العربي بقسنطينة الذي قدم الى قبيلة السقنية، وحاول تبرئة ذمة الجيش والمستوطنين وألقى اللائمة على بعض المليشيا. وقد تدخل أيضا النقيب فيلو(vilo) رئيس المكتب العربي وأرضى عشيرة السقنية بتأليبهم على إخوانهم من قبيلة حراكتة جرمة في 5 ماي 1871م؛ حيث سمح لمقاتلي السقنية وعددهم ما بين 1200 و 1500 رجلا بمتابعة المنتفضين من حراكتة جرمة المندحرين أمام الجنود الفرنسيين بقيادة أدلر و ماري، فاستولى السقنية على ثلاثة آلاف رأس من الماشية ملك لحراكة جرمة وهي غنيمة كان الفرنسيون بصدد الاستيلاء عليها، وتنازلوا عنها حتى لا يفكر أهالي قبيلة السقنية في الانتقام من الفرنسيين، غير أن العداوة ستبقى في النهاية بين أعراش المنطقة[1] وهو ما ترمي له السياسة الاستعمارية .

إن ما حدث أيضا في قرية لعواشرية عند أولاد سلطان في 24سبتمبر 1871م يعد كذلك مظهرا من مظاهر القمع المفرط من المؤسسات الرسمية، فلقد قام طابور الجنرال سوسيي بأعمال وحشية؛ طلب من السكان تسليم المعتصمين الذين كانوا لديهم، ولما رفضوا أرسل إليهم فرقتين من الرماة وفصيلتين من الكشافة للاستيلاء على هذه القرية عنوة، وكانت بعض اللحظات كافية للاستيلاء على القرية وسقط خلالها خمسة من المنتفضين قتلى وتم أسر سبعة عشر من بينهم خمسة كانوا مطلوبين سلفا، وقد تم إعدامهم في عين المكان دون محاكمة، وأحرق كل من في القرية من أناس ومتاع، وقد قام أحد جنود السبايس بقطع رأس قائد المنتفضين وحمله الى مخيم لتقديمه لسائسي البغال من أولاد سلطان[2]. كما أنه من أوجه مظاهر

[1]- لويس رين، **المصدر السابق**، ص ص. 492- 493.

[2]- **المصدر نفسه**، ص. 894.

الخزي الذي يلاحق الإدارة الاستعمارية أنها كانت ترفض استسلام المتمردين بصفة فردية وتحملهم وزر القبيلة بأكملها، وهو ما يتنافى والقوانين والأعراف الإنسانية والتي لا تجيز العقاب الجماعي، ومن أمثلة ذلك أنه بتاريخ 9 جويلية 1871، تقدم مسعود بن زواري عن أولاد شليح الظهرة بعرض استسلام، غير أن رد السلطات في باتنة كان بالرفض طبقا للأوامر الواردة من الجزائر والتي مفادها رفض عروض الاستسلام الفردية، واشتراط عروض استسلام العشائر التي تتألف من مجموعات بدعوى تضامنها فيما بينها[1]، غير أن هذا مجحف في حق الأبرياء المنتمون للعشيرة، فإذا كان فصيلا أو مجموعة أفراد من العشيرة تمردوا ورفضوا الانصياع، فهل يتحمل هؤلاء كلهم وزر الأخريين إن سلمنا بوزرهم أصلا ؟.

لقد استمر القمع الفرنسي ضد العشائر لغاية الخريف، ووضعت أمام السكان شروطا تعجيزية وعقابية لا بد لهم الالتزام بها. ففي 17 سبتمبر 1871، اشتبك الكولونيل فلونيي مع أولاد شليح من الحلف القبلي بدعوى أنهم رفضوا الالتزام بتنفيذ التزاماته وربما يرجع عدم التزامهم لصعوبة تنفيذها بسبب الحاجة والفقر، فقتل منهم 20 شخصا واستولى الفرنسيون على 9000 رأس من مواشيهم وأسر العديد من الأشخاص[2] خاصة أن وضعيتهم كانت مزرية، فقد جردوا من أراضيهم التي بيعت لتسديد ضريبة الحرب الجماعية، وكانت محاصيلهم الزراعية محل نهب.

ومن الأساليب الأخرى التي استعملها الفرنسيون، التجويع وضرب العشائر في مقدراتها الاقتصادية، حيث بمجرد التحاق القايد سي بولخراص بن قانة بالمنطقة، وبأمر من الفرنسيين، أعطى الأمر لقبائل الرحل بالهجوم على مزارع المنتفضين حتى ينتقم منهم ويجبرهم على الإستسلام[3] .

---

[1]- لويس رين، **المصدر السابق**، ص.704.

[2]- **المصدر نفسه**، ص. 899.

[3]- عبد الحميد زوزو، **الاوراس إبان فترة الإستعمار الفرنسي**، ج1، **مرجع سابق**، ص. 168 .

المطلب الثالث: القمع الفرنسي في مناطق أخرى من الجنوب القسنطيني

في 24 مارس 1871، قدمت كتيبة عسكرية فرنسية من عنابة بقيادة الجنرال بوجي (Pouget) وعسكرت في حلوفة، واشتبكت مع المنتفضين الذين جمعوا قواتهم في عين هماجة، وهكذا امتد القمع الفرنسي الى مناطق النمامشة.

في 25 مارس، نهبت قرية اوكس قرب تبسة من طرف كتيبة بوجي مما أدى الى طغيان الرعب على جميع الأعراش، فارتحلت جميع فرق البرارشة والعلاونة الى نقرين والجنوب بمن فيها التي كانت على الحياد، وقد تعقبتهم كتيبة بوجي التي وصلت في 29 مارس الى عين رقادة فلم تجد أمامها سوى أرض جرداء، لكن مصادرة أراضي هؤلاء الفارين كانت أسهل طريقة للانتقام منهم [1].

في 30 سبتمبر، هاجمت فرق القوم بقيادة رئيس المكتب الأهلي المنتفضين، غير أن الفرنسيين انهزموا أمام أولاد اخليفة، وهو ما جعل الجيش الفرنسي يرسل قوة قوامها أربعة فيالق مشاة وثلاثة أفواج مدفعية وثلاثة آخرين خيالة بقيادة فلونيي الى خنشلة أين اتجهوا الى زاوية قنتيس التي وصلوها في 1 نوفمبر1871 ثم دمروها وجعلوا أسفلها أعلاها بما في ذلك ضريح المرابط سيدي عبيد الذي ألقي في مهب الريح[2].

رغم ما تكبده الجيش الفرنسي في جبهة النمامشة من خسائر كبيرة إلا أن فيلق فلونـــــي الذي انطلق من باتنة وخنشلة نحو نقرين أجبر أولاد خليفة وأولاد سيدي عبيد على اللجوء نحو تونس[3] .

لم تسلم منطقة الزيبان والصحراء من القمع بسبب لجوء أحمد بومرزاق الذي استقر في واحة بن طيوس بالزاب الغربي، فكانت الذريعة كافية لتوريط البوازيد وأولاد زكري وبصفة

---

[1]- بيار كاستال، **مصدر سابق**، ص. 250.

[2]- **المصدر نفسه**، ص. 249.

[3]- عبد الحميد زوزو، **الاوراس إبان فترة الإستعمار الفرنسي**، ج1، **مرجع سابق**، ص.170 .

خاصة أولاد حركات، ولم تتوان القوات الفرنسية من اقتحام واحة الزاب الغربي أين مارس الجيش الفرنسي أساليب الحرق والنهب والاعتقال[1]، لقد تعرض البوازيد الى كل العقوبات الممكنة بسبب انتفاضتهم في 1871[2]، وتعرضت أعراش خيران وبني ملول بدورها للقمع بعدما حاول الفرنسيون ملاحقة عمر بن مسعود الخماتي الذي كان في مستاوة مع المنتفضين ثم رجع الى عشيرته قبيلة لبراجة قرب بوحمامة، وانظم إليه بعض من أقاربه وبدأوا يهاجمون المصالح الفرنسية. وقد كلفت السلطات الفرنسية القايد أحمد بن ناصر بمهمة القضاء على الانتفاضة والذي بدوره اسند المهمة لابن أخيه محمد بن ناصر غير أن هذا الأخير قتل من طرف الخماتي[3].

في سوق اهراس، انتفض الصبايحية والكبلوتي حيث قطعوا خطوط البرق وخربوا 55 مزرعة مستوطنين، وكان عدد قتلى الأوربيين ما بين 11 و 14 شخص. قابلت القوات الفرنسية هذه الإنتفاضة بقمع كبير رغم فرار الكبلوتي والصبايحية للتراب التونسي حيث سخرت ما يربو عن 1400 رجل بتاريخ 30 جانفي 1871 ، ثم وصلت تعزيزات أخرى للمنطقة بقيادة أودان قدرت بـ : 700 رجل و قد تعرضت اعراش سوق أهراس الى مصادرة أراضيها و تغريمها وتشتيت بعض الأعراش مثل عرش لحنانشة[4] .

[1]- محمد العربي حرز الله، **مرجع سابق**، ص ص. 364-367.

[2]- Sylvie Thénault, **Violence Ordinaire dans l'Algérie Coloniale : Camps, Internements, Assignations à Résidence**, Odile Jacob histoire, Paris, 2011,p.146.

[3]- C.A.N.O.M: 6H32, **Divers chefs indigènes du département de Constantine : Batna 1847-1918.**

[4]- جمال ورتي، **مرجع سابق**، ص ص. 354- 368.

المبحث الثاني: في انتفاضـــــة العـــامري 1876

في ربيع 1876، ثارت قبيلة البوازيد دون باقي أعراش منطقة الزيبان، وكانت على الأقل مفاجأة للفرنسيين خاصة أن قمعهم لانتفاضتي الزعاطشة 1849 و 1871 كانتا كفيلتين بأن لا يعود البوازيد للانتفاضة، كما أنهم كانوا تحت مراقبة أعوان بن قانة والمكاتب العربية، ورغم ذلك انتفض البوازيد مرة أخرى دون سابق إنذار.

المطلب الأول: أسباب انتفاضة العامري

تبقى أسباب انتقاضه العامري لدى الكثير من الدارسين محل نقاش وتطرح استفهاما كبيرا؛ إذ لم يكن هناك سببا مباشرا فجر الانتفاضة كعادة الانتفاضات. وصف المؤرخ شارل روبير أجيرون الإنتفاضة بأنها قضية بدأت صغيرة في نهاية شهر مارس 1876 حين أبلغ مسؤول محطة تبسة عن مناوشات[1] تسبب فيها المدعو أحمد بن عايش[2]. بعد ذلك، توسعت عندما استغل هذا الأخير الأمر لتأليب البوازيد ودعوتهم للجهاد ضد الفرنسيين الذين يصفهم بالخنازير في رسالة بعث بها الى قبيلة فليسة[3]. وربما تقاربت أهدافه مع أحد قادة الثورة المدعو: محمد بن يحي وهو من وجهاء أولاد دريس فرع من البوازيد، وقد كان خوجة للقايد بولخراص بن قانة لعدة سنوات، وكان له أخا أكبر والمسمى مسعود قاض في بسكرة مات مسموما وأُشيع أن بولخراص بن قانة كان وراء تسميمه فوقع الجفاء بين محمد بن يحي والقايد بولخراص،

---

[1] -Sylvie Thénault, **Op.Cit**, p.145.

[2]- يصف الفرنسيون أحمد بن عايش أو عياش والمسمى أحمد بوسبع طيار بالدرويش. قيل عنه بأنه الأسد الذي يطير في السماء، وقد أظهر قدرات حينما حضر زردة أقامها عرش البوازيد لطلب نزول المطر وقد تحقق ذلك لهم بعد الغد حين حضر أحمد بن عياش وأقام طقوس الزردة بأناشيدها كما يعتقد السكان. ويعتقد البعض أن له القدرة ليحول الرجل الى إمرأة حسب ما سجلته التقارير الفرنسية، تزوج ثلاث نساء وامتلك الأموال والجمال والخيم والعقارات. أنظر:**Ibid**, pp.145-146

[3]- أنظر: **ملحق رقم05**، ص.376.

وزاد الأمر سوءا بعد أن طلب منه القايد الإستقالة من مشيخة أولاد ادريس وهو ما رفضه[1]. كما يذهب مارقون (Margon) إلى أن أسباب ثورة العامري تعود الى الصراع بين عائلتي بوعكاز وعائلة بن قانة، والذي عانت منه الأعراش في المنطقة، كما أن شكوكا تدور حول آل بن قانة الذين تطلعوا للاستيلاء على واحات العامري والانتقام من البوازيد الذين كانوا قد رفعوا شكاويهم ضد معاملة عائلة بن قانة لهم، وفهم بن قانة بأن البوازيد تحركوا بإيعاز من غريمه علي باي من آل بوعكاز من صف الذواودة .

كان للأسباب الاقتصادية أيضا دور في انتفاضة البوازيد خاصة أن الإدارة الاستعمارية وجهت لهم كل أنواع العقوبات بسبب انتفاضتهم التي سبقت سنة 1871، وجعلت منهم ذوي سوابق، وفرضت عليهم مصادرة الممتلكات، وضريبة حرب قدرت بإثني عشر مرة أكثر من قيمة الضرائب العادية التي تفرض عليهم، وهو ما ولد نقمة في نفوس البوازيد، وكانت هذه العشيرة تنتظر الشرارة[2]، وهو ما يمكن استغلاله من أي طرف. وربما تتجه الشكوك أيضا إلى التواطؤ بين عائلة بن قانة وقايد المكتب العربي للانتقام من البوازايد الذين كثرت شكاويهم من بن قانة ومن المكتب العربي، خاصة وأن هذه الفترة كانت فيها المكاتب العربية على المحك بعد تطبيق الحكم المدني في الشمال، حيث اتهم المستوطنون المكاتب العربية بالوقوف ضد الاستيطان، وربما وجد حاكم بسكرة جيليز(Gellez) الفرصة لاستدراج البوازيد للثورة حتى يصادر ممتلكاتهم وأراضيهم بعد نهاية الانتفاضة لإرضاء المستوطنين. وحسب ما يروي سكان البوازيد أن بن قانة (شيخ العرب) كان السبب في إشعال نار الثورة لأنه حرض بطرق غير مباشرة لبوازيد على الثورة ضد الإدارة الاستعمارية على أمل أن تطبق عليهم الإدارة العسكرية فيما بعد قانون العقوبة الجماعية والمصادرة كي يستفيد هو من اكتراء أو شراء غابات النخيل

[1] – يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق**، ص ص. 276- 277.

[2] – Sylvie Thénault, **Op.Cit**, p.146.

في منطقة الزاب الغربي[1]. وقد يكون لتحالف القياد مع ضباط المكاتب العربية والعسكريين دورا في دفع البوازيد للانتفاضة لإيصال رسالة الى السلطات العليا مفادها أهمية المكاتب العربية والحكم العسكري، واقناع السلطات بضرورة وجوب استمرارهما لأن قيام الانتفاضات لا يساعد على تطبيق الحكم المدني.

إن شكوكنا تبقى مشروعة حينما نعلم أن القايد بن قانة كان يعلم باجتماع البوازيد واستعداداتهم، وطمأن جيلز بأنه مجرد اجتماع لصلاة الاستسقاء. كما أن قائد مقاومة العامري محمد بن يحي كان قد صدر في حقه أمر بتاريخ 29 نوفمبر 1875 باعتقاله، غير أن ذلك لم ينفذ خاصة بعد قدوم محمد بن قانة وشيخ سيدي عقبة الى بسكرة وملاقاتهما لجيلز أين اتفقوا على تأجيل اعتقاله الى غاية عودة بولخراص بن قانة من الجزائر، وحينما عاد هذا الأخير استدعى كاتبه محمد بن يحي وقد حضرا وتحادثا مطولا دون حضور أحد من رجال السلطة الفرنسية، ولم يعتقلانه وهو ما يعزز الشكوك[2]. والأكيد أنه لو صحت الشكوك فإننا أمام جريمة قامت بها الإدارة الاستعمارية بأعوانها لاستدراج سكان عزل عانوا من الظلم ودفعوا للانتفاضة دفعا حتى يتسنى لهم تحقيق أهدافهم.

لقد تمكن محمد بن يحي من تنفيذ مخططاته، واقنع المرابط أحمد بن عياش واستمال إليه عددا من أصحاب النفوذ مثل شيخ فرقة جبابرة وشيخ فرقة أولاد داوود ومحمد بلحاج بن سالم وكذلك شيخ زاوية مليلي وأعلنوا الانتفاضة[3].

---

[1]- مصطفى حداد،« **المقاومة الحزائرية في جبال الأوراس وتخومها الجنوبية خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر: انتفاضة العامري(الزاب الغربي 1876) (ثورة الأوراس الغربي 1879)**» ، المجلة التاريخية المغاربية للعهد الحديث و المعاصر، السنة التاسعة، عدد 65-66، د.د.ط، تونس، أوت 1992، ص. 167.

[2]- يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق**، ص. 278.

[3]- **المرجع نفسه**، ص. 280.

المطلب الثاني: حصار الواحـــة واقتحـــامهـــا

في 26 مارس 1876، وردت الى مقر الحكومة العامة أولى التقارير عن غليان شعبي في بعض دوائر منطقة بسكرة[1]. في مواجهة ذلك، قرر لوفروا (Leverois) في 30 مارس 1876 الذهاب الى فرسان لبوازيد لإقناعهم بالعدول عن التمرد وفض المشاكل المطروحة، وكان بمعيته ثلاثة فرسان فقط، لكنه استقبل في طولقة من طرف البوازيد ببرودة. ومن زاوية سي علي بن عثمان، راسل لوفروا محمد بن يحي يترجاه القدوم، ولكن الرسول عاد ليخبره أن البوازيد في حالة حرب[2]، وأنهم كانوا قد اجتمعوا وشكلوا مجلسا متكونا من 60 رجلا منهم 20 من كبار القوم ووجهائهم خرج بقرار يحذر فيه من التعامل مع الفرنسيين[3]، غير أن هذا التمرد المحدود المكان لم تظهر عدوانيته خاصة أن البوازيد كان بإمكانهم الهجوم على لوفروا عند زاوية طولقة لكنهم لم يفعلوا.

كان رد الفعل الفرنسي قمعيا ومبالغ فيه تجاوز كل الحدود، كان عدد البوازيد 150 فارسا و 1000 من المشاة، أما الجيش الفرنسي فكان تعداده ثلاثة ألاف جندي، وهكذا وفي 11 أفريل 1876 تقدم الجيش الفرنسي المكون من ثلاثة أجنحة: الأول في جهة اليمين بالمقدمة مكون من فرسان قوم زمالة قايد بسكرة وفرسان عرب الغرابة وعرب الشراقة والسحاري، أما الجناح الثاني فيتشكل من سريتين متحركتين السرية الثالثة للصبايحية القادمة من باتنة المزودة بالقوم تحت قيادة أوليفيي، أما المجموعة الثالثة فتتشكل من فيلق المشاة وهي متوضعة على الشكل الآتي: في المقدمة فرقة بروست (Prost) من فيلق افريقيا المزود بالرماة من الأمام والخلف، ثم فرقة سامبير (Sambert) من فيلق افريقيا وقد أخذت رأس الجيش

---

[1]- شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا، مرجع سابق**، ص. 110.

[2]- **المرجع نفسه**، ص ص. 281-282.

[3]- أنظر: **ملحق رقم 29**، ص. 410.

ووراءهم المدفعية، ووراء فرقة المدفعية تسير الفرقة الثالثة لفيلق افريقيا بقيادة فاقالد (Fagalde) وهذا تحت أوامر العقيد سيفينو (Séveno) [1].

مع قدوم فرقتي الرماة والقناصة من باتنة بضباطها، واستكمال كل تعزيزات التموين والإسعاف على بعد حوالي ثمانمائة متر، تقدم الجيش الفرنسي مسافة صغيرة حيث انتظم عدد 2500 من المشاة و 100 فارس من القوم وبدأ قصف الواحة. وأمام هذا الوضع، تقدم عشرة من البوازيد كممثلين لفروع البوازيد بغية طلب الأمان، وقد أكد بولخراص بن قانة أن هؤلاء قدموا باسم العرش ولهم الأهلية لتوقيع الاتفاق مع الفرنسيين[2]. وكان بالإمكان وقف إراقة الدماء، غير أن قائد الجيش الفرنسي قاطعه وأصر على أن أول شرط وقف النار فورا وتقديم ثلاثة من كبار القوم عن كل فرع من فروع القبيلة المشكلة من الجبابرة وأولاد سعود وأولاد يوب وأولاد ادريس و (أولاد داوود)، لكن المنتفضين لم يستجيبوا، وقد انسحب الجيش الفرنسي الى اليمين بمحاذاة الواحة الى غاية عين الغوس على بعد مسافة ثلاثة كيلومتر عن مكان المعركة لينتظروا استسلام البوازيد وتسليم المرابط، لكن البوازيد ما كانوا ليقبلوا هذه الشروط خاصة وأن في أذهانهم صورة أفعال الفرنسيين في حق المنتفضين بعد استسلام واحة الزعاطشة سنة 1849. ورأى الفرنسيون أن البوازيد رفضوا شروطهم واختاروا مواصلة المقاومة، وقد خرج المقاومون من واحتهم وتقدموا من المكان الذي كان فيه الفرنسيون ولم يبيتوا فيه، وهناك تجمع أتباع المرابط بن عياش الذي كان على حصانه يحمل علما أخضر، ولم يستسغ قوم الجيش الفرنسي ذلك وأطلقوا النار فقتل حصان بن عياش وجرح هو واشتدت المعركة[3].

رغم خسائر البوازيد التي قدرها الفرنسيون بمائة ما بين قتيل وجريح إلا أن الجيش الفرنسي لم يحقق نصرا نهائيا رغم مقتل محمد بن يحي زعيم المقاومة. وأمام هذه الوضع، تراجع المقاومون الى الواحة، وساءت الأحوال الجوية بهبوب عاصفة هوجاء قال الفرنسيون أنها كانت

---

[1] – Sylvie Thénault, **Op.Cit,** p.164.

[2] – أنظر: **ملحق رقم 06**، ص.377.

[3] –C.A.N.O.M 2H87, **Op. Cit**

سببا في تأجيل النصر الحاسم، غير أن ذلك بعيد عن الحقيقة لأن قادة الجيش طالبوا بتعزيزات عسكرية قدمت من الجلفة وسطيف وتبسة وباتنة، وكانت الأيام الثلاثة من شهر أفريل حاسمة وهي 27 و 28 و 29 حيث تم حصار الواحة من جميع الجهات. بدأوا بقصف الواحة في الساعة السادسة بقذائف المدفعية التي أحدثت شرخا في صفوف المقاومين رغم بعد المسافة بين الجيش الفرنسي والمقاومين والتي كانت في حدود 1800 متر، ومن هول القصف تفرقت الإبل والكلاب وهربت من الخيم المجاورة، وسقطت قذائف المدفعية على قصر العامري، وعلى الخيام. وحسب التقارير العسكرية الفرنسية، فإن هذه الواحة الصغيرة تعرضت في يوم 27 أفريل 1876 الى عدد من الضربات هي كالأتي: الزواف أطلقوا 612 طلقة، الرماة 711 طلقة، جيش افريقيا 99 طلقة أي ما مجموعه 1572 طلقة وقذيفة، ورغم ذلك لم يستسلم البوازيد مما جعل القوات الفرنسية تصعد من عدوانها في اليوم الموالي أي يوم 28 أفريل حيث أمر الجنرال كارتييه (Quartier) في أمرية حملت الرقم 27 أن يكون القصف بمدفعية الميدان، وعلى الجهة المكتظة بالسكان في أماكن الواحة، وقد بدأ القصف في الساعة التاسعة والنصف حيث قصفت الواحة بـ 164 قذيفة، وبعد ستة ساعات اضطر المقاومون في شمال الواحة وشرقها الى الخروج لطلب الأمان، وحملوا العلم الأبيض، لكن الفرنسيين اعتبروا ذلك بمثابة حيلة اعتادوها من العرب حسب ما جاء على لسان قائد المقاطعة، وهو جريمة في حق الإنسانية أن ترفض طلب الأمان ممن يطلبه خاصة إذا كان من رعاياها[1].

تواصلت المعركة في اليوم الموالي، وعند الساعة السادسة صباحا قذفت الفرقة 50 للمدفعية 48 قذيفة، وتابعها القذف بالبنادق بمساندة من الرماة، واستمرت المعركة الى الخامسة مساءا حين تقدم أعيان الواحة وخرجوا لطلب الأمان، غير أن شرط الأمان هو تسليم المرابط في مدة ساعتين حيا أو ميتا، وكل من يعتبرهم الجيش الفرنسي معادين له. وقد قام الأعيان بتقديم المرابط بن عياش والمقاومين، غير أن بعض الطلقات المعزولة بقيت في بعض

[1] - S.H.A.T 1H 216, **Colonne Delebecque : Journal des marches du commandant du génie de la colonne Delebecque.**

نواحي الواحة في يوم 30 أفريل، لكنها كانت محدودة الفعالية. وجاء الأمر إلى قائد المكتب العربي بإنهاء الأمر والتوغل داخل الواحة للقبض على البوازيد الذين بقوا داخل الواحة، وكانت الفرقة الرابعة للزواف قد احتلت الواحة من الجهة الغربية الى غاية الخط الجنوبي الذي يسيطر عليه العقيد برونو (Bruneau) وبهذا لم يكن من الممكن للبوازيد الفرار خارج الواحة، وبدأت عمليات نزع الأسلحة من البوازيد فتم تسليم 50 بندقية وبعض السيوف وبعض الأغراض الى مخيم جنرال المقاطعة، وهي كمية إن دلت على شئ فإنما تدل على قلة إمكانات رجال المقاومة والتي حشدت لها فرنسا قوات جرارة، كما تكفل فرسان أولاد زكري الموالون للجيش الفرنسي بالتوغل داخل أحياء الواحة لتقديم الأمر لبقية البوازيد الموجودون داخل الواحة للاتجاه إلى مخيم الجيش الفرنسي خوفا من أي طارئ. في 3 ماي، جاء كل البوازيد إلى المخيم حتى يتسنى للفرنسيين احتلال الواحة[1]، وهكذا كان التدمير الكامل لهذه الواحة الآمنة؛ فقد تم اقتلاع ما يقارب 1900 نخلة من مجموع 26000 نخلة بواحة العامري بدعوى فتح الطرق أمام الجيش، كما تم قطع ما يربو عن 12000 نخلة في باقي واحات الزيبان، وهي خسائر تعتبر فادحة خاصة إذا علمنا أن قيمة النخلة الواحدة 75فرنكا وهذا معناه خسارة في واحة العامري تصل إلى 90000 فرنك، ويرتفع الرقم إلى 32 مليون فرنك إذا أضفنا واحات الزيبان المجاورة دون التطرق للخراب الذي حل بالمساكن والقصور، ودون أن تشير المصادر إلى عدد القتلى المدنين بعد اقتحام الواحة خاصة وأن قذائف القصف كانت موجهة نحو منازل وخيام السكان[2]. وهكذا انتهى فصل اقتحام الواحة التي قاومت لمدة شهر وثلاثة أيام [3] ليبدأ فصل تصفية الحساب، وهو أكثر قسوة ستعاني منه قبيلة البوازيد لمدة طويلة وهو ما سنتطرق إليه .

---

[1] - S.H.A.T 1H 216,**Op.Cit**.

[2] - **Ibid.**

[3] - كمال لحمر، « **صورة المجتمع الجزائري في (La Revue Africaine): 1856-1962** »، رسالة دكتوراه العلوم، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011، ص. 198.

المبحث الثالث: في انتفاضة اللحالحة (جارالله)[1] 1879 بالأوراس الشرقي

في أواخر ماي 1879، انفجر الوضع بعد إرسال التقرير الشهري عن الأوضاع السياسية والذي كان يؤكد أن الهدوء التام يسود دائرة باتنة[2]. قامت الإنتفاضة بقيادة المسمى محمد بن عبد الرحمان المدعو جارالله أو بوبرمة (بوهقنوشت) أصيل أولاد بوسليمان مع بعض الفلاحين من اللحاحة و هم فرع من أولاد داود[3] .

المطلب الأول: أسباب قيام الإنتفاضة

قامت هذه الانتفاضة في آواخر شهر ماي 1879 بزعامة الشيخ محمد أمزيان بن عبد الرحمان، وقد تعددت أسبابها، فالى جانب اشتداد النظام العسكري، وسياسة ضباط المكاتب العربية المتواطئة مع القياد وشيوخ الأهالي وسطاء الإدارة الاستعمارية، وسوء معاملة هؤلاء للسكان واحتقارهم لهم بشتى الوسائل، كانت هناك مؤامرات تحاك فيما بين العائلات المتنفذة

[1] – هو محمد بن محمد الصالح بن عبد الرحمان من قرية جار الله، من عرش بني بوسليمان، يكون قد ولد حوالي 1849 وهو من اخوان زاوية تبرماسين الرحمانية التي أسسها الحاج سي الصادق صاحب انتفاضة سنة 1858، اشتغل بتدريس القرآن والإمامة في مسجد سيدي عيسى بقبرين بقرية جار الله التي تبعد حوالي 20 كيلومترا عن قرية تكوت، ثم التحق بقرية الحمام بأولاد داود مدرسا للقرآن وإماما لمسجدها وذلك منذ 1877 تقريبا. يلقبه الناس باسم " الشيخ بوبرمة". كان إماما بجامع قرية الحمام وشيخا للزاوية، ورث المشيخة كرئيس للرحمانيين عن الشيخ إبراهيم بن الصادق زعيم ثورة 1859– 1860 وربما بسبب منصبه الديني حاول أن يحيي سيرة سي الصادق وسي ابراهيم و أخذ يوسع نفوذه. منذ جانفي، أخذ سي محمد أمزيان يقوم بزيارات متعددة لزاوية سي الصادق القديمة بقرية تبرماسين. للمزيد أنظر: عبد الحميد زوزو، **ثورة الأوراس 1879، مرجع سابق**، ص.61. ويحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق**، ص. 290 .

[2] – عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الإستعمار الفرنسي**، ج1، **مرجع سابق**، ص. 171.

[3] – J .Roland, **Op.Cit**, p.19.

يكون فيه السكان وقودها؛ من بين هذه العائلات كانت عائلتي بن قانة وبوعكاز وكذا عائلة بن شنوف حيث كانت كل عائلة تسعى لإثارة سكان تلك القبائل حتى يثبتوا للإدارة الفرنسية عجز هذه العائلة أو الأخرى على حفظ الأمن، فقد اتهم علي باي من عائلة بوعكاز مثلا الأغا ابن إدريس وأولاد بن قانة بإثارة حوادث الأوراس ليَحُولوا دون تطبيق الإصلاحات والتنظيمات الإدارية الجديدة، كما قام القايد بوضياف باعتقال عدد من زعماء أولاد داود كرهائن لديه ومن بينهم أحد شيوخ اللحالحة وذلك بتهمة عملهم على تحطيم نفوذه ومركزه، وقد يكون لهذا الاعتقال دورا في حملهم السلاح بعد ذلك والتحاقهم بالثوار[1]. ولا شك أن الأسباب القوية لهذه الثورة كانت تصرفات الإدارة الاستعمارية التعسفية التي سلطت أعوانها على الأهالي حيث كانت هناك رسائل وشكاوي مقدمة من سكان أولاد داود للسلطات من القياد[2]، كما كان الوضع الاقتصادي عشية ثورة 1879 متأثرا بالسنين العجاف التي أصابت الزراعة وتربية المواشي. وفي هذا الإطار، أشار تقرير بتاريخ جوان 1877 الى أن العام الفلاحي يكاد يكون معدوما بدائرة باتنة العسكرية، ومن آثاره انخفاض أسعار المواشي وارتفاع فاحش في أسعار الحبوب بمعدل الضعف بالنظر الى سنة 1876، حيث كان ثمن القمح 10.25فرنك وثمن الشعير 6 فرنكات للهيكتولتر الواحد في أكتوبر 1876 ثم قفز سعرهما على التوالي الى 25 فرنك و 11.05 فرنك للهيكتولتر الواحد في نفس الشهر من سنة 1877[3]، وقد عجز الفلاحون على إيجاد البذور لزراعة أراضيهم ولجئوا مرغمين للمرابين والوسطاء للاقتراض. ومن البديهي أن الأزمة الخطيرة التي حدثت سنة 1878 والتي امتد تأثيرها حتما الى سنة 1879 قد أعقبت مزيدا من المتاعب للأهالي ومزيدا من الفوائد للمقرضين، وكانت فضائح التسديد بواسطة الغلال والحيوانات التي تمت مصادراتها من طرف

[1] – يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق**، ص ص.288-290.

[2] – مصطفى حداد، **مرجع سابق**، ص. 170.

[3] – عبد الحميد زوزو، **ثورة الأوراس 1879، مرجع سابق**، ص. 35.

المقرضين[1]. لقد كان تسديد القروض نقدا بفوائد عالية، وأسعار الحبوب في نهاية الخريف مرتفعة عكس موسم الحصاد الذي يسدد فيه الفلاحون القرض، حيث تكون أسعارها منخفضة مما يجعل المحصول في كثيرا من الأحيان لا يف المقرضين قروضهم. كل هذه الأسباب وجدت في هذا المرابط صاحب النفوذ الروحي – اذ يعد من مريدي زاوية تبرماسين التي أشعلت انتفاضة لقصر سنة 1859– والناقم على الفرنسيين الفرصة لجر السكان نحو الانتفاضة رغم قلة الاستعداد لها، والتي ستقوم الإدارة الاستعمارية بقمعها بوحشية رغم أن هذه الانتفاضة كانت قصيرة الأمد والمكان واستهدفت أكثر القياد وأعوان الإدارة من الأهالي والذين كانوا ربما سببا في وضعيتهم المتدهورة، وهو ما عبر عنه محمد بن عبد الرحمان في رسالته الطويلة في سجنه بقسنطينة بتاريخ 28 مارس 1880 اذ قال:« ...هل يمكنني أن أكشف عن تهمتين أخريين لم يرد ذكرهما في صك الاتهام ... ومنها حقيقة يعلمها كل الأهالي وكل الصحف في الجزائر، أن القياد عموما والقياد في الأوراس خصوصا يبالغون في استغلال السلطة التي انيطوا بها، فهم ينهبون أموالنا حتى أصبحنا غير جديرين بالحياة ... وحين ينفجر بركان الأوراس الذي كان مكتوما لفترة طويلة سوف يقذف فجأة من فوهته حمم الانتقام، أنذاك تثور غابات خنشلة وباتنة وحتى حدود تونس والصحراء ... ورغم أنني لم أشارك في قتل أي قايد إلا أنني أعلن سروري بموتهم ... إنهم باعوا دماء إخوانهم، إنهم يأخذون من الأهليين عشرة أضعاف مقدار الضرائب المستحقة؟ » [2] لذلك شملت الانتفاضة مناطق من الأوراس ورغم أنها قصيرة المدة وقليلة الانتشار، فقد بدأت في 30 ماي 1879 ولم تتعد فترتها أسبوعين[3]، غير أن القمع الفرنسي لها تجاوز كل الحدود.

[1]– شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا، مرجع سابق**، ص.130.

[2]– مصطفى حداد، **مرجع سابق**، ص ص. 170-171.

[3]– شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا، مرجع سابق**، ص. 115.

المطلب الثاني: سير الانتفاضة وقمع الجيش الفرنسي

اندلعت شرارة الانتفاضة عند ظهر يوم 30 من شهر ماي 1879 بمقتل شخص من الدوايرة، وجرح آخر بقرية الحمام كانوا مكلفين باعتقال محمد بن عبد الرحمان إمام مسجد الحمام، وقد أوصل شيخ اللحالحة المعروف بمحمد بن عثمان الخبر الى القايد محمد الهاشمي بن بوضياف الذي استنفر قواته وبلغ السلطات الفرنسية، ولقد استمرت الثورة الى غاية شهر جوان. بدأت بمهاجمة القياد؛ فقد هاجم الثوار ومعظمهم من اللحالحة برج تكوت في حوالي 30 رجلا وأربعة فرسان حيث يقيم قائد بني بوسليمان وأحمر خدو سي مصطفى بن بشطارزي، فقتلوه وقطعوا رأسه، ثم رجعوا الى العناصر قرب المدينة، وزاد عددهم وكانوا بصدد مهاجمة القياد المجتمعين بالعناصر وهم: سي الهاشمي بن بوضياف قايد أولاد داود ومحمد بن بوضياف والد الهاشمي وقائد أولاد أوجانة وسي محمد بن سديرة قايد الأعشاش وجيش الصبايحية يقودهم ضابط المكتب العربي والذين كانوا بدورهم بصدد مهاجمة المنتفضين يوم أول جوان 1879، لكن المنتفضين باغتوهم ليلا وقتلوا القايد محمد بوضياف قايد أولاد أوجانة وجندي فرنسي كان داخل الخيمة وتسعة من الدوايرة، وإصابة ثمانية بجروح، وأسر كاتب القايد الهاشمي المدعو الحسين بن حمو، وقد انفض أولاد داود والأعشاش الذين أستحضرهم القياد لمساعدتهم مما اعتبره الفرنسيون انضمام الى المتمردين، ثم اتجهوا الى قايد واد عبدي وقتلوا الحسين بن عباس نجل القايد وخليفته دعاس وباش عدل معيوف وشيخ أم الرخاء[1].

لم يشارك أولاد عبدي في انتفاضة 1879، ولكن هناك عدد منهم ساعدوا المنتفضين في هجومهم على برج واد طاقة واغتيال سي الحسين بلعباس، وكانوا يفعلون ذلك بدعوى الانتقام منه، وهناك أحد الأشخاص من شير أعلن ذلك صراحة، وشهود أكدوا أنه بعد الهجوم على برج، كان الشريف بن جار الله قد طلب من المشاركين في الانتفاضة الحفاظ على حياة سي الحسين، غير أنهم قتلوه ولم يستجيبوا لدعواه. لقد وصلت الانتصارات هذه الى

[1] – عبد الحميد زوزو، **ثورة الأوراس 1879، مرجع سابق**، ص ص. 42-43.

مسامع قبائل الأوراس، فحركت فيهم جذوة المقاومة، فانضمت قبيلة بني بوسليمان برمتها والشرفة وقبيلة علي بن فلوس من بني أوجانة وانضم بني ملكم والسراحنة وأولاد سيدي محمد(أيث سي أحمذ)من أحمر خدو، وقد قدر عدد الثوار بحوالي 1200[1]، وكانت حركتهم موجهة بالأساس ضد القياد وأعوان الإدارة الاستعمارية، غير أن هؤلاء الثوار كانوا عبارة عن جمهرة من السكان الجبلين المسلحين بالسيوف والعصي والبنادق الرديئة[2] وهو ما يجعلهم لا يستطيعون مواجهة القوات الفرنسية التي ستجهز حملة عسكرية لحصار الأوراس وقمع الإنتفاضة في المهد، ورغم قلة إمكاناتهم إلا أنهم استطاعوا تحقيق انتصارات باهرة على القياد والصبايحية، لكن الأمر تغير مع قدوم قوات فرنسية جرارة .

وصلت الإمدادات الفرنسية للمنطقة وانتظمت في طوابير ضخمة مهمتها إدخال الرعب في نفوس السكان لثنيهم عن الالتحاق بالثورة. طوق الأوراس من جهاته الثلاث وذلك تحت قيادة اللواء فرجمول (Forgemol) قائد فرقة قسنطينة يساعده اللواء لوجرو (Logerot). تحرك طابور باتنة الرئيسي بقيادة فرجمول في اتجاه قرية لمدينة بقلب الأوراس عن طريق الربع، ويتكون من ستة فيالق: فيلقان من الزواف وفيلقان من القناصة وثلاثة فصائل جبلية، وفصيلة من رجال الهندسة العسكرية، وفرقة اسعاف، في حين كان الجيش المرابط على الدوام بباتنة قبل الثورة يتكون من 948 عسكريا و 30 ضابطا، وتتمثل وسائل نقله في 186 حصانا و 80 بغلا. وكان الطابور الثاني وهو طابور بسكرة بقيادة العقيد كجار (Cajard) يتكون من ثلاث فيالق؛ فيلق من جيش إفريقيا، وفيلق من الزواف، وقناصة راجلون وفيلق من زواف قسنطينة، بينما كان الجيش المرابط عادة ببسكرة لا يزيد عن 570 جنديا و 20 ضابطا بإمكانيات 150 حصانا و 60 بغلا [3].

[1]- عبد الحميد زوزو، **ثورة الأوراس 1879، المرجع السابق**، ص.172.

[2] - شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا، مرجع سابق**، ص. 116.

[3]- عبد الحميد زوزو، **ثورة الأوراس 1879، مرجع سابق**، ص. 45.

اتجه فورجيمول الى العناصر، ووقع الصدام في سهل الربع بين تيمقاد ودوفانة. كان الفرنسيون بستة فيالق في ليلتي 8 و 9 من شهر جوان 1879، وكان عدد الأهالي المنتفضين ما بين 800 و 900 من المشاة و 50 فارس، وقد خسر المنتفضون في هذه المعركة 112 شهيدا بعد هزيمة المنتفضين في معركة الربع وأم عشرة بخنقة معاش في 15 جوان 1879 وانسحبوا مع قائدهم محمد أمزيان، وتمت ملاحقتهم من طرف الجيش الفرنسي وأعوانه خاصة عائلة بناصر من جبل ششار[1] .

كانت مهمة الطابور الثاني الوصول الى قلب الأوراس الجنوبي. أما الطابور الثالث فهو طابور خنشلة، وهو أصغر الطوابير الثلاثة إذ يتكون من فيلق واحد بقيادة الكولونيل قوم (Gaume) وكان يحتوي على ثلاثة سرايا من قناصة افريقيا وسرية من الصبايحية و 10 رجال من الهندسة العسكرية، وفرقة اسعاف. كانت مهمة هذا الطابور التقدم من جهة ملاقو بأراضي بني وجانة[2]، وكانت السلطات الفرنسية مستعدة لزيادة عدد القوات، فقد أعطيت الأوامر للقوات الرابضة في عنابة وسكيكدة وسطيف وقسنطينة والجزائر العاصمة لتكون في أهبة الاستعداد في حالة تفاقم الوضع. وهكذا، فقد استعملت القوات الفرنسية القمع المفرط في حق السكان بسبب تفوقها من حيث نوعية الأسلحة التي تحوزها، وتنظيمها العسكري من جهة، وضعف تأطير المنتفضين المؤلف من أعراش وفروع متعددة غير منسقة من جهة أخرى، وقد انسحب هؤلاء وتراجعوا نحو الجبال في أول معركة وهي معركة الربع.

انطلق جنود لوجروا بعد معركة الربع ولجأوا السئ تدمير منازل السكان وإحراق الخيام وكل مظاهر العمران، ثم انتهوا الى قرية لمدينة عبر الواد الأبيض[3]، ولقد عثرت على وثيقة أرشيفية من خلالها يتجلى مدى قمع القوات الفرنسية، فقد تعرضت ممتلكات الأهالي للنهب والحرق

---

[1] – محمود الواعي، « **ثورة الاوراس سنة 1879**» ، **تاريخ الأوراس ونظام التركيبة الإجتماعية والإدارية في أثناء فترة الإحتلال الفرنسي من 1837–1954، مرجع سابق**، ص ص. 147-148.

[2] – عبد الحميد زوزو، **ثورة الأوراس 1879، مرجع سابق**، ص.46.

[3] – يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق**، ص ص.293-294.

ولم يتوقف ذلك على المنتفضين بل حتى أولئك المسالمين والأجانب، ومثال ذلك حالتا المدعوان: محمد بلقروي وخليفة بلقروي وهما أصيلا تونس واللذان أقاما بفم الطوب. قدم هذين الرجلين شكوى الى السلطات الفرنسية يتهمون فيها محلة باتنة بأنها أحرقت منازلهم في دشرة فم الطوب ونهبت محلاتهما[1].

لم يسلم الأطفال والنساء من القمع، فقد قام طابور خنشلة في وادي نورسن بأسر 8 نساء جزائريات[2]. وفي 24 جوان 1879، أسر الفرنسيون ثلاثة رجال من قرية لمدينة من أولاد داود، وكانت قافلة خنشلة قبل ذلك قد أعدمت 21 أوراسيا يوم 15 جوان1879 لارهاب السكان ودفعهم نحو الاستسلام[3]. ورغم أن التقارير العسكرية الفرنسية لا تتطرق كثيرا لأعداد القتلى من الأهالي لتغطية جرائمها أمام الرأي العام الفرنسي والدولي، إلا أن هناك من يقدم حصيلة الموتى من الجزائريين الى ما يفوف 562 شهيد[4]، وقد وجدنا إحصاءات لعدد القتلى في اقتحام الأوراس وهي: 154 رجلا و 28 طفلا و 28 إمرأة [5]. الملاحظ هنا سقوط قتلى أبرياء وهم نساء وأطفال، فمثلا تم قتل 7 نساء و 4 أطفال في ممر تاغيت من طرف الطابور القادم بسكرة، وادعى التقرير لتبرير الجريمة أنهم كانوا بصدد غلق الممر أمام القوات الفرنسية [6]، كما أشار تقرير آخر أنهم وجدوا 300 قتيلا بصحراء تبسة كان 230 شخصا منهم من اللحالحة و 20 الى 30 من الشرفة والباقي من أولاد بوسليمان[7] .

---

[1] – C.A.N.O.M 2H 34 : **Opérations militaires : Aurès 1879.**

[2] – عبد الحميد زوزو، **ثورة الأوراس 1879، مرجع سابق**، ص. 48

[3] – يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق**، ص. 249.

[4] – مصطفى خياطي، **مرجع سابق**، ص. 163.

[5] – C.A.N.O.M 2H 32 : **Insurrection de l'Aurès**

[6] – **Ibid**

[7] – **Ibid**

الى جانب سياسة القتل والتدمير، استعملت القوات الفرنسية سياسة الرهائن؛ فكانت تبتز بها السكان حينما تتقدم الأعراش إليها للاستسلام، وبالفعل كان أول إجراء فرنسي تعرض له من طلبوا الأمان هو تسليم مجموعة 168 رهينة: 77من أولاد داود، 70 من أولاد بوسليمان، و21 من بني اوجانة[1]، وهكذا وجد السكان أنفسهم مجبرين على الرحيل والهجرة الى منطاق سطيف والقالة وجيجل وغيرها[2]. وكانت مأساة فرع اللحالحة – ممن سمعوا بنصيحة زعيم الانتفاضة محمد بن عبد الرحمان بضرورة الهجرة نحو الجنوب التونسي لتجنب العقاب الفرنسي[3] – مرعبة، إذ أحكمت القوات الفرنسية حصارا على اللحالحة الفارين بواسطة جيوشها التي قامت بتمشيط الأوراس، وضربت طوقا عليهم من جميع الجهات، وراقبت طوابير خنشلة وبسكرة وباتنة كل الطرق للحيلولة دون فرار المنتفضين، كما كان صبايحية بسكرة وعائلة بناصر في الخنقة وجبل ششار بدورهم يغلقون المنافذ ويدفعون بالفارين نحو الصحراء، حيث أغلقوا عليهم مناطق التزود بالمياه مثل ينابيع أبي دراج وهو ما ذكره القايد أحمد بن ناصر في رسالته الى السيد الضابط الحاكم لبسكرة[4]، ليلقوا حتفهم في مشهد تراجيدي. لقد مسهم عذاب كبير وتاه هؤلاء النازحين في صحراء دائرة خنشلة حيث هلك 301 منهم جوعا وعطشا وإرهاقا تحت حرارة الصيف الشديدة[5]. وقد وقع في الأسر 102 شخصا آخر[6].

[1]- عبد الحميد زوزو، **ثورة الأوراس 1879، مرجع سابق**، ص. 49.

[2]- مصطفى خياطي، **مرجع سابق**، ص. 163

[3]- عبد الحميد زوزو، **ثورة الأوراس 1879، مرجع سابق**، ص.48.

[4]- أنظر: **ملحق رقم 16**، ص ص. 395-397.

[5]- أنظر: **ملحق رقم 15**، ص. 394.

[6]- C.A.N.O.M 2 H 33: **Opérations militaires, Sud constantinois et sud algérien.**

أوضح المدعو علي بن عمار بن علي بن سليمان من فرع اللحالحة –والذي كُتبت له النجاة وألقي عليه القبض– في محاضر استنطاق له البعض من الأحداث التي تعرض لها النازحون اللحالحة في مسيرتهم نحو تونس، حيث ذكر أنهم قد كانوا مطاردين من طرف قايد ششار وصبايحية بسكرة، والذين قتلوا ثلاثة رجال وامرأتين وحصانين، وجرحوا لهم ثمانية أفراد من النازحين. وقد ذكر أسماء الذين قتلوا ويتعلق الأمر بالمدعوين: عمر بن محمد وبلقاسم بن محمد وأحمد بن محمد وهم من اللحالحة، وقد أجاب أن الشريف محمد بن عبد الرحمان(جارالله) لم يكن معهم لأنه غادر قبلهم، وبعد هذه المعركة ساروا ليلا من أجل الوصول الى مياه الآبار في جرمونة، ولكن الماء كان قليلا يكفي الأشخاص دون الحيوانات، فاستمروا في المسير الى منطقة الجر غرب واحة فركان، وهناك مات عدد كبير من العطش، في حين اتجه عدد آخر منهم ممن بقوا على قيد الحياة نحو واحة فركان من أجل البحث عن الماء. ويضيف بأنه لم يحص عدد القتلى في الصحراء، ولكن عددهم كان كبيرا، فقد قتلت له أمه وأخته وزوجته وثلاثة من أبنائه وزوجة ولده وابنة أخيه[1]، وهي تركيبة تدل على أنهم ليسوا مقاتلين على الأقل كلهم، بل هم مجرد سكان فارين من البطش الفرنسي، ولا يدل عددهم وتركيبتهم كذلك على عدوانيتهم لأن بينهم النساء والأطفال.كما كان من بين هؤلاء أيضا المغلوبون على أمرهم، والذين ربما يخضعون لقرارات زعماء القبيلة الذين قد يأمرونهم بالرحيل الى صحراء تونس فيمتثلون للأوامر كما جرى العرف، أو نزولا عند نصيحة المرابط جار الله الذي نصحهم بالذهاب الى الجريد خاصة وأنها كانت منطقة جذب للطرق الدينية خاصة الرحمانية منها.

[1]– عبد الحميد زوزو،« **بمناسبة الذكرى المائوية لثورة الأوراس 1879**» ، مجلة الثقافة، السنة التاسعة، العدد 50، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، مارس –أبريل 1979، ص ص. 42-43

في سؤال حول سبب فراره، أجاب علي بن عمار أنه مجرد فرد فقير، سار مع عشيرته اللحالحة ولم يحمل أي سلاح ضد أحد[1]، ولكن العقاب الفرنسي كان في حق كل من لا يريد الخضوع للسلطات الاستعمارية ولوسطائها الذين تسلطوا على السكان الأهالي.

للانتقام من سكان الأوراس، عمد الجيش الى تخريب قلاع التخزين (ثقلعين) والتي كانت مخازن لسكان المنطقة، ولقد أورد قائد الجندرمة في مدينة باتنة في تقريره الذي أعده في 1937 شهادة تقول :« لا يزال السكان يتذكرون عمليات القمع التي سلطت عليهم بعد ثورة 1879 حيث لا تزال الى اليوم آثار المنازل المهدمة في غوفي بارزة »[2]، إن هذا القمع لن ينتهي عند إخماد الانتفاضة ، بل سيعقبها قمع آخر اقتصادي وقضائي سنتطرق إليه في الفصول اللاحقة.

المبحث الرابع: في انتفاضة الأوراس 1916

كانت انتفاضة 1916 ضربة أخرى موجعة للفرنسيين، أسقطت مزاعمهم التي سوقوها بأنهم فرضوا الأمن بالجزائر ونزعوا دابر التمرد والعصيان من سكانها. كانت السلطات الإدارية الاستعمارية ترى بأن ما لحق بالجزائريين من قمع وتفقير لن يجعلهم يثورون مرة أخرى، غير أن هذه الانتفاضة أعادت الى أذهان الفرنسيين حالة اللأمن التي كانت سائدة في الجزائر إبان القرن التاسع عشر، وهكذا اندلعت انتفاضة الأوراس يومي 10و11نوفمبر 1916، وامتدت بقاياها لغاية أفريل وأوائل ماي 1917 وذلك في المنطقة الممتدة بين بريكة والحضنة غربا الى جبال ششار شرقا، وقد شملت بلديات بريكة وبلزمة وعين التوتة وعين لقصر وخنشلة والأوراس (دائرة أريس القديمة) وعين مليلة، وتركزت في ثلاث مناطق أساسية وهي:

1- بلزمة، ومتليلي وسهل بريكة بالحضنة.

[1]- **المرجع نفسه**، ص ص.45-46.

[2]- مصطفى حداد، **مرجع سابق**، ص. 170.

2- جبال الأوراس الشرقية وششار.

3- جبال الفجوج وبوعريف المنحصرة بين عين القصر وعين كرشة وخنشلـــة[1].

عمت الانتفاضة أكثر من 23 دوارا من ضمن 113 دوارا منها دواوير بريكة، متكعكوك، مقرة، عين الكلبة (الخضراء)، سفيان، مركوندة، أولاد سي سليمان، نقاوس، مروانة، أولاد عوف، أولاد شليح، الشمرة، جرمة، أولاد عمر ، الوجلة، ششار، علينـاس وزلاطو(تكوت)[2]. وكان الوالي العام قد أبلغ الحكومة الفرنسية في العاشر نوفمبر 1916 بأن حالات مقاومة التجنيد الإجباري قد تفاقمت[3]، غير أن الأوان كان قد فات لأن المنتفضين قرروا الهجوم على برج ماكماهون بعين التوتة ليلة 11 و 12 نوفمبر 1916 والتي تعتبر البداية الفعلية لانتفاضة الأوراس 1916 .

المطلب الأول: أسباب الإنتفـــاضة

تذهب عديد التقارير والدراسات التي خاضت في شأن انتفاضة الأوراس 1916 أن السبب الرئيس لها يكمن في الرفض الشعبي لقانون التجنيد الإجباري والذي سعى لإجبار شباب المنطقة على التجنيد في صفوف الجيش الفرنسي ليكونوا وقودا لحرب لا تعنيهم وهي الحرب العالمية الاولى، ورغم أن الإدارة الاستعمارية استعملت جميع الوسائل منها الضغوط النفسية والمادية لتجنيد الشباب في صفوف قواتها، وكذلك الوسائل الإغرائية كاستعمال الفرق

---

[1]- أنظر: **ملحق رقم 03**، ص.374.

[2]- يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق**، ص.49.

[3]- يحوي مرسوم التجنيد الإجباري لـ 3 فيفري 1912 على ثلاثين بندا مقسمة الى ثلاثة أقسام، بموجبه تتم عملية التجنيد بعد جمع الشبان الذين تم إحصاؤهم، ثم تُجرى لهم عملية القرعة لاقتطاع العدد المحدد، وللمجند حق إيجاد البديل عنه، أما من لا يلتحق بالجيش في مدة تتجاوز الثلاثين يوما وقد تم تعيينه بالقرعة فيُعتبر متمردا. وللمجند الحق في منحة قدرها 250 فرنكا يأخذ منها 150 فرنكا مباشرة بعد إلتحاقه، والبقية تدفع بعد سنتين من الخدمة العسكرية. للمزيد أنظر:

Ministre de la guerre, « **Rapport au Président de la République Française** »,El Mobacher, n°: 5436, Samedi 2 mars 1912

الموسيقية العازفة وإقامتها الولائم المختلفة لفائدة الشبان المدعوين لتحفيزهم على التجنيد[1]، غير أن نقمة السكان ازدادت بعد إعلان الإدارة الفرنسية تجنيد العمال في المصانع الفرنسية بعد صدور مرسومي 7 و 14 سبتمبر 1916[2] اللذان يقضيان بتسخير الناس للعمل رغما عنهم في أغراض الحرب لتعويض المجنـــدين والهاربين[3]. عن أسباب هذه النقمة كذلك، أوضح وزير الداخلية أمام اللجنة البرلمانية للجيش أن الأهالي تمردوا أثناء استدعاء فئة سنة 1917 وتجنيد العمال لأنهم كانوا يعتقدون أنه قناع يخفي حقيقة إدماجهم في الخدمة العسكرية، وأنهم يعتقدون بأنه بعد إقامتهم القصيرة في فرنسا كعمال سوف يتم إرسالهم الى جبهة القتال[4].

بحلول نهاية سبتمبر، شهد الأوراس بعض الضوضاء جراء رفض إرسال الأبناء الى جبهات القتال، كما سُمع في واد عبدي من أحد السكان المجهولين قوله:« لا نريد في واد عبدي أن نعطي أبنائنا للسلطات الفرنسية لوضعهم في فم مدافع أعدائهم، وندعو الى رفضه أيضا في المناطق المختلفة، لا نواجه إخواننا في الدين، نعمل مثلهم، ففرنسا ليس لها قوات في الجزائر» [5] .

لقد كان الرفض الشعبي للتجنيد واسعا ، فالأهالي كانوا يعتبرون أبناءهم كل ما تبقى لهم من رأسمالهم بعد أن فقدوا أراضيهم وممتلكاتهم. لقد كانت الأنباء تصل الشباب الأوراسي وأوليائهم، وكانوا يسمعون عن مجريات الحرب في جبهات القتال في أوربا خاصة معارك شارل

---

[1]- عبد الله الشافعي، **مرجع سابق**، ص ص.113-114.

[2]- نص مرسوم 7 سبتمبر 1916 على أنه على جميع الجزائريين الذين ولدوا بعد عام 1890 الإلتحاق بآداء الخدمة العسكرية، ورفضوا السماح لأي شخص بالحصول على الإعفاء، ثم أعقبه مرسوم آخر بعد أسبوع يقضي بتزويد فرنسا بـ: 17500 عامل جزائري. للمزيد أنظر: عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص. 214.

[3]- يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق**، ص.42.

[4]- شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919**، ج2، تر: محمد حاج مسعود، دار الرائد للكتاب، الجزائر،2007، ص. 827.

[5] - C.A.N.O.M 93201//29, **Ain El -ksar: Banditisme au pays Chaouia**, p.3.

لروا والمارن ويعلمون بما حل بالقناصة الجزائريين من خسائر من خلال الأخبار المروعة التي تناقلتها الروايات، لذلك ستعمل السلطات الفرنسية لاحقا على منع الجرحى من العودة الى الجزائر وكذا بالنسبة لمن لهم إجازة عطلة حتى لا ينقلوا حقائق الميدان، وبالمقابل كانت الإدارة الاستعمارية تستعمل كل الوسائل لتجنيدهم بسبب حاجاتها للرجال في جبهات القتال بأوربا ولحاجتها لليد العاملة في المعامل الحربية، لذلك تجاهلت مطالب سكان الأوراس، وشرعت في فرضه بالقوة.

حاول الحكام الإداريون ومنهم نائب حاكم عمالة باتنة إقناع أكابر القوم إلا أن محاولاتهم فشلت، كما عجز هؤلاء أيضا على القبض على المحرضين حسب تعبيرهم الذين كانوا يصرخون « لن نسلم أبناءنا » [1]، وقد أجاب شيخ مروانة السابق بن حافية الحاج بن علي بدوره – بعد أن عقد اجتماعا في جبل بلزمة بكنزارية في أكتوبر 1914 ضم جماعة دواوير مروانة وأولاد عوف– النقيب كابون رئيس مكتب شؤون الأهالي لمقاطعة قسنطينة الذي حضر للمنطقة للقيام بمهمة التجنيد، ودون التواء بالقول:« نستطيع أن نزيد لكم الضرائب، ونزيد لكم ما تبقى لنا من ممتلكات، ولكن لا نسلم لكم أبناءنا » [2].

لم يكن التجنيد الإجباري في الواقع السبب الوحيد لانتفاضة الأوراس 1916، بل نجد من بين الأسباب أيضا نقمة السكان على المستوطنين الذين استولوا على أراضيهم، وكانوا سببا في تعاستهم الواضحة. فبنهاية القرن التاسع عشر، ازدادت سلطة المعمرين بازدياد عدد البلديات

[1]– شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة: الجزائر من 1871 إلى 1919**، تر: جمال فاطمي وآخرون، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص. 420.

[2] – S.H.A.T 1H1011, **Op.Cit**, p.96.

الكاملة الصلاحيات والبلديات المختلطة[1]، وتوسعت ممتلكاتهم بعد تعزيزها بالقوانين العقارية لسنتي 1887 و 1897، وبالمقابل كان المجتمع (الأهلي) يعاني الفقر، وكان منهك القوى من جراء خمسين سنة من الحروب والأمراض والمصادرات[2]. لقد كانت هناك عدة مراكز استيطانية منتشرة هنا وهناك، وكان السكان يرون كيف كانت تلك الأراضي التي استولى عليها المستوطنون ملك لهم ولأبنائهم من قبل وهم الآن محرمون منها، ولعل ما قاله أحد الأهالي للمستوطنين الأوربيين قبل قيام الانتفاضة يدل على تلك الحرقة المتأججة في قلوب الأهالي، لقد قال: « سنصطاد الفرنسيين ونسترجع الأراضي التي أخذت منا في 1871 بمساعدة من الألمان »[3].

لقد كان السكان يعانون من مزاحمة الاستيطان لهم، وفي ظل دعم الإدارة الاستعمارية لهذا الأخير على حساب الأهالي أفضى إنشاء مراكز استيطانية منذ مدة قريبة من انتفاضة 1916 في مروانة الى إجلاء الأهالي في اتجاه أراض تكاد تكون غير صالحة للزراعة، وهو ما جعل روح عدائية شديدة من هؤلاء تتأجج إزاء الفرنسيين[4]. لقد كان لإنجاز مراكز استيطانية متعددة بالمنطقة؛نذكر منها بغاي بخنشلة، ومروانة –كورناي (Corneille) والتي كان بها 265 أوربيا، وواد الماء– برنال (Bernelle) والتي كان بها 254 أوربيا[5] الدور الكبير في طرد

---

[1]– كانت مساحة دائرة باتنة تقدر بـ: 1518172 هكتارا وفيها في هذه الفترة 7102 فرنسي و 1093 أجنبي من جنسيات مختلفة، وبالمقابل كان عدد السكان المسلمين 289890 نسمة، وكانت الدائرة تتكون من 4 بلديات كاملة الصلاحيات وهي باتنة وبسكرة ولمبيز وخنشلة، وبلديات مختلطة وهي خنشلة المختلطة الثانية وعين التوتة، بريكة، بلزمة، عين لقصر. للمزيد أنظر: **Ibid**, p. 61

[2] – Fatiha Sifou, **« La Protestation Algérienne contre la domination Française : plaintes et pétition (1830-1914)** »,DEA: Civilisation et Humanités, Université Aix- marseille1, 2003- 2004, p. 196/

[3]– Gilbert Meynier, **L'Algérie Révélée : La guerre de 1914- 1918 et le premier quart du 20ème siècle**, Librairie Droze, Paris, 1981, p. 576

[4]– شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ج1، **مرجع سابق**، ص. 419.

[5]– S.H.A.T 1H1011, **Op. Cit**, p. 61.

الأهالي الذين تركوا أراضيهم السابقة لمصلحة الاستيطان. في سبيل ذلك أيضا، تعرض سكان بلزمة الى العقوبات القضائية التي بلغت في أقل من 18 شهرا في محكمة باتنة الجنائية 200 سنة سجنا مع الأعمال الشاقة في حق أهالي المنطقة، وقد تم دفع حوالي 437 ساكن من مشاتي نافلة وأدفي وتادارت من دوار مروانة نحو الغابة فأصبحوا لا يملكون أراض للاستقرار فيها، وقد اصطدموا بعدها بحراس الغابات الذين فرضوا بدورهم عليهم محاضر جزائية وغرامة مالية أرهقت كاهلهم[1]، كما حُرم الأهالي في بلدية بلزمة من 5500 هكتار من أراضيهم [2]، لذلك لا عجب أن تستهدف الانتفاضة بالأساس مصالح المعمرين.

كانت الحالة الاقتصادية والاجتماعية لسكان الأوراس بدورها مزرية، لقد أصبح هؤلاء لا يخشون على أنفسهم بعد أن جردوا من معظم مقومات الحياة بفعل السياسة الاستعمارية، وزادت إجراءات تطبيق التجنيد عبءًا إضافيا على الطبقات الفقيرة؛ إذ ذكرت أحد التقارير بأن الآغا بوحفص بن شنوف كان يطلب مبلغ 500 فرنك لإعفاء شخص واحد من الخدمة العسكرية، وأن شيوخ بريكة وسطاء الإدارة الاستعمارية كانوا يطالبون بمبلغ 20 فرنك للحصول عن الإعفاء، وبالطبع فإن الطبقات الفقيرة كانت أكثر ضررا لأنها لا تملك الأموال لتقديم الرشاوي وشراء الإعفاء لشبابها وهذا ما جعلها ناقمة على الوضع[3] .

بالإضافة إلى كل هذا، أصدر وزير الحرب منشورا كلف فيه الأعيان و الإداريين البلديين وأعوان الشرطة وفرق الدرك بالتحري وتحديد الشباب البالغ سن التجنيد، والفارين، والذين غيروا إقامتهم، وإجبارهم على تسوية وضعيتهم تجاه الخدمة العسكرية، وإيقاف كل من لم

[1] - S.H.A.T 1H1011 , **Op. Cit**, pp.168,310.

[2] - شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج2، **مرجع سابق**، ص. 828.

[3] - يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق**، ص. 45.

يفعل ذلك وحجزه لدى السلطات الاستعمارية مباشرة [1]. وفي 1 أكتوبر، تم الإبلاغ بقانون الإعفاء الجديد الذي يقضي بعدم إعفاء إخوة المتطوعين في الجيش من التجنيد، وقد أنجر على هذا النظام إعفاء الأسر الغنية من الخدمة العسكرية بواسطة تحايلات غير شريفة من ضمنها شراء المجندين المتطوعين الضخام الأجسام الثقيلي الوزن بسعر 20 الى 30 فرنكا للكيلوغرام الواحد حتى يتم قبولهم[2]، وهو ما انعكس على الوضعية الاقتصادية للسكان، فبتجنيد الشباب ومتابعاتهم شلت القوة الإنتاجية للسكان خاصة أن الزراعة الأهلية تحتاج الى يد عاملة كثيرة والى جهد عضلي مضاعف لأنها زراعة تقليدية، كما كان مبدأ التعويض يتيح للأسر الميسورة الحال أن تتجنب تجنيد أبناءها مقابل ثمن متفق عليه. وخلال عملية التجنيد، كانت مظاهر الرشوى والمحاباة لفائدة القياد ورؤساء البلديات من أجل الانفلات من التجنيد، وهو ما كرس الطبقية في أوساط المجتمع حيث كان الفقير لا يجد السبيل لذلك[3]. كما أن تسلط حراس الغابات الذين أرهقوا سكان الأوراس بالغرامات زاد الأمر سوءا، وكانت كراهية السكان لمصلحة الغابات والمياه حقيقة قائمة، لذلك كانت الاعتداءات منهم ضد أعوان غابات المنطقة، وكان هذا الأمر قائما حتى قبل قيام الانتفاضة. ففي 26 ماي 1814، قتل الحارس برونيتا (Bruneta) بطلقة نارية من مجهول قرب قرزة بواد عبدي، وفي 28 أوت 1915 تم الإعتداء بالضرب بالحجارة ضد الدركي توفاني (Tofani) والحراس اريش (Urich) وكليتشـي (Quilici) في مركز الأرز قرب عين التوتة، واستمرت الاعتداءات ضد حراس الغابات الى عشية الإنتفاضة، ولا غرو أن أولى الهجومات استهدفت عمال الغابات في محطة

[1]- بالحاج ناصر،« **دور الدعاية العثمانية الألمانية في رفض التجنيد الإجباري بالجزائر والدعاية الفرنسية المضادة خلال الحرب العالمية الأولى (1914– 1918)**» ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد الثالث، المركز الجامعي الوادي، وادي سوف، 2008، ص. 15.

[2]- يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق**، ص. 44.

[3]- عبد الله الشافعي، **مرجع سابق**، ص. 116

تمارة حيث قتل تريزانو (Terrezano) في منزل محافظ الغابة من طرف المنتفضين في 12 نوفمبر 1916[1].

من جانب آخر، كان للجفاف دور كبير في تدهور الإنتاج الفلاحي، ونفاذ مخزون الحبوب، والزيادة في سعر القمح الصلب حيث وصل سعر القنطار الى 50 و 60 فرنك بعدما وجه كل المحصول الى تونس وعلى الخصوص لوزارة الحرب [2].

زادت الدعاية العثمانية الألمانية حسب تفسيرات بعض الدوائر الاستعمارية في تدهور الأوضاع. ففي سنة 1916، تأسست لجنة استقلال إفريقيا الشمالية في برلين لتحث سكان المناطق على التمرد ضد السلطات القائمة، وكانت منطقة الجنوب القسنطني الأكثر عرضة للدعاية الألمانية العثمانية ذلك أن باتنة مثلا لا تبعد عن طرابلس سوى بحوالي 600 كيلومتر. ولقد عثرت المصالح الاستخبارتية الفرنسية على مراسلات لمهمات تركية وجدت بطولقة عند مرابط وقاض أهلي في ربيع 1915، كما تم العثور أيضا على بيانات جهادية تبشر بقدوم سليمان الباروني من طرابلس[3]، وحسب الكاتب ديبارمي (Desparmet) فإن ألمنة الجزائر كانت قد بدأت منذ 15 سنة، وقد كتب هو هذا في سنة 1915[4]، وكان هناك علماء ألمان زاروا منطقة الأوراس قبل الانتفاضة، واحتكوا بالسكان، ونشروا كتابا عن إثنيات المنطقة[5]، غير أن هذه الدعاية لم يكن لها التأثير الواضح في منطقة الأوراس، وما يشاع هنا وهناك كان ربما صادر من بعض من كان يتتبع شأن الحرب العالمية، ويتشفى في الإدارة الاستعمارية، وربما يتمنى للجيوش الفرنسية الاندحار أمام القوات الألمانية نكاية فيها.

---

[1] -S.H.A.T 1H1011 , **Op. Cit**, pp. 312,315.

[2]- شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج2، **مرجع سابق**، ص. 816.

[3] - Gilbert Meynier, **Op.Cit**, p. 576.

[4]- J .Desparmet, « **Quelques échos de la propagande allemande à Alger**», S.G.A Tome10, 1915, p.48.

[5] -Gilbert Meynier, **Op.Cit**, p. 576.

بالمقابل، كان التعاطف الإسلامي مع الدولة العثمانية موجودا في أوساط الجزائريين. لقد استنكر البعض منهم التجنيد الإجباري وكفروا الذين يموتون تحت العلم الأوربي[1]، ولقد اتهمت الإدارة الاستعمارية بعضا من شيوخ المنطقة خاصة شيوخ بلزمة، وقدمت مثالا على ما قام به كلا من مقدم الطريقة الرحمانية المقيم في مشتة كنزارية والمدعو سي محمد رحماني، وكذلك الشيخ بلوديني من دوار سقانة اللذان قاما بدعاية ضد الفرنسيين. كما كانت للشيخ بوراضي محمد دعاية هو الآخر وظفها من خلال زاوية سيدي تواتي تامرزوق من دوار نقاوس، وقد نظم في تكسلانت اجتماعا عند عائلة نواصرية حضره مقدمو الرحمانية للبلدات الثلاث: أولاد فاطمة مركوندة، أولاد سي سليمان وأولاد عوف، وقد حضر هذا الاجتماع المقدمون: نواصرية الصديق بن محمد، العباسي الصديق بن يحي، معطار أحمد بن بلقاسم، قطافي الطاهر وضيفي علاوة بن أحمد[2]. كما كانت هناك اجتماعات من السكان قبل الهجوم على برج ماكماهون حيث غمس المجتمعون آياديهم في الأرض وأكلوا الكسكسي، وهو ما يعتبر حسب طقوس المنطقة تعهدا بعدم تسليم أبنائهم للتجنيد[3]، وكان الشباب المعني بالإحصاء أمامه إما الاستجابة لأوامر الإدارة أو التمرد والعصيان وهو ما يجعله يلتحق بالجبال والانضمام الى من تسميهم الإدارة الاستعمارية (اللصوص وقطاع الطرق)، رغم أن غريزة البقاء وتجنب الموت المحتوم في الحرب تجعلهم يختارون الفرار.

كان من الطبيعي أن تشهد منطقة الأوراس عامة وبلزمة خاصة ظاهرة (اللصوصية والتمرد) ضد السلطات الفرنسية بسبب سياستها الاستعمارية، وكانت السلطات الأمنية في كثير من الأحيان عاجزة عن إلقاء القبض عليهم لتنفيذ الأحكام ضدهم، وهو ما أكسب هؤلاء (الخارجين عن القانون) سمعة لدى السكان، وتوسموا فيهم الشجاعة والدهاء، وكان

---

[1] – يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1945، مرجع سابق**، ص. 49

[2] – S.H.A.T 1H1011 , **Op. Cit**, p.107.

[3] – **Ibid,** pp.11-12.

شباب المنطقة يترقبون أخبارهم، وكانت تنظم لهم الأغاني وتحكى عنهم البطولات، ومن الأغاني التي كانت تغنى في الأعراس تمجد سيرهم ، وربما كان هؤلاء بدورهم قد حفزوا المدعوين للتجنيد للفرار والالتحاق بهم، بل إن بعض المتمردين مثل أعمر أوموسى قاد هجوما ضد فرقة الزواف وحرر 68 مسجل للتجنيد في بلزمة [1]، وبدوره حدثت في البلدية المختلطة الأوراس حركة فرار وعصيان، فحينما بدأت عملية إحصاء دفعة 1917 والتي بدأت في سنة 1916بدوار زلاطو، فر حوالي 15 شابا مدعو للإحصاء، والتحقوا بالمتمردين بن زلماط وعلي بن أحمد[2].

كانت مقاومة التجنيد قد سجلت مظهرا جديدا لنضال الأفراد ضد سياسة الاستعمار سلميا وعمليا، فلم تعد هيبة القوات الفرنسية في المنطقة ترهب هؤلاء، بل أخذت منحا آخر تمثل في تشكيل ما يسمى الجياشة. هكذا، في ديسمبر 1914، سجلت الإدارة الاستعمارية سرقات كثيرة حيث تعرضت مجموعة من أولاد دراج والسحاري لقافلة كانت قادمة من التل، وسلبوا منها 28 جملا محملا بالقمح. وفي 24 فيفري 1914، تعرضت قافلة أخرى بدورها للهجوم، وكانت تتشكل من 6 بغال كانت تحمل بضائع من بسكرة، وكان هؤلاء لصوص مسلحين في دوار برانية حسب ديبون [3]. هكذا، وخلال سنتي 1915 و1916 بدأت حركة التمرد والرفض تزداد نتيجة انضمام العناصر الجديدة التي فرت من التجنيد الى هؤلاء وأغلبهم من سقانة وأولاد سحنون. وهكذا أيضا، بدأت الهجومات على مراكز الصبايحية التي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: هجومهم على مركز فرنسي بجبل متليلي أين استولوا على 60 بندقية، وهو ما رفع من معنوياتهم، وهجومهم في شهر أفريل 1916 على قرية داي علي بين لوطاية وبسكرة [4].

---

[1] - S.H.A.T 1H1011 , **Op. Cit**, p.598.

[2] - S.H.A.T 1H1011 , **Op. Cit**, p.197.

[3] -**Ibid**, p.100.

[4] - عبد الله الشافعي، **مرجع سابق**، ص ص. 138-139.

إن هؤلاء الذين قاموا بهذه العمليات والذين أطلق عليهم ديبون والفرنسيون الجياشة واللصوص تجعلنا نتساءل: كيف كانت أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية؟. وما الذي دفعهم للقيام بذلك؟. أليست هي السياسة الاستعمارية؟ لقد اجتمعت الظروف الطبيعية السيئة حيث الجفاف وهجوم الجراد من جهة، والسياسة الاستعمارية من جهة ثانية، وهو ما اعترف به حاكم باتنة حين وصف حالة السكان بالقول:« إنهم محرمون من الغذاء ويمدون أيديهم نحونا »[1].

بعد بروز الرفض لدى السكان، أخذت السلطات الفرنسية تلوح باستعمال القوة، ووجهت كتيبة عسكرية الى منطقة الأوراس تنقلت في مناطق الأوراس خلال 29 أكتوبر 1914 و 11نوفمبر من نفس السنة، وجندت 123رجلا في دائرة الأوراس و 246 شخصا خلال السنة كلها. أما في العام الموالي، فقد استطاعت تجنيد 246 شخصا ثم حوالي 506 رجلا سنة 1916[2]، وقد اعتبر المؤرخ آجيرون تجنيد 875 مسجل لأداء الخدمة العسكرية في دفعة 1916سببا كافيا لاندلاع الاحتجاجات[3]. هكذا اجتمعت كل هذه الأسباب لتدفع بالمنطقة لأتون الانتفاضة.

المطلب الثاني: قيـــــام الانتفـــــاضة

في 10 نوفمبر 1916، أبلغ الوالي العام ليتو الحكومة الفرنسية بأن سكان الجنوب القسنطيني رفضوا التجنيد الإجباري وقاوموه، وأنه خلال المدة من 25 أكتوبر الى 8 نوفمبر 1916، تم تسجيل 18 حالة اغتيال[4]، والواقع أن الجزائريين قد سعوا لإقناع الإدارة الاستعمارية بعدم جدوى تجنيد أبنائهم لكنها لم تول لهم اهتماما، بل قامت بتجاوزات في

[1]- شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج2، **مرجع سابق**، ص.820.

[2] - يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، **مرجع سابق**، ص ص.47-48.

[3]- شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ج1، **مرجع سابق**، ص. 419.

[4]- يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، **مرجع سابق**، ص. 49.

حقهم ، متجاهلة كل طلباتهم وتوسلاتهم، لأن الإدارة الاستعمارية كان هدفها تجنيد أكبر عدد ممكن من الأهالي؛ ففي عملية إحصاء قسم 1917 والتي حدثت في 1916، قام الإداري الجديد م.كربييه (M. Cribier) بتجنيد 30 شابا من القصر، وطلب تحويلهم الى باتنة ووضعهم تحت الرقابة[1]. وفي 2 نوفمبر 1916، قدم الى المنطقة وبالتحديد الى بريكة مدير الأمن م. تيـو(M.Theaux) والنقيب بروسون (Bresson) ممثل الحاكم العام. وبعد محادثات ساخنة مع أولياء المجندين، وافقا على منحهم مهلة 10 أيام لتلبية شروط السلطات الفرنسية وهي[2]:

1- تقديم الشباب بتاريخ 18 نوفمبر 1916 أمام لجنة المعاينة .
2- تسليم الرافضين من العمال المعنيين.
3- تسليم القصر.
4- توقيف الفارين العصاة من الشباب المجند.
5- تسليم الأسلحة التي يحوزها ناس دوار متعكوك

هي شروط تبدو أنها غير قابلة للتنفيذ لدى الأهالي، مع ذلك، بدت الإدارة الاستعمارية مصممة على تحقيق أهدافها دون أخذ الرفض الشعبي مأخذ الجد، وكان بإمكانها الاكتفاء بالمتطوعين والذين استجابوا للدعوة، فعملية التجنيد في الواقع لم تكن مخيبة لهم، لكن الفرنسيين كانوا لا يستسيغون رفض الأهالي لأوامرهم. وهكذا، ووفقا للأرقام التي نحوزها للمجندين في سنة 1916، كان عدد المطلوبين للتجنيد كالآتي:

بلدية الأوراس المختلطة: 248 مطلوبا حضر منهم 194شخصا.
البلدية المختلطة عين التوتة 139 مطلوبا حضر منهم 37شخصا.
بلدية عين القصر المختلطة 119 مطلوبا للتجنيد حضر منهم 19شخصا.

[1] - S.H.A.T 1H1011, **Op. Cit**, p.169
[2] - S.H.A.T 1H1011, **Op. Cit**, p.185.

بلدية بلزمة المختلطة 206 مطلوبا حضر منهم 104 شخصا.

ربما دل هذا على استجابة عدد من الجزائريين لأوامر الإدارة، لكن الإدارة الاستعمارية كانت عازمة على تجنيد كل المطلوبين، ففي 11 نوفمبر 1916 أوفد هنري مارساي حاكم بلدية عين التوتة نائبه الإداري كارلي (Karli) الى دوار أولاد عوف من أجل إقناعهم بقرار التجنيد خاصة اقناع شيخهم بوهنتالة [1]، غير أن الكيل طفح وصبر السكان قد نفذ.

لقد قام جمع يقدر بما بين 800 و 1500 رجلا، في الليلة ما بين 11 و 12 نوفمبر 1916 بالهجوم على قرية ماكماهون. هاجم المنتفضون بلدية عين التوتة المختلطة للتصدي للجنة المراجعة التي يرأسها المسؤول الإداري مارسيلي ونائب عامل العاملة كاسينلي (Cassenli) اللذان تقدما نحو المنتفضين للتفاوض معهم، ولكن نائب العامل قُتل في الحين من طرفهم، في حين أن المندوب الإداري مات متأثرا بجروحه في البرج بعد أن طاله الحريق[2]، كما أقدم المنتفضون على هدم المقر واحرقوا مكاتب وأرشيف الحالة المدنية ليبرهنوا أن الغاية من الانتفاضة هي إتلاف كل ما يمت بصلة الى التجنيد[3]. وفي نفس الليلة قتلوا عريف من رجال حراس الغابات في محطة تامارا [4] المدعو تريزنو (Tirizneau) والذي كانت علاقته سيئة مع سكان دوار تيلاطو ومع شيخهم، وقد عانى دوار تيلاطو منه ومن مصلحة الغابات حيث عُوقبوا بـ 590 يوما تسخيرا بسبب سير المواشي[5]، ولذلك ربما كان المهاجمون على محطة تمارة يقصدون قتل تريزانو شخصيا، وربما كان بوسعهم إذاء النساء والأطفال الهاربين ولكن لم يفعلوا، ولم يتعرضوا للسيدة روست (Rost) حارسة جدار ممر القطار[6].

---

[1]- عبد الله الشافعي، **مرجع سابق**، ص. 144.

[2]- شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج2، **مرجع سابق**، ص. 822.

[3]- عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي**، ج2، **مرجع سابق**، ص ص.11-12.

[4]- شارل روبير أجيرون، **الإضطرابات الثورية في الجنوب القسنطيني**، **مرجع سابق**، ص. 296.

[5] - S.H.A.T 1H1011, **Op. Cit**, pp.313-315.

[6] -**Ibid**, p. 318

في الفترة الممتدة من 11 نوفمبر 1916 الى 18 ديسمبر من نفس السنة، أصبح المنتفضون أسيادا في المنطقة قبل وصول المدد العسكري الفرنسي[1]. لقد كانت الثورة على ما يبدو ترمي فقط الى حمل السلطة الفرنسية على التراجع عن مشروعاتها التجنيدية، وحسب الشهادات المجمعة الصادرة عن هيئات الجماعة فقد جاء:« أن الثورة قد حدثت فقط بصدد أبنائنا، ولم تكن هناك أي حركة قائمة على الاتفاق والتشاور بيننا باستثناء الهجوم الذي شن على مركز ماكماهون»[2].

كعادة الانتفاضة التي لم تكن منظمة بالشكل اللازم، والتي تفتقد القيادة الموحدة على الأقل في كل الأوراس، كانت هناك بعض من التجاوزات. وهكذا، فقد تعرضت محلات بعض الجزائريين للنهب مثل نهب محلات الميزابيين بعين التوتة، وكذلك محلات اليهود، كما قتل بعض المتعاطفين مع الفرنسيين كما الشأن لما حدث لربعية مراد بنت محمد التي وفرت مخبأ لعائلة رئيس السكة الحديدية. كما أخذ المنتفضون كل الأحصنة والأسلحة التي وجودها عند الزواف المتواجدون في مزرعة تبعد بـ: 600 متر على برج ماكماهون، وقام بن النوي مع مجموعته بإزالة قضبان السكة الحديدية[3]، وهو دليل أخر أن السكان عانوا من المصالح الفرنسية والتي كانت قد فرضت على السكان المساهمة في بناء حواجز تحول دون مرور حيواناتهم وتغريمهم في حالة وجودها بالسكة الحديدية.

في صبيحة نفس اليوم، تم نهب مزرعة فيكتور ديري (Victor Duruy)[4]، كما هجم هجم أولاد شليح على مزارع المعمر دانيال(Danielle) وأضرموا النار في ضيعته. في 12 نوفمبر، اتلف المنتفضون مزرعة في بلدية بريكة بالقرب من نقـــــاوس ملك للمعمـــــر

[1] – عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي**، ج2، **مرجع سابق**، ص. 12.

[2] – شارل روبير أجيرون، **الإضطرابات الثورية في الجنوب القسنطيني**، **مرجع سابق**، ص.308.

[3] – S.H.A.T 1H1011, **Op. Cit**, p.593

[4] – **Ibid**, p.593

قـــــرانجي (Granger)[1] ، نهبوا ما فيها، ثم أضرموا النار. كما طُوقت قرية بريكة وتواصل حصارها حتى وصلت سرية عسكرية فرنسية في الليلة التالية. وفي يوم 14 نوفمبر، هاجم المنتفضون تشكيلة من جنود الزواف بالقرب من سقانة[2]، وقطعوا خيوط الاتصالات بين بريكة ومسيلة، وفي الطريق الرابط بين سقانة وبريكة في نفس اليوم[3]. وفي 19 نوفمبر1916، تعرضت سرية فرنسية لاطلاق النار من المنتفضين في دوار غاسرو في الجهة الشمالية لطريق بريكة، كما هجم المنتفضون في 30 نوفمبر على الجنود الزواف الذين كانوا تحت قيادة كابيرن (Caperan) في تاجنانت على طريق واد الماء – سريانة والذين كانوا يرافقون المجندين، وخلال هذا الهجوم أصيب الملازم الأول كابيران، وقتل الرقيب لران (Laran)، وقتل أيضا أحد الزواف، وفر المجندون الذين كانوا مع كابيرن والذي كان بصدد نقلهم الى باتنة نحو الجبال. كما اصطدم المنتفضون يومي 5 و 6 ديسمبر 1916 بجبل مستاوة بفيلق فالقوس) (Falgos وفيلق بول (Boll)، وقد قتلوا من الفرنسيين 8 وجرحوا 21 مات منهم لاحقا اثنان متأثرين بجراحهما [4].

أمام النجاح الذي حققه المنتفضون، وصل صدى الانتفاضة الى باقي مناطق الأوراس التي كانت تتطلع للتخلص من ظلم الاستيطان والتجنيد الإجباري. لقد التجأ المنتفضون بعد هجماتهم الى الجبال مثل جبل بوسدان(1543مترا) ومستاوة(1648مترا)، وانتشرت الانتفاضة في المنطقة الواقعة شمال باتنة في بلدية عين لقصر وفي بلدية عين مليلة. هاجم المنتفضون في18 ديسمبر 1916 قرية الشمرة، وتعرضت عين فكرون في 21 ديسمبر 1916 لعملية نهب[5]، كما وقع أيضا اشتباك بعين لقصر بين القوات الفرنسية والمنتفضين.

---

[1]– عبد الله الشافعي، **مرجع سابق**، ص. 160.

[2]– شارل روبير أجيرون، **الاضطرابات الثورية في الجنوب القسنطيني**، **مرجع سابق**، ص. 296.

[3] – S.H.A.T 1H1011, **Op. Cit**, p.328.

[4] – **Ibid**, pp.330-331.

[5]– شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج2، **مرجع سابق**، ص . 824.

هاجم 50 منتفضا آخر ببلدية عين مليلة المختلطة فرقة الدرك وحرروا المجندين منها، وامتدت كذلك الأحداث نحو جبل ششار في تاريخ 28 ديسمبر أين قتل المنتفضون بمنطقة بير أعوان جندي برتبة رقيب وأحد الزواف وقتلوا كذلك إثنين من الزواف وجدت جثتهما مرمية بشعبة النمور[1] .

كان بالإمكان أن تكون هذه الأعمال أكثر خطورة على المصالح الفرنسية الكثيرة ، لكن هذه العمليات لم يقم بها في الواقع كل السكان بل قفط أولئك الفارون الذين هربوا بأسلحتهم، والمتمردون ذوو الأسلحة المتباينة، وقليلا جدا كان عدد الجزائريين الآخرين الذين شاركوا في الانتفاضة[2]، وتعوزنا قلة المصادر خاصة المحلية لأن معظم ما كتب حول انتفاضة 1916 اعتمد فيه على التقارير العسكرية والاستخبارتية الفرنسية، ولذلك ربما نشكك كثيرا في الأرقام المقدمة، حيث أن هذه الدوائر الفرنسية تسوقها مضخمة لتبرير القمع والغرامات الباهظة والعقوبات الصارمة. لقد قدرت مصالح المخابرات العسكرية عدد ثوار البلديات الثلاثة المعنية بـ: 2614 منتفضا، وعدد منتفضي بلدية الأوراس الممتزجة بـ: 290 منتفضا[3]، لكنها سترصد قوات جرارة لاحتواء الوضع، وإبراز عضلات القوة الفرنسية وإرهاب السكان، وقد عاث الجنود الفرنسيون فسادا في البلاد وبدون تمييز بين المتمردين والأبرياء حسب تعبير المؤرخ آجيرون[4]. إن التقارير الفرنسية العسكرية تقدر عدد قتلى قواتها الى غاية سنة 1917 بحوالي 15 قتيلا و 30 جريحا[5]، وهو ربما ما يوحي لنا أن المنتفضين كانوا لا يرمون الى

---

[1] - S.H.A.T 1H1011, **Op. Cit**, p.340.

[2]- شارل روبير أجيرون، **الاضطرابات الثورية في الجنوب القسنطيني، مرجع سابق**، ص.301.

[3]- **المرجع نفسه**، ص.301.

[4]- شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج2، **مرجع سابق**، ص. 825.

[5]- عبد الله الشافعي، **مرجع سابق**، ص.187.

استهداف القوات الفرنسية، وإنما هم فقط في حالة فرار رفضا للتجنيد الإجباري وخوفا من العقاب المفرط للقوات الفرنسية.

المطلب الثالث: مواجهة القوات الفرنسية للمنتفضين

انطلقت عملية الردع وكانت حسب ما أورده ديبون:« سريعة وصارمة وعنيفة » [1] رغم أن هذه الانتفاضة كانت لا تحتاج لذلك القمع المفرط. صحيح أن القيادة العسكرية الفرنسية كانت لا تتوفر إلا على ستة ألاف جندي وهم من السنغاليين المعسكرين ببسكرة، والذين وظفتهم لحماية مراكز المستوطنين مثل بيرنال و كورناي[2]، غير أن هذه القوة عززت بباتنة على جناح السرعة صبيحة الهجوم بـ 200 من الزواف و 250 من الرماة السنغاليون[3].

في 16 نوفمبر 1916، تقرر وضع الجنرال موانييه (Moinier) تحت تصرف الحاكم العام، الذي أعطى بدوره في 21 نوفمبر 1916 كل الأحكام العسكرية والمدنية الى رئيس دائرة باتنة موريس (Morris)، والذي أنذر الثوار وأعطاهم مهلة للاستسلام الى غاية 30 نوفمبر 1916. وفي نفس الوقت، وصلت الى الأوراس خمســـــة كتائب من جنود السنغـالين [4] وثمانية فرق من الزواف بقيادة الجنرال بونيفال (Bonnival) .

كانت الإدارة الإستعمارية مغالية في الأعداد الضخمة التي جندتها لإخماد هذه الانتفاضة، فلإخماد انتفاضة 1916 جندت فرنسا في الفاتح ديسمبر 1916 عدد من الجنود

---

[1] – عبد الله الشافعي، **المرجع نفسه**، ص ص. 823-824.

[2] – شارل روبير آجيرون، **الاضطرابات الثورية في الجنوب القسنطيني**، **مرجع سابق**، ص.297.

[3] - S.H.A.T 1H1011, **Op. Cit**, p.593.

[4] – عبد الله الشافعي، **مرجع سابق**، ص ص. 184-185.

قُدر بـ: 6172 رجلا وضابطا 102[1]، ثم ضاعفت عدد الجيوش المستخدمة حتى بلغ عددهم في الفاتح جانفي 1917 ما يربو عن 13892 جنديا و 275 ضابطا رغم أن الانتفاضة أخذت تتراجع في المنطقة حتى قبل وصول التعزيزات من فرنسا والتي بدأت في 22 ديسمبر1916[2]. لقد أرسل الحاكم العام يطلب الإمدادات والطائرات من أجل ترويع الأهالي، وطلب الجنرال موانييي الذي كان تحت قيادته 6000 جنديا إمدادا إضافيا بفرقة مشتركة (فيلقان من المشاة وكتيبتان من قناصة افريقيا وسريتان للقتال في الجبال مختصة في التسلق)، كما قامت قيادة الأركان بسحب معظم جنود الفرقة 250 من جبهة القتال في أوربا، واستدعت من تونس سرب طائرات فارمان[3]. ولكم أن تتصوروا ما لهذه الطائرات ودوي قصفها من مفعول في ترهيب السكان العزل خاصة وأن الكثير منهم لم يشاهد طائرة من قبل. لقد كانت الإدارة الاستعمارية تهدف من وراء ذلك الى استعراض القوة الفرنسية، غير أنها لم تستشرف المستقبل جيدا، لأنها بهذا العمل علمت مبكرا الأوراسيين ماهي الطائرة؟ وماذا تساوي أمام إرادتهم؟ خاصة وأن عدد منها قد سقط في جبال الأوراس.

لقد جندت فرنسا في أوج قمعها لانتفاضة 1916 ما بين 14 ألف الى 15 ألف جندي، وهو ما يمثل جنديا واحد لكل أربعة من السكان[4] كلهم في الجنوب القسنطيني تحت قيادة الجنرال دي بونيفال.

في 21 نوفمبر 1916، تحركت 5 فيالق مشاة وسريتين من الفرسان وكتيبة خيالة و3 فرق من الرماة والفرقة رقم 65 المتخصصة في تسلق الجبال تحت إمرة ديلوم. اتجهت هذه القوات من عين التوتة باتجاه بريكة عبر سريانة لتأمين عمليات لجنة القرعة التي ستقام في

[1]- عمار هلال،« **ثورة الأوراس في 1334هـ الموافق لـ 1916م**»، ثورة الأوراس، **مرجع سابق**، ص. 360.

[2]- شارل روبير أجيرون، **الاضطرابات الثورية في الجنوب القسنطيني**، **مرجع سابق**، ص.300.

[3]- شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ج2، **مرجع سابق**، ص.421.

[4] - S.H.A.T 1H1011, **Op. Cit**, p.597.

بريكة يوم 25 نوفمبر1916[1]، لكن عجزها خاصة بعد هجوم المنتفضين في موقعة تاجنانت وتحرير المجندين من الفرنسيين جعل القيادة تقر بأن قواتها غير كافية ودون ما جدوى، فطلب الجنرال دي بونيفال مزيدا من المدد مساء يوم 30 نوفمبر[2] وسارع في ديسمبر بتعزيز الجنود السنغاليين بالمظلين الفرنسيين للوصول الى نتيجة[3]. تولت كتيبة الزواف الأولى بقيادة فالقـــــــــوس(Falgous) مهمة تمشيط المناطق الجبلية ما بين سريانة ووادي الماء، وكانت كتيبة ديكليـــر (Declerre) الموجودة بمروانة قد قامت بتفتيش الشلعلع ومستاوة وحيدوسة وأولاد شليح، وفي 5 ديسمبر 1917، تلاحمت كتيبة الزواف الأولى بقيادة فالقوس مع كتيبة بول (poul) وكانت عمليات المسح الشامل لجبل مستاوة، وقد قتل 8 من كتيبة فالقوس، ولم تذكر المصادر عدد قتلى السكان والمنتفضين. رغم ذلك لم تحسم القوات الفرنسية الموقف، بل طالب بونيفال مزيدا من المدد[4].

كانت خطة القوات الفرنسية ترتكز على سلسلة بلزمة حيث يتواجد برج خنزارية وهي نقطة إلتقاء أربعة دواوير كلها معادية للفرنسيين وهي: مروانة، أولاد فاطمة، أولاد عوف ومركوندة، لذلك صبت القوات الفرنسية اهتمامها بهذه المنطقة، وبدأت بتمشيط الجهة الغربية لبلزمة أولا ثم تفرغت مع وصول الإمدادات العسكرية القادمة من فرنسا لتطهير بلزمة الشرقية.

لقد توجهت القوات الفرنسـية تحت قيادة العقـيد ديلوم (Delom) باتجاه برج خنزارية، وتلقى فيلق بينشو(Pinchon) أمرا للمرور الى واد الماء ومنخفض مركوندة، ثم الدوران نحو الغرب الى جبل بغيول للاستيلاء على ثنية تافرنت للسماح لفيلق بول(Boll) للصعود عبر هذا الفج ليتمكن من السيطرة على مشتة خنزارية عبر ثنية تافرنت، كما يسير فيلق فيدال (Vidal) من لمبريدي باتجاه واد الشعبة نحو خنزارية متتبعا واد بريش، وهذا

---

[1] – **Ibid**, pp. 329-330.

[2] – شارل روبير أجيرون، **الاضطرابات الثورية في الجنوب القسنطيني، مرجع سابق**، ص.298

[3] – عمار هلال، **مرجع سابق**، ص. 365.

[4] – عبد الله الشافعي، **مرجع سابق**، ص. 208.

لتجنب نزوح المنتفضين ومواشيهم والذين لا يمكنهم الفرار لوجود حاجزين أولهما في أسفل ممرات بلزمة: طرق سريانة، واد الماء، مروانة، نقاوس، عين النشب، عين الماجن، جبل الطبق، جبل كتف الدابة، إش شنتوفو، واد الشعبة، وعنق واد حملة. وامتد الحاجز الثاني الى الجنوب، الى الحضنة (قولالية) ومنبع الغزلان مرورا بمدوكال وواد الحاسي. بدأت العمليات في 19 ديسمبر، وهو ما جعل الأهالي يفرون دون مقاومة، وكانت الحواجز لهم بالمرصاد[1].

في 18 ديسمبر 1916، توجهت محلة من الزواف الى أولاد عوف، فقامت بتفتيش مشتة كنزرية بحثا عن السلاح والمخابئ، وتم إلقاء القبض على 50 رجلا من بينهم شيخهم محمد السعيد الرحماني قائد معركة جبل تافرنت، فسيق هؤلاء الى عين التوتة، ثم نقلوا الى سجن باتنة في انتظار المحاكمة. كما أطلقت المحلة النار على الفارين من غار طولقة القريب من دوار كنزارية فقتل جنود المحلة رجل وجرحوا إمرأتين[2]، كما قام فيلق ديلوم المعسكر في متليلي وفيلق لافوكوبي (Lavecoupet) في سلسلة الفرجوج بمتابعة بن النوي، وقد تم إلقاء القبض عليه[3].

توفرت لقائد العمليات الجنرال بونيفال بتاريخ الفاتح جانفي 1917 الخطط الملائمة والعدد الكاف من القوات لتطويق بلزمة وتمشيط جبل مستاوة وبوعريف[4] حيث جابت القوات العسكرية المنطقة لتفتيش المواقع الجبلية والأنفاق. قامت بعمليات في مستاوة[5]، ومتليلي، وششار، والحضنة، والأوراس علما أنها لم تحدث مقاومة مسلحة من المنتفضين، ثم اتجهت لتطهير الجزء الشمالي الشرقي لبلزمة[6].

---

[1] - S.H.A.T 1H1011, **Op. Cit**, pp.334-335.

[2]- عبد الله الشافعي، **مرجع سابق**، ص. 156.

[3] - S.H.A.T 1H1011, **Op. Cit**, pp.340-341.

[4]- شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج2، **مرجع سابق**، ص. 824.

[5]- أنظر: **ملحق رقم 09** ، ص ص. 381- 383.

[6]- شارل روبير أجيرون، **الاضطرابات الثورية في الجنوب القسنطيني**، **مرجع سابق**، ص.298.

بدأت العمليات الفعلية يوم 5 جانفي، سارت هذه العمليات دون حوادث، واستمرت لغاية 14 جانفي حيث توجهت العمليات نحو الشمرة[1]. في 5 جانفي 1917، سجل انفراج في الوضع بالنسبة لبلزمة في دواوير أولاد فاطمة ومركوندة، مع وجود مقاومة من دوار مروانة وواد الماء لتسليم السلاح والشباب المراهقين والخارجين عن القانون واللصوص كما تصفهم التقارير الفرنسية[2]، ورغم الهدوء وخضوع الأهالي إلا أن العمليات العسكرية استمرت في 7 جانفي 1917 بمروانة وواد الماء وسريانة، وقد تم توقيف 48 من الأهالي ومصادرة مواشيهم في أولاد موتن قرب مروانة ، كما أن العمليات العسكرية كانت مستمرة في الجهة الشمالية الشرقية لبلزمة وعلى بلديات عين القصر، وضد جبل متليلي بتاريخ 11جانفي 1917 [3].

يبدو أن القوات الفرنسية كان همها إلقاء القبض على الفارين من التجنيد وتحقيق أكبر قدر ممكن من الغرامات والمصادرات. وعلى هذا الأساس، استطاعت هذه الأخيرة في 15 فيفري 1917 أن توقف ثمانية من الفارين حينما قدموا الى تيلرقمة، في حين فر أحدهم وهو من دوار تيلاطو، كما تم توقيف أحد الأهالي من دوار أولاد عوف تدعي برقية تلغراف أنه من المشاركين في اغتيال اثنين من الزواف[4].

استعراض القوة أمام السكان كان هدف آخر سطرته القوات الفرنسية، فرغم أن بلدية الأوراس المختلطة لم تكن معنية بالانتفاضة ما عدا مجموعة من عرش أولاد بوسليمان، إلا أن الأوامر أُعطيت للجنود الفرنسين بالصعود الى جبل شلية المغطى بالثلوج لفرض عمليات القصف الاستعراضي لطائرات الفرمان، وحينما تم تمشيط جبل لفجوج قرب الشمرة[5] تم

---

[1] - S.H.A.T 1H1011, **Op. Cit**, p.337.

[2] - S.H.A.T 5N210 : **Télégrammes concernant l'Aurès en 1917**.

[3] - **Ibid**.

[4] - S.H.A.T 5N210, **Op .Cit.**

[5] - أنظر: **ملحق رقم 10**، ص.384.

توقيف خمسة وخمسون شخصا[1]. وفي افريل 1917، حلت كتائب الزواف محل الفرق العسكرية التي كانت قد أوقفت 124 مسجلا للخدمة العسكرية. وهكذا كان لا بد على هؤلاء الشباب أن يحاربوا عنوة تحت لواء الراية الفرنسية ، لقد رأت القيادة العليا بأنها اضطرت الى تحويل 6000 جندي عن جبهة القتال في أوربا نحو الجزائر لمدة بضعة أسابيع و بالمقابل حصلت على 25549 مجندا من الشباب الجزائري في سنة 1917[2].

لقد كان هدفهم هو هذا، ولا يهمهم مصلحة رعاياهم من المسلمين ولا القمع المفرط في حق السكان، وهي عقلية الاستعمار حتى في أوساط نخبه، فقد ساير النواب البرلمانيون الثلاثة أعضاء لجنة التحقيق هذا قائلين:« لقد كنا بحاجة الى الرجال، وكان من حقنا أن نطالب بهم وها نحن قد حصلنا عليهم » [3] .

لقد كان القمع رهيبا ضد كل من وقف ضد إرادة فرنسا، فبعد إلقاء القبض على بن النوي في فيفري 1917 الذي حكم عليه بالإعدام أمام المحكمة العسكرية مع 13 من رفاقه رميا بالرصاص أمام الملأ في سوق عين التوتة وهذا من أجل ترهيب السكان [4]، لم يستفيد هذا الأخير من الإجراءات القانونية كحق الاستئناف، وهذا إرهاب دولة تدعي أنها مهد العدالة والقانون. لقد اشتكى الجنرال موانيي نفسه من جنود الزواوة (الجزائريين) الذين تسببوا حسبه في إثارة أحداث بلزمة – وكأن الزواف كانوا يأتمرون بأوامر قيادة غير قيادة الفرنسيين– وهو رب عذر أقبح من ذنب. وفي 28 ديسمبر 1920، شرح نائب من المحافظين أمام الجمعية الوطنية المهمة التي نفذتها فرقته العسكرية بالقول:« قمنا بحرق قرى بصورة لا يقبلها العقل ولا يتحملها الصواب، ونحن نعلم أن لسكانها أبناء كانوا يقاتلون عنا في الجبهة، وسمعت بأذني الآباء العرب يقولون لنا وهم يبكون: عار عليكم أن تأمروا بحرق بيوتنا بينما يموت أبناؤنا من

[1]– شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ج1، **مرجع سابق**، ص. 421.

[2]– عبد الله الشافعي، **مرجع سابق**، ص ص. 216– 219.

[3]– شارل روبير آجيرون، **الاضطرابات الثورية في الجنوب القسنطيني**، **مرجع سابق**، ص.321.

[4]– عبد الله الشافعي، **مرجع سابق**، ص. 422.

أجل فرنسا »[1]. كما نسوق هنا بعض من اعترافاتهم إذ تؤكد التقارير الفرنسية مثل تقرير لجنة الشؤون الخارجية الفرنسية التي أتت الى عين المكان وحققت في أحداث 1916 أن العساكر الفرنسين قد ذبحوا الجزائريات ذبحا شنيعا، وأنهم كثيرا ما أطلقوا النار على الفارين دون أن يرتكبوا أي ذنب، وأدانت اللجنة التقتيل الجماعي، والاضطهاد الوحشي الذي تعرض له الجزائريون [2].

لقد تكتمت المصادر عن خسائر الجزائريين، بل قدم قادة الجيش الفرنسي بعض الأرقام التي شككوا هم أنفسهم فيها، فقد ادعت الدوائر الاستعمارية أن عدد الضحايا الى غاية نهاية شهر أفريل 1917 وأوائل شهر ماي 1917 كان 15 فرنسيا و 100 شخص من الجزائريين المسلمين حسب تقرير المفتش العام أوكتاف دوبون [3]، لكن هذا العدد كان قليل لم تقتنع به حتى لجنة الشؤون الخارجية المشكلة من النواب، خاصة وأن هناك مذبحة في حق المسلمين لم تستثن حتى أولئك الأشخاص الفارين، وقد تم عدم قبول استسلام دوار اولاد مسعود لكونه جاء متأخرا، وقد أدان النواب البرلمانيون أساليب الإنتقام الجماعي المتمثل في إحراق المشاتي وإفراغ المخازن ومصادرة الحبوب والمواشي ثم بيعها[4].

ذكر المؤرخ عمار هلال رواية محلية مهمة ربما تغطي نقص المصادر فقال:« حدثني شخصيا صهر الشيخ فوحال بن حمو، وعمره –الآن(1994) يتجاوز المائة عام– وهو من عائلة الخنافسة [...] وقد عاش هذا الشيخ أحداث 1916 فقال أنه بعد اندلا ع الثورة في المنطقة، انتشرت العساكر الفرنسية هنا وهناك وزرعت الرعب في نفوس المواطنين، صادرت ممتلكاتهم خاصة منها المواشي. وقصد عزل الثورة عن الشعب، أقامت السلطات الفرنسية محتشدا كبيرا لسكان المنطقة بين مدينة مروانة ولقصر، وبلزمة، واحتجزت فيه كثيرا من سكان

[1]– شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ج1، **مرجع سابق**، ص.422.

[2]– عمار هلال، **مرجع سابق**، ص.358.

[3]– يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، **مرجع سابق**، ص ص. 52-53.

[4]– شارل روبير أجيرون، **الاضطرابات الثورية في الجنوب القسنطيني**، **مرجع سابق**، ص.299.

المنطقة مدة من الزمن قد تفوق العام الواحد» [1]. تتوافق روايته وما ذكره المؤرخ جيلبير مينييـــه:« بأن هناك مئات الأشخاص حجزوا في مجمعات بمروانة ومات في هذا المحشر العديد منهم » [2].

لقد كانت الذاكرة الشعبية الأوراسية تتذكر عام السنغاليين (1916) حيث استعمل الفرنسيون أربعة عشر فيلقا من عساكر الجنود السود من مستعمرات جنوب الصحراء الذين سماهم الأهالي " أسقاس نساليقان" [3]. لقد جندت فرنسا 51 ألف زنجي معظمهم من السنغالين، واستخدمت أغلبيتهم في قمع انتفاضة 1916[4]. ففي دوار سفيان، قتل أهلي مسلم من طرف جندي سنغالي بمجرد أنه لم يستجيب لإنذاره وهذا وفق التلغراف الموجه للقيادة العليا للجيش[5] وهي ربما حالات تكررت كثيرا في تاريخ القمع الفرنسي في الجزائر. لقد كان هؤلاء الزنوج ينفذون أوامر القيادة الفرنسية وهي التي تتحمل المسؤولية بالدرجة الأولى فمثلا الجنرال بونيفال قائد الجيش 19 بشمال افريقيا صرح قائلا :« لقد أعطى الحاكم العام الأوامر لأجهزة القمع المستعملة لتعذيب المواطنين مهما كان سنهم وجنسهم، وقد تولى هذه المهام جنود الزواوة والجيـــش الأسود »[6].

لقد كان قمع الادارة الاستعمارية إذا مريعا تميز بالعنف والقسوة وتكليف الجنود السنغاليون بملاحقة المنتفضين، وقد اتسم هؤلاء الجنود بالغلظة والشدة وسوء الأخلاق و عدم الرحمة وقساوة القلوب حيث قاموا بإحراق القرى والمشاتي وإفراغ المطامير وسلب ما بها من الحبوب ومصادرة الحيوانات وانتهاك الأعراض، وتعذيب الأطفال ورفضوا استسلام دوار أولاد

[1]- عمار هلال، **مرجع سابق**، ص. 354.

[2] - Sylvie Thénault, **Op.Cit**, p.234

[3]- مصطفى حداد، **مرجع سابق**، ص. 173.

[4]- عبد الله الشافعي، **مرجع سابق**، ص ص. 95-96.

[5] - S.H.A.T 5N210, **Op .Cit.**

[6]- عبد الله الشافعي، **مرجع سابق**، ص. 198.

مسعود بدعوى فوات أوان الموعد الذي حددوه، وارتكبوا فيه مجزرة رهيبة كما أكدت لجنة التحقيق البرلمانية[1]، وقد اعترف المحافظ سينوري (Seignoret) أمام نفس اللجنة:« صدرت الأوامر للطوابير الأولى بإطلاق النار على جميع من تصادفه من الأهالي » [2] ثم أردف قائلا:« لم يكن الجنود يهتمون بإلقاء القبض على الجناة، بل كانوا يضربون من غير تمييز، ولقد قتلوا وسجنوا من صادفوه من الأهالي، ولكن لم يشف غليل القوات التي تصدت لإحراق الأكواخ والقضاء على المشاتي وإفراغ المطامر والسطو على القطيع، كانت المؤن من القمح والشعير تُشتت أو تتلف » [3]. بالإضافة إلى ذلك، تم توقيف 825 شخصا ما بين 22 سبتمبر 1916 و 1 ماي 1917 حسب ديبون، في حين أعطى مسؤول الدائرة رقم 1200 موقوفا[4]، وقد أورد عبد الحميد زوزو شهادة يحي حمزة باعتباره شاهدا على انتفاضة الأوراس سجلها سنة 1974 وهو الوحيد الذي نجا من القمع الذي تعرضت له عائلته لا لسبب إلا أنها كانت مجاورة لمنزل تيرزانو الذي اغتيل بتمارة، وقد كان عمره انذاك ستة عشر سنة حيث قال:« بعد الهجوم على عين التوتة، جاءت قوات الجيش الى هنا مباشرة، بدأوا بتخريب منازلنا والاستيلاء على ممتلكاتنا الهزيلة، ثم عمدوا الى 76 فردا شدوا أعناق بعضهم الى بعض في شكل طابور وأجبروهم على ركوب القطار فكان ذلك بالنسبة للأغلبية ذهابا بلا رجعة، لقد وجهوا حمزة ساكر الى قسنطينة حيث حكم عليه بالسجن لمدة 25 سنة ثم نقلوه لسجن الحراش حيث توفي بعد إضراب عن الأكل، لقد ألقوا بأمي الزهرة لمدة عشر أشهر في زنزانة بسجن قسنطينة، أما أخواي محمد ومسعود مع ستة من أبناء عمي فقد ماتوا في

[1] – يحي بوعزيز ، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ، مرجع سابق**، ص. 50.

[2] – عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الإستعمار الفرنسي**، ج2، **مرجع سابق**، ص. 15.

[3] – **المرجع نفسه.**

[4] – Sylvie Thénault, **Op.Cit**, p. 234.

قسنطينة » [1]، وقد ذكر ديبون في تقريره أن عائلة حمزة التي كانت تسكن بالقرب من تمارين أبيدت عن آخرها[2].

إن هذه لا تعدو أن تكون نماذج من ما وصلنا من كثير من النماذج بقيت طي الكتمان، وربما بين دفات الأرشيف الذي لا يسمح بالاطلاع عليه، كما أن هذا القمع العسكري لحقه القمع القضائي الأشد فتكا منه على حد تعبير المؤرخ آجيرون:« لم تكن عمليات الردع القضائي أرحم من هذه (يقصد العمليات العسكرية)، فلقد تم فرز 3000 سجين لتعين العناصر التي يفترض أنهم مذنبون » [3].

إن فرض العنف المفرط والقمع الممنهج صفة صاحبت الجيش الفرنسي في متابعته للفارين والخارجين عن القانون والسكان على حد سواء، لقد اعترفت لجان التحقيق التي أرسلت للمنطقة وبعض العسكريين بتلك الجرائم، وكانوا يهدفون من وراء تصريحاتهم إيجاد تفسير لانتفاضة المنطقة، أكثر من الاعتراف بالذنب والتكفير عنه، لأنهم في الواقع لم يسعوا لتخفيف حالة الحصار والقمع القضائي والاقتصادي الذي تواصل الى ما بعد تلك الانتفاضات- 1871 و 1876 و1879و 1916- بل الأدهى والأمر أنهم حين يتكلمون عن قمع الجيش الفرنسي كانوا يحملون المسؤولية للزواوة أو للسنيغالين أو لوسطاء الإدارة الاستعمارية مثل القياد والشيوخ والواقفين، وكأن الإدارة الاستعمارية لم يكن لها صفة تعيينهم ومتابعتهم وقدرة ضبطهم أو عزلهم، وربما هذا لإيهام الرأي العام أن القمع الذي لحق بالأهالي كان مصدره هم(المسلمين) باعتبار الزواوة والقياد من الأهالي والجنود الزنوج من مستعمرات جنوب الصحراء. إن الأعمال القمعية التي أُقترفت في حق السكان كانت بأمر من القادة العسكريين الفرنسيين مباشرة أو برضا منهم، إن مسؤولية المؤسسات الرسمية الفرنسية في قمع

[1]- عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الإستعمار الفرنسي**، ج2، **مرجع سابق**، ص ص. 15- 16.

[2] - S.H.A.T 1H1011, **Op. Cit**, p.595.

[3]- شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج2، **مرجع سابق**، ص ص. 825-826.

الأهالي والتنكيل بالأهالي قائمة لا تشوبها شائبة، بقيت أعمالها المتوحشة قائمة في أذهان سكان أعراش المنطقة عند البوازيد كما عند اللحالحة،كما لدى سكان بلزمة وبوعريف والسقنية وجبل ششار وعليناس، وكما عند عرشي بني بوسليمان وبني أوجانة وأعراش الحضنة و النمامشة ومعظم الأعراش.

لقد حمل البعض مسؤولية ما حل بالسكان إلى تمردهم وتصلب عقليتهم، ونحن بدورنا نتساءل ما الذي يدفع بهؤلاء السكان ليتركوا ما تبقى من ممتلكتهم وأموالهم ويعرضوا بذلك عائلتهم لخطر عظيم، وهم يعرفون حقيقة القمع الفرنسي، لو لم يكن أمر جليل فوق طاقتهم دفعهم لذلك دفعا ؟ ربما كانوا يرون أن الموت واحد لكنه أفضل أن يموتوا هنا مع أولادهم ، في وطنهم على أن يموتوا في جبهات الحرب الأوربية لأجل فرنسا التي لم يجنوا منها سوى الخيبات.

كان على الإدارة الاستعمارية أن تتعامل مع هذا الشعب معاملة رفق؛ فهؤلاء السكان كانوا يعيشون العوز وينقمون على الأوضاع التي آلت إليها حالتهم، وهم بذلك عرضة طيعة لكل الدعايات العثمانية والألمانية ، ويكفي أن كثيرا منهم كان له أبناء في جبهات القتال في الصفوف الأولى للدفاع على العلم الفرنسي جبرا أو طوعا،ولكن لم ينالوا لا الشرف ولا الحظوة منها،تلكم هي فرنسا الناكرة للجميل التي وصلت لحد رفض قبول طلب الأمان من الأهالي.

تعد المؤسسات القضائية الإدارية مرآة عاكسة لمدى اهتمام السلطة بسكانها، واستجابة لمطالبهم المختلفة، ولقد سادت في القرن التاسع عشر أدبيات تؤسس في أوربا بأن العدل أساس الملك، وشاع لدى الفلاسفة وعلماء القانون هناك، أن السلطان في خدمة الرعية. وهكذا نادى الفرنسيون عقب ثورة 1789 بالمساواة، وجعلوا شعار ثورتهم " الحرية والإخاء والمساواة"، وكانت المنطلقات التي تضمنها بيان 26 أوت 1789 ما تقتضيه التقاليد الثورية ذات البعد الإنساني العالمي والداعي لضمان الحقوق الأساسية لجميع الشعوب، أينما كانت وأينما وجدت، وهو ما يشكل إدانة للنظام الاستعماري القاهر والمهين لسكان المستعمرات[1].

من المعلوم أن الشعوب الأوربية قامت بثورات عديدة للمطالبة بحقوقها الدستورية والشخصية كثورة 1830 وثورة 1848. ولما كانت الجزائر قد تعرضت للغزو الفرنسي منذ 1830، والذي تزامن مع تعزيز مكانة القضاء في المجتمع الفرنسي، والفصل في السلطات بها، والمناداة بانتخاب الشعب لممثليه، إلا أن هؤلاء بالمقابل كانوا ينظرون الى الأهالي في الجزائر نظرة دونية، لذلك يحق لنا أن نتساءل: هل كان الفرنسيون يؤمنون بتلك المبادئ ببعدها الإنساني أو ببعدها الفرنسي الأوربي؟. إن الحقائق على أرض الواقع تؤكد زيف مبادئ الدولة الفرنسية الاستعمارية، فالمؤمن بتلك القيم يعمل على تجسيدها في أوساط المجتمع الفرنسي أو الأوربي، وكذلك في أوساط الشعوب الخاضعة لها، وهو ما لم تفعله المؤسسات الفرنسية عندنا في الجزائر.

لقد سادت لدى الدولة الاستعمارية النظرة الوطنية الضيقة التي تستند على عظمة البلد الواحد، ومدى توفره على قدرات تسمح له بالتوسع خارج القارة، وتعتمد على سياسة إخضاع هذه الشعوب بالقوة والاستعباد باسم تفوق الجنس الأبيض وحقوقه المزعومة [2].

---

[1]- أوليفي لوكور غرانميزون، **الجمهورية الإمبراطورية في سياسة الدولة العنصرية**، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص. 19.

[2]- **المرجع نفسه**، ص. 19.

من خلال هذا الفصل، سأحاول أن أتعرض بالدراسة للمؤسسات القضائية وبعض تنظيماتها، ولهيئات وأدوات تنفيذ القوانين الردعية، ولنماذج من القمع الذي مارسته هذه الاخيرة في حق أعراش الجنوب القسنطيني. وهل كانت تلك الممارسات أعمال معزولة اقترفها بعض الإداريين والقضاة ؟ أم كانت سياسة ممنهجة، لها منظروها ومؤسساتها لقمع المجتمع الجزائري الذي تسميه "الأهلي"، وللحط من قيمته، وتبرير تعاملها معه بتلك الصرامة لأنه لا يرق الى مستوى القوانين الفرنسية المتمدنة ؟ .

المبحث الأول: المؤسسات القضائية وبعض تنظيماتها

إن المتتبع للمؤسسات القضائية التي كانت تتواجد في الجزائر، يلاحظ بأنها تتميز بالتعقيد والتناقض، خاصة حينما نحاول تتبع التشريعات الفرنسية ومبررات تنفيذها. غير أن العارف لخبايا المنظومة القضائية الفرنسية في الجزائر المستعمرة، يدرك أن الأمر كان مدروسا ومقصودا، الهدف منه إخضاع السكان وتفقيرهم وجعلهم في خـــدمة العنصر الدخيـل(المستوطنين)، وفي هذا الشأن تقول المؤرخة سيلفي تينو:« إن العدالة في الجزائر هي في حقيقة الأمر عدالة أوربية، وهذا ليس بسبب تلاعب المعمرين فحسب، الذين كانوا يحاولون السيطرة على المؤسسات الحساسة في الجزائر باعتبارها بلدهم، ولكن أيضا نتيجة للسياسة الفرنسية التي كانت ترفض المساواة بين السكان المستعمرين الجزائريين في الوصول الى الوظائف العمومية، فغياب الجزائريين عن سلك القضاء يجد تفسيره أساسا في كونهم قد أبعدوا عمدا، إذ كان لا يحق لهم ذلك الى غاية 1944 » [1] .

لقد أصابت المؤرخة تينو كبد الحقيقة، وكشفت زيف العدالة الفرنسية. إن قمع الدولة لرعاياها في الجزائر لا تشوبه شائبة باعتبار أن أعلى المسؤولين كانوا حريصين على قمع

[1]- سيلفي تينو، **عدالة غريبة: القضاة في حرب التحرير**، تر:عمر لحسن، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، الجزائر، 2000، ص. 17.

الأهالي، فهذا مثلا الحاكم العام دو غيدون (De Gueydon) يصرح في سياق الويل للمهزومين بتاريخ 22 ماي 1874 بالقول:« تشكل العدالة أحد عناصر السيادة، ومن واجب القاضي المسلم أن ينحني للقاضي الفرنسي، نحن الغزاة المنتصرون علينا أن ندرك ما نريده »[1]، لذلك وجد الجزائري المسلم نفسه أمام مؤسسات قضائية غريبة عنه، عملت ما بوسعها لزحزحة المحاكم الإسلامية لصالح المحاكم الفرنسية التي تطبق القوانين الفرنسية العلمانية حسب ما يخدم مصالحها، وحاولت خدمة مشاريعها الاستعمارية، ورغم عدم تماشي تلك القوانين مع عادات وتقاليد السكان إلا أنه كان في بعض جوانبها ايجابيات، كان من الممكن أن يستفيد منها الأهالي، ولكن تعالت أصوات المعارضة الأوربية خاصة من المستوطنين وغلاة الاستعماريين، داعية بضرورة عدم التسوية بين المتقاضين الأهالي والأوربيين بدعوى أنهم الأسياد والأهالي مغلوبين، لذلك ستطبق قوانين زجرية عليهم في معظمها مكرسة في قانون الأهالي.

المطلب الأول: وضعية المحاكم الإسلامية في الجزائر المستعمرة

بعد احتلال الجزائر عام 1830، طرح الحكام والإداريون الفرنسيون مشاكل معقدة حول كيفية إدارة الأهالي في جميع النواحي خاصة منها القضاء. في البداية، عمل الفرنسيون على جعل القاضي المسلم مكملا للقاضي الفرنسي على أن يتم الاستغناء عنه لاحقا أو على الأقل تكليفه فقط بالأحوال الشخصية[2]، بعد ذلك بدت نية السلطات الفرنسية المبيتة تجاه القضاة والمفتين المسلمين، إذ لم تتوان في نفي من لا تثق فيهم أمثال الشيخ بن العنابي،

[1]- حسين بوزاهر، **العدالة القمعية في الجزائر المستعمرة 1830– 1962**، تر: بوجلة عبد المجيد، دار هومة، الجزائر، 2011، ص .39.

[2]- محمد رزيق، **الجرائم الفرنسية شهادات واعترافات أكبر قادة وضباط فرنسا وخبرائها العاملين في الجزائر خلال الفترة 1830 – 18771 أخطر مرحلة مرت بها الجزائر في تاريخها الحديث**، قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص ص. 540- 541.

والشيخ الكبابطي[1]، وبدأت تبحث عن السبل لتطبق قوانينها القضائية على المسلمين والتي تعتبرها متفوقة على القوانين الإسلامية[2]. لتحقيق ذلك، أصدرت السلطات الفرنسية قرارات ومراسيم. ففي 26 سبتمبر 1842، صدر مرسوم حُرم بموجبه على القضاة المسلمين من إصدار الأحكام في القضايا الجنائية، وسمح باستئناف أحكام القضاة المسلمين أمام محكمة الجزائر، وقد عمل بيجو في الفترة الممتدة من 1841 إلى 1847 على تجريد القاضي المسلم من سلطة إصدار الأحكام الجنائية وحتى الأحكام المدنية، إذ أصبحت ابتدائية لا تصبح أحكاما نافذة إلا بعد تأكيدها أو نقضها من طرف محكمة الاستئناف الملكية، وبذلك أصبح القضاء الفرنسي له الكلمة الفصل[3]، وانتزع بذلك الفرنسيون من القضاء الإسلامي أحكام الجنح والجنايات وحولوها للقضاء الفرنسي، وأصبح القضاء الشرعي مجرد من أهم الأحكام الثقيلة في المجتمع[4].

بحلول عهد الماريشال راندون (Randon) والذي تبنى إقامة عدالة خاصة بالمسلمين، أسس هذا الأخير نظما جديدة. فبمقتضى قرار1 أكتوبر 1854، شيدت دوائر قضائية محددة وجعل لكل محكمة قاضيين وعدليين على الأقل لتنظر في الشؤون المدنية والتجارية دون الجنائية[5]، تمتعت هذه الدوائر ببعض الصلاحيات مثل محكمة الاستئناف أو المجلس المتكون من أربعة مفتين (قضاة أو علماء). كانت أحكام الفئة الأولى من المحاكم نهائية، إذ لم يتجاوز الحكم مبلغ 200 فرنكا، وتنطق محاكم الفئة الثانية وعددها 21 محكمة أحكام نهائية غير قابلة للاستئناف. وأخيرا تم تكليف مجلس الاجتهاد المتكون من قضاة ومفتيين بالنظر في

---

[1]- أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر و يليه كتاب الجزائر**، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص.419.

[2]- شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق**، ص. 53.

[3]- محمد رزيق، **مرجع سابق**، ص ص.543-546.

[4]- عبد العزيز فيلالي، **السياسة والقضاء عند المكي بن باديس وابنه حميدة**، دار الهدى، الجزائر، 2014، ص. 32.

[5]- محمد رزيق، **مرجع سابق**، ص.548.

القضايا المتعلقة بالعدالة الإسلامية المطروحة عليه[1]. لكن المستوطنين غضبوا لذلك، وعرقلوا هذا المرسوم، وهكذا لم تتوان السلطات في اصدر قرار 31 ديسمبر 1859 الذي جعل المحاكم الإسلامية تحت رقابة وكيل الجمهورية في الجزائر العاصمة، وقاضي الصلح خارج العاصمة، وبالتالي أصبحت المحاكم الإسلامية استشارية [2].

لقد شن المستوطنون حملة على القضاة الشرعيين لتشويه سمعتهم، ورأوا أن الحفاظ على القضاة الأهالي معناه الإبقاء على الجنسية العربية، ولذلك كان لا بد من استخدام كل وسائل إفقاد القضاة قيمتهم وإضعافهم قبل التخلص منهم، وكانت الحملات الموجهة ضد القضاة المسلمين تقدم على أساس تخليص المسلمين من " قضاء جاهل ونفعي" [3].

استجابت السلطات الفرنسية الى ضغط المستوطنين، وجاء مرسوم 13 ديسمبر 1866 الذي نص على اختلاط غرف الاستئناف مع المحاكم الفرنسية، مع إمكانية استئناف المسلمين أمام المحاكم الفرنسية، وإنشاء مجلس إسلامي يضم 5 أعضاء مهمته استشارية فقط، مقره محكمة الاستئناف وليس الجامع الكبير[4].

لقد أدى هذا المرسوم في الواقع الى دمج القضاء الإسلامي في القضاء الفرنسي، وهكذا بدأ القضاة الشرعيون يفقدون مكانتهم، والقوانين الفرنسية تقلص من مهامهم. لقد جرد القاضي المسلم من أغلب سلطاته لصالح قاضي الصلح (juge de paix)، هذا الأخير يمثل

[1]- شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج 1، **مرجع سابق**، ص. 381.

[2]- محمد رزيق، **مرجع سابق**، ص ص. 547- 548.

[3]- شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق**، ص. 55.

[4]- محمد رزيق، **مرجع سابق**، ص ص. 552-553.

القاضي المدني، وقاضي الإجراءات الاستعجالية وقاضي الشرطة العادية، وقاضي الجنح، وقاضي مختص في القوانين الإسلامية ومندوب النائب ومندوب ثان لقضاة التحقيق [1].

استقوى الأوربيون خلال هذه الفترة في الجزائر، ففي 28 أكتوبر1870 تم إنشاء هيئة محلفين في محكمة الجنايات، وأصبح المتقاضي المسلم في الجنايات يحاكم بحضور محلفين من المعمرين، وفي وقت لاحق صار اجتماع قضاة مؤقتين يختارون من قبل فرنسيين أو يهود مجنسين يتصرفون بذلك في مصير المتهمين المسلمين [2].

بحلول سنة 1874، تم تقليص دور القاضي الشرعي، حيث اقتصر دوره على تحرير العقود ذات الصلة بالمنقول والأحوال الشخصية والتركات، بينما أخضع تداول العقارات لأحكام القانون الفرنسي[3]. وهكذا تبين للعيان الطابع الاستعماري للقضاء في الجزائر، حيث أصر على إبراز وظيفته المتمثلة في إظهار السيادة الفرنسية فوق بلد مغزو، مثلما عبر عن ذلك الماريشال دو غيدون سنة 1874عندما قال:« إن العدالة سمة من سمات السيادة، إن القاضي المسلم يجب أن يترك مكانه للقاضي الفرنسي، فنحن الفاتحين، يجب أن نعرف ما نريد» [4]. إنه تصريح لحاكم عام، يمثل الدولة الفرنسية في الجزائر، وليس تصريحا عرضيا لأحد القضاة المتعصبين والمتعاطفين مع المستوطنين.

هكذا، استمرت الإدارة الاستعمارية في تغيير قوانين الشريعة الإسلامية لتعويضها بالقوانين الفرنسية، وتقليص المواد الشرعية وصلاحيات قضاة المحاكم الشرعية. في 10 سبتمبر

---

[1]- كلود ليزو، **العنف والتعذيب والإستعمار: من أجل الذاكرة الجماعية**، تر: الصادق عماري وآخرون، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص. 163.

[2]- شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق**، ص ص. 52-53.

[3]- الطاهر ملاخسو، « **التوثيق أثناء الثورة**»، محموعة اعمال الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية، جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة من 16 الى 17 مارس 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،2007، ص. 17.

[4]- سيلفي تينو، **مرجع سابق**، ص ص.19- 20.

1886، أصدرت السلطة الفرنسية مرسوما جديدا يتعلق بتقليص القضاء الإسلامي، نزعوا منه صلاحيات المسائل العقارية، كما نزعوا منه سابقا المسائل الجنائية، فأصبح قضاة الشريعة مجرد موظفين بصفة كتاب رسمين فقط[1]. لقد جاء في البند 52 من هذا المرسوم بأن القضاة (الشرعيين) لا يمكنهم القيام بتقسيم التركات إلا إذا كانت تتكون هذه من الممتلكات وحدها دون العقارات، فالضرر يتمثل عندما تكون التركة مكونة من العنصرين وتكون قيمتها ضئيلة، ففي هذه الحالة فإن التركة تصبح مهملة لأنه لا القاضي ولا الموثق يقبلان بالتنقل الى عين المكان للقيام بالتصفية، وعلى ذلك، فعندما تكون التركة مكونة من ممتلكات وعقارات يتم تكليف الموثقين الفرنسيين وحدهم بتصفية العقارات، ويتولى القاضي (الشرعي) من جهة تصفية الممتلكات الأخرى، وهذا حسب نظرة المكي بن باديس في مذكرته (كراسته) في 1889[2]، وهو ما يؤدي الى ضياع مصالح المتقاضين، وعزوفهم على الدفاع عن حقوقهم نظرا لكثرة المصاريف، وتعقيد الإجراءات، فمثلا القاضي لا يلتقي المتقاضين إلا يوم الجمعة، ولا بد من ترجمان ومصاريف الخصومة [3]، وهذا عكس ما كان في السابق مع قاضي المحاكم الشرعية التي تتسم بقلة التكاليف، وسرعة البث في قضايا المتخاصمين دون الحاجة للمترجمين، وكانت فيهم النزاهة، فكان المتقاضون المسلمون يرضون بما يصدره القاضي المسلم في قضيتهم ولا يستئنفون ضد أحكامهم، فقد سُجل استئنافان فقط سنة 1840 ضد أحكامهم [4]، كما أن كثيرا من القضاة حظوا بالتقدير من الإدارة، فقد حظي قاضي محكمة باتنة سي بلقاسم بن القاضي بتقدير حسن من طرف النائب العام الذي شهد له بأنه يقوم بمهامه بدور مرضي،

---

[1]- عبد العزيز فيلالي، **مرجع سابق**، ص. 37.

[2]- حمال قنان، **نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830-1914**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص. 208.

[3]- **المرجع نفسه**، ص. 221.

[4]- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي: 1830-1954**، ج4، عالم المعرفة للنشر، الجزائر، 2015، ص.429.

وحظي كذلك الباش عدل مدني حدوش، والعدليين المبروك بن علي وحمر بن عمار بنفس التقدير، ونال نفس التقدير المرشحون سنة 1862 لتشكيل مجلس بسكرة، لكن رغم ذلك كان غلاة الاستعمار يسعون لتشويه سمعتهم ويحاولون إلغاء مهامهم[1].

وفق مرسوم 17 أفريل 1889، أصبح اختصاص المحاكم الإسلامية بالجزائر مقتصرا على المهام القضائية الاستثنائية كالمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والميراث والخصومات الشخصية والمنازعات المالية الناشئة في الأسواق وبعض القضايا التجارية البسيطة التي لا تتجاوز قيمتها 5000 فرنك. أما في الجنوب، فيحق لها النظر في القضايا التابعة للقانون العام، غير أن هذه المحاكم لا يشمل اختصاصها المسائل العقارية، كما أن اختصاصها يقتصر سوى في المسائل الناشئة بين المسلمين، وفي حالة وإن كان الطرف الثاني من المتنازعين من غير المسلمين أو المسلمين المقبولين في قانون الأحوال المدنية الفرنسية، تنزع من المحاكم الشرعية وتحال القضية الى العدالة الفرنسية. كما أن التخاصم لدى هذه المحاكم اختياري، حيث يمكن للمتخاصمين المسلمين ألا يتقاضوا عند المحكمة الشرعية ويتقاضون لدى محكمة الصلح[2].

وأخيرا صدر قرار 25 ماي 1892، الذي نظم القضاء الشرعي الإسلامي تنظيما أخيرا بعد أن نزع عنه كل سلطة، وأصبح نظر القاضي لا يشمل إلا الأنكحة والمواريث وتنفيذ أحكام قضاة الصلح[3]، وربما كان تصريح جونار أصدق تعبير عن واقع ما كانت تسوق له الدوائر الاستعمارية الرسمية باسم إصلاح المحاكم الشرعية عندما قال في سنة 1892 :« إن إصلاح العدالة الإسلامية، هي سحق عربي بإجراءاتنا القضائية »[4].

---

[1]-عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي**،ج1، **مرجع سابق**، ص.221.

[2]- علي بشريرات، **ممارسات حقوق الإنسان في الجزائر 1830-1962**، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2015، ص ص. 412-413.

[3]- أحمد توفيق المدني، **مصدر سابق**، ص. 420.

[4]- شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، **مرجع سابق**، ص. 60.

مثلما عملت السلطات الفرنسية على تشتيت المجتمع الجزائري، شتت أيضا القضاء الإسلامي وقسمته الى أربع فروع: القضاء في المناطق المدنية، والقضاء في بلاد القبائل، والقضاء في الجنوب الخاضع للحكم العسكري والقضاء الإباضي. كانت المحاكم الشرعية في المناطق المدنية مقسمة حسب الدوائر العدلية، ففي دائرة باتنة منطقة الدراسة مثلا كانت هناك محاكم أصلية والتي تتمركز في باتنة، وباعلي بشير، ونقاوس ،وبسكرة، وتكوت ،وخنشلة وجبل ششـار(تبردقة)، ومحاكم ملحقة تتمركز في بلزمة بنقاوس، وأولاد زيان بالقنطرة وبريكة[1].

كان للحاكم العام سلطة حصرية فيما يتعلق بإنشاء هذه المحاكم الإسلامية، وكان اختيار قاضي المحاكم الاسلامية، وتعيينه، وتقدير نوعية أدائه، بل وحتى إقالته، من اختصاص الحاكم العام وحده دون غيره. أما بخصوص أعوان القاضي (المحضرين)، وكذا المحامين، فكان تعيينهم وتعليق عملهم أو إقالتهم من اختصاص النائب العام[2]، وبذلك يكون القاضي تحت رحمة هؤلاء المسؤولين. يقول أحمد توفيق المدني في حالة القضاة الشرعيين:« لطالما وجه الناس بحق وبباطل انتقاداتهم المرة على الكثير من القضاة، واتهموهم في ثقتهم وأمانتهم، والله يشهد أنه لو أحاطت الإدارة القضاة بسياج من الاحترام، وحفظت لهم ناموسهم وسلطتهم، وأعطتهم وهم موظفون عدليون كسائر الموظفين مرتبات تليق بمنصبهم...كما تعتبر قضاة الصلح...لقطعت جهيزة قول كل خطيب »[3]، ومعنى هذا أن السلطات الفرنسية كانت تصون حقوق القاضي الفرنسي، وتبخس حقوق قاضي المحاكم الشرعية، ربما عن قصد للحط من مكانته في أوساط المجتمع الأهلي. وهكذا وجد القضاة الشرعيون أنفسهم معرضون للابتزاز والضغط من الحاكم العام، والسلطات الفرنسية التي سعت في نفس الوقت إلى إضعاف مستوى تحصيل طلبة المحاكم الشرعية، فمنحت الأولوية لقضاة المدارس الشرعية

[1]- أحمد توفيق المدني، **مصدر سابق**، ص ص. 118، 421.

[2]- علي بشريرات، **مرجع سابق**، ص. 412.

[3]- أحمد توفيق المدني، **مصدر سابق**، ص. 424.

الفرنسية رغم أنهم ضعيفي التكوين في الفقه والشريعة، وكانوا عرضة للتأثير الفرنسي، وهو ما لاحظه المكي بن باديس [1]. وهكذا، حاصرت فرنسا المحاكم الشرعية، وقدمت كل الدعم والتسهيلات للمحاكم الفرنسية التي تعمل بالقوانين المدنية الفرنسية الغريبة على مجتمع الأهالي، خاصة وأن الكثير من القوانين والتشريعات في الإرث والعقار والأحوال الشخصية والقصاص التي تعالجها هذه المحاكم المدنية الفرنسية تمس بعقيدتهم. لقد كان الأمر مخطط له ونفذ على مراحل حيث صرح الحاكم دو قيدون بأن العنصر الفرنسي يجب أن يتولى بمفرده إدارة شؤون البلاد، وأضاف:« المهم في هذه التدابير الراديكالية الجديدة هي كونها ستشل نهائيا قوى التنظيم العربية التقليدية » [2].

لقد اتهم قاضي المحاكم الشرعية بقلة الحزم في معاقبة المسلمين، فأبعد بعد انتفاضة 1871 من لجان المحاكمة، وأصبح الموثقون يقومون بتوثيق القضايا بدلا منهم، وأدعى الفرنسيون أن القضاة المسلمين كانوا لا يقومون إلا بتسجيل 22 ألف قضية، بينما أصبح الموثق الأوربي يوثق 137 ألف قضية مدنية، وأصبح الموثقون الأوربيون وحدهم في الميدان، مسؤولون عن تطبيق الفرائض المستمدة من القرآن والشريعة[3]، وهو ما جعل السكان المسلمين يضيعون حقوقهم .

المطلب الثاني: نماذج من المحاكم الفرنسية في الجزائر

كان المجلس الوطني الفرنسي السلطة التشريعية المخول لها سن القوانين، غير أن صلاحيات نوابه هي سن القوانين للفرنسيين دون سواهم، بينما وضع مصير الأهالي الجزائريين بين أيدي السلطات الاستعمارية. اكتفى المجلس طيلة تلك الفترة بإجراء تحقيقات بخصوص الحقوق المتعلقة بالجزائريين، وقد عملت السلطات التنفيذية على استحداث نظاما تميزيا خول

[1]- عبد العزيز فيلالي، **مرجع سابق**، ص. 33.

[2]- نادية رزيق، **سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر**، دار هومة، الجزائر، 2014، ص ص.52-53.

[3]- عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص. 175.

للحاكم العام سلطات أوسع عرف بـ:" التشريع الجزائري الخاص" والذي تسري مواده على الأهالي دون غيرهم[1]، وهو ما يتنافى والقانون الدولي الإنساني، فالمادة 64 الفقرة الثانية من اتفاقية جنيف الرابعة تنص على أنه: « لا يجوز لدولة الاحتلال إخضاع سكان الأراضي المحتلة للقوانين التي تراها لازمة لتمكينها من الوفاء بإلتزماتها، بمقتضى هذه الاتفاقية عليها تأمين الإدارة المنتظمة للإقليم، وضمان أمن دولة الاحتلال، وأمن أفراد وممتلكات قوات أو إدارة الاحتلال، وكذلك المنشآت وخطوط المواصلات التي تستخدمها »[2]، ومعنى هذا أن التنظيمات التمييزية ومؤسساتها تتنافى والقانون الدولي الإنساني، ولكن لا بأس من إبرازها لإقامة الحجة على ممارسات المؤسسات الاستعمارية في حق سكان مستعمرة الجزائر.

1- محاكم الصلح: أنشأت محاكم الصلح بموجب المرسوم الملكي المؤرخ في 28 فيفري 1841 و مرسوم 26 سبتمبر 1842، وتعتبر بمثابة البنية الأساسية التي يقوم عليها القضاء العرفي الفرنسي بالجزائر، وقد تقرر إسناد المهام القضائية الى العسكر[3] .

تنقسم محاكم الصلح الى قسمين: فهناك ذات الاختصاص العادي وهي تقع في مراكز الدوائر وتختص بالجنح والمخالفات المرتبطة بنظام الغابات عندما تكون الغرامة 15 فرنكا قديم وذلك بموجب مرسوم 14 ماي 1850، أما محاكم الصلح الموسعة الاختصاص، فقد أقرت توسيع الاختصاص لبعض محاكم الصلح التي تقع خارج دائرة اختصاص المحاكم الابتدائية الكبرى، وكقاعدة فإن محاكم الصلح العسكرية ذات اختصاص واسع وأصبح توسيع الاختصاص لها هو القاعدة عوضا أن تكون الإستثناء [4].

---

[1]- علي بشريرات، **مرجع سابق**، ص ص. 190-191.

[2]- عمر سعد الله، **القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر**،دار هومة، الجزائر، 2007، ص. 193.

[3]- **المرجع نفسه**، ص ص. 414- 415.

[4]- رشيد فارح، « **التنظيم القضائي إبان الاحتلال بين المبدأ العام والتميز**» ، مجموعة أعمال الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية، **مرجع سابق**،ص ص.37-38.

أنشأت محاكم الصلح الواسعة الصلاحيات بقرار 19 أوت 1854، وتقع في النواحي البعيدة عن المحاكم الابتدائية. في هذه المحاكم، يقوم قاضي الصلح مقام قاضي المحكمة الابتدائية وبالتالي يقوم بالنظر في القضايا التي عادة ما تنظر فيها المحاكم الابتدائية[1]، وهي بذلك تنظر في الدعاوي الشخصية والعقارية في المادة المدنية والتجارية بالدرجة الأخيرة الى غاية 500 فرنك قديم، وكدرجة أدنى لغاية 1000فرنك قديم. فمثلا يحق لها الفصل في القضايا الاستعجالية مع الإجراء التحفظي، رغم أنه في الأصل اختصاص المحاكم الابتدائية الكبرى، كما تتوسع الى المواد الجزائية حيث تبت في كل المخالفات التي تعود أصلا للمحاكم الابتدائية الكبرى والنظر في جرائم قوانين الصيد والجنح والتي تتجاوز 500 فرنكا[2]. وهكذا، تمتع قاضي الصلح بالصلاحيات الواسعة، منذ نشأتها، فالعرف يقتضي أن ينظر قاضي الصلح في المسائل المدنية، غير أنه في الجزائر المستعمَرَة تمتد صلاحياته الى القضايا الجنائية، فيتحقق في الجرائم والجنايات[3]، غير أن المصيبة كانت في أن قضاة الصلح الدائمين أو المستخلفين المدفوعة أجورهم، كانوا غير قادرين على تحمل مسؤولياتهم، فكان بعض منهم من الشباب الحاصلين على شهادة الليسانس يأتون من فرنسا وهم يجهلون كل شيء عن آداب سكان البلاد المسلمين. لقد كان قضاة الصلح مكلفين زيادة على أعبائهم، بسلسلة من الأعمال التي لم يكن أكفأ القضاة قادرين على مواجهتها، فكانوا بالإضافة للشرطة البسيطة، مكلفين بالخصوص بالنظر في مخالفات قانون الأهالي، ومختصين أيضا في مجال الجنح، وحتى الجنايات بما أن ربع القضايا الجنائية كانت مصنفة بجنح إصلاحية عند التطبيق، كما كانت تمنح لهم فوق ذلك صلاحيات قضاة التحقيق[4]، وهذا ما وقف عليه القاضي الأول لمحكمة الاستئناف

---

[1]- الصادق مزهود، تاريخ **القضاء في الجزائر من العهد البربري الى حرب التحرير الوطني**، ط 2، دار بهاء الدين للنشر و التوزيع، قسنطينة، 2012، ص. 243.

[2]- رشيد فارح، **مرجع سابق**، ص ص. 37-38.

[3]- سيلفي تينو، **مرجع سابق**، ص. 20.

[4]- شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، **مرجع سابق**، ص ص. 320- 321.

بالجزائر الذي صرح في سنة 1881:« من الواضح والمؤسف أن قضاة الصلح لم يكونوا في مستوى الخدمات المنتظرة بالنظر الى صغر أعمارهم، وقلة خبرتهم، فهم لا يهتمون كفاية بدراسة القضاء الإسلامي وقواعده، بل لا يمكنهم أن يكونوا بمستوى القضاة المسلمين الذين عوضوهم»[1]. وكانت الترجمة أمام قاضي السلم وأمام الأهالي، فالمتقاضي من السكان المسلمين عليه أن يتكلم بالعربية ثم يترجم قوله الى الفرنسية، ثم يرد القاضي ويترجم له من الفرنسية الى العربية، وهكذا كان بالنسبة الى الجزائريين المسلمين، المترجم هو الذي يُقاضي وليس قاضي الصلح[2]. لهذا ولأسباب عديدة، كان الأهالي يفضلون التقاضي لدى المحاكم الشرعية مما زاد من غيض المستوطنين، فعملوا على ابعادها من الميدان، وأطلقوا العنان لصحافتهم لتشويهها والمطالبة بتنحيها.

2- المحاكم الابتدائية: تسمى بمحاكم الدرجة الأولى لأنها تنظر في القانون المدني بصفة عامة وفي الخلافات التي لها أهميتها بين الناس[3]، كما تسمى أيضا بمحاكم التأديب لأنها تنظر في الجنح أيضا، كانت خاصة بالأوربيين منذ سن قانون الأهالي، ورغم أن أحكامها ابتدائية إلا أنها تنظر في قضايا الاستئناف من محاكم الصلح والمحاكم الشرعية[4].

بصدور مرسوم 26 سبتمبر 1842، تشكلت المحاكم الابتدائية والملكية للاستئناف، والتي تعد نظاما قضائيا متربوليا. بحلول عهد الجمهورية الثانية، حدثت ازدواجية القضاء، إحداهما خاص بالمسلمين تحت سلطة وزارة الحرب والثاني خاص بالأوربيين تحت سلطة الحاكم العام [5].

---

[1]- الصادق مزهود، **مرجع سابق**، ص. 20.

[2] - Fatiha Sifou, **Op.Cit,** p.218.

[3]- أحمد توفيق المدني، **مصدر سابق**، ص. 398.

[4]- الصادق مزهود، **مرجع سابق**، ص ص.244-245.

[5]- محمد بليل، **تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1881- 1914**، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر، د.س.ط، ص ص. 66- 67.

لقد كانت في الجزائر 17 محكمة من الدرجة الأولى، محكمة لكل دائرة قضائية[1] تنتشر في مناطق الحكم المدني، تبين هذه المحاكم التمييز الاستعماري لأنها كانت خاصة بالذين يأخذون صفة المواطنة الفرنسية حيث يُعَاملون بمقتضى التشريع الفرنسي، ومنظومة القوانين العادية[2]، عكس باقي السكان الرعايا (الأهالي) .

3- المحاكم الجنائية (Cours d'Assise): تأسست هذه المحاكم بموجب مرسوم 19 أوت 1854 دون محلفين، وكانت مشكلة من قضاة، وتعقد دورتها كل أربع أشهر في كل مدينة يوجد بها مقر محكمة ابتدائية كبرى[3]. تواجدت بالجزائر في جميع المدن الرئيسة على مستوى الدوائر الجنائية[4]. تزودت هذه المحاكم بمحلفين في21 أكتوبر 1870، وقد بقي تزويدها بالمحلفين استثنائيا، ذلك أن مجلسها لا يتكون إلا من الأوربيين، غير أن كل السكان مسلمين وأوربيين معرضون للمحاكمة. وهكذا كان تحيز هذه المحاكم جليا [5]. ولقد نجم عن هذا المرسوم وضع استثنائي يتمثل في صنفين من المحاكم: محاكم جنائية مؤلفة حصرا من قضاة يخول لهم النظر في الجرائم المرتكبة من طرف المواطنين الفرنسيين دون غيرهم، ومحاكم أخرى تتشكل من محلفين للنظر في الجرائم المرتكبة من الأهالي، وتتألف هيئات المحلفين في هذا الصنف الأخير من المستوطنين[6]. عن ذلك يقول المؤرخ أبو القاسم سعد الله:« كان المحلفون في الجزائر يتألفون من المستوطنين الفرنسيين الحاقدين على الجزائر لمقاومتهم العنيدة للاحتلال

[1]- محمد بليل، **المرجع السابق**، ص. 92.
[2]- علي بشريرات، **مرجع سابق**، ص. 405.
[3]- رشيد فارح، **مرجع سابق**، ص. 42.
[4]- علي بشريرات، **مرجع سابق**، ص.428.
[5]- سيلفي تينو، **مرجع سابق**، ص.21.
[6]- علي بشريرات، **مرجع سابق**، ص.428.

ومصادرة الأرض، فوجد المستوطنون الفرصة للانتقام عن طريق نظام المحلفين الجدد لا سيما فيما يتعلق بانتزاع ما بقي من الأراضي و قمع الثورات » [1].

كانت أصابع الاتهام موجهة الى هيئات المحلفين بسبب سوء تشكيلها، وتحيز أعضائها، وتقاعسهم عن القيام بمهامهم على أحسن وجه، ناهيك عن قسوة الأحكام الصادرة في حق الأهالي مقارنة بالأحكام المغرقة بالتسامح إزاء المستوطنين[2]، فلقد أُعتبرت السرقة جريمة يحاكم عليها صاحبها أمام محاكم الجنايات كما حدث في قضية سرقة كمية من الحبوب من طرف مجموعة من الأشخاص قدموا من باتنة الى الخروب، وسرقوا كمية من الحبوب مكرهين بسبب الجفاف والجراد الذي اجتاح منطقتهم، وتعرضوا للمجاعة وهو دافعهم الحقيقي للسرقة، ولم تكن لهم سوابق عدلية، غير أن المحكمة أصدرت في حقهم أحكاما تتراوح ما بين ستة وثمانية سنوات سجنا مع الأشغال الشاقة[3].

الواقع أن هذه الأحكام القمعية تهدف الى ترهيب الأهالي حتى لا تسول لهم أنفسهم سرقة المستوطنين المالكين لوسائل الإنتاج والأراضي الخصبة، وبالتالي كانوا يتمتعون بإنتاج وفير حتى في فترات الجفاف. لقـد أصبح المستوطنون في هذه المحاكم يمثلون الخصم والحكم في أن واحد، مما شجعهم على إصدار أحكام قاسية جدا في حق الأهالي[4]. لقد بدا مجلس المحلفين مبالغا في قسوته لما جر القضاة للسير في ذلك المنحى، ومن ذلك فإن محكمة قسنطينة حكمت بالحبس ستة سنوات ضد أحد الأهالي المتهم باختلاس العنب، وقد ورد هذا في جريدة نقاشات (Journal de Débats) بتاريخ 10 ماي 1880[5].و قد وصل الحد بهذه الهيئة أن تعتبر التفاوض مع المتمردين خارج أوامر الإدارة الاستعمارية جريمة، يمر صاحبها

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، **مرجع سابق**، ص. 457.

[2]- علي بشريرات، **مرجع سابق**، ص.429.

[3]- الصادق مزهود، **مرجع سابق**، ص.242.

[4]- علي بشريرات، **مرجع سابق**، ص.429.

[5]- شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1، **مرجع سابق**، ص.432.

أمام محكمة الجنايات رغم أنه كان في سبيل السلام، وهذا ما وقع مع الشيخ مبارك بن خلاف شيخ بيضاء برج، الذي قدم خدمات جليلة لفرنسا، وساهم في عدم قيام أولاد سلام بالانتفاضة في 1871، وساهم في إنقاذ الأوربيين المستوطنين القاطنين في سهل أولاد سلام من تهديدات محمد بن عدة وأحمد باي، بعد أن تفاوض معهما، غير أن حقد المؤسسات الاستعمارية على الأهالي الموالين لفرنسا أو المتمردين قد أجبره على الوقوف أمام محكمة الجنايات بسبب تفاوضه مع المتمردين[1]. تلكم هي عدالة فرنسا مهد ميلاد مبادئ حقوق الإنسان، ونظرا لتماديهم في إصدار الأحكام المجحفة، صدر في 30 ديسمبر 1902 قرار حرمان محاكم الجنايات المؤلفة من القضاة والمحلفين من النظر في الجرائم المرتكبة من طرف السكان المسلمين، وأسندت الى هيئة جديدة وهي المحكمة الجنائية والتي أصبحت مختصة فقط بالجزائريين المسلمين غير المجنسين والأفارقة المسلمين، وكانت هذه المحكمة تنظر تلقائيا حينما يرتكب أحد الأهالي عملا مصنفا ضمن الأعمال الإجرامية حسب منظورهم[2].

كان الأهالي خاصة أولئك الذين ينتشرون في مناطق الحكم العسكري التي أنا بصدد دراستها الأوراس والزيبان تحت رحمة القوانين الردعية، وفي هذا الشأن يقول عبد الحميد زوزو:« أما فيما يتعلق بالقضاء القمعي، فإن منطقة أوراس عانت ربما أكثر من غيرها من مناطق الجزائر بسبب إبقائها طويلا تحت نظام الحكم العسكري نظرا لما يميز سكانها من "طبع عنيد" »[3]، لكن عنادهم كان في واقع الأمر على شرفهم وعلى حرمات وطنهم، فالأرض والعرض سيان عند الإنسان الأوراسي لا يجب التخلي عنهما.

---

[1]- لويس رين، **مصدر سابق**، ص.872.

[2]- علي بشريرات، **مرجع سابق**، ص ص. 430 - 433.

[3]- عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي**، ج1، **مرجع سابق**، ص. 224.

المبحث الثاني: هيئات تنفيذ القوانين الردعية ضد الجزائريين المسلمين

تتولى هيئات خاصة تطبيق القوانين الردعية ضد الجزائريين المسلمين، وقد مثل قانون الأهالي الذي أصدرته السلطات الاستعمارية أكثر التناقضات والمفارقات، ذلك أن هذه الأخيرة تسن قوانين تشريعية استثنائية ترمي إلى تضييق القانون في مدلوله الايجابي التلقائي، والذي يتجاوب مع الإنسان ومحيطه الاجتماعي مهما كانت هويته، فالإجراءات الاستثنائية ومؤسساتها ترمي إلى الحد من تلقائية قوانين المؤسسات العمومية التي تصدرها الدولة بمعناها الجمهوري، لكن منظروها وجدوا التبريرات لمعاملة الأهالي بتلك المعاملات حيث يعبر عن ذلك الفقيه الفرنسي إميـــل لارشيـه (Emile Larcher) بالقول:« المواطنون هم نبلاء وسادة أشراف، بينما الأهالي دهماء وعبيد » [1]، كما وصف هذا الأخير وجورج ركتنفلد نص قانون الأهالي بالمسخ القانوني، فطبيعة نصوصه القانونية وكيفية تطبيقها والتي لا تنطق بها المحكمة، بل عون إداري لقمع وقائع ليست محددة مطلقا بصفة واضحة، وتوسيعها على الغير، لا يقع على الأفراد فحسب، بل يتعداه الى مجموعات كاملة من العشائر والدواوير[2] ، والمتعارف عليه في القوانين العدلـية أن العدالة ترمي الى حماية الأفراد مهما كانت أصولهم، إلا أن القوانين الاستثنائية تحدد العقوبة سلفا مع نوع الأعمال التي توصف بالجريمة، ليس ضمن فكرة العدالة ومؤسسات الدولـة، بل لحماية المســتوطنين[3].

---

[1]- نور الدين ثنيو،« **اشكالية الدولة في الحركة الوطنية الجزائرية 1912-1954: بحث في تكوين الدولة الجزائرية الحديثة**» ، رسالة دكتوراه العلوم، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2009-2010، ص ص.32-33.

[2]-أولفييه لوكور غرانميزون، **في نظام الأهالي: تشريح مسخ قانوني القانون الاستعماري في الجزائر وفي الامبراطورية الفرنسية**، تر:العربي بوينون، منشورات السائحي، الجزائر ، 2011، ص. 135.

[3]- نور الدين ثنيو، **مرجع سابق**، ص. 36.

في بداية الغزو، تحدث الفرنسيون لتبرير سياستهم التميزية وقالوا: إن الفرنسيين والأهالي لا يمكن أن تكون لهم نفس الحقوق قبل أن نضمن أن تكون الجزائر بيدنا نحن الفرنسيين [1] فكان قانون الأهالي هو السند الذي تعمل بموجبه المؤسسات التأديبية، لذلك لابد من التطرق إليه وإبرازه قبل الحديث عن المؤسسات وأدوات تنفيذ أحكام ردع السكان المسلمين.

المطلب الأول: قانون الأهالي (Code de l'Indigénat)

في بداية الإحتلال، ظهرت القوانين الاستثنائية المرعبة في حق الجزائريين وحدهم، وتحولت الإدارة بسرعة الى مؤسسة قمعية، وقد طبق مبدأ المسؤولية الجماعية في سنة 1845. ففي عهد بيجو، أصدر الأخير أوامر لضباطه العسكريين ومنحهم صلاحيات مطلقة لمعاقبة الأهالي بسرعة وبقسوة، ثم عمم فيما بعد على قانون المصادرة والتغريم، ولم يتم صياغته في تشريع قانوني بصفة رسمية إلا في سنة 1881[2]، ووفق قانون 29 أفريل 1865، كل الأهالي بما فيهم قادتهم، عوامهم، ملزمون بدفع الزكاة واللازمة، وتقديم خدمة أربعة أيام في السنة لصالح الأشغال العمومية في البلديات كالسدود والأبار والطرق و غيره[3]. يحدد نظام الأهالي عددا من المخالفات الخاصة التي لم تكن تعتبر جنحا إن ارتكبها مواطنون فرنسيون[4].

---

[1] – Samira Benhadou Bouzlat, **« Code de l' Indigénat: Entre Lois et Réalités »,** Mémoire de maitrise d'histoire, Université Paris1, Pantheon-Sorbonne, 1999-2000 , p.8.

[2]– كريم ولد النبية، «**سياسة الإخضاع و قوانين الأنديجينا من خلال أرشيف الإدارة الاستعمارية في الجزائر**»، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 2، المركز الجامعي الوادي، وادي سوف، ديسمبر 2011، ص. 61

[3] – Fatima Sifou, **Op.Cit**, p. 202.

[4]– محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية(1919– 1939)**، ج1، تر: أحمد بن البار، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص. 33.

لقد طرح قانون الأهالي تساؤلات علماء القانون و المشرعين من السياسيين، لكنهم لم يغيروا في الأمر شيئا، فقد عرفه برلماني فرنسي وهو ألبان روزي (Albin Rozet) متسائلا عمـــا يعنيه بالقول:« ما الذي يعنيه قانون الأنديجينا ؟ إنه بصورة عامة، سلطة الإدارة في تسليط العقوبات على رعايانا العرب، عقوبات متنوعة غير منصوص عليها في قوانيننا، هو قانون ردعي يخرج عن إطار القانون العام، يتمتع تحت غطاء فرض الانضباط، طعن الأهالي في حريتهم، أرزاقهم و في حقوقهم الأساسية » [1] .

لا يعتبر قانون الأهالي قانونا قضائيا بمعنى الكلمة، بل مجموعة من القوانين والقرارات والبيانات والمراسيم والمنشورات، جمعت مبدئيا بطلب من الأميرال دو قيدون الذي عُين في 29 مارس 1871 ، وكان يرجو وضع لائحة :(الأفعال الإجرامية) في الجزائر والتي لا يمكن اعتبارها كذلك في فرنسا، والتي تتسم بالخطورة في المستوطنة ولا تتسم بذلك في فرنسا.نظريا، كان قانون الأهالي يضم منذ سنة 1874 مجموعة من 27 مخالفة[2]، وبعد أن جاء ألبرت غريفي (Albert Grévy) والذي كان أقسى من الحاكم العام السابق أنطوان شانزي، أضاف المزيد من بنود قانون الأهالي، فشرع فيها المسؤولية الجماعية والنفي والترحيل والسماح للإداريين بتطبيق العقوبات التي كانت من اختصاص الشرطة، مما جعل قانون الأهالي ينتقل من 27 مخالفة الى 33 مادة ومخالفة، فقد سمح باعتقال أصحاب السوابق والذين لم تتوفر لديهم الأدلة والشروط الكافية للمثول أمام القضاء في سجون عسكرية [3]، ويمكن أن نسوق بعض ما جاء في الأمر العام حول مخالفات الأهالي بتاريخ 9 فيفري 1875[4]:

---

[1]- حسين بوزاهر، **مرجع سابق**، ص. 38.

[2]- مصطفى خياطي، **مرجع سابق**، ص ص. 224-225.

[3]- **المرجع نفسه**، ص. 227.

[4]- بوعلام نجادي، **الجلادون من 1830 إلى 1962**، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2007، ص. 69.

المادة الأولى: تعتبر مخالفات خاصة بالأهالي وبصفتها كذلك، معرضة للعقوبات المنصوص عليها في المادتين 465 و 466 من قانون العقوبات الوقائع والأفعال المحددة أدناه:

1- النسيان أو التأخر لأكثر من ثمانية أيام في التصريح بالولادات أو الوفيات بالدوائر الإقليمية.

2- تهاون الأعوان الأهالي من أية فئة (مساعدين، حراس، شيوخ، وقافين، كبراء الدواوير) في إخطار قاضي المقاطعة أو وكيل الجمهورية بوقوع الجرائم أو الجنح التي أرتكبت في منطقتهم

3- التهاون في توفير المعلومات عن الجرائم أو الجنح التي لا يكون المشتبه بهم ممن لا تقبل لدى العدالة شهادة الشاهد

4- التهاون في المثول أمام القاضي بعد دعوة و لو شفوية.

5- التهاون في المثول أمام المسير الإداري أو رئيس البلدية، بعد استدعاء مسلم من طرف أحد أعوان السلطة الإدارية.

6- فعل ينم عن عدم احترام أو لفظ مهين تجاه ممثل أو عون للسلطة، حتى خارج مهامه.

7- ألفاظ تقال على الملأ تهدف الى إضعاف الاحترام المستحق للسلطة.

8- رفض أو عدم امتثال خدمات الحراسة الدورية أو المراقبة الموضوعة بمقتضى أمر من السلطة.

9- الرفض فيما يتعلق بخدمات الحراسة وحراس المعسكر المسموح بها للمحافظين.

رغم أن هذه العقوبات غير إنسانية واستثنائية، إلا أنها تكرست في العهدة السباعية لجول فيري وابن عمه ألبار غريفي، وهما من الأنصار المتحمسين للاستعمار. لقد تم وضع قانون الأهالي شيئا فشيئا لتقوية قانون وارنيي وذلك لمنع أي احتجاج للسكان (الأهالي) ضده، وهكذا أكتمل قانون الأهالي، وأعلن عن تأسيسه بواسطة القانون المؤرخ في 10 أفريل

1881 والمعلن عنه في 28 جوان، وقد احتوى على مجموعة من العقوبات المتجاوزة للحق العام (41 مخالفة)، وقد تم ضبطها وإن تم تخفيضها الى 21 مخالفة سنة 1890 .

كان يفترض أن تطبق هذه الأحكام المقررة لسبع سنوات على القبائل التي يتم إخضاعها، ولكن هذه المدة كانت تجدد الى غاية 1944[1]، ويمكن اعتبار قانون الأهالي قانونا ردعيا وفي نفس الوقت قانون تهذيب صبياني، يعاقب على الأقوال غير المحترمة تجاه السلطة أو مندوب عنها، وأداة تسخير واستغلال، وكان إهمال في إعلان الولادات أو الوفيات معاقبا عليه من قبل هذا القانون، وكان رفض القيام بالعمل أو الخدمة المطلوبة يمكن أن يعاقب عليه بالحبس خمسة أيام وبغرامة 15 فرنكا [2]، وللدلالة على بشاعة هذا القانون أورد شهادة سائحة انكليزية وهي في نفس الوقت كاتبة رحلات والمسماة إديث هـــالفورد نلسون (Edith Halford Nelson) حينما كانت في بسكرة أيام 1916 وشاهدت حادثة القمع التي يتعرض السكان المسلمين، وهذه الحادثة كانت بالكاد تتكرر مع الجزائريين في كثير من الأحيان، وفي أماكن عديدة من الجزائر بفعل قانون الأهالي الذي يفرض تقديم التحية، فقد كتبت أنها قامت مع ضابط المكتب العربي الثاني ببسكرة بزيارة سيدي عقبة، وفي الطريق التقوا بعربي يركب مهريا فأوقفه الضابط الفرنسي وضربه بالسوط قائلا له :« كلب وقح... أين التحية؟ » فغمغم العربي قائلا: « أنا قادم من واحة بعيدة لا يوجد بها عسكر، فأنا لا أعرف ذلك» [3] رد الضابط :« هذا كذب أنت تعرف...الآن يمكنك أن تذهب لكن تذكر هذا في المستقبل، فعندما لا تحيي ضابطا فرنسيا، فأنت وقح، وأنت لا تهينه فحسب، بل أنت تهين فرنسا، وذلك خطر عليك» [4].

---

[1]- كلود ليزو، **مرجع سابق**، ص. 162.

[2]- شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ج1، **مرجع سابق**، ص ص. 38-39.

[3]- عبد الله الركيبي، « **الجزائر في عيون الرحالة الإنجليز**»، ثورة الأوراس 1916، **مرجع سابق**، ص ص.490-491.

[4]- **المرجع نفسه**، ص.491.

لقد كتبت جريدة العدالة بتاريخ 18 ماي 1882 في هذا السياق :« على الأهالي الأنديجان توجيه التحية الى السيد المتصرف الإداري، وفي حالة الامتناع، يلزم صاحبها بدفع غرامة مالية تتراوح ما بين فرنك واحد و 15 فرنكا، أو الحبس مدة يوم واحد الى 15 يوما، وربما الحكمين معا، وإن تكررت المخالفة، قد تتضاعف الغرامة الى ثلاثين فرنك والحبس عشرة أيام»[1].

كانت عقوبات الأهالي خارجة عن قانون العقوبات، فقد أصدرها قاض إداري وليست المحكمة، على خلفية سياسية، ولا تقتصر على معاقبة الأفراد بل تتعداه الى الجماعات، وكان عددها ثلاثة: الاعتقال والغرامة الجماعية والحجر[2]، ومن المسائل التي ركز عليها قانون الأنديجينا مايلي[3]:

1- خول للحاكم العام سلطة توقيع العقوبات الصارمة على المسلمين الجزائريين دون محاكمة بدعوى حفظ الأمن وذلك بالسجن والتغريم .
2- خول للسلطات الإدارية حق سجن الأشخاص ومصادرة أملاكهم دون حكم قضائي بذلك.
3- توسيع سلطات قضاة الصلح وتخويل شيوخ البلديات حق مقاضاة المسلمين الجزائريين في حالة عدم وجود القاضي.
4- شرع لمبدأ المسؤولية الجماعية عند حصول أي حادث في مكان ما، وتطبيق العقوبات الجماعية كذلك.

وهكذا لم تستثن منظومة الردع هذه المسلمين الرعايا، بما في ذلك قاضي الشؤون الإسلامية غير المجنس الذي يمكن أن تطاله هذه العقوبات، وببساطة لم يكن لسياسة ردع

[1]-حسين بوزاهر، **مرجع سابق**، ص ص. 20-21.

[2]- محفوظ قداش، **مرجع سابق**، ص. 33.

[3]- عقيلة ضيف الله، **التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962**، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص. 48.

الأهالي حدود[1]، فكانت الغرامات تلاحق الأهالي وتتضاعف، وكانت تحول أكثر فأكثر الى أيام العمل، وكان المعمرون مبتهجين لذلك النظام الذي فتحت بفضله عدة ورشات سميت ورشات الخدمة العمومية لمصلحة المعمرين وذلك دون أي مقابل[2].

المطلب الثاني: نماذج عن الهيئات والشخصيات المكلفة بتطبيق قانون الاهالي

لقد تعددت الهيئات والشخصيات المخولة لها تنفيذ العقوبات في حق الأهالي، وسنذكر أهمها:

1- مجلس الحرب: يقتصر اختصاص مجالس الحرب على البت في مخالفات الأهالي فقط دون غيرهم من سكان الجزائر، والمتعارف عليه عند عامة فقهاء القانون أن هذه المجالس تختص بالعسكريين، غير أنه في مستعمرة الجزائر كانت موجهة ضد المدنيين من الرعايا الأهالي. كانت هذه المجالس محاولة للتضييق على المسلمين ضمن شبكة كثيفة التنظيمات الإدارية،كان يوجد أربعة مجالس حرب: واحد في الجزائر واثنان في وهران وواحد بقسنطينة، وكانت تختص بالفصل في الجنايات والجنح المرتكبة من الأهالي في الاقليم العسكري، كما أُستثنيت المخالفات الجنحية المعاقب عليها المرتكبة في الحكم العسكري من الأوربيين واليهود [3]، وعليه فالجرائم والمخالفات التي يرتكبها العرب في المناطق العسكرية يحاكم عليها هؤلاء من طرف المجلس الحربي، وتكون هذه الأحكام نهائية ومن غير الممكن طرحها للاستئناف، وقد صدرت هذه التعليمات في بيان 26 سبتمبر 1842 [4] .كان المحكوم عليهم يرمون بالرصاص[5]، ولنا نماذج

---

[1]- علي بشريرات، **مرجع سابق**، ص. 452

[2]- شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ج1، **مرجع سابق**، ص. 305.

[3]- رشيد فارح، **مرجع سابق**، ص. 421.

[4]- مصطفى خياطي، **مرجع سابق**، ص.226.

[5]- الصادق مزهود، **مرجع سابق**، ص.278.

عن عدد المتهمين المسلمين الذين مثلوا أمام مجلس الحرب(مناطق السلطة العسكرية) في الفترة الممتدة ما بين 1881 و 1887 ونلاحظ ارتفاع عددهم رغم أن هذه المرحلة كانت فترة الهدوء النسبي للانتفاضات، والجدول الآتي يوضح ذلك[1]:

السنوات	المتهمون	المبرأوون
1881	489	163
1882	332	162
1883	341	132
1884	321	139
1885	321	105
1886	216	93
1887	207	94

تعتبر مجالس الحرب محاكم جزائية عادية في الإقليم العسكري، على الرغم من أنها محكمة استثنائية، كانت أحكامها تتميز بالتشدد، وجهت بالدرجة الأولى لقمع الانتفاضات، وكثيرا ما تم التنازل عن مهامها لصالح اللجان التأديبية للبت في الجنح البسيطة أو التنازل عن الاختصاص للقادة العسكريين[2]، كما أن الغريب في الأمر أن الشخص المتهم الذي يمر أمام مجالس الحرب، ويحكم عليه بالبراءة لعدم توفر الحجج، يجد نفسه أمام اللجان التأديبية لضباط المكاتب العربية[3]، والتي قد تحكم عليه بالعقوبة خاصة إذا اختلق المستوطنون له تهما حتى و لو كانت واهية.

---

[1]- شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1، **مرجع سابق**، ص.433.

[2]- رشيد فارح، **مرجع سابق**، ص. 56.

[3]- أحمد توفيق المدني، **مصدر سابق**، ص. 415.

2- **اللجان التأدبية:** يعود أول تنظيم لهذه اللجان لمنشور الجنرال بيجو بتاريخ 12 فيفري 1844، وقد حصرها في ستة عشر فئة [1]. لقد عرفها الفقيه لارشييه بالقول :« هي لجان ليست بمحاكم، وفيها رجال جند ليسوا بقضاة، تصدر على رعاياها أحكاما بالسجن وتغريما يبلغ الألف من الفرنكات » [2]. لقد كانت المخالفات واهية، وإذا كانت نفس المخالفات من طرف المستوطنين لا يعتد بها، وكانت المخالفات والجنح التي تدخل في اختصاص اللجان التأديبية و فق المنشور الصادر من الوالي العام في 4 جانفي 1868 هي[3]:

1- الضرب والجرح المفضي الى التوقف عن العمل لأقل من عشرين يوما.
2- الضرب والجرح الخطأ والذي يسبب الموت.
3- اتهام الغير بتهمة باطلة أو غير مؤسسة.
4- السرقة البسيطة أو المشاركة فيها مع الغير، وبيع الأشياء المسروقة.
5- محاولة السرقة.
6- التحايل على الغير بصفة فردية أو جماعية.
7- اختلاس الودائع وخيانة الأمانة.
8- قتل الحيوان عمدا أو التمثيل به، وإرهاقه بالحمل الثقيل.
9- قطع واتلاف الأشجار والمزروعات، وإحراق المزارع أو أكوام الحصاد المجمعة.
10- الخصام مع الغير.
11- عصيان رجال السلطة، أو التحايل عليهم بأية وسيلة، حتى ولو كان لفظا ناجما عن رد فعل.
12- الفرار من السجن والمشاركة في القيام بالجنح.

---

[1]- رشيد فارح، **مرجع سابق**، ص. 57.
[2]- الصادق مزهود، **مرجع سابق**، ص. 280.
[3]- **المرجع نفسه**، ص.281.

13- التشرد بجميع أنواعه.

استخدمت هذه الصلاحيات بشكل تعسفي، بل أصبحت الغرامات مصدر ثروة للكثير من الإداريين[1]، خضع سكان الإقليم الجنوبي أو ما يسمى بمناطق الحكم العسكري لأحكام ضباط المحاكم العربية، ودون وجود لنظام الحق العام، فالشرطة الإدارية هي التي تتولى إنزال العقوبات على المسلمين على أساس الزجر والردع[2] الذي أرهق السكان، وأدى الى انتشار اللصوصية. استعملت هذه ذريعة لاقامة اللجان التأديبية، فقد تعهد الحاكم لافريار (Laferrière) في 1899 بأنه سيضع حدا لأعمال السلب والنهب التي تعانيها الأرياف، فأمر بتكوين 10 فرق أخرى جديدة من فرق الدرك المتنقل، و قد ضاعف من عمال العمالات، ومن إعلان قرارات الوضع تحت الاقامة الجبرية وخصوصا في جنوب منطقة الأوراس[3] ، وهكذا كانت سلطة التسيير وسلطة القضاء موضوعتين بين يدي المسير الإداري على الأقل في ثماني مخالفات الى غاية 1914، وهو ما كان يتناقض ومبدأ الفصل بين السلطات، كما كانت هناك عقوبات خارج قانون الأهالي تمس المسلمين في تشريع خاص فيما يخص شرائهم واقتنائهم السلاح والذخيرة، وقانون الغابات، وتقييدات السفر الى الخارج وغيرها[4]. لقد كان الإداريون حسب مستوياتهم الإدارية يصدرون العقوبات، وكان في مقدمتهم الحاكم العام.

3- الحاكم العام : بتاريخ 15 أفريل 1845، اقترح وزير الحرب مشروع مرسوم أرسله للملك، كان الهدف منه تعميق منظومة القوانين والإجراءات الردعية، وتوسيعها في كل أرجاء القطر الجزائري. بموجب هذا المرسوم الملكي، رُخص للحاكم العام اتخاذ التدابير البوليسية ضد أي شخص يمثل في تقديره خطرا على النظام العام، ووفق المادة 31 فإنه يحق للحاكم العام

[1]- رشيد فارح، **مرجع سابق**، ص.57.

[2]- سيلفي تينو، **مرجع سابق**، ص. 36.

[3]- شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج2 ، **مرجع سابق**، ص.65.

[4]- محفوظ قداش، **مرجع سابق**، ص. 33

أن يصدر أوامره بصورة مباشرة الى الشرطة بخصوص الأشخاص الذين يمثلون خطرا على النظام والأمن العموميين، وبذلك فهو لا ينوب على السلطتين التنفيذية والتشريعية فحسب، بل أيضا على السلطة القضائية، حيث يحق له إصدار الأوامر بالنفي إزاء أي شخص يمثل خطرا حسب تقديره. لم تخضع تصرفات الحاكم العام لأية رقابة، بل كان مخولا بالتصرف نيابة عن كافة السلطات العمومية تحت وصاية كل من رئيس الدولة، ووزير الدفاع ووزير الداخلية[1]، لقد تمتع الوالي العام بسلطات واسعة حيث كان بإمكانه أن يحكم إداريا على الأشخاص بالنفي الإداري لمدة لا تتجاوز سنتين (الوضع تحت المراقبة الخاصة)، وأن يحكم بالغرامة المشتركة على الدواوير والعروش، ويحكم بحجز أملاكها، ذلك بعد عرضها على المجلس الأعلى الحكومي والذي غالبا ما يوافق عليها[2]. لقد كان مثلا من المستحيل أن يرفع اعتراض ضد قرار اتخذه الحاكم العام، والذي كان قد اتخذه وفقا لتقارير بوليسية سرية يطلع عليها لوحده، فيمكنه أن ينطق بحكم الاعتقال الذي ينفذ في شكل حبس داخل "سجن الأهالي" أو داخل قرية دون حــق الخروج منها، أوفي شكل اعتقال في سجن كالفي بكورسيكا [3]. وصفوة القول، لم يكن لصلاحيات الحاكم العام في الجزائر أي وجه للمقارنة مع صلاحيات نظرائه الموظفين السامين في فرنسا، فهو يتمتع في بعض الأحيان بسلطات شبه ملكية[4]، والجدير بالذكر أن تلك الصلاحيات الواسعة تتجاوز حتى السلطات الدستورية المخولة لرئيس الدولة الفرنسية نفسه، فهو لديه صلاحية ردع و قمع كافة أشكال الاحتجاج، أو المطالبة، أو المخالفة التي تصدر عن الجزائريين الأهالي، ولقد عززها المرسوم الصادر في نوفمبر 1874 والذي بموجبه خول للحاكم العام صلاحية جنائية مباشرة لضباط الجيش وممثليهم من الأهالي(

---

[1]- علي بشريرات، **مرجع سابق**، ص ص. 207-212.

[2]- أحمد توفيق المدني، **مصدر سابق**، ص.411.

[3]- أوليفيي لوكور غرانميزون، **الاستعمار الإبادة: تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية**، تر: نورة بوزيدة، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2008، ص. 261.

[4]- علي بشريرات، **مرجع سابق**، ص. 213.

القايد، الآغا، الباش أغا) حيث يمارس هؤلاء سلطتهم الردعية دون تدخل من أية محكمة مدنية[1].

4- السلطة الردعية لقادة الجيش والإداريين ووسطاء الأهالي: سمحت تعليمـــات 12و20 فيفري 1844، لضباط الجيش و قادة الأهالي، الحق في فرض الغرامات في حق مرؤوسيهم، وكانت هذه الغرامات تتراوح ما بين 50 فرنك الى 500 فرنك. مع مرور الوقت، سُمح لهم بإصدار أحكام السجن في حق الأهالي [2]، وتعززت سلطة القادة العسكريين تبعا لمرسوم نوفمبر1874والذي سمح لهؤلاء الأصناف إنزال العقوبات على الأهالي، وكانت أحكامهم تكون وفقا لمراتبهم وسلمهم الإداري، وهي كما يلي: فقائد الفرقة العسكرية يحق له أن يصدر حكما بالحبس لمدة شهرين، وأن يفرض غرامة بمبلغ 300 فرنك، ويحق لقائد الفرقة الفرعية الحكم بالحبس لمدة شهر واحد، وفرض غرامة قدرها 100 فرنك، ويحق لقادة الدوائر العسكرية أو الملحقات العسكرية الحكم بالحبس لمدة 15 يوما، وفرض غرامة قدرها 50 فرنكا، ويحق للقائد الأعلى أو قائد الملحقة، أن يفوض لضباط المكاتب العربية الواقعة تحت إشرافه، ولقادة المواقع العسكرية المتقدمة، الحق في إصدار العقوبات في حدود 8 أيام، وفرض غرامة قدرها 30 فرنكا[3]، وكان يحق لإداريي البلديات المختلطة المعاقبة مباشرة على مخالفات الأهالي[4]، وكان قانون 1881 قد سمح للإداريين في البلديات المختلطة بالحلول محل منصب القاضي[5] .

كانت هيئة المحكمة القمعية تتألف من ثلاثة أعضاء يعينهم الحاكم : قاضي الصلح ومساعد فرنسي للقاضي ومساعد مسلم، وتعود النيابة العامة في المحاكم القمعية لمسير إداري

---

[1]- علي بشريرات، **مرجع سابق**، ص ص 417، 422.

[2]- **المرجع نفسه**، ص. 421.

[3]- **نفسه**، ص.422.

[4]- شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، **مرجع سابق**، ص. 32.

[5]- كريم ولد النبية، **مرجع سابق**، ص. 62.

رئيس أو مساعد أو الى أحد الأعيان الفرنسيين[1] وهم في الواقع خصوم للأهالي، وكان ينظر إليهم على أنهم خلقة لا يرضون، ولا يمكن أن يُساسوا إلا بطريقة الشدة، ولا تنفذ المبادئ الديمقراطية الى عقولهم، ولا يستطيعون تطبيقها، لأن مجتمعاتهم (الأهالي) لا تعرف إلا النظام الإقطاعي أو الفوضى. وكانوا يستهزؤون برجال القانون النزهاء الذين يرافعون لصالح منظومة قانونية عدلية لفائدة الأهالي، واتهموهم بأنهم تحت سطوة المثل العليا، وهم لا يعرفون شيئا على الشؤون الأهلية، وعارضوا بشدة حذف قانون الأهالي[2].

أما رؤساء الأهالي والوسطاء مثل القياد والباشاغاوات والأغاوات، فكانت سلطتهم ضيقة ولكنها تزيد من متاعب السكان الأهالي، خاصة وأن هؤلاء القياد صناعة فرنسية، فهم معينون من طرف الإدارة الاستعمارية، ولا يمكن أن يتبوءوا منصبا إلا برضاها ورضا المستوطنين، فقد كان لهؤلاء القياد فقط فرض الغرامات التي لا تتجاوز عشريين فرنكا، ولا تنفذ إلا بعد مصادقة السلطة الفرنسية المحلية [3].

هكذا وجد السكان المسلمون (الأهالي) أنفسهم أمام هيئات متعددة، تمارس العقوبات حسب مزاج مسؤوليها، لذلك لا غرابة في أن نجدها تقوم بممارسة متعددة تتنافى وحقوق الإنسان.

المطلب الثالث: بعض أدوات وأساليب تطبيق القوانين الردعية

لتطبيق القوانين الردعية على السكان المسلمين، استحدثت بعض الأدوات والأساليب سأحاول تناول البعض منها من منطلق الأساليب التي تركت أكبر الأثر في سكان المنطقة قيد الدراسة وهي منطقة الجنوب القسنطيني.

---

[1]- شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ج1، **مرجع سابق**، ص.322.

[2]- شارل أندري جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، تر: المنجي سليم وآخرون، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، د. س.ط، ص. 44

[3]- الصادق مزهود، **مرجع سابق**، ص ص. 282-283.

1- الاعتقال الإداري (L' internement Administrative): يُعد هذا إجراء ينتج عنه حرمان الشخص من حريته. ويختلف الاعتقال الإداري عن الوضع تحت الحراسة والحبس المؤقت، فهو ينفذ بغض النظر عن أية سلطة قضائية، وبقرار من ممثل السلطة التنفيذية، هو في الواقع قيد استثنائي، يهدد الحريات الشخصية بأخطر شكل ممكن[1]، فكانت الإدارة تمتنع عن التحديد الدقيق للأفعال التي يعاقب عليها الاعتقال الإداري، أو الوضع تحت الرقابة، لأن هذا الإجراء جعلته السلطة الفرنسية مطاطا، وغير محدد بدقة، حيث أن جميع الأفعال المعادية للسلطة الفرنسية مثل الخطب المغرضة والرامية الى استنفار المشاعر الدينية المتعصبة، وجميع الجنح والجرائم التي لا تعاقب بالطرق القضائية[2]، فيكفي قرار من الحاكم العام، أو الحاكم الإداري، أو الضابط العسكري، وبطريقة تعسفية، ليؤخذ الجزائري المسلم عنوة من بلدته، دون إعطاءه الوقت الكافي للاستفسار عن طبيعة جرمه، أو السماح له بالدفاع عن نفسه[3].

استخدم الاعتقال كأسلوب قمع، للقضاء على الحريات الفردية، وإبطال أي إرادة لتحقيقها طوال فترة تواجد الاحتلال الفرنسي في الجزائر، ففي شهر سبتمبر 1845، صدر قرار وزاري يأمر باستعمال هذه الطريقة كإستراتجية حرب، وأكدت الجمهورية الثالثة ضرورة اتخاذ هذه الإجراءات بحق المخالفين بإصدار منشور وزاري ينص على ذلك بتاريخ 27 ديسمبر 1897. ومع مرور الوقت، تحول تطبيق هذه الأساليب على المسلمين من إجراء استثنائي إلى إجراء روتيني، وأصبحت سرقة المواشي في سنة 1902 ضمن المخالفات التي يعاقب عليها القانون بالاعتقال[4]، كما يوضع رهن الاعتقال كل من يسافر إلى مكة دون رخصة، وكذا جميع المتهمين الذين تمت تبرئتهم بسبب انتفاء وجه الدعوى، أو بسبب التبرئة،

---

[1]- مصطفى خياطي، **مرجع سابق**، ص.233.

[2]- شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج2، **مرجع سابق**، ص.82.

[3]- كريم ولد النبية، **مرجع سابق**، ص ص. 81-82.

[4]- مصطفى خياطي، **مرجع سابق**، ص ص.233- 234.

كما يطبق الإعتقال الإداري أيضا وفق تعليمة 21 أوت 1902، للحاكم العام ريفوال، على من تثبت ممارسته البشارة من الأهالي[1]، وهي كما نرى أفعال عادية تعد من صميم الشعائر أو الأعراف المتعارف عليها في المجتمع الجزائري.

لقد كان للمحافظين الإداريين صلاحيات ردعية، وقد تضمن الاعتقال الإداري ثلاث درجات من العقوبة: الاعتقال في مدينة كالفي (Calvi) بجزيرة كورسيكا أولا، والاعتقال في أحد السجون الجزائرية ثانيا، والوضع تحت الرقابة في أحد الدواوير البعيدة ثالثا[2]، وقد مس هذا الإجراء قبائل وأعراش الأوراس والزعاطشة والعامري.

2- النفي والإبعاد: كانت سياسة الإبعاد إحدى سمات السياسة الاستعمارية منذ دخول القوات الفرنسية الى الجزائر، مارسته في البداية ضد الشخصيات الدنية والسياسية التي يمكن أن تشكل خطرا على مستقبل الاستعمار الفرنسي في الجزائر مثل حمدان بن عثمان خوجة، وابن العنابي، وغيرهم، وقد اعتمد سياسة الإبعاد التشريع الفرنسي بمرسوم 8 ديسمبر 1851، والذي رخص النقل لمدة خمس الى عشر سنوات للمستعمرة العقابية في غيانا كل شخص وضع تحت رقابة الشرطة العليا من خلال المادة السابعة من هذا المرسوم. يخضع الأشخاص المنقلون للعمل في المؤسسة العقابية، وهم محرمون من كل حقوقهم المدنية والسياسية، وخاضعين للمحاكمة العسكرية[3]. تتبع السكان المسلمون في الجزائر، والذين يعاقبون لمدة ثلاث سنوات، عقوبة تحويلهم الى معتقلات خارج المستعمرة، وهي بذلك عقوبة مضاعفة لعقوبة السجن الأولى[4] .

---

[1]- شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج2، **مرجع سابق**، ص ص. 81-82.

[2]- **المرجع نفسه**، ص.81

[3]- عثمان زقب، « **السياسة الفرنسية في الجزائر: دراسة في الأساليب السياسة الإدارية**»، رسالة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015، ص.29.

[4]- أوليفيي لوكور غرانميزون، **الإستعمار الإبادة: تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية**،**مرجع سابق**، ص.322.

تعتبر عمليات النفي والترحيل من الجرائم التي ارتكبتها الإدارة الاستعمارية ومؤسساتها القضائية في حق الإنسانية، استهدفت المعارضين لها والذين كانوا محل ثقة واحترام لدى أهاليهم، فالنفي والترحيل يبعد المرء عن عائلته وأبنائه وكل محيطه وممتلكاته، ويسبب له المعاناة واليأس لوجوده على بعد آلاف الكيلومترات عن وطنه دون أمل في التواصل معه، ناهيك عن أن كثيرا منهم ماتوا في الطريق الى المنفى لأنهم كانوا مقيدين بالسلاسل طوال مدة السفر، وكانت وجهات المنفيين جزيرة سان مارغريت (Sainte Marguerite) بجنوب فرنسا، كاليدونيا الجديدة، غويانا الفرنسية (Guyane)، وكالفي بكورسيكا، ولم يكن من ضروري محاكمة الجزائريين قبل نفيهم، بل كان يكفي صدور أمر من الحاكم العام ليتم ذلك[1].

لقد أجاز قانون 30 ماي 1854 استخدام المبعدين في أعمال السخرة القاسية، حيث تنص المادة الثانية منه على استخدامهم في الأشغال الأكثر إرهاقا للاستعمار، وفي كل الأعمال ذات الفائدة العامة. مورست على المبعدين عنصرية مقيتة، فالمعتقلون من المستعمرات يرسلون الى جزيرة غويانا، وهناك لا تتعدى حظوظ عيشهم في الغالب عشرين شهرا، حسب الإحصاءات الطبية، بسبب ظروف الاعتقال والعمل القاسية الى درجة عير مطاقة، فهي عقوبة إعدام غير معلنة[2]. لقد بدأت رحلة نفي ثوار ثورة العامري 1876 مثلا في 1 أكتوبر 1877، في سفينة شحن، وداخل أقفاص قليلة التهوية، قام هؤلاء بجميع الوظائف الحيوية في هذا المكان الضيق، وقد استغرقت الرحلة 106 يوما[3].

كانت عقوبات النفي والإبعاد تتقرر على شكلين اثنين، فإما النفي التام الى أماكن محصنة وتحت المراقبة الشديدة، وإما الابعاد العادي حيث يكون لهم هامش من الحرية لكنهم

[1] – مصطفى خياطي، **مرجع سابق**، ص ص.257،265.

[2] – عثمان زقب، **مرجع سابق**، ص ص. 30-32.

[3] – Mélica Ouennoughi, **Algériens et Maghrébins en Nouvelle- Calédonie de 1864 à nos jours**, Casabah Edition,Alger, 2008,p.143.

تحت الرقابة، ولا يسمح لهم بالعودة من المنفى[1] . وهناك من يعتبر النفي ثلاثة أنواع، الأخطر يتمثل في النفي الى كورسيكا، والثاني النفي الى المقاطعات الجزائرية بعيدا عن عرش المتهم، والثالث هو وضع المتهم في منفى تحت المراقبة في دوار معزول[2] . بمقتضى المادة الثانية من قانون 13 مارس 1872، أعلنت شبه جزيرة ديكوس في كاليدونيا الجديدة مكانا محصنا لاستقبال المحكوم عليهم بالنفي، خضع هؤلاء لنظام بوليسي، ورقابة شديدة، مع تضييق الخناق على حرية تنقلهم بين أطراف شبه جزيرة ديكوس، أما المحكوم عليهم بالإبعاد العادي فقد تم نقلهم الى جزيرة لي بان، وجزيرة ماري في كالدونيا، وقد منحت لهم حرية أكبر في التنقل في أجزاء الجزيرتين، مع خضوعهم لرقابة إدارية مشددة لصدهم عن الفرار[3].

3-التجميع والحشد: هو جمع السكان في مكان معين، يكون تحت مراقبة الجيش الفرنسي، وربما كان البعض يعتقد أن هذه التجمعات والمحتشدات قامت بها السلطات إبان الثورة التحريرية الجزائرية، لكن في الواقع استعملتها الإدارة الاستعمارية مع البوازيد حينما جمعت الموالين لها في واد غروس، في حين أبعدت الفرق الأخرى: الجبابرة نحو عمالة وهران، وأولاد سعود نحو تبسة وباتنة، وأولاد أدريس نحو المسيلة، وأولاد أيوب نحو تبسة، كما مارستها في الأوراس، فقد قامت السلطات الفرنسية بعد انتفاضة 1916 بتجميع سكان بلزمة في مركز محروس ومسيج، في مكان قرب ضريح المرحوم سيدي عيسى بمروانة، وقصر بلزمة، وجمعت الرجال وحتى الصبيان فيه، ومنعت عليهم الماء والأكل إلا ماء الغدير الممزوج بكل الأقذار، وسلطت عليهم التعذيب الجسدي والنفسي، فتفشت في وسطهم الأمراض خاصة الكوليرا، وكان منهم من أُبعد نحو مقاطعة وهران، الى تاعظيمت والجلفة لاستغلالهم في نزع الحلفة في ظروف قاسية[4]، وقد أشار الى ذلك أوكتاف ديبون عندما كتب: « لقد جمع مئات المسجونين

---

[1] - Mélica Ouennoughi, **Op.Cit**, p.116.

[2] -Fatiha Sifou,**Op.Cit**, p. 201.

[3]- علي بشريرات، **مرجع سابق**، ص.325.

[4]- بلقاسم وزاني، « **مداخلة حول ثورة 1916**»، ثورة 1916، **مرجع سابق**، ص ص. 471- 472.

في عز الشتاء في مخيمات هي ملاجئ قرب مروانة، كثيرا هم أولئك الذين ماتوا في سجن قسنطينة وكذلك باتنة، ومن مجموع 143 سجين من الجنوب القسنطيني، كان هناك من حول الى تادميت، وكان هناك أيضا من مات بمرض التوفيس »[1].

لقد كان هدف هذه السياسة أمني بالدرجة الأولى، ويتعلق الأمر بمحاصرة الأعراش، وضمان مراقبتها، وبالتالي منع كل المحاولات التي من شأنها إيجاد تحالف جديد بينها لتأييد المقاومة [2]. لقد أصبحت المحتشدات وصمة عار في جبين فرنسا الاستعمارية يتذكره الجزائريون أبا عن جد، ذلك أن هؤلاء السكان أبعدوا عنوة عن أراضيهم التي أخذها المستوطنون، وبالمقابل جمعوا هم في أماكن جرداء و بدون مقومات الحياة.

4- الرهائن: استعمل الفرنسيون سياسة الرهائن للقضاء على جذوة المقاومة، فكانوا كلما اتجهوا الى منطقة ورأوا إمكانية حدوث تمرد أو عصيان من بعض أفراد العشيرة، يلجأون الى أخذ أعيانها، وكل من له مكانة في القبيلة كرهينة. استعملت هذه الطريقة بشكل واسع أيام الانتفاضات، وكمقدمة لتنفيذه، تم في 18 أوت 1858 الإعلان عن بناء سجن بقسنطينة خاص بالرهائن.

في 13 سبتمبر 1871، عين الكلونيل فلونيي على رأس قيادة نيابة باتنة. في هذه الفترة، فرض على متمردي مستاوة شروطا قاسية لقبول استسلامهم منها: الجلاء من جبل مستاوة خلال أربعة وعشرون ساعة، وتحت رقابة ضابط فرنسي يتولى تدوين أسماء العشائر والأشخاص المنتمين لهم، وأن تقدم كل عشيرة رهائن يتناسبون مع أهميتها العددية. كما استُعمل هذا الأسلوب مع البوازيد عقب انتفاضتهم سنة 1876 إذ تم أمساك 68 رهينة[3]

[1] - S.H.A.T 1H1011, **Op.Cit**, p.596.

[2]- عثمان زقب، **مرجع سابق**، ص. 46.

[3]- أنظر: **ملحق رقم 07**، ص.378.

تحت الرقابة بمقاطعة قسنطينة [1]. وقد قبض بعد انتفاضة الأوراس 1879 على 75 رهينة، وضعوا بسجن عين الباي،[2]. والجدول الآتي يقدم الإيضاحات الأكثر حول أسماء ثورة 1879 بالأوراس[3]:

الاسم	القبيلة أولاد داود كلهم	الفرع
يحي بن عزة	أولاد داود	اولاد وزة
بومعراف بن حميزي	/	اولاد وزة
سليمان بن بوعقال	/	اولاد وزة
محمد بن بهدة	/	تاخريبت
محمد بن عمر	/	اللحالحة
عثمان بن عاشور	/	اولاد وزة
علي بن الشايب	/	اولاد وزة
لمبارك بن قاقة	/	الزحاحفة
بوختاش بن بشتة	/	الزحاحفة
أحمد بن باشا	/	الزحاحفة
علي بن سليمان	/	الحدادة
محمد اغقال	/	تاخريبت
احمد امزيان بن بلقاسم	/	اولاد عيشة
علي بوسدينة	/	اولاد عيشة

[1]- C.A.N.O.M 2H90: **Opération du général De-Bonneval dans le sud constantinois**

[2]- لويس رين، **مصدر سابق**، ص.890.

[3] - C.A.N.O.M 2H37 : **Opérations militaires**

بلقاسم بن عيسى	/	الزحاحفة
احمد بن محمد	/	الزحاحفة
احمد امزيان بن عزيزة	/	اولاد عيشة
علي بن سليمان	/	الزحاحفة
لخضر بن بياكه	/	الزحاحفة
العايب بن عدة	/	الزحاحفة
عمار بن بومعراف	/	الزحاحفة
لخضر بن محمد	/	الزحاحفة
علي بن عبد الله	/	الزحاحفة
بلقاسم بن احمد	/	الزحاحفة
أحمد بن بعزي	/	الزحاحفة
محمد بن عمر	/	الزحاحفة
بلقاسم بن داوود	/	الزحاحفة
عمر بن عبد الله	/	الزحاحفة
أحمد بن رابح	/	الزحاحفة
محمد بن (بوغدادة)	/	الزحاحفة
بلقاسم بن رحال	/	الزحاحفة
احمد بن الشريف	/	اولاد وزة
بلقاسم بن علي	/	اولاد وزة
ساعد بن حميزي	/	أولاد وزة
احمد بومعط الله	/	اولاد تاخريبت
محمد بن عكسة	/	اولاد تاخريبت

بلقاسم بن عايزية	/	اولاد تاخريبت
محمد بن علي	/	اولاد تاخريبت
علي امزيان	/	اولاد تاخريبت
بلقاسم بن بوسعد	/	اولاد تاخريبت
منصور بن طالب	/	اولاد تاخريبت
منور بن علي	/	اولاد تاخريبت
مسعود بن عمر	/	اولاد تاخريبت
المسعود بن معمر	/	اولاد تاخريبت
محمد بن رمضان	/	اولاد تخريبت
عمر بن الطيب	/	الحدادة
بلقاسم بن علي	/	الحدادة
عمر بن علي دادة	/	الحدادة
محمد بن حامة	/	الحدادة
محمد بن بنال	/	الحدادة
عمر بن بلقاسم	/	الجدادة
عمر بن شملال	/	الحدادة
محمد بن أحمد	/	الحدادة
أحمد بن عبد الباقي	/	الحدادة
عمر بن محمد	/	الحدادة
عمار بن علي بن معمر	/	اولاد عيشة
سليمان بن عيسى	/	اولاد عيشة
قبلي بن كديدة	/	اولاد عيشة

عومار بن احمد	/	اولاد عيشة
عومار بن مزيان	/	اولاد عيشة
امبارك بن عيسى	/	اولاد عيشة
احمد بن محمد	/	اولاد عيشة
محمد بن بلقاسم	/	اولاد عيشة
عبد الله بن محمد	/	اولاد عيشة
بومعراف بلقاسم	/	الحالحة
الحاج بن محمد	/	اللحالحة
محمد بن سالم	/	اللحالحة
محمد بن بلقاسم	/	اللحالحة
يحي بن عبد الرحمان	/	اللحالحة
عمار بن حمودة	/	اللحالحة
محمد بن بالة	/	اللحالحة
عبد الرحمان بن كرية	/	اللحالحة
الحسين بن بلقاسم	/	اللحاحة
بومعراف بن محمد	/	اللحاحة
امبارك بن سعدي	/	اللحالحة

كما ألقوا القبض على 70 رهينة من عرش بني بوسليمان، و21 رهينة من عرش أولاد أوجانة، وبذلك جمعوا 168 رهينة من الأعراش الثلاثة لمساومتها والضغط عليها [1]، ولم يتوقف

[1] – C.A.N.O.M 2H37, **Op.Cit**

الأمر عند الرجال بل تعداه الى النساء، حيث قام حاكم عين التوتة بابتزاز بن النوي والتأثير عليه للاستسلام، بعد أن ألقى القبض على زوجته كرهينة ونقلها الى عين التوتة. [1]

لقد كانت الأوامر المقدمة للجيش الفرنسي في ثورة 1916 بالأوراس أنه لا بد من أخذ الرهائن من مجموع المشاتي الخاضعة حتى تستجيب لجميع الشروط، ويكون في مقدمة أولئك كبار المشتة والوقافون حيث يكونوا تحت مراقبة إدارة بلدياتهم[2]. وهكذا، وبأولاد فاطمة، تم في 20 ديسمبر 1916 إمساك عشرة منهم كرهائن قدموا للاستسلام[3].

لقد كان هدف أسلوب الرهائن إذلال السكان، ومعاقبة أشخاص قد لا يكون لهم ذنب في ما حدث، بل لا ذنب لهم إلا أنهم ينتمون لقبيلة متمردة تدافع على شرفها، إن هذه السياسة تتنافى مع المسؤولية الشخصية في القانون العدلي، لكن الظاهر أن القانون في الإدارة الاستعمارية لا يُعتد به.

[1] – عبد الله الشافعي، **مرجع سابق**، ص.142.

[2] – S.H.A.T 1H1011, **Op.Cit**, p.595.

[3] – S.H.A.T 5N210,**Op.Cit.**

المبحث الثالث: نماذج من القمع القضائي في الجنوب القسنطيني

تعرضت منطقة الجنوب القسنطيني الى عقوبات من طرف ما يسمى السلطات القضائية تجاوزا، لأنها كانت تصدر في كثيرا من الأحيان من طرف إداريين وعسكريين، كانوا في غالب الأحيان يجارون مطالب المستوطنين، ويستجيبون لها من خلال ردع الأهالي بأحكام قاسية. وربما وجدوا في هذه المنطقة المقاومة والرافضة للخضوع مبررا لهم للاستعلاء على ما يريدون، فبدأوا بجر الجيش الفرنسي لقمع الانتفاضات بكل وحشية أولا، ثم تفرغت لهم الساحة للانتقام من السكان والاستلاء على ممتلكاتهم بطريقة (قانونية)، عن طريق أحكام السلطات الردعية ثانيا.

المطلب الأول: نماذج الفترة الممتدة ما بين 1871– 1878

لقد عبر الأهالي وأعيانهم في انتفاضة 1871 عن جور المستوطنين واليهود، فهؤلاء أعيان أولاد شليح الذين كانوا يفاوضون رئيس المكتب العربي لباتنة حسب ما أورده لويس رين يقولون:« ... قيل لنا أن اليهود والمستوطنين صاروا أسياد الحكومة في أيامنا هذه، وأنهم سوف يصادرون ما بقي من أراضينا. لقد استطلعنا الأمر، فوجدنا الناس في كل مكان يرددون نفس الأخبار، في قسنطينة وسطيف وباتنة ... صرنا نحن الملاك بين خطرين اثنين: فإما أن نتعرض للإغارة على أملاكنا أو ننظم للمتمردين. لذا، جئنا عندئذ نلتمس منكم مساعدتنا وحمايتنا، فاستقبلتمونا بشكل لائق، ولكنكم لم تقوموا بحمايتنا. ولهذا خضعنا لمن كانوا هم الأقوى. نحن لا ننتمي الى الأجواد ولا المرابطيـــن، ولا نملك نفوذا وعـــائدات، إننا نأكل مما نزرع بأيدينـــا ..."[1]. يؤكد هذا التصريح على أن معاناة الأهالي كانت بليغة، وأن ممارسات المستوطنين قد كان لها الأثر البالغ في نفوسهم، وأن المخاوف كانت قائمة في صفوفهم من عهد آت، يكون فيه نفوذ المستوطنين كبيرا، وهنا ربما تنتابنا الظنون حينما يصرح

[1]– لويس رين، **مصدر سابق**، ص.706.

أعيان أولاد شليح بأنهم سمعوا في المدن الكبيرة عن نفوذ اليهود والمستوطنين، فنتساءل: هل أن تلك الوقائع والأقوال قد كانت بريئة تداولها السكان الأهالي فيما بينهم؟ أم أن وراءها أطراف تنشر هذه الدعاية لكي تثير الأهالي على التمرد للاستفادة من الوضع؟ ومن المحتمل أن يكون وراءها المستوطنون، لأن تلك الأخبار كانت تتداول في المدن الكبرى والتي يطغى على سكانها العنصر الأوروبي .

كانت مؤسسات الدولة الفرنسية في الجزائر تحت رحمة ضغط اللوبي الاستيطاني، خاصة في هذه الفترة التي كان فيها قادة الجيش الفرنسي يتخوفون من اتهامات المستوطنين، والذين يتهمونهم بالتعاطف مع المسلمين، وتأييد نظام المكاتب العربية، والذي يتنافى ومستجدات النظام الجمهوري الجديد، وهو ما جعل كثيرا منهم يُجارون المستوطنين في إدعاءاتهم، وكان تعيين أول حاكم عام بعد قيام النظام الجمهوري وهو اللواء البحري دو- غيدون. وقد أعلن هذا الأخير استعداده الكامل لانجاز برنامج المعمرين، وهذا حينما كتب الى رئيس بلدية قسنطينة في أوت 1871 يشرح له نظرته بما يلي:« ليس لي إلا هدف واحد، وهو إحلال الحكم المدني محل القيادة العسكرية من أجل تحقيق الطموحات الشرعية للمعمرين؟ » [1] . وأعلن أن المسلمين المتمردين سوف يعاملون بوصفهم خارجين عن القانون، وليس بوصفهم محاربين، وأن الأهالي هم عبارة عن مهزومين ينبغي عليهم الخضوع لقانوننا، وأنه يجب على ممثليهم أن يقصوا من المجالس العامة والمحلية [2] . لذلك عرضت أحداث انتفاضة 1871على أنها سلسلة متصلة الحلقات من الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام، وطرحت تلك القضايا على عدة دورات جنائية في مدينتي قسنطينة والجزائر. لم ينظر الى الأهالي كمتمردين لهم

[1]- شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق**، ص.15.

[2]- **المرجع نفسه**، ص.15.

مطالب سياسية واجتماعية، بل كشرذمة من المتشردين، والغريب أن البعض ممن هاجموا على نقطة حراسة صغيرة وجهت إليهم تهمة القتل المتعمد أو الاغتيال [1].

لقد تزامنت انتفاضة 1871 بالجزائر مع انتفاضة كمونة باريس، أدين المتمردون الفرنسيون من طرف محاكم عادية، أو من طرف مجالس حرب، بينما أدين المنتفضون الجزائريون من طرف هيئة محلفين تتألف في معظمها من المستوطنين المستفيدين من مزايا النظام الاستعماري، ثم أصبحوا محلفين تولوا تحصيل المبالغ المتعلقة بالتعويض[2]. لقد كان لهؤلاء المستوطنين علاقات سيئة مع الأهالي بسبب الانتفاضة، وبالتالي لم يكن من الممكن أن ننتظر أن تكون هناك محاكمات عادلة، وقد تفطن المحامون لذلك وحاولوا الاحتجاج أمام السلطات، غير أن ذلك لم يجد نفعا، ونظرا لعدم وجود الظروف الملائمة لمحاكمة عادلة، طالب بعض المحامين نقل المحاكمات الجنائية الى (الوطن الأم) بفرنسا لوجود بعض الضمانات القانونية، غير أن التماسهم هذا قد تم رفضه[3] .

كان يتوجب على الأهالي المسلمين، سواء الذين يخضعون للنظام العسكري أو النظام المدني، تحمل قانون الأقوى . لقد كانت هناك مراسيم وقرارات ومناشير وتعليمات وأوامر تهدف دوما الى إبقاء الأهلي تحت رحمة التبعية للمستعمر، والويل لمن يُعارض النظام السائد، الويل لمن ارتكب أفعال معادية للسلطة الفرنسية، فهو معرض لعقوبات متعددة: سخرة، تسخير، غرامات فردية وجماعية، اعتقالات فورية، هنا في الجزائر أونقلهم للخارج[4]. لقد اعترف لويس رين– و هو من الشخصيات التي كانت على دراية بأوضاع الجزائر بحكم مناصبه المتعددة بها– بحيف محاكمات المتمردين من الأهالي وكتب قائلا:« لقد استغرقت محاكمة المتهمين مدة سنتين كاملتين، ويُستشف من التحقيقات القضائية، ومن فحوى المرافعات، ومن

[1]– لويس رين، **مصدر سابق**، ص.966.

[2]– علي بشريرات، **مرجع سابق**، ص. 331.

[3]– لويس رين، **مصدر سابق**، ص. 962.

[4]– حسين بوزاهر، **مرجع سابق**، ص.61.

طبيعة الأحكام التي أصدرتها هيئات المحلفين كم كانت الضمانات الممنوحة للمتقاضين وللمجتمع مجرد أوهام زائفة ووعود كاذبة»[1].

بعد انتفاضة النمامشة وأولاد سيدي عبيد في 1871، اتهم 75 شخصا بالتمرد، وقد أدينوا ونقل أغلبهم الى سجون فرنسا [2]، وقد أصدرت محكمة النقض بالجزائر بدورها في 27 سبتمبر 1871 أحاكما على الذين مثلوا أمام محكمة الجنايات بعنابة، وصدر حكم النفي الى كالدونيا الجديدة وكورسيكا في حق 15 شخصا وهم[3]:

أحمد الصالح بن الرزقي، أحمد بن براهيم، عمار بن عبد الله، نصر بن علي الشابي، مصطفى بن نصر، أحمد بن نصر، لخضر بن علي الشابي، الطاهر بن محمد الصالح، صالح بن علي بن رابح، يوسف بن بخوش، سي أحمد الصالح بن عمر، عبد الله بن عمار، علي بن عمر، أحمد بن علي بن عمر، عبد الله بن علي الشابي.

رحل هؤلاء على متن السفينة لالوار، التي غادرت ميناء برست يوم 5 جويلية 1874، ووصلت الى كالديونيا الجديدة يوم 16 اكتوبر 1874، وكانت تقل 39 منفيا توفي منهم 5 خلال الرحلة. وقد امتدت العقوبات الجماعية فيما بعد الى القبائل والأعراش التي ترفض تسليم فئات أو أفراد متهمين بجرائم ومخالفات، وغالبا ما كانت هذه الإدانات مبنية على شكوك وتوقعات باطلة [4].

في 15 جوان 1873، تم الحكم بالتهجير في حق كل من[5]:

---

[1]- لويس رين، **مصدر سابق**، ص.963.

[2]- بيار كاستال، **مصدر سابق**، ص. 271.

[3]- جمال ورتي، **مرجع سابق**، ص.365.

[4]- مصطفى خياطي، **مرجع سابق**، ص ص.239،283.

[5]- جرمان ميليي، **ترحيل قرويي وثوار القبائل الكبرى الى كاليدونيا الجديدة**، تر: أيت شعلال، دار الثعالبي، الجزائر، 2013، ص ص .149-150

علي بن تونسي وسي لعمر بتهمة التورط في جرائم بباتنة وسطيف والمشاركة في اعتداء وقيادة جماعات مسلحة أو تشكيلها، وحكم بالإعدام على سي دحمان الموتني، وأحمد بن نوي، وسعداوي بن مكي بن حدادة، ولعمري بن سعودي، وطاهر بن إدريس، والحاج بن علي بن رابح، ودحمان بن قدور، والحاج بن دحمان بن عبد الرحمان، والعربي بن بدار، وعبد الرحمان بن قندوز، وأرزقي بن بورنان، ومحمد بن حدة، وسعيد بن داود، وعمر بن بوعرور، وصغير بن حدة، وعلي بوزيد المقراني، وابن عبد الله بن الحاج بن مقراني، وحمود بن بورنان المقراني، ومسعود بن عبد الرحمان المقراني، وأحمد بن شلالي المقراني، الشريف بن محمد المقراني، وسي الصغير بن محمد المقراني، و حمد بن قويدر المقراني بتهمة تنفيذ اعتداء، وإشعال حرب أهلية، وقيادة جماعة مسلحة أو تشكيلها، والتورط في أعمال نهب جماعي، مع استعمال القوة وإشعال الحرائق في بنايات آهلة.

لقد كانت السلطات الفرنسية لا تتوان في اعتقال الأهالي الذين يقومون بأعمال ترى فيها السلطات تهديدا للأمن العام على المستعمرة، و يكفي أن يُتهم الأهلي بتهمة ما تصنف في خانة الجنايات ليجد نفسه أمام مجالس الحرب.

و ربما هذه بعض إحصائيات للقضايا التي نظر فيها مجلس الحرب ما بين 1873 و 1875 و الجدول الموالي يوضح ذلك[1]:

السنة / الإدانة	1873	1874	1875
عدد المتهمين	2370	2023	1686

[1] – S.H.A.T 1H 396 : **Statistique générale de l'Algérie (1873-1878)**

الإعدام	33	18	29
النفي	/	/	/
السجن	6	3	2
عقوبة الأشغال الشاقة	48	41	29
حبس معزول	139	167	127
تنزيل	39	21	30
في الأشغال العامة	396	197	173
المحبوسين	1386	1373	1058
صرف من الخدمة	/	2	/
الغرامة	7	6	10
المجموع	2054	1768	1458

تشمل هذه الاحصائيات حتى الأحكام الصادرة في حق بعض الجنود الفرنسيين، ومما نلاحظه وجود أحكام كثيرة للإعدام، وارتفاع حصيلة المحبوسين، كما أن الجدول يشير الى انعدام النفي رغم أنه كان موجودا حتى قبل هذا التاريخ. فقد كانت قوافل المنفيين الأولى من المغاربة الى كالدونيا في سنة 1867، وكان عددهم 178 محكوم عليه وفق قانون الأهالي حتى قبل ترسيمه وهذا بعد ثورة أولاد سيدي الشيخ 1864، غير أن النفي تطور مع ثورة 1871 وثورة العامري 1876، فقد كانت هناك 120 رحلة تحمل المنفيين ما بين

1874و1878، وكان عدد المنفيين حوالي 5000 منفيا[1]، وكان عدد المحكوم عليهم بالأعمال الشاقة والسخرة عقب انتفاضتي 1871، وحسب قانون 23 مارس 1872، يُنفون مع منفيي كمونة باريس نحو جزيرتي دوكوس بالنسبة للمنفين نفيا تاما، وجزيرة الصنوبر للمنفيين نفيا عاديا[2]، وهكذا تمت محاكمة المنتفضين بصفتهم محاربين مهزومين، فرض عليهم الحاكم العام إتاوة حرب تم تقديرها بناءا على عدد الرجال والأسلحة، أو قيمة الضرائب المحددة بصورة جزافية، وذلك بتهمة مقاومة القوات الفرنسية أو أعوانها الإداريين. كما فرضت الإتاوات على بعض القبائل الصحراوية والأوراسية، والتي لم تطلق رصاصة واحدة ضد القوات الفرنسية، غير أنهم لم يعرضوا استسلامهم بسبب عدم وجود قيادة لهم، فتم اعتبارهم من المتمردين[3]، ولم يستثن من هذا القمع حتى بعض الوسطاء، فقد أوقف القايد أحمد بلقاضي قايد باتنة، لاتهامه بالتعامل مع الثوار وقد قدم الى المحاكمة أمام محكمة الجنايات[4]، رغم أنه كان متعاونا مع الفرنسيين، فقد راسلهم يعرض خدماته وإرسال ابنه الى جبهات القتال قائلا في رسالته الى الجنرال باري حاكم الشعبة العسكرية باتنة سنة 1870:« ... فمن حين بلغنا خبر الفتنة الواقعة بفرنسا امكنتنا [تملكتنا] حيرة، ونزلت بقلوبنا غيرة، حملتنا على طلب أمر من الدولة وإن كانت محتاجة اليه، وهو أني أريد أن نرسل ولدي سي بلقاسم، ومعه ربعة من الفرسان نحو جندكم المنصورة، ليكونوا معهم أينما كانوا ... » [5] .

استمر قمع السكان عقب انتفاضة 1876 بواحة العامري وبعض أعراش المنطقة، وقد كانت الفرصة مواتية للمستوطنين، وربما لبن قانة وأعوانه، لفرض عقوبات قاسية على هذه الواحة الآمنة. فبعد أن دكت عسكريا، جاء الدور للقمع القضائي. وبتاريخ 14

---

[1] - Mélica Ouennoughi, **Op.Cit**, pp.114,115,123.

[2] - **Ibid**, p.133.

[3] - لويس رين، **مصدر سابق**، ص.961.

[4] - يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، **مرجع سابق**، ص. 648.

[5] - C.A.N.O.M 6H 32, **Op.Cit**

نوفمبر1876، انعقد مجلس الحرب[1]، كانت الأحكام الصادرة من مجلس الحرب في حق البوازيد[2]:

- الحكم بالنفي التام في حق: أحمد بن عياش، ومبروك بن السعيد، وشليحي بن الضو، ومحمد بن سالم، و عمر بن سالم.
- النفي العادي طول العمر في حق الحاج علي بن الرغيس.
- الحكم بالسجن خمس سنوات تحت مراقبة الشرطة في حق سليمان بن عبد الرحمان.
- الحكم بالبراءة في حق عبد الرحمان بن رويجة .
- تحويل عدد معتبر من البوازيد نحو مقاطعة قسنطينة.

ولقد وردت في مراسلة مؤرخة في 9 جوان 1876، تحمل رقم 454، موجهة الى الحاكم العام قائمة اسمية بالذين أنهوا عقوبتهم في سجن عين الباي، وهو في الواقع سجن مخصص للرهائن، لكي يحولوا نحو مقاطعة وهران لقضاء العقوبة الثانية، ويتعلق الأمر بالبوازيد من فرقة الجبابرة وهم[3]:

بشير بن خالف، النوي بن عبد الله، محمد بن محمد، عبد الله بن أمحمد، العيد بن أحمد، محمد بن عمار، عوماري بن مداني، أحمد بن قويدر، محمد بن لخضر، عمار بن مزوز، بلقاسم بن مزوز، لخضر بن حامن، مسعود بن أمحمد، تركي بن عومار، ساعد بوغبالي، يوسف بن عمار، مرزوق بن محمد، لخضر بن السعيد، أحمد بن خالف، عمار بن لخضر، بلقاسم بن مبروك، عمار بن محمود، ميلود بن عمار، جمعاوي بن لمرابط، عبد الله بن جموعي، عمار بن سالم، ضيف الله بن موسى، محمد بن أمحمد، بلزقة بن سراي، سعدي بن أحمد، وهم 30 شخصا.

---

[1] - C.A.N.O.M 2H 87, **Op.Cit.**

[2] - **Ibid.**

[3] - **Ibid.**

عقوبتهم في الواقع، وكما أسلفنا، عقوبة مضاعفة، عقوبة قضوها بسجن عين الباي، وعقوبة ثانية ستمنح لهم وهي ابعادهم عن عرشهم في واحة العامري. ورغم أننا لم نتمكن من إيجاد قائمة للمسجونين من الفرق التي تشكل البوازيد مثل: أولاد سعود، وأولاد أدريس، وأولاد يوب، ووجدنا فقط لمن هم من فرقة الجبابرة، فربما يعود ذلك إلى الحكم الجماعي الذي جاء في حقهم بإبعادهم إلى مقاطعة وهران. شملت فرقة الجبابرة المبعدة على: 194 رجلا ، 185 إمرأة، و 120 طفلا، وخيمتان هربتا، وقد أوقفتا ووجهتا الى مكان التجميع الذي أعد لهم [1] .

كان النفي خارج الجزائر باتجاه كورسيكا أو كاليدونيا الجديدة من أبشع أنواع العقاب، فقد أُبعد الى كورسيكا بعد انتفاضة 1876 عبر وهران[2]:

العمراوي بن بوحاس75 سنة، ومعمر بن أحمد 39 سنة، وقويدر بن أحمد 45 سنة، وعبد الله بن الجودي70 سنة توفي، وعبد الله بن تومي51 سنة، ومسعود بن عمار 80 سنة، والعمراوي بن تواتي 80 سنة، وتلي بن عبد الله 40 سنة، وهم من أولاد ادريس. وعلي ابن محمد من أولاد يوب، وبوشيح بن صايب 56 سنة، والنوي بن جموي 50 سنة، ودراجي بن محمد 60 سنة، والسبتي بن عمار 73 سنة، وهم من أولاد اسعود، وعلي بن بوطاق 46 سنة، والحاج بن بوماضي، وسليمان بن أحمد، وعبة بن عرجاني من فرقة زمالة بوعكاز .

وقد تم تهجير أربع وثلاثون مهجرا الى كالفي في كورسيكا عقب انتفاضات سنتي 1871 و 1876[3].

– لقد ذكرت التقارير الفرنسية، وخاصة قبيل صدور العفو وبعدها، أسماء المبعدين الى كورسيكا، خاصة أولئك الذين استفادوا من العفو، وسمح لهم بالعودة، ولكن ليس الى

---

[1] – C.A.N.O.M 2H 87, **Op.Cit.**

[2] – **Moniteur de l'Algérie**, 16 année, n°: 272, Samedi 18 Novembre, 1876.

[3] – جرمان ميليي، **مرجع سابق**، ص.150.

واحة العامري، بل هناك من سمح له بالالتحاق بذويه المبعدون في التل أو مقاطعة وهران، غير أن كثيرا من العائدين وجدوا أنفسهم في أماكن لم يجدو ذويهم فيها، وهذا تقرير بتاريخ 15 أفريل 1884 موجه الى جنرال مقاطعة قسنطينة، يخبره بوضعية الذين رفع عنهم الحجر من كورسيكا وهم في مقاطعة وهـــــران لأجل الإلتحاق بذويهم ويتعلق الأمر بـ[1]:

- العمراوي بن بوحاس، 75 سنة، من أولاد إدريس، عائلته كانت مبعدة بالمسيلة وسمح له بالذهاب الى تيارت.
- معمر بن أحمد، 39 سنة، عائلته مبعدة بالمسيلة وسمح له بالذهاب الى تيارت.
- قويدر بن أحمد، 45 سنة، من أولاد إدريس، سمح له بالالتحاق بأبويه بالمسيلة.
- عبد الله بن الجودي، 70 سنة، توفي وهو من أولاد إدريس.
- عبد الله بن التومي، 51 سنة من أولاد إدريس، سمح له بالالتحاق بعائلته بالمسيلة.
- مسعود بن عمر، 80 سنة، من أولاد إدريس عائلته بالمسيلة ويوجه الى تيارت.
- العمراوي بن تواتي، 80 سنة، من أولاد إدريس سمح له بالإقامة مع أهله في المسيلة.
- تلي بن عبد الله، 40 سنة، من أولاد إدريس سمح له بالالتحاق بالمسيلة.
- علي بن محمد، من أولاد سعود عائلته بضواحي باتنة.
- بن الشيخ بن سعيب، 56 سنة، من أولاد سعود عائلته مبعدة بضواحي باتنة.
- موني بن جموعي، 75 سنة، من أولاد سعود عائلته مبعدة في ضواحي باتنة.
- دراج بن محمد، 60 سنة، من أولاد سعود عائلته مبعدة في ضواحي باتنة.
- السبتي بن عمر، 73 سنة، عائلته مبعدة في ضواحي باتنة.
- علي بن قطاف، 46 سنة، من أولاد يوب سمح له بالالتحاق بعائلته المبعدة في تبسة.
- بلقاسم بن عبد الله، 45 سنة، من أولاد يوب سمح له بالالتحاق بتبسة.

[1] – C.A.N.O.M 2H 87, **Op.Cit**

- سعد بن عمار، 50 سنة، من أولاد يوب.
- الحاج مبارك بن بلقاسم، 45 سنة، من فرع جبابرة – أولاد الساحل- سمح له بالالتحاق بعائلته ببسكرة.
- تومي بن الشافعي، 40 سنة، من أولاد يوب .
- الهامل بلزيد، 45 سنة، من أولاد سعود .
- الصالح بن هارة، 56 سنة، من أولاد إدريس.
- الحجاني بن بوماضي، من بسكرة عرش زمالة فرع بوعكاز.

كان المنتفضون الذين تعتبرهم السلطات الفرنسية خطيرين على أمنها ينفون بعيدا نحو كاليدونيا أو غويانا، أما بالنسبة للمنفيين من البوازيد، فقد بدأت رحلة نفيهم في 1 أكتوبر 1877 في بواخر بها أقفاص قليلة التهوية، قام هؤلاء من على متنها بجميع الوظائف الحيوية، في هذا المكان الضيق، وقد استغرقت الرحلة 106 يوما »[1]. يؤكد صادق تواتي ذلك عندما كتب:« وقد وصل الى جزيرة الصنوبر بكالدونيا 20 ثائرا من ثورة الأوراس- ويقصد ثورة العامري 1876- على ظهر سفينة نافارين، ولقد عانى هؤلاء أثناء نقلهم وبعد وصولهم »[2] ولقد أدلت المنفية لويس ميشـــال بشهادة جاء فيها :« في 18 جانفي 1875، أحضر كالفادوس 59 عربيا، هؤلاء التعساء الذين حرمتهم معتقداتهم الدينية المسبقة من كل ما قدم لهم على متن السفينة: خنزير مملح، لحم البقر، خمر، وصلوا في حالة مزرية، ولم يترك داء الحفر فيهم شيئا، وكانوا يترنحون في سيرهم، وبعضهم لا يستطيـــعون قطع ثلاثة أقدام دون أن يجلس ... »[3] . كانت هذه صورة مصغرة أوردتها هذه السيدة لحالة المنفيين، وكانت هذه الوضعية ترافق كل المنفيين في رحلة نفيهم في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

---

[1] - Mélica Ouennoughi,**Op.Cit**, p.143.

[2]- الصديق تواتي، **المبعدون الى كاليدونيا الجديدة مأساة هوية منفية: نتائج وأبعاد ثورة المقراني والحداد**، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص.140.

[3]- **المرجع نفسه**، ص ص .127- 128.

تباينت الراويات حول مصير ابن عياش الزعيم الروحي لانتفاضة 1876، فهناك مصادر أشارت الى نفيه مع عمر بن سالم، وبن الضو علي بن الرغيس [1] ، أما المؤرخ آجيـــرون فقد قال أنه أعدم [2]، وذكرت ونوغي التي بحثت في ملف المبعدون بأنه نفي الى غويانا مع محمد بن يحي من أولاد سيدي يحي[3]، غير أنني عثرت في الأرشيف على رسالة باسمه حينما صدر مرسوم العفو أرسلها من سجن توارس (Thouars) يطلب فيها العفو من السلطات الفرنسية[4].

كانت العقوبات الجماعية لا تقل شأنا عن العقوبات الإسمية، ذلك أنها تجبر النساء والأطفال والشيوخ على ترك ممتلكاتهم، وأرضهم، وأرض أجدادهم الى أماكن جديدة لم يتعودوا عليها، وكانت في كثير من الأحيان جدباء خاصة سنوات الجفاف ومناخها كان قاس، أما ممتلكاتهم فقد صودرت، ولم يأخذوا معهم إلا خيامهم البالية، وبعض مما تبقى من المواشي التي تعرضت إما للمصادرة، أو البيع لتسديد الضريبة العربية، وضريبة الحرب، ومثال ذلك فرقة الجبابرة التي أبعدت عن عرشها، ووجهت نحو مقاطعة وهران كما سبق وذكرنا، حيث كانت الإدارة الاستعمارية تنظر إليها على أنها أكثر خطرا، خاصة أن الزعيم الروحي للثورة من الجبابرة، وهي آخر فرقة تأتي لطلب الأمان عكس الفرق الثلاثة الأخرى. كان تعداد هذه الفرقة: 194 رجلا و 185 إمرأة و 120 طفلا مخيما في مقاطعة وهران ما مجموعه 499 فردا، 51 رب عائلة يملكون 891 رأس من الغنم والماعز و 204 رأس إبل في دائرة معسكر، 34 رب عائلة يملكون 605 رأس ماعز وغنم و 138 رأس إبل في دائرة سعيدة، 41 رب عائلة لهم 630 رأس الماشية و 169 رأس إبل في دائرة تيارت،و هذا حسب تقرير 28

---

[1] – C.A.N.O.M 2H 87, **Op.Cit.**

[2] – شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج 1، **مرجع سابق**، ص. 111

[3] – Mélica Ouennoughi, **Op.Cit**, p.135.

[4] – أنظر: **ملحق رقم** 28، ص.409 .

جويلية 1876 [1]. شكل الجبابرة قبل الانتفاضة 147 خيمة، وقد كان لهم 915 رأس جمل و 3500 رأس غنم[2].

لقد تم تفريغ منطقة الزيبان من البوازيد الثائرين ظلما، فالجبابرة كما أشرنا تم إبعادهم الى مقاطعة وهران بفرندة وتيارت وسعيدة، وأولاد دريس الى المسيلة، وأولاد يوب نحو دائرة تبسة، وأولاد سعود نحو دائرة باتنة، وقد ترك هؤلاء أرزاقهم وأراضيهم ونخيلهم الذي صادرته السلطات الفرنسية، ولم يأخذوا معهم إلا مصيرهم المجهول حيث تعرضوا إلى المجاعة التي ضربت المناطق التلية، وليس لهم من الموارد الكافية لمواجهتها، ولم يبق من البوازيد إلا أولئك الذين تعاونوا مع الفرنسيين واعتبرتهم الأوفياء، وعددهم قليل 85 خيمة، جمعتهم وشكلت منهم دوار واد غوس ربما (لغروس)[3]. و لم يسمح لهم بالعودة إلا بعد صدور العفو في سنة 1890 بعد أن فقدوا هويتهم وألقابهم، وحتى وإن عادوا ،ليس لمنازلهم وممتلكاتهم التي صودرت وبيعت للمستوطنين.

المطلب الثاني: نماذج خلال الفترة ما بين 1879-1917

استمرت الإجراءات القضائية القمعية خلال الفترة التي أعقبت ثورة الأوراس سنة 1879، والتي كانت مجرد انتفاضة محدودة المكان والزمان، وكانت ضد القياد وشيوخ المنطقة الذين ذاقوا منهم ذرعا، لكن القمع الفرنسي كان قاسيا، تجاوز كل الحدود عقب انتفاضة الأوراس الغربي سنة 1879، فمباشرة بعد التحكم في الانتفاضة، شرع العسكريون في جرد أسماء الذين تورطوا حسبهم في الانتفاضة، دون أن يكون لهؤلاء حق الدفاع عن أنفسهم، وهذه القائمة الاسمية التي أرسلها القايد العسكري لبسكرة المخيم بذراع لكحل الى السلطات العليا الفرنسية بتاريخ 21 جوان 1879 للذين بلغ عليهم في دائرة بسكرة، والذين سيمرون

[1] - C.A.N.O.M 2H87, **Op.Cit.**

[2] - C.A.N.O.M F/80/1683 : **L'insurrection des Bouazid.**

[3] - C.A.N.O.M 2H 87,**Op.Cit**

على المحاكمة، وكانت التهم الموجهة إليهم في معظمها تدور حول مشاركتهم في حادثة تكوت، ومقتل قايد بشتارزي، والمشاركة في عملية الربع، وتقديم المساعدة للمنتفضين، ولقايد الانتفاضة محمد بن عبد الرحمان جارالله، ومرافقته، وهم كالآتي حسب اعراش أولاد بو سليمان، واحمر خدو، وغسيرة، وفرقهم المنتشرة في الشعبة العسكرية بسكرة[1]:

- فرقة أولاد عبد الرحمان: الصالح بن محمد محمد بن بلقاسم، محمد بن بعلى، مسعود بن بلقاسم، بن مختار، أحمد بن عثمان، محمد الصالح بن عبيدة، احمد بن الصالح بن محمد، محمد بن عمر بوغيمة، عمار بن براهيم، الصالح بن محمد بوطيان، علي بن بلقاسم .
- فرقة أولاد سالم بن عباس: بن أحمد النوي، أحمد بن بوعلي، محمد الصغير بن عبد الله، الشريف بن بلقاسم، محمد بوعقال بن عبد الله، بلقاسم بن مسعود بن منور، عبد القادر بن أحمد، عبد الله بن احمد بن بلقاسم، محمد أمزيان بولغقال.
- فرقة أولاد سعدية: الطيب بن علي، محمد الشريف بن علي، الطاهر بن علي، الطيب بن أحمد الشريف، عمر بن محمد بن عبد الله، براهيم بن أحمد أزروال(وهو رفيق الشريف المدعو جار الله).
- فرقة المرادسة: عبد الله بلحسن، علي بن عبد الله، بلقاسم بن عبد الله، الصالح بلحسن، محمد بن محمد لوصيف، براهيم بن علي بن بعلى، بلقاسم بن علي، سي محمد أمزيان بن أحمد، العايش بن أحمد، محمد بن عمار، بلقاسم بن مسعود، احمد بن بلقاسم.
- فرقة أولاد قاسم: محمد بن بلقاسم، محمد بن أحمد، الطيب بن يزة، ابراهيم بن يزة وهو من الذين قتلوا باشترزي تعرف عليه باش عدل الشمرة، الشريف بن محمد، مسعود بن يزة، محمد الصالح بن مبارك، بن الشريف بن سي أحمد، أحمد بن محمد.
- فرقة أهل جارالله :وشيخهم عبد الرحمان بن عمر بن مبارك والمتهمون هم: محمد أمزيان عبد الرحمان وهو الشريف الذي قاد الانتفاضة، محمد الطيب بن عبيد وقتل في العناصر،

[1] – C.A.N.O.M. 93203//26: **Préfecture d'Arris**.

لخضر بن صحراوي، سي محمد بن صحراوي، زروال بن أحمد بن بوعكاز، محمد الصالح بن دربال.

- فرقة أولاد سليمان بن حمزة: بلقاسم بن أحمد أبركان، عبد الرحمان بن مسعود، بلقاسم بعلى، محمد درنون، عمر بن بعلى، علي بن أحمد.
- تكوت: وشيخها عبد الحفيظ بن عبد الله و المتهمون هم: أحمد بن بلقاسم بن سليمان وهو من قتل بشتارزي حسب شهادة صهره زوجة الدايرة، محمد الصالح بن يوسف، الدايرة أحمد أبركان، ومن المتهمين عبد القادر بن يوسف الذي شارك في عمليتي الربع وواد طاقة.
- فرقة لخذارة دوار غسيرة: وشيخهم حفيظ بن زياد وهم: سي محمد بن مصطفى الذي كان يحمل رسائل جار الله لدواره ولبسكرة، الطيب بن خليفة، الصادق بن سي لونيس.
- فرقة بني ملكم وشيخهم سي براهيم بن أحمد بن عبد الله وهم: أحمد بن سعيدي، براهيم بن سعيدي، احمد الشريف بن عبد الله، مسعود الحاج بن عبد الله، الحاج بلقاسم بن سي لخضر، بن سي محمد، الطيب بن العقون، محمد بن الطيب، مسعود بن سعيدي، مصطفى بن سي أحمد، سي محمد بن عمار، الطيب بن محمد، أحمد بن سي ابراهيم، بلقاسم بن علي، بلقاسم بن مراك.
- فرقة أولاد سي أمحمد وناس بن أحمد: وكانت تهمتهم أنهم رفضوا المساعدة في قمع الانتفاضة الى جانب الفرنسيين وهم: محمد بن سي علي، احمد بن بلقاسم، أعمر بن بلقاسم، بلقاسم بن لعريب، معمر بن أحمد بوخضرة.
- عن فرقة الشيخ براهيم بن لونيس: محمد بن الرزقي، بعلي بن مزيان وأصله من الشرفة .

يتضح لنا من خلال قوائم الفرق أمرين: إما أن المقاومة كانت واسعة عكس ما يروج لها في كونها مجرد تمرد وعصيان ومغامرة قام به الشريف محمد عبد الرحمان، وهي محدودة المكان والزمان، وإما أن السلطات العسكرية الفرنسية تضرب في أي اتجاه لأجل القمع وتوسيع

العقوبات على السكان لملء خزائن الإدارة الاستعمارية ذلك أن عقوباتها هنا قد شملت معظم الأعراش.

لم تكتف السلطات الإستعمارية بالقائمة المذكورة أعلاه، بل تم إرسال قائمة جديدة بتاريخ 4 سبتمبر 1880، وُسعت لتضم 164شخصا، بأسماء الأشخاص الذين سيقدمون الى المحاكمة وقد تعلق الأمر بـ[1]:

- فرقة أولاد سالم بن عبيد: سي أحمد بن النوي، أحمد بن بوهالي، سي محمد الصغير بن عبد الله، الشريف بن بلقاسم، محمد أغقال بن عبد الله، محمد بن أحمد أمقران، بلقاسم بن مسعود بن منصور، محمد بن أحمد بلهوشات، عبد الله بن أحمد بن بلقاسم، محمد أمزيان بلعقال، بلقاسم بن أحمد، صدوق بن عمار، محمد بن عبد الله.
- فرقة أولاد سعدية: الطيب بن علي بن درنون، محمد الشريف بن علي درنون، زايد بن أحمد الشريف بن عبد الله، براهيم بن أحمد ازلماط، علي بن مبارك، علي بن أحمد امبارك، علي بن أحمد دردور، الصادق بن عمار، علي بن الصالح، عمر بن عراج، الطيب بن علي.
- فرقة المرادسة: عبد الله بن لحسن، علي بن عبد الله، بلقاسم بن عبد الله، الصالح بلحسن، محمد بن محمد العايب، براهيم بن علي بن بعلى، بلقاسم بن علي، سي محمد امزيان بن محمد، العايش بن احمد، محمد بن عبد الله، بلقاسم بن بعلى، بن مدور حمنة بن درنون، ساعد بن بلقاسم، عيشة بنت أحمد أمقران، وسليمان بن قاسم .
- فرقة أولاد قاسم: محمد بن بلقاسم، محمد بن محمد، الطيب بن بلقاسم بن يزة، براهيم بن محمد بن يزة، محمد بن عمار بن يزة، بن الشريف بن سي أحمد، محمد الصالح بن مبارك، سي الشريف بن سي أحمد، محمد الصالح بن مبارك، الشريف بن أمحمد، أحمد بن أمحمد،

[1] – C.A.N.O.M. 93203//26, **Op.Cit.**

محمد أمزيان بن سعيدي، محمد بن نورة، عثمان بن أحمد، الطيب بن بلقاسم، احمد بن صالح بلقاسم، بلقاسم بن محمد، أحمد بن محمد، سليمان بن علي، امبارك بن ساعد، محمد يزة.

- فرقة أولاد جار الله: سي محمد الطيب بن محمد، لخضر بن صحراوي، سي محمد بن صحراوي، أحمد بن صحراوي، زروال بن أحمد بن بوعكاز، محمد الصالح بن غولال، علي بن عمار، محمد بن بوعافية، محمد الصالح بوهلال، محمد بن الصغير، بلقاسم بن عباس، بلقاسم بن محمد أمزيان.
- فرقة أولاد سليمان بن حمزة: بلقاسم بن أحمد أبركان، عبد الرحمان بن مسعود، بلقاسم بن بعلى، محمد بن سي المنصور، أمحمد بن معلى، علي بن أحمد بن عبد الله، أحمد بن أمبارك، أحمد بن صالح، علي العافية بن شعبان، محمد بن محمد، بلقاسم بن مبارك، علي بن مبارك، علي الهادي بن بومعراف.
- تكوت: أحمد بن بلقاسم بن سليمان، علي بن الهادي، عبد الرحمان بن خلاف، سليمان بن داوود، بومعراف بن علي أو علي، بلقاسم بن سليمان.
- فرقة بني ملكم: محمد بن سي اعمارة، امحمد بن سعيدي، براهيم بن سعيدي، احمد بن عياش، بن خلف الله، مسعود بن خلف الله، الحاج بلقاسم بن سي لخضر، سي محمد العايش بن الصادق، سي احمد أمزيان بن محمد، الطيب بلعقون، محمد بن الطيب، صدوق بن الطاهر، محمد بن امبارك، مسعود بن سعيدي، مصطفى بن سي أحمد، سي أحمد بن عمار، الطيب بن محمد، أحمد بن سي ابراهيم، بلقاسم بوعلي بن صالح، بلقاسم بن مراح، عبد الله بن صدوق، بن بلقاسم بن محمد، براهيم بن الطيب، الطيب بن أحمد، المسعود بن محمد.

- فرقة السراحنة أولاد سي أحمد: محمد بن سي علي، أحمد بن بلقاسم، أعمر بن بلقاسم، علي بن اللغب، محمد بن أحمد بن سليمان، بوخضرة بن أحمد، سليمان بوعبود، محمد بن أحمد بن سليمان، أحمد بن لعجوج، صالح بلعجوج، عبد الله بن محمد أمقران.
- فرقة الشرفة: محمد بن الرزقي، بعلى بن امزيان، الحاج بن علي مبارك بن احمد، محمد بن درنون، سعد بن رويسج، علي بن غومل.
- غسيرة: سي محمد بن مصطفى، الطيب بن خليفة، صدوق بن سي لونيس.

ولقد تم لاحقا، في 12 مارس 1880، نفي 42 من المنتفضين نذكر منهم [1]:

- محمد بن بوعقال من فرقة أولاد سالم بن عباس.
- الصالح بن محمد عيسى وعلي بن بلقاسم وهما من فرقة أولاد عبد الرحمان.
- الشريف بن علي من أولاد سعادنة.
- بلقاسم بن عباس من أولاد سالم بن عباس.
- ابراهيم بن بعلى من أولاد عبد الرحمان.
- سي محمد أمزيان بن أحمد من المرادسة.
- عبد الحفيظ بومعراف من أولاد سليمان بن حمزة.
- صالح بن محمد أمزيان من أولاد عبد الرحمان.
- بلقاسم بن بعلى من المرادسة.
- محمد الصالح بن مبارك من أولاد قاسم.
- محمد بن أحمد من السراحنة.
- محمد بن عبد الله من فرقة سالم بن عباس.

[1] – C.A.N.O.M. 93203//26, **Op.Cit.**

- أحمد صالح بن محمد، وبلقاسم بن عمر، وبلقاسم بن محمد أمزيان وهم من أولاد عبد الرحمان.
- محمد بن أحمد عشاب من أولاد سالم .
- لوصيف بن عمار من السعادنة.
- عبد الرحمان بن محمد الصغير من بزقغاوي.
- أحمد بن أحمد من أولاد قاسم.
- عثمان بن أحمد، وعلي بن عبد الله، وعبد الحفيظ بن بومعراف من أولاد سليمان بن حمزة.
- الطيب بن العقون، والصادق بن الطاهر، وهما من بني ملكم.
- لوصيف بن عمار، والشريف بن علي، والصالح محمد بن عيسى، وعلي بن بلقاسم، ومحمد بن أحمد عشاب وهم من السعادنة.
- محمد بن أحمد بن اغقال، وبلقاسم بن أحمد من أولاد سالم بن عباس.
- علي بن محمد بن درنون من سعادنة.... وغيرهم.

أما بالمجلس العسكري بقسنطينة، والذي شكل مجلس حرب داول في قضية المتهمين في انتفاضة الأوراس 1879 لمدة عشرة أيام، فقد كان المتهمون قد قضوا سنة سجنا، وصدرت فيهم الأحكام بتاريخ 6 جوان 1880 وقد كانت كالآتي[1]:

الحكم بالإعدام على 14 شخص، وبعشر سنوات سجن لكل فرد على 10 آخرين، وبخمس سنوات مع الأشغال الشاقة على 17، وعامين على 7، وغيابيا على 15. ومن المعلوم أن زعيم الثورة محمد أمزيان قد حكم عليه بالاعدام، إلا أن رئيس الجمهورية الفرنسية

[1]- مصطفى حداد، **مرجع سابق**، ص.171.

كارو(Carot) استبدل أحكام الإعدام بالسجن المؤبد، مع نفي بعضهم الى كورسيكا أو كيان بغويانا الفرنسية بأمريكا الوسطى[1] .

لم تكتف السلطات الاستعمارية بهذه العقوبات فحسب، بل لجأت الى العقاب الجماعي، فقد تم إبعاد 20 عائلة من أولاد داود الى دائرتي القل وتقرت، و 26 عائلة من بني بوسليمان الى الشعبة العسكرية سطيف، و 12 عائلة من بني أوجانة الى دائرة جيجل[2] ، ورغم أن الإدارة الاستعمارية لم تعتبر قبائل وادي عبدي ثائرة، إلا أنها عاقبت بعض الشخصيات المتنفذة من القبيلة. فالإدارة الاستعمارية في واقع الأمر، لا تقبل إلا بالمحاكمة أمام هيئاتها، وتكون صارمة جدا أمام كل محاولة لحل الخلافات بين المتخاصمين من المسلمين لدى رجال الدين كما جرى العرف في الأوراس، وعلى سبيل المثال نذكر ما تعرض له سي الهاشمي بن دردور من زاوية ندرومة سنة 1879 من عقوبة بعدما دعا مريديه وأتباعه الى رفض طاعة شيوخ وقياد الإدارة الاستعمارية، وعدم الاستقضاء عند قضاتها، وعدم الإمتثال إلا لأوامره فقط. لقد كان رد فعل الادارة الاستعمارية ممثلة في شخص الجنرال قائد شعبة باتنة العسكرية أن قدم في شأنهم طلب ابعاد الى كورسيكا بتاريخ 7 جانفي1880 ، وقد تعلق الامر بـ[3]:

- سي الهاشمي بن سي علي دردردور من قرية مدرونة وهو شيخ زاوية.
- عمر بن يوسف وهو مقدم المرابط سي الهاشمي من قرية حيدوسة.
- محمد أمزيان مقدم سي الهاشمي من نارة.
- بوبكر بن خالد مقدم من تلاث.

---

[1]- مصطفى خياطي، **مرجع سابق**، ص ص.163-164.

[2]- عبد الحميد زوزو، **ثورة الأوراس 1879**، **مرجع سابق**، ص. 51.

[3]- عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص. 194.

نفي هؤلاء الى جزيرة كورسيكا، ولم يفرج عنهم إلا في سنة 1883 فيما يبدو[1].

لقد كانت الإدارة الإستعمارية تراقب المرابطين نظرا لمكانتهم، ورغم أنها دجنت كثيرا منهم إلا أن كل مرابط يظهر لها أنه يشكل خطرا على الأمن كما تسوقه، تحاول ابعاده كما فعلت مع مرابط زاوية بلعباس بمنعة بعد حادثة مارغريت[2]، ومع براهيم بوزيد من زاوية القرقور المعروفة بمول القرقور في 1914، حيث تم نفيه من قبل عامل عمالة قسنطينة الى توقرت[3] .

سوق الفرنسيون أن هذا القمع ضروري، ومشروع بسبب انتفاضتهم، ولكن القمع القضائي في الواقع كان سواء تعلق الأمر بالانتفاضات، أو في سائر الأوقات، فقد كانت السلطات الإدارية والعسكرية تحاكم الأهالي وفق ما أقرته السلطات التأديبية في قانون الأهالي، لقد كانت معظم العقوبات تدور حول أعمال الشغب والفوضى في الأسواق بنسبة 32%، وإخفاء البضائع الخاضعة للضريبة بنسبة 16،6 %،و التأخير في التسديد، ثم الامتناع عن التصريح بالمعلومات المطلوبة من طرف السلطات. وكان الأهالي يتعرضون للعقوبات من السلطات التأديبية حسب قانون الأهالي، فعليه، وحسب السلطات التأديبية، كانت العقوبات المسلطة في حق الأهالي بدائرة باتنة :

- في الفترة من 2 سبتمبر 1890 الى1سبتمبر 1891: مجموع أيام الحبس 2581، وعدد الإدانات بالحبس 709 ، وقيمة الغرامات 6950 فرنكا وعدد المدانين بالغرامة 849
- السنة 1891 – 1892: عدد المسجونين 888 بأيام حبس 2590، وغرامة مقدارها 5631 فرنك لـ 762 مدان.

[1] – عبد الحميد زوزو، **ثورة الأوراس 1879، مرجع سابق**، ص. 31.

[2] – Fatiha Sifou, **Op.Cit**, p.55.

[3] – عبد الله الشافعي، **مرجع سابق**، ص. 131.

- الفترة ما بين 1892- 1893 : عدد المدانين من الجزائريين 837 إدانة ، مجموع أيام الحبس 2629 يوم، عدد المسجونين 749 وغرامة تقدر بـ 5266 في حق عدد المدانين الـ 654 . أسندت كل هذه العقوبات لقانون 25 جوان 1890 [1]

كان منظروا الاستعمار يشجعون على قمع الأهالي مثل جيرو الذي دعا في المؤتمر الدولي لعلم الاجتماع الاستعماري سنة 1900 قائلا:« إن الأجناس السامية والدونية، ينبغي أن تخضع لأنظمة سياسية وقانونية متعارضة في كل شيء. فشعوب إفريقيا وآسيا وإقيانوسيا المتخلفة أو السيئة التحضر ينبغي أن تفرض عليها مؤسسات أخرى، وعدالة كفيلة بإنزال العقاب العاجل على الأهالي بتذكيرهم بأن الأوروبين هم الأسياد » [2]. وهكذا كان تطبيق المسؤولية الجماعية مبررا للعسكريين والإداريين، و هو ما حدث لزكاكه فرع أولاد بوقسة عرش لعلاونة من النمامشة حيث غرموا في جويلية 1904بـ 1000 فرنك بدعوى أن تصرفاتهم مسيئة للسلطات، ولهم ضلع في مقتل قائدهم[3]. وهي اتهامات مبنية على الشكوك من السلطات الإدارية والعسكرية لذلك كانت الغرامة والحبس تلاحق الأهالي، ففي بلدية عين لقصر كانت العقوبات المسلطة[4]:

- في السداسي الثاني من سنة 1904: 114 يوما سجنا للأهالي المدانون، و 400 فرنك غرامة.

- في السداسي الثاني من 1910 والأول من1911:1071 يوما سجنا للأهالي المدانون، 1382 فرنك غرامة.

---

[1] - **Journal Officiel**, n°:193, Jeudi 1/7/1894

[2]- أولفييه لوكور غرانميزون، **في نظام الأهالي: تشريح مسخ قانوني القانون الاستعماري في الجزائر وفي الامبراطورية الفرنسية، مرجع سابق**، ص.10.

[3] - C.A.N.O.M 12H38 : **Responsabilités collectives : Constantine1830-1906.**

[4] - C.A.N.O.M 93201//29, **Op.Cit.**

- في السداسي الثاني من 1911 والأول من 1912: 787 يوما سجنا للأهالي المدانون، 613 فرنك غرامة.

- في السداسي الثاني من 1912 الى السداسي الأول من 1913: 1380 يوما سجنا في حق 368 محكوم عليهم، 1058 فرنك غرامة. علما أن قيمة الغرامة الأخيرة المسلطة على السكان تعادل قيمة أكثر من 211 خروفا لأن قيمة الخروف خمسة فرنكات [1] .

لقد كان عدم التصريح أمام لجنة جرد الممتلكات بالممتلكات يعرض صاحبه للغرامة والحبس كما هو شأن زطوط مسعود بن مصباح من دوار أولاد فاضل، فحينما مرت لجنة جرد الممتلكات يبدو أنه لم يصرح بها فحكم عليه بغرامة 75 فرنكا [2]، والأهلي الذي ليس له موارد للتسديد نقدا يدفع تلك الغرامة أيام عمل وهذا وفق ما ورد في المادة 2 من قانون 21 ديسمبر 1897[3]، وهكذا كانت العقوبات تسلط في حق الأهالي حتى يستفيد منها المستوطنون بدعوي المنفعة العامة التي يقوم بها المدان في القرى الاستيطانية ذات العنصر الأوربي. لقد قال المؤرخ آجيرون:« إن البرلمان الفرنسي الذي كان بإمكانه تخفيف العجز الحكومي تجاه مصالح الأهالي لم ينشغل و لغاية 1891 بما كان يجري باسم فرنسا في الجزائر من طرف الإدارة والمعمرين، فقد تركهم البرلمانيون يتصرفون بحرية في مصير الأهالي، وبدورها تخلت الإدارة المركزية الفرنسية عن دورها الطبيعي في كونها حكما ومنظما بين مصالح المعمرين و مصالح المسلمين » [4].

استمر الوضع على حاله رغم وفود عدد من اللجان البرلمانية دون أن يتمكنوا من توقيف مغالاة المستوطنين، وهو ما أدى الى دفع سكان الأوراس الى الانتفاضة ضد جورهم، وجور الادارة التي تذكرت الأهالي، وحاولت أن تجندهم للدفاع عن الأرض الفرنسية ضد هجمات

---

[1] - **Ibid**

[2] - C.A.N.O.M 93201//29, **Op.Cit.**

[3] - شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج2، **مرجع سابق**، ص. 75.

[4] - شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ج2، **مرجع سابق**، ص.61.

الألمان، ولكن رغم ما خلفته ثورة الأوراس من شرف للمنتفضين لأنهم قاموا ضد التعسف الذي مارسته الإدارة ضدهم، وضد أبنائهم، إلا أنها أعطت الفرصة مرة أخرى للإدارة الاستعمارية لفرض القمع القضائي في أبشع صوره.

لقد سارعت الادارة الاستعمارية، وفي مدة لم تتعد أسبوعا من اندلاع الانتفاضة، الى وضع دائرة باتنة دون البلديات الكاملة الصلاحيات في القطر الجزائري ما عدا عين مليلة تحت نظام المنطقة العسكرية وفق قرار 22 نوفمبر 1916، وهو ما سمح بتطبيق الأحكام القضائية أمام مجلس الحرب. كما تضمن نفس القرار في مادته الثانية تشكيل مجلس التأديب لدائرة باتنة تحت رئاسة محافظ الحكومة م. موريس (M. Morris)[1] والذي سيصدر أحكام عسكرية لا تعرف الاستئناف، بل يحق للمحكوم عليهم طلب المراجعة فقط[2] .

لقد أمر الحاكم العام بتاريخ 22 ديسمبر 1916 إقامة مجلس الحرب في باتنة، أما القضايا الخطيرة فقد وجهت لمجلس الحرب بقسنطينة. المعنيون 192 جزائري ثائر : حكم على سبعة أشخاص منهم في قضية تمارين بالإعدام، و على حادثة ماكماهون بإعدام واحد في حق محمد بن النوي، وأدين 20 بالأشغال الشاقة، أما الشيخ بلوذيني والذي لم تكن ضده أدلة ثابتة، فقد حكم عليه بسنة سجنا و 250 فرنكا غرامة و 3 سنوات تحت المراقبة الخاصة[3]

لقد عثرت في الأرشيف على نموذج للأحكام التي أعلنها مجلس الحرب بتاريخ 31 أكتوبر 1917 للأشخاص المعنين بحادثة عين التوتة[4]، وبها قائمة اسمية مضمنة العقوبات ويتعلق الأمر بـ[5]:

---

[1] - S.H.A.T 1H1011, **Op.Cit**, pp.352-353.

[2]- الصادق مزهود، **مرجع سابق**، ص 279.

[3] - S.H.A.T 1H1011, **Op.Cit**, p. 596.

[4] - C.A.N.O.M 2H87, **Op.Cit.**

[5]- أنظر: **ملحق رقم 11**، ص.387.

- بن نيني جلا بن مسعود: حكم عليه 20 سنة سجنا مع الأعمال الشاقة و 5 سنوات نفي .
- عزوز عزوز بن صالح: حكم عليه بـ 10 سنوات أشغال شاقة.
- عزوز موسى بن عزوز: حكم عليه بـ 20 سنة مع الأشغال الشاقة و 5 سنوات نفي.
- عزوز أحمد بن البشير: أدين بـ 20 سنة مع الأشغال الشاقة و 5 سنوات نفي.
- براح عبد الله بن بلقاسم: أدين بـ 20 سنة مع الأشغال الشاقة و 5 سنوات نفي.
- جاب الله بن محمد: أدين بـ 20 سنة مع الأشغال الشاقة و 5 سنوات نفي.
- بن نابي محمد بن النوي: إعدام.
- خلفة عباس بن مبروك: أدين بـ 20 سنة مع أشغال شاقة و 5 سنوات نفي.
- بن محمد بن عبد الله بن علي: أدين بـ 10 سنوات مع الأعمال الشاقة و 5 سنوات نفي.
- أعمر بن شايك أدين بـ 10 سنوات أشغال شاقة.
- بن عاشور محمد بن محمد: أدين بـ 10 سنوات مع أشغال شاقة.
- لوشان مسعود بن الحاج: أدين بـ 5 سنوات سجنا و غرامة 200 فرنك و 5 سنوات نفي.
- لبيار محمد بن علي: أدين بـ 5 سنوات سجنا و غرامة 200 فرنكا و 5 سنوات نفي.
- بوجلال عبد الله بن الطيب: براءة.
- جبالي محمد بن عيسى: أدين بـ 5 سنوات سجنا و غرامة 200 فرنك و 5 سنوات نفي.
- مليزي مبارك بن مبارك: أدين بـ 3 سنوات سجن سجنا و 200 فرنكا غرامة و 5 سنوات نفي.
- مرازقة محمد بن لخضر: أدين بـ 2 سنة سجنا و 200 فرنك غرامة.
- رقاد بودربالة بن عمر: أدين بـ 2 سنة سجنا و 200 فرنك غرامة .

- وناسي أحمد بن لخضر: أدين بـ 2 سنة سجنا و 200 فرنك غرامة.
- لوصيف جاب الله بن علي: أدين بـ 2 سنة و 200 فرنك غرامة.
- لوصيف محمد بن علي: براءة.
- بن يحي حمو بن علي: براءة.
- رحيم أحمد بن لخضر: براءة.

رغم قساوة هذه الأحكام على المدانين، إلا أن الرأي العام، ونقصد هنا الرأي العام الأوربي (من المستوطنين) اعتبروها خفيفة، وطالبو بتشديدها. وفي مجلس الحرب المنعقد في باتنة حكم على 45 متهم بما مجموعه 70 سنة و 9 أشهر، وعن ذلك كتب المفتش ديبون:« حكم في النهاية على 805 متهم و1200 حسب رئيس الدائرة سينوري (Seignouret)، كان المتهمون قد مروا على اللجان التأديبية الاستثنائية في باتنة وكانت حصيلة العقوبات اجمالا 715 سنة سجنا و 22 ألف فرنكا غرامة »[1]، وكان مجلس الحرب بقسنطينة قد حكم في شأن المنتفضين حسب الأحداث وكان ذلك كما يلي[2]:

- منتفضو خنزارية: عددهم 27، حكم عليهم إسميا بسنة حبسا لكل واحد، وغرامة ما بين 100 و 250 فرنك. وقد ادين المرابط رحماني بسنة سجنا و 250 فرنك غرامة و 3 سنوات تحت رقابة خاصة.
- حادثة برج ماكماهون: عددهم 32 شخصا، تم غلقها حتى النظر في قضية تمارين.
- حاثة ماكماهون: التي تعرضت للنهب، المتهمون 57 شخصا و القضية أجلت.
- حادثة تمارين: المتهمون 35 ، والقضية أجلت لغاية حضور السيدة انفرو(Enfru) كشاهد رئيسي.

[1] -S.H.A.T 1H1011, **Op.Cit**, p. 596.

[2] - **Ibid**, p. 354.

- حادثة سرقة مزرعة رينال(Raynal): عددهم 30 شخصا، والقضية مرت أمام اللجنة التأديبية.
- حادثة سرقة مزرعة كرونجي(Grangier): 3 متهمين أحدهم حكم عليه بـ 3 سنوات سجنا بسبب حيازة أسلحة.

من الملاحظ أن حوادث السرقة لا تختلف كثيرا عن تهم حمل السلاح والانتفاضة في قساوة الأحكام، كما أن أحكام السرقة في عين التوتة مثلا، أو في قديلة، تختلف عن أحكام السرقة التي حدثت في الشمرة في حجم العقوبات، فمثلا : هذا مجلس الحرب الذي انعقد في 4 ديسمبر 1917 بقسنطينة يحكم في شأن أحدات السرقة بالشمرة بحق 17 متهم وكانت الأحكام كالآتي[1]:

- قيدوم بن العربي قيدوم: حكم عليه بسنتين سجنا.
- دقوش مرواني بن الطاهر: حكم عليه بسنتين سجنا.
- لصقة الهامل بن حمو: حكم عليه بسنتين سجنا.
- غضبان عمار بن مدني: حكم عليه بـ 20 سنة مع أشغال شاقة و 5000 غرامة و 20 سنة إبعاد.
- شوفة العربي: حكم عليه بسنة سجنا.
- جميل حمانة بن العربي: حكم عليه بسنة سجنا.
- مرجوف الصالح بن العمري: حكم عليه بسنة سجنا.
- بوشار الصالح بن مسعود: حكم عليه بسنة سجنا.
- كميل علي بن حسناوي: حكم عليه بسنة سجنا.
- دالي براهيم بن الصديق: حكم عليه بسنة سجنا.
- بونية رباحي بن السعيد: حكم عليه بسنة سجنا.

[1] - C.A.N.O.M 2H87, **Op.Cit.**

- عباس العولمي بن لعمل: حكم عليه بالبراءة.
- بولحية أمبارك الشريف: حكم عليه بالبراءة.
- عشي حفصي بن علي: حكم عليه بالبراءة .

في حين أن الذين هاجموا القافلة القادمة لبسكرة في قديلة قرب جمورة أضافوا لأحكام الحبس الصادرة في حقهم، حكم النفي رغم أن صفة الجرم واحدة وهي السرقة التي كانت من طرف سبعة أشخاص بتاريخ 26 ديسمبر1917، وكانت محاكمتهم بتاريخ أفريل 1918 وفق الآتي[1]:

- عيطور بلقاسم بن مبارك: حكم عليه بسنتين سجنا وسنتين ابعاد.
- دريدي مسعود بن أحمد: حكم عليه بسنتين سجنا وسنتين ابعاد.
- مخلولة لخضر بن علي: حكم عليه بسنتين سجنا وسنتين ابعاد.
- مخلولة مبارك بن مسعود: حكم عليه بأربع سنوات سجنا وأربعة سنوات إبعاد.
- ربوح السعيد بن لعمري: حكم عليه بثلاثة سنوات سجنا وثلاثة سنوات ابعاد.
- أديني خليفة: أدين بسبب بيعه بندقية لهؤلاء دون ترخيص فحكم عليه بغرامة 200 فرنك.
- مخلولة مبروك: وبحكم أنه من العصاة، وفار من الفرقة السابعة للقناصة، فقد تم تأجيل محاكمته لأنه سيمر أمام مجلس الحرب.

وهكذا، فقد درس مجلس حرب باتنة 45 قضية عصيان وفرار، حكم على إثنان من العصاة بـ 3 سنوات سجنا و على 5 منهم بـ 10 سنوات، كما حوكم الشباب المدعو للتجنيد غير الملتحق بدورهم ومن أمثلة الأحكام أن الفارين قد حُكم على أحدهم بـ 3 أشهر حبسا، وآخر بـ 6 أشهر، وآخر بسنة، وآخر بعامين، وآخر بخمسة أعوام، وآخر بثلاث سنوات، مع التسخير للأشغال العمومية، وعلى ثلاثة فارين بأربع سنوات وعلى 11 فارا بـ

[1] - C.A.N.O.M 12H38, **Op.Cit.**

5 سنوات سجنا، ونحن هنا نلاحظ التباين في العقوبات. أما بالنسبة للمتمردين، فقد حُكم عليهم بسنتين سجنا، وبقيت 8 قضايا معلقة لـ 11 جويلية 1917 [1]. كان هؤلاء حسب بعض الشهادات يتعرضون للمساومات، وهي صفة دنيئة صاحبت الأحكام القضائية الفرنسية، فقد صرح عبد الله رداح بن المسعود الذي عاش أحداث 1916 بشهادة تؤكد ذلك:« اعتقلت سنة 1917 بعد أن سجنت على التوالي في باتنة و قسنطينة و ميزون كاري، مثلت أمام مجلس حرب حكم علي بثلاث سنوات أشغال شاقة، ثم خيرت بين السجن والجبهة، وبذلك وجدت نفسي في فردان، ولم أرجع الى فرنسا إلا عام 1919 » [2]

كما كانت هناك أعمال تنفذ دون محاكمة مثل قضية بن النوي الذي ألقي عليه القبض وأعدم في سوق عين التوتة وهذا لإرهاب السكان، ولشفاء غليل المستوطنين.

لم تتوقف العقوبات القضائية عند هذا الحد، بل تعدت لفرض غرامات الحرب والمصادرة والتي أثرت أن أتناولها في فصل قادم بذاته في القمع الاقتصادي.

من خلال ما تقدم، نصل الى أن المؤسسة القضائية، والتي تفتخر بها الدولة الفرنسية، وتسوق أنها عريقة ومبنية على مباديء حقوق الانسان بعد الثورة الفرنسية 1789، لم تكن في الجزائر إلا شعارا، ذلك أن الممارسات التي كانت قائمة في الجزائر المستعمرة، تتنافى وكل التشريعات التي تحترم الإنسان، وربما يبرر البعض تلك الممارسات في كونها نابعة من أفعال معزولة، وربما لظروف أملتها ظروف الاحتلال والحرب. غير أن ذلك مُجانب للحقائق، إذ كانت التشريعات والقوانين مثل الأنديجينا موقعة من مؤسسات الدولة الفرنسية، ويعلم بها نواب المجلس الوطني الفرنسي، ويزكيها كثير من المثقفين، بل ينظروا لها ويبررون ممارسات الإدارة الاستعمارية، أما ما يخص ادعاء مبرر ظروف الحرب والاحتلال فهو مردود عليه، ذلك أن القمع أيام الانتفاضات لم يختلف كثيرا أيام السلم، لقد كانت حياة الجزائريين جحيما تحت

[1] – S.H.A.T 1H1011, **Op.Cit**, p. 354.

[2] – صالح عزوي،« **نسخة من تقرير وجد عند موظف إيطالي** » ، ثورة الأوراس 1916، **مرجع سابق**، ص.510.

مسمى السلطات التأديبية، إذ لم يكن بإمكانهم ممارسة شعائرهم الدينية إلا بترخيص، ولا إقامة وليمة و جمع إلا به أيضا، وكانت أعمال السخرة واسعة الانتشار يستفيد منها المستوطنون، وكان تفريق وإبعاد العشائر شبيه تماما بالتطهير العرقي، فكلما تُفرغ منطقة من سكانها يُبعد هؤلاء في أماكن متفرقة عن أعراشهم، ولما يُذل شيوخهم وكبارهم ويبعدون الى أقاصي الأرض في كورسيكا وكالدونيا وغويانا الفرنسية، يصبح الواقع مريبا، وتصبح العدالة الفرنسية التي يُتغنى بها مجرد وهم يسوق للرأي العام، لكن حقيقة فرنسا الكولونيالية تبقى تجلب وصمة عار يلاحقها مع مر التاريخ.

ارتبطت حياة سكان منطقة الجنوب القسنطيني كمعظم سكان الجزائر بالأرض قبل الاحتلال الفرنسي، فزراعة الأرض كانت المصدر الأساسي لرزقهم، إذ تزودهم بالمواد الضرورية لمعيشتهم، وكان لابد لهم أيضا، من أرض لتربية قطعانهم الحيوانية، والتي كانت ملازمة في كثير من الأحيان للنشاط الزراعي، لذلك كان سكان المنطقة يعتبرون أرضهم من عرضهم، وكانت التنظيمات العقارية السائدة قبل الغزو الفرنسي تغطي في كثيرا من الأحيان حاجياتهم للأرض لزراعتها وتربية المواشي فيها، مثل أراضي العرش[1]، والحبوس[2]، وأراضي العزل[3].

مع دخول المستعمر الفرنسي للمنطقة، وتوسعه فيها، تغير نمط حياة السكان. لقد أدرك الفرنسيون أن المورد الأساسي الذي يمكن من خلاله قهر السكان وجعلهم يخضعون لإرادتهم، هو الاستيلاء على الأرض عن طريق مراسيم وتنظيمات تفكك من خلالها البُنى الاقتصادية للمجتمع الأهلي من جهة، وتسلط العنصر الاستيطاني من جهة ثانية، فما كان على السكان إلا أن لا يسكتوا على تلك الممارسات، فانتفضوا، وكانت بذلك الفرصة مواتية للاستعمار

---

[1] – أراض العرش أراض، ملك للعرش وتستغل جماعيا، يستعملها الأفراد كل حسب حاجته دون التصرف فيها. تتمركز معظمها على حافة الأراضي شبه الصحراوية والمناطق الممتنعة، ويكون الاستغلال فيها جماعيا. لا تقبل القسمة، ويكون الانتفاع بها حسب المساحة التي يحتاجها الفرد في القبيلة وقدرته على استغلالها. للمزيد أنظر: ديرم عايدة، **أراضي العرش في التشريع الجزائري**، دار قانة للنشر و التوزيع، باتنة، الجزائر، 2013، ص ص.11-15.

[2] – تعرف الحبوس أيضا بأراضي الوقف، وهي المحبوسة للإنفاق على الأعمال الخيرية في شكل هبة بين الأحياء، خاضعة للانتفاع دون التصرف. ينقسم الوقف الى الوقف الخيري، ويهدف للمصلحة العامة، والوقف الأهلي والذي يستنفع به العقب، ولا يصرف للغرض الذي حبس لأجله إلا بعد انقراض العقب أو انقطاع نسل صاحبها. للمزيد أنظر : **المرجع نفسه**، ص. 9.

[3] – أراضي العزل هي الأراضي التي أصبحت تحت تصرف الدولة، والتي تسلمها للقبائل الحليفة والعشائر المتعاملة مع قياد وموظفي البايلك أو السلطة المركزية مقابل خدمات عسكرية وإدارية. في هذه الحالة لا تدفع سوى فريضة العشر، وقد إلتجأ الحاكم الى كراء أراضي الدولة لسكان القرى والدواوير عندما يتعذر عليهم استغلالها مباشرة، أو يصعب عليهم مراقبتها. يُعرف هذا الكراء بالحكور، وتعرف الأراضي التي يؤخذ عنها الحكور بعزل جبري. للمزيد أنظر: ناصر الدين سعيدوني، **دراسات في الملكية العقارية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ، 1986، ص ص.48-49.

لمصادرة أراضيهم وممتلكلتهم وحجزها بدعوى أنهم قبائل معادية، أو متخلية عن الأرض، أو لأجل بيعها في المزاد لتسديد الضرائب الجائرة، وغرامات الحرب المفرطة. من خلال هذا الفصل، سأتطرق لأوجه السياسة القمعية الاقتصادية الفرنسية في منطقة الجنوب القسنطيني.

المبحث الأول: القوانين العقارية وتنفيذها بالمنطقة

عملت الإدارة الاستعمارية بالتدرج على السيطرة على أراضي الجزائريين، وكانت هذه السياسة مدفوعة بعدة عوامل منها: التوسع العسكري الفرنسي، وطبيعة المقاومة، وتوافد المستوطنين واختيارهم لمناطق الانتشار، وازدياد نفوذهم في منظومة الحكم في الجزائر المستعمرة، وكذا مراحل تنفيذ التشريعات العقارية، وما صاحبها من مطالب المستوطنين على تحسينها لصالحهم، وربما كان حظ منطقة الجنوب القسنطيني سيئا، ذلك أن تطبيق القوانين العقارية في المنطقة جاء في فترات متأخرة بعدما وقعت فيه تحسينات كثيرة ولصالح المستوطنين والمضاربين على حساب الأهالي، وقبل التطرق لكيفية تنفيذ القوانين في المنطقة لابد من التطرق لأهمها.

المطلب الأول: أهم المراسيـــم والقوانـــين العقـــارية

1- مرسوما 21 جويلية 1846 و 16 جوان 1851: فرض المرسوم الأول على كل ساكن أهلي سندات ملكية، وعمل على تحديد الملكيات انطلاقا منها، أما الأراضي التي ليست لها سندات ملكية، وتلك التي لا يستطيع أحد إثبات ملكيتها، فتحولت الى ملكية الدولة[1] التي سلمتها الى المستعمر. كما طالت ملكية الدولة أيضا الأراضي البور لافتراض أنها

[1] _ أملاك الدولة، وهي الدومين الوطني (Domaine National)، تنقسم الى الأملاك العمومية وأملاك الدولة، يشمل العمومي قنوات الملاحة والري المنجزة من طرف الدولة، والبحيرات المالحة والمجاري المائية، أما أملاك الدولة فهي الأملاك والحقوق المنقولة التابعة للبايلك أو لغيره، والتي ضمها للدومين بواسطة مراسيم وقوانين كالأملاك المحجوزة والغابات بالاضافة إلى ملكيات البلديات والمقاطعات. للمزيد أنظر: صالح حيمر،« **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر(1830- 1930)** »، رسالة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014، ص ص. 98-99.

بدون مالك[1] . كانت القوانين العقارية تميز بين الملكية التامة والتي يُشير لها بـ "الملك "، وبين الحيازة عن طريق الانتفاع والتي تسمى "عرش". وكانت الإدارة الاستعمارية تعتقد بفكرة "الحق السامي" للدولة في أراضي العرش، وبذلك يكون لها حق النظر في مشروعية أوضاع هذه الأراضي، وحق الدولة في حمايتها [2]. وهكذا جاء قانون 16 جوان 1851 ليعلق حق القبائل والبطون في امتلاك واستعمال الأرض، وأعطى هذا القانون أراض العرش للسلطة العامة للدولة، وحق ملكية الرقابة على الأراضي الجماعية. استند هذا القانون الى الفكرة القائلة بأنه ليس للقبائل الحق في ملكيتها، بل لها الحق فقط في الانتفاع بها، بينما للدولة حق ملكية جميع أراضي العرش (الرقبة). وهكذا اعتبرت الضرائب التي كانت تدفعها القبائل بمثابة بدل إيجار للأرض [3].

لقد جعل هذا المرسوم الاعتراف بملكية الأهالي مربوطا بعدة شروط تكاد تكون تعجيزية، منها حق الملكية الفردية، إذ يجب أن يكون مثبتا بواسطة عقد أو بواسطة امتياز، يمتد على مدى عشر سنوات دون انقطاع. أما ملكيات العشائر، فيجب أن تثبت بعقود، وفي حالة عدم وجود هذه العقود، فإن القبائل والأعراش تعتبر مجرد منتفعة فقط من الأرض، والملكية للدولة[4].

لا يمكن أن نجد هذه الشروط في مجتمعات الجنوب القسنطيني، فالنظام القبلي السائد لا يعتمد التوثيق، بل المشافهة والعادات المتوارثة فيه، أين كانت القبائل تعرف ملكياتها وملكيات أفرادها[5] .

---

[1] – عدي الهواري، **مرجع سابق**، ص. 61.

[2] – شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1، **مرجع سابق**، ص. 137.

[3] – عدي الهواري، **مرجع سابق**، ص. 62.

[4] – صالح حيمر، **مرجع سابق**، ص. 96.

[5] – ناصر الدين سعيدوني، **دراسات في الملكية العقارية**، **مرجع سابق**، ص. 43.

تعالت أصوات المستوطنين ومنظري الاستعمار، فكانوا يبدون رأيهم في طبيعة الملكية القائمة، وقالوا بأنها لا تتماشى والتطورات التي تنشدها المدنية الحديثة، وقد برر أحد المنظرين البارزين للاستعمار دو طوكفيل مصادرة الأراضي العربية لفائدة الاستيطان فقال:« ينبغي للضرورة القصوى الوصول الى ما يلي: تحديد الملكية وحدودها بالاستعانة بإجراء استعجالي، ومحكمة استعجاليه أيضا تـُحدِد فقط في هذه المناسبة الملكية وحدودها. بعد أن تـُحَـدِدَ بهذه الطريقة مالكا حقيقيا وملكية، بالإمكان بيعها أو التنازل عنها، تصرح هذه المحكمة أنه إذا لم يزرع المالك المعترف به الأرض في آجال توضحها، فإن هذه الأرض ستؤول مباشرة الى أملاك الدولة... » [1].

لقد نادى المستوطنون بضرورة تفكيك ملكية الأهالي، ورأوا أن أسلوب الملكية الجماعية للأراضي والممتلكات لا يساعد على التطور، وقالوا على الملكية الأهلية:« هي مدرسة مؤسفة للكسل، ومصدرا للبؤس » [2]، وقالوا أن القبائل كانت تستغل أراضي لا تتناسب وعدد أعضائها، وحاجياتهم، لذلك جمعت سكان القبيلة في جزء من أرض العرش، واستولت الدولة على الباقي لأنها مالكة الرقبة على هذه الأرض، ثم سلمتها لاحقا للمستوطنين. وهكذا لبت الإدارة الاستعمارية نداء غلاة الاستعمار، وشرعت في تنفيذ تفكيك الملكية الأهلية من خلال إصدار تشريعات جديدة .

2- قانون سيناتوس كونسيلت (Sénatus- Consulte)22 أفريل 1863 : يعرف أيضا بالقانون المشيخي والقانون الإمبراطوري. سوق لهذا المشروع الإمبراطور نابليون الثالث نفسه حينما خطب في الأهالي يوم 5 ماي 1863 في زيارته للجزائر أين قـــــال:« تعرفون

[1] - ألكسي دي طوكفيل، **نصوص عن الجزائر: في فلسفة الإحتلال والإستطان**، تر: ابراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص. 71.

[2] - سعيد علمي، **الاستعمار والعمران: السياسات الاستيطانية والعمران في الجزائر**، تر: نسرين لولي وآخر، دار خطاب، الجزائر، 2013، ص.201.

أهدافي وما أنوي فعله: إنني أُؤكد تأكيدا جازما حقكم في ملكيتكم للأرض التي تشغلونها ... كما أريد رفاهتكم وثروتكم » [1].

لقد نص هذا القانون على تحديد مناطق القبائل، وتقسيم أراضيها بين مختلف الدواوير مع الاحتفاظ بأراضي تبقى كأملاك البلدية، ونص أيضا على تأسيس الملكية الفردية بين أعضاء الدواوير[2]، وسُوِقَ على أنه يُمكِن من الحفاظ على ملكية الأهالي وإنشاء الملكية الفردية كلما كان ذلك ممكنا. وضع حدا لغموض الملكية العقارية في الجزائر، وجلب مزايا الملكية الفردية والتي تسمح باسترجاع مزايا القيمة الحقيقية للأرض[3]. غير أن حقيقة هذا القانون الخفي غير المعلنة أنه يهدف الى تسهيل عملية انتقال الملكية من الجزائريين إلى المعمرين والذين يمكن استغلال غناهم وحاجة الأهالي في شراء أراضي الأهالي بعد تمليكهم، واستغلال وضعيتهم بالمضاربة والربا، كما يهدف هذا القانون الى تفكيك النسيج الاجتماعي والترابط العائلي الذي كان سائدا أنذاك [4]، وهذا في الواقع لم يخفه بعض الفرنسيين الذين صرحوا بذلك جهارا، فهذا الجنرال ألار(Allar) يتكلم عن دوافع صدوره بالقول :« إن الحكومة أخذت في حسبانها أن سياستها يجب أن تسعى الى التخفيف من تأثير الزعماء الأهالي، وتفكيك القبيلة » [5]. كما أن تفكيك أراضي العرش تجعل المضاربين يستفردون بالأهالي دون

[1] – إبراهيم لونيسي،« **الملكية العقارية في الجزائر من خلال جريدة " المبشر" في ظل الحكم العسكري**» ، مجموعة أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي 1830-1962 ، يومي 20- 21 نوفمبر 2005 و 20 – 21 ماي 2006، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص ص.146-147.

[2] – C.A.N.O.M F80/1805 : **Senatus - Consults**

[3] – صالح حيمر، **مرجع سابق**، ص. 118.

[4] –جمال بلعيدوني،« **السياسة العقارية إبان فترة الاحتلال**» ،مجموعة أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي 1830-1962 ، مرجع سابق، ص.47.

[5] – Augustin Berque, **Ecrits sur l'Algérie,** EDISUD, Paris, 1986, p.28.

قبيلتهم وبالتالي يمكن الوصول الى مرادهم دون أن تنتفض القبيلة، كما أن الملكية الفردية تقتل الحس الجمعي والتضامن بين أفراد القبيلة الواحدة.

لقد تم في الفترة من 1863 الى 1870 تطبيق القانون على 374 عرشا و 656 دوارا، وتحديد طبيعة 5700000 هكتارا موزعة على 2840000 هكتارا أراضي ملك، و1523000هكتارا أراضي عرش، و 180 هكتارا ممتلكات عمومية و 1003 ممتلكات دولة[1]، ورغم أن هذا القانون يحوي عيوبا كثيرة طالت الأهالي، إلا أن المستوطنين ثاروا عليه، وطالبوا بتحسينه، لأن القانون الإمبراطوري لسنة 1863 قد سمح للأهالي في نظرهم بالحفاظ على ممتلكات القبائل باسم أراضي العرش، وهو ما يعرقل الاستيطان[2]، ومع تعزز نفوذهم وسقوط نظام نابليون الثالث بعد الحرب البروسية، نادى المستوطنون بضرورة تطبيق الحكم المدني وتعزيز فكرة فرنسة العقار فرنسة كاملة، فكان أن لبت الحكومة رغبتهم، وكان قانون وارنيي(Warnier)[3].

3- قانون وارنيي26 جويلية 1873 : وضعت لجنة وارنيي قانونا يحتوي على 32 مادة، اقترحته بتاريخ 4 أفريل 1873، فوافقت عليه الحكومة بالرغم من انتقادات الحاكم العام الجديد شانزي، وتم التصويت عليه دون مناقشة ولا تعديل، ويمكن أن نعتبر هذا القانون تصورا ورد فعل موجه ضد القانون الإمبراطوري الممقوت من المستوطنين. لقد تم الاحتفاظ بالقانون الإمبراطوري، غير أن لجنة ورنيي عوضت ذلك بالسعي الى فرنسة الأرض، وهذا ما ورد في

---

[1] - Victor Piquet, **L'Algérie Française : Un siècle de colonisation 1830- 1900**, Librairie Armand Colin, Paris,1930, p. 94.

[2] - شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1، **مرجع سابق**، ص ص. 150-152.

[3] - هو ورني اوغاست ايبرت (Warnier Auguste Hubert) ولد في 8 جانفي 1810 وتوفي سنة 1886، طبيب وسياسي فرنسي، ارسل الى مدينة وهران لمحاربة وباء الكوليرا سنة 1834، عين عضوا في اللجنة العلمية للجزائر سنة 1840 الى غاية 1874. عين في سنة 1871 عضوا في لجنة الحجز، ثم رئيسا للجنة التعويضات، ويعتبر مهندس الاصلاحات التي أدخلت على النظام العقاري في الجزائر. للمزيد أنظر: صالح حيمر، **مرجع سابق**، ص.156.

توطئة مشروع القانون الذي تقدمت به الحكومة والذي نقتطف منه ما يلي:« إن القانون يرمي الى تكريس أولوية الاعتبار للتشريع الفرنسي عند تنازع المشروعية ... في انتظار التوصل الى سيادة لا منازع فيها » [1]، وهكذا تم إخضاع مبادلات الأهالي في مجالات الممتلكات العقارية الى القانون الإمبراطوري، وهو ما سمح بإخضاعها لقانون الرهن والتسجيل العقاري، وفُرض حضور الموثقين في كل المبادلات العقارية التي تتم بين الأهالي، كما تم إلغاء العمل بحق الشفعة الذي يرهب المستوطنين.

لقد هدف هذا القانون الى توفير الأراضي للمستوطنين عن طريق صندوق أملاك الدولة المخصصة للاستيطان الخاص على حساب الأهالي[2]، فالإجراءات المتعلقة بإثبات الملكية الفردية في الأملاك الخاصة أو الجماعية(عرش) لا تتم إلا عن طريق تحقيقات بطلب من المعنيين مع إلزامهم بدفع تكاليفها [3].

لقد أثار تطبيق قانون 1873 الذي نص على الإدماج السريع للملكية المسلمة الى الملكية الفرنسية الكثير من الشبهات، حيث لم يُؤد الى منح سندات الملكية الى المسلمين حتى يتسنى للمستوطنين مصادرة أراضي المسلمين [4]. لقد أشار المؤرخ شارل أندري جوليان لجشع المستوطنين فقال: « كان المعمرون يعارضون كل التدابير التي من شأنها أن تحسن وضع العربي المسلم، ولكن في نفس الوقت، كانوا يؤيدون إخضاع الملكية الأهلية الى التشريع الفرنسي الذي سنته قوانين 1873 و 1887، وبذلك فقد تمكن المعمرون مقابل مبالغ مالية زهيدة من شراء أملاك مشاعة، يطلب المعمر بيعها حسب القانون الفرنسي بمجرد أن يشتري حقوقا

---

[1] – شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1، **مرجع سابق**، ص ص .150-152.

[2] – **المرجع نفسه**، ص ص.152-153.

[3] – يسين وادفلي، **مرجع سابق**، ص.32.

[4] – سعيد علمي، **مرجع سابق**، ص. 224.

ضعيفة جدا في بعض الأحيان من شريك عربي في ملكيتها، وبهذه الوسيلة، أصبح المشاركون في الملكية يطالبون بدفع 11000 فرنك لمصاريف الإجراءات بعد أن قبضوا 80 فرنكا » [1].

نفذ قانون وارنيي بشكل عشوائي، فالعمال المكلفون بالتنفيذ يوظفون عشوائيا، وتدفع أجورهم وفق عدد المهام التي يقومون بها، وهو ما دفع بهم الى حسم الأمور بكيفية متعالية، ولجئوا حتى إلى الضرب والجلد باعتباره وسيلة إقناع الأهالي الذين يعارضون تأويلات المحافظين المحققين[2]. وقد أوضح فرنسيس جونسون سياسة فرنسا من خلال قانون وارنيـــي وقـــال:« المسلمون متعودون كثيرا على تنظيمهم الجماعي، فصاروا بسرعة فريسة للمضاربين الذين بعد أن جعلوهم يحصلون على عقد الملكية، فإنهم يشترونه عليهم، وفي الأخير يطردونهم»[3].

لقد أخضع قانون وارنيي جميع أراضي الجزائر الى التشريع الفرنسي حيث أزال الملكيات الجماعية في أراضي الملك (العائلية) وأراضي العرش، وأقر وجوب تسيير الإدارة الاستعمارية لكل الملكيات العقارية مهما كانت صفة ملاكيها، وهذا بهدف القضاء على القوانين الشرعية الإسلامية، وروح التضامن بين السكان المسلمين[4]. وهكذا، تحصلت الإدارة الاستعمارية على سبيل التعويض على حرية التصرف في أراضي العرش. لقد سمح قانون 1873 للدولة بأن تستولي على ملكيات شاسعة بصفتها أملاك بايلك أو شاغرة، وسمح هذا القانون لرجال القانون والمضاربين بإضفاء الشرعية الإسلامية المشاعة، وحيازة الملكيات الفردية بسعر منخفض، ولقد كانت الآلية بسيطة، إذ كان يقف أحد كتاب الأعمال الذي أصبح شريكا في قطعة أرض على الشيوع أمام المحكمة ليطلب بيع هذه الملكية بكاملها في المزاد العلني بحجة

---

[1] – شارل اندريه جوليان، **مرجع سابق**، ص. 44.

[2] – شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1، **مرجع سابق**، ص. 163.

[3] – كوليت وفرانسيس جونسون، **الجزائر خارجة عن القانون**، تر: محمد المعراجي،دار ثالة، الجزائر، 2013، ص.66.

[4] – عدة بن داهة، **مرجع سابق**، ص.149

أنها غير قابلة للقسمة بسهولة، وبما أن التكاليف باهظة بسبب العدد الكبير من ذوي الحقوق والتي يمكن أن تعادل قيمة العقار، فإن الأهالي يعجزون عن التسديد بسبب تكاليف الإجراءات وتأوول الى المستوطنين[1]، ورغم أن قانون وارنيي هو قانون المستوطنين كما أطلق عليه ذلك الكثير من المؤرخين إلا أنهم ظلوا يطالبون بمزيد من التحسينات، واستجابت طبعا الإدارة لهم.

4- قانون 22 أفريل 1887: لقد سبق هذا القانون صدور تشريع عقاري جديد في 16 فيفري 1879، نص على إجراءات تحقيق جزئي، وعلى إجراءات تطهير وضعت في متناول كل الشركاء في الملكية من المسلمين[2]، ثم جاء قانون 22 أفريل 1887 ومما ورد فيه[3]:

- إجبارية الاعتراف بالأعراش وتحديدها وتعيين فروعها والتي لم تطبق عليها القوانين السابقة.
- التقليل من الآجال وبعض الإجراءات السابقة.
- منع المحافظ التعرض للعقارات التي لها عقد فرنسي.

لقد سمح هذا القانون لملاك أراضي العرش الذين لم يتم الاعتراف بملكيتهم بعقد وعد بالبيع لفائدة الأوربيين، ورأى المجلس الأعلى أنه لا يوجد ما يسمى بملك العرش إن هو إلا تقية من طرف القبيلة لتمكين أعضائها من الإنفراد بحق الانتفاع. لقد كان قانونا يهدف الى حصر الأهالي، وكسر كل ملكية مشاعة، واستعادة حقوق الدولة حتى في الأراضي من نوع ملك، وهكذا صارت الأراضي الجماعية في يد المحتكرين بعد أن كانت مجالا محروسا تتصرف فيه الإدارة وحدها، وقد صرح النائب بورلييه (Bourlier) بأنه آن الأوان السماح للأوربي بالتوغل في كل مكان [4]، وصرح الحاكم تيرمان بدوره في 1891 أمام مجلس الشيوخ قـــائلا:« يمكنني القول بأنه في الأقاليم التي تم فيها تطبيقه، فإننا نجد اليوم قليلا من الأهالي

---

[1] - شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ج 2، **مرجع سابق**،ص ص. 153-154.

[2] - **المرجع نفسه**، ص. 156.

[3] - يسين وادفلي، **مرجع سابق**، ص. 33.

[4] - شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1، **مرجع سابق**، ص ص.177، 196.

الذين احتفظوا بأملاكهم، وكثيرا منهم من تحول الى خماسين وعمال في الأراضي التي كانوا هم أصحابها فيما مضى » [1].

كانت هذه القوانين كلما تجددت، كلما كانت لصالح المستوطنين، وعلى حساب السكان المسلمين. لقد أصدرت الإدارة الاستعمارية أيضا قانون 16 فيفري 1897، الذي حدد أشكال تنفيذ القانون الإمبراطوري، وكان يهدف الى نقل الملكية والحصول على الأراضي عن طريق التنازل الودي أو المبادلات أو الاقتناء المباشر، لكن هذا القانون شهد فشلا في منطقة الأوراس حيث أن سكانها كانوا رافضين للبيع لارتباطهم بأرضهم. لقد رد نائب المحافظ العقاري في باتنة على تعليمات الحكومة حول مدى تنفيذ هذا القــانون قائلا:« لم نوفق في أي من هذه البلديات في الحصول الودي على الأراضي الضرورية لإنشاء مراكز أو لتوسيع المساحات التابعة للدولة » [2]، لكن رفض السكان لم يصمد أمام إصرار الاستعمار على التوسع في المنطقة وإنشاء مراكز استيطانية، ففي هذه المرحلة نشطت سياسة الاستيطان، وخلال الفترة الممتدة من 1871 الى 1882، استفاد التوسع الاستيطاني الرسمي من 347268 هكتار بقيمة 43 مليون فرنك بدون مقابل، وأقيمت 197 قرية استيطانية، كما أن الاستيطان الحر نشط أيضا خلال هذه الفترة[3]، وهو ما أدى الى ازدياد شكاوي الأهالي ونقمتهم على المستوطنين، ومن سوء حظ سكان الجنوب القسنطيني أن إجراءات المسح الطبوغرافي لأعراشه، وتحديد الملكيات، جاءت متأخرة، وهو ما سمح للإدارة الاستعمارية بتنفيذ أخر القوانين والتي كانت في غير صالحهم.

---

[1] – شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ج2، **مرجع سابق**، ص.155.

[2] – عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي**، ج1، **مرجع سابق**، ص. 326

[3]–Benjamin Stora, **Histoire de l'Algérie coloniale 1830-1954**, Hibr éditions, Alger, 2012, p.28.

المطلب الثاني: نماذج من تطبيقات هذه القوانين بالمنطقة

لقد بدأ تغلغل الاستيطان حتى قبل صدور القانون الإمبراطوري، فقد كان المستوطنون الدخلاء يستفيدون من الأراضي بإجراءات بسيطة عن طريق قرارات من الحاكم العام، كما حدث وأن استفاد المدعو سيستي (Cesti) وهو طبيب عسكري من الدرجة الأولى بالفيلق الأجنبي الثاني والقاطن بباتنة من قطعة أرض مقدارها تسعة وتسعون هكتارا واثنتان وثمانون آرا وخمسون سنتيارا تقع بأرض المعذر وهذا بتاريخ 29 ماي 1856، وبمقتضى قرار منح الأرض، وبعد التزامه ببنود العقد، سمحت له المادة التاسعة من الاستفادة من هذا العقار، وأصبح في إمكانه بعد استكمال الشروط أن يرهن أو يحول جزء من العقار أو كله للبيع أو التبرع[1]، كما أن منطقة تازولت(لمبيز) باعتبارها مكان متميز جغرافيا وتاريخيا كانت محل تهافت المستوطنين، فخلال سنة 1863، بلغ عدد المستفيدين من القطع الأرضية الممنوحة ببلدية تازولت 122 مستفيدا كلهم من المستوطنين ما عدا جزائري أهلي واحد وهو مسعود ابن يحي. ونذكر من المستفيدين الـ 122 خلال سنة 1863[2]:

- جوزاف فرنسوا آمان (F.J. Amann) أكثر من 16 هكتارا.
- أريب بازيل (Arripe. B) 18 هكتارا.
- أسير جين (Assier. Jean) أكثر من 23 هكتارا.
- أسير جون بيار(Assier. Jean- Pierre) أكثر من 25 هكتارا.
- باك انتوان (Bac Antoine) أكثر من 25 هكتارا.
- باك جون بيار (Bac jean- Pierre)أكثر من 29 هكتارا.

شُرع في تنفيذ قانون سيناتوس كونسيلت في منطقة الأوراس بعد أربعة أشهر من دخوله حيز التنفيذ، وكانت المصالح المختصة تعمل على تعيين الأراضي التابعة للدولة والتابعة

[1] - عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900**، **مصدر سابق**، ص ص. 155-157.

[2] - **المصدر نفسه**، ص.165-166.

للبلديات والتابعة للخواص، والنظر في الطعون التي تقدمها في أجل أقصاه شهرين[1]. تم انجاز الملف الخاص بالحراكتة في وقت قياسي: فقد شرع فيه يوم 12 أوت 1863، وكان أول الملفات التي تمت المصادقة عليها بتاريخ 21 أكتوبر 1865، وذلك لأن هذه القبيلة كانت في اتصال مباشر بمشروع إنشاء مركز استيطاني بالمعذر [2]. لقد أرسل أعضاء المجلس البلدي لباتنة الى السيد المحافظ لمقاطعة قسنطينة يطلبون منه التوسط لهم عند النائب العام للحاكم وتقديم التسهيلات لبناء مركز المعذر، وقد وَقَعَ معهم القايد أحمد بلقاضي[3]. كانت سهول المعذر تحفز المستوطنين والإدارة الاستعمارية لإقامة ما تسميه التوسعات الفلاحية، وهو ما قامت به مع سهل المعذر الخصب الذي يحتوي على 7000 هكتار اقتطع منه 2200 لإقامة مركز فلاحي يستفيد منه المستوطنون وهذا على حساب سكان المنطقة[4].

خلال الفترة من 1865 الى غاية 1870 ، تم تطبيق القانون المشيخي على الأعراش الآتية: حراكته جرمة والمعذر، مشونش، أولاد بوعون، أولاد شليح، أولاد سي علي تاحمامت، أولاد سلام، زوي، عمامرة، غسيرة، لخضر حلفاوي والصحاري[5]، وإذا أخذنا مثلا قبيلة غسيرة والتي تعيش في منطقة ضيقة بين مرتفعات جبلية ومعظمها تستقر مع منحدرات وادي الأبيض، فقد تم تقسيمها بدواويرها في 15 ديسمبر 1869. والجدول الآتي يمثل صفة الأملاك فيها بعد تطبيق القانون المشيخي:[6]

---

[1] – عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي**،ج1، **مرجع سابق**، ص ص. 186،285.

[2] – **المرجع نفسه**، ص. 286.

[3] – C.A.N.O.M 27L05: **Etat du lotissement du territoire El- Maader.**

[4] – C.A.N.O.M 24L75: **El- Maader**

[5] – عبد الكريم بجاجة،« **تطبيق قانون المجلس المشيخي 1863–1887 في القطاع القسنطيني: خارطة القبائل القديمة للشرق الجزائري**» ، الوثائق الوطنية رقم 3، المديرية المركزية للوثائق الوطنية، الجزائر، 1975، ص ص. 38-39.

[6] – C.A.N.O.M 93203//18 : **CM/ss-Préf Arris**

نوعية الملكية	طبيعتها	مساحتها
أراضي ملك	----------	15289هـ، 13آر ، 38سنتيار
أملاك بلدية	الحبوس المأخوذة من الدولة	6هـ،4آر، 8 سنتيار
	موقع قرية أولاد يحي	4 هـ
	مقبرة ، مساجد، ومصليات	9 هـ 4أر ، 55 سنتيار
	غابات بلدية	3544هـ، 85 آر، 50 سنتيار
ملكيات دولة	أثار	6 هـ، 39آر، 50 سنتيار
	غابات مخصصة للثعالب	1هـ، 25 آر
	غابة جبل خومة وبوبناي	854 هـ، 50 آر
ملكية عمومية	----------	284 هـ
المجموع	----------	20000هكتار

وهكذا فقد العرش أكثر من 3544 هكتار لصالح البلدية، حيث أصبحت تشكل غابات بلدية، دون أن ننس باقي العقارات التي أصبحت عمومية أو بلدية، فالمساجد والمقابر والمصليات وحتى قرية أجدادهم أصبحت ملك للدولة، دون مراعاة لوضعية العرش وطبيعة حياتهم المرتبطة بالغابة للرعي وتربية المواشي خاصة الماعز، هذه حالة هذا العرش.

المتعارف عليه في الأوراس أن الملكيات تنتشر في المناطق الجبلية، وعلى حواف الأودية، لارتباط السكان بزراعة الأرض بالفواكه والنخيل والخضروات منذ فترات طويلة، لذلك وجدت الإدارة الفرنسية أن سكان غسيرة يحوزون على مساحة شاسعة تأخذ صفة ملك، أما الأعراش التي تقطن في المناطق الرعوية فأراضيها عرش، وليس لها ملكيات، وبذلك ستكون هذه الأخيرة أكثر عرضة لسلطة الدولة التي ستستولي عليها حسب القوانين التي وضعتها، على هذا

الأساس، تحمل الأهالي من الأعراش مصاريف المسح الطوبوغرافي رغم أنهم كانوا ضحايا السياسة العقارية التي أفقدتهم ممتلكاتهم، وهذه نماذج عن مصاريف مسح الأراضي في بعض مناطق الأوراس[1]:

المنطقة	واد عبدي	ايشمول	تيغانمين	واد الأبيض	واد مريال
المبلغ	664 فرنكا	1906 فرنكا	2490 فرنكا	1199فرنكا	350 فرنكا
المنطقة	زلاطو	دوار غسيرة	منعة	شير	واد طاقة
المبلغ	1490فرنكا	1197,5 فرنكا	979 فرنكا	577 فرنكا	1648,8 فرنكا
بوزينة	مشونس	كيمل	(قرفة غير واضحة)	أولاش	المجموع
1187.8 8فرنكا	590 فرنكا	627,5 فرنكا	505,5 فرنكا	439 فرنكا	2393,5 فرنكا

تحمل الأهالي المصاريف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كرسوم لحيازة العقود، أو كضرائب المنفعة العامة، غير أن حقيقة المنفعة العامة هي منفعة المستوطنين والدولة الفرنسية والتي ستستفيد من موارد مالية جديدة جراء إخضاع الأراضي الجزائرية للنظام الضريبي الفرنسي، فضلا عن الرسوم المترتبة عن المعاملات العقارية[2].

لقد توسعت وتيرة تطبيق قانون 1887 ليشمل المناطق الجبلية والصحراوية حيث مس خمسة عشر عرشا من منطقة الأوراس، والجدول التالي يوضح ذلك[3]:

[1] - C.A.N.O.M 93203//18, **Op.Cit**.

[2] - صالح حيمر، **مرجع سابق**، ص. 121.

[3] - يسين وادفلي، **مرجع سابق**، ص. 35.

القبائل والأعراش	رقم السجل	سنة تطبيق قانون 1878	الدواوير
لعشاش	03	1890	أولاد موسى، أولاد معنصر، أولاد مخلوف أولاد سي بلخير، أولاد ملوك، أولاد عمر بن فاضل، أولاد فاضل
بسكرة	95	1890	بسكرة
أولاد سلطان	240	1890	أولاد سيدي سليمان، نقاوس، ماركوندا، سفيان، أولاد عوف
بني بوسليمان	41	1892	زلاطو
أولاد علي بن صابور	187	1894	رأس العيون، القصبات
أولاد فضالة	213	1896	تاحمامت، جبل قرون، مريال
أولاد داوود	205	1898	ايشمول، واد الأبيض، تيغانمين
بني فرح	100	1900	عين زعطوط

كان تطبيق القانون المشيخي قد منح أراض شاسعة تفوق مساحتها ما ترك للفلاحين من أراض، كما هو الشأن بالنسبة لأولاد شليح وبني زوي، كما تم اقتسام أملاك بعض القبائل مناصفة مع أملاك الدولة، وقد استحوذت الدولة على أجود الأراضي والغابات [1]، كما أنه وفق قانون 1887، فإنه إذا دعت الحاجة الى ضم الأراضي، تقوم لجنة الخبراء برئاسة القاضي المقرر بإعداد مخطط ضم الأراضي، وتحث اللجنة المالكين على المبادلات الودية، وفي

[1] – عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي**،ج1، **مرجع سابق**، ص. 292.

حالة عدم قبول المبادلات الودية، فإن مخطط ضم الأراضي المقترح يعرض على المحكمة العقارية للمصادقة عليه[1] .

في أكتوبر 1912، أوضح تقرير المراقب أن الأهالي الذين كانوا مستقرين في أرض العزل في واد حملة، أبعدوا الربيع الماضي باتجاه حدود غابة بلزمة في أراضي كلها منعدمة الخصوبة. لقد وجدوا أنفسهم تماما محصورين بين أراضي الاستيطان وبين ممتلكات غابية ممنوعة عليهم، كما أن أهالي واد الشعبة أبعدوا تبعا لإنشاء مركز واد الشعبة(Victor Duruy)، استقروا ومجموعهم 50 عائلة في أراضي محصورة في 32 هكتارا في مرجة سي خليفة، وفي أراضي البلدية رقم 60 في تيبقة (Tibaga) ومساحتها 120 هكتار، وهي بدورها مشغولة من قبل جزء مهم من مشتة تيبقة. كان هؤلاء السكان يملكون 1500 رأس من الغنم و 50 بقرة و 100 حصان، ولا يملكون أراضي يتصرفون فيها[2]. كما حُرمت قبيلتا التلاث والعمامرة من حق الفلاحة في غاباتهما، ومنعتا من السكن فيها، وهذا مثال واضح عن التجاوزات التي حدثت أثناء تطبيق القانون الإمبراطوري، مما جعل حياة القرويين صعبة للغاية[3].

كانت عملية تحديد أراضي القبيلة، والتي تقوم بها اللجان الإدارية، بتقسيم هذه الأراضي بين مختلف الدواوير، كثيرا ما تلق الاحتجاج بسبب عدم مراعاة الأعراف وتاريخ القبيلة[4]، وعلى سبيل المثال لا الحصر، أرسلت ثلاثة فروع من منطقة بلزمة وهم: فرع أولاد سي أمحمد، ومشته أم الرخاء، وأولاد علي بن موسى مشتة الطوعتات أولاد مهنة، ومشتة قرادو دوار مروانة من عين التوتة في 12 ماي 1903 رسالة إلى السيد ألبين روزي ممضية من طرف[5]:

---

[1] – رشيد فارح، « **التشريعات العقارية الاستعمارية أثناء الثورة التحريرية(إصلاح أم حماية)**» ،مجموعة أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي 1830-1962 ، **مرجع سابق**، ص. 248.

[2] – S.H.A.T 1H1011, **Op.Cit**, p.309.

[3] – عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي**، ج1، **مرجع سابق**، ص. 299.

[4] – صالح حيمر، **مرجع سابق**، ص. 122.

[5] –C.A.N.O.M F/80/1881.

- عن مشتة أم الرخاء: ملاح محمد بن أحمد بن محمد ينوب عن 1984 شخصا، أوشن عبد الله بن محمد بن أحمد ينوب عن 167شخصا، وغليان بلقاسم بن مسعود ينوب عن 771شخصا، وبوراية محمد بن أحمد بن محمد.

- عن مشتة الطوعتات: بودربالة علي بن سعيد ينوب عن 670شخصا، مخناش درويش بن صالح بن مخداس ينوب عن 1815شخصا، عمران بلعيد بن عبد القادر بن محمد ينوب عن 239شخصا، وأدرغال لخضر بن سعيد بن مسعود ينوب عن 107 شخصا، وأعراب محمد بن مسعود.

- عن مشتة قرادو: معزى محمد بن أحمد بن الصالح ينوب عن 1764 شخصا، ومخلوف محمد بن بلقاسم بن مخلوف ينوب عن 1706شخصا، وعرعار أحمد بن لخضر بن علي ينوب عن 337شخصا، ودرواج أحمد بن سعيد بن عمر ينوب عن 193 شخصا، فادن علي بن عيسى بن صالح. طلب هؤلاء من السيد ألبين روزي بضرورة إعادة النظر في عملية تقسيم أراضي البلدية حيث منحت لهم أراض قليلة لا تستجيب لحاجياتهم.

لقد تجاهلت الإدارة الاستعمارية حقيقة الارتباط الوثيق بين الانسان وأرضه، فلم تراع الجانب المادي ولا الجانب المعنوي، لقد كانت السلطات الإستعمارية تمنح- في رسم الحدود وتعيين القطع- لهذه الاخيرة أسماءا مستمدة من المواقع الجغرافية والنباتية عكس الأسماء السابقة التي تأخذ دلالات تاريخية[1].

في البداية، كانت الأراضي التي تسمى بأراضي البلدية تؤجر للأهالي حتى لا تكون معارضة أو انتفاضة، لكن البلديات لم تتوان حين يتوفر الشاري خاصة إذا كان من المستوطنين، أو لما تكون البلدية بحاجة الى موارد مالية لإقامة المشاريع، في بيعها في المزاد العلني دون الاهتمام بحالة السكان خاصة أولئك المعوزين الذين لا يملكون المال الكافي لمقارعة المضاربين. ففي 28 سبتمبر1903، تقدم مجموعة من الأهالي من أولاد سلام بعريضة احتجاج ضد مشروع بيع بالمزاد العلني في الأراضي المسماة العزلة، وكانت تُؤجر للدوار

[1] - صالح حيمر، **مرجع سابق**، ص. 120.

ومساحتها 450 هكتار تستعمل في رعي قطعان الدوار، والظاهر أن هؤلاء السكان كانوا لا يعلمون أن أراضي البلدية حتى وإن أقاموا بها بخيامهم، ودفعوا للدولة سعر الكراء، هم معرضون في أية حالة الى الإبعاد لصالح المستوطنين، أو ما يصطلح عليه المنفعة العامة. وكان أولاد سلام قد استقروا في هذه الأراضي التي كانت تتواجد بها أماكن دينية لهم كقبة وليهم الصالح، ومقبرة، ولهم مع هذه الأراضي وشائج وعواطف تاريخية. لقد أجاب الإداريون المكلفون بهذا الإجراء بقولهم أن هذا الاحتجاج لم يشمل كل السكان، بل فئة صغيرة وهي المعنية بالترحيل، وقد أخذوا حسبهم ما يكفيهم من الأراضي لرعي عدد مواشيهم، فمرسوم 24 أكتوبر 1863 وزع على أولاد سلام ما مقداره 3860 هكتارا و 40آر و 71 سنتيار وهي حسبهم كافية لرعي مواشيهم، وهكذا رفض احتجاجهم، وبالمقابل كان المستوطنون يستفيدون من الملكيات بغير حساب، واستفاد بدورهم يهود الجزائر من المواطنة بموجب قانون كريميو، حيث استفاد 33ألف يهودي من الجنسية الفرنسية تلقائيا، وازداد عدد المستوطنين، فقد كان عددهم في سنة 1871 حوالي 245ألف أوربي إرتفع سنة 1911 الى 752043 أوربي[1]، ورغم أن منطقة الأوراس كانت قليلة الجذب للاستيطان– لطبيعة الجغرافية والمناخ وربما لطبيعة الإنسان والثورات المستمرة – وقد كان المستوطن مكتفيا بالمناطق الساحلية والتلية الخصبة، غير أنهم بالرغم من ذلك توافدوا في أواخر القرن التاسع عشر، وكانوا يمتلكون أراضي شاسعة وامتيازات كثيرة.

لقد كان المعمر أورلي – دوفور، الذي ينحدر من أسرة أعيان تنحدر من مدينة ليون مثل السلطان، أكثر منه رجل أعمال، وكان معمرا مولعا بالتحديث والتجارب الزراعية، إذ أن ملكيته النموذج وأنعامه المنتقاة، وكرومه أيضا جعلت منه رجلا غنيا وشهيرا. لقد كانت له أراض شاسعة في بسكرة ولوطاية، يستغل مياه واد القنطرة، وقد توصل حتى أصبح بنفوذ

[1] –Alain Lardillier, **Le Peuplement Français en Algérie de 1830à 1900 : Les raisons de son échec**, Edition de L'Atlantique, Saint-Estève, 1992, pp.85,93.

سياسي كبير، وكان رئيس لبلدية بسكرة[1]. كما كان للمستوطن م. رينال(M.Raynal) ضيعة وأراض فلاحية في أولاد شليح، وكان في مروانة (كورناي) 265 أوربيا، وفي واد الماء(برناي) 245 أوربيا، و هناك في سريانة(باستور) وخاصة في زانة استقر 13 مستوطنا سنة 1883 واستفادوا من قطع أرضية تتراوح مساحتها من 35 الى 40 هكتارا، وازداد عددهم الى 76 مستوطن سنة 1887و الى 165 مستوطنا سنة 1891، و 179 مستوطنا سنة 1901[2] ومن هؤلاء نذكر لافارن(Lavergne) وسانت كاترين(Sainte Catherine) وشارتيـــي(Chartie)و برقونوفو (Bergonovo)[3]، وهناك قرى استيطانية أخرى مثل عين التوتة (ماكماهون)، والمعذر، وخنشلة، ولمبيز، وسيدي معنصر(لافرو)، وفم الطوب، وقايس (إدكار كيني)، وغيره. وفي الوقت الذي كانت الإدارة الاستعمارية توفر للمستوطنين كل الإمكانات بغية إنجاح الاستيطان، كانت تزيد في قمع الأهالي وتفقيرهم، مما زاد من نقمة السكان على الإدارة الاستعمارية وعلى المستوطنين والذين يكونوا هدفا للصوصية والمتمردين .

لقد اعترف جول فيري نفسه أمام مجلس الشيوخ يوم 6 مارس 1891 بذلك قـــائلا : « ...بعد سقوط الإمبراطورية منذ 1871 والى غاية 1883، الأكيد أننا سيرنا أمور الجزائر وحكمناها بما يفيد الاستعمار الفرنسي لها. إنه أساسا الاستعمار بواسطة نزع الملكية من الإنسان العربي » [4].

لقد عانى الأهالي من القوانين العقارية، وفي حالة انتفاضتهم وعصيانهم يزيد وضعهم سوءا، وربما عبر على ذلك بكل وضوح لويس رين مدير الشؤون الأهلية سنة 1881 حين قال:« ...يتقرر في الديوان منح الأرض للمستوطنين، ولكنه لا يسلط العقاب على من ارتكب جناية أكبر، ويمتد للأبرياء ليحفر خندقا من الحقد بين المستوطنين والأهالي، ويدفع

---

[1] – شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ج2، **مرجع سابق**، ص. 159.

[2] – عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي**،ج1، **مرجع سابق**، ص.ص. 297-298

[3] -Fatiha Sifou, **Op.Cit.**

[4] – شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، **مرجع سابق**، ص. 29.

الى الإجرام، ويحمل في مضامينه مسببات جديدة للانتفاضة عندما تتكون هنا وهناك مجموعات من المنبوذين، لم يعد لهم من شيء يخسرونه » [1]، تلكم هي المصادرة والحجز والتي سنتطرق لها في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: الحجز والمصادرة (Séquestre) في المنطقة

كان الحجز والمصادرة أداة فعالة من أدوات الإدارة الاستعمارية في الجزائر ضد القبائل الثائرة، وكانت غايته مزدوجة تتمثل في قمع التمرد والعصيان تحت طائلة تحقيق الأمن بالمستعمرة، وفي نفس الوقت اتخاذهما كمبرر للحصول على مزيد من الأراضي الضرورية لتقديمها لمشاريع الاستيطان. صنفت الإدارة الاستعمارية عقوبة الحجز والمصادرة الى نوعين هما: الحجز الفردي والحجز الجماعي، ويعد النوع الثاني الأخطر والأكثر ضررا بالنسبة لمصالح وحياة القبائل والأعراش[2].

لقد سارعت السلطات الفرنسية مبكرا الى إصدار قرارات وقوانين من أجل مصادرة ممتلكات الأهالي كقرارا 1 نوفمبر 1844، و 31 جويلية 1846 اللذان أعلنا أن الأراضي التي لا يستطيع أصحابها إثبات ملكياتها بعقود سابقة لـ: 1830 تصير أملاكا للدولة الفرنسية، وحتى أراضي البور أو التي تركت للاستراحة، تنزع من الأهالي بدعوى الشغور وعدم الاستغلال وفق أمرية 21 جويلية 1846، وأما أمرية 31 جويلية 1845 فإنها أمرت بالمصادرة العسكرية في حالة العداوة للوجود الفرنسي[3]، والحجز و المصادرة هو وضع يد الدولة على الملكيات المنقولة وغير المنقولة لشخص أو جماعة، إنها عقوبة خاصة بالأهالي، وقد سجلت في قانون 17 جويلية 1874 [4] .

---

[1] – شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1، **مرجع سابق**، ص. 70.

[2] –عثمان زقب، **مرجع سابق**، ص. 62.

[3] – بوعلام نجادي، **مرجع سابق**، ص. 50.

[4] – أوليفيي لوكور غرانميزون، **الاستعمار الإبادة: تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية، مرجع سابق**، ص ص.274-275.

هدفت هذه السياسة الى توفير الأراضي من أجل توطنين المهاجرين الأوربيين الذين من بينهم عدد كبير من سكان الألزاس واللوريين، وهكذا، فإن ما لم تتمكن الإمبراطورية الثانية من فعله في ظرف عشرين سنة، استطاعت الجمهورية الثالثة المدعومة بالمعمرين والمهاجرين القادمين من مناطق مختلفة أن تكرسه في بضعة أشهر من انتفاضة 1871م[1]. لقد تعرض لذلك الأميرال دو قيدون أمام المجلس الوطني الفرنسي عندما أقترح تخصيص 100000 هكتار لفائدة سكان الألزاس واللورين للقدوم إلى الجزائر والإقامة فيها، وأصدر تقريرا بتاريخ 27 جويلية 1871 من بين ما جاء فيه :« تتمثل الوسيلة الأكثر فعالية في طرد القبيلة الثائرة من أراضيها وتفكيكها تماما، وذلك بتشتيت كل أعضائها في الأراضي التي بحوزة الدولة في المقاطعات الثلاث » [2]، وفي نفس السياق كان رأي وارنيي منشط لجنة الحجز:« يجب الاستيلاء على ما نحن في حاجة إليه، كذلك فعل الأتراك » [3]، وهكذا جاء الحجز " كأداة حرب" استعملته القوات العسكرية ضد الأهالي العزل دون غيرهم من القاطنين في الجزائر من مستوطنين ويهود، وكانت تشمل القبائل والمجموعات (القبائل والعشائر).

كانت الممتلكات المحجوزة توضع تحت إدارة الأملاك المصادرة للمنطقة دون أن يتمتع بها صاحبها حتى الى غاية إصدار حكم بسقوط الملكية فتصبح رسميا من الممتلكات الفرنسية، وخلال فترات تنفيذ الإجراءات، يتم كراء تلك الممتلكات، وللفرد والقبيلة إمكانية استرداد ممتلكاتهم من جديد مقابل دفع مبالغ تعادل قيمتها، هذا إذ لم تر الإدارة أن تلك الأرض ليست بحاجة لها لضمها لممتلكات الدولة[4].

---

[1] – جيلالي صاري، **تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830–1962**، تر: قندوز عباد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2010، ص .58.

[2] – شارل روبير آجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1، **مرجع سابق**، ص. 53.

[3] – **المرجع نفسه**، ص.53.

[4] – مصطفى خياطي، **مرجع سابق**، ص ص. 241-242.

لقد نشطت سياسة المصادرة عقب انتفاضة 1871 والفترة التي صاحبت الجمهورية الثالثة التي استحكم خلالها المستوطنون في زمام الأمور. ولتلبية رغبتهم في أراض جديدة للإستيطان، أنشأ دي قيدون في 3 أفريل 1872 لجنتين خاصتين كـانت مهمتهما [1]:

– ضرب الحجز على أراض معينة وتسليم شهادات الإبراء لأخرى.

– تحديد المساحات التي ضُرب عليها الحجز، والمؤهلة لأن تُسلم للاستيطان، والأراضي الأخرى غير المؤهلة أي التي يمكن التخلي عنها لفائدة المعنيين بالتعويض (التي صُودرت أراضيهم).

– تعيين مساحة الأراضي التي يمكن اقتناؤها من أصحابها.

أضرت سياسة التعويض بالأهالي حيث تصادر منهم الأراضي الجيدة ليعوضوا بملكيات رديئة، كحال دوار مروانة المشكل من 150 خيمة حيث تمت مبادلة أولى جاءت عن طريق عريضة من طرف قاضي بلزمة، كعقاب، لم يتبع برد من طرف الأهالي الذين صُودر جزء من أراضيهم الخصبة لصالح بلدية عين التوتة (ماكماهون)، ثم فُرضت عليهم بعد ذلك مباشرة قطع للحرث بمكان آخر، وكانت عبارة عن قطع رديئة متقطعة وجِدُ متناثرة، المسافة بين قطعة وأخرى تتراوح ما بين نصف يوم الى يوم كامل، والتنقل بينها يكاد يكون مستحيلا، إذ لا بد من عبور أراضي الجيران ودوس محاصيلهم [2] .

لقد وجد الساسة الفرنسيون الفرصة لإيجاد حل لمشكلة سكان الألزاس واللورين وحاجتهم في تسديد غرامات الحرب التي فُرضت عليهم عقب الحرب البروسية الفرنسيـــــــة

[1] – شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1، **مرجع سابق**، ص.56.

[2] – جيلالي صاري، **مرجع سابق**، ص ص.101-102.

1870[1]، وكان مبرر انتفاضة وعصيان الأهالي في القبائل والأوراس والزيبان كاف لتجريدهم من ممتلكاتهم عند محاكمة ثوار 1871. لقد عبر فيتال عن رأيه في مراسلته بالقول أنه لم يكن للقمع حدود، لم يكن مجرد عقاب على أخطاء أُرتكبت، بل كان انتقاما، ورغبة واضحة في إبادة العشائر ودحرها دون أدنى اعتبار للضروريات التي يحتاجها السكان الأصليون للبقاء على قيد الحياة، قتل الكثيرون وخربت الأراضي وحرقت القرى، وسلبت المواشي، وأخذ من الأهالي ضرائب حرب فاقت قيمتها ما يمكن تصوره، علاوة على ذلك، فرض على الأهالي ما سمي بضريبة الحرب، والتي خطط لها بإحكام، وبعد أن نَفِذَ كل شيء من الأهالي، نفذت عقوبة مصادرة الأراضي واحتجاز الأموال[2]. لقد كان القمع رهيبا، طال الحجز الفردي جميع ممتلكات الأهالي وقد وصل الأمر الى حد مصادرة أدوات العمل والأواني التي يستعملها الفلاحون في حياتهم، وأمتد الحجز حتى شمل أيضا أناسا كانوا غائبين عن ديارهم، وآخرين كانوا يحاربون تحت راية فرنسا[3]، وبالمقابل استفاد المستوطنون من دعم وجودهم من طرف الإدارة الاستعمارية من خلال الإستلاء على أراضي الأهالي بكل الأشكال، وجدوا أيضا التأييد من كثير من المثقفين، فقد اقترح القاضي " منرفيل " امتصاص الأهالي من خلال النظام الاستيطاني، وبدوره نشر غوستاف مرسييه– لاكومب كتيبا برر فيه علنا ممارسات نهب ومصادرة أراضي الأهالي تحت عنوان:" Etat de l'Algerie" الذي صدر سنة 1862[4]،

[1] – بعد انهزام فرنسا أمام قوات بروسيا التي احتلت الأراضي الفرنسية، أجبرت الجمهورية الثالثة على توقيع معاهدة فرانكفورت التي جاء فيها: تحتل بروسيا مقاطعتي الألزاس واللورين وكذلك مدينة ميتز، وتدفع فرنسا غرامة حرب مقدارها خمسة مليارات فرنك ذهبي خلال خمس سنوات، وتحتل الجيوش الألمانية أراضي فرنسا الشمالية حتى يتم دفع الغرامة والتي دفعها الفرنسيون خلال ثلاث سنوات. للمزيد أنظر: عبد العزيز سليمان نوار، **التاريخ المعاصر: أوربا من الثورة الفرنسية الى الحرب العالمية الثانية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،د.س.ط، ص. 286.

[2] – جرمان ميليي، **مرجع سابق**، ص.129.

[3] – شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج 1، **مرجع سابق**، ص.58.

[4] – سعيد علمي، **مرجع سابق**، ص ص. 178-179.

وهكذا كان الأهالي أمام منظومة سياسية وفكرية مناهضة للأهالي مؤيدة للاستيطان بشكل مفرط.

المطلب الأول: المصادرة عقب انتفاضتي 1871 و 1876

في 25 أكتوبر 1873، وعقب انتفاضة 1871، كتب الجنرال الحاكم شانزي منشورا مـُحـَرضا لا مسؤولا قال فيه:« يجب أن تكون نتيجة الحجز خرابا تاما وجذريا للأهالي المعنيين بهذا الإجراء القمعي... على مصلحة الأملاك وبمساعدة السلطات المحلية... تحديد الأراضي اللازمة »[1]. وهكذا، أُنزل أشد العقاب بأصحاب الأراضي الجيدة، واحتلها الفرنسيون الذين كانت لديهم أطماع فيها حتى قبل أن يتم منحها لهم. وبما أن سكان بلزمة وأولاد سلطان وأولاد شليح شاركوا في انتفاضة 1871، طُبِقت على فروع أولاد شليح الثائرة المصادرة على ممتلكاتهم [2]، وبصفتهم أهالي جزائريين متمردين سُلط عليهم القمع الإداري بمقتضى التشريع الفرنسي المتضمن أشكال المصادرة ، مما أوجب عليهم التسديد، إما بالتنازل عن الأرض أو دفع الأموال. وهكذا، فقد تمت عملية مصادرة مجمل الممتلكات العقارية والمنقولة بالنسبة للأطراف التي تراها السلطات أكثر تمردا، فتنازل منتفضي 1871 بما فيهم سكان الأوراس في جانفي 1873 على 444406 هكتارا بلغت قيمتها المالية 18696093 فرنك، بالإضافة إلى 88867 قطعة سلاح[3]، وهكذا صار العديد من الملاكين الجزائريين خماسين أو عمالا فلاحيين في ملكياتهم القديمة[4].

---

[1] – جرمان ميليي، **مرجع سابق**، ص.130.

[2] – S.H.A.T 1H1011, **Op.Cit**, p. 70.

[3] – لويس رين، **مصدر سابق**، ص ص.961، 971.

[4] – محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين: تاريخ الجزائر 1830– 1954**، تر: محمد المعراجي، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص. 219.

لقد علق المؤرخ عبد الحميد زوزو على ما لحق بسكان الأوراس عقب ثورة 1871 قائلا: « فمن جملة ما سُلط على الأوراسين من عقوبات، الاستحواذ على أهم مصدر للرزق لديهم ألا و هو الأرض، ونظرا لهجرة أهل غوفي وأولاد سيدي اعبيد الى تونس، فإن أراضيهم تعرضت كلها للمصادرة وتقدر بـ 12000 هكتار بالنسبة لهؤلاء (سيدي اعبيد) و 25 هكتار بالنسبة لأولئك، وهي أساسا عبارة عن بساتين على ضفاف واد الأبيض. كما فُرض على سكان بلزمة ... أن يتخلوا عن 13091 هكتار من الأرض »[1]، وقد نشرت جريدة المبشر بتاريخ 11سبتمبر 1875 مرسوم 31 جويلية الذي يوضح قرار الحجز في حق أولاد سلطان و يستثني بني يفرن[2].

وفق قرار رئيس السلطة التنفيذية المؤرخ في 15 جويلية 1871 المعدل للمادتين 10 و 12 من الأمر المؤرخ في 31 اكتوبر 1845، تعرضت عشائر دائرة تبسة التي اتخذت موقفا عدائيا لفرنسا خاصة أهالي قبيلة أولاد سيدي عبيد، وعشائر أولاد سي علي، وأولاد خليفة، وأولاد المسعود، وأولاد سعيدان وهي من قبيلة لبرارشة، وعشائر أوكس، وأولاد شامخ، والزرادمة من قبيلة لعلاونة لمصادرة أملاكهم المنقولة وغير المنقولة بعد أن تخلوا عنها في شهر سبتمبر 1871، وعبروا الحدود التونسية، وهذا باقتراح من لجنة الحجز لعمالة قسنطينة، وموافقة مجلس الحكومة[3]. لقد كان الحجز في هذه المرة جذريا، ذلك أن المحكوم عليهم لم يدفعوا جزية الحرب حتى تعاد أراضيهم إليهم، فمن جهة ليست لهم نقود، ومن جهة أخرى لم يكن للملاك عقود ملكية لإثباتها، وبغض النظر عن هذا كله، كانت نية الحكومة أن تأخذ كل الأراضي الجيدة التي تملكها القبائل المغلوبة لصالح الاستيطان[4].

---

[1] – عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي**، ج 1، **مرجع سابق**، ص.170.

[2] – لويس رين، **مصدر سابق**، ص. 878.

[3] – بيار كاستال، **مصدر سابق**، ص ص. 260-261.

[4] – جرمان ميليي، **مرجع سابق**، ص.130.

بعد أن انتفض البوازيد في واحة العامري سنة 1876، كانت الفرصة مواتية للمستوطنين والقياد والإدارة الاستعمارية للاستيلاء على تلك الواحات الجميلة، فصادرتها، وسارع المستوطنون الى كراء تلك الأراضي المشجرة بنخيل دقلة نور، كما استحوذ بن قانة وأعوانه على البعض منها [1] ، وضرب الحجز الجماعي على جميع الأملاك المبنية[2].

في 16 جوان 1876، عقد مجلس الحكومة العامة تحت رئاسة شانزي بالجزائر اجتماعا صدر عنه القرار الأتي:

- المادة الأولى: تطبق المصادرات الجماعية على كل منطقة العامري وفوغالة من مقاطعة قسنطينة.
- المادة الثانية: تضرب المصادرة إسميا(فرديا) على كل من:

أ-كل الأهالي المتواجدين في الواحة أثناء الانتفاضة.

ب-كل ممتلكات الأهالي الموجودة في الواحة والتي قدمت المساعدة للمنتفضين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

- المادة الثالثة: يُستثنى من المصادرة، الملاك الأهالي من العامري وفوغالة الذين خدموا في الجيش الفرنسي، والمصالح العمومية خلال الانتفاضة، والذي يبرر غيابه عن الجزائر خلال فترة الانتفاضة[3] و الذي نشر بجريدة المبشر لاحقا.

تبين القراءة المبسطة لهذا القرار أنه قد جاء سريعا في إصداره، ودون تحقيق معمق في المتسببين والثائرين والمسالمين، هذا وإن دل على شيء فإنما يؤكد على نية الإدارة في الحصول على الموارد المالية والعقارات. لقد شملت المصادرة كل شيء ما عدا من كان في خدمة الجيش الفرنسي، وحسب جريدة المبشر التي صدرت فيها أسماء الأشخاص الذي صدرت في حقهم المصادرة، لقد كان عددهم كبيرا، والواقع أنهم قد كانوا من معظم دواوير الزيبان، حيث ورد

---

[1] - مصطفى حداد، **مرجع سابق**، ص. 167.

[2] - شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج 1، **مرجع سابق**، ص. 111.

[3] - **جريدة المبشر**، الجمعة 26 جوان 1876. أنظر أيضا: **ملحق رقم 14**، ص ص. 392-393

اسم 536 شخصا، به كل الأهالي الساكنين والمالكين في واحة العامري وفوغالة والذين لم تصادر ممتلكاتهم اسميا في باقي الدواوير. أما من لم تشملهم المادة 1 و 3، فبقوا أيضا تحت المصادرة وفق المادة الأولى من قرار 10 جوان 1876، وبذلك فرقم عدد الذين شملتهم المصادرات كان أكبر، وسنذكر هنا بعض أسماء من طالتهم المصادرة الإسمية من 536 شخصا على سبيل المثال لا الحصر:[1]

- من البوازيد فرع أولاد أدريس ورد إسم 30 شخصا وهم: عبد الله بن مزوز، أولاد مسعود بن عبد الله، مروان بن محمد، عمر بن التللي، العمري بن عبد الله، عيسى بن الطالب، مولود بن بريك، أحمد بن براهيم، عمر بن عمار، مبارك بن جنان، تللي بن براهيم، مبروك بن تللي، تباني، محمد بن كركلا، العمراوي بن عروج، محمد بن براهيم، سي محمد لمهيدي، أحمد بن محمد، مباركة بنت بلقاسم مسعودة، براختة وزهارة، قويدر بن النوي، محمد يحي، محمد بن مسعود، بن دراج الطيب، بوبردة، عاشور بن مبروك، عبد الله بن البازيدي، بن كعر، بن عباس .

- من فرع الجبابرة: محمد لقرع الشيخ، عبد الرحمان بن بشير، مسعود بن عريف، السعيد بن أحمد، محمد بن خليفة، أحمدبن عزيز، بوضياف بن براهيم، مسعود بن قويدر، أحمد بن جمعاوي، دغيغ بن علي، أحمد بن السعيد، مبارك بن زروق، بن شميلة، بن براهيم، عبد القادر بن أحمد، أحمد بن الطاهر، عبد الرحمان بن بوريجة، الحفصي بن ميلود، محمد بن لحافاي، براهيم بن النوي، بن رزاق، الشاوي بن مبارك، جمعاوي عبد الله، الصادق بن بلقاسم بن خلاف، جمعاوي بن ضياف، محمد الشيخ، عمر بن عبد الله، جمعاوي بن قويدر، الطاهر بن عبد الجبار، سي حمداني بن بوجة، سي مصطفى بن بوجة، مسعود بن الصايد، قويدر بن الغمري، عمر بن عبد الله، علي بن مولود وإخوانه، مسعود بن بويجة، محمد بن لياك، وطراد بلباي وهو من طولقة.

[1] - **جريدة المبشر**، السبت 21 أكتوبر 1876.

- من أولاد يوب 28 شخص منهم: محمد بن سالم وإخوانه، سليمان بن عبد الرحمان، محمد بن الحاج، بحري بن شنيم، براهيم بن قاصد، والحواس بن العلوش.

و قد شملت القائمة أيضا 28 شخصا من أولاد سعود وأولاد بوزيد بن أحمد.

مست المصادرة الاسمية أيضا[1] :

- عرب الشراقة مخالة (7 أشخاص)، أولاد داود الشرفة (10 أشخاص)، بني براهم أو حمزة (6 أشخاص)، أولاد انصر بن بوعكاز (14شخصا)، أولاد اعبيدة(11شخصا)، أولاد سيدي حامد(8 أشخاص)، أولاد أمحمد (7 أشخاص)، أولاد أعمر وأولاد السايب غمرة (8 أشخاص)، شعيب بن أوسعدية(20 شخصا)، العلمية(3 أشخاص)، أولاد سيدي موسى الشرفة (20 شخصا)، أولاد حفاتي(4 أشخاص)، بن طيوس (6أشخاص)، أولاد الساحل الشرفة(15 شخصا)،كراريت أوماش(14 شخصا)، أولاد رنييم الشرفة(24 شخصا)، كلاتمة(3 أشخاص)، وأهل بن علي (3 أشخاص).

- عرب الغرابة أولاد صاولة (46 شخصا)، وأولاد سحبان ونوار رحمان(35 شخصا)، وأولاد الساحل أولاد غدير السلمية(12 شخصا)، أولاد محمد وأولاد سلطان وأولاد الشايب عمر أولاد مساهل(18شخصا)، أولاد بكليل(5 أشخاص)، أهل عمر نوافة (11 شخصا)، كبابسة (12 شخصا)، سيدي عقبة(5 أشخاص)، سيدي خالد (16 شخصا) وأولاد جلال (15 شخصا)، أولاد الهامل (13 شخصا).

- الزاب الشرقاوي أولاد عمر (3 أشخاص)، ولخضر (5 أشخاص)، بيت بوعكاز (7 أشخاص)، وأولاد زيان (4 أشخاص) وبعبارة أخرى فإن المصادرة لم تمس البوازيد بفروعها الأربع فحسب بل مست باقي أعراش الزيبان و بلغت حتى أولاد زيان.

ثبت قرار 26 سبتمبر 1876 المصادرة الأسمية، ونفى أهالي عرش البوازيد، واستثنى منهم فقط 85 خيمة من البوازيد المتعاونين مع الإدارة الفرنسية والذين جمعوا في دوار واد

[1] - **جريدة المبشر**، السبت 21 أكتوبر 1876، **مصدر سابق**.

الروس(لغروس)[1] ، كما تمت مصادرة 1171 بندقية، وقد كانت التقديرات الفرنسية تسعى لمصادرة 1623 بندقية[2]. في أفريل 1879، عُرِضَت كل من واحة فوغالة والعمري للبيع في المزاد العلني، فلم يكن هناك على ما يبدو عرضا لشرائها، لتعرض ثانية في نوفمبر حيث بيعت لثلاث ملاك كبار من المستوطنين كانوا متنفيذين في المجالس الإدارية ويتعلق الأمر بـ: سردين(Sardin)، وفورشلي(Forchili) وتريي(Treiller)[3] ، وقد سمح للبوازيد بالعودة ولكن ليس لواحاتهم، بل سمح لهم بالاستقرار في أراضي الدوسن سنة 1890 [4]، لكن بعد أن فقدوا هويتهم بعيدا عن عرشهم خاصة بعد أن فرضت الإدارة الاستعمارية قانون سنة 1882 الذي تضمن وجوب بطاقة التعريف مع الاسم العائلي، وهكذا فرضت عليهم ألقاب لا تمت بصلة لماضيهم، وكانت الألقاب في الغالب مشينة[5].

لقد كانت أية مقاومة جزائرية فاشلة مكسبا للإدارة الاستعمارية لكي يكون لها مبررا لزيادة مداخيلها، وتحقيق أماني المستوطنين الذين كانوا في معظمهم من أصحاب السوابق في أوطانهم قبل قدومهم للجزائر. لقد وصف جول فيري في خطابه سنة 1892م أمام لجنة مجلس الشيوخ المستوطنين قائلا :« إنهم يرغبون أكثر في استغلال الأهالي والمتربول، إن المستوى الأخلاقي والفكري للمعمرين لا يتعدى اهتماماتهم اليومية. فهم قليلو الحرص على المصالح العامة لفرنسا والمستعمرة، وقلما تجد في أوساطهم حسا مدنيا» [6]، ولكن، ورغم ذلك كانت الادارة الاستعمارية لا ترفض لهم طلبا.

---

[1] - C.A.N.O.M 2H/87.

[2] - C.A.N.O.M F/80/1683 : **Note au Sujet de la révolte des Bouazide.**

[3] - Sylvie Thénault, **Op.Cit**, p.149.

[4]- C.A.N.O.M 2H90.L

[5] - محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين: تاريخ الجزائر 1830– 1954، مرجع سابق**، ص. 244.

[6]- فلاديمير ماكسمينكو، **الأنتلجنسيا المغاربية: المثقفون أفكار ونزاعات**، تر: عبد العزيز بوبكير، دار الحكمة، الجزائر، 1984، ص.48.

المطلب الثاني: نماذج من المصادرة في المنطقة من 1879 الى 1916

شكلت العوامل الطبيعية، التضاريسية، والمناخية مشكلة للإنسان الأوراسي حيث انجر عنها قلة السهول خاصة للأعراش التي تحاذي الجبال، أو تسكن بين منخفضاتها كواد عبدي، وأولاد داوود، وأولاد أوجانة، وغسيرة. ورغم هذا الوضع، لجأت الإدارة الاستعمارية الى تجريد هؤلاء الأهالي من أراضيهم ومصادرة ممتلكاتهم بدعوى تمردهم وعصيانهم. فمع انتفاضة الأوراس 1879، صادر القوم في عرش أولاد داوود 100 بقرة و 60 بغلا و 1100 عنزة و 2000 رأس غنم، واعتبرت غنيمة حرب[1] ، أما الأستاذ عبد الحميد زوزو فيذكر أرقاما أكبر بالقول:« كان القمع والنهب من القوات الفرنسية كبيرا الى كل ما وصلت إليه يدها وخاصة رؤوس المواشي، واعتبرت ذلك غنيمة حرب، فقد استولى طابور خنشلة على 2236 رأسا بين بقر وشياه وأحصنة هي لأولاد داود وبني بوسليمان، وأما طابور خنشلة فقد استولى على 5500 شاة ومائة بقرة و 40 بغلا وهي لأولاد داود وبني بوسليمان، أما طابور فورجميل فقد استولى على 5000 رأس من الماشية كلها لأولاد داود » [2]، وتضيف الوثائق: استهلك الجنود جزءا منها، وبيعت أخرى في التواريخ الآتية: 23 جوان، و26 جوان، و21 جويلية، و17 أوت، و24 أوت، و7 سبتمبر من سنة 1879، وقد قدرت قيمة المبيعات بـ: 58661 فرنكا[3].

عن أراضي أهم السهول التي يحوزها عرش التوابة ألا وهي سهول واد فم الطوب، يوضح الجدول التالي الأراضي المصادرة في واد فم الطوب في الفترة مابين 1876 و 1899 وهي كالتالي[4]:

---

[1] - C.A.N.O.M 2H/32, **Op.Cit.**

[2] - عبد الحميد زوزو، **ثورة الأوراس 1879، مرجع سابق**، ص. 49.

[3] - C.A.N.O.M 2H/32, **Op.Cit.**

[4] -C.A.N.O.M 1K 340 : **Domaine, Séquestre, Insurrection de l'Aurès 1876-1899**

طبيعة المصَادرة	المساحة
مصادرة جماعية	866هكتار و 71 أر، 25 سنتيار
مصادرة اسمية	6 هـ، 27 آر، 50 سنتيار
المعفاة من المصادرة	40 هـ، 61أر، 25 سنتيار
أراض غير مزروعة – رعوية جماعية	271هـ
غابات دولة	298هـ
المجموع	1429 هكتار و 66 آر

يبين الجدول أعلاه مدى ما عاناه السكان، إذ لم يبق لهم غير 40 هكتار و 61 آر و25 سنتيار من مجموع 1429 هكتار لأن المصادرة ذهبت لأملاك الدولة والأراضي غير المزروعة والرعوية التابعة لأملاك البلدية والتي تستغلها أو تأجرها، وكذا للغابات التابعة لأملاك الدولة. أما الجدول الثاني فيمثل مصادرة أراضي سهل لمدينة (ايشمول)في نفس الفترة [1]:

طبيعة المصادرة	المساحة
مصادرة جماعية	712 هـ، 74آر
مصادرة إسمية	54 هـ و 71 آر
المعفاة من المصادرة	28 هـ، 93 آر
أراض غير مزروعة رعوية	51 هـ، 12آر
أراضي دولة	19 هـ، 41أر
المجموع	866هـ و 91 آر

الملاحظ من خلال هذا الجدول هو أن هذا السهل أُعفيت منه فقط مساحة 28 هكتارا و 93 آرا من مجموع 866 هكتار و 91 آر، وقد كانت المساحة المحددة من لجنة

[1] – C.A.N.O.M 1K 34, **Op.Cit.**

المصادرة في المنطقة ككل والتي شهدت انتفاضة 1879 قد قدرت بـ: 2296 هكتارا وهذا بتاريخ 19 جويلية 1882 ، وذكرت مصادر أخرى مصادرة ما مساحته 2777 هكتار من أراضي سكان الأوراس[1]. كما تم خلال هذه الانتفاضة أيضا مصادرة حوالي 1705 بندقية: 1000 لأولاد داود، 625 لبني بوسليمان، و 80 لبني أوجانة [2].

قُدرت المصادرة الإسمية في عرش أولاد داوود بـ 464 هكتار و 64 أر ما قيمته 111645 فرنكا[3]، وفق ما يلي[4]:

– عن عرش بني ملكم: تمت مصادرة قطعة أرض لمحمد بن سي عمار في ذراع عبدلي قيمتها 15 فرنك، وأخرى بالعزل قيمتها 50 فرنك، ومنزل بتاجموت قيمته 12 فرنك، وكانت قيمة المصادرة 77 فرنك. أما أحمد بن سعيدي، فقد صودرت له أرض تاملاحت بتمانة، ومالزو– أمتلاغ قيمتهما 30 فرنك. صودرت لأحمد العايش بن خلاف وأخيه قطعة أرض المسماة السديدة في مالو، مع بيت وقطعتين أرضيتين أخرتين في شساخ، ورأس العفصة في تنوة، وبستان في أم الهليل، وقد بلغت قيمة هذه الممتلكات 60 فرنكا. أما الحاج بلقاسم بن سي لخضر، فقد صودرت له عدة قطع أرضية في سومر ومصامصية وبوقلعة وزيزة، وقد قدرت قيمتها بـ 582 فرنكا.

– تعرض هؤلاء الذين سأذكرهم أيضا الى مصادرة قدرت قيمتها نقدا حسب كل شخص: سي محمد العايش بن الصادق(241 فرنكا)، سي أحمد أمزيان بن محمد(159 فرنكا)، الطيب بلعقون وابنه محمد بن الطيب (187فرنكا)، الصادق بن الطاهر(176 فرنكا)، محمد بن امبارك (107 فرنكا)، محمد بن السعيدي (85 فرنكا)، مصطفى بن سي أحمد (418 فرنكا)، سي محمد بن معمر (170 فرنكا)، الطيب بن محمد (75 فرنكا)، بلقاسم

[1] – مصطفى خياطي، **مرجع سابق**، ص. 163.

[2] – عبد الحميد زوزو، **ثورة الأوراس 1879**، **مرجع سابق**، ص.50.

[3] – C.A.N.O.M 1K 340, **Op.Cit.**

[4] – C.A.N.O.M 93203//27.

بن علي بن صالح (100فرنكا)، بلقاسم بن مراح(33 فرنكا)، عبد الله بن صدوق (142 فرنكا).

– هناك من وردت في حقهم مصادرة، لكن الإدارة الإستعمارية لم تجد عندهم شيئا لمصادرته ويتعلق الأمر بـ: سي بلقاسم بن محمد، وبراهيم بن ثعلب بوزيد، والطيب بن أحمد، ومحمد بن سيال.

– عن فرع الشرفة: محمد بن الرزقي (240 فرنكا)، وبعلي بن مويان (40 فرنكا)، والحاج بن علـــي(80 فرنكا)، ومبارك بن أحمد (120 فرنكا)، علما أن هناك بعض الشرفة في دواوير أولاد داود، وبني بوسليمان، وتاوزيانت تعرضوا للمصادرة.

– عن فرع أولاد سي أحمد: أحمد سي بلقاسم (90 فرنكا)، عمار بـن بلقاسم (51فرنكا)، علي بن غونيب (115 فرنكا)، معمر أحمد بن سليمان (110 فرنكا)، بوخضرة بن محـــمد (125 فرنكا)، محمد بن أحمد بن سليمان (103 فرنكا)، وأحمد بوعجـــوج وشقيقه صـــــالح (95 فرنكا)، كما مس أعراش المنطقة الأخرى من أولاد بوسليمان وغسيرة و أولاد داوود[1].

لقد لاحقت الإدارة الاستعمارية الأهالي، وصادرت ممتلكاتهم التي كانت في دواويرهم وخارجها خاصة وأن سكان الأوراس أنصاف رحل يتنقلون بين الأوراس الشمالي والأوسط باتجاه تخوم الصحراء. على هذا الأساس، صادرت أيضا العديد من ممتلكات هؤلاء ويتعلق الأمر بـ: محمد بن أحمد بن قلفن من اللحالحة الذي أخذت منه واحة في بانيان، وقطعة أرض بالحمام، ومحمد بن عثمان بن سليمان من اللحالحة أيضا والذي صادرت له واحة بمشونش، وقطعة أرض بلمدينة تحرث لمدة 8 أيام، ومحمد بن بركان من الحمام الذي صادرت له واحة نخيل في بنيان، وبيت في تكوت، وقطعة أرضية في لمدينة[2].

[1]– C.A.N.O.M 93203//27, **Op.Cit.**

[2]– **Ibid**.

مارست السلطات الاستعمارية ابتزازا في حق السكان، فأخذت الأراضي التي تحتاجها لمصالحها الإدارية أو لمصلحة المستوطنون، والتي لا حاجة لها بها، وفي الغالب لرداءتها، تقوم ببيعها للأهالي بأكثر من قيمتها في تاريخ المصادرة. وهكذا عرضت مصالح الدولة في سنة 1886: 212 قطعة أرضية للبيع بقيمة 17635 فرنكا أمام أولئك السكان الذين كانت قد سُلبت منهم هذه الأرض سابقا عنوة[1].

استغلت الإدارة الاستعمارية قيام سكان الأوراس بالانتفاضة في 1916 لتضربهم بيد من حديد، خاصة وأن هذه الفترة كانت حساسة بالنسبة لها حيث كانت بحاجة الى الرجال والمال والمواد الغذائية الأساسية لتموين السوق الفرنسية بها، وتموين جيوشها في جبهات القتال ضد دول الوسط. وهكذا بدأت المصادرات بدعوى غنائم الحرب، فتمت مصادرة كمية كبيرة من القمح والشعير في بلزمة، وقطعان أولاد عوف في 20 ديسمبر 1916[2]، كما قامت القوات العسكرية الفرنسية بعملية نهب وسلب لمواشي السكان، حيث تم احتجازها سواء كان ملاكها من الثائرين أو من المسالمين، وقد أُخذت هذه المواشي كغنائم، وسلمت للفرق المكلفة بجمع ونهب الحيوانات، والتي بدورها سلمتها للبلديات التي نظمت لها بيعا في المزاد العلني. صُبَت أموال المواشي المباعة في صندوق محصلي البلديات للضرائب لصالح البلديات المتضررة لتعويض حراس الغابات والمستوطنين وهذا وفق قرار 22 فيفري 1916 الصادر من الحاكم العام لتعويض ما فقده الفرنسيون، وكذا لإعادة بناء الأبراج المتضررة مثل برج عين التوتة، والجسور المخربة، وإعادة الطرقات والأعمدة المقطوعة، وقد استغل الكولون الفرصة ليضخموا من قيمة خسائرهم، وصرحوا بمبلغ مُبالَغ فيه وهو 379504.7 فرنكا، غير أن الإدارة بعد تحققها عوضت لهم ما مقداره 101711.3 فرنكا [3]، وهو أقل من الثلث، ولكن، ورغم ذلك، فقد استفادوا أيما استفادة من ضرائب الحرب المفروضة على المتمردين المنهكين، فقد تم دفع

[1] – عبد الحميد زوزو، **ثورة الأوراس 1879، مرجع سابق**، ص. 50.

[2] –S.H.A.T 5N210, **Op.Cit.**

[3] –C.A.N.O.M 2H90, **Op.Cit.**

تعويضات الحرب للمدن وللملاك الفرنسيين المتضررين الى حد أن أصبح الكل في باتنة مثلا غنيا، وبمقابل هذا الثمن كان يُقبل أن تدمر المدينة كل سنتين[1].

لقد اعترف المفتش ديبون بمصادرة آلاف الأنعام من طرف القوات الفرنسية، جزء منها أستغل لحاجات الجيش مباشرة، وجزء آخر أُعطي لفائدة بلديتي بريكة وعين مليلة، وبيع منها في المزاد العلني في باتنة ما قيمته 58428 فرنكا تم صبها في صندوق المحاسب الجبائي[2] وهذا الجدول يبين القطعان المصادرة بعد العمليات القمعية (الوحدة: رأس)[3]:

البلدية	حصان	بقرة	غنم	معز	الحمير
بريكة	01	/	125	131	14
عين التوتة	12	/	1715	1119	
بلزمة	42	81	1935	1646	38
عين مليلة	/	20	1591	395	/
المجموع	55	101	5366	3273	52

الملاحظ أن الأعراش المتضررة من عملية مصادرة الأنعام هي أعراش بلزمة حيث أخذ منها ما نسبته 80% من مجموع الأبقار المصادرة و 76% من الأحصنة و 50 %من المعز و 36 %من الغنم، ثم تليها بلدية عين التوتة المختلطة، ثم عين مليلة، وتليها بريكة التي كانت أقل ضررا من عملية المصادرة. كما تم مصادرة 1179 قطعة سلاح من سكان بلدية بلزمة المختلطة، و 405 من بلدية عين التوتة المختلطة، و 2175 بندقية من بلدية بريكة المختلطة التي كانت أكثر تضررا في هذا الجانب[4]. أما المصادرات الخاصة بالأراضي عقب ثورة 1916، فلم أعثر عليها في المصادر التي تمكنت من الاطلاع عليها، وذلك ربما لأن كل

[1] -جرمان ميليي، **مرجع سابق**، ص ص. 137-138.

[2] - S.H.A.T 1H1011, **Op.Cit**, p. 596.

[3] - **Ibid**, p.352.

[4] - **Ibid**, p. 350.

الأراضي كان قد تم مسحها من طرف المصالح العقارية قبل هذا التاريخ ومنحت للبلديات أو للأملاك العمومية، ومنها ما صُودر عقب انتفاضات سابقة أو لفائدة الاستيطان، ويمكن أن نستشف ذلك من نصيحة مفتش الشؤون الأهلية والذي دعا الى تشديد الغرامات بدلا من مصادرة الأراضي عندما قال أن القبائل متضامنة فيما بينها، وأن الأراضي الموجودة بين أيديـــــهم قليلة الأهمية، وهو اعتراف ضمني بأن الأهالي أصبحوا مُشرَدين في وطنهم[1].

لقد عانى سكان منطقة الجنوب القسنطيني من هذه المصادرة، ولكن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد لأن يومياتهم كانت تنتظرها أيضا الضرائب الباهظة، غرائم الحرب والخطية.

المبحث الثالث: نماذج من الضرائب والغرامات المفروضة على الأعراش بالمنطقة

يُعتبر دفع الضريبة في المدَنية الحديثة مظهرا من مظاهر التمدن، وسلوكا يُنبئ بأن ذلك الشخص يحمل صفة المواطنة، غير أن الفرد الجزائري المسلم في ظل الاستعمار الفرنسي قد تعرض الى منظومة جبائية قمعية،ذلك أنه لم يكن مواطنا، بل مجرد رعية (أهلي) يدفع الضرائب العادية، أُختلقت له أيضا ضريبة جديدة وهي الضريبة العربية، وهي ضريبة رغم وجودها في العهد العثماني إلا أنها لم تكن لنفس الهدف وبنفس الوسيلة. وبالمقابل، استفاد المستوطن الأوربي الوافد الى القطر، والحامل لصفة المواطنة بعد قانون كريميو 1870 بما فيهم اليهود من الإعفاء من الضريبة العربية، ومن كثير من الضرائب العامة المباشرة، رغم أنهم هم الذين يستفيدون من إيراداتها. ففي معرض تحليل لـــوروا بـــوليو على توزيع الميزانية قال :« غالبا ما يُهمل القول أن كل المصاريف العامة تقريبا مخصصة للمعمرين... يشترك أبناء البلاد

[1] – يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق،** ص. 44.

بميزانية الإيرادات بشكل واسع، وبميزانية النفقات بشكل ضيق »[1]. كما فرضت ضرائب أخرى على الجزائريين مثل ضريبة الملكيات المبنية، في حين لم يدفع المستوطنون فرنكا واحدا منها رغم أن المواطن في فرنسا الأم كان يدفعها، فقد دفع في سنة 1891 ما قيمته 90 مليون فرنك، وهو ما يثير الغرابة ويؤكد حظوة المستوطنين في سياسة فرنسا الاستعمارية[2]، وبمجرد جرد بسيط لإرادات ونفقات الضرائب، يتضح لنا جور السياسة الضريبية في حق الأهالي، ويمكن ملاحظة أن الضرائب العربية التي يدفعها الجزائريون وحدهم تحتل الصدارة وإحصاء سنة 1880 مثلا نموذج حي، فضمن 35 مليون كإيرادات إجمالية، دفع الجزائريون 22 مليون موزعة كالآتي[3]:

نوعية الضريبة	القيمة
ضرائب عربية	13- 14 مليون فرنك
ضرائب إضافية	2,3 مليون فرنك
ضرائب استثنائية	0,8 مليون فرنك
رسوم بلدية	5 مليون فرنك
ضرائب مباشرة وغير مباشرة	5 مليون فرنك

كانت حالة السكان الأهالي تتدهور مع السنين، لكننا إذا تفحصنا إيرادات الضرائب فإن النسبة الضريبة للفرد الواحد كانت ترتفع، فقد دفع الفرد الواحد8.3 فرنك ما بين 1860 و 1870 لترتفع القيمة في الفترة 1870 و 1890 الى 12 فرنكا[4].

---

[1] – عبد الطيف بن اشنهو، **تكون التخلف في الجزائر: محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830– 1962**، تر:محمد يحي الربيع وآخر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص. 102.

[2] – نادية زروق، **سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر 1870–1900**، دار هومة، الجزائر، 2014، ص.170.

[3] – عبد الطيف بن اشنهو، **مرجع سابق**، ص. 102.

[4] – **المرجع نفسه.**

لقد كان لتناقضات التشريع الفرنسي الأثر السلبي في حياة الجزائريين، فالأهالي يدفعون ضرائب الخدمات والمرافق العامة وكأنهم مواطنون فعلا، ويترتب عليهم مقايضة صفة المواطنة بدفع واجب الخدمة العمومية مثل: المواصلات، الطرق، المدارس، المساجد وكل ما يتعلق بالمنشآت العامة كالمستشفى، العيادة، الآبار، مراعي المواشي، مخازن المياه لسقاية القطيع الحيواني وهو ما كرسه القرار الوزاري 30 جويلية 1885 ، معنى هذا أن السكان المسلمون يدفعون نضير كل هذه المرافق العامة، والتي تُعبر عن حق المواطنة المحرومين منها أصلا[1]. وقبل الخوض في ما قدمه سكان وأعراش الجنوب القسنطيني من ضرائب وغرامات أرى أنه لا بد من إبراز أهم الضرائب والغرامات.

المطلب الأول: بعض الضرائب المفروضة على السكان المسلمين (الأهالي)

بموجب الأمر الصادر بتاريخ 17 جانفي 1845، كرست الضريبة العربية والتي تشمل العشور وهي ضريبة على الحبوب، ثم الحكور أي إيجار أرض العزل، ثم الزكاة وهي ضريبة على الحيوانات، ثم اللوسة وهي ضريبة كانت تدفعها القبائل الصحراوية قبل إلغائها سنة 1858، ثم أُضيفت إليها ضريبة أنشئت في 18 جوان 1858 وهي اللزمة القبائلية، إضافة إلى أنواع أخرى من ضريبة اللزمة مثل لزمة النيران (الدخان) ، لزمة النخيل واللزمة الثابتة[2].

يؤدَى العشور، عشر غلة الحبوب، وقد أبدلت السلطات الفرنسية الحبوب بالقاعدة المعتمدة عليها في تقدير هذه الضريبة وهي الجابدة، تؤدي على كل واحدة محروثة منها قيمة قنطارين من القمح، وقيمة أربعة قناطير من الشعير إن كانت الغلة جيدة، وقيمة قنطار ونصف من القمح وقنطارين من الشعير إن كانت متوسطة، وقيمة نصف قنطار من القمح وقنطار من

[1] – نور الدين ثنيو، **مرجع سابق**، ص. 33.

[2] – شارل روبير اجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1، **مرجع سابق**، ص. 463.

الشعير إن كانت الغلة رديئة. قيمة القنطار من القمح 22 فرنكا، وقيمة القنطار من الشعير 11 فرنكا، يسدد الفلاح على كل جابدة ما قيمته 88 فرنكا إن كانت غلته جيدة[1].

بعمالة قسنطينة، لم تكن غرامة العشر تقدر بالنظر الى حالة الغلة، بل كانت تقدر في الغالب بـ 25 فرنكا على كل جابدة مضافا إليها ضريبة الحكر. تتغير نسبة الضريبة العربية حسب نوعية المحصول، يطبق العشر على القمح والشعير ليعمم بداية من 1894 على كل الزراعات كالكروم والأشجار المثمرة والخضر. طبقت على الأهالي الى غاية مرسوم 30 نوفمبر 1918[2].

اختلف حساب قيمة العشور من منطقة لأخرى، ففي منطقتي وهران والجزائر تحسب على أساس المساحة المزروعة بمحاريث من 10 هكتارات، وعلى نوعية المحاصيل، بينما تحسب في مقاطعة قسنطينة بعدد المحاريث والأدوات، والغريب أن الحاكم العام دو غيدون وافق على زيادة الضريبة بواسطة إخضاع الأهالي الذين يعملون في أراض يملكها الأوربيون لدفع العشور وفق قرار 22 مارس 1872، وقد دخل حيز التنفيذ سنة 1873، وخلال سنة 1874 تم رفع نسبة العشور بـ: 10 % و ذلك بزيادة جزافية لسعر قنطار القمح والشعير على التوالي من 20 فرنك الى 22 فرنكا لقنطار القمح، ومن 10 فرنك الى 11 فرنك لقنطار الشعير[3]، ومنذ هذا التاريخ أصبح الفلاح لا يقدم الضريبة العينية، بل يكون ملزما ببيع محصوله لتسديد الضريبة نقدا [4]، وبذلك سيتعرض للمضاربة وتقلب الأسعار، وضرائب أخرى تتعلق بالمكوس ومصاريف النقل، إنها قواعد الرأسمالية التي ستهد كل أعراف وتقاليد المجتمع الأهلي.

---

[1] – محمد الصالح مرمول، **قوانين إدارية فرنسية في الأقاليم المغاربية: تونس، الجزائر، المغرب**، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2013، ص ص. 177-178.

[2] – محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين: تاريخ الجزائر 1830– 1954، مرجع سابق**، ص. 186.

[3] – شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1، **مرجع سابق**، ص ص. 470- 476.

[4] – كمال كاتب، أوربيون أهالي،و يهود بالجزائر1830- 1962 تمثيل و حقائق السكان،تر: رمضان زبدي، دار المعرفة، الجزائر، 2011، ص. 127.

يؤدي الفلاحون الحكور ثمن كراء أراضي العزل والعرش، وقد قدرته السلطات الفرنسية بعشرين فرنكا على كل جابدة[1]، ولكنه كان يُدفع نقدا بعد جني المحصول بقيمة 30 فرنكا للمحراث قبل 1858 ليصبح 20 أو 10 فرنكات حسب طبيعة الأرض بعد هذا التاريخ.

الزكاة ضريبة على الأنعام كالجمال والأبقار والأغنام والمعز، وحدت ضريبة الحيوانات منذ 1863 وفق السعر الآتي:4 فرنكات للجمل و3 فرنكات للبقرة، وللأغنام 0.25 فرنك وللماعز 0.20، لم تفرض ضريبة الزكاة على مجموع القطر الجزائري إلا بعد 1858، أما قبلها فلم يكن الشرق الجزائري يدفعها[2] .

دفع سكان القبائل اللزمة، يضاف إليها حق البرنوس المقدر بـ 300 ألف فرنك والذي يأخذه قادة الأهالي عند توليتهم.كما دفعها سكان الجنوب خاصة الواحات والزيبان إذ تبلغ لزمة النار لديهم 22.5 فرنك لكل نار يبرز دخانها، ولزمة النخيل 0.25 أو 0.30 للنخلة الواحدة. أما مناطق خنشلة وتبسة والأوراس، فتدفع لزمة قارة تسمى لزمة الجنوب[3]، لوجود واحات النخيل باعتبار بعض مناطقها متاخمة للصحراء كغسيرة ومنعة ونقرين وفركان وخيران. أضيف بعدها للضرائب العربية ما يسمى بالسنتيمات الإضافية.

السنتيمات الإضافية هي ضريبة ابتدعها الحكام في فترة الحكم العثماني مثل ضريبة المعونة والضيفة، كرستها الإدارة الاستعمارية[4] مع التغيير من أهدافها. أسست هذه الضريبة في 30 جويلية 1855، وهي مبلغ ضريبي مضاف يتناسب طردا مع المبلغ الأصلي[5]، تختلف قيمته من منطقة لأخرى، إذ تقدر بخمسة سنتيمات الى خمسين سنتيما وتصل الى فرنكا. في

---

[1] – محمد الصالح مرمول، **مرجع سابق**، ص. 179.

[2] – شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1، **مرجع سابق**، ص. 466.

[3] – شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ج1، **مرجع سابق**، ص.341.

[4] – مختار هواري،« **وثائق أرشيفية لبعض أعراش الوادي**»، أعمال الملتقى الوطني الثاني:الحياة الإجتماعية والاقتصادية في الجنوب الجزائري خلال القرنين 12– 13 هـ/ 18– 19 م من خلال المصادر، المنعقد يومي 24– 25 جانفي2012، المركز الجامعي الوادي، مطبعة منصور ، الوادي، 2012، ص.337

[5] – شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1، **مرجع سابق**، ص. 467.

الضرائب العربية، يدفع 12 سنتيما على كل فرنك عما يدفعه الساكنين في الأعراش ويستثنى منها الحكور [1]. كانت السنتيمات الإضافية على الشكل الآتي: 8 سنتيمات عامة بالإضافة الى أربع سنتيمات لإنشاء الملكية، وأضيفت ثلاث سنتيمات في سنة 1901، وكانت قابلة للارتفاع جراء الرسم على أداء الخدمة الذي كان مفروضا على الرجال كما الحيوان، فالإبل الواحدة التي قيمتها في حدود 100فرنك الى 125، كانت تفرض عليها ضريبة 4.88 فرنك سنويا، زد على ذلك 6 فرنكات مقابل يومين لأداء الخدمة، وعند الاقتضاء يمكن دفعها مقابل الخدمة [2].

وهكذا بعد أن يدفع الفلاح المسلم الضريبة والكراء ماذا يتبقى له، فهو لا يجمع أكثر من 6 قنطار في الهكتار، وسعر الشعير لا يتجاوز 12 فرنكا، وسعر القمح 18 فرنكا، وتأخذ الضريبة أكثر من الثلث، تضاف إليها الفوائد الكبيرة للوسطاء، مما يضاعف ثمن البذور والحصاد، وما يتبقى يعيش به الفلاح مع عائلته وخماسته، هذه الوضعية تجعله في العام الموالي دون ذخيرة فيدخل في المديونية ثم في المجاعة[3]، رغم ذلك، كان المكلفون بجمع الضرائب العربية ينظرون الى العرب بنظرة ريبة، ويعتبرونهم غشاشين خاصة فيما يتعلق بالزكاة. يقول بول فيالات العامل بمصلحة الضرائب بقسنطينة:« العربي لا يصرح أبدا بعدد المواشي التي يمتلكها، ومن الصعب مراقبة قطعانهم وعددها بدقة لأن العشابة الذين يتحركون بعيدا بقطعانهم، يخفونها في الأدغال ويبيعون جزءا منها عند الحاجة من أجل استعادتها لاحقا بعد مرور لجنة الفحص والإحصاء » [4].

---

[1]- محمد الصالح مرمول، **مرجع سابق**، ص.193.

[2]- شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ج1، **مرجع سابق**، ص.341.

[3] - كمال كاتب، **مرجع سابق**، ص.129.

[4]- Paul Vialatte, **Des Impôts Directs en Algérie et principalement dans la Province De Constantine**, Imprimerie de la Marle, Constantine, 1879, p. 19

من غرائب النظام الجبائي الاستعماري أن السكان من المسلمين في الجزائر يدفعون مختلف الضرائب، فهم يدفعون الضرائب المفروضة على المعمرين، والضرائب الخاصة على الأهالي، ويدفعون كل الرسوم نقدا بمقتضى إجراءات تعسفية ومنها: الضريبة العقارية على البنايات، الرسم على الكراء وعلى الكلاب، ضريبة المهن، ضريبة الغرف التجارية، ضريبة على أشجار العنب، حقوق التسجيل والطابع الضريبيين، المكوس في الأسواق والساحات التجارية، وكل ضرائب العمالات والبلديات. يساهم السكان المسلمين رغم ضعف إمكانياتهم في تمويل كل الضرائب غير المباشرة، وفي الرسم على البحر، وفي مداخيل البريد والبرق والسكك الحديدية، والحركة التجارية والصناعية والزراعة، كما يدفعون من جانب واحد ضريبة على زكاة الأنعام، والعشر على المحاصيل الزراعية، وضريبة على البساتين، وضريبة على النخيل، وضريبة على تكوين الملكية، وضريبة على الزواج وعلى الأعياد الدينية والأعياد العائلية، كما يتحمل هؤلاء السكان مصاريف الترجمات الشرعية وغيرها[1].

لقد مثلت هذه الضرائب بالنسبة للمسلمين أعباءً إضافية، وهي جزية المغلوب التي يدفعها للغالب[2]. سدد الأهالي أيضا حقوق التسجيل، وهي حقوق تدفع عند تقييد الأعمال الشرعية من أحكام، وأنواع العقود، والوثائق، والرسوم المتعلقة بالبيع والكراء والمبادلة والهبة والإعارة، وغير ذلك من السجلات، تحررها إدارة التسجيل. أما حقوق الطابع(الطنبري)، فتضاف الى حقوق التسجيل، وهي قيمة أوراق مطبوعة بطابع دولي تستعمل في تحرير الأحكام والرسوم وغيرها من المعاملات الشرعية، تزداد قيمتها وتنقص حسب كبر وصغر الورقة(الكاغط)، تتراوح قيمـــته ما بين 60 سنتيما الى ثلاث فرنكات و 60 سنتيما، وأحيانا لا ينظر إلى حجم الورق بل أيضا بحسب عدد الدراهم المذكورة فيها، فإن قيد فيه مثلا

[1] – جمال قنان، **نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830–1914**، **مرجع سابق**، ص. 251.

[2] – محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية(1919– 1939)** ،ج1، **مرجع سابق**، ص.35

أنه يلتزم بدفع مبلغ بأجل مسمى، فإذا كان أقل من مائة فرنك كانت قيمته خمسة سنتيمات، وتزداد بخمسة كلما زاد العدد بمائة فرنك[1] .

السخرة واجب خاص في كل بلدة لإصلاح الطرق، يجب أداؤه في كل عام لكل رجل بلغ عمره ما بين 18 سنة و 55 سنة، حيث يقوم بخدمة ثلاثة أيام بطرق البلدة، وإن كانت له عربات أو دواب للعمل والركوب تزيد الخدمة ثلاثة أيام أخرى عن كل عربة أو دابة، ويمكن أن يعوض أيام الخدمة نقدا (يوم واحد عمل رجل بفرنكين، وحصان بثلاثة فرنكات، وبغال بفرنكين، وخدمة ثور بفرنك واحد، والحمار بنصف فرنك، وكل عربة بفرنكين)، تلتزم البلدة بأن لا تصرف الدراهم التي تقبضها في الصخرة إلا في إصلاح الطرق. ومن الغريب أن الأهالي يدفعون رسم الولادات ورسم الوفاة[2]، وكان لا بد على من أصابته مصيبة الوفاة في أهله أن يقوم بإعلام قائد العشيرة قبل مضي 24 ساعة بعد حدوثها وإلا يغرم، ومن يدفن ميتا ولم يستأذن القايد يعاقب بالسجن مدة أقلها ستة أيام وأكثرها شهران، وآداء غرامـــة ما بين 16 و50 فرنكا [3].

كانت الضرائب بحق ثقيلة على الأهالي وغير متكافئة، وكانت إجراءات إدارة الضرائب صارمة، فحين يعجز الأهلي عن دفع ضرائبه فإن المحضر القضائي يأتي لبيع ماشيته، إذا كان ثمن البيع لا يكفي، فإن المحضر يأمر بسجن زوجة الفلاح حتى يضطر هذا الأخير الى الاستدانة[4] وهو مكره خاصة وأن سجن الزوجة في مجتمع محافظ يعني العار بالنسبة له. أما الغرامات الاسمية والجماعية التي تنجر عن تطبيق قانون الأهالي، أو غرامة الحرب التي تفرض بعد الانتفاضات والثورات، فكانت واسعة الانتشار، وأرهقت كاهل السكان، تسمح غرامات الحرب للجنرال الحاكم بضرب الأعراش وجماعاتهم بغرامات يدفعونها على التوالي وتبقى ثابتة،

---

[1] – محمد الصالح مرمول، **مرجع سابق**، ص ص. 188-189.

[2] – أنظر: **ملحق رقم21**، ص .402.

[3] – محمد الصالح مرمول ، **مرجع سابق** ،ص ص. 196، 271.

[4] – جيلالي صاري، **مرجع سابق**، ص.116

حسب درجة إدانتهم بنسبة تمثل أحيانا 20 مرة رأس مال ضرائبهم العادية بالنسبة للقبائل الأكثر تورطا، 10 مرات من قيمة الضريبة المفروضة بالنسبة للقبائل من الدرجة الثانية، و7 مرات بالنسبة للدرجة الثالثة و 4 مرات بالنسبة للدرجة الرابعة، ومرتين بالنسبة للدرجة الخامسة[1]. زودت المكاتب العربية في عهد الإمبراطورية بمشروعية معاقبة الأهالي بغرم يتراوح من 1 الى 15 فرنكا في المخالفات كالمشاجرة والخصام والتهاون في دفع الضريبة[2]، وكانت المسؤولية الجماعية في مناطق السلطة العسكرية سارية، فإذا لم يصرح مثلا باسم الجاني بعد مرور 60 يوما ، فإن الغرامة تسلط على القبيلة أو الدوار المشتبه فيه[3].

لقد خلفت الغرامات الحربية وتطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية أثارا مدمرة على المجتمع الأهلي المسلم عامة، وفي منطقة الجنوب القسنطيني بالخصوص كالأوراس والزيبان نظرا لانتفاضتها وطبيعة معظم أهلها الذين لا يميلون الى مهادنة الاستعمار، وسوف أورد في المطلب الموالي نماذج إحصائية لما عانته هذه المنطقة خلال فترة الدراسة.

المطلب الثاني: نماذج إحصائية من الغرامات المفروضة على سكان المنطقة

كانت منطقة الأوراس بحكم تضاريسها وتذبذب مناخها قليلة الموارد، اجتهد سكانها في زراعة ما تيسر لهم من مزارع، وتربية ما توفر لهم من مواشي يتنقلون بها نحو مناطق الكلأ، ومع تغلغل الفرنسيين في المنطقة، زادت متاعب السكان بين الضرائب والغرامات.

1- الضرائب: شكلت الضرائب عبءً كبيرا على سكان المنطقة والتي تعرضت في سنوات 1868 و 1869 الى انتشار مجاعات بها، فأصبح الفلاح في حالة مسغبة، وأصبح الفلاحون الذين كانوا يملكون أهراءً ومطامير عرضة للاستدانة حتى يتمكنوا من فلاحة

[1] - حسين بوزاهر، **مرجع سابق**، ص ص. 85-86.

[2] - شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1، **مرجع سابق**، ص. 313

[3] - **المرجع نفسه**، ص. 436.

أراضيهم. في هذا الإطار، وبتاريخ 10 جانفي 1874، دفعت بعض أعراش الأوراس ما قيمته موضحة في الجدول الآتي[1]:

العرش	قيمة الضريبة	العرش	قيمة الضريبة
أولاد داوود	38080فرنك	الأعشاش	69334.5 فرنك
بني أوجانة	33659.2 فرنك	العمامرة	64537.32 فرنك
واد عبدي	55224.21		

وهي ضرائب عربية لا تحوي ضرائب أخرى كغرامة العقار، هاته الأخيرة التي تكون على المساكن القائمة على الأرض بالبنيان المرصوص وغرامتها 3 فرنكات و 20 سنتيما عن كل مائة فرنك من ثمن كراء الدار في السنة، يقدرها أعوان الضرائب[2]، ولقد ارتفعت ضريبة الأكواخ من 3 سنتيم سنة 1889 إلى 96 سنتيم سنة 1891[3] .

دفع البوازيد في سنة 1875 ضريبة قدرت بـ 19092.3 فرنك[4] في الوقت الذي كانوا يعانون فيه من تسديد غرامة الحرب التي فُرضت عليهم سنة 1871. وفي سنة 1878 ألحقت بمناطق الحكم المدني بعض دواوير بسكرة، فدفعت من لزمة النخيل لواحات بسكرة فقط ما قيمته 37629 فرنك، وقامت المصالح العسكرية بالإحصاء في السنة الموالية 1879 فارتفعت الضريبة الى 41009 فرنكا[5] .

كانت الأعراش في الأوراس تقسم على شكل دواوير، وهكذا كانت ضرائب سنة 1879 المفروضة كما يلي:

---

[1] - C.A.N.O.M 10K 53 : **Correspondantes avec le Cercle de Biskra.**

[2] - محمد الصالح مرمول، **مرجع سابق**، ص. 185.

[3] - شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1، **مرجع سابق**، ص.228.

[4] - Sylvie Ténault, **Op.Cit,** pp.146.147.

[5] - Paul Vialatte, **Op.Cit**, p.42.

أ- عرش بني بوسليمان من دائرة بسكرة: أولاد قاسم 880 فرنك، أولاد جار الله 465فرنك، تكوت 720 فرنك، المرادسة 775 فرنك، أولاد سليمان بن حمزة 1280 فرنك، أولاد عبد الرحمان 1515 فرنك، أولاد سالم بن عباس 970فرنك، أولاد سعدية 340 فرنك، بني ملكم 2400 فرنك، السراحنة أولاد سيدي محمد 3300 فرنك، الشرفة 2160 فرنك، السعادنة 1425 فرنك، الزكارة 500 فرنك،أولاد عبد الرزاق 740 فرنك.

ب-عرش بني أوجانة من دائرة خنشلة: شرفة تاوزيانت 811.2 فرنك، وأولاد علي بن فلوس ملاغو 2000 فرنك.

ج-عرش أولاد داوود: اللحاحة 5274.45 فرنك، أولاد وزة بفرعهم أولاد موسى 1645 فرنك، وبني بوسليمان 1599.7فرنك وأولاد رباح 3227.75 فرنك وأولاد بلاح 3525.4فرنك، أولاد عيشة 2236.10 فرنك، الزحاحفة 8354.4 فرنك، وتاخربيت 3599.25 فرنك، والحدادة 4141.9 فرنك[1].

استمرت الضرائب تنهك أعراش المنطقة دون أن تستفيد من عائداتها في تحسين أوضاعهم في الصحة والتعليم، ولقد وصفت جريدة المنتخب والتي تصدر في قسنطينة بتاريخ 23أفريل و21 ماي 1882 ذلك بقولها :« دفعت قبائل الشرق القسنطيني حتى سنة 1881 مبلغ 2583000 فرنكا، من أجل عمل لا يجني فوائده سوى الأوربيين، وهذا إن لم يفض إلى الطرد من أرض الاجداد » [2].

سدد عرشا أولاد داوود و أولاد عبدي في سنة 1893 من الضرائب العربية ما يلي[3]:

أ- أولاد داود: 11128.4 فرنك من الحكور (الأراضي القابلة للكراء)، 14176.25 فرنك من العشور (محاصيل الحبوب)، 26419.10 فرنك من الزكاة (على المعز والبقر والغنم) وبذلك بلغ مجموع الضرائب العربية المدفوعة من أولاد داوود51723.75 فرنك، وإذا

---

[1] - C.A.N.O.M: 2H34

[2] -شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1، **مرجع سابق**، ص. 242.

[3] - أنظر: **ملحق رقم 34**، ص.418.

أضفنا لها السنتيمات الإضافية (رسوم تذهب الى مصاريف البلدية والأهالي) الباغة قيمتها 11379.23 فرنك، يصبح المجموع العام للضرائب التي سددت من طرف هذا العرش بفروعه – لحدادة، وأولاد وزة، اللحالحة، الزحاحفة، أولاد تاخريبت 63102.98 فرنك، أخذ منها جامعي الضرائب 5172.38 فرنك. أما الضرائب التي فرضت على الرجال من أولاد داود وعددهم 2264، فقد كانت قيمتها 13584فرنك، مما كان يعني أن قد كان من الواجب عليهم القيام بخدمة 6792 يوما وكل يوم بـ: 2 فرنك. سدد هؤلاء أيضا ضريبة أخرى على البغال والأحصنة بقيمة 7194 فرنك ما يعني 3597 يوم عمل بـ 2 فرنك لليوم، وضريبة على أبقار الجر(التي تجر المحاريث) تقدر بـ: 397 فرنك وعلى الأحمرة بقيمة 893.25 فرنك مما يعني تسديد ما قيمته 21671 فرنك إجمالا [1].

ب- أولاد عبدي: 6966.6 فرنك من الحكور، 8933.25 فرنك من العشور، 29851.52 فرنك من اللزمة على النخيل، 38319 فرنك زكاة ما يعني 84170.82 فرنك من الضرائب العربية إجمالا، ومع إضافة السنتيمات الإضافية يصبح المجموع 102688.4 فرنكا يأخذ منها جامعي الضرائب 8417.07 فرنك،كما دفع أولاد عبدي 20094 فرنك ضريبة خدمة على الرجال والمقدر عددهم بـ 3349 رجل عن 1047 يوما، و12012 فرنكا على البغال والأحصنة، و312 فرنكا على أبقار الجر علما أن سعر اليوم الواحد من خدمتها يقدر بـ 31.5، وعلى الأحمرة 702 فرنكا، وبالتالي يدفعون 332839.5 فرنكا[2]. هذه الإحصاءات السالفة الذكر كفيلة بالجواب عن حجم القمع والإفراط في فرض الضرائب؛ فالأرض والحيوانات والرجال كلهم يدفعون الضرائب وبالمقابل تأخذ الدولة وأعوانها تلك الضرائب كالقياد و لشيوخ دون أن يلتف هؤلاء لحال الأهالي.

[1] - Joseph Rolond, **Op.Cit,** p. 32

[2] - Ibid, p 32

لم تسلم أعراش النمامشة وتبسة من الضرائب الباهظة التي طالتها هي الأخرى، ففي سنة 1903، وصلت الضرائب العربية المفروضة- الحكور والزكاة والعشور ولزمة لقريتي فركان ونقرين الى 188800 فرنك تم توزيعها على الشكل الأتي[1]:

البرارشة 94700 فرنك، والعلاونة 66300 فرنك ، وأولاد سيدي عبيد 25900 فرنك، نقرين لزمة ثابتة قدرها 1000 فرنكا، فركان لزمة ثابتة قدرها 800 فرنكا، الجرف لزمة ثابتة قدرها 100 فرنكا، وقد قدرت الضريبة الإضافية لسنة 1903ب: البرارشة 21200فرنك، العلاونة 14900 فرنك، أولاد سيدي عبيد 5800فرنك، نقرين 250 فرنك، والجرف 25 فرنكا.

بالإضافة لهذه الضرائب، كان هؤلاء أيضا عرضة للغرامات (الخطية) المفروضة باسم قانون الأهالي في تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية وغرامة الحرب عقب كل انتفاضة .

2- غرامات الحرب والمسؤولية الجماعية: مثلت هذه الغرامات عبئا ثقيلا في يوميات إنسان الجنوب القسنطيني، ويبقى الإنسان حائرا حينما يتأمل في الإحصاءات التي تقدمها الإدارة الاستعمارية، ذلك أنه من الصعب على أي مجتمع يتعرض لمثل هذه الأعباء أن يستمر في الوجود. وللوقف عند حجم الغرامات نأخذ نماذج لبعض الأعراش في بعض السنوات مصنفة بين غرامات الحرب وغرامات تطبيق قانون الأهالي.

أ – غرامات الحرب: بعد أن شهد الأوراس الشرقي بلزمة وأولاد شليح وأولاد سلطان وجبل ششار والنمامشة والزيبان انتفاضة 1871، تعرضت أعراشه الى غرامة حرب فرضت عليهم، دفع بعضهم الغرامة بقيمة 12 مرة قدرها بسبب مشاركتهم المباشرة في الانتفاضة مثل قبائل الأوراس الغربي، وفُرضت على قبائل جبل ششار وبني ملول غرامة مقدارها ثلاث مرات مبلغ الضرائب العادية[2]. سدد سكان بلزمة ما مقداره 182065 فرنكا، ودفع أولاد سلطان

[1] - بيار كاستال، **مصدر سابق**، ص ص. 119-120.

[2] - عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان فترة الاستعمار، ج1، **مرجع سابق**، ص.170.

125340 فرنكا نقدا، بينما دفع أولاد بوعون 9236 هكتار و 56725 فرنكا، وسدد أولاد شليح قيمة الغرامة أرض ما يعادل 1902 هكتار[1].

تعرض البوازيد الى العقوبات بسبب انتفاضتهم سنة 1871، وفرضت عليهم غرامة 140407 فرنكا سددوا منها مبلـغ: 22575 فرنكا[2]، أما قبائل النمامشة فقد فُرضت عليهم وعلى قبائل حوز تبسة غرامة حربية تدفعها بداية من ماي 1872 قدرت بـ 350000 فرنكا على البرارشة ما عدا قرية الجرف، وبـ 11380 فرنكا على أولاد خليفة زيادة على قسطها من الضريبة المقررة على البرارشة، وبـ 1800 فرنك على عائلات أولاد خليفة التي فرت الى تونس، وبـ 142950 فرنك على العلاونة، في حين تدفع نقرين التي يسكنها 454 نسمة مبلغ 12000 فرنك غرامة حرب أي ضعف الضريبة التي تدفعها 12 مرة، وتحجز أملاكها [3].

لقد عانى السكان من هول هذه الغرامات، والحال أنهم لم يستطيعوا تسديد ديونهم الثقيلة إلا ببيع ماشيتهم وأراضيهم وغاباتهم ومحاصيلهم الزراعية، ولم تتم عملية التسديد الأخيرة إلا سنة 1890، وهكذا لم يعد الأهالي يعملون إلا من أجـل دفع الضـرائب و الديون [4].

تعرض البوازيد أيضا إلى غرامة حربية بسبب انتفاضتهم سنة 1876، حددت هذه الأخيرة بإثنى عشر مرة قيمة الضرائب العادية المفروضة عليهم، وقد خفضت إلى النصف. قدرت مقدراتهم بعد نهاية الانتفاضة بـ:661 خيمة و 14338 رأس غنم و 4032 رأس جمل، وكانت غرامة الحرب 150000فرنكا. سدد البوازيد ثمانية أضعاف الضريبة العادية لسنة 1875 والتي وزعت على خمس سنوات، وإلى جانب هذا فُرضت عليهم غرامة على كل

---

[1] - **المرجع نفسه**، ص. 170.

[2]- C.A.N.O.M F80/1683, **Op.Cit**

[3] - بيار كاستال، **مصدر سابق**، ص.262.

[4] - شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، **مرجع سابق**، ص ص. 23-24.

شخص شارك في الانتفاضة، مع 100 فرنك على كل بندقية لم تسلم من المنتفضين، و6000 فرنك ضريبة الدم لأهالي المقتولين الذين حاربوا الى جانب الفرنسيين، و 3000 فرنك على الأحصنة المقتولة، وكانت قيمة الغرامة 248200 فرنكا وهي قيمة ثلاثة عشر مرة قيمة ضريبة 1875[1]. وبدورها دفعت الأعراش المجاورة للزيبان غرامة قدرت بـ: 44200 فرنكا[2]. وقد حكم مجلس الحرب على البوازيد بغرامة إبعاد قدرت بـ:45200 فرنكا وبغرامة حرب قدرت بـ:194100 فرنكا بقرار 10 جوان 1876 [3] حسب الوثائق الأرشيفية، وهي إحصاءات قريبة لما أورده الدكتور يحي بوعزيز حيث قدرها بـ 192200 فرنك، وغرامات أخرى على سكان الزيبان بلغت 44200 فرنك [4]، ولجباية هذه الغرامات من القبائل المتمردة كلفت " الجماعة " لجمعها، وقد سعت هذه الأخيرة الى تعميم المبلغ وتقسيمه بالمساواة على أفراد القبيلة، وهنا يتضرر الفقراء من هذه القسمة خاصة.[5]

انتفضت منطقة الأوراس في سنة 1879 خاصة أعراش أولاد داود وأولاد بوسليمان وأولاد أوجانة وأعراش جبل أحمر خدو والسراحنة والشرفة، وهكذا كانت فرصة الإدارة الاستعمارية لقمع سكان هذه المناطق في 25 جويلية 1879 حين صدر قرار يحدد مساهمة استثنائية للحرب ضد القبائل المتمردة في الأوراس وقعه الحاكم العام[6]:

المادة 1: تفرض مساهمة حرب قيمتها ثلاث مائة وخمسون ألف واثنان وسبعين فرنك وسبعين سنتيم (350172فرنك و 70 سنتيما)على القبائل أو أقسام القبائل قسمة باتنة الذين شاركوا في شهر ماي وجوان 1879 في انتفاضة الأوراس .

---

[1]- Sylvie Thénault, **Op.Cit**, pp.146-147.

[2]- شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1، **مرجع سابق**، ص.111.

[3] -C.A.N.O.M 3M94

[4] - يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، **مرجع سابق**، ص.284.

[5] _ مصطفى حداد، **مرجع سابق**، ص. 167.

[6] - C.A.N.O.M 2H34, **Op.Cit.**

يبرز الجدول الآتي[1]:كشفا عن مبالغ الغرامة الحربية التي فرضت على الأعراش التي شاركت في انتفاضة الأوراس سنة 1879 دئرة باتنة العسكرية.

الأعراش والدواوير		المبلغ الأساسي للضريبة	ملاحظات
اللحالحة		5274.45فرنك	10مرات قيمة الضريبة
أولاد وزة	أولاد موسى بن عبد الله	11515 فرنك	7 مرات قيمة الضريبة
	بني بوسليمان	11197.90 فرنك	7 مرات قيمة الضريبة
أولاد عيشة		2236.10 فرنك	7 مرات قيمة الضريبة
الزحاحفة		8354.40 فرنك	7 مرات قيمة الضريبة
أولاد وزة	أولاد رابح	3227.75 فرنك	4 مرات قيمة الضريبة
	أولاد بلاح	14101.60 فرنك	4 مرات قيمة الضريبة
تاخريبت		3599.25 فرنك	4 مرات قيمة الضريبة
الحدادة		4141.30 فرنك	4 مرات قيمة الضريبة
المجموع		90747.75فرنك	

أما بدائرة بسكرة العسكرية [2]:

أولاد قاسم	17600 فرنك	20 مرة قيمة الضريبة
أهل جار الله	9300 فرنك	20 مرة قيمة الضريبة

[1] - **Ibid.**

[2] - C.A.N.O.M 2H34, **Op.Cit.**

تكوت	14400فرنك	20 مرة قيمة الضريبة
المرادسة	7750 فرنك	10 مرات قيمة الضريبة
أولاد سليمان بوحمزة	12800 فرنك	10 مرات قيمة الضريبة
أولاد عبد الرحمان	10605 فرنك	10 مرات قيمة الضريبة
أولاد سالم بن عباس	6790 فرنك	10 مرات قيمة الضريبة
أولاد سعدية	2380 فرنك	10 مرات قيمة الضريبة
أولاد ملكم	16800 فرنك	10 مرات قيمة الضريبة
اسراحنة و أولاد سيدي محمد	23100 فرنك	10 مرات قيمة الضريبة
الشرفة	8640فرنك	4 مرات قيمة الضريبة
السعادنة	2850 فرنك	2 مرة قيمة الضريبة
الزكارة	1000 فرنك	2 مرة قيمة الضريبة
أولاد عبد الرزاق	1480 فرنك	2 مرة قيمة الضريبة
المجموع	135495 فرنك	

بدائرة خنشلة العسكرية، سُلطت الضريبة على شرفة دوار تاوزيانت بقيمة 8112 فرنك أي عشر مرات قيمة الضريبة، وعلى ملاقو أولاد علي بلحوس بقيمة 4000 فرنك أي مرتان قيمة الضريبة، أي ما قيمته 12100 فرنك[1]، وقد قدرها الأستاذ عبد الحميد زوزو بمبلغ 5748535 فرنكا بتاريخ 27 سبتمبر 1879 أغلبها سلبت من سكان بني وجانة، أولاد داود و بني بوسليمان، هذا دون حساب أسلاب أخرى لم تسجل بمصلحة أملاك الدولة مثل البغال المسلوبة من بني بوسليمان والتي بيعت من طرف صبايحية المكتب العربي لبسكرة والتي

[1] – C.A.N.O.M 2H34, **Op.Cit.**

قدرت بـ: 395485 فرنكا، ومبيعات أخرى بتاريخ 7 أوت قيمتها 6150 فرنكا أي ما مجموعه 1277715 فرنكا لم تسجل بأملاك الدولة، دون احتساب ما نهبه القياد وأعوانهم[1]

كان على أولئك الذين لا يستطيعون دفع المبلغ المستحق، أن تصادر ممتلكاتهم وتباع بالقوة، بالإضافة الى أن الدفع مرتبط بالوقت المحدد وأحيانا يكون حتى قبل موسم الحصاد لنفس السنة[2]، وهنا يكون الفلاح قبل الحصاد ليس له ما يبيعه، وأثناء الحصاد ينخفض السعر بسبب العرض والمضاربة..

بعد ثورة 1916، كانت الفرصة من جديد مواتية للسلطات الاستعمارية لفرض غرامات الحرب، فقد تم تغريم 62394 شخصا بمبلغ قدر بـ: 706656 فرنكا لتعويض ما أسمته أضرار المعمرين الأوربيين[3]، وتم إعفاء بعض الجماعات إعفاءا جزئيا مقابل الإمداد بالعمال المتطوعين[4]، في حين أورد أوكتاف ديبون قيمة غرامة الحرب المفروضة على أعراش الأوراس بـ: 764656فرنكا و 55 سنتا موزعة على 62394 شخصا تسدد على 10 أقساط[5] ، كما أشار الى تدمير أزيد من ثلاثين قرية، وقدر الخسائر التي انجرت على إخماد الانتفاضة بما يقارب 2 مليون فرنك[6].

ب–نماذج عن غرامات تطبيق المسؤولية الجماعية بالمنطقة: وفق تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية لقانون الأهالي، قدرت العقوبات الخاصة بالأشخاص أو ما يعرف بـ (الخطية) في دائرة بسكرة للسداسي الثالث من 1872 بما قيمته 2510 فرنكا غرامة، تأخذ منها الدولة 2060 فرنكا و القايد 450 فرنكا، دفع هؤلاء في أفريل 1874 ما قيمته 1015 فرنكا

[1] – عبد الحميد زوزو، **ثورة الأوراس 1879، مرجع سابق**، ص.49.

[2] – جيلالي صاري، **مرجع سابق**، ص. 55.

[3] – يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق**، ص. 53.

[4] – شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق**، ص. 422.

[5]– S.H.A.T 1H1011, **Op.Cit**, p. 358.

[6]– **Ibid**, p. 597.

منها 700.5 فرنكا للدولة [1] ، معظم هذه العقوبات كانت في الواقع مصاحبة للأشخاص في حياتهم مثل الشجارات في الأسواق، أو عدم التصريح بالولادات والوفيات، أو عدم تقديم الإحصاءات الصحيحة وغيرها مما كان يعاقب عليه قانون الأهالي.

في 31 ديسمبر 1889، اقترح النقيب قايد ملحقة بريكة غرامة المسؤولية الجماعية في حق مجموعة فرق من بريكة، وهو ما يتنافى ومبدأ المسؤولية الشخصية المتعارف عليه في كل القوانين والتشريعات، وكانت كالآتي[2]:

الفرقة	المبلغ بالفرنك	الفرقة	المبلغ بالفرنك
المساريق	191.16	زقوايت	97.66
أولاد منصور	107.41	أولاد عمر	49.52
أتلات	33.72	أولاد داود	20.53

بلغ مجموع الغرامة 500 فرنك وبإضافة الأضرار والفوائد المقدرة بـ 7811.82 فرنكا يصبح المبلغ العام 8311.82فرنكا، والملاحظ هنا أن نسبة الفوائد والأضرار التي ستسددها هذه الفرق تصل أكثر من قيمة الغرامة بنسبة 93 % وهو أمر غير معقول، ويوضح مدى التعسف والقمع المسلط في حق الأهالي.

تبعا لقانون 25 جوان 1890، تمت إدانة سكان دائرة باتنة في الفترة ما بين الفصل الثاني لسنة 1990والفصل الأول لسنة 1991 بـ : 6950 عقوبة[3].

طالت الغرامات الأعراش والفرق، فمجرد وجود لص بينها أو ينتمي إليها تفرض على كل ساكنة ذلك العرش غرامة جماعية، يكلف الشيوخ بجمعها، وإلا سيتعرض العرش إلى

[1]- C.A.N.O.M 15K/31 : **Etats de Recouvrements Impôts 1884-1901 Situation des Contributions de guerre 1873- 1884.**

[2] - C.A.N.O.M, 12H 38, **Responsabilité Collective 1880- 1916.**

[3] - C.A.N.O.M F/80/1818.

عقوبات أخرى بزيادة في قيمة العقوبة أو أحكام الحبس. وهكذا، حُكم على فرع أولاد زقاق من العلاونة تبسة أن يسدد غرامة جماعية بـ 1000 فرنك في أجل لا يتعد 60 يوما، وغرم أولاد هامل بدوار مشونش بغرامة جماعية تقدر بـ: 794.5 فرنك، وغرم أولاد مرابط من أولاد زيان البلدية المختلطة لعين التوتة في 24 جوان 1899 بغرامة قدرها 1000 بدعوى عمليات السرقة والقتل اشتكى منها السكان، كما غرم السحاري بـ: 8311.82 فرنكا وأُعطيت الأوامر للقايد المسؤول عنهم بضرورة تجميعهم بدعوى وضع حد لتنقلاتهم وسرقاتهم والإبقاء فقط على بعض الخيام المسؤولة على حراسة المناطق الحدودية لعرشها لتأمينها وذلك لفائدة الاستعمار، وهذا ما لا يساعد هذه العشائر التي تمتهن الرعي، ولابد لها من التنقل الذي اعتادت عليه منذ قرون [1].

تعرضت أعراش الزاب في جانفي 1894 الى دفع الخطية الآتية: الزيبان 223 فرنكا، عرب الشراقة 90 فرنكا، الزاب الشرقي 110 فرنكا، أولاد زكري 95 فرنكا، شياخة أولاد جلال 20 فرنكا، شياخة أولاد سعود 50 فرنكا، وبني بوسليمان 55 فرنكا[2].

بحلول فيفري 1894، دفع أولاد سيدي صالح 140 فرنك، أولاد سيدي سليمان 35 فرنكا، أولاد سيدي خالد 10 فرنكا، الجبابرة 70 فرنكا، أولاد أدريس 90 فرنكا وأولاد زكري 70 فرنكا[3]. كما دفع عرش الزيبان في مارس 1894 ما مقداره 45 فرنكا، شياخة أولاد سيدي صالح 145 فرنكا، عرش الزاب الشرقي 175 فرنكا، عرش عرب الشراقة 30 فرنكا، شياخة أولاد أدريس 54 فرنكا، شياخة أولاد يوب 20 فرنكا، وعرش بني بوسليمان و أحمر خدو 50 فرنكا[4]. وهكذا كان على الأهالي أن يرضخوا للأمر الواقع، فقد جُردوا من أراضيهم وأموالهم بفضل المصادرة والتغريم ومسوا في كرامتهم من خلال قانون الأهالي. يقول

---

[1] – C.A.N.O.M 12H/38, **Op.Cit**

[2] – C.A.N.O.M 15K/31, **Op.Cit.**

[3] – **Ibid.**

[4] – **Ibid.**

بوعلام نجادي في هذا الشأن:« بعد الاستعمار الاستيطاني، أتى زمن الرأسمالية الاستعمارية في أواخر حكم نابليون الثالث على حساب الأهالي الذين أصبحوا شيئا فشيئا عمالا فلاحين موسميين على أراضيهم الخاصة، ولكن هؤلاء العمال لم ينسوا أبدا أن أجدادهم كانوا بالضرورة ملاكين لتلك الأراضي المصادرة قبل مجيء المعمرين، إن السمسرة في الأسهم والربا والمضاربة اتسعت بشكل جعلت الجزائريين في خطر، إذ التجأ الجزائري إلى الأراضي القاحلة والمتوحشة في الجنوب أو على جنابات الجبال الصخرية العارية، أما الأراضي الرعوية والغابات فصارت محرمة عليه. كانت القوانين توضع على مقاس المعمر، وحسب السياسة التي يدعو إليها الاستعمار »[1]. وفعلا كانت الرأسمالية الاستعمارية قد أنشأت مؤسسات الهدف منها خدمة الاستيطان، والتضييق على الأهالي كحال مصلحة الغابات والمياه وإدارة البنوك.

المبحث الرابع: نماذج من ممارسات مصلحة الغابات وإدارة البنوك في المنطقة

مما لا شك فيه أن منطقة الجنوب القسنطيني بشكل عام ومنطقة الأوراس بصفة خاصة ذات طابع جبلي، ولذلك تلعب الغابة دورا مهما في حياة الأوراسي، فقد كتب مسكاراي في سنة 1892 يقول:« كانت الغابة في الزمن الغابر تفي بنصف، بل بثلثي ضروريات معاش الأهالي »[2]، وفي تقرير مرفوع للجنة التحقيق سنة 1879 جاء أن دائرة باتنة تحتوي على غابة مهمة، 20 ألف هكتار مغطاة بأشجار العرعار و 50 ألف هكتار مغطاة بالبلوط، و100ألف شجـرة أدواج، و200 ألف هكتار يراقبها 20 حارس غابة تحت قيادة نائب المفتش واثنان من الأهالي[3]، وقد قدرها أوكتاف ديبون بـ: 342572

[1] – بوعلام نجادي، **مرجع سابق**، ص ص.63-64.

[2] – شارل روبير أجرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1، **مرجع سابق**، ص.195.

[3] – C.A.N.O.M, 2H33, **Sur L'Aurès, Rapport Adressé a la Commission d'Enquête par V, Auvergne, Batna 1879**.

هكتار تابعة للدولة و1897 هكتار تابعة للبلديات الخاضعة للقانون الغابي[1]، وهي بذلك مساحة هامة في المنطقة. أما غابات الدائرة تبسة فهي بدورها تقسم الى قسمين: يخضع القسم الأول لإدارة الغابات وتشرف على رعايته إدارة المحافظة على الغابات ومقرها قسنطينة وهو يمثل مساحة جند لها مستخدمون: حارس عام (Garde général) وعريف معتمد (Brigadier) وأربعة حراس، والقسم الآخر تحت مراقبة السلطة العسكرية وتخضع لإدارة الغابات: غابة جبل السيف (2028 هكتار)، وغابة جبل مستيري (2205هكتارا)، وغابة جبل أنـــــوال (1272 هكتارا)، وغابة جبل الصيد من سلسلة دكان (577 هكتارا)، ومن أشجارها الصنوبر الحلبي والبلوط الأخضر[2].

لقد طالت يد السلطات الاستعمارية هذه الغابة ورأت فيها موردا هاما، و ادعت أن الأهالي لا يقدرون قيمة الغطاء الغابي، وبموجب قانون 16 جوان 1851، آل الجزء الأكبر من الغابات الجزائرية الى الدولة، انتشر على امتداد هذه الغابات الشاسعة أعوان المياه والغابات الذين يفرضون احترام 225 مادة وردت في قانون الغابات الفرنسي لعام 1827 والذي كان في أصله موجها للغابات الخالية من السكان في فرنسا، وهو ما يتعذر تطبيقه في الجزائر. ولقد تم تطبيقه رغم أنه لم يصدر بطريقة قانونية قبل 1883[3]. لقد جهزت السلطات الاستعمارية قانونا غابيا في منتهى القسوة والقمع ولا بد لنا في هذا المقام أن نقف عنده.

المطلب الأول: منظومة القوانين الغابية الزجرية وتطبيقاتها بالمنطقة

بتاريخ 24 فيفري 1861، اتخذ الماريشال بيليسي إجراءًا تضمن تدابير صارمة جدا تتمثل في غرامة قوامها أربع مرات مبلغ الزكاة تُفرض على القبائل التي تثبت تورطها في حرق الغابة، أو ترك النيران تنتشر في الغابة، إضافة الى منع قطعان تلك القبائل من الرعي في

[1]- S.H.A.T 1H1011, **Op.Cit**, p. 307.

[2] - بيار كاستال، **مصدر سابق**، ص. 52.

[3] - شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة،مرجع سابق**، ص ص .336- 337.

الغابات الى الأبد، مع إجراءات صارمة ضد أعضاء الجماعة في كـــــل قرية[1]، وما إن حل تاريخ 14 جويلية 1870، إلا وكان القانون جاهزا للتطبيق، ومما جاء فيه[2]:

الفصل الأول: لا يسمح بإشعال النار خارج المسكن من أول جويلية الى أول نوفمبر داخل الغابات أو على مسافة 200 متر.

الفصل الرابع: يلزم الأهالي المسلمون المستقرون في الأحواز الغابية بمراقبة الغابة حسبما أمر الوالي العام ومن لم يمتثل، تجري عليه العقوبة المنصوص عليها في الفصل الثامن.

الفصل الخامس: كلما طرأت النار في الغابة في المناطق العسكرية أو المدنية، تتعرض الأعراش أو الدواوير الى غرامات مشتركة.

الفصل السابع: في حالة اشتعال النار في الغابة، يحرم على مستغليها الرعي فيها لمدة 6 سنين فأكثر.

هذه الإجراءات تنبيء أن نية الادارة الاستعمارية كانت سيئة تجاه الأهالي، وكأنهم هم الذين يشعلون النار عمدا لممارسة الرعي وهو ما كان يسوقه المستوطنون، غير أن الواقع مجانبا لذلك، فمعظم غابات منطقة البحر المتوسط تشهد اشتعال النار في ايبريا، كما في اليونان، كما في جنوب فرنسا، نظرا للمناخ الحار من جهة، وطبيعة الغطاء النباتي خاصة أشجار الصنوبر القابلة للإشتعال بفعل الصمغ الذي تفرزه. لقد عزز نص قانون 17جويلية 1874 مسألة حظر الرعي لمدة ست سنوات في الغابات المحروقة وذلك ردعا للحرائق التي تضرم لأهداف رعوية، كما أمر بحظر حرق الحشائش والنباتات الجافة واعتبار الفترة الزمنية الممتدة بين 1 جويلية و 1 نوفمبر من كل سنة من أضرام النار داخل الغابة أو على بُعد يقل عن مائتي متر منها، وفُرضت على الأهالي خدمات إجبارية في مواقع الرقابة ودورات مختلفة الأشكال، وجاء قانون 9 ديسمبر 1876 والذي لم يرخص بإشعال النار داخل الأكواخ إلا

[1] --شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج 1، **مرجع سابق**، ص. 204 .

[2] – عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر** ، **مصدر سابق**، ص ص. 208-209.

إذا كانت هذه مبنية بالحجر أو الطوب[1]، ومعلوم أن معظم مساكن الفلاحين الأهالي خيام ومباني عتيقة مبنية بالحشائش ومغطاة بنبات الحلفاء والديس، وهو ما يجعلهم أمام استحالة العيش قرب الغابة علما أنهم طُردوا من أراضيهم السهلية إلى تخوم الجبال.

لقد أورد لنا الأستاذ عبد الحميد زوزو نماذج من القانون الغابي لسنة 1883 وذكر منه[2]:

الفصل 144: كل من استخرج أو اتخذ حجرا أو رملا أو معدنا ترابا أو طينا بنبتاتها أو ترابا ...فإن كان المنقول على عجلة فالخطية من عشرة الى ثلاثين فرنكا لكل دابة جارة، وإن كان أحمالا فالخطية على كل إنسان، كما يسوغ للحاكم أن يسجن الفاعل مدة ثلاثة أيام فأقل.

الفصل 146: كل من يوجد في الغاب منحرفا عن الطرق والسبل المعلومة ومعه مزبر أو منجل أو شاقور أو قادوم أو غيرها من آلات القطع، يحكم عليه بخطية قدرها عشرة فرنكات مع فك تلك الآلات.

الفصل 147: من وجدت عجلاته[عربته] أو مواشيه أو دوابه سواء كانت للحمل أو للركوب مطلوقة في الغاب خارجة عن الطرق و السبل المعلومة، تجرى على كل عجلة خطية قدرها ما بين عشرة فرنكات الى عشرين فرنكا .

الفصل 199: إن أرباب المواشي الموجودة نهارا في الغابة التي بلغ سنها عشرة أعوام فصاعدا يعاقبون بغرامة قدرها فرنكا على كل رأس من الخنزير وفرنكين من البقر والعجول، وإذا كانت الأشجار أقل عمرا تتضاعف الغرامة.

جاء قانون 17 جويلية 1885 عقب حرائق 1881، وتزايدت رغبة الوكلاء التجاريين الراغبين في استغلال غابات البلوط والفلين، فتمت المصادقة عليه دون مناقشة بتاريخ: 9 ديسمبر 1885. سبب هذا القانون ألما عميقا للأهالي من طرف حراس الغابات ومساندیهم، فالمادة السادسة من هذا القانون تجيز استصلاح أراضي الرعي لاستغلالها، والمادة

[1] – شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج 1، **مرجع سابق**، ص .213 .

[2] – عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر**، **مرجع سابق**، ص ص.203،206.

الثانية عشر لا تسمح بقلع الأعشاب لأنه يعتبر الحشائش أخشاب دمرت باستعمال المراعي، وبذلك تم القيام بإجراءات تعسفية تمثلت في القضاء على الجيوب الموجودة في الغابة وتم تشريد عائلات بأكملها[1]، كما مكن هذا القانون من شراء حقوق الرعي من خلال عملية التسوية والتهيئة، ولم تعد تضمن للمرتفقين القدامى إلا الانتفاع بجزء من الغابة، وشنت مصلحة الغابات حرب استنزاف حقيقية على القبائل التي لم ترض الاستسلام بالتخلي عن حقوقها العريقة في مجال الارتفاق(الرعي في الغابة) [2]، وكان قانون 21 فيفري 1903 في مادته الثالثة يشير الى إمكانية فرض الحجز على الأملاك الأهلية لتلك القبائل التي تتسبب في حرائق الغابات[3]

تحمل السكان عبء الحرائق حيث سلطت عليهم عقوبات زجرية وفق قانون الأهالي، لاحقتهم الغرامات المالية وعقوبات السجن، ويجب أن نشير الى عدم تناسب القائم بين الغرامات المفروضة على الأهالي المتهمين والخسائر المنجرّة عن هذه الحرائق، والنسبة قد تصل عشر مرات نسبة الخسائر، وهنا يكتب قورجو قائلا:« الأهالي مهاجمون بمحاضر لدفع التعويضات التي وصل البعض منها مبالغ باهظة، خسائر قيمتها عشرين فرنك تسلتزم تعويضا الذي قد يصل أحيانا الى مبلغ 1400فرنك، لماذا لا نطلب تعويضا مساويا للخسائر عندما نقرر الاستفادة؟ » [4].

كان الفرنسيون ينظرون إلى السكان المسلمين على أنهم لا يُقدرون أهمية الغابة، بل أنهم على استعداد دائم لتدميرها، وكان السكان بدورهم ينظرون بعين الكراهية إلى الممتلكين الجدد الذين يحلون محلهم، والى إدارة الغابات المكلفة بالتشجير لأنها تمنعهم من الرعي[5].والغريب أنها

---

[1] – جيلالي صاري، **مرجع سابق**، ص. 115.

[2] – شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق**، ص.337.

[3]– Girault Arthure ,**Principes de colonisation et de Législation Colonial,** T2, imprimerie contant Laguerre,1904, p.518.

[4] – جيلالي صاري، **مرجع سابق**، ص. 131.

[5] – بيار كستال، **مصدر سابق**، ص. 53.

تنظر إليهم بهذه النظرة، وتطالبهم في نفس الوقت بسد وظائف حراس الغابات، والتناوب على الدوريات لمراقبتها، والحفاظ عليها من الحرائق، وكل غياب أو تخل عن الوظيفة أو رفض لاستلام المركز يعاقب عليه القانون[1].

لقد أنصف ربما المؤرخ شارل روبير أجيرون الأهالي رغم عدم نفيه ضلوعهم في الحرائق، عندما حمل مسؤولية تدهور الغطاء الغابي للسلطات الفرنسية، واستنتج من خلال دراسته للتحقيقات الرسمية وشبه الرسمية بأن تراجع المساحات الغابية كان من فعل الاحتلال، وبقطع النظر عن التخريب الذي ترتب عن عمليات القمع المسلط على القبائل المعادية، عمدت الهندسة العسكرية والمستوطنين إلى استغلال الغابات بأشكال مكثفة ومبالغ فيها في معظم الأحيان مما أدى الى إزالة قسم كبير منها. ومن جهة أخرى فقد أرغم الأهالي جراء عمليات الحشر المسلط عليهم، على اللجوء إلى حرق الغابات عمدا من أجل اتخاذها أراضي للفلاحة وللرعي[2].

لقد كان معظم حراس الغابات من قدماء ضباط الصف، أغوتهم نشوة التسلط على البؤساء، فانهالوا عليهم بضرب مبرح بمقتضى تشريع ليس له أية علاقة مع الواقع الجزائري، فإذا وقع أن أحدث بعض الأهالي خدشا قي شجرة بلوط، وهو الانتفاع بثمارها، فإن المادة 192 من التشريع تقيس العطب بعدد السنتمترات، فيوقف أعوان الغابات كل أهلي يمر وهو يحمل حطبا ويحررون عليه محضر مخالفات [3] . لقد كان هم مصالح الغابات مصلحة المستوطنين الذين يستغلون موارد الغابات والتي كانت مع مر التاريخ جزء من كيان الأهالي، وشكلت لهم دائما أماكن لرعي المواشي ومصدر تموين بالخشب المعد للتدفئة والطبخ، وقد زرعت الفراغات بين الأشجار لسد حاجاتهم [4]، لقد عبر جول فيري بوضوح على مؤسسة

---

[1] – مصطفى خياطي، **مرجع سابق**، ص. 226.

[2] –شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج 1، **مرجع سابق**، ص. 197.

[3] – **المرجع نفسه**، ص .237.

[4] – عبد اللطيف بن أشنهو، **مرجع سابق**، ص. 82.

الغابات والمياه فقال عنها في تقرير له عام 1892:« ماذا ينتظر الأهالي من هذه الحرب الأبدية الموجهة ضد كل العادات وكل التقاليد، كل الحقوق العريقة التي تحييهم؟ هل تنتج غابات الجزائر شيئا: إنها لا تنتج من المواد الغابية إلا دخلا متوسطا 477000 فرنكا في عشر سنوات، ولكنها تنتج أكثر من مليون ونصف محضر قضائي سنة 1890 »[1] وربما ذلك يفسر هجومات الأوراسين في 1871 على منشرة المستوطنة عند أولاد شليح وصدامهم المستمر مع إدارة الغابات.

كان تصور السكان المسلمين لاستخدام الغابة يختلف تماما عن تصور سكان أوربا في الفترة نفسها، إذ أن الغابة كانت دائما منطقة رعي بالنسبة لسكان الجبال المستقرين حيث كانت تسمح بإيواء أنعام العزالة أثناء فترات الجفاف الطويلة في الصيف الجزائري، وكان كثير من قبائل الرعاة– المزارعين يعيشون كليا على المنتجات الفرعية للغابة التي كانت تزودهم بكثير من المواد القابلة للاستهلاك ومختلف المنتجات الخشبية (قشور الأشجار للدباغة، والفحم الخشبي...و الكثير من الأراضي القابلة للزراعة)، وكانت الغابة الحامية التي تغذي الإنسان والحيوان[2]، وهكذا نشب صراع حاد بين مربي المواشي ومصالح المياه والغابات، فقد أوضح حراس الغابات أن إنشاء مركز " كورناي" قد دفع بثلاث مشاتي من دوار مروانة التي لا تتوفر علي أي مرعى الى اللجوء الى الغابة، وكان سكان دوار تيلاطو يرون أن الغابة العمومية ملك لهم، وكانوا يصرون على حرثها ورعيها، وكان مركز تامارا لحراس الغابة يضاعف من تغريمهم[3].

إن مجرد حرث الأرض في غابة يوقع فاعلها تحت طائلة تطبيق المادة 144 من قانون الغابات، وهذا ما طُبق من إدارة الغابات على المدعو بن أحمد محمد بن جلول وآخرون من

---

[1] – حسين بوزاهر، **مرجع سابق**، ص. 22.

[2] _ شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، **مرجع سابق**، ص. 335.

[3] – شارل روبير آجيرون، « **الاضطرابات الثورية في الجنوب القسنطيني (نوفمبر 1916– يناير 1917)** ، **مرجع سابق**. ص.309.

قبيلة العمامرة بخنشلة إذ حُكم عليه بعقوبة 500 فرنك غرامة[1]، كما طبق أيضا على سكان بلزمة في عام 1903، السبب أنه من أجل إنشاء مستوطنات للمعمرين الأوربيين على أراضيـهم في مروانـــة (كورناي) وواد الماء (برنيل) وسريانة (باستور)، طرد سكان قبائل وأعراش أولاد سلطان، وأولاد بوعون، وأولاد فاطمة، وأولاد عوف، والحليمية الى غابات ببلزمة، هناك حولوا البعض منها الى أراض زراعية، ورعوية لقطعانهم الحيوانية[2]. كنموذج أخر، خرج عمر بن موسى(أو موسى)[3] الى جبال مستاوة والشلعلع وبلزمة مع رفاقه، السبب خلافاته مع حراس الغابات وورشة عمال التجارة في مستاوة لأحد المعمرين في واد الماء أين قام بإحراق الورشة وقتل أحد عمالها فتعطلت، وعلى إثرها، أصبح عمر بن موسى مطاردا[4] .

كثرت شكاوي أهالي الأوراس من حراس الغابات، كما كان الحراس بدورهم يتهمون الأهالي باستنزاف الغابة، فتشكلت لجنة تتكون من ستة أعضاء قدمت إلى المنطقة، واقترحت في جانفي 1914 مايلي:[5]

– إعطاء حق الانتفاع، وتعيين مسارات تخصص لأهالي أولاد شليح بلدية عين التوتة في غابات عرشهم.

– تنفذ هذه العملية بواسطة الدفع نقدا أو تعويضا بأراضي تقتطع من الغابات لعدم توفر أراض للدولة.

– استعجال معرفة الأراضي الممنوحة لأهالي أولاد بوعون والتي أضرت بالغابة.

انحازت هذه اللجنة على ما يبدو لحراس الغابات والمستوطنين، مما جعل الأمور بين الأهالي ومصلحة الغابات تتعقد، حيث ازدادت الصدامات بينهم الى حد الإغتيالات

---

[1] – حسين بوزاهر، **مرجع سابق**، ص.161.

[2] – يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، **مرجع سابق**، ص.42.

[3] – هو أحد زعماء ثورة 1916

[4] – عبد الله الشافعي، **مرجع سابق**، ص. 179.

[5] – S.H.A.T 1H1011, **Op.Cit**, p. 310.

والتصفية الجسدية والجدول الآتي يوضح بعض الأحداث التي وقعت بين الأهالي وحراس الغابات في الفترة ما بين 1912 و 1916 [1]:

تاريخ الحادثة	طبيعة الواقعة
19 سبتمبر 1912	طلقة نارية على حارس الغابة بعين تاقة خنشلة المسمى دي لارتقو De Lartgau
17 مارس 1914	طلقتان ناريتان ضد العريف المعتمد رونيي Rognier والحارس بوهام Bohême في واد الماء
26 ماي 1914	مقتل الحارس برينتا Pruneta بطلقة نارية قرب قرزة واد عبدي
21 أكتوبر 1914	اعتداء بضربة حجر ضد الحارسين جيران Girand وكسالي الطاهر في واد الماء
28 فيفري 1915	هجوم بضربة حجر ضد العريف المعتمد توفاني Tofani و الحراس ايهريش Uhrich وكيليسي Quilici في مركز الأرز بعين التوتة
15 فيفري 1915	هجوم بالحجارة ضد حراس الغابة جارنيي Gernier وبونزومس Bonzoms في شليا دوار يابوس
11 مارس 1915	هجوم بالحجارة ضد حارس الغابة شاز Chèze في ثنية عمار دوار واد الأبيض أريس
29 مارس 1915	محكمة باتنة تحكم على قاتل حارس الغابة برينتا بعين إقني بعين لقصر بالأشغال الشاقة
1 أكتوبر 1916	هجوم بالحجارة على العريف المعتمد براندیسي Brandizi و حراس الغابة كيليسي وليبر Libre وبرتلمي Barthelemy ومحاولة تجريدهم من السلاح في أولاد شليح

[1] – **Ibid**,p.313.

12 نوفمبر 1916	العريف المعتمد تيريزانو Terrezano يقتل بمنزله في تمارين بضربة عصا و بندقية في عين التوتة

كان تيريزانو المكلف بالغابات في دوار عين التوتة في خصام مستمر مع الأهالي خاصة مع سكان دوار تيلاطو و الذين تمردوا منذ 1916 على عقوبة التسخير، ولم يقوموا بها منذ 1915 والمقـدرة بـ :590 يوما بسبب عدم احترام مسارات المواشي المقررة لهم، كما رفض الأهالي الذهاب لمعامل بناء الجدران الحدودية للسكك الحديدية وجلب مواد التسخين لقائد محطة السكك الحديدية [1]، وربما كان من حقهم أن يتمردوا نظرا للعقوبات غير المعقولة؛ فكانت القوانين تعاقب على الرعي غير المرخص في المرة الأولى بجنحة فرنكين أثنين على كل كبش، وأربع فرنكات على كل عنزة، وكان يعاقب على الجنحة الثانية بضعف الغرامة ثم كانت تأتي المصاريف القضائية في حالة عدم الدفع الفوري[2].

كانت إدارة الغابات في قرية بايو من أولاد عبدي المتمركزة في وسط الغابة تقدم التعليمات للسكان بضرورة عدم تربية المواشي، ومعلوم أن حياتهم كانت متعلقة بتربية المواشي، وكانت تقارير المصالح الغابية تؤكد بعلمها بالتجاوزات في تطبيق الأحكام الزجرية الغابية حيث ورد في تقريرها حسب المفتش ديبون :« إننا نعلم سرعة المحاكم الزجرية في تنفيذ القضايا المتعلقة بالأحكام الزجرية المتعلقة بالغابات، حيث تمر 30 الى40 قضية في الساعة الواحدة إنها تمر آليا بامتياز » [3]. لقد احتل هؤلاء مكانة مرموقة، ولقد تجاوزت سلطاتهم الحدود، إذ كانت لا تتوقف عند حدود الغابة بل كانوا يلاحقون الأهالي وتجار الحطب حتى في المراكز الحضارية مثل ما وقع حينما أرادوا حجز الحطب في سوق باتنة ومحاولة غلق السوق وهو ما أدى الى تدخل رئيس البلدية، وأعتبر ذلك تعد على سلطاته وأن السوق يقع تحت مسؤوليته،

[1] – S.H.A.T 1H1011, **Op.Cit**, p. 315.

[2] – شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة ، مرجع سابق**، ص 340.

[3] – S.H.A.T 1H1011, **Op.Cit**, p. 319.

واتهم أعوان الغابات بمحاولة إثارة الأهالي وكان ذلك بتاريخ جوان 1874 و قد وصل هذا النزاع حتى للسلطات العليا[1].

إن هذه المظاهر سواء تعلق الامر بالمنظومة القانونية وبطريقة تنفيذها من طرف مؤسسات الدولة وأعوانها تدفعنا الى الشفقة على حال الأهالي ونقف مشدوهون لصبرهم ونتفهم بحق سبب انتفاضتهم ضد هذا القمع باستمرار، لقد كانت السلطات تتظاهر بأنها تسعى لحماية السكان الأهالي وتعرض عليهم هيئات مؤسسات تكون في غالبا الأحيان عبءًا ثقيلا عليهم مثل إدارة البنوك و التأمين.

المطلب الثاني: إدارة البنوك والتأمين ودورهما في تفشي ظاهرة الربا

وجد سكان الأوراس أنفسهم بعد التحولات التي مستهم جراء السياسة الاستعمارية، و التي أوصلتهم إلي حافة الفقر ، و رغم أن إنسان المنطقة و حسب الأعراف و الشرع لم تكن ظاهرة الربا منتشرة بينهم، إلا أنه في هذه الفترة الاستعمارية و مع ظهور البنوك و مؤسسات التأمين ، دفعت الفلاح إلي التعامل بالقروض الربوية

لقد دون الجنرال مارتن بري (Martinprey) في حويلية 1860 بأن القروض نتجت عن الاستعمار لقد كتب:" إن اتساع ظاهرة الربا قد نتج عن الاحتلال الفرنسي الذي غير بشكل مفاجئ كل ظروف الحياة السابقة للسكان الأصليين، يستدين العربي لشراء الحبوب اللازمة لاستمراره و زرع أرضه و دفع الضريبة."[2]، و لاحظ هذه الظاهرة الربوية نابليون الثالث ، و كتب إلي ماكماهون (Mac Mahon) يقول :" عندما لاحظ العرب انخفاض ثروتهم بفقدانهم الأرض و تراكم الضرائب لجأوا إلي الاستدانة و هذا ما سيؤدي إلي

[1] - C.A.N.O.M 1T5 : **Correspondances du juge de paix de Batna**

[2] - عبد اللطيف بن أشنهو، **مرجع سابق**، ص. 72.

انهيارهم التام قريبا ، اذ لعدم وجود شركات اعتماد ستكون الاستدانة بفوائد مرتفعة، إن القروض الربوية هي من أكبر المصائب التي تثقل كاهل السكان " [1] .

كانت الفوائد الربوية تصل إلي حد نسبة 100 % و هو ما نستشفه من التقرير الذي قدمه القايد بوضياف قايد أولاد داود باتنة بتاريخ جانفي 1871 حيث كتب يقول:" ...فقسمت الدراهم المذكورة على عرد الجوابد، فناب الجابدة صاعا قمحا و نصف صاعا شعيرا، و في وقت المصيف كل جابدة ترفع صاعين قمحا و صاعا شعيرا و كانت قيمة الزرع المأخوذ من عند البايلك خمسة و عشرون فرنكية لصاع واحد من القمح و عشرة فرنكية للصاع الواحد من الشعير فوجب على كل جابدة ثلاثين فرنكية و ذلك كله وقع في أول شهر جانفي سنة 1871..."[2] ، فمن استلم صاع قمح عليه أن يسدد وقت الحصاد صاعين قمح و من استلم نصف صاع شعير يسدد صاعا منه أي يستلم ما قيمته 30 فرنكا للجابدة الواحدة و يدفع 60 فرنكا في الصيف بعد الحصاد أي بعد ستة أشهر.

لقد اضطر الناس أمام الجفاف خاصة في بعض سنوات مثل سنتي 1868 و 1869، و انتشار الفقر إلي الاقتراض من الدولة لشراء البذور و قد قدر عبد الحميد زوزو بسعر فائدة بـ 6،5 بالمائة و لجوء الفلاحين إلي التجار اليهود و القياد يستقرضونهم لتسديد الغرامات المفروضة عليهم ، وبذلك انتشر الربا بشكل واسع و من أمثلة ذلك ما قاله بعض الشهود أمام لجنة التحقيق بدفعهم 50 فرنكا للقايد ثمنا لصاع القمح يشتريه هو بعشرين فرنك[3] .

تشير الإحصاءات إلي هول ظاهرة الربا و ما وصل إليه حال الأهالي لعموم القروض على معظم أعراش باتنة من البنك ديسمبر1878 و هي كالآتي:

---

[1] – **المرجع نفسه**، ص. 73.

[2]–C.A.N.O.M 06H32**, Divers Chefs Indigènes du département de Constantine: Batna 1847- 1918, Op.Cit.**

[3] – عبد الحميد زوزو، **ثورة الأوراس 1879 ، مرجع سابق**، ص. 37.

أ- أولاد داود: أولاد وزة 4000فرنكا، أولاد عيشة 950فرنكا ، تاخربيت 1400 فرنكا، اللحالحة: 2300فرنكا ، الزحاحفة 3300 فرنكا

ب- أولاد عبدي: فروعه : أولاد عبد الرزاق و أولاد عبدي بن سباع 2000 فرنكا، أولاد عنقالة 2500 فرنكا، أولاد رحمون و أولاد عكسة 1000فرنكا، أهاش ير 900 فرنكا، لارباع و تاقوست 1900 فرنكا، غزال أربيع و أخريب 900 فرنكا ، أنوادر حمامة 800 فرنكا، تسكفين الفوقاني و تسكفين السفلية 800 فرنكا ، نارة أولاد عبدلي 1800 فرنكا، و ثنية العابد و أحلاوة 550 فرنكا، و بوزينة و أم الرخاء 1400 فرنكا و، مدرونة و القصر الفوقاني و القصر السفلي 1500 فرنكا أهل حيدوس 1000 فرنكا[1] .

في14 ديسمبر1878، استلم عرش أولاد فاضل قرضا من الإدارة الاستعمارية سلمه قايد المكتب العربي لباتنة قدره 3400 فرنكا لشيخهم لخضر الشرقي لتوزيعه على الأهالي، كما شهد الشيخ الحسين بن سي الحاج من أولاد سي بلخير (الأعشاش) استلامه من قائد المكتب العربي باتنة مليكس مبلغ 720 فرنك في 15 ديسمبر 1878، و كان عيسى بن العمراوي شيخ أولاد ملوك(الأعشاش) قد استلم مبلغ 1600فرنكا و استلـم أولاد مخلوف (الأعشاش)2800 فرنكا استلمها الشيخ أحمد بن الحاج علي، و أولاد سي معنصر استلموا 3400 فرنكا أخذها الشيخ سي سعيد، و استلم أولاد مومن 2200 فرنكا من طرف المسعود بن أحسن [2] .

أما الفتاتشة والمرادسة من بني معافة فقد استلموا 650 فرنك و قع عليها الشيخان محمد السعيد بن بعوض و علي بن زكور، وأما العثامنة من أولاد فضالة فقد استلموا 2400 فرنكا وقع عليها شيخهم بلقاسم بن سي الطيب، في حين أولاد رحاب من أولاد فضالة استلموا 740 فرنك و بذلك فمجموع القروض في قيادة الأعشاش بلغت 21790 فرنكا،

[1] - C.A.N.O.M 11k36 : **Prestations du cercle de Batna**

[2] - C.A.N.O.M 11k36, **Op.Cit.**

ولم تقتصر هذا القروض على قيادة الأعشاش بل شملت معظم أعراش باتنة فمثلا دوار شدي مروانة استلموا 1500 فرنكا بنسبة فائدة 6,5 % و بلغ مجموع ما اقترضته دواوير باتنة 62940 فرنكا[1] .

بدأت المؤسسات الرأسمالية تتغلغل في المجتمع الجزائري منذ نوفمبر 1880، حيث تأسس تحت رعاية الاعتماد العقاري الفرنسي وبواسطة أموال مقدمة من المساهمين فيه ما يسمى ببنك الاعتماد العقاري والزراعي الجزائري وكان يقدم قروضا قصيرة الأجل، كما فتح كذلك القرض (الكريدي) الليوني فروعا له في الجزائر، مما أدى الى حصول تنافس حاد جدا وأدى الى توسع الإقراض[2] ، و لقد تعرض الأهالي الى التحايل والابتزاز من المرابين خاصة أولئك الذين يملكون عقارات يمكن رهنها، فبمجرد تسلُم العقود العقارية لقبيلة ما فإن أفرادها يتعرضون إلى التجريد والابتزاز من طرف محتكرين لا يحرجهم حياء من طرد أصحاب الأرض من أراضيهم مستظهرين لذلك سندات ديون تعود أحيانا إلى عدة سنوات خلت،إذ يكفي استلاف بعض القطع النقدية من فئة الدورو وبفائدة تصل الى 50 % لمدة ثلاث أشهر أو تسليم شيئا من السلع الفاسدة بأثمان خيالية تتحول كل هذه العمليات التافهة في مدة قصيرة إلى رأسمال كبير هكذا على حد تعبير شارل روبير أجيرون[3].

لم تكن هذه الظاهرة مقتصرة على دائرة باتنة فحسب، بل كانت أيضا منتشرة في دائرة تبسة، و لم تسلم دواويرها من هذه الظاهرة، وتشير الجرائد الخاصة كما اعترف – قائد دائرة تبسة العسكرية– الى تزايد الربا الذي راح ضحيته أهالي ناحية باتنة العسكرية، وقد اعتبر الربا قرحة اجتماعية، و كانت نسبة الاقراض 10 بالمائة لمدة ثلاثة أشهر بفائدة ضمنية، مما يشكل 50 بالمائة سنويا [4].

---

[1] – أنظر **الملحق رقم: 35 ص**....

[2] – عبد اللطيف بن اشنهو، **مرجع سابق** ، ص. 132.

[3] – شارل روبير أجرون، **الجزائريون المسلمون و فرنسا** ،ج 1، **مرجع سابق**، ص. 186.

[4] – عبد الحميد زوزو، **نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق**، ص ص. 121- 122.

لقد ادعت الإدارة الاستعمارية محاربة ظاهرة الربا فأنشأت مؤسسة الإقراض التعاضدي بدعوي التخفيف من حدة ظاهرة الربا، و أسست الشركة المحلية للتضامن(الاحتراس)، وأعلن المسؤول تيرن(Tirnn) أن السكان الأصليين سيكونون أكثر اهتماما بالحفاظ على الأمن العام، وسيشاركون بطريقة فعالية في أفكارنا الاقتصادية وتقدمنا إذا مارسوا التوفير والإحتياط وأُنقذوا من الربا[1]، غير أن تلك المؤسسة كانت تشترط في منحها الانتساب لشركتها تقديم رسوم الانتساب، وكان الفلاحون الفقراء مبعدون من أرباحها، في حين يستفيد الأغنياء من فوائد الشركة رغم أن الفقراء الأهالي كانوا قد قدموا رسوم الانتساب، لذلك عزفوا عن المشاركة فيها واعتبروها أعباء إضافية على عاتقهم[2]، وبذلك بقي السكان يتعاملون مع المرابين والوسطاء وأنهكتهم التعاملات الربوية.

مما تقدم ندرك حجم القمع الذي تعرض له سكان منطقة الجنوب القسنطيني، فكل القوانين العقارية والتي تم مراجعتها لفائدة المستوطنين جردت السكان من معظم أراضيهم، ودفعتهم دفعا نحو الانتفاضة،ليُجردوا بعدها مما تبقى لهم من أراض عن طريق المصادرة والتغريم وأقيمت مؤسسات كان يفترض أنها تابعة للدولة تحل مشكلات السكان، لكنها تحولت في واقع الأمر الى آداة قمع ضد الأهالي بيد المستوطنين وموظفي الإدارة ليحققوا مكاسبهم الشخصية على حساب تعاسة الأهالي مثل إدارة الغابات والمياه والبنوك ومؤسسات التأمين . إن الإحصاءات والأرقام واعترافات بعض المسؤولين الفرنسيين وبعض المؤرخين التي أوردناها في هذا الفصل لتدين الاستعمار وتجعلنا نقف احتراما وإعجابا أمام سكان هذه المناطق الذين تحملوا كل تلك الممارسات، ولم ينحنوا للاستعمار، بل واصلوا التحدي واستمروا في الحياة ولم يبتعدوا جانبا ليخلوا السبيل للمستوطنين. تلكم هي صفة من صفات سكان هذه المنطقة الثائرة.

[1] – عبد اللطيف بن اشنهو، **مرجع سابق**، ص.232.

[2] – عبد اللطيف بن اشنهو، **المرجع نفسه**، ص. 333.

يعتبر تحرير السكان الجزائريين للعرائض والشكاوي إحدى أهم المصادر المحلية التي تتيح للدارس معرفة انشغالاتهم من جهة، ومن جهة أخرى إدراك حجم القمع المسلط عليهم. إن هذه العرائض التي أرسلها السكان للإدارة هي مظهر من مظاهر المقاومة التي اعتمد عليها السكان لإيصال انشغالاتهم لأعلى السلطات، لقد تقدم السكان بشكاو وعرائض تناولت معاناتهم من الأحكام القضائية، ومن ممارسات المؤسسات القضائية المستحدثة، ومن تطبيقات القوانين العقارية في المنطقة، وتناولت كذلك تجاوزات القياد والشيوخ، ومظالم المستوطنين وممارساتهم حيالهم، كما رفعوا عرائضهم ضد بعض القوانين الاستعمارية كقانون الأهالي وقانون الغابات و التجنيد الإجباري. ورغم أن هذه العرائض في غالب الأحيان تتحفظ كثيرا في ذكر حالة السكان –لأن أولئك الذين يوقعون بأسمائهم غالبا ما يجاملون الإدارة الاستعمارية وموظفيها، ذلك أنه من الصعب أن يتحاملوا على قوانين وموظفي الإدارة الاستعمارية والتي هي الخصم و الحكم، و لأن العقاب سيحل بكاتبها، إن آجلا أو عاجلا–كان لا بد لنا أن ننتبه بأن هناك من العرائض من كانت موقعة من السكان لكنها كانت مدسوسة أو ملفقة أو أنها تحت الطلب، خاصة تلك المتعلقة بالقياد بسبب الدسائس التي كانت بين الصفوف المتصارعة بين العائلات المتنفذة من جهة، وبين بعض الإداريين ودعاة الحكم المدني ضد القياد والمكاتب العربية من جهة ثانية، و هو ما يجعلنا أمام مسؤولية كبيرة لتحري الحقيقة.

سأسعى خلال هذا الفصل الى إبراز تلك الشكاوي والعرائض كصورة من الصور التي توضح لنا ما عاناه سكان المنطقة من قمع.

المبحث الأول:عرائض سكان المنطقة على الأحكام القضائية و تشريعاتها

شكلت الأحكام القضائية الصادرة في حق السكان من جهة، وما أسمته الإدارة الاستعمارية إصلاح القضاء الأهلي من جهة أخرى فحوى كثير من العرائض من الأهالي كانت تصل تباعا للسلطات العليا و الى لجان التحقيق، ورغم كثرة الشكاوي إلا أنه يبدو أنها لم تلق الإهتمام الكافي بها، وفي هذا الصدد كتب شارل روبير أجيرون يقول:« وصلت الى ديوان الحكومة أكداس من الشكاوي، لم يشرع في دراستها إلا سنة 1875 »[1]. بمجرد وصول الشكوى الى الحاكم العام، يراسل هذا الأخير مصالح الشؤون الأهلية لإبداء الرأي فيها، غير أن الرأي بشأنها غالبا ما كان ضد هذه الشكاوي، ومتعاطفا مع القيـاد والإداريين. لقد عثرت بالأرشيف على رأي لمصلحة الشؤون الأهلية موجه الى الحاكم العام بتاريخ 14 سبتمبر 1884 تعلق بشكوى تقدم بها بعض من أفراد عرش البوازيد وهو ما يبين طريق معالجة الشكاوي، ومما جاء فيه: فيما يخص الثمانية الذين أمضوا الشكوى المرسلة لكم، فمحمد بن لعراش ومحمد لقرع، والعيسى بن محمد هم شيوخ سابقين، عزلوا تبعا لتهم خطيرة ضدهم من المديرين، والتهمة ثابتة بعد التحقيق، فهؤلاء الثلاث شيوخ يلاحظ عليهم دائما المعارضة والشقاق، أما الممضي الرابع المسمى بلقاسم بن النصير فهو رجل غني، وعدو لنا، أما باقي الشاكين فهم من عائلات غنية مؤثرة، والذين دفعوهم لتقديم الشكوى هم الأربعة المذكورين، وفي هذه الظروف أقترح ولكي نعطي مفهوما حازما لدحض كل الدسائس، عقابهم

[1] - شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1 ، **مرجع سابق**،ص. 58

لمدة شهرين سجنا قاسيا في عين الباي لكل من محمد بن لعرش، محمد لقرع، العيسى بن محمد، وبلقاسم بن لبصير المتسببين الرئيسين في الاحتجاج[1].

المطلب الأول: عرائض حول النظام العدلي

شكل صدور مرسوم 10 سبتمبر 1886 هاجسا كبيرا بالنسبة للأهالي كما سبق وأن أشرنا، وأصبح الأهالي بهذا القانون أمام خطر عظيم على مستقبلهم خاصة في نقل الملكيات. في مواجهة ذلك، قام بعض الأعيان والقضاة بتقديم شكاو عديدة للإدارة الاستعمارية وحكومتها عن المراسيم التي تقلص من صلاحيات القضاء الشرعي وتدعي عدم صلاحياتها للأهالي، وهكذا تشكلت لجنة من القضاة الفرنسيين لإصلاح القضاء الأهلي شارك فيها بعض الجزائريين من بينهم القاضي المكي بن باديس للنظر في هذه العرائض والشكاوي [2]. في هذا الإطار، بعث أعيان مقاطعة قسنطينة بعريضة مطولة عثرت عليها بالأرشيف وقد ذكرها جمال قنان في كتابه نصوص سياسية نورد أهم ما ورد فيها، غرضنا من وراء ذلك معرفة مستوى وعي الأعيان بخطورة ما يحل بالأهالي من ضرر عند تطبيق هذا المرسوم، وقد جاء فيها بخصوص ذلك:

« أ- الشعور بالغبن والذل بتطبيق هذا القانون الذي يرمي الى إبطال الشريعة الإسلامية في عناصرها الأساسية بتجريد قضاتها الطبيعيين من الحق في الفصل في القضايا التي ليست لها علاقة بالأحوال الشخصية؛ القضايا المدنية، الممتلكات والعقارات وتحويل هذا الحق الى القضاة المدنيين.

[1] - C.A.N.O.M 2H87, **Op.Cit.**

[2] - عبد العزيز فيلالي، **مرجع سابق**، ص 33.

ب–التأخير والتسويفات التي يعانون منها قبل الفصل في قضاياهم من طرف القضاة المدنيين بسبب قلة عدد هؤلاء من جهة، ولأنهم لا يعقدون جلساتهم إلا مرة واحدة في الأسبوع، ولمعالجة شؤون أخرى كذلك من جهة أخرى. لقد نجم عنها كثيرا من الناس يمسكون عن تقديم شكاواهم مفضلين التخلي عن مصالحهم، و هذه الحالات تظهر على الخصوص في النزاعات التي تستوجب البت السريع، مثل تلك التي تحدث في الأسواق فالناس يضطرون الى التخلي عن حقوقهم تجنبا للتأخيرات و المصاريف ...

ج– مصاريف القضاء التي تثقل كثيرا كاهل الناس، و بما أن شكاواهم كثيرة، ومعظمها تتعلق بأمور ليست بذات أهمية و التي كانت في الماضي يبت بها القاضي بدون أية مصاريف، فإنه سيكون من العدل إذن أن تبقى المعاملات التجارية والعقارية وكل الأمور الأخرى من صلاحيات القاضي، وهذا من أجل مصلحة المتقاضين أنفسهم، ولغرض تيسير الحلول وتخفيض النفقات ... إننا سنجدد اليوم أمامكم مطالبنا ونترجى سيادتكم السامية، ومن الحكومة أن تنظروا إلينا بعين الرحمة والشفقة، إننا نتوسل إليكم تأجيل تطبيق مرسوم 10 سبتمبر1886، وإعادة العمل بالقضاء الإسلامي بنفس الشروط التي كان يعمل فيها في السابق بمعنى حسب ترتيبات مرسوم شهر ديسمبر 1866. و إذ ما تعذر الإلغاء التام فلنراجع تفاصيله من أجل وضع حد للمضايقات التي نعاني منها من جراء تطبيقه » [1].

إن المتأمل لهذه العريضة سيتضح له مدى إدراك السكان لخطورة هذا الإجراء، ولقد كان وعيهم عال وحججهم قوية، نظروا في قضايا تهم مستقبل الأمة الجزائرية. لقد كتبوا عريضة أخرى ترفض التجنيس وتدافع على حقوق القضاء وقعها ألف وسبعمائة شخص، وتمت المصادقة على التوقيعات في بلدية قسنطينة بتاريخ 10 جويلية 1887 وهو دليل آخر على

[1] – جمال قنان، **نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830–1914**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ، ص ص .200- 204

تجند أعيان مقاطعة قسنطينة؛ فبعد أن قدم السيدان ميشلان وقوتيي مشروعا يهدف الى إدماج المسلمين في الأمة الفرنسية، وقدموا موقفهم من التجنيس المقترح الذي سيطال المسلمين رد الأعيان بهذه العريضة :« إن قبول الجنسية الفرنسية ستكون آثاره بالنسبة لنا هو الإلغاء الكامل لقوانيننا ونظمنا، سواء فيما يتعلق بالمسائل المادية(العقارات والأملاك) أو بالأحوال الشخصية؛ والحال أن الكل يعلـــم أن القانـــون (الشريعة) عندنا هي أساس الدين، وأنه غير مسموح لنا الخروج عن هذه الطريق السوي، أما الإجراء الإحتياطي الذي اقترحه السيدان ميشلان وقوتيي والذي يرمي الى المحافظة على بعض المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية، فهو إجراء غير كاف ولا يمكن أن تكون له أية نتيجة عملية، وبالفعل، فالمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية عندنا هي مسائل معقدة جدا وتبرز تحت أشكال مختلفة، ويتطلب البت فيها إصدار أحكام تستند على الفقه الإسلامي من طرف القاضي الطبيعي المكلف بتنفيذها، ونعني بذلك القاضي الإسلامي، وليست هناك حاجة تدعو الى التوضيح بأن هذه الأحكام ستختفي في نفس الوقت كما تختفي الشريعة نفسها بحكم الدمج داخل الأمة الفرنسية. وبالتحديد، فإن أعز ما نرغب فيه والذي نتشبث به أكثر من أي شيء آخر هو المحافظة على شريعتنا، فإخضاعنا بالجملة وبدون قيود للجنسية الفرنسية سيجرنا الى ترك تقاليدنا مما سينجم عنه اضطراب في عوائدنا ذلك أنه يوجد في القوانين الفرنسية ترتيبات تتعارض وتتناقض تناقضا مباشرا مع شرائعنا وحتى مع روح المعتقدات الإسلامية نفسها... »[1].

لقد كان هؤلاء الأعيان يدركون خطورة دمج الجزائريين في القوانين الفرنسية خاصة فيما يتعلق بالأحوال الشخصية، لذلك هبوا للتعبير عن خطورة الوضع وإبداء آراهم، ولم يتوقف المسلمون عن المطالبة بعودة عدالة القضاة المسلمين على النحو الذي أعيد تنظيمها بموجب

[1] – جمال قنان، **مصدر سابق**، ص ص. 198-200.

مرسوم 1866 ، بل كانوا يبينون أيضا بأنه لم يعد لديهم إلا 76 قاضيا في الإقليم المدني في سنة 1897، أي قاض واحد لكل 54000 نسمة و 58 قاضيا في الأقاليم العسكرية أي قاض واحد لكل 9200 نسمة[1].

في 10 جويلية1887، احتج أعيان مقاطعة قسنطينة أمام المجلس الوطني الفرنسي على تطبيق مرسوم 1886 وطالبوا بإلغائه والعودة بالعمل بمرسوم ديسمبر 1866، كما طالبوا بإعطاء حق للمتقاضي للاختيار بين قاضي الصلح أو القاضي المسلم، وإعطاء الحق للقاضي المسلم النظر في كل المسائل الفلاحية لأنها مرتبطة بالعادات المطبقة في كل الجزائر [2] ، ولقد وصلت شكاو كثيرة، وتذمرات الى المكاتب العربية عن القضاة وغيرهم، ومن تلك الشكاوي أن القضاة الفرنسيين لا يعرفون العربية وأنهم يجبرون المرأة المسلمة على الظهور أمامهم سافرة [3].

المطلب الثاني:عرائض السكان حول العقوبات القضائية ضدهم

كشفت شكاوي الأهالي الشخصية منها والجماعية– المتعلقة بالدواوير والعشائر– حلقة أخرى من خلالها ندرك حجم المعاناة التي كان يعيشها كل أولئك الذين صدرت في حقهم أحكاما قضائية وظلوا يتحملون تبعاتها مدة من الزمن، وكل من كانوا يقضون فترة العقوبة بالسجن ويتحملون وزرها؛ ففي سنة 1872 كشفت شكاو عديدة عن ممارسة الضرب والمعاملة السيئة في معتقل عين الباي، وقد تحدث تقرير طبي عن وفاة 12 شخص في مدة 6 أشهر حسب المؤرخ آجيرون[4]، أما أولئك المبعدون من أراضيهم بعد حدوث بعض

[1] – شارل روبير آجيرون،**تاريخ الجزائر المعاصرة**، ج 2. **مرجع سابق**، ص. 319.

[2] – Fatiha Sifou, **Op.cit**, p.219.

[3] – أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج 4، **مرجع سابق**، ص. 442.

[4] – شارل روبير آجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج1، **مرجع سابق**، ص. 430.

الاضطرابات، فقد ظلوا يراسلون السلطات أملا في العفو عنهم والسماح لهم بالعودة الى أوطانهم كحالة عرش أهل غوفي المبعدون الى دائرة تبسة الذين تقدموا بعريضة بتاريخ 10 ربيع الثاني 1291 هـ الموافق لـ 26 أفريل 1874 يطلبون فيها العودة الى أراضيهم بحجة أنهم لا يملكون أي شيء بتبسة، وأنهم قد هُجروا حسبهم بغير ذنب إذ قالو في شكواهم:« ... ونحن ما قتلنا ولا جيشنا على أحد ولا أكلنا متاع أحد» [1] ، وبدورهم عانى المبعدون خارج الوطن سواء أثناء فترة عقابهم أو حتى بعد رفع عقوبة النفي عنهم، خاصة عندما لم يسمح لهم في بعض الأحيان بالعودة الى عشائرهم بدعوى إمكانية تشكيلهم خطرا على الأمن العام للمستعمرة كما تدعي السلطات، ومن بين هذه الشكاوي نورد عددا منها ومن خلالها ندرك حجم المعاناة ؛ كما كان هناك من يتودد ويفوض أمره للسلطات الفرنسية لعل هناك من يشفع فيه ممن بقي فيهم بعض من الحس الإنساني، لقد طالبوا بالعفو على المحكوم عليهم ومعظمهم في سجون كورسيكا وكاليدونيا، فهذا المدعو : محمد بن سالم من عرش البوازيد فرقة أولاد يوب يرسل الى السلطات الفرنسية من سجن توار رسالة بتاريخ 20 مارس 1877 يقول فيها:« لقد حكمت علينا الدولة العلية بطول لعمر بسبب نفاق 1876، يعني العام الماضي، واليوم نطلب منكم العفو؛ تعفو عنا وتسامحنا فيما فات... و اليوم يا سيدنا، أمر الله قدر علينا، هذا الأمر وأنت أهل علم وحلم وعفو، وأمرنا كله بين يديك إن شئت تعفو فإنك تعفو وإن شئت تصفح، تصفح. يا سيدي أنظر في حالنا فإننا فوضنا أمرنا إليك، هربنا[نفينا] تحت مراكبك وفوضنا أمرنا إليك واستنصرنا بك ... تأمر علينا بالعفو بالذي عطف به قلبك عنا إما بالتسريح بالغرامة أو بما تأمر به عنا، رضينا به» [2] ، كما أن هناك كثير من رسائل التودد والالتماس كانت ترد من المنفيين والمسجونين الى السلطات الفرنسية مثل رسالة علي

[1] -C.A.N.O.M 2M 94.

[2]- C.A.N.O.M, 2H87, **Op.cit**.

بورغيس من عرش الشرفة زاوية مليلي المسجون بتوار أيضا، حيث بعثها بتاريخ 20 مارس1878 يطلـــب منـــهم العفو [1].

كان المحكوم عليهم غالبا ما يكتبون في رسائلهم وصفا لما آلت إليه حالتهم وحالة أهاليهم[2]، ويستجدون السلطات للعفو عنهم، ويتجنبون ذكر وضعيتهم داخل السجن حتى لا يثيروا السلطات عليهم، وكمثال على ذلك رسالة[3] المدعو الصادق بن الموفق الذي حكم عليه في قسنطينة في 14 أكتوبر 1876 من طرف المجلس الأول للحرب لمشاركته في انتفاضة 1876 بالعامري، وصدرت الإدانة في حقه بتاريخ 18 سبتمبر 1879 بالإبعاد 20 سنة تحت رقابة الشرطة، حيث جاء فيها:« حكمت علي الدولة السعيدة في المحاكمة بقسنطينة مدى الحياة مدني – طول عمر سفيل- والآن أرفع شكواي إليك أن تحن علي فرنسا لأنني رجل ضعيف وليس لي سلطة مع كبار العشيرة ، فأنا فلاح أعمل على أولادي، وأولادي بقوا الآن في الضيق (العوز) ولا يجدون من يعينهم وهم صغار واليوم يا سيدي نطلب منكم السماح وأن تتقبلوا عذري . من خديمكم الصادق بن موفق البوزيدي من فرقة أولاد دريس حكم بسكرة عمالة قسنطينة بتاريخ مارس 1879 » [4] وقد ظـــل ينتظر العفو والرد إلى أفريل 1880 أين سُمح له الالتحاق بأهله بفرقة أولاد أدريس بالمسيلـــة أين توجد زوجته وأولاده [5]. وقد أهانت السلطات الفرنسية قادة الانتفاضات وحاولت إذلالهم بالإبعاد

[1] – **Ibid.**

[2] – أنظر: **ملحق رقم 27**، ص.408.

[3] – أنظر: **ملحق رقم 28** ، ص.409.

[4] – C.A.N.O.M 2H 87, **Op.cit.**

[5] – **Ibid**.

ليستجدوها، وربما رسالة أحمد بن عياش الذي كان يقود الانتفاضة نموذج لشخص دفعه الشوق لأهله ووطنه الى أن يطلب العفو من المنفى [1].

كان هناك من الأهالي أيضا مَن حكم عليهم بالسجن، وبعد صدور أمر العفو، لم يسمح لهم بالالتحاق بذويهم بدعوى أنهم يشكلون خطرا على الأمن، و قد أطلق سراحهم وبقوا تحت المراقبة بعيدا عن عشيرتهم وذويهم، كما هو الشأن بالنسبة للشيخ علي بن الرغيس الشريف شيخ زاوية بن واعر حاكم بسكرة . لقد كانت رسالته مؤثرة نعرضها كما وردت، يحكي فيها حالته فيقول :« الأجل، الرعي، الوجيه، المحترم والهمام المضخم سيدي القفرنول الحاكم الكبير لعمالة الجزائر أكرمه الله الحق، السلام التام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته على الدوام. وبعد هو أني نطلب من فضل سيادتكم تسرحنا لوطننا لأنيلي خمسة سنين منفي بالكاف وقد بلغت من العمر خمسة وثمانين سنة وعجزت في قوتي وجميع الضروريات وقد قصرت[عجزت] فضلكم كما نعلم من صفاتكم وشفقتكم على العباد وقد بقيت سابقا في كلرون عشرة سنين من عام 1876 ، فالمأمول من فضلكم أن تطلق سراحنا وتراعينا لوجه الله فالله يبقى لنا وجودكم في عز دائم وسعد قائم والسلام من الداعي ببقاءكم[كذا] الحاج علي بن الرغيس الشريف 4 شوال 1307 هجرية الموافق 1889 تقريبا » [2] .

إن المتأمل في هذه الشكوى يدرك مدى الوضعية المزرية التي آل إليها هذا الشيخ المسن الذي سجن بعيدا عن وطنه، قضى عشرة سنوات من السجن منذ 1876 بسجن (كليرون) بعد أن صدر في حقه النفي إلي كاليدونيا، وحينما تم العفو عنه لم يسمح له بالعودة لوطنه بل نفي الى الكاف بتونس ثانية تحت الرقابة، ورغم أنه متقدم في السن (85 سنة) وحالته الصحية سيئة، إلا أن السلطات الفرنسية ترى فيه خطرا على الأمن. وأي خطر هذا وعشيرة

[1] – **Ibid.**

[2]– C.A.N.O.M 2H 87, **Op.cit.** .

البوازيد قد فرقتهم الإدارة الاستعمارية على أنحاء القطر الجزائري بين باتنة ومسيلة وتبسة وتيارت وسعيدة، وصادرت معظم ممتلكاتهم .

بجانب الشيخ بن الرغيس، كان في الكاف أيضا أحد المنفيين الى كاليدونيا وهو الحاج المبروك بن سعيد أصيل العامري؛ والحاج مبروك بن السعيد هذا؛ لم تشفع له السلطات الفرنسية موقفه رغم أنه حسب رسالته كان الوحيد الذي استجاب لطلب تسليم السلاح لقائد الجيش الفرنسي في غزوه لواحة العامري، غير أن الظاهر أن السلطات الفرنسية كانت تعتبره خطيرا بعد أن راسل الحاكم العام يشكو فيه آل بن قانة ، وكانت تعتبره حاقدا على آل بن قانة وترى فيه محرضا للبوازيد ، وهو الذي رد على السلطات الفرنسية حينما طالبت البوازيد بالعدول عن الانتفاضة رافضا تلك الدعوة[1] .

كان بعض المحكوم عليهم يُرافعون في شكاويهم بشكل مذهل حيث يدافعون عن أنفسهم مثل رسالة محمد بن عبد الرحمان المدعو جار الله الى المجلس الحربي بتاريخ 28 ماي 1880، إذ كتب يقول:« إليكم باختصار ما هو دفاع عن نفسي، وسأكون مسرورا يا سيادة الرئيس لو تفضلتم بقرائته قبل النقاش، إنني متهم بالتحريض على الحرب الأهلية، وكذلك بالنهب على رأس عصابات مسلحة، وبالهجوم على السلطة العمومية ومقاومتها، ثم بتنظيم عصابات، وتحريك الشغب... إن هذه التهم تحرجني أيها السادة لأنني لا أصدق أن تلقى على عاتقي. وبالفعل أي شغب حركت أنا؟ أين ومتى وكيف ضربت السلطة العمومية؟ وأي نهب في نهاية الأمر قمت بتنظيمه؟ أين هي الأدلة؟... و كانوا يصفون بأني قاتل، ولكن أي إنسان شريف، أهل للشهادة كان قد راني بأم عينه وأنا أدنس خنجري في جنب أي وحش بالأوراس، وحتى في جنب قايد؟ وإذا كان الشاهد الصادق معدوما فلم اتهامي بالقاتل؟... و لعل من الأولى، أيها السادة، وذلك في صالح عدالتكم، وفي منفعة التاريخ

[1] - **Ibid.**

الذي قد يتولى الحكم علينا بدوره، أن توقفوا هذه المناقشات غير المجدية لحين وأن تأمروا بتحقيق مضـــاد في جبالنا، وسنكون نحن أنا ورفاقي الأشقياء في تعقبكم، مكبلين عند اللزوم...إن المتسببين الحقيقيين في الانتفاضة، إن كانت هناك انتفاضة، أيها السادة هم آل بشتارزي وأمثالهم الذين دفعوا بهذا الشعب السخي، بفعل الفتك والشناعة الى اليأس المفرط فهم يغالطوكم بالتبليغ الماهر ويتوقعون مساندتكم، أيها السادة ليحسنوا النهب أكثر...و لهذا فإنني أنكر بقوة، كشهود إثبات، من كانوا خدمة مجاملين لمثل هؤلاء الوحوش و لهذا أيضا فاني اتجرا لالتمس من عدالتكم غير المحابية إجراء تحقيق مضاد بالاوراس... » [1] . لقد كان الشيخ جار الله جريئا طالب بالتحقيق وحمل المسؤولية على القياد، و ضرب العدالة الفرنسية في صميمها حيث قال أن ما جدوى الحكم علي ما دام الشهود يُعدمون؟!

كانت السلطات الاستعمارية تراقب عن كثب المرابطين ورجال الطرق الصوفية ولا تتوان في إصدار الأحكام القاسية في حقهم كلما تشعر بوقوف هؤلاء في صفوف الأهالي كما هو الشأن مع المدعو بن عباس محمد الصغير، والذي أبعد إلى تبسة بعد حادثة مارقريت[2]. وقد قـــدم شكوى في 12 أفريل 1905جـــــــاء فيها:« ...احتج على عدم السماح

[1]- عبد الحميد زوزو، **ثورة الأوراس 1879، مرجع سابق**، ص ص. 121-126.

[2] **حادثة مارقريت:** جرت أحداثها في البلدية المختلطة حمام ريغة، حينما اجتمع مجموعة من المريدين من أتباع المسمى يعقوب المنتمي الى الزاوية الرحمانية حيث دعوا المعمريين الى ضرورة التخلي عن ديانتهم والالتحاق بالإسلام. تعرض من رفضوا للتنكيل وكان ذلك في أفريل 1901 وأصبحت قضية رأي عام أوربي حيث تصاعدت مطالب المستوطنين بضرورة قمع كل المرابطين الذين يشكلون خطرا على المستوطنين وفرنسا بدعوى تزمتهم وطالبوا بتسليح المستوطنين وتشديد العقوبات الزجرية على الأهالي. للمزيد أنظر: شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون و فرنسا**، ج2، **مرجع سابق**، ص ص.561-565.

لنا بالسفر نحن المقاديم [مقدمو الطريقة]وأرباب الزوايا بسبب الحجر من السيد عامل العمالة حسب ما صدر في سنة 1901 ، وقد أطلق سراحنا الوالي، ولي أملاك بثلاث؛ دواوير بمنعة، و بدوار قرون عين التوتة ، وحكامنا مازالوا متحكمين بالأمر الصادر في حادثة مارقريت، وقد ماتت عمتي في أول الصيف الماضي ومات زوجها في أول الخريف ولم نجد تسريح لتعزية أولادها حتى أصبحت عداوة وللسفر لا بد من إذن عامل العمالة فنبقى زمان وربما لا نرى مرة واحدة ولا يأتي التسريح وأنا على عجل بعد شهر وأكثر خصوصا الحكم العسكري حيث لا قاض قريب، وقد خدمت الإدارة الاستعمارية مدة أربعين سنة وكنت خليفة في عهد سان جرمان حاكم المكتب العربي بباتنة » [1] ، وكما ورد في هذه الشكوى فإن هذا الشاكي قد تحصل على العفو، غير أن الإدارة كانت تتجاهله رغم أنه خدم الإدارة الاستعمارية كما ورد في شكواه، وهو ما يطرح التأمل في جدوى وقيمة القرارات التي تصدرها الهيئات القضائية إذ لم تنفذ في دولة تدعي احترامها للقوانين.

المبحث الثاني:عرائض السكان على تطبيق القوانين العقارية والغرامات

إن العلاقة التي تربط الإنسان الجزائري بشكل عام وأهالي منطقة الدراسة بالأرض هي علاقة وطيدة ربما لا تفهمها الإدارة الاستعمارية، فالأرض هي من العرض في عرفهم، لذلك لا عجب أن نجد كثيرا من العرائض والشكاوي كانت تتهاطل على الإدارة الاستعمارية سواء على القوانين العقارية أو على تطبيقها خاصة ضد لجان المسح والتعيين.

المطلب الأول:عرائض وشكاوي السكان حول القوانين العقارية

[1] - Fatiha Sifou, **Op.cit,** Annexe:186

شكلت القوانين العقارية كقانون سيناتوس –كونسيلت 1863 وقانون الجنسية 1865 وقانون وارني 1873 وباقي القوانين والتي وضعت على أسس خدمة الاستيطان والوجود الاستعماري متجاهلة كل تقاليد السكان المسلمين وتاريخهم الطويل مع الأرض، لبنة أخرى من القوانين القمعية التي فقد السكان المسلمين من خلالها ما تبقى من ممتلكاتهم بعد أن فقدوا كثيرا منها بالقوة العسكرية والمصادرة، ووجد الجزائري أن الملكية التي ورثها عن أبائه وأجداده قد تم التصريح بها من طرف أعوان المسح والمحافظين على أنها ملك بلديا أو للدولة[1].

لقد قدم السكان عرائض كثيرة يوضحون فيها خطورة هذه القوانين على مستقبلهم، ومن هذه الشكايات هذه الشكاية التي وردت من أعضاء المجالس البلدية من أهالي بلديات واد سقان وقطار العيش وعين السمارة في قضية التسيير العقاري نقتطف منها ما يلي :« ...إنه في 22 في شهر أبريل 1863 صدر من المجلس السلطاني قانون يقتضي تملك الأهالي بوطن الجزاير مضمونة ترسيم الاعراش والدواوير بينهم ويملكهم بما احتوت عليه أرسامهم و هاذه [كذا] الخدمة يتم عملها بحدوث قانون آخر يصدر في 26 جليت[كذا] سنة 1872 الذي أبعد كل حق ضعيف واثبت للأهالي حقا مقررا لا يتغير أصلا فهاذا [كذا]القانون وإن كانت فيه فايدة ظاهرة يحتاجون اليها لاكن [كذا] فيه ضرر كبير، أوله إذا انتقل العربي من وطنه الى ناحية أخرى لطلب معيشته ضاع حقه بمجرد خروجه وكذلك الوارث الأجنبي يضيع حقه ويعطي للمخزن أو لغيره والشاهد على ذلك أن في عام المسبغة هملت الناس من الشر الذي وقع فيه سنة 1867 وحين رجوعهم الى أوطانهم وجدوا ما كان بأيديهم صار في أيدي البايلك ووزع كغيرهم لغيرهم، ومن ناحية أخرى أن السيد الكومصار انْكيتُور بيده قانون يفوض له إن وقع الخصام بين اثنين على أرض يمكنها إن شاء بيد المخصمين [المتخاصمين]

[1] – شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون و فرنسا**،ج1 ، **مرجع سابق**، ص. 187

و إن شاء بيد الدومين[أملاك الدولة] والغالب انه يمتلكها الأخير ... » [1] ومعنى ذلك أن المحافظ العقاري بيده كل الصلاحيات للنظر في النزاعات بين المتخاصمين، وفي الغالب يلحق تلك العقارات بأملاك الدولة دون أن يرهق نفسه في البحث عن المالك الحقيقي.

لقد أجاب أعيان مقاطعة قسنطينة في سنة 1891 عن هذه القوانين ممثلة في رد يحي الشريف للجنة البرلمانية الفرنسية أين وضح عدة قضايا وكتب:« الفصل الأول يتضمن عشان ترتيب التمليك والأحوال النسبية المقرر لها سنة 1863 وسنة 1873 والأحوال النسبية المقرر لها القوانين المؤرخة من سنة 1851 الى سنة 1859وقانون التمييز بالأسماء النسبية المؤرخ في 23 مارس سنة 1882 والسلف بالزيادة بين العرب وما يظهر في شأن البانكة[البنك] فاعلم أيها الحضرة السنية أن قوانين التمليك المذكورة لم يعد العمل بها إلا بالضرر على المسلمين إذ الافتدا[العمل] بها اتلف لهم أراضيهم من أيديهم وجلب لهم خســـــــــــاير [خسائر]وأعمال شاقة كابدوها مع كميصارات[محافظي] التمليك والجميطراوات[مكلف بقياس المعالم] المكلفين بالتحديد فمن سنة 1863 الى الآن ما نتجت فايدة من ذلك ولا شهادناها. وكذا الأراضي المنزوعة من أربابها ولقد شاهدنا ثلاثة أعراش من أقرب جهة إلينا قد خرجت جميع أراضيهم من أيديهم ولم يبق لبعضهم إلا أقل القليل ...فإذا وزعت عليهم بقية التراب الخالص لهم على حساب البيوت أو النفوس فلا يتحصل للواحد منهم إلا أقل من هكتار واحد فهل ترى إذا جاء كميصار التمليك لتمليك سكان هذا الوطن كيف يتمكن له أن يقسم هذا النصيب اليسير على ألوف من النفوس التي صارت بسبب ما نزع منها الى ضيق كبير حتى أداهم ذلك بالنصف من الغلل مع الالتزام لصاحب الأرض بشرط أداء الغرامة كلها على الحارث ومنهم من يكتري الأرض بالقيمة الغالية التي تضاهي قيمة الشراء فزادهم ذلك ضيقا على ضيق ولالهم مهرب من ذلك فهذا مما هو صار عندنا ولا شك أن في مواطن

[1] – جمال قنان، **مصدر سابق**، ص. 233.

أخرى يوجد ما هو أشد منا ضيقا...» [1] . هكذا بينت هذه الشكوى بما لا يدع مجالا للشك ما عاناه السكان من تطبيق القوانين العقارية، وتصرفات المحافظين العقاريين ومسؤولي مسح الأرضي،وما آل إليه وضع السكان المسلمين.

شكلت مصاريف مسح الأراضي عبئا إضافيا على السكان، الى جانب الضرائب الباهظة التي كان عليهم دفعها، ولم يستفيد في الأخير من عملية التمليك هذه، ذلك أن معظم أراضيهم آلت الى أملاك الدولة أو الى المستوطنين والمرابين، وإذا ما حاول الأهالي رفع شكاويهم أمام المحاكم، فالبلوى أعظم والخسائر أشد، إذ كتبت الأستاذة فتيحة سيفو تقول:« ...بمقتضى قانون 1873، حولت جميع النزاعات فيما يخص حدود وعقود الملكيات الى القاضي الفرنسي، وهكذا أوجد الفلاح الجزائري أمام دوامة لا أمل له فيها من الخروج، فالقضاء الفرنسي كان يستلزم تعيين وسطاء وتقديم وثائق وإحضار ترجمان وتكاليف باهظة ووقتا طويلا... » [2]، وأمام هذا الوضع كيف لهم أن يقدموا شكاويهم للمحاكم ؟ وفي الغالب كانوا يتخلون عن المتابعة القضائية بسبب تلك الإجراءات المعقدة والمنهكة ماليا و جسديا.

المطلب الثاني: احتجاجات السكان حول ترسيم الحدود والمصادرة

[1] – جمال قنان، **المصدر نفسه**، ص ص.223-224.

[2] – فتيحة سييفو،« **عرائض الجزائريين ضد السياسة العقارية** » ،مجموعة أعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي 1830- 1962، ولاية سيدي بلعباس يومي 20 و 21 ماي 2006، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص. 184.

والتعويض

حينما قدمت مصلحة مسح الأراضي الى عرش بني أوجانة للقيام بترسيم الملكيات، نشرت إعلانا [1]في الجرائد لعرش بني أوجانة بتاريخ 31 أكتوبر 1906، ومما ورد فيه أن للأهالي مدة شهر لإبلاغ السلطات التي تقوم بمسح الأراضي بملكياتهم مع إظهار حجج ملكيتهم، وإلا فسيسقط حقهم، وحين تقدم الشكوى فإن على الشاكي أن يبين في شكواه حول العقار المتنازع عليه؛ صفته ومساحته تقريبا ولو بالقياس الجاري عند العرب، ولا بد من ذكر إثنين من جيرانه أو أكثر، وإلا لا تقبل شكايته [2] حسب قانون 28 أفريل 1887[3]. محكمة الاستئناف (الغرفة الأولى)، وفي جلسة 27 فيفري 1899أقرت :« في مجال الشكاوي ضد نتائج عمليات قرار مجلس الشيوخ لسنة 1863م، يجب على الطرف الذي كانت شكواه محل معارضة قانونية من طرف الإدارة، تحت طائلة الإطاحة بالحق، تقديم طلب الى العدالة خلال شهر من الإشعار بالمعارضة المقدمة له، ووضعه في الأجل القانوني المنصوص عليه بالمذكرة في الآجال السابقة لقانون 5 أفريل 1884م » [4]، ولقد طبق ذلك على عديد الشكاوي منها : عريضة مقدمة من جماعة دوار طولقة لتقديم المعارضة والتي سجلوها في دفتر الشكايات الخاص لدى لجنة مسح الأراضي، ومما جاء فيها :« في شأن الشكايات الذي كنا وضعناها بدفتر شكاية كون لا يقبلوا يأخذ الدومين لأرض الذي شبها له[لا يتقبلون أخذ أملاك الدولة لأرض أخطأوا في مالكها]. أتينا سيادتكم العالية راغبين الإذن لنا

[1] – أنظر: **ملحق رقم 24** ، ص.405.

[2] – C.A.N.O.M 93203//18.

[3] – **Ibid**

[4] – حسين بوزاهر، **عدالة قمعية، مرجع سابق**، ص ص.161-162.

بطلب المحاكمة لدى الشرع مع الدومين والسلام كلنا المسمى: الأخضر بن عمار شيخ أولاد عطاف، ليقوم مقامنا في المحاكمة المذكورة مع الدومين أمام الشرع و السلام ، وكان الموقعون هم: لخضر بن المبروك شيخ طولقة، رباح بن عبد الرحمان شيخ لكبابسة، السعيدي حركات شيخ أولاد خليل، الحاج علي بن الحايف شيخ البرج، والجموعي بن براهيم شيخ أولاد مساهل، الشايب بن محمد القاطن بعرش نواجع، لخضر بن عمار شيخ أولاد عطاف، كما أن هناك شكوى مقدمة من دوار شتمة بدورهم عارضوا ما أصدرته مصالح أملاك الدولة، حيث أخذت لهم بعض الأراضي، وهم يطالبون المحاكمة عند المحكمة :« أتينا سيادتك راغبين الإذن لنا بطلب المحاكم [المرافعة] لدى الشرع على الدومين وإننا وكلنا [كلفنا] بن الحاج بن بركات شيخ الدروع، ليقوم مقامنا في جميع شؤون الخصام والسلام وقد وقع الشكاية: محمد بلغول من فلياش، محمد بن الحملاوي شيخ فلياش، أحمد بن لعرافي من فلياش، أحمد بن علي بن مبروك من فلياش، الحاج الطيب بن السويكي من شتمة، ومحمد الصادق بن خنوش من شتمة، مصطفى بن عبد الله من شتمة، وصدوق بن مودع من شتمة[1]، كما أن هناك تظلم أخر من المدعو حشماوي عمر بن عبد الله من بسكرة ضد تطبيق القانون العقاري في حقه، وقـــد أرسلها بتاريخ 30 جويلية 1990 [2]، وفي نفس السياق هناك عريضة أو شكوى مرفوعة من طرف سيور أحمد بن سليمان الساكن بكافورة، وطلب ليكون ضمن المجموعة رقم 28 لدوار الدوسن والتي تشكل مع الأراضي المسماة شويتر؛ مجموعة أراضي البلدية رقم 78 و قد تم إلحاق كافورة الجنوبية (170 هكتار) مع معذر سلطان (500هكتار) ومنحت

[1] - Fatiha Sifou, **Op.cit,** Annexe:117

[2] - C.A.N.O.M F/80/1811.

لأهالي الدوسن لزراعتها وكان أولاد سليمان الموجودين بكافورة عددهم 150 خيمة وتعدادهم 500 شخص منح لهم 1047 هكتار[1] .

حول تطبيق القوانين العقارية، كانت الشكاوي كثيرة لم تراعي في معظمها أعراف السكان، فلقد كان هناك من عادات السكان –ونظرا لتقديرهم وحبهم للأرض وغيرتهم عليها حتى لا تذهب للورثة من النساء وبالتالي تؤول الى عائلات أخرى– كان منهم من يقوم بحبسها في ذريته من الذكور الى أن ينتهي نسله من الذكور، بعدئذ تذهب للصالح العام، لكن بعد أن استولت الإدارة الاستعمارية على الحبوس كما أشرنا سابقا أحتج الأهالي على ذلك. لقد وجدت شكاو من الأهالي من هذا النوع ، أذكر منها شكوى المسمى بن طراد محمد بن أحمد من دوار أولاد فاضل دائرة عين لقصر[2] حيث يبدو أنه أَخذت منه أملاك الدولة قطعة أرض في منطقة لحباسي، غير أن شكواه التي أكد فيه أن هذه الملكية قد توراثها أبا عن جد،وهي من حقه، وبعد التحقيق التي قامت به الإدارة الاستعمارية، رفضت لعدم قبول الشكوى واعتبرت هذه الملكية حُبس؛ وهي تلقائيا تتبع الدولة حسب قانون سيناتوس – كونسيلت[3].

كما تعالت الاحتجاجات من السكان ضد المصادرة وطالبوا بحق السكان في استعادة أملاكهم بعد دفع غرامات الحرب واستفاء العقوبة، غير أن أراضيهم المصادرة، كما سبق وأشرنا تفاضل السلطات الاستعمارية في توزيعها، فالتي يرغب فيها المستوطنون يأخذونها وكذلك تأخذ أملاك الدولة ما تريد منها، والفائضة والتي في الغالب لا قيمة لها، يُسمح للأهالي بشرائها في المزاد العلني مما تكون الفرصة ربما مواتية لميسوري الحال الذين يتعاملون مع

[1] – C.A.N.O.M 24H262 : **Journal Officiel de l'Algérie**, N°= 9 Année, 8 Mai 1931.

[2] – أنظر : **ملحق رقم 23**، ص.404.

[3] – C.A.N.O.M F/80/1811, **Op.Cit**.

الإدارة الاستعمارية لحيازتها وُ قصى بذلك الفقراء لفقرهم، وهكذا يتعذبون بصمت بسلب أراضيهم مرتين ؛ المرة الأولى حينما صُودرت منهم من الإدارة الاستعمارية عنوة، والثانية حينما بيعت أراضيهم أمام أعينهم دون أن يستطيعوا شرائها ؛ كحال البوازيد وأولاد داوود، ولقد عثرت على رسالة مهمة من شيوخ أولاد داوود الأوراس بتاريخ 4 مارس 1886[1]، حيث اتفقوا على إعادة شراء أراضيهم من البايلك بقيمة 78035فرنك للأراضي الذين نزعت منهم عقب انتفاضة 1879و قدروا مساحتها 312 هكتارا و 89 آرا، و قد كلفوا شيخ أولاد وزة محمد بن جوبر ليكون وكيلا عنهم ليشتري ، واقترحوا أن يدفعوا المبلغ على ثلاث دفعات، الدفعة الأولى في 1 ماي 1886 و الثانية في 10 أكتوبر 1886 و الثالثة في 10 أكتوبر 1887[2]، والظاهر أن معظمهم من الوجهاء ووسطاء الإدارة الاستعمارية، غير أنه، ولقلة الأراضي عند عرش أولاد داوود، تهافت عدد غير قليل من السكان من أولئك الذين بإمكانهم شرائها، وقدموا انشغالاتهم للإدارة الاستعمارية،كما تردد كثيرا منهم – بعد رفع عقوبة المصادرة عن عرشهم(أولاد داوود)– على قاضي بعلي المدعو: (المسعود بن المسعود) والذي كتب بدوره الى السلطات يشير إلى كثرة انشغال السكان وترددهم عليه للاستفسار حول أراضيهم، وقد كتب يقول:« الحمد لله إلى المعظم المحترم سعادة السيد وكيل الدولة بباتنة السلام و الرحمة و البركة، و بعد لا يخفى سيادتكم العلية أن لواقع أولاد داوود قد كانت الدولة ضربت علها الثقاف[المصادرة] ووقع التنفيذ علينا في عدم التصرف في أراضيهم ولما بلغ بواسطة المبشر أن أراضيهم قد ارتفع عليها الثقاف كثر هرجهم وترددهم لينا في شان ما وردوا فيها من بيع وضرب التراب وغير ذلك وطلبوا منا إعلام سيادتكم بذلك تأذنوا لنا بالتصرف في أراضيهم وتقضوا حوايجهم حسب الشريعة الإسلامية لكي يزول عنا هرجهم

[1] – أنظر: **ملحق رقم17**، ص .398.

[2]– C.A.N.O.M 3M94.

وترانا ننتظر جوابكم لنا ودامت أيامكم في هناء و السلام.قاضي بعلي[1] » ونلاحظ تركيزهم على أن التصرف في هذه الأراضي يكون عن الطريق الشريعة التي تحفظ حق الإرث والشفعة حتى لا تذهب أراضيهم الى غيرهم.

كما لا يُخفى أن القبائل والدواوير كانت تشتكي وتأسف على حقوقها الضائعة التي يسخرها " الحاكم" لخدمة الأوربيين في المراكز المجاورة، ومن الأمثلة التي يحتجون بها؛ احتكار الأوربيين لمياه السقي لصالح مزروعاتهم واستيلائهم على المزايدات في الأراضي المنبتة للحلفاء ومنعهم من استغلال الأراضي الرعوية أو تقييد تلك الاستفادة و تقنينها [2].

كانت سياسة الجمهورية الثالثة ترتكز على إنشاء مستوطنات ومراكز للمهاجرين، وكان ذلك على حساب الأهالي الذين تنزع منهم أراضيهم لمصلحة هذه المراكز، وتدعي أن هذا يدخل في سياق المنفعة العامة والتي في الواقع يستفيد منها الأوربيون فقط دون الأهالي. وحسب المؤرخ اجيرون فإن الإدارة تلجأ الى عمليات نزع الملكية من أجل المنفعة العامة والتي كانت أقل إنصافا وتدلسية، فكانت تقترح في الغالب على منزوعي الملكية قطعا من الأراضي التابعة للدولة تكون متناثرة وقليلة الأهمية[3]. وأمام هذا الوضع تقدم بتاريخ 25 مارس 1900 سكان دوار مريال بشكوى ؛ أرسلها شيخهم الوشن بن زكري ، بسبب أن الدولة أقامت قرية استيطانية بسيدي معنصر بأرض دوار مريال، وقد طلب حاكم أوراس من السكان أن يسلموا من أراضيهم 1350 هكتارا(قطار) و 45 آر ، وهو ما يضر السكان بسبب قلة الأرض الصالحة للحراثة وكثرة الأنفس التي تقتات منها خاصة وأن نصف دوار مريال تسيطر عليه مصلحة الغابات، ولم يتبق لهم إلا النصف، وقد أرادت الإدارة الفرنسية أن تأخذه منهم،

[1]- C.A.N.O.M 93203//18,**Op.Cit**.

[2] -شارل روبير آجيرون، **الجزائريون المسلمون و فرنسا**، ج1، **مرجع سابق**، ص. 360.

[3] - شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ج 2، **مرجع سابق**، ص. 331.

وربما لما علموا أن من الصعب الوقوف في وجه رغبة الإدارة التمسوا من الوالي العام في حالة منح السكان لـ :1350هكتارا و 45 آر لانشاء القرية أن يعوض لهم في الأرض المسماة " فيظ الطلودي" و هي أرض" الدومان " الموجودة في وادي مريال، وتعطى لهم الأراضي المعدة للحرث بغابة دوارهم والتي كانت في السابق من أملاك دوار مريال، ومنحت في رسم غابة "بوغزالت "، كما أرادوا التعويض في أرض الدولة بفم الطوب من الجماعة الحاضرة والتي قدمت الطلب نذكر: حموش عمار بن بلقاسم، فراداي معمر بن كاكة، سعديد احمد بن محمد، بوعكاكر احمد بن عبدالله، قدوار محمد بن مبارك، زوزو يحي بن محمد، مع ذكر من كتب و هو الوشن بن زكري بن المسعود شيخ دوار واد مريال[1] .

جاءت أيضا رسالة أخرى في نفس السياق من أهالي عين لقصر دوار لعشاش حول طلب الإدارة أخذ أراضيهم لبناء مستوطنة في سيدي معنصر (لافرون) ومما جاء فيها:« أسعد الله أحوال المحترم سعادة الحاكم بدائرة عين لقصر ... لما حضرنا لديك عرفتنا وأن الدولة طلبت منابيع التراب، إن كان ذلك كثيرا عندنا وذلك به ناس دوار أولاد موسى، وأولاد بلخير و أولاد عبدي ودوار مريال، الذين نزع ترابهم لإحداث فيلاج سيدي معنصر، أعلم سيدنا إن ما طلبته الدولة منا لا طاقة لنا عليه من كون ليس لنا تراب زايد على ناسنا، الكثير منهم لم يكسب التراب أصلا والبعض منهم ترابهم هو الذي أخذته الدولة في اولاد موسى وأولاد سي بلخير، فها نحن عرفنا سيادتك بالواقع والسلام »[2]وقد وقع هذه العريضة شيخ دوار أولاد مخلوف علي أحمد بلغوار، عزوز دعي بن بلقاسم، بوشاكر عباس بن علي، نزاري بلعباس بن

[1] – عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، مصدر سابق**، ص. 167.

[2] – Fatiha Sifou,**Op. Cit,** Annexe:186

أحمد، قامو عمار بن علي، ربعي أحمد بن المسعود، هدار معمر بن الحسين، بلغوار بن بلقاسم بن بوستة وذلك بتاريخ 24 نوفمبر 1903[1] .

كانت هذه الشكاوي تنم على معاناة الأهالي، بسبب القوانين العقارية والمصادرة، ولم يتوقف الأمر عند الملاك بل انعكست السياسة الاستعمارية على مربي المواشي، وحسب ما جرى العرف عليه كان العشابة يتنقلون في مناطق الكلأ بين الفصول لتأمين الغذاء لقطعانهم، غير أن هناك إجراءات تضييقيه من الإدارة أو من السكان التي لم تعد الأراضي تكفيهم لانتجاع مواشيهم[2]، فكان على العشابة إخطار السلطات برغبتهم في الذهاب الى أماكن الرعي بحيث لابد أن يقدم شيخهم أو كبيرهم تقريرا يصرح فيه بعدد النساء والأطفال والقطيع (أغنام وماعز وحمير) مع إيضاح المسار الذي يسلكوه مع أهله وقطيعه، ولدينا نموذجا من طلب أولاد عمر من الحضنة الذهاب الى فم الجنان بسور الغزلان(أومال)[3]، وكان عليهم الانتظار الى غاية موافقة السلطات.

المطلب الثالث: شكاوي السكان من الغرامات

كان فرض الغرامات على السكان في الجزائر بشكل عام في الغالب يخضع لأهواء الإداريين وضباط المكاتب العربية والقياد، فغياب القوانين والمعايير الخاصة فتح الطريق أمام العديد من التجاوزات التعسفية، فكان الضباط يفرضون الغرامات على حساب مزاجهم[4]، وانجر عن ذلك كثيرا من المظالم والقمع. لقد رفع أعضاء المجالس البلدية لواد سقان وقطار العيش وعين السمارة شكوى عنوانها مقالة غريق أمام طبيب شفيق يمكن إسقاطها على كل مناطق القطر، فإذا عجز العربي عن دفع ما وجب عليه من الغرامات في وقت معين يأتي الموثق

[1] - **Ibid.**

[2] - أنظر: **ملحق رقم 26**، ص.407.

[3] - C.A.N.O.M 24H116.

[4] - مصطفى خياطي، **حقوق الإنسان، مرجع سابق**، ص.238.

الى داره ليطالبه بالتسديد، لقد كتبوا في عريضتهم:« ...و إنما مقصودنا هنا الكلام على كيفية قبض تلك الغرامة فنقول إذ عجز عربي مثلا عن دفع ما وجب عليه في الأجل المعين، يرى اللوسي[المحضر القضائي] أتيا لداره فإذا أوصله ألزمه بالقدوم الى الفلاج [القرية] الذي يقربه هو وزمالته فحينئذ ذلك العربي يسوق حيوانه وخلفه زوجته بين الجدارمية[الدرك] و اللوسي وهو ماشي بذل واحتقار ورأسه مكسور وحاله متغير الى الفلاج القريب الذي لا يجهل ما سيقع له فيه بمجرد وصوله لتلك القرية يشرع اللوسي في بيع ما يبدو فإذا كان ثمن المبيع يكفي واجب الغرامة والمصاريف فأولايك المقبوضون يطلقون سالمين ممنوعين من كل عقوبة أخرى وذلك بالحرية الواجبة لهم وإذا كان ثمن المبيع لا يكفي لما ذكر فالرجل يطلق وتمسك زوجته على سبيل الرهن فيما يخصه من تمام الدفع وغير خاف على كل انسان بأن هاته الأمانة النفيسة المحترمة لا تمكث زمنا طويلا في ذلك المكان الردي لأن العربي يحمل كل مشقة ومضرة لأجل أن يفدي زوجته المرهونة فلهاذا شهدنا مرارا مساكين في هاته الحالة يقرضون خمسة فرنكة بعشرين ... » [1] .إن هذه الاجراءات لتمس الشخص في كرامته وتجعله على كل لسان حينما يصل الأمر الى جعل زوجة المغرم تحت الحجز، وهذا لدفعه للاقتراض واستعمال كل السبل لأجل تحرير زوجته دون مراعاة لما ينجر عن هذا العمل على شرف العائلة ونفسية الزوج.

لسد الطريق أمام الشكايات الكثيرة حول ثقل الضرائب على السكان المسلمين، وضعت لها الإدارة الاستعمارية شروطا منها أن الشكاية تكون خلال الثلاثة أشهر تبدأ من اليوم الذي يعلن به دفتر الضرائب وإخبار الأهالي من قابض الضرائب، كما أنه يجب أن لا يذكر في الشكاية أي أحد، وتلصق بالشكاية نسخة من ورقة الغرامة الخاصة بالشاكي، وأما الشكاية الجماعية لا تقبل أصلا، وإن وقعت الشكاية على ضريبة قدرها 30 فرنكا فأكثر،

[1] – جمال قنان، **مصدر سابق**، ص ص.236-237.

يكون في هذه الحالة على صاحب الشكاية أن يكتبها في ورقة المعروفة بـ (الكاغط المطبوع) (Papier Timbré) وهي بذلك مصاريف إضافية على الشاكي لأنه يسدد ضريبة الطابع [1].

كانت الشكاوي غالبا ما تصطدم بنفوذ القياد والموظفين، وهذه حالة البوازيد مع بن قانة حيث بينوا في شكواهم عن زيادة في الضرائب عليهم أكثر مما هو مفروض من السلطات من طرف القايد بن قانة و كتبوا:« ... و بعد نعم سيدنا مشايخنا الذي متولين علينا فإنهم فاعلينا معنا إلا الخير، و لما كثرت المطالب علينا اشتكينا لهم فقالوا نحن ليس منا، هذا بأن قايدكم هو الذي يأمرنا و ليس لنا معه كلام ولا تصريف، والذي يتكلم يعاقبه ومع ذلك ندفعوا له جميع المطالب كلها ولم يودلنا[يسلم لنا] تساكر [وصل التسليم] الدفع لنبرو ذمتنا منه، وكل شهر يأخذ منا دفعة ولم يعطينا توصيل فنحن لا تلوموا علينا فإننا مخذلوين ولما انتظرنا بعقولنا ظهر لنا كل الباطل و الزور إلا منه، و ثانيا نعم سيدنا فإنها اتصلت بيد السيد الجنرال شكوتنا[شكاوينا] في باتنة، و هو ردها إلي السيد الكماندا كروز في بسكرة في وقت التاريخ الذي قدمت أنت إلي بسكرة ، فحينئذا اجتمعوا أولاد بن قانة كلهمو أمروا كبراي العرش و المشايخ و شهدوا أمام شاف[رئيس]البيرعرب في بسكرة، شهدوا ببطلان الشكوة ..." [2] .إن هؤلاء السكان كانوا يقدمون الضرائب العربية والضرائب الأخرى على القانون المدني الفرنسي، وكان قسط من الضريبة يذهب للشيوخ و القياد بنسبة 10 % و رغم ذلك كانوا يضخمون في الضرائب كما وضحت شكوى البوازيد.

لم يتوان أعيان مقاطعة قسنطينة من جهتهم عن توضيح معاناتهم أمام اللجنة البرلمانية الفرنسية سنة 1891 حول الغرامات فقالوا:« قضية المغرم على المسلمين، الجواب عنها: لا

[1] - C.A.N.O.M F/80/1811, **Op.Cit**.

[2] - C.A.N.O.M 2H87, **Op.Cit**

يخفي على أحد أن المسلمين يدفعون المغرم على طريقين واحدة على حسب عادة الإسلام في زمان السابق وواحدة على حسب السيرة الجارية بفرنسا، ولا شك أن في ذلك ثقل لأن الرجل صار حاملا لحملين وقد حصل للناس ضرر وخصوصا من جانب ما جرى به العمل من أن الرجل ينسب له ما لا يملكه من الحيوان وغيره و يلزم بأداء المغرم عنه وإن عجز أو تراخى عن الدفع يقع عليه بالخطية و الحبس » [1] .لقد كانت الضرائب الباهظة على السكان وشح الموارد من جهة ثانية تزيد من تعاستهم، ويزيد عن ذلك عجزهم بسببها عن تنفيذ غرامات قانون الأهالي وقانون الغابات وغيرهم.

لقد كانت هناك شكاو كثيرة تتعلق بالغرامات التي صاحبت الأحكام القضائية والتي يعجز المحكوم عليهم بتسديدها، والغريب إذا صح ما ورد في الشكاوي هو صدور حكم في العدالة بالبراءة وفي الآن نفسه تفرض الغرامات على أصحابها، وهذه حالة أهالي عرش أولاد زيان دوار أولاد مرابط[2] يلتمسون إعفائهم من الخطية المقدرة بـ981 فرنكا، ويبدو أنهم اتهموا وهم يخيمون بمنطقة الضاية بتراب بريكة بجريمة قتل؛ وسجنوا لثلاثة أشهر ولكن بعد التحري تم إطلاق سراحهم، ولكن لحقت بهم الغرامة وهؤلاء الأشخاص هم: حريقف محمد بن المبروك 71,50 فرنكا، وحريقف مبارك بن علي 17,60 فرنكا، جبل الله محمد بن علي 173,20 فرنك، العلمي محمد بن لخضر 200 فرنك، العلمي اخليفة بن خليفة 270,5 فرنك، وحداد المبروك بن عمار 830,5فرنكا و حداد بن المبروك 157,30 فرنكا، وقد طالبوا بإعفائهم من الخطية لأن ليس لهم موارد لتسديد الغرامة والتي شدد عليهم في دفعها،

[1] – جمال قنان، **مصدر سابق**، ص. 220.

[2] – أنظر: **ملحق رقم31**، ص.414.

وقد باعوا كل ما يملكون من أجل تموين أهلهم بعد دخولهم السجن والمجاعة التي ضربت السكان في هذه الفترة[1].

المبحث الثالث:شكاوي سكان المنطقة من القياد والشيوخ وسطاء الإدارة الاستعمارية

كانت العرائض والشكاوي التي تصل الى الإدارة الاستعمارية كثيرة جدا مرفوعة في غالبها ضد القياد والشيوخ؛ وربما يفهم من ذلك كون ممارسات هؤلاء كانت مشبوهة، أو ربما كانوا الحلقة الأضعف ذلك أنه من الصعوبة تقديم الشكاوي ضد المستوطنين(الروامى) لأن الإدارة كانت متعاطفة معهم، بل هم جزء منها، و لهم نفوذا فيها،كما أنه لابد أن نشير إلى مسألة من الأهمية بما كان؛ أن هناك من الشكاوي ضد القياد، ما هو مفتعل بسبب الصراع بين القياد أنفسهم والعائلات المتنفذة فيما بينها، فقد كانت تصل الإدارة رسائل ممن كان يتطلع لتولي منصب شيخ أو وقاف وربما وقف القايد عائقا أمامه، وأحيانا يكون القايد متسببا في عزله فيترصد له المعزول ويحاول تشويه سمعته، كما أن المستوطنين بدورهم – خاصة إبان الصراع بينهم وبين ضباط المكاتب العربية – دعوا الى ضرورة توسيع الحكم المدني الى مناطق الحكم العسكري، وكانوا لا يتوانون في إثارة الأهالي ضد القياد، حتى يتسنى لهم إقامة الحجة على فشل الحكم العسكري، ويحققون الحكم المدني الذي يفتح أمامهم الامتيازات، لكن رغم هذا فكثير من الشكاوي كانت تورط القياد وتبين حجج الفساد عليهم ، وقد أكدت اللجنة الرسمية المشكلة للبحث عن أسباب ثورة 1879 و المُكونة من: رينو (Regnaut) نائب رئيس مجلس الحكومة رئيسا لها واللواء فورجميل قائد فرقة قسنطينة العسكرية وغوستاف غرو (Gustave Graux) والي قسنطينة، واللواء لومان (Lemains) قائد شعبة قسنطينة

[1] – C.A.N.O.M 12 H 38

العسكرية وغيرهم، قد أقروا سوء تصرف القياد وابتزازهم للسكان وتطابقت أقوالهم مع السكان المدنين [1].

المطلب الاول: معاناة السكان من جور القياد

تشابهت شكاوي السكان ضد القياد في مختلف الجهات ضد أل بن قانة في بسكرة والزاب والسحاري والحضنة وضد آل بشتارزي في نقاوس وأولاد بوسليمان، وضد آل بوضياف عند أولاد داود(التوابة) آل بلعباس في واد عبدي و ضد أولاد بن ناصر(بن حسين) في الخنقة وجبل ششار وعالي الناس، وسوف نعرض مجموعة من الشكاوي مثل الشكوة المطـــولة التي تقدم بها البـــــوازيد وهي أشبه بعرض حـــال لما آلت إليه حالتـــهم مع آل بن قـــانة ؛خاصة القايد أحمد بولخراص والذي كما يبدو كان يثير الشقاق بين شيوخ الزيبان ويزيد لهم في الضرائب ويرهقهم بالمصاريف، كما أنه يضخم في الضرائب ويقوم بتعين الشيوخ بواسطة الرشاوي ثم يعزلهم ليعوضهم بأخرين حتى يربح المال أكثر، كما أن ما ورد في هذه الشكوى مهم خاصة تلك الإحصائيات لكل الفرق وما تملك وما قدمته من ضرائب و نظرا لأهميتها نوردها كاملة في المتن.

لقد جاء فيها كثير من التجاوزات:« الحمد لله و حده أسعد الله أحوال المعظم الأرفع الهمام الأنفع سعادة السيد القفيري[القوفرنور] الحاكم العام بقسم الجزائر و نواحيه صانه الله آمين السلام عليكم.

نعم سيدي فالذي أخبرك به خير إن شاء الله على السيد أحمد بولخراص قايد العرب الغرابة فإنه جار علينا كثيرا بالظلم و مع ذلك الفساد، فيحرش[يحرض] العرش على المشايخ و يحرش المشايخ على العرش، و يفتن بينهم و كان عندنا الظن الكبير كله في المشايخ و الآن تعين لنا الأكل منه و الفساد منه و الفتنة منه و مع ذلك يتجر[يتُاجر]في المشايخ كما تجر

[1] – عبد الحميد زوزو، **ثورة الأوراس 1879، مرجع سابق**، ص ص .35،52.

الناس في الغنم، و يعزل هذا أو شيخ و ياأكل هذا بهذا من تولى علينا هو يعمل هكذا ، ولكن قبل هذا عزل إثنى عشر شيخ من غير وسخ و أكل قيمتهم مثل لكباش و الشيخ الواحد يأكل منه 1500 فرنك، و يشيخه [يعينه شيخا]سنتين أو ثلاثة ثم يعزله و جميع من راءه يقل له ، فأتيني بالدراهم و نشيخكو و صار تأبير[تدبير] الأعراش فتنة و عناد و حسد وكراهة من ذلك الفتنة.

و بعد نعم سيدنا مشايخنا الذي متولين علينا فإنهم فاعلينا معنا إلا الخير، و لما كثرت المطالب علينا اشتكيناهم فقالوا نحن ليس منا، هذا بأن قايدكم هو الذي يأمرنا و ليس لنا معه كلامو لا تصريف، و الذي يتكلم يعاقبه و مع ذلك ندفعوا له جميع المطالب كلها و لم يودلنا[يسلم لنا]تساكر[وصل]الدفع لنبروا ذمتنا منه، و كل شهر يأخذ منا دفعة و لم يعطينا توصيل فنحن لا تلوموا علينا فإننا مخذلوين و لما انتظرنا بعقولنا ظهر لنا كل الباطل و الزور إلا منه، و ثانيا نعم سيدنا فإنها اتصلت بيد السيد الجنرال شكوتنا[شكاوينا] في باتنة، و هو ردها إلي السيد الكماندا كروز في بسكرة في وقت التاريخ الذي قدمت أنت إلي بسكرة ، فحينئذا اجتمعوا أولاد بن قانة كلهمو أمروا كبراي العرش و المشايخ و شهدوا أمام شاف[رئيس]البيرعرب في بسكرة، شهدوا ببطلان الشكوة ؛ سوى خوفا و بعضهم أخذوا الدراهم من أولاد قانة ليشهدوا ببطلان تلك الشكوة، نعم كما لا يخفاك من دولة الترك و نحن تحت ولايتهم و حكمهم جاير علينا، و الذي يشتكيهم يعاقب بالسجن على طول عمره أو يؤخذ ماله و الذي يعرف خطه كذلك و لم نقدروا لهم علة شيء و إلي الآن لم نقدروا نشهدوا ظاهر من جانب الخوف و قالوا لنا كم من واحد كسرناه و عزلناه مثل قباطين و جنرالات وكماندات بصواردها [دراهم] من الذهب و كسرنها خصوصا العرب يقدوا علينا و الآن فإنهم يقولوا لنا السيد الكماندوا كروزي يضرب معنا و الشكوة تطلع و تولي إليه و هو يبطلها عليكم و لا تقضوا لنا شي و ها أعرفك بأسما الحكام الذي يقولوا كسرناهم منهم

السيد الجنرال قليفي[كالفيه] و السيد القبطان دماكو السيد الكماندا دفيف و السيد القبطان طالشوا و سي علي باي و سي الميهوب و يقولوا لنا انتظروا يا عرب و ميزوا بعقولكم إلي هؤلاء أين وصلناهم خصوصا أنتم نقدروا علينا[كذا] و نحن جميع من قصدنا كله هلك وشاهدنا منهم هذا الأمر كثير.

و أيضا أعرفك بالمطالب الذي وديناها كلها ، أما سنة 1872 ودينا 10050 فرنكا لكل بعير و لكل عشرين شات،و لكل 20 معزة كلها 50050 فرنكا سنة 1873ودينا 10027 فرنكا لكل ما ذكر و سنة 1874أطلعنا عليها و وقع بينا و بين المشايخ هرج فبينوا لنا الجرايد وجدنا فيهم شيئا كثيرا يأكل فيه القايد لأجل كل شيء بيده و الفرقة بيده والحساب بيده و إذا جاءت اللزمة ألف يزيد على الشيخ ألفين بغير علم و إذا جاءت الخطية الحربية ألفين و يقول هذا إذن الحكام الصادر لنا و مع ذلك جعل لنا زوج جرايد، أما أخرى ناقصة يحاسب بها الحكام و أما أخرى كامنة نخلص عليها العرب و لم تطلعوا له شيء إلا سنة 1875 فإننا جردنا لأنفسنا و اجتمعنا كبراي العرش كلهم و ها أعرفك بسنة 1875 التاريخ عند عرش السلمية كلهم و ها اعرفك بسنة 1875التاريخ عند عرش السلمية منهم فريق أولاد سلطان و أولاد محمد الشيخ الصحراوي بن بزيد عنده بسنة 1875، 240 بعير و أيضا فريق أولاد أسهل و أولاد غدير الشيخ المسعود بن ساعد عنده 1050 بعير و عرش حمان منهم فريق أولاد مغيث و أولاد السبيع الشيخ خالد بن مهد عنده 1300 بعير، أيضا فريق نوار و أولاد سحبان الشيخ الحسين بن حمزة عنده 1500 بعيرو و أيضا عرش البوازيد منهم فريق الجبابرة الشيخ الشليح بن الضو عنده 950 بعيرا، أيضا فريق أولاد أدريس الشيخ سي محمد يحي بن عبد الله عنده 1400أيضا فرقة أولاد يوب الشيخ المسعود بن الابصير عنده 1400 بعير أيضا فرقة أولاد سعود بوزيد بن حامد الشيخ المبروك بن اسعيد عنده 1100 بعير . أيضا عرش أولاد سيدي سليمان الشيخ سي محمد يحي بن بزيد عنده 830

بعير و أما عرش الدرايسة لم نعرفو لهم عدد الكسب حسب سنة التاريخ عرفناك به و أما هؤلاء المشايخ المتولين علينا الآن آراد أن يعزلهم بأجمعهم و قبضوا الدراهم فما اعرفك بهم فردا فردا أما الشيخ الصحراوي بن بزيد من عرش السلمية دفع عليه أحمد بن الجبري 2000 فرنك أراد يخلف مكانه و أما الشيخ المسعود بن ساعد دفع عليه محمد بن الخيران 1500 فرنك أراد أن يخلف مكانه و أما الشيخ رحمان دفع عليه بتق بن الفرطاس 3000 فرنك و أما الشيخ الحسين بن حمزة دفع عليه الفضلي1000 فرنك، و أما عرش الأبازيد منهم الشيخ الشليح فريق الجبابرة دفع عليه محمد الأقرع 1000 فرنك أيضا الشيخ سي محمد يحي بن عبد الله فريق أولاد دريس دفع عليه محمد بن عمر 2000 فرنك و أما المسعود بن الأبصير ولى ولده مكانه و لم يتعين لنا أحد غيره و أما الشيخ أولاد سليمان سي محمد يحي دفع عليه قويدر بن الزنداوي 1000 فرنك و أما شيخ الدرايسة قد عزل و دفع عليه قويدر بن محمد 1000فرنك و تولى مكانه وهؤلاء كلهم حكم قيمتهم مثل الكباش و أراد أن يعزلهم و يولي خلفهم أصحابهم المذكورين وهذا كان طلبوا تغير القايد بن قانة، طلب جعل قانون يوضع فيه قيمة لخطية اللزمة التي تدفع لخزتاجي و يكون عليها طابع الحاكم (نحن مثل الزوجة التي ترفع شكواها حينما يهدده زوجها إلي أبيها و أنتم أبونا. » [1]و قد كانت هذه الشكوى بتاريخ جويلية 1875 .

لقد استشاط آل بن قانة من البوازيد وحاولوا تفنيد كل اتهامات البوازيد، وربما كان لهم ضلع في انتفاضة البوازيد بطريقة مباشرة من بعض أعوانهم في البوازيد بإثارة السكان لينتقم منهم، أو أنه دفعهم بمظالمه حتى ينتفضوا ويتخلص منهم ومن شكاويهم خاصة و أن علاقة أل بن قانة مع ضابط المكتب العربي كانت وطيدة، وقد عثرت في الأرشيف على رسالة من محمد الصغير بن قانة بتاريخ 12 جوان 1876 دافع فيها عن نفسه ووضح للحاكم العام أن

[1] - C.A.N.O.M 2H 87, **Op.Cit**.

المتسببين في انتفاضة 1876 هم البوازيد الموالين لآل بوعكاز، واتهم محمد يحي بن عبد الله البوزيدي و الذي كان شيخا على عرشه وتم عزله فأشتغل بالفساد واستعان بالدرويش أحمد بن عياش الذي اتهمه بادعاء الربوبية، وأردف يوضح دور عائلة بن قانة في اخماد انتفاضة 1876 وأعطى أرقاما مهمة تفيدنا في الخدمات التي قدمتها عائلة بن قانة للادارة الاستعمارية و هي: 5 من خدامهم قتلوا و عشرة جرحى ، 30 حصان بين جرحى وقتلى و محمد الصغير نفسه برأسه، ومات من محلته جنديين، وأثنى على شجاعة ابنه محمد بن بوعزيز قايد السحاري[1] لكن رغم ذلك كانت تحوم الشبهات حول عائلة بن قانة[2].

من نقاوس، اشتكى بني يفرن من ظلم القايد بشتارزي وأبنائه خاصة ابنه محمود ، فراسلوا حاكم المكتب العربي ببريكة والجنرال الحاكم في باتنة غير أنهم لقوا من جراء ذلك السجن، ونورد هذه الشكوى المقدمة الى الحاكم العام قريفي والتي جاء فيها:« ... و لما تحقق عندنا ان القائد المذكور واولاده لا يمنعنا من ظلمهم الي الشكاي[إلا الشكاية] الي حكام الدولة رفعنا امرنا ساعة اذ نحن و قبيلتنا بني يفرن الي شاف بيرعرب[مسؤول المكتب العربي] بريكة وحضرنا لديه في اربعة وعشرون رجلا وتكلمنا عنده بما صار لنا من القايد واولاده من غير زياد ولا نقص فاذ بالشاف المذكور ببريكة سجننا من غير حق و نحن مظلومين وصار فينا منكر عظيما من القايد واولاده وبعد ذلك لحقوا من بني يفرن نحو اربعين رجلا وعشرة نساء الي بير[المكتب العربي] بريكة بقصد الشكاي اليه فوجدو القايد و ابنه ببريكة فامروا السبيس شواش بير بريكة فمنعوهم فلما ايسوا من الشكاي ببريكة انتقلوا الى باتنة بقصد الشكاي الي السيد الجنرال الحاكم بها بالظلم الذي لحقهم من القايد واولاده فاشتكوا له و للبيرو مدة اربعة ايام وبعد ذلك سجنوا منهم حكام باتنة ثمانية رجال ولقوا لهم ثمانية من سجن بريكة وجمعونا

[1]- C.A.N.O.M 2H 87,**Op.Cit**.

[2] - أنظر: **ملحق رقم 13**، ص.391.

بسجن باتنة نحو تسعة ايام على غير حق ظلما مينا من كوننا اشتكينا الي الحاكم كي يمنعونا من ظلم القايد...رفعنا امرنا الي الحاكم يعني حيث رأينا انه لا يمنعنا ظنه الى الشكاي الى الحاكم، ويكفوه عنا، فاذا بالقايد المذكور زاد في ظلمنا وغلط الحكام. فنف [نفى] منا احدى عشر رجلا ببيوتهم الي سوق اهراس ، ثلاثة رجال سجنوهم بسجن بعين الباي مدة شهرين و نحن رجلين ارسلونا الى الكورص ببلدة كالف..» .[1] إننا نفهم من هذا الرسالة أن الأهالي ليس لهم سبيل للشكوى على الأقل محليا ذلك أن القياد كانت علاقتهم وطيدة مع المكاتب العربية فقد تجر الشكوى الى السحن، وتتعداه الى النفي.

في الأوراس كانت هناك شكوى قدمها أولاد داوود بتاريخ 27 جويلية 1879 ، عقب انتفاضة 1879 وقدوم لجنة التحقيق – خاصة أن هذه الانتفاضة استهدفت بالأساس القياد حيث قتل المنتفضون عددا منهم كما سبق وأشرنا في الفصل الثاني – جاء فيها:« الى سعادة السيد الدريكتور جنرال و السيد الحاكم الكبير للباحثين في شأن نفاق جبل أوراس السلام عليك، و على جميع مجلسك و بعد يكون بتشريف علمكم و أننا لازال علينا كلام آخر سنذكره لكم.

في شهر مارس المنصرم سنة[1879] قد أكل منا رغما 400 رأس ضانية و كذلك 100 رأس من المعزو 20 صاعا قمح، و بعد وقع الفساد أتت المحلة بموضع لمدينة و طلب منا 19 بغال يحلسون للربع و نزلوا القش رغم عنهم من تلك البغال و جردوا أرباب البغال حتى صاروا عريانا و ذلك الشيء صار في فرقة الزحاحفة، ثم قدمنا إلي المحلة لنطلب العافية و رغم عنا فرسا متاع الأخضر بن عمر اسعيد، و ان محمد بن المبارك بن شنوف طلب منه أن يرسله إلي باتنة و أرسل معه دايرة متاعو المسمى عيسى الدراجي و قتله بموضع لم يعلم به أحد (فرقة تاخريبت) و أن علي بن الهادي رغم منه زوج بغال بعد نزولنا على المحلة و أن المسعود بن

[1] – عبد الحميد زوزو، **ثورة الأوراس1879 ، مرجع سابق**، ص ص. 115- 116.

مرزوق و أخوه محمد بن علي بن مرزوق و محمد بن ساعد بن مرزق كانوا يرعون مواشيهم في نجع أولاد أوجانة مدة عام كامل و بعد الفساد أتى إليهم الطيب بن بضياف و أولاده المحبوبي ومحمد بن الطيب و أخذوهم و قتلوا ذلك المذكورين و جردوا نساؤهم و قدموا إلي نجعنا عريانة و لم يعلمون بهم الحكام و أن سي إسماعيل بشتارزي قتل أربع رجال منهم المبارك بن شنوف ، أحمد بن شملال و أحمد بن علي بن عزة، و سي محمد بن باشي و علي بن مرش بسبب قتلهم أنهما عليهما سعادة السيد الجنرال ليقابلوه و حين أنعم الله من الدولة بتسريح رجعوا و اتبعا أثرهما إلي أن لحقهم و مسك زوايلهم.

إن سي مصطفى بن درويش قاضي أولاد بوعون أتى مع أولاد بوضياف و الآن 26 من الشهر الثاني يتحلف فينا ويقول لنا نحن الفرنسيون و نعرف باب عنكم و تراو ما نفعل فيكم يا حلالف و ياحمير، و سي مصطفى بن درويش لم يكن علينا و لا له حكم علينا و هو يجعل بقسوة حاكم علينا و أنه كان في السابق جعل المناكر في الزواوة و جعل فيها الفساد ولما كان سي بوضياف ينسب إليهم »[1] وقد أمضيت من عرش أولاد داوود وكبراؤه.

إن الدارس لا بد أن يستحضر الوقائع؛ فأولاد داوود انتفضوا بالأساس سنة 1879 ضد القياد وقتلوا عدد منهم، وقد قدمت إليهم لجنة التحقيق. وربما يستطيع البعض أن يقول أن هذه الشكاوي المقدمة منهم كان الهدف منها تبرير عملهم وتشويه سمعة القياد حتى يتسنى لهم تجنب العقاب أو التخفيف منه، وربما ذلك صحيح، لكن أهالي أولاد داوود قدموا دلائل لأشخاص قتلوا ووقائع مادية لا يمكن أن يراوغوا بها لجان التحقيق الفرنسية[2].

كما عثرنا على رسالة أخرى موجهة الى المدير العام رئيس لجنة التحقيق في انتفاضة 1879 أشار فيها أولاد داوود الى ممارسات قايدهم وبعض معاونيه مما جاء فيها:« الى

[1] - C.A.N.O.M 2H34, **Op.Cit.**

[2] – أنظر: **ملحق رقم30** ، ص.411.

سعادة الديكتور جنرال رايس حاكم كبير متاع الكميسيون اللبحث في دعوة نفاق أوراس، السلام عليكم و على أعضاء مجلسك .

و بعد نعم يكون في ذهنكم الشريف نحن من قدمت الدولة العالية الفرانسوية و عرفنا سياستها لم يوقع منا نفاق و لا فساد و لا تخليف عن خدمة الدولة العلية سوى سنة لما قام سي الصادق بن الحاج و لا نعرف خدمة الدولة عن حقيقتها و عرفنا رجل واحد بوضياف بن محمد قايد علينا، واحد مسمى سي بوضياف بن محمد قايد علينا و كلفناه بأمرنا و يتصرف فينا كمثل الحيوانو أكلونا بالسياسة و العقل و في هذه سنين وقعت فيهما المسغبة نحو ثلاث سنين و هو مازال عندنا بالقطون يأكل و يشرب و أصابنا ضرر منهم غاية الضرر و كل يوم يلزمنا بدفع ثلاث فرنك صباحا و ثلاث فرنك عشية حق القهوة و كذلك كبشين للغداء و كذا للعشاء و صاعين شعير و قدر نصف صاع دقيق و قلبتين جوز التكسير و في هذه السنين نكيل من الأسواق من كل جانب و مكان ونطلق دقيق ثم النخالة متاع القمح و المسطورة لنقتة بها أولادنا من شدة الشر وجبرنا إلي مضرتهما و لما كلفت الدولة العلية بوضياف سي محمد الهاشمي صارت بنا المنكر أخرى أكثر ما ذكر أعلاه و حين ياتوا له أهل العقول من شباب و الكبراء يحدثونه بما يليق لم يمتثل و لم يسمع لهم أصدوا و حين يكثر عنه الشكايات يكتفهم إلي الشمس و ربطنا إلي الشجر متاع الكروش مدة يوم فأكثر و يشمكنا[يضع لنا لجام] مثل البغال و يقودنا مثل الدواب و يا غجفا[عجبا] كيف يصير ذلك الفعل نحن خليقة الله كلهما أجمعين و أنتم و صار فينا المنكر أخر أكثر من ذلك المناكر لا يطيق الانسان على صبره ، و من كانت له زوجة مليحة فالضربة فضيعة و لما ان يجعل بعيد منه يرسل دوايره يدفعه و ياتوا برب الضيفة قريبا منه إلي القيطون و يبادرون يلحان و الزغاريد و من تكلم له يكتفه و يفعل فيه ما يشاؤون و نحن نظر إليه مثل الكلاب و رفعنا شكوتنا إلي أبيه سي بوضياف بن محمد قايد مرار لينهيه، و قالوا لنا فكل ماصربيكم [ما

لحق بكم] حلال، و كما يكون في سيادتكم في شأن كاتبه سي الصالح بن سي مخي يقول محمد الهاشمي ازجروا لكلاب وافعلوا فيه الفساد فهاهم شيهم حلال و هما مثل البغال و الحمامير و حين يتكلم له واحد صاحب جاه وقدر لم يكلمه بإسمه سوى كلامه إلا بالحمار و كان وقت من الزمان اشتكينا إلي سي بوضياف بن محمد بإبنه المذكور و لم يتركنا نشتكيوا غليكم على نفوسنا و نخاف أن تسجنونا ، ومن حيث وقع ذلك الفساد تغيرنا جملة من الشباب و الرعيان و النساء وكل من راءنا من الاعراش يضحك و يتمسخر علينا و حيث قام ذلك الرجل الذي مرر منه الفساد أخبرناه مرارا بشهرين و سمعت به الناس وقت التي اخبرناه عنه و بقي يتمسخر علينا و قال لنا أنتم يا كلاب يخرج منكم الشريف و بعد أن أمر الشيخ اللحالحة بأن يأتي به و حين أن أبلغه إلي يديه حكمه مدة يومين فأكثر و أخذ منه دراهم و سرحوه، إلي أن قام الفساد منه و كنا سابق لم نخرج بأي قضية كانت سوى فيها مضرة أو غير مضرة و نحن نحسبه هو الحاكم علينا و لا نجعل راينا سواه قبله »[1].

هذه الأفعال إن صحت – لأن هذه الرسالة تختلف عن الأولى كونها لا تحمل وقائع مادية يمكن التحقق منها ما عدا قضية إطلاق سراح قائد الانتفاضة محمد بن عبد الرحمان بعد أن أخذ منه الرشوة– من الصعب على أي إنسان أن يصبر عليها ونقف مشدوهين من هول تلك التصرفات خاصة فيما تعلق بالاعتداء على المحارم.

لقد أكد المؤرخ آجيرون عن ما كان يتحصل عليه القياد من خدمات من طرف الأهالي و كتب :« إن الشكاوي التي كانت تصل الى وزارة الحربية والى الوكيل العام تفيد بأن عادة الاحتفالات لم تنقطع واستمر بعض القياد في تلقي هدايا التفاؤل(البشارة) بتنصيبهم الرسمي

[1] – C.A.N.O.M 2H34, **Op.Cit**.

وكانت تلك الهبات المعروفة باسم "الباروك " في شكل أعمال سخرة مجانية تؤدى في موسم الحرث، وكميات من الحبوب تهدى في موسم الحصاد حسبما جرت العادة» [1].

كانت رسالة محمد بن عبد الرحمان التي قدمها ليرافع على نفسه أمام المجلس الحربي بقسنطينة قوية، فقد اتهم القياد، بلغة واضحة وفصيحة:« ... لقد قلت وكررت مرارا في جميع الأمكنة وفي كل التجمعات ما كرره بوضوح كل من الشريف الصغير محمد بن عبد الرحمان، وجميع الأهالي وكل الصحف الجزائرية وكررتموه يوميا انتم بأنفسكم وهو إن كل القياد عموما وقياد الأوراس خصوصا ما هم سوى أوغاد، ليسوا جديرين بالحياة لتجاوزهم حدود سلطتهم وابتزازهم لمواطنيهم...» [2].

كانت الإدارة الاستعمارية في الغالب تعين القياد من خارج المنطقة أي من خارج العرش و بالتالي كان هؤلاء القياد يقسون على السكان ولا يهمهم أمرهم، وقد وجدنا شكوى في هذا السياق. لقد تقدم أعراش أحمر خدو وبني بوسليمان بها ضد القايد أحمد باي بن فرحات الى الجنرال حاكم عمالة قسنطينة نقتطف منها:« ... اعلموا فان ذلك الرجل لا يصلح بوطننا فانه يجعل النيف(يُحابي أقاربه) في أعراشنا و يقسم أعراشنا بعد أن كانوا مجمولين و من ذلك الشيء يتولد الهرج و أسبـــاب الفتنة ، و كذلك أضربنا في الأكل و العلف بأن قرية واحدة مسمة [المسماة] بتكوت أكل عليها ثمانين ضيفة في مدة قليلة و علف ستة أصواع شعيرا ، و نحن ضعفاء ، الرجاء من سيادتكم تبعثولنا ما بنا من عرشنا أو أحد الذين يكون أجنبي لا يعرف أحدا منا لكي يسوي عنده جملة الأعراش ...» [3] ، وكانت هذه الشكوى بتاريخ 26

[1] – شارل روبير آجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج2، **مرجع سابق**، ص.43.

[2] – عبد الحميد زوزو، **ثورة الأوراس1879 ، مرجع سابق**، ص. 122.

[3] – عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، مصدر سابق**، ص. 181.

جويلية 1879، والظاهر أن هذا القايد كان يقوم بسياسة تمييزية بن الدواوير والفروع، ولم يتوقف عند هذا الحد بل ربما تطلع هو والقياد الى أراضي وممتلكات السكان.

المطلب الثاني: شكاوي السكان من استيلاء القياد على أراضيهم

كان القياد في عمومهم غرباء على العشيرة، ولكنهم امتلكوا عقارات وأراض وزادوا بذلك من تعاسة السكان الذين هم أصلا تعرضوا للقمع من السياسة الاستعمارية، لقد شكا السكان من محاولات القياد الاستيلاء على منابع المياه والسواقي والأراضي الزراعية، فهؤلاء أهل لقصر قدموا شكاية ضد القايد سي أحمد بن ناصر الذي أخذ منهم ساقية ري كان يستعملها السكان لري مزروعاتهم حيث قالوا:« أما بعد نعم سيدنا نخبرك به خيرا إن شاء الله على شأن سي أحمد بن ناصر قايد جبل ششار فإنه قد أخرج ساقية في بلادنا، لم تكن له و لا رأبية و لا ملك في هذا الموضع ، يا سيدنا إن أمضيتم له الأمر فإنه خلا عظيم فينا و في الزاب كله ، لأنه قايد و لم نقدر عليه إلا شكاية إليكم لتنصرنا... »[1] ، وتقدم بدورهم سكان نقاوس بشكوى ضد القايد بشتارزي وأولاده الى الحاكم العام البير قريفي بتاريخ 30 أفريل 1879، وبعد الثناء والتبريكات للحاكم العام، أكدوا ولائهم لفرنسا ثم قدموا شكوى في حق آل بشتارزي وكتبوا:« ...ثم بعد ذلك صار القايد محمود بن بشتارز قايد وطننا يتعد علينا و يظلمونا المرة بعد المرة في أرضنا و رزقنا و ماءنا المعد لسقي ارضنا الذ[التي] ورثناه عن أسلافنا. فلما ازداد جوره و ظلمه عنا رفعنا امـــره حينئذ الي الجنرال دســـــطوك وقت ما كان حاكما بباتنة فكف عنا، وبعد انتقال الجنرال المذكور ، زاد القايد المزجور في ظلمنا

[1] – Fatiha Sifou, **Op.Cit,** Annex:103.

اضعافا مضعفة و كذلك اولاده الثلاث احمد و حمادة و يوسف . فنهبوا مالنا و نزعوا منا ماءنا الذي به معيشتنا ، و هو ملكنا و ملك اسفالنا [اسلافنا]من قرون عديدة الي ان بقينا فقرا من بعد ما كنا اغنيا... » [1].

لقد كان الأعيان المسلمين يستشعرون منذ 1870 آثار تقلص المساحات، وكانوا يشكون من عمليات نزع الأراضي الأكثر خصوبة والأسهل سقيا، وكانوا يؤكدون في شكاويهم أنه لم يصبح بين يدي السكان المسلمين إلا الأراضي ذات النوعية الرديئة [2]. كما كانت هناك شكاوي أخرى من الأهالي، خاصة فيما يخص تحديد الملكيات فحين قدوم مصالح مسح الأراضي يقوم القياد أو الشيوخ المعروفين بالتأثير على أعضاء اللجنة لضم ملكيات لصالحهم على حساب باقي السكان، نظرا لنفوذهم [3] .

كان آل بن قانة بدورهم محل سخط الأهالي، فقد كان سي محمد بن الحاج بن قانة قايد الحضنة الشرقية منذ 1901 قد أمتلك أراضي أربعة دواوير؛ الجزار، متكعوك، بريكة، مقرة، وقد أخذ حقوقهم في الري، وبعد وقت تصاعدت الاحتجاجات تتهم الأغا بن قانة بالاستيلاء على مياه السقي وأخذه أكثر من حصته، وقد ثار ضده المدعو خلاف بن ساعد، غير أن السلطات المحلية أعطت الحق لبن قانة[4]، وهو ما يؤكد على قوة نفوذه وحظوته لدى السلطات.

لم تتوقف التجاوزات عند القياد، بل كان بعض الشيوخ أيضا يتعسفون في سلطتهم، وقد عثرت على شكوى مقدمة من أحد الأهالي من عين لقصر؛ وهي رسالة من المدعو منصر عبد الله بن أحمد الى حاكم قسنطينة بتاريخ 25 جوان 1912 – المعذر- ويطلب التدخل

[1] – عبد الحميد زوزو، **ثورة الأوراس1879 ، مرجع سابق**، ص ص. 112-113.

[2] – شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق**، ص. 331.

[3] – فتيحة سيفو ، **مرجع سابق**، ص. 183.

[4] – S.H.A.T 1H1011, **Op.Cit**, p.76.

من أجل إطلاق سراح أخيه منصر براهيم بن أحمد من سريانة الذي أوقف في 11 جوان 1912، و الذي اَعتبر توقيفه مكيدة من طرف شيخ دوار" تلاث" بدعوى أن أخاه إبراهيم كان له تأثير على احتجاج الأهالي، وقد نفى أن يكون أخوه وقافا أو كبير ،كما أنه ليس له أي شأن في الدوار، ويقول في شكواه؛ نحن ضحية انتقام وتصفية حساب في دوارنا، وستجدون شهادة المعمرين حول حسن سيرة أخي وهم: بورقنوفو(Brgonovo) ، شارتي (Chartier)، سانت كاترين(Sainte-Catherine) ، لافارني (Lavergne) وآخرون يؤكدون حسن سيرته، ويضيف أن أخاه قد ترك 10 أبناء[1] .

مما تقدم يظهر أن الإدارة الاستعمارية كانت لا تول أي اهتمام لانشغالات السكان حينما تقوم بتعين الشيوخ والقياد، فهؤلاء الذين في الواقع يشكلون وسائط بين السكان والإدارة الأصل فيهم؛ أن يكونوا في خدمة السكان وأن تكون لهم سمعة طيبة بينهم، إلا أن ذلك على ما يبدو لم يحدث بدليل كثرة العرائض والشكاوي التي كان يرفعها السكان الى الإدارة ضدهم، والتي في الغالب ما تتجاهل مطالبهم من طرف السلطات الاستعمارية؛ إما لنفوذ هؤلاء القياد مع الموظفين الإداريين والمستوطنين[2] أو عن قصد لإذلال السكان المسلمين وفرض الشقاق في أوساطهم وفق سياسة فرق تسد.

من الغرابة أن نجد أيضا شكاو من المستوطنين ضد القياد والشيوخ، لقد عملوا على تشويه سمعة القياد والشيوخ، ووظفوا صفحات جرائدهم لهجائهم اللاذع، وعبروا بصيغ بلاغية تفضح سيئات القياد فشبهتهم بـ: " سمك القرش الأحمر"، و " بني وي- وي" ، وقد نشرت صحيفة الإسلام (L'Islam) عنوانا يتناولهم" السمك الأحمر " حيث اعتبرت القياد عوامل

[1] -Fatiha Sifou, **Op.Cit**.

[2] – مختار هواري،« **صور من القمع الاستعماري من خلال رسائل و عرائض السكان المسلمين في الجنوب القسنطيني**»، أعمال الملتقى الدولي العاشر حول تاريخ الثورة الجزائرية، المجازر أداة سياسية لاجتثاث الشعوب المستعمرة، الجزائر أنموذجا، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، يومي 2و3 ماي 2016.

خراب حياة الأهالي وهذا بتاريخ 23 سبتمبر 1910، و هاجمت صحيفة صيحة الجزائر (Le Cri de L'Agérie) عائلة بن قانة [1]، غير أننا ندرك سبب هذا التحامل لأن المستوطنين كانوا لا يريدون في الميدان إلا أنفسهم ليتسلطوا على السكان ويستفيدوا من إبعاد القيادات الأهلية ليكون كل الحكم لهم.

المبحث الرابع: شكاوي السكان من المستوطنين والقوانين الإدارية

كان من الصعوبة بما كان أن يتجرأ الأهالي لرفع الشكاوي ضد المستوطنين الذين كانوا يتمتعون بحصانة كبيرة نظرا للوبي الذين شكلوه، وكانوا أحيانا يتطاولون على بعض الضباط الذين ربما يحاولون إنصاف بعض الأهالي،كما كانت القوانين الخاصة بالأهالي مجحفة في حقهم مثل قانون الأهالي والغابات والتجنيد الإجباري.

المطلب الأول: ممارسات المستوطنين وشكاوي السكان.

كان المستوطنون ينظرون الى الأهالي كشعب مهزوم لا بد أن يخضع لهم وفـــــق عبارة" الويل للمهزومين"، وكانوا يسوقون فكرة تخلف العربي، واستطاعوا بفضل قوة إعلامهم ومسايرة كثيرا من النخب الاستعمارية لهم من تشويه صورة الجزائريين، لقد كتب أحد كبار المؤرخين الفرنسيين الأستاذ شارل أندري جوليان عن المستوطنين يقول:« ... المعمرون يعلنون، ما استطاعوا، أن هذا الجنس المغلوب غير قابل لإصلاح أمره ولا للتربية، وهم لم يحاولوا البتة منذ ثلاثين عاما إنقاذه من التعاسة الفكرية والأخلاقية التي هو عليها، ولا نعثر للمعمرين على نظريات عامة فيما يخص السياسة التي ينبغي سلوكها نحو الأهالي، فهم لا

[1] – شارل روبير آجيرون، **الجزائريون المسلمون و فرنسا**، ج2، **مرجع سابق**، ص. 54.

يتصورون إزاء ثلاثة ملايين من الأهالي، غير سياسة الضغط، ولا يهتمون بشكاويهم ولا بعددهم المتزايد الذي أخذ على ما يظهر في النمو بقدر ما تفقروا » [1] .يدعم هذا القول كثير من المنصفين، بل أولئك الذين كانت لهم رؤية مستقبلية لمصلحة فرنسا بالجزائر ذلك أن تصرفات المستوطنين ستؤدي في النهاية الى ثورة الأهالي لأنهم سيقتنعون باستحالة العيش معا، لقد قال بيرتوزان (Berthezène) :« إن الأهلي قد منع من أي دعم ومن أي حماية، إنه رأى شكاويه الأكثر شرعية ترد بوقاحة وشتم، وحينئذ فإن الفرنسي لم يعد في نظره إلا عدزا قاسيا وطماعا... إن الجزائريين كانوا أكثر بؤسا مما كانوا عليه تحت النظام التركي، وقد ندموا على ذلك » [2]. هذا تشخيص لواقع حياة الأهلي الذي كان يعاني ولا يجد من ينصفه، وبالمقابل ازداد نفوذ المستوطنين مع الجمهورية الثالثة، ومع نهاية القرن التاسع عشر، أصبح الكولون يراقبون الميزانية الخاصة بالجزائر، والمواصلات والغاز والكهرباء والإشراف على الأشغال العامة وينهبون موارد البلاد جميعها، وكانوا يفعلون ذلك باسم الاستقلالية المالية حسب قانون 19 ديسمبر 1900 والذي كان نكبة قاسية على الجزائريين.

كان الاستيطان في منطقة الأوراس والزيبان قليل الإنتشار لكنه كثير الأضرار، ففي 1916 كان عدد الأوربيين ببلدية خنشلة 180 ساكن بينما عدد الجزائريين 65345 نسمة في 14 دوارا للبلدية، وفي بلدية الأوراس المختلطة 137 أوربيا، بينما عدد الجزائريين المسلمين 34326 نسمة، وفي بريكة 213 أوربي بينما عدد المسلمين 48139 نسمة[3] وهذه العينات دليل عن ضعف عدد المستوطنين. لكن بالرغم من ذلك عانى السكان منهم، على قلتهم، لقد سيطروا على الحياة السياسية والاقتصادية؛ فقد كان ببلدية عين التوتة المختلطة

[1] – شارل أندريه جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير، مرجع سابق**، ص. 43.

[2] –كولات وفرنسيس جونسون، **الجزائرالخارجة عن القانون**، تر:محمد العراجي، دار ثالة، الجزائر، 2013، ص. 39.

[3] – S.H.A.T 1H1011, **Op.Cit**, p.p. 147-179.

مثلا؛ حسب إحصاء 1911، قلة قليلة من الموظفين في الإدارة الفرنسية وبعض التجار من المسلمين، ولكن المسيطر الحقيقي على النشاط الاقتصادي في المنطقة هم المستوطنون الأوربيون الذين يتوزعون كالتالي : 143 فرنسيا أصليا و 16 يهوديا 16 أوربيا من جنسيات مختلفة فكل واحد من هؤلاء يملك على الأقل مساحة أرضية خصبة لا تقل عن 24 هكتارا ثلثها مسقي[1]، كما استفاد الغرباء من المستوطنين ببلزمة وخاصة بمروانة من قطع أرضية تتراوح ما بين 40 هكتارا و 60 هكتارا مع هكتار واحد على مشارف المجرى المائي بالقرب من القرية، ونذكر من المستوطنين المتواجدين بمروانة : أنفوس، ارقيط، جارب، باي، شامبليون، ميشال، بيلوا، قبير، زوشي، درقاشي، باتيس، فريات، بولرجات، كومبا، مينكو، بلازو، مرطة[2] وكان الأهالي يتحسرون على أراضي أجدادهم التي سلبت منهم.

إن هذه الشكوى التي سأوردها [3] مؤثرة وتوضح ممارسات بعض المستوطنين والذين يستعملون كل الوسائل للاستيلاء على أراضي الأهالي وتهجيرهم أو دفعهم لبيع ممتلكاتهم وهي مرفوعة من الآتية أسماؤهم: بوخالفة سليمان بن براهيم، وعمر بن فوحال، وعمر بن عقون عيسى وغيره من دوار لقصر، ومما جاء فيها:« الى سعادة الوالي بالدزاير السلام عليكم. وقع لنا أعظم ما وقع في عهد الترك ، نحن قريبون من قرية كورناي و سكانه أكثر من 60 فرنسي فالله يرضى على معشرتهم كما هم راضين علينا، واحد منهم يسمى كنتال (Quintel) لما اشترى تراب البلدية المختلطة طلب منا بيع أراضينا و لما امتنعنا ضايقنا كثيرا أولها كسب عدد من الخنازير، يقوم بإرسالهم يأكلوا مزارعنا طول العام ، و من العجب يفتحون المطامير ويأكلون الزرع المخزون، أما نحن فحرم علينا سائر الطرق التي أعطاه البايلك،

[1] – عمار هلال ،« **ثورة الأوراس من خلال مخطوط فرنسي**»، **مرجع سابق**، ص ص. 386- 387.

[2] – بلقاسم وزني، **مرجع سابق**، ص.466.

[3] – أنظر: **ملحق رقم 32**، ص.416.

و العجب الثاني أنه وجد طفـــل صغـــــــــير وجعله في السيارة (الكروصة) و هرب به إلي داره فمن شدة الخوف بال الطفل تحته، لما أردنا الشكاية وجدنا السيد الحاكم غايب أمر هذا الرومي بأن يدخلون السجن، و ها نحن في السجن ما قتلنا و ما سرقنا و ما زكد[كذا] بنا ظلما، و المراد من السيد الحاكم العام بأن ينزع علينا هذا الظلم لأننا هاربين إلي العافية ، و لا شكاية لنا إلا لله و لكم و السلام ، كتب بتاريخ 14 أكتوبر 1915 » [1]، إن هذا التطاول من المستوطنين على الأهالي ما كان ليصل الى هذا الحد لو لم يستفيدوا من دعم السلطات العليا.

بالعودة قليلا الى الوراء، نجـــد المستوطنين قد استفادوا في عهـــــد قيـــادة الأميـــرال " دو قيدون "[2] من مزايا كبيرة، ومنحت لهم حرية التصرف، وقد شرح "بوزي" " Bouzet" الذي كان على رأس لجنة التحقيق سنة 1872 قائلا:« لقد كان بإمكان المستوطن قتل أو إطلاق النار على من شاء من المتخلفين »[3]، لقد طالب هؤلاء المستوطنون من الحاكم العام تريمان (Truman) [4] في سنة 1882 التخلص من مشاعر الشفقة تجاه الأهالي، بل قالوا بوجوب إنهاء الموضوع بالضرب بيد من حديد وإصدار تدابير مرعبة من

[1] -C.A.N.O.M 93/20007.

[2] – هو الحاكم العام الذي تولى الحكم في مارس 1871 إلى غاية جوان 1873 وقد جاء بعده اللواء شانزي، وفي عهده بدأ تطبيق برنامج الجمهورية الثالثة وكان لصالح المستوطنين واليهود. أنظر: محمد العربي ولد خليفة، **الاحتلال الاستيطاني للجزائر– مقاربة للتاريخ الاجتماعي و الثقافي–** منشورات ثالة، الجزائر، 2005، ص. 203.

[3] مصطفى خياطي، **حقوق الانسان، مرجع سابق**، ص.163.

[4] – هو لويس تيرمان الحاكم العام الذي خلف ألبير غريفي في نوفمبر 1881 واستمر في الحكم لغاية أفريل 1891 أنظر: محمد العربي ولد خليفة ، **مرجع سابق**، ص. 293.

شأنها أن تحدث أثارا مريعة في مخيلة من تُسول له نفسه أعادة الكرة ضد فرنسا[1]، لقد استقوى المستوطنون بالنظام الجمهوري وتحاملوا على النظام الإمبراطوري البائد، وعلى ما تبقى من أركانه كالمكاتب العربية في الجنوب والوسطاء من الأهالي، وكانت هناك دعوات صريحة في أعمدة الصحافة تتهم وتندد بالوسطاء الأهالي من القياد والشيوخ، وتحرض الرأي العام ضدهم، وربما تدفع بعض من الأهالي والذين تعرض بعضهم لمظالمهم، الى التمرد والعصيان ضد قيادهم، وبالتالي تكون للمستوطنين الحجة ضد القياد والمكاتب العربية وستكون لهم الفرصة للاستفادة من نتائج الانتفاضة فيما يخص المصادرة والحجز خاصة وأن الاستيطان بدأ يتغلغل في الأوراس خلال هذه الفترة، وأن مصلحة مسح الأراضي وفق توجيهات قانون سناتوس- كونسيلت 1863 وواريي 1873 قد بدأت العمل متزامنة مع هذه الانتفاضة، وهو ما يثير الشكوك في أسباب هذه الانتفاضة، ودور المستوطنين فيها؟ ولنا الحق في أن نتساءل لماذا كانت الإدارة الاستعمارية صارمة جدا في حق الأهالي المتهمين بقتل القياد في انتفاضة 1879؟ ولم تكلف نفسها تقديم الاتهام ضد المستوطنين والصحافة الفرنسية بالجزائر والتي أوجدت هذا المناخ المعادي للقياد؟

قد يكون للمكاتب العربية دور أيضا في ما حدث بالمنطقة حيث أصبح سلطانها في خطر، وقد تكون وراء هذه الانتفاضات لتعزز مكانتها وتمرر رسالتها للإدارة الفرنسية بأنها لا بديل لها عنها لفرض الأمن، وهو ما توضحه الشكوى التي قدمها عبد الحفيظ بن عبد السلام من تكوت وعلي بن احمد وبلقاسم بن معروف يتهمون مترجم نقيب المكتب العربي ببسكرة والذي جاء الى بانيان وطلب أربعة آلاف فرنك وبعدها لا يعتبرهم متمـــــــــردين(منافقين) وحينما سلموا له المبلغ قال لهم لو تأخذوا برأي تنتفضوا أفضل لكم وقال لهم أن النقيب مسؤول المكتب العربي بإذن من الكولونيل حاكم بسكرة يطلب منكم أن تنتفضوا ثم تتجهوا

[1] - شارل روبير آجيرون، **الجزائريون المسلمون و فرنسا**، ج1، **مرجع سابق**، ص ص.434-435.

الى عمالة الجريد[1]، و قد حدثت أيضا في سنة 1876 لقاءات مشبوهة بين محمد بن يحي قائد انتفاضة البوازيد مع رئيس المكتب العربي، ولقاءات بين بن قانة وهذا الأخير. وهو ما يثير الشكوك حول حقيقة انتفاضة البوازيد، ونشعر أن هناك مؤامرة ضدهم بين بن قانة ورئيس المكتب العربي دفعت بهم قسرا للانتفاضة.

عاش الجزائريون المسلمون هاجس تجاوزات المستوطنين، وارتسم ذلك في أذهانهم، ولعل ذلك ما جعلهم لا يرغبون في الحكم المدني، ويطالبون ببقاء الحكم العسكري، نستشف ذلك من عريضة أولاد داوود التي نورد منها ما يلي:« سعادة المعظم المحترم والسيد القفورنور الحاكم الكبير بالجزائر و سائر عمالتها السلام عليك و رحمة الله ، هذا و الذي يرد بشرف ذهنك أنا نحن عرش أولاد داود حكم باتنة جبل أوراس بعد اجتماعنا بأرضنا في يوم السادس من شهر أوت و اتفقنا على ما يليق بنا بعد أن صدرت علينا جمعة الكميسيون التي كانت تنظر أحوالنا فظهر لنا أن نتكلم على ما بقى لنا من أمور مصالحنا بها نحن طالبين من سعادة دولتكم أن تبقون على حالنا السابقة من حكم المـــــلطير [العسكري]ـ و لا يرضينا حكم السفيل[المدني]و ثانيا لا تروعنا بأخذ بلادنا من غير حق فإننا ضعفاء مما أصابنا الله تعالى به من أخذ أموالنا و قتل أولادنا بغير حق و ثالثا إن قبلتمونا فيما ذكرنا كم أن تولوا علينا السيد محمد بن سي محمد عبد الصمد في شؤون أمورنا..... » [2]، وقد أمضى على هذه العريضة جماعة عرش أولاد داوود منهم: الشيخ لخضر بن عمار رئيس أولاد وزة، سي أحمد بن بالة عضوا، محمد بن عمار ومحمد بن دية وعمر بن عبد الله وبمعراف بن بالة أعضاء، ثم الشيخ مبارك بن عكشة شيخ الزحاحفة، ومحمد بهدنة عضوا وبلقاسم بن الأخضر، وبلقاسم بن أحمد ولخضر بن عمار مثلهم ثم الشيخ بلقاسم بن معتوق شيخ أولاد امحمد بن بهد عضوا،

[1] عبد الحميد زوزو، **ثورة الأوراس 1879، مرجع سابق**، ص ص.100- 101.

[2] -C.A.N.O.M 2H34, **Op.Cit.**

ومدور بن دغان مثله وسلمان بن أحمد أمزيان مثله وشيخ الجداد وسلمان بن أحمد عضوا ومحمد شملال مثله ومحمد بن جوبر مثله والشيخ محمد بن عافية شيخ أولاد عيشة وعلي بن عافية وعمار بن عليو علي بن بعل وهم أعضاء ، والشيخ محمد بن علي شيخ أولاد إسماعيل ومعه علي بن مبارك وسلمان بن بلقاسم أعضاء كتب في أوت 1879. إن تجاوزات المستوطنين ضد الأهالي كثيرة وذاق بعض الأهالي ذرعا منها، ورفعوا شكاويهم، رغم أن المشاكل ستلاحقهم بعد ذلك.

لقد كتب فرحات عباس – و المعروف عنه أنه شرح السياسة الاستعمارية – في شأن المستوطنين :« منذ سنة 1900 منح البرلمان الفرنسي الجزائر استقلالها المالي، وهكذا تكلف المعمرون بمصير الشعب الجزائري ولبئس المصير؛ إن المعمر أصبح أب الميزانية وكيالها ومن المعلوم أن الميزانية هي سياسة الأرقام في أي بلد من بلاد الله ومن تصرّف في المال تصرّف في الحال والمآل » [1] ، وهكذا فميزانية الجزائر يستفيد منها المعمرون دون الأهالي، وفي سنة 1916 مثلا كتب ديبون قائلا:« يمكن القول بأن منطقة الجبال في بلزمة الثائرة لم تقتحمه بعد المدارس » [2]، وقد لاحظ أعيان مدينة قسنطينة أن كل الامتيازات كانت تذهب للمستوطنين، وجاء في عريضتهم سنة 1892 والموجهة الى أعضاء مجلس الشيوخ والنواب التي نورد منها ما يتعلق باستئثار الامتيازات و المناصب من طرف المعمرين:« نحن في الجزائر أربعة ملايين من الأهالي المسلمين ونعيش وسط خمسمائة ألف من الأوربيين نصفهم فقط من المواطنين الفرنسيين على أقصى تقدير والحال أن هؤلاء الأخيرين هم وحدهم يديرون وبالأحرى يحتكرون شؤون البلاد، وبالتالي يستحوذون على كل الفوائد : فإليهم المجالس البلدية

[1] – فرحات عباس، **مرجع سابق**، ص. 108.

[2] – أندري نوشي وآخرون، **الجزائر بين الماضي والحاضر**، تر: أسطنبولي رابح وآخر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص.420.

والمجالس العامة والمجلس الأعلى للحكومة ، وإليهم الوظائف والمهام والمرتبات الكبيرة والصغيرة وإليهم المالية والميزانيات والمنح والملايين التي تلقي بها فرنسا كل سنة، بسخاء في الجزائر، وإليهم الاستفادة من التنازلات عن أجود الأراضي، وإليهم المدن والقرى والضياع. إليهم كل شيء، وإلينا نحن لا شيء...» [1] .

اختصرت ربما هذه الشكوى ما كانت الإدارة الاستعمارية تقدمه للمستوطنين من امتيازات، والغريب في الأمر أنه بالرغم من ذلك ،كان المستوطنون يقدمون شكاو كثيرة ضد الأهالي . لقد كتب المؤرخ آجيرون عنها:« لئن صح ما ورد من تظلم في عرائض المسلمين، ضد محافظي البلديات، فيبدو أن عددها كان ضخما، بالرغم من أن معظمها قد أندثر، أما الشكاوي الصادرة عن الأوربيين والمخطوطة في الأرشيف فمذهل حقا من حيث عددها وحجم النزاعات التي تتضمنها » [2]، هكذا كانت معاناة السكان من المستوطنين ولكن لم تتوقف عند هذا الحد بل اصطدم السكان بمنظومة أخرى طالما قدموا شكاو في شأنها.

المطلب الثاني: شكاوي السكان من القوانين الإدارية

عاش السكان في ظل القوانين الاستثنائية وتفسيراتها – وفق مزاج المحافظين والإداريين ورؤساء البلديات– تجاوزات متعددة، وقد وجدوا الفرصة حينما بدأت لجان التحقيق تتوافد الى الجزائر في أواخر القرن التاسع عشر، فقدم لها الجزائريون عرائض تختصر حالتهم، ولعل قدوم لجنة مجلس الشيوخ إلى الجزائر لتقصي الحقائق من 19 أفريل الى 5 جوان 1892 والتي قضت 55 يوما وكانت برئاسة جول فيري دليل على ذلك. بناءا على تقريره، اعترف جول

[1] – جمال قنان، **مصدر سابق**، ص. 250.

[2] – شارل روبير آجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج2، **مرجع سابق**، ص. 14.

فيري بأن الجزائريين قد قدموا عرائض ومطالب معتدلة ومعقولة وعملية، وهذه العرائض والمطالب اشتملت على معارضة التجنيس والتجنيد الإجباري وفرض التعليم بالفرنسية والتدخل في الشؤون المدنية [1]، لقد قدم سكان مقاطعة قسنطينة سنة 1892 عريضة نقتطف منها:« كوننا [كنا] خاضعين للحجز أيضا و لحراسة المدن و القرى و الطرق و الجبال الشبه الجرداء و ضياع المعمرين و مكاتب حكام البلديات المختلطة و خيولهم و كلابهم. ... نحن كلنا خاضعين للتسخير إلي أقصى درجة . كما أننا نأوي الموظفين و الشواش و الصبايحية و القياد و القضاة و رجال الدرك و حراس الغابات و كل من له علاقة من قريب أو بعيد للسلطة. آه نعرف جيدا أن هذا ليس قانونا و أنه لن يرغمنا أحد على ذلك و لكننا نعرف أكثر، كم سيكلفنا ذلك إذا نحن لم نقم به، و على كل، ففي مناطقنا التي هي بصفة عامة خالية من الفنادق و من المطاعم، أليس من الواجب استضافة أي كان؟ أو ليس مضطر هو الآخر على قبولها... » [2].

من جهة أخرى، انتقدت مجموعة من الأهالي في عريضة باسم المستشارين البلديين الحجز الجماعي وتطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية خاصة فيما يتعلق بحرق الغابات، وكتبوا ما يلي:« ... إن العربي الذي يمر قرب أراضيه و المناطق التي ترعرع و ولد فيها و الذي ربما ترقد فيها بقايا أم عزيزة و أب حنون أو شخصية مبجلة ، لذا هو يشعر بالأسى الداخلي الذي يخنقه و دموعه التي تغرورق عيناه، وهذا ما يؤدي ما يؤدي إلي تشكل غص داخلي ، مع ترنح رأسه بعدة مشاريع سوداء ، وشيئا فشيئا الأفكار تتعصب ، إنها النار بالنسبة للأهالي » [3] . وللدلالة على تدهور حالة الأهالي بسبب قانون الغابات يمكن الرجوع الى العرائض

[1] – أبو القاسم سعد الله،**الحركة الوطنية الجزائرية**،ج2، **مرجع سابق**، ص.174.

[2] – جمال قنان، **مصدر سابق**، ص ص .251-252.

[3] – عثمان زقب، **مرجع سابق**، ص. 80.

والالتماسات الكثيرة المكتوبة باللغة العربية والتي كان السكان يرسلونها الى مختلف الوزارات وأحيانا كثيرة الى رئيس الجمهورية، وكانت الإدارة عادة ما ترفق هذه العرائض (لا داع للمتابعة) ونادرا ما يستجاب لتلك العرائض[1]، وهذا ما وقف عليه المؤرخ شارل روبير آجيرون، كما كان محافظو البلديات يحشرون أنوفهم في النزاعات التي تنشب بين أحلاف العشائر فيختصمون أو ينتقمون لفريق ضد فريق وبالتالي كان الكم الهائل من الطعون والاحتجاجات ضد المحافظ[2]، وهذا الأمر في كثير من الأحيان كان مقصودا وفق سياسة فرق تسد.

احتج السكان بصفة خاصة ضد تطبيق قانون الأهالي والذي تحول في يد الإداريين من قانون مؤقت الى قانون دائم خاصة ضد تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية الذي يستهدفهم، وكانوا يعتبرونه إجراءا مهيبا وظالما غير فعال، بل غير قابل للتطبيق، وهذا حسب شهادة سليمان بن عيسى، واحتجاج أحميدة بن باديس وعبد الكريم بشطارزي وصالح بن شيكو وهم من أعيان مقاطعة قسنطينة[3]، لقد كتبت جريدة الوقت (Le Temps) في 17 أفريل 1907 وعلقت على حملة مناهضة قانون الأنديجينا، وربما أعطت لنا شهادة عن ممارسة الإدارة الاستعمارية:« إن الناس الذين يطالبون بحقوقهم ويسعون لاكتسابها، يُعتبرون دوما أناسا مزعجين ومضايقين للسلطات، وأن تكون مزعجا يكفي لأن تكون مشبوها، والناس المشبهون يحرمون من حرية السفر ويتعرضون للمضايقات في أعمالهم ويُهددون بإستيلاب حريتهم »[4]، إن الجزائريين الذين أقدموا على تقديم الشكاوي نقف احتراما لشجاعتهم ذلك

[1] – شارل روبير آجيرون، **الجزائريون المسلمون و فرنسا**، ج 1 ، **مرجع سابق**، ص ص. 88- 89.

[2] – **المرجع نفسه**، ص.90.

[3] – **نفسه**، ص. 66.

[4] – شارل روبير آجيرون، **الجزائريون المسلمون و فرنسا**، ج 1 ، **المرجع نفسه**، ص. 85.

أن السائد في الجزائر عموما بسبب تصرفات أعوان الإدارة شعار طالما انتهجه السكان وهو:« إذا تكلمت الباطل فستعيش، ولكن إذا تكلمت الحق فستموت »[1].

لم يعان السكان من المحافظين وحراس الغابات والإداريين الذين يطبقون على الأهالي القوانين الاستثنائية فحسب، بل أيضا من الفرق التي تعمل كما تدعي السلطات الفرنسية لحفظ الأمن مثل الحاميات والشرطة والدرك، وكانت هذه القوات العسكرية، حينما تحارب ما تسميه اللصوصية، تقوم بالتجاوزات، وغالبا ما يعاني السكان من تصرفاتها، فقد أرسل سكان دوار زلاطو رسالة الى الحاكم العام جاء فيها:« نحن الممضون رؤساء وأعضاء جماعة وأعيان دوار زلاطو(تكوت)، البلدية المختلطة للأوراس، لنا الشرف والاحترام لإعلامكم بما يلي : الملحقة العسكرية التي خيمت في دوارنا منذ قدم قوم ايشمول وتاوزيانت ، هذه المجموعات شكلت عبئا على السكان حيث كانت حاجياتهم اليومية كالآتي: 12 قنطار شعير، 15 قنطار قش(Paille)و 50 شاة و 5 دجاجات و 5 كلغ زبدة و 2 قنطار من فرينة قمح و18 قنطار خشب و 2 بقرات و 50 بيضة و 3 كيلوغرام عسل، وخضروات، فواكه، شمع، صابون، كما أن 50 بغل هي ملكيتنا أُلحقت بالحامية وأصبحت تحت تصرفها، وهذا الجيش يضايقهم بسبب وجود بن زلماط في عرشهم »[2] ، لقد كان السكان بذلك بين المطرقة والسندان، تهديدات الخارجين عن القانون والذين يترصدون من يتواطأ مع الإدارة الاستعمارية من جهة، وبين ما تفرضه القوات الفرنسية عليهم بدعوى أن هؤلاء (اللصوص) هم من دواويرهم من جهة ثانية.

إن أكثر القوانين التي تأثر منها سكان الأوراس ربما كان قانون التجنيد الإجباري حتى أنه دفع بهم للانتفاضة، لقد اشتكى أعيان ناحية باتنة من التجنيد واعتبروا أن التخلي على

[1] – أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**،ج2، **مرجع سابق**، ص.197.

[2] – C.A.N.O.M, 93201//29, **Le Banditisme au pays Chaouia.**

نسائهم وأطفالهم وأموالهم والذهاب الى فرنسا لخدمة أغراض الحرب مسألة تفوق طاقاتهم تماما، كما قدم أعيان قسنطينة عريضة بتاريخ 26 سبتمبر1916 تدور في نفس السياق وقعها الدكتور موسى ومحمد بن باديس والفقون وروابح[1]، لقد كانت فرنسا أمام الحرب، وكانت تعاني من انخفاض في النمو الديموغرافي [2] ،وكانت ترى في أن سكان مستعمراتها يمكن أن يكونوا البديل، وبذلك جندت من الجزائريين في الحرب العالمية الأولى ما يلي: الجنود: 177000جنديا، العمال75000 عاملا، وانجر عن تلك الحرب حصيلة مأساوية فعدد القتلى: 56000قتيلا، والجرحى:82000 جريحا[3]، وهذا العدد الضخم قد جندتهم عنوة رغم رفض عدد كبير من الجزائريين خاصة في بني شقران والأوراس.

سجلت كتابة الحاكم العام الفرنسي وصول عشرات العرائض الاحتجاجية من الأهالي حول قانون التجنيد الإجباري الذي تنوي السلطات تطبيقه على أبنائهم، وقد أجمعت العرائض على أن :« انخراط الجزائريون في صفوف العساكر الفرنسية في حد ذاته يعتبر مسا لعقيدتهم الإسلامية، ولا يتماشى بأي حال من الأحوال مع تعاليم دينهم، لأنه يجبر المسلم على قتال أناس لا علاقة لهم بهم، ولا عداء بينه وبينهم... » [4]، إن الغريب في الأمر أن الإدارة الاستعمارية كانت تعتبر الجزائريين رعايا، ولم تمنح لهم حقوقهم، فحق لهم بذلك أن يروا أن تطبيق قانون التجنيد الإجباري عليهم تناقضا، وهم كانوا يعيشون تحت إجراءات استثنائية

[1] – يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج2، **مرجع سابق**، ص. 49.

[2] – Adolphe Messimey, **Le Statut des Indigènes Algériens**, Imprimerie Militaire Henri Charles la Vaujelle, Paris et Limoges, 1913, p.111

[3] – أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، **مرجع سابق**، ص. 199.

[4] – عمار هلال ، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847–1918)**، دار هومة، الجزائر، 2007، ص. 95.

ممثلة في قانون الأهالي والمحاكم الرادعة ومنشور جونار وغيره[1]، لقد كان المسلم الجزائري عندما يستدعي للخدمة العسكرية يتناول إجباريا 150 فرنكا، يمضي وصل استلامه لها بصفته متطوعا، وبمعنى آخر أن المسلم الجزائري يقوم إجباريا بأعباء الخدمة العسكرية إلا أنه يجبر أيضا على الإعتراف بأنه يقوم بخدمته العسكرية متطوعا[2]، وقدم سكان شلغوم العيد (شاطودان) عريضة ضد قانون التجنيد الإجباري[3].

أجمعت العرائض المقدمة من(الأهالي) على أن :« انخراط المسلمين في صفوف العساكر الفرنسية يؤدي بهم بالضرورة الى ترك فرائضهم الدينية إن لم يؤد بهم الى محاربة إخوانهم في الدين...» [4] وصرح رجال من قرية طالب من دوار متكعكوك (بلدية بريكة الممتزجة) في وجه الحاكم في 24 سبتمبر 1916م قائلين:« نحن لا نبدل أبناءنا ونفضل أن نراهم يموتون في الجزائر بدلا من فرنسا » [5]، وازداد الأمر سوءا حين علم الناس في نهاية شهر أوت بنبأ إحصاء الأفواج المجندة في سنة 1917م والتي ستجند برمتها، بينما يسخر الرجال للعمل في فرنسا، وقد نظمت عمليات تجنيد إجبارية لجميع الرجال الذين تتراوح اعمارهـــــم بين 18 و 45 سنة [6] لقد احتج بلا مراء أعيان مدن القطاع القسنطيني ضد استدعاء فئة شباب 1917، ثم ثم ضد تسخير العمال، ومما جاء في عريضتهم قولهم:« إن التخلي عن النساء والأطفال والأموال من أجل العمل في فرنسا هو تضحية تتجاوز حدود قوانا » [7].

---

[1] – ابو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، **مرجع سابق** ،ص. 176.

[2] – عقيلة ضيف الله، **مرجع سابق**، ص.48.

[3] – أنظر: ملحق رقم **36**، ص ص.420 -422.

[4] – عمار هلال، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام**، **مرجع سابق**، ص. 95.

[5] – S.H.A.T 1H1011, **Op.Cit**.

[6] – شارل روبير أجيرون، **الاضطرابات الثورية**، **مرجع سابق**، ص. 306.

[7] – **المرجع نفسه**، ص. 307.

كانت الرسائل الشخصية والأدب الشعبي بدورهما وسيلة أخرى عبر بها الجزائريون عن شعورهم المعادي لفرنسا، لاسيما أثناء أوقات تتميز باضطهاد استثنائي، وذلك لأن الأدب الشعبي يعبر عن معنى غير مباشر، لا يفهمه عادة إلا الجزائريين[1]، لقد كتب أحد المثقفين في طولقة الى شاب جزائري بمدينة الجزائر يقول:« لقد وجدت الأفكار مضطربة جد الاضطراب في بسكرة... و أرجو أن تحدث ثورة كبرى يمكن أن نسميها بالثورة الجزائرية ... إن الأيام المقبلة علينا ببشائر، وأن الإخوان لفي فرح كبير و إن شفة الزمان لتبتسم » [2] وكذلك يوجه رسالة الى شخصية ايطالية يشكو من وحشية فرنسا قائلا:« إنها تجند أبناءنا وترسلهم الى الموت، وهي تدفع بهم الى الصف الأول عند التلاحمات والهجومات رغما عنهم، وكأنها تشتري أنعما من السوق... فلماذا نشن الحرب على الألمان؟ لأن فرنسا وضعتنا في صف الأنعام، وتدفع بنا دفعا لمقاتلة أناس ليس بيننا وبينهم أي علاقة ولا أسباب عدواة ... عاش السلام، وعاشت إفريقيا الشمالية حرة مستقلة ومتخلفة من قيد العبودية » [3]، وكانت القصائد الشعبية تصدح من أفواه الجزائريين لتعبر عن مكبوتاتهم وعن ما يشعرون به خاصة تجاه التجنيد الإجباري بصفة خاصة وفرنسا عامة، ونورد هذه القصيدة التي جاء فيها قدحا للفرنسيين ومدحا للأمان والعثمانيين يصفون حالتهم وهم في الطريق إلى ساحات الحرب نقتطف منها[4]:

---

[1] – أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، **مرجع سابق** ، ص.207.

[2] – شارل روبير آجيرون، **الاضطرابات الثورية، مرجع سابق**، ص.304.

[3] – **المرجع نفسه** ، ص.304.

[4] – ناصر بلحاج، **موقف الجزائريين من التجنيد الاجباري(1912– 1916)**، مذكرة ماجيستر، المدرسة العليا للآداب و العلوم الإنسانية، بوزريعة، الجزائر،السنة الجامعية 2004– 2005، ص ص.148-149 وأيضا:

J. Desparment, « **La chanson d'Alger pendant la grande Guerre** » Revue Africaine, Volume73, Année 1932, A- Jourdan Librairie, Alger, pp.75-78 .

يا الفرنسيس واش في بالـك الجزائر ماشي ديـــالـــــك
يجي لالمان يديها لـــــك لابد ترجع كيف زمـــــان
أي أي كي نعمل لـــــه الحاج قيوم يطلع سعـــــده
يا رب واش هذا الغبينـــا نحونا من عند والـــــدينا
كنا ناكلوا كوارع و تفينـــا دابا ناكلوا صوبا في القاميلا
كيف ركبنا في الماشينـــا كيف الغنم يحسبو فيـــنا
و والدينا يبكو علينـــا يا رب واش هذا الغبيـــنا
أي يا لهذا لالمـــــان أداونا لاولاد و الشبـــان
كان أوليدي في الطرانشي و المكحلـــة في يـــده
حكماته رصاصة في جبينه أوخلات له دمـــه ســـواقي

لقد أصاب الذعر المسلمين بتجنيدهم، وهذه أغنية أخرى لمجند عمره ثمانية عشر سنة يقول فيها[1]:

سأركب طريق المنفى
فوادعا يا أمي و أبي
فراقنا قبل أن نصبح موتى
لقد حمل الفرنسي ابن الثمانية عشرا.

إن هذه الرسائل والقصائد تختصر لنا الحالة التي كان يعيشها السكان في ظل السياسة القمعية الفرنسية تجاههم، ذلك أن هذا الأسلوب قد يكون أكثر تأثيرا وصدا من العرائض نظرا لتردده شفويا بين الأشخاص، كما أن تلك الأغاني تعمر طويلا، إذ لازالت أغنية "ما

[1] – أندري نوشي وآخرون، **مرجع سابق** ، ص.415.

تبكيش ياجميلة " التي تحكي كيف تم إرسال والدها في المشينة(القطار) للذهاب الى جبهات القتال؟ تُردد في أرياف الأوراس.

وفرت الشكاوي والعرائض لدارس السياسة القمعية الفرنسية فرصة جيدة لمعرفة ممارسات الإدارة من خلال نظرة مغايرة لما كانت تسوق له الدوائر الاستعمارية، خاصة أن هذه الشكاوي والعرائض يمكن أن نعتبرها مصادر محلية – بتحفظ لأن فيها ما هو موضوع – لأنها تُقدم لنا كما هائلا من المعلومات، ورغم علمنا مسبقا بالظروف التي كتبت فيها والتي تتميز بالقهر حيث لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تُعبر بكل صراحة عما يعانيه صاحبها، لذلك نجدها تمتدح وتثني على المرسل إليه؛ لعله ينصفها، وتحاول أن تقدم الإثبات المادي حتى لا تتعرض الى العقاب الذي قلما يسلم منه الشاكي كما سبق وأن أشرنا، إننا نقف احتراما لجرأة هؤلاء السكان الذين حطموا جدار الصمت الذي أراده المعمرون والإداريون والقياد، وربما كانت تلك العرائض والشكاوي طريقا معبدة نحو العمل السياسي للحركات الوطنية مع بدايات القرن العشرين، لقد أبدى السكان في شكاويهم وعرائضهم نظرتهم الى القوانين العقارية الجائرة، والنظام العدلي الذي يجردهم من هويتهم، والقانون الجبائي الذي يمتص أرازقهم، وظلوا يطالبون بإلغاء القوانين الاستثنائية الزجرية، وقوانين التجنيد الإجباري المجحفة، وبينوا ممارسات المستوطنين الذين طالما غطت على تصرفاتهم الإدارة والصحافة الكولونياليتين، وبلغوا انشغالهم الى لجان التحقيق البرلمانية والى الرأي العام، وأقاموا بذلك الحجة على السلطات الاستعمارية التي لا يمكنها أمام هذه العرائض والشكاوي أن تبرر ما بدر منها من التصرفات الاستعمارية، وأن تدعي بأن تلك الأعمال كانت معزولة، فالشكاوي كانت قد وصلت إليها وكانت هذه الأخيرة غالبا ما تتجاهلها أو تأدب من أرسلها وهي بذلك مسؤولة عما حل بالسكان المسلمين من قمع واضطهاد.

تعرضت منطقة الجنوب القسنطيني كما سبق وأن أشرنا إليه لقمع مفرط على جميع الأصعدة العسكرية والإدارية والاقتصادية والقضائية. ولا شك أن هذه السياسة خلفت تأثيرات في بنى المجتمع الجزائري المسلم. وسأقتصر في هذا الفصل على بعض النماذج لاستحالة دراسة كل جوانب تأثيرات السياسة الاستعمارية في المنطقة، وسأحاول كذلك معرفة ما إذا كانت هناك مقاومة من السكان المسلمين لهذه السياسة الاستعمارية؟ أم أنهم رضخوا للأمر الواقع واستسلموا لإرادة المستوطنين والإدارة الاستعمارية؟

المبحث الأول: التأثيرات الاقتصادية على سكان المنطقة

ركزت الإدارة الاستعمارية في سياستها على ضرب الجانب الاقتصادي للسكان المسلمين خاصة وأن الاستعمار الفرنسي كان مدفوعا بنزعة رأسمالية فاحشة، وكان كثير من الساسة ومنظري الاستعمار ونخبه يسوقون فكرة أن تفقير المجتمع الأهلي لوحده يكون كفيلا بإخضاعه لإرادة السلطة الفرنسية، وركزوا بذلك على ضرب مقومات القوة الاقتصادية للمجتمع الأهلي.

إن تدهور الوضعية الاقتصادية للسكان المسلمين في غضون سنوات 1870 الى 1914هي معاينة واضحة جلية وظاهرة، فإفقار المجتمع المسلم يبدو جليا، وتعود أسباب التطور السلبي للوضعية الاقتصادية لسكان الأرياف أساسا الى عدة عوامل تتصل كلها بالوضعية الاستعمارية، إذ أن عمليات نزع الملكية العقارية المستمرة ما فتئت تقلص مساحات الأراضي المزروعة والمراعي الجاهزة من الأهالي، كما أن السياسة التي كانت تمارسها مصلحة المياه والغابات أفضت الى منع ماشية هذه المجموعات من الرعي في غابات أملاك الدولة أو البلدية، وأدت الى تقليص منتجات تربية الماشية، وكان لارتفاع نسب الاقتطاع الجبائية والتغيرات الإدارية أن مكنت الإداريين الأوربيين من التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدواوير[1]، هكذا لخصها المؤرخ شارل روبير آجيرون، لقد مست التغيرات الجذرية لنمط الحياة الاقتصادية المجتمع المسلم.

[1] – شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ج2، **مرجع سابق**، ص. 363.

المطلب الأول: تغير نمط الإنتاج والاستهلاك والتعاملات التجارية وتأثيرها على السكان

كانت الملكية عشية الغزو الفرنسي سنة 1830 تتحكم فيها المقدرة على استخدام وسائل الإنتاج والمنتجات وفق التصور الإسلامي، فالأرض ملك لله في المقام الأول ثم للطائفة الإسلامية، لذلك يمارس زعيمها ملكية فوقية على كامل الأرض الإسلامية، ولذلك كانت أراضي البايلك والعزل تابعة للوصي على المسلمين، وفي أراضي العرش يشعر أفراد القبيلة فيها أنهم مرتبطون ببعضهم البعض، وعادة ما يتولى توزيع هذه الأراضي على أفرادها رؤساء القبيلة بشكل يتناسب مع قدرتهم على زراعتها[1].

كانت السلطة التركية في الجزائر لا تتدخل في تنظيم الإنتاج، كما أنها لا تستطيع أن تفرض على القبائل أنماطا محددة للزراعات، لكنها تأخذ جزء منه كاستقطاع ضريبي، وفي أكثر الأحيان عينية مثل ضريبة الجبري والزكاة على المواشي والحكور على الأرض، فكانت الضرائب المفروضة أقل وطأة وغير مرهقة، فالباي حينما يثقل كاهل الفلاح بالضرائب يكون قد قضى على مصدر دخله[2] ، كما أن السلطة العثمانية الحاكمة في الجزائر لا تمارس رقابة على مجمل القبائل، فإذا كـــانت قبائل مخزن خاضعة للضريبة وتستفيد من امتيازات، فإن قبائل السيبة كانت في كثير من الأحيان لا تخضع لها، ويمكن لمربيي المواشي أن يتجنبوا الضرائب[3] لأنهم يرتحلون بعيدا عن محلات جباية الضرائب التركية خاصة قبائل النمامشة وبعض قبـــائل الصحراء، ورغم وجود مظالم في الفترة العثمانية بالجزائر من طرف الحكام، لكن لم تبلغ مـــا حدث للسكان إبان الاحتلال الفرنسي، فالسياسة الاستعمارية كانت موجهة أساسا الى تفقير السكان الأهالي والتضييق على مصادر عيشهم وفق منظور غلاة الاستعمار مثل بيجو الذي كان ينادي بحرب تدميرية ضد العرب حيث يقول:« ...لا يجب مطاردة العرب، بل ينبغي

[1] – عبد اللطيف بن أشنهو، **مرجع سابق** ، ص ص.26-28.

[2] – **المرجع نفسه**، ص. 34.

[3] – **نفسه**، ص ص .36-37.

منعهم من الزراعة، والحصاد، والرعي... » [1]، ويضيف دو-توكفيل:« كان ينبغي تدمير المدينة برمتها في الأقاليم التي لم يتم التحكم فيها » [2].

كانت الأراضي قبل الوجود الاستعماري الفرنسي مفتوحة أمام الرعاة والعشابة، غير أن الأمر تغير معه، إذ أصبحت قطعانهم خاضعة للرقابة الإدارية ولا تتحرك إلا إذا أخذت تسريحا مـــن الإدارة[3]، فتدهورت تربية المواشي، وصارت القطعان تنقص تباعا لنقصان أراضي الرعي، ذلك أن المساحات الشاسعة كانت ترعى بها القطعان الكبيرة، وصارت ملكا للاستعمار، وجاء قانون الغابات يمنع الرعي فيها، فأختنق من جراء ذلك سكان المرتفعات الذين يعيشون أساسا من تربية الماشية [4].

كان المعمرون يتهمون سكان المنطقة بالخمول وقلة النشاط الذي أوصلهم الى حالتهم المزرية، وبالمقابل كان الأهالي ينظرون الى أن سبب وضعيتهم التعيسة هو تدفق المستوطنين الذين سلبوهم ممتلكاتهم ودفعوهم الى الشطوط والجبال والأراضي الرديئة الجافة، ويذكر سكان بريكة هجومات المعمرين عليهم في سنة 1904 حيث طردوهم من أراضيهم السهلية خاصة عندما أنشئت بلدية بريكة المختلطة سنة 1907[5]، وقد جاراهم في ذلك بعض الضباط العسكريين بأن قالوا أن العربي كسول لا يمكن أن نعطي له الوسائل الحديثة للزراعة لأنها ستزيد من خمولهم، وأن تخلفهم سوف لن يسمح لهم باستعمالها على أحسن ما يرام، لذلك لا بد من تركهم على أوضاعهم، لكن الواقع يقول أن المستوطنين استولوا على معظم الأراضي الجيدة ثم تركوها بورا أو اكتروها للمسلمين الجزائريين، أو وظفوهم بها كخماسة، والأهالي هم الذين كانوا يعملون في الميدان عكس ما كان يروجه المستوطنون، وهو ما وقف عليه القائد الأعلى لدائرة خنشلة الذي

---

[1] – كلود ليزو، **مرجع سابق**، ص.159.

[2] – **المرجع نفسه**

[3] – عبد الله شافعي، **مرجع سابق**، ص. 54.

[4] – عدي الهواري، **مرجع سابق**، ص. 75.

[5] – عبد الله الشافعي، **مرجع سابق**، ص ص. 165،315.

اعترف أنه وجد فقط معمرين اثنين بيدهما محراثا، وأن معظم أراضي المستوطنين كانت بورا، بالمقابل كل أراض الأهالي محروثة[1]. إن ما يشاع بأن فقر السكان المسلمين يعود لخمولهم، مجانب للحقيقة، بل أن السياسة الضريبية والمصادرة وتقلب الأحوال الجوية هي من قهرت السكان وجعلتهم يتعرضون للفقر والحرمان. لقد تجول النقيب فيرفيل وكتب تقريرا في سنة 1910 حينما زار جبل ششار وقدمه للجنرال الحاكم بقسنطينة، أقر حقيقة مخالفة لما كان يسوقه المستوطنون؛ لقد تجول هذا الضابط عبر مواطن القبائل وبالخصوص جبل ششار، فتبين له أن الطبقة الفقيرة لم تعد تعاني نقصا في الأغذية فحسب بل صارت تعاني تدهور أوضاع قطيعها الهزيل، ولقد لحقت بالمواشي خسائر كبيرة بسبب قلة المراعي، وهناك من المزارعين من لا يـــملك البذور، وحتى موارد شركة الاحتياط ليس لها موارد ما يكفي للإقراض [2] فأصبحت حياة الفلاحين رهينة بالاقتراض، وكانوا يعيشون في تبعية تامة لنسق اقتصادي وضعه المستوطنون ليؤدي الى مزيد من البؤس، وكانت الحياة أشد بؤسا بعد الانتفاضات التي شهدتها المنطقة سنة 1871 و 1876 و 1879 ، و ما حدث بعد ثورة الأوراس 1916 خير دليل، حيث زاد تذبذب المناخ في تدهور الإنتاج الفلاحي لمدة طويلة، ذلك خلال عشرية كاملة جاءت فقط سنة 1906 وفيرة الإنتاج في الأوراس[3]، وربما أحسن وصف كان قد أطلقه محمد فريد الزعيم المصري حينما تطرق لحالة المسلمين الجزائريين لما زار الجزائر في مستهل القرن العشرين فقال:« ... تأكد لي أن مسلمي الجزائر في تعاسة ليست بعدها تعاسة فلا مطالبة للحرية الشخصية ولا للملكية العقارية، بل ولا للحقوق الشخصية، أراض تنزع ملكيتها لتوزع على المهاجرين الفرنسيين بلا ثمن ... ومسلمون يمنعون من نيل الوظائف ما لم يجنسوا بالجنسية الفرنسية.. » [4] ، لقد استولى المستوطنون على أراضي الأهالي و كان القانون الفرنسي يخدمهم حيث يفرض على من لا يتعرض إلى المصادرة

[1] – عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي**، ج1، **مرجع سابق**، ص. 377.

[2] – **المرجع نفسه**، ص.378.

[3] – **نفسه**، ص. 374.

[4] – محمد السويدي، **مرجع سابق**، ص.37.

الجماعية من الأهالي أن يقدم دليلا يثبت عدم مشاركته في الثورة، وبالرغم من هذه الحجة فالفلاحون كثيرا ما تطبق على ممتلكاتهم المصادرة نظرا لرفض الإدارة لشهاداتهم، ويسمح للقبائل الموالية للاستعمار من أن تدفع ما يقارب خمس الإنتاج فتعفى من المصادرة[1].

كان عدد الخماسة بباتنة عشية الحرب العالمية الأولى يمثلون نسبة 27 % من مجموع السكان[2]، لقد كانت ظروف الخماس هي وضعية الانحسار التقليدي للفلاح الصغير الذي أنهكته الديون واضطر الى أن يصبح مزارعا مُؤجرا وشريكا لمالك أكثر يسرا، وكانت توجد في الأصل عند إبرام هذا العقد الضمني تسبيقات نقدية والتزام المالك بتلبية حاجيات الخماس . وكان هذا الأخير يلتزم في المقابل بالقيام مدة سنة بتنفيذ جميع الأشغال الزراعية في ملكية معينة، وكانت عبارة عن محراث مخصص عموما لـ(10 هكتارات الى 12 هكتار)وكان الفلاح يقوم بتوفير جميع وسائل العمل والقطيع والبذور، ولقد كان أجر الخماس يدفع بواسطة نسبة ثابتة من المحصول، وكانت تقطع منه التسبيقات اللاحقة والسابقة [3]، وبالمقابل تميز مطلع القرن العشرين بظاهرة قيام الملكيات الزراعية الكبيرة على حساب الملكيات الصغيرة خاصة في الأرياف حيث أُمتصت الملكيات الصغيرة وتم احتوائها واستبعد ملاكها من المسلمين الجزائريين اللذين تحولوا الى عمال أجراء وخماسين وموسمين لصالح الكولون [4] .

زادت المساهمات الباهظة للحرب، والحراسة القضائية الجماعية والفردية التي وقعت في ظل ظروف صعبة على الصعيد الاقتصادي في انخفاض الإنتاج كنتيجة طبيعة لمصادرة أدوات الزراعة وأبسط وسائل الفلاحين حتى يجبروا جميع المدانين على دفع مساهمتهما على وجه السرعة، رغم أن التعليمات توصي بالسماح للفلاحين المجردين بإبقاء المحراث والثور الذي يسمح لهم بالعمل

[1] – أندري نوشي وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص.345-346.

[2] – J.H.Meuleman, **Op.Cit**, p. 305.

[3] – شارل روبير أجيرون ، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ج1، **مرجع سابق**، ص. 375.

[4] – نزيهة ضيف الله، **مرجع سابق**، ص. 31.

كخماسين حتى يتسنى لهم دفع الغرامات في أقرب وقت بعد أن باعوا مواشيهم التي كانت في غالب الأحيان وسيلة عيشهم الوحيدة[1].

كان الاقتصاد الجزائري قبل الفترة الكولونيالية في إطار القبيلة اقتصاد الاستهلاك الذاتي يتم في الغالب داخل نطاق القبيلة، وكانت بعض التبادلات تتم مع الخارج على قاعدة المقايضة، ولم يكن التداول بالعملة النقدية إلا على مستو ضيق، لذلك كانت القبيلة مكتفية ذاتيا [2]، غير أنه تم تحطيم الفلاحين خاصة من خلال فرض نوع من المصادرة والضغوط من طرف السماسرة واليهود والإقطاعيين الأوربيين الكبار على الفلاحين لكي يبيعوا لهم إنتاجهم الفلاحي والحيواني قبل الموسم وبأبخس الأثمان، وهو ما دفعهم للاقتراض بالربا من السماسرة واليهود[3]. وعانى سكان الأوراس من المرابين وهذا ما كانت تشير إليه التقارير الإدارية خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وكان المرابون من التجار وأعوان الإدارة والمستوطنين وبعض التجار من منطقة القبائل واليهود يقدمون تسبيقات مالية، فيقرضونها الفلاحين مقابل أضعافها بعد جني المحصول الزراعي حيث تصل في الأوراس فائدة القرض الى أكثر من سبعة أضعاف مقدار القرض الأصلي مما يضطر مالك الأرض الأصلي الى بيع ما يملك ليرد مال الاحتكار[4].

[1] – جيلالي صاري، **تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830– 1962**، **مرجع سابق**، ص ص. 63- 64.

[2] – عدي الهواري ، **مرجع سابق**، ص. 70.

[3] – عقيلة ضيف الله، **مرجع سابق**، ص. 36.

[4] – مصطفى حداد، **المقاومة الجزائرية**، **مرجع سابق**، ص. 172.

كان النظام الضريبي جائرا كما أسلفت ذكره، لقد وصل عدد أنواع الضرائب المفروضة على المسلمين الى 15 ضريبة [1]. إن ارتفاع الضغط الجبائي الذي تُضاف إليه غرامـــات الحرب و إيرادات مختلف أنواع الحراسة والغرامات الأخرى بعنوان: قانون الغابات أو قانون الأهالي دون التطرق الى كوارث التي يخلفها الربا قد أثرت تأثيرا سلبيا في اقتصاد الأهالي[2] .

لقد دخلت الرأسمالية في أوساط المجتمع الأهلي، وأصبحت المعاملات النقديـــــــة هي السيدة في دفع الضرائب، أو في بيع أو شراء المنتوجات[3] مما أدى الى تضرر السكان المسلمين منها، فمثلا حين يصل موسم الحرث يضطر الفلاح الجزائري الى شراء البذور بأسعار مرتفعة، عكس ما تعود عليه في السابق حيث كانت تتوفر لديه أهراء(مطامير) من الحبوب يدخرها لوقت الحاجة والحرث، لكنه أصبح أمام حاجته المتزايدة مع التغيرات التي لحقت به والضرائب الباهظة يضطر الى بيع منتوجه وقت الحصاد أين تكون أسعار المنتوجات منخفضة، فيدخل الفلاح في اختلال توازن مما يدفعه الوضع الى اللجوء للمرابين للاقتراض، كما تحولت الغابـــة التي كانت هبة الهبات فيما مضى للفلاح المسلم الى عدو حسب ما أدلى به عضو البرلمان جونار(Jonnart)، لقد كان النظام الغابي صارما الى حد القساوة[4]، وهكذا غدت الأسواق العامرة سابقا مثل سوق باتنة وبسكرة وخنشلة وبريكة ومروانة وعين التوتة والتي كانت تقام أسبوعيا مثل سوق ذراع الكاف (سوق الجمعة) في بني يفرن والتي يرتادها أولاد سلام وأولاد سلطان وأولاد عبد النور[5] مهجورة أو تكاد، وخلال انتفـــاضة الأوراس 1916 بقيت الأسواق

[1] – عدة بن داهة، **الاستيطان و الصراع حول ملكية الارض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830– 1962)** ، ج2، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص. 23.

[2] – شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**،ج1، **مرجع سابق**، ص. 343.

[3] – أنظر: **ملحق رقم 37**، ص .423

[4] – أندري نوشي وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص. 364– 365.

[5] مليكة قليل، **هجرة الجزائريين من الأوراس إلي فرنسا(1900– 1939)**، مذكرة ماجيستر في تاريخ الأوراس الحديث و المعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر،باتنة، 2008–2009، ص. 88.

في المنطقة مهجورة بسبب تأثيرات القمع، وأضيف إليه كوارث موسم الحصاد، وانتشرت بذلك مجاعة في المنطقة حيث حرث الفلاحون 25000 هكتارا أقل مما حرثوه سنة 1916[1] ، وساءت أوضاع سكان أرياف المنطقة.

تكيف المجتمع الريفي بصورة سيئة مع اقتصاد السوق الذي أتي به الأوربيون، ففي السابق تعود الفلاحون على ألا يبيعوا من محاصيلهم إلا ما كان لزاما لدفع الضريبة أو تلبية الحاجيات المستعجلة، وكانوا يُخزنون فائض إنتاجهم من الحبوب في السنة الجيدة، لكي تكون لهم احتياطا ثمينا من الحبوب، وعندما صار يطلب منهم السماسرة الأوربيون الذين كانوا يجوبون الدواوير بيعهم محصولهم، فإن كثير منهم كفوا ملء مطاميرهم وراحوا يبيعون كمية معتبرة من حبوبهم وقت حصادها، وفي هذا الوقت تكون الأسعار جد متدنية، غير أنهم سوف يشترونها لاحقا في فترة البذر (الحرث) أو في فترة الجفاف بأسعار باهظة [2].

لقد تراجع مستوى معيشة السكان ذلك أن مستوى المعيشة بلغ انخفاضا مخيفا خلال الأزمات الاقتصادية والتي لم تنجم من التذبذب المناخي فحسب بل نجمت من تحطيم أولويات النضال ضد هذه التذبذبات التي يحتاط منها من خلال إقامة الاهراءات (المطامير) الجماعية لتفادي مساوئ سنوات القحط وهو ما ذهب إليه عالم الاجتماع عدي الهواري وانتبه لمخاطره[3]

لقد وصل الوضع الاقتصادي في الأوراس الى قمة التدهور، وكانت المحاصيل صفر في سنة 1914 م ورديئة سنة 1916 وتفاقم البؤس، وحتى أن أسر المجندين من السكان المسلمين في الحرب العالمية الثانية تلكأت تجاهها الإدارة المحلية فيما يخص تسديد المخصصات اليومية الى الأسر الذين أخذت فرنسا أبناءها للتجنيد، فلم تتلق المنحة مثلا في بلدية عين التوتة إلا 121 أسرة من أصل 250 أسرة كانت تنتظر هذه التعويضات حسب مفتش البلديات المختلطة[4]،

---

[1] -S.H.A.T 1011, **Op Cit**, p.597.

[2] – شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق**، ص 334.

[3] – عدي الهواري ، **مرجع سابق** ، ص.77.

[4] – شارل روبير آجيرون، **الإضطرابات الثورية في الجنوب القسنطيني، مرجع سابق**، ص ص. 310 - 311.

ومعظم هذه الأسر كان يعيلها أبناؤها الشباب، لقد اعترف الحاكم العام ليتو بعد قمعه المفرط لثورة الأوراس 1916 وأدعى رغبة السلطات الفرنسية إصلاح الأوضاع في المنطقة، فأعلن عن إجراءات إصلاحية بإقليم الأوراس تضمن برنامج سياحي وتربوي وقد اعترف بالنقاط الآتية:

- أن الأوراس كان مهملا من فرنسا.
- ان ألمانيا قد اختارته لتفجير ثورة عارمة.
- أنه لم يُحتل من قبل من أية أمة.

كان الحاكم العام يأمل في وقف الدعاية الألمانية التي تقول أن منطقة الاوراس ليست تحت السلطة الفرنسية [1]، لكن هذا ذر للرماد في العيون، لقد كان فعله مخالفا لتصريحاته، فكان يأمر قمع انتفاضة 1916 قمعا عنيفا ومبالغ فيه ، فكانت الإعدامات والغارات والتمشيط وإحراق المنازل وإفراغ مخازن الحبوب بهدف تجويع الشعب وحصار المجاهدين وإتلاف المحاصيل الزراعية من قمح وشعير ونهب للمواشي، حتى توقفت الحياة الاقتصادية بسبب القمع المفرط، وأُغلقت الأسواق العامة طيلة سنة بعد الثورة، وحُكم على أزيد من 1200 شخصا من سكان المنطقة[2]. وهكذا كان الأوراس والى غاية الحرب العالمية الثانية مهملا دون إصلاحات اقتصادية أو اجتماعية عدا تأسيس بعض شركات الادخار والقرض[3] و لذلك غدا الأوراس والمناطق المجاورة له كله تحت رحمة المجاعات.

[1] – أبو القاسم سعدالله، **الحركة الوطنية الجزائرية**،ج 2، **مرجع سابق**، ص. 252.

[2] – يوسف مناصرية،« **وضع الجزائر إبان الحرب العالمية الأولى**»، ثورة الأوراس1916 ، **مرجع سابق**، ص. 455.

[3] – عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي**، ج1، **مرجع سابق**، ص.373.

المطلب الثاني: انتشار المجاعات والأوبئة

تبعـــا لسياسة التفقير التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية ضد السكـــــان الجزائريين المسلمين، أصبح الخماس الذي يشتغل بالحبوب بائسا معدما يتقاضي بين 12 الى 16 هيكتولتر من القمح أو الشعير في السنوات الجيدة و 6 هيكتولتر في السنوات العجاف، وكان دخله النظري يتراوح ما بين 110 فرنكا الى 315 فرنكا، وكان أغلب هؤلاء الخمـــاسين الذين يلبسون الأسمال البالية ويسكنون في أكواخ موبوءة يعملون إلا على الاعتياش لسد رمقهم[1].

انتشرت الأوبئة والمجاعات، وكان بعض من السكان الفقراء يكتفون في معيشتهم بالخضار البرية أو رغيف خبز الشعير المهروس والذي كان بالنسبة لهم بذخا نادرا لديهم،إذ كان الغذاء الاعتيادي يتألف من البلوط والنخالة وجذور النباتات والأعشاب[2]، كانت الأزمة المعيشية التي حلت في موسم 1877 و 1878 واستمرت حتى سنة 1880 بمقاطعة قسنطينة قد حملت ما حملت من الآلآم التي لا يسهل تخيلها بالنسبة لسكان لم يكن أمامهم بد من أكل جذور النبتات البرية والتي كانت شبه سامة(التلغودة)، بالإضافة الى اجتياح الجراد لمقاطعة قسنطينة في سنتي 1887-1888 وخلف أضرارا كارثية، وكان الناس يموتون على قارعة الطرق وهم يحاولون الالتحاق بالمدن أو بمراكز المعمرين، وقد أباد داء الكوليرا والتيفوس المجموعات السكانية التي

[1] – شارل روبير أجيرون ، **تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق**، ص. 358.

[2] – **المرجع نفسه**، ص. 359.

أضناها الجوع خاصة في شتاء موسم 1897-1898 بالجنوب القسنطيني بصورة خاصة. لقد أقر المؤرخ روبير آجيرون بأن انحلال النظام التقليدي وزوال المطامير الجماعية أدى الى المجاعة والخسائر البشرية الفادحة[1].

لقد عانى سكان قبيلة أولاد أرشاش بدورهم - عقب المحاصيل الضعيفة في 1887-1888- مجاعة شديدة، لقد ذكرت المجلة الافريقية، ووصفت حالتهم في عددها 36 سنة 1892:« رأينا في ذلك العام (1889)... أناسا يقتاتون طيلة أشهر بكاملها، بالأعشاب والجذور، والتالغودة والقيز والترفاس والعرعار والطرثوث » [2] ، كانت هناك مجاعات كبرى زعزعت المجتمع الجزائري[3]، وقد حدث انخفاض في عدد السكان، لقد مات من جرائها حوالي 500000 شخصا [4].و هكذا كان لسوء المعيشة في أوساط السكان فرصة لانتشار الأوبئة والأمراض المعدية .

في هذه الظروف، تدهور الطب الأهلي، حيث دفعت كثافة التواجد الاستيطاني الى قلة مطالبة السكان المسلمين وترددهم على المراكز الصحية، وربما كان هؤلاء ينظرون إليها وكأنها مخصصة للمستوطنين فحسب، فقد كتبت التقارير أن السكان المسلمين محرومون تقريبا من العلاج الطبي [5]، في الوقت الذي كانت الأمراض والأوبئة تفتك بهم، كما أشارت تقارير أخرى أن عرش لعلاونة من النمامشة ماتت مواشيهم وتوفي عدد من أولادهم بسبب مرض

---

[1] - **نفسه**، ص. 344.

[2] - مصطفى خياطي، **الأوبئة و المجاعات في الجزائر**، تر: حضرية يوسفي، منشورات A.N.E.P، 2013، ص. 229.

[3] - **المرجع نفسه**، ص ص.12- 13.

[4] - عبد العزيز وطبان، **الاقتصاد الجزائري ماضيه و حاضره 1830- 1950**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1992، ص.24.

[5] - إيفوان تيران، **المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة المدارس والممارسات الطبية والدين 1830-1880**، تر: محمد عبد الكريم أوزغلة، دار القصبة، الجزائر،2005، ص. 329.

الحصبة، وكان عدد وفيات الأولاد الذكور 55 طفلا، و الإناث 48 بنتا[1]، وكانت السلطات الاستعمارية تقدم الأعذار فيما يخص التكفل الصحي، لقد سجلت المفتشية العامة للجزائر العاصمة أنه يستحيل تطبيق تنظيم 21 مارس 1867 الذي يقر بتعين طبيب لكـل فرع إداري، لأن عدد موظفي القطاع الصحي بالمستشفيات محدود جدا، وكان هناك تكليف لطبيب يتواجد بالمنطقة لضمان هذه الخدمة، وفي ظروف صعبة حيث تتم الفحوص تحت الخيم تكاد تكون مستحيلة، والتلقيح كذلك[2]، وكانت الدوائر الفرنسية تتباكى على تدهور الصحة العمومية لكنها في واقع الأمر كانت تخشى فقط على المستوطنين[3] .

كان الفرنسيون يعيدون سبب انتشار الأوبئة لعادات الأهالي ولرفضهم التلقيح، ولكن لنسأل كيف يمكن لشخص يجهل قيمة هذه الأشياء الإقدام عليها؟ وكيف يستطيع أن يتقبل أن أبنه السليم، لا بد عليه أن يتلقى تلقيحا ليجنبه في المستقبل الأمراض؟ وربما يتبادر له أن الذي يقوم بهذا الأمر طبيب فرنسي، وربما تراوده أفكارا بأن هذا طبيب كافر والشفاء من الله، كما أن العربي لا يمكن أن يأتي بنسائه ليختلي بها الطبيب ولا يسمح لها بأن تكشف له عن وجهها وأماكن أخرى للمداواة، فكان لا بد من توعية للسكان وأخذ أعرافهم وعاداتهم محل اهتمام، بفتح المجال لتكوين أطباء أهالي مسلمين مثلا، وعلى الأقل توفير طبيبات فرنسيات للنساء المسلمات لتكسير حاجز عدم إقبال النساء، وأمام هذه السلوكات وجد المعادون للسكان المسلمين مبررا لعدم القيام بالتلقيح، لقد كتب الدكتور أنييلي:« هل يمكن لأمة متحضرة أن تقبل بعدم تقاسم حضارتها ؟ هل لها الحق في الاحتفاظ بفضائلها لرعاياها فقط؟ غير أن الوقاية الطبية هي تحقيق عميق للحضارة: أليس من الجرم الاستئثار بها؟ أوليس باستطاعتنا التخوف من إنكار الجنس الإنساني؟ إن الخطأ ليس إجبار الناس على التلقيح، ولكن عدم القيام به » [4].

---

[1] - C.A.N.O.M 1R/39

[2] – ايفون تيران، **مرجع سابق**، ص. 337.

[3] – مصطفى خياطي، **الأوبئة والمجاعات في الجزائر، مرجع سابق**، ص. 113.

[4] – ايفون تيران، **مرجع سابق**، ص. 341.

من جهة أخرى، كان الرفض الشعبي من طرف سكان منطقة الأوراس للتلقيح، فرغم أن سكان تبسة أصيبوا بمرض الجدري هم ومواشيهم غير أنهم لم يستجيبوا لنداء التلقيح[1]، وكان الأهالي ضحية السياسة الاستعمارية وضحية عاداتهم المحافظة وضحية الإشاعات المغرضة ؛ كان من الشائعات المتداولة أن التلقيح ما هو إلا علامة توضع للأطفال للعثور عليهم مستقبلا وتجنيدهم في فرنسا ؟ وكانت هذه الفكرة منتشرة في كل مكان وهو ما حدث بواحة بسكرة والتي بدأ التلقيح فيها عاديا غير أن هذه الإشاعة أثارت السكان فاضطر الطبيب الى توقيف عملية التلقيح[2]، كما أن هناك من ربط التلقيح بمحاولة الفرنسيين تعقيم أبنائهم من الإنجاب مستقبلا حتى لا يكون عدد العرب أكثر من الفرنسيين[3]، وهي نوع من المقاومة السلمية وربما نسميها المقاومة السلمية السلبية.

بدا الأوراس مهملا من الجانب الصحي، فالمستشفيات تكاد تكون منعدمة، كان هناك مستشفى" سان أغوستين أوراس" بأريس يعمل تحت إدارة الأب "دوفال" وبمساعدة الأخوات البيض، لكن هذا المستشفى لم يعمر طويلا [4]، ورغم هذا التجاهل كانت الإدارة الاستعمارية لا تتوان في تحطيم كل من كان يقاوم الذوبان فيها من أفراد المجتمع الأوراسي والصحراوي.

[1] – **المرجع نفسه**، ص. 346

[2] – ايفون تيران، **المرجع السابق**، ص .359.

[3] – **المرجع نفسه**، ص.366.

[4] – عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي**، ج1، **مرجع سابق**، ص. 350.

المبحث الثاني: محاولات الإدارة الاستعمارية تحطيم البُنى الاجتماعية والثقافية لسكان المنطقة

كانت البُنى الاجتماعية المشكلة لسكان الجنوب القسنطيني كغيرهم من السكان المسلمين الجزائريين مشكلة من قبائل وأعراش مكونة بدورها من عائلات وبيوتات، وكان بعض منها متنفذا، بعضها مرابطية (دينية)، وأخرى عسكرية(نبالة السيف) كالأجواد والمرازقية . تنظمهم علاقات تتحكم فيها الأعراف، وكان الشرع الإسلامي في غالب الأحيان يطغى على معظم نظمهم.

مثلت الأرض للقبيلة والعائلة قمة الشرف، فحين يمس شبر منها يهب أفرادها منتفضين، ولقد فهمت الإدارة الاستعمارية أن ذلك سيكون عائقا أمام سياسة الإخضاع ثم الإدماج التي كانت تسعى لهما، وكان ثالوث القبيلة والعائلة والأرض يحول دون سيطرة الإدارة الاستعمارية على الأراضي لفائدة المستوطنين، لقد تعالت أصواتهم وكانوا يشكلون قوة ضغط على الإدارة الاستعمارية، لذلك عملت على تفكيك القبيلة وتحطيم العائلات العريقة وسعت لتحطيم القيم الروحية والثقافية لسكان المنطقة.

المطلب الاول:تفكيك القـــــبيــلة

كانت منطقة الجنوب القسنطيني كما سبق وأشرت إليه في موضوعي ذات طابع قبلي، فكانت القبيلة هي الخلية الاجتماعية الأساسية التي تتماسك بصلات وثيقة، ورغم محاولات المعمرين إلا أن الأحلاف القبلية بقيت درعا حصينا ضد أمنية الإدارة بإضعافها بسبب وجود أراضي العرش، لكن بتاريخ 22أفريل 1863 جاء الإجراء الذي فجر القبيلة وحل أسباب وحدتها فقسمت بذلك الى دواوير، وكل دوار تكونت به ملكيات فردية [1].

كان الدوار هو مفتاح التنظيم الجديد الإداري والاجتماعي والعقاري، يتشكل الدوار من مجموعة غير متجانسة من بقـــــايا القبائل المفتتة، ويؤكد الجنــرال ألآر (Allard) في معرض

[1] – أندري نوشي وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 339.

حديثه عن دوافع القرار المشيخي قائلا:« لن تغفل الحكومة عن حقيقة أن سياستها يجب أن تنشد، على العموم، التخفيف من تأثير الزعماء وتفتيت القبيلة »[1]، كان الإدماجيون يرون ضرورة مهاجمة التنظيم القبلي للسكان الجزائريين وهذا لتفادي التمرد والانتفاضة، وكتب جول دوفال (Jules Duval) وهو من دعاتهم وهو يدعو لدحر ما يسميه؛ " تجمعات للمجتمعات البربرية العربية " في كتابه السياسة الاستعمارية قائلا:« تعتبر هذه القبائل مركزا للدسائس والمؤامرات، أي مصدر انفجار اجتماعي أو مصدرا للتمرد، لذا ينبغي تشجيع كل ما قد يضعفها أو يشتت شملها » [2] وبذلك كان السعي لتدمير وحدة القبيلة على كل المجالات : الاجتماعي والاقتصادي والمكاني.

كانت قوانين الإدارة الاستعمارية المدفوعة بدعم المستوطنين تهدف الى تفرقة الجماعات القبلية، وتجعل أراضيها قابلة للتصرف فيها بالبيع، وأن تحرر الجماهير بواسطة تأسيس ملكية فردية وإنشاء البلديات العربية يرأسها فرنسيون وبالتالي بلديات يسيرها رؤساء ونواب، وكان لابد من القضاء على خاصة شيوع الأراضي الأهلية ويستمر تجـــــــــميع القبائل في تجمعـــــات(كانتونات)[3]، لقد اختلق الاستعمار تعريفا لأرض العرش أو سبيقة وأعتبرها عقارات ملكا للعاهل(الحاكم الفرنسي) الذي يترك للقبيلة حق التمتع بها وتستعمل القبيلة هذا الحق كما تشاء ولكنها لا تستطيع بيع العقارات، وهو ما يمّكن الدولة الاستعمارية من الاستئثار بأراضي القبائل[4]، ولم تكن لهذه القبائل من القوة بحيث تصمد أمام قدرة الاستعمار التدميرية؛ لقد كانت الظاهرة التدميرية شاملة ومستمرة بحيث لم يكن بوسع أي شكل اجتماعي ما قبل المرحلة الرأسمالية أن يصمد بوجهها يقول كل من أ. برنارد و ن. لاكروا :

[1] – عدي الهواري ، **مرجع سابق**، ص. 109.

[2] – سعيد علمي، **مرجع سابق**، ص. 197.

[3] –شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، **مرجع سابق**، ص. 17.

[4] – عدي الهواري ، **مرجع سابق**، ص.46.

« دمرنا القرى التي كان بوسعها الصمود بوجهنا، ولكننا دمرنا في نفس الوقت القوى التي كنا نستطيع الاستناد إليها»[1].

كان تأثير القوانين العقارية على القبيلة والفلاحين كبيرا وهنا يمكن أن نشير الى صرخة أحد شيوخ قبيلة أولاد أرشاش بناحية خنشلة حين قال:« لقد هَزَمنا الفرنسيون فاستولوا على سهل السبيخة، وفرضوا علينا ضريبة الحرب، كل هذا لا يهم، لكن إنشاء الملكية الفردية على يد الفرنسيين والترخيص لكل فرد ببيع ما يحصل عليه من أرض بعد إجراء القسمة معناه الحكم على القبيلة بالموت، فبعد عشرين سنة من تنفيذ هذه الإجراءات الفرنسية سيؤدي ذلك لا محالة الى زوال قبيلة أولاد أرشاش » [2]. لقد فقد سكان الأوراس ما مقداره 1797402 هكتار من أراضي العرش أي ما مقداره 60% من أراضيهم لمصلحة الإدارة الاستعمارية[3] ، كما عانى عرش أولاد خيار بسوق اهراس من سياسة تفكيك القبيلة، فقد كان تقسيمه لا يستند الى أية قاعدة، فقد كان لا يهدف على الحفاظ على وحدة العرش بقدر ما كان يهدف الى ضرب البنية الاجتماعية له، حيث تم ضم فروع من أعراش تونسية غريبة عنه مثل العبايدية و المراهنة والعرارة [4] .

بددت الملكية الفردية وحدة القبيلة وكسرت بذلك عادات وتقاليد تشكلت عبر قرون، لقد حدث تحول عميق في نمط حياة السكان المسلمين فبعد أن كانوا ملاكا وفلاحين أصبحوا مقيمين على الحيوانات(رعاة) بين عشية وضحاها، وتحول البعض منهم الى عمال يومين أو خماسة [5]. هكذا عانى المجتمع من ظاهرة إزالة التماسك الجماعي وانحصرت العلاقات الاجتماعية في حدود العلاقات القرابية، ولم يعد المجتمع ذلك الكل المبنى الهرمي المتماسك ،

[1] – عدي الهواري ، **المرجع نفسه**، ص .130.

[2] – حيمر صالح، **مرجع سابق**، ص. 284

[3] – يسين وادفلي، **مرجع سابق**. ص. 80.

[4] – جمال ورتي، **مرجع سابق**، ص 32.

[5] – اندري نوشي وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 346.

لقد دمرت السياسة الاستعمارية العلاقات الاجتماعية والتي هي في الواقع محصلة التطورات التاريخية، فنشوء الملكية الفردية دمر العلاقات الاجتماعية القديمة دون أن يجد علاقات أخرى أرقى منها نوعيا [1]، لقد أنتجت السياسة الاستعمارية، مجتمع أهلي فقيـــر ومعدم ، وآخر دخيل مترف ومتسلط تمثـــل في المستوطنين .

وصفت المؤرخة سيلفي تينو ما آل له الوضع في أواخر القرن التـــاسع عشر وكتبت:« كان ميلاد المجتمع الاستعماري قد صدر قرار منح الجنسية الفرنسية الى كل أبناء الأوربيين الذين ولدوا في الجزائر، إنه شعب جديد يحصل مع بداية القرن العشرين على إنشاء مجلس كولونيالي، وعلى الاستقلال المالي ويعلن نفسه جزائريا، وأصبحت عملية سلب الأراضي من أصحابها في أخر مراحلها » [2] ، فخلال فترة بداية القرن العشريـــن منحت الإدارة الاستعمارية للمعمرين الجدد ما مقداره 2000 هكتار من الأراضي المحـــاذية للأطلس الصحراوي و في الأوراس، وتحول معظم السكان الى متسولين[3]. إن هذا الإفقـــــار الذي لا جدال فيه كان يتجسد خصوصا في اتساع نطاق القربي(الكوخ) ، فقد صارت " المشتـــة " عبارة عن قرية من القرابة التي أصبحت منذ ذلك الحين تشكل السكن المشترك بين من يعيش من زراعة الحبوب والراعي المفلس، وكان القربي مبني من الأغصان أو بالحجارة الجافة أو التراب المدكوك والسقوف مكسوة بالديس والحلفاء، ورغم ذلك كانت السلطات تفرض ضريبـــة عليها، فالقربي الذي يقدر ثمنه 300 فرنك كان يُدفع عليه من 2,5 فرنك الى 3 فرنكات[4] ، ورغم ذلك كانت القبائل والأعراش تتحد ضد الاستعمار في المنطقة، كحال قبيـــلة أولاد سلطان المقاومة والتي لم تستسلم، لقد فتتها السلطات الفرنسية الى دواوير، وألحقتها بثلاث بلديات مختلطة –كانت قد أنشأتها في المنطقة وهي : بلدية بريكة المختلطة، وبلدية عين التوتة

[1] – عدي الهواري ، **مرجع سابق**، ص. 69.

[2] – سيلفي تينو، **عدالة غريبة**، **مرجع سابق**، ص ص. 18-19

[3] – عبد الله شافعي، **مرجع سابق**، ص ص. 49- 50.

[4] – شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ج2، **مرجع سابق**، ص ص.351- 352.

المختلطة، وبلدية بلزمة – حتى تفكك روابط التضامن بين أفراد هذه القبيلة، لكن ما لاحظناه هو أن القبيلة حين انتفضت سنة 1916 ضد التجنيد الإجباري، ثار أفراد عشيرتها في البلديات الثلاث، وقد جلبوا معهم أعراشا أخرى. وأمام عجز السياسة الاستعمارية في إخضاع الأوراس تعاملت الإدارة الاستعمارية بحزم وقمع كبيرين ضد سكانه، ففي الوقت الذي أبقت على حق سكان القبائل والميزابيين في العمل بقوانينهم العرفية وقانونهم الخاص، كانت تنظر الى الأوراسين عربا أو بربرا على أنهم متوحشون واتهمتهم عقب انتفاضة 1916 بالأوراس بقولها :« السكان المتوحشون الأجلاف والبرابرة الذين هم من أصل شاوي هم وحدهم الذين استطاعوا أن يثوروا على فرنسا »[1].

كانت القبيلة مستهدفة بكل الوسائل، فسياسة التفرقة بين الأعراق عرب وبربر خاصة في أوساط الأعراش الكبرى وبين الصفوف حاولت الإدارة الفرنسية تطبيقها لتفكيك البنية الاجتماعية، وقد كان سباتيني- نائب راديكالي سابق أصبح سنة 1898 أحد المستشارين السياسيين للحاكم العام لافيريار هو الذي أقنع الحاكم العام الجديد بأن يطبق سياسة الأعراق التي ابتدعها غالييني- والذي كان يقول :« إذا كانت هناك عادات وأعراف يجب احترامها، فإنه توجد كذلك كراهيات وخلافات يجب التوفيق في كشفها واستخدامها لصالحنا بمعارضة هذه بتلك »[2]. وفي نفس السياق، وفي غياب القيم عن الحركة الاستعمارية ومنظريها، قال بوديشون في كتابه " خواطر عن الجزائر 1945 :« لا يهم فرنسا أن تخرق في سياستها الاستعمارية المقاييس الأخلاقية وقيمها ولكن الذي يهمنا قبل كل شيء هو تأسيس مستعمرة نملكها بصفة نهائية وننشر على الشواطيء البربرية المدنية الأوربية، ومن البديهي أن أقصر الطرق هو نشر الرعب، ففي استطاعتنا أن نحارب أعدائنا الإفريقيين بالحديد والنار، وأن نضرم

[1] – شارل روبير أجيرون، **الإضطرابات الثورية في الجنوب القسنطيني، مرجع سابق**، ص. 318.

[2] شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ج2، **مرجع سابق**، ص. 235.

نار الفتنة بين قبائل التل والصحراء ، وأن نبلو السكان باستهلاك الكحول ونشر الفساد وبث عقارب النزاع والفوضى بينهم » [1]، و شهد شاهد من أهلها.

كانت القبيلة في منطقة الأوراس فضاءً رحبا يلبي حاجيات السكان وينفتح على العشابة من بدو الزيبان والصحراء، ومعلوم أن طبيعة الاقتصاد القبلي هنا يمزج بين حراثة الأرض وتربية المواشي، هذه الأخيرة تحتاج لمساحة أوسع، غير أن الإدارة الاستعمارية لم تتفهم ذلك، أو تعمدت، وأرادت تجميع السكان في مراكز دون مراعاة لخصوصيتهم، ففي بحث حول السكن الريفي للسكان الأصليين في الجزائر الذي نظمه الحاكم العام عام 1911 جاء تقرير المركز العسكري لتكوت :« إن المنطقة فقيرة جدا على العموم ولا تسمح بالتالي لسكانها بالإقامة الحضرية على غرار سكان القبائل ولا يكفي محصول الثمار المزروعة في أسفل قرية شاوية الأوراس. يجب أن نضيف الى ذلك المنتوج بعض قطع الأرض الواقعة في بعض مناطق الشمال الأكثر خصوبة » [2] .

عُرف عن القبيلة أنها حين تتعامل مع الأرض تتبع نظام استراحة لها، وتراعي أيضا حاجات الرعي ، وكانت مساحة الأراضي واسعة وكافية للسكان قبل تطبيق التنظيمات العقارية الفرنسية، ولكن مع تطبيقها بدأت تشهد تناقصا وهو ما يعني اختناقا بالنسبة للقبائل والأعراش،وقد كتب مستشار الدولة ليستيبودوا (lestiboudois) في أحد تقاريره :« لا يمكن حصر هؤلاء الناس فجأة في خطوط هندسية متراصة في حين أنهم يحتاجون الصحراء شتاء وسهول التل في الربيع والصيف، والجبال والغابات في فترات الجفاف » [3] . لقد كان ذلك في سبيل خدمة الاستيطان وفي سبيل تلبية دعوات من كان يعتقد أن تجميعهم يساعد على اندماجهم، لقد اعتقد المعمرون أنهم وصلوا حينئذ الى تحقيق

[1] – فرحات عباس، **مصدر سابق**، ص ص. 73- 74.

[2] – عدي الهواري ، **مرجع سابق**، ص. 130.

[3] **المرجع نفسه**، ص. 63.

أحلامهم في المنطقة غير أن انتفاضة العامري في 1876و الأوراس في 1879 وانعـــدام الأمن في أرياف التل واستئناف النمو الديموغرافي للسكان الأصليين كانت تجيبهم بأنه بالـرغم من الضربات التي تم تلقيها فإن المجتمع الأهلي لم يكن خاضعا، ولا مستعدا لترك نفسه يذوب في المجتمع الفرنسي[1]، ولكن بالمقابل كان القمع الفرنسي كبيرا لإضعاف القبيلة كمـا حدث لقبيلة البوازيد، فلكي يجبروها الى الخضوع وعدم التمرد من جديد، قاموا بضربهم في مـــواردهم و يعترف الفرنسيون بقيامهم بقطع 1900 نخلة في واحة العامري من مجموع 26000 نخلة كانت بها، أما الواحات المجاورة فقد تعرضت هي الأخرى لنفس المصير والجدول الآتي يوضح ذلك:[2]

(الوحدة نخلة)

فوغالة	1200	السحيرة	100
البرج	1300	بنت يوس	1350
طولقة	1500	أورلال	300
فرفار	1400	مليلي الدشرة	400
ليشانة	1500	مليلي الزاوية	200
بوشقرون	350	بيجن	425
ليوة	350	الزاوية الشرقية	550

ويعترف الفرنسيون أيضا بأن مصلحة الهندسة العسكرية والتي كانت تفتح الطريق لمهاجمة واحة العامري قطعت 12000 نخلة لفتح الطريق للجيش وكانت قيمة النخلة الواحد متوسطها 75 فرنك وقد تحسرت الإدارة الاستعمارية ليس على ما حل بالسكان بل لتضييعها مداخيل مهمة من الضرائب التي كانت ستجنـــــيها منها، وقدروا خسارتهم بـ 32 مليـــــــون فرنك

[1] – شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق**، ص. 26.

[2] – S.H.A.T 1H230, **Op .Cit**

ضائعة بسبب إتلاف نخيل منطقة الزيبان خلال انتفاضة العامري وشتت فروعهم بين مناطق القطر الجزائري ونفي شيوخهم ووجهائهم الى فرنسا وكاليدونيا.

لقد تضرر البدو من سكان الأوراس والزيبان من السياسة الاستعمارية، ولقد أقر مؤيدو الاستعمار أنفسهم واعترفوا بما لحق بالبدو؛ هو أمر مؤسف، فقد ذكر النقيب لووريو من على منصة مؤتمر الاستعمار الريفي سنة 1930 اعترافا:« من المؤسف ألا تكون قرارات مجلس الشيوخ (سيناتوس –كونسيلت) قد احتفظت بأراض هامة لهم – في منطقة كان البدو يأتون إليها منذ الأزمنة الغابرة– إن هذه الحالة هي سبب الصعوبات التي تطرأ اليوم، والتي تحول دون استمرار فروع هامة من النشاط الزراعي الذي يتكامل بشكل طبيعي للغاية » [1] ، إن سكان الأوراس الذين يمزجون بين نمط حياة سكان الجبال ونمط حياة السهوب شبه الصحراوية يخضعون لخصوصية جبالهم الواقعة بين التل والصحراء، غير أن توسع الاستيطان في المناطق الشمالية واستلاءه على الأراضي الجيدة من جهة، وطرده السكان المحلين من جهة ثانية أدى الى حرمان سكان الأوراس من الأراضي التي يمضون الشتاء بها كتازولت وعيون العاصفير(لافرو) وعين التوتة(مكماهون) وسريانة والمعذر وبرناي وغيرها، لقد صار السكان يتنقلون في جوار جبالهم مباشرة وفي الوديان التي صاروا يتصارعون حولها قبل أن يقيموا بشكل دائم في أراضي جماعية، وتحتم على هؤلاء الحضر الجدد بناء مساكن بالية (غوربي)، وتخلوا على الخيام التقليدية[2]، وهكذا أصبحت حياة أفراد أعراش وقبائل المنطقة في ظروف صعبة جدا وهو ما انعكس على العائلات التي لم تسلم هي الأخرى من السياسة التدميرية الفرنسية.

المطلب الثاني: تفكيك العائـلات

قبل قدوم الفرنسيين، كانت هناك بمنطقة الجنوب القسنطيني عائلات كثيرة تميزت بنفوذها وأدوارها الاجتماعية والاقتصادية، فكانت أسرة بوعكاز الذوادية وأسرة بن قانة وأسرة أحرار

[1] – عدي الهواري، **مرجع سابق**، ص.108

[2] – **المرجع نفسه**، ص. 104.

الحنانشة وأسرة بني جلاب بتقرت وأسرة بناصر (بن حسين) بالخنقة، وأسرة بن شنوف[1]، كما كانت تتواجد عائلات أخرى كعائلة أولاد بلقاسم (بوضياف) بالأوراس وعائلة بوضياف الحضنة، وعائلة بلعباس بمنعة وعائلة بلقاضي بباتنة وعائلة سي مقران بمدوكال وغيرها،كانت هذه العائلات تقوم بأدوار مهمة رغم ما كان من خلافات فيما بينها بسبب سياسة الصفوف السائدة، لكن الحياة كانت مستمرة والخلافات تحتويها العادات والأعراف، وكانت السلطة العثمانية تدرك ذلك وتشاركها في الحكم عن طريق إشراكها في تسير القبائل المخزنية .

تغلغلت الإدارة الاستعمارية في المنطقة وسعت الى توظيف تلك العائلات في مشروعها الاستعماري باستمالتها ومن خلالها استمالة أتباعها أيضا وإخضاعهم لهم، وهو ما حدث مع معظم أسر الجنوب القسنطيني منذ سقوط قسنطينة سنة 1837[2]كسياسة ظرفيـــة. ومع تحقيقها للسيطرة، بدأت تعمل على إضعاف العائلات الكبيرة، حيث انتزعت من يدها آليات السلطة، ومنحتها أدوار ثانوية فكان مثلا ابن الشيخ عزيز حفيد الشيخ الحداد مجرد خوجة في بلدية مختلطة بمنطقة الأوراس لأنه منع من الذهاب الى بلاد القبائل، ولأن أراضيه فرض عليها الحجز، وكذلك حال سي محمد بن هني بن بوضياف الذي كان في الســـابق يتولى قيادة السحاري الكبرى[3]. لقد فقد نبلاء السيف الكثير من هيبتهم ونفوذهم بانهيار ثرواتهم وانحطاط عائلاتهم و تزاحم الزوايا والمرابطين والانقلابات التي بعثرت سلم القيم الاجتماعيـــة، وأصبح هؤلاء مجرد موظفين منقادين عن غير اقتناع [4]، وهكذا إنهار المجتمع كليـــا حيث اختفت الأسس التقليدية واضمحلت العائلات الكبرى ونزعت الملكيات الأهلية وكلها أدت إلى تفقير وتشريد أغلب السكان، وبحث منظرو الاستعمار على مبررات السيـــاسة الاستعمارية حيث

---

[1] – جميلة معاشي، **الأسر الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري (من القرن 10 هـ(16م) الى 13 هـ(19)م** ، ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص ص.31_ 102.

[2] – هواري مختار،« **سياسة الإدارة الاستعمارية تجاه العائلات المتنفذة** »، **مرجع سابق**، ص 73- 79.

[3] – شارل روبير آجيرون، **الجزائريون المسلمون و فرنسا**،ج1، **مرجع سابق**، ص. 711.

[4] – شارل أندري جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير، مرجع سابق**، ص.56.

يشير دي توكفيل أنه لم يكن بالإمكان ولا من الواجب منح نفس الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون للأهالي؛ فدولة القانون القائمة في أوربا بالاقتراع العام والحر والفصل بين السلطات وضمان الحريات الأساسية وحماية الفرد، هي غير قابلة للتصدير خارج أوربا [1].

استمرت الإدارة الاستعمارية في تقاليد الإدارة العسكرية فيما يتعلق بالأحلاف القبلية في الجنوب القسنطيني، لقد وظفت ذلك مع عائلة بن شنوف التي ورثت آل بوعكاز الذين كانوا في صراع مع آل بن قانة، فبعد أن توفي الميهوب بن سي أحمد باي سنة 1885 ، انتقلت زعامة بني شتوف الى ابنه علي باي بن ميهوب الذي برز كزعيم سنة 1886 حيث تولى منصب قيادة أولاد بوسليمان وأحمر خدو، ثم تم تعيينه في سنة 1901 قائدا على أولاد رشاش، في حين مكث إخوته الثلاث في منطقة الأوراس. كان هدف السلطات إبعادهم عن الزاب، لكنها حرضت آل بن ناصر(بن حسين) من خنقة سيدي ناجي عليهم[2]، هكذا كانت تحاول إبقاء العداوات وإثارتها بين العائلات رغم أن هذه الأخيرة كانت تتعامل معها، ومخلصة لها في كثير من الأحيان.

لقد أبقت الإدارة الاستعمارية لعائلة بن قانة النفوذ الواسع على منطقة الزاب ووادي ريغ، فقد كان سي محمد الحاج بن قانة على التوالي شيخ منطقة سيدي عقبة(1866-1875)ثم قائدا على منطقة الصحاري والزيبان وفي سنة 1901 حصل على رتبة باشا آغا، وحين توفي بن قانة في سنة 1910 إختل التوازن بين الحلفين العتيدين، لقد عين سي بوعزيز في المندوبية المالية في حين عين علي باي(من أولاد بوعكاز) في منصب آغا سنة 1911 لكنه أُغتيل في 30 سبتمبر 1915 وقد راجت الشائعات أن آل بن قانة من قتلوه[3].

هكذا فقد عليةُ القوم مصادر العائدات التي كانت توفرها لهم مناصبهم القيادية القديمة، فتردت أوضاع عدد كبير من عائلات الوجهاء واضطروا لبيع ممتلكاتهم ولجأوا الى الاقتراض الربوي

[1] – كلود ليزو، **مرجع سابق**، ص.161.

[2] – شارل روبير آجيرون، **الجزائريون المسلمون و فرنسا**،ج2، **مرجع سابق**، ص.60.

[3] – شارل روبير آجيرون، **الجزائريون المسلمون و فرنسا**،ج2، **المرجع السابق**، ص. 16.

والمجازفة بتغيير النشاط الاقتصادي، فهذا ممثل عائلة بن ناصر (بن حسين) التي كانت عائلة مرابطية ذات شأن عظيم في المنطقة في الفترة العثمانية، وكانت تستقبل بايات تونس في قصورها، وتقوم بأدوار اجتماعية هامة لفائدة سكان الخنقة وجبل ششار والمناطق المجاورة، انطفأ نورها بسبب السياسة الاستعمارية فهذا المدعو: حسين بن أحمد بناصر يبعث برسالة الى القايد تريمان بتاريخ 8 أكتوبر 1886 يستجديه لأجل وظيفة ، نقتبس جزءا منها لتلخص لنا ما آلت له العائلات المتنفذة من انتكاسة:« ... و اليوم سيدي أن أبي تركنا في سبعة أولاد وأنا أكبرهم فكلنا محبين ومريدين خدمة الدولة السعيدة كما خدمها أبونا وجدنا لتبقى دارنا خديمة للدولة وظني في سيادتك خيرا أن لا تخيب رجانا ولا تغيرنا ونحن محبون لخدمتك[...] فالمطلوب من الحضرة العلية أن تجعلني في بالك وتنظر لي بعين رضاك وتنعم علي بإمساك موضع أبي[أحمد بناصر] قايدا وماترا[ترى]مني الدولة إن شاء الله إلا حسن السيرة وصفاء النية ونحن أولادكم وخدماكم[خدامكم] ... »[1]

هكذا حطمت السياسة الاستعمارية العائلات العريقة، وخسر المجتمع الأهلي تلك الأعمدة الاجتماعية، كما خسرها الفرنسيون أنفسهم لقلة نظرهم، ذلك ما أدركه متأخرا الحاكم العام: ل م. ج. كامـــــــبون (M. J. Cambon) اذ يقول:« لم يبق غير عدد كبير من الرجال لا تأثير لنا عليهم في غالب الأحيان. ثمة عمليتان كانتا كافيتين لبـــــــلوغ ذلك. بالنسبة للزعماء، استبدلنا الوجيه القوي الذي تتبعه كل القبيلة من أدنى إشارة منه بعميـــل

عادي تنفيذي، ما نزال اليوم نعينه باسم عميل عادي تنفيذي، ما نزال نعينه باسم الزعيم المحلي ولكنه لا يتحل بأي شيء من صفات الزعيم السابق، وفي نفس الوقت تابع قرار مجلس الأعيان لعام 1863 تفتيت القبيلة بتكوين الدوار البلدة والملكية الفردية »[2].

---

[1] -C.A.N.O.M, 06H32, **Op.Cit.**

[2]- عدي الهواري، **مرجع سابق**، ص.150.

لقد استمر تدمير النسيج الاجتماعي من طرف الإدارة الاستعمارية ورأت أن ذلك غير كاف إلا بتعزيزه بإجراءات تضرب بالبنى الثقافية لمجتمع الجنوب القسنطيني خاصة التعليم والدين والعادات والتقاليد وتحطيم هياكلها.

المطلب الثالث:محاولة تحطيم البنى الثقافية لسكان المنطقة

عملت الإدارة الاستعمارية في منطقة الجنوب القسنطيني على ضرب المقومات الثقافية والحضارية للسكان، لقد سوقت معظم النخب الفرنسية على المنطقة بأن سكانها أجلاف ومتمردون وأن الحضارة الحديثة لم تمسسهم، وذلك زورا وانتقاما منهم، لكن الحقيقة أن الاستعمار هو من حطم منظومة التعليم التقليدية للسكان المحليين (الأهالي) والتي كانت من قبل تستفيد منها فئة كبيرة من السكان، لم تنش الإدارة الاستعمارية بالمقابل ما يماثلها، وحسب المكاتب العربية فإن الجزائر كانت تتوفر قبيل الاحتلال على منظومة تعليمية مستقلة عن الأتراك وفعالة ومتفوقة، وكانت قائمة بفضل الأوقاف، وكان نحو 40 % من السكان يحسنون القراءة والكتابة، لكن عدد المدارس القرآنية في الجزائر وعدد الطلاب الدارسين بها انخفض الى النصف في السنوات العشرين الأولى من السيطرة الفرنسية[1] ، لقد سعت السياسة الاستعمارية لتحطيم الأوقاف والزوايا والكتاتيب، لقد كتب روبارت لاندا توصيفا لما آلت إليه الأوضاع فقال:« إن انحصار التعليم التقليدي كان عنيفا عنف الكارثة، فقد حطمت مراكز الثقافة العربيـــــة وخاصة زوايا المرابطين التي قاومـــــــت الاحتلال، أما رجـــــالات الثقافة العربية – الإسلامية التقليدية فبعضهم هلك بفعل الانتفاضات العديدة المناهضة للاستعمار وبعضهم غادر الجزائر » [2].

[1] – فلادمير ماكسيمنكو **مرجع سابق**، ص. 32.

[2] – فلادمير ماكسيمنكو **المرجع السابق**، ص. 32.

أنشأت الإدارة الاستعمارية المدرسة العربية الفرنسية بباتنة سنة 1857، و لم يكن مترددا عليها في شهر ماي 1864 سوى 5 أو 6 تلاميذ مما جعل الإدارة الاستعمارية تضغط على القياد والموظفين لإرسال أولادهم إليها مما أدى الى ارتفاع عدد التلاميذ سنة 1864 ليصل عددهم 40 تلميذا وكان معظمهم من أبناء القياد والقضاة والشيوخ المقيمين في باتنة، وقد جاء في تقرير السداسي الثاني لسنة 1867:« لا ينبغي أن يخفى علينا أن توسيع التعليم هو الوسيلة التي تمكننا من التأثير على الأهالي و الوصول بهم الى الانصهار مع العنصر الأوربي، ولا ينبغي أن تثنينا عن تحقيق ذلك الهدف تضحية مهما كانت كلفتها » [1] ، وفي 1870 وجد بباتنة 42 مسلما يزاولون التعليم في المدرسة العربية الإسلامية، بينما كان 10 تلاميذ يزاولون تعليمهم في مدرسة قسنطينة أو المعروفة بالمتوسطة العربية الفرنسية [2] .

افتتحت المدارس العربية – الفرنسية في الإقليم العسكري، لكن مع توسيع الإقليم المدني فإن الكثير من المدارس المختلطة التي لم تقبل بها المجالس البلدية أغلقت، أو أصبحت مدارس بلدية مخصصة في الواقع للتلاميذ الأوربيين دون سواهم، وتشير الإحصائيات أنه قد كان هناك 16 مدرسة عربية- فرنسية في الجزائر ذات القسم الواحد في 1882 مقابل 24 مدرسة في 1877[3].

كان المستوطنون ضد تمويل بناء مدارس أهلية مخافة أن يتسبب التعليم العام في استعادة الوعي لدى السكان المسلمين، كان لسان حالهم يقول :« من الأفضل ترك العرب وشأنهم يتخبطون في أغلال الجهل بدل دعوتهم للمساهمة في مأدبة حضارتنا » [4]، فمن 1870 الى 1883 كانت التقارير تجدد أمنية السكان في فتح مدارس أخرى في دائرة باتنة، خاصة بخنشلة

[1] عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي**، ج1، **مرجع سابق**،ص ص. 342-344.

[2] - **المرجع نفسه**، ص. 345.

[3] - شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ج2، **مرجع سابق**، ص.248.

[4] - عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي**، ج1، **مرجع سابق**، ص. 249.

لكنها لا تلق الاستجابة، وكأن الإدارة الاستعمارية أدركت بعد انتفاضة 1870 استحالة دمج سكان المنطقة الأوراس عن طريق التعليم[1] .

هكذا تجاهلت الإدارة الاستعمارية السكان المسلمين، فقيمة نفقات تعليم الأهالي كانت نسبتها ضئيلة جدا مقارنة بالضرائب الباهظة التي تفرض عليهم، ففي 1891 كانت نسبة الإعتمادات المخصصة لتعليم الأهالي تقدر بنسبة : 9,37 بالمائة من ميزانية التعليم العمومي لهذه السنة، وفي 11 جويلية 1897 كتب روزي شيخ بلدية عين البنيان غيوفيل[2] (Guyoville) في مراسلته أن نفقات التعليم العمومي كانت تبلغ 52 فرنكا عن كل تلميذ فرنسي و 2 فرنك فقط عن كل تلميذ أهلي[3] . ورغم قلة النفقات التي تصرف على التلميذ المسلم على قلتهم، كان بالمقابل تحطم وتهدم المؤسسات التعليمية الأهلية، وربما ما حل بالزوايا و الطرق الدينية لخير مثال.

لقد سعت الإدارة الاستعمارية الى تدجين الطرق الصوفية والزوايا، ورأت أنه لزاما عليها أن تضع حدا للقوى الدينية التي تقف حائلا دونها ودون إخضاع السكان، وتم ذلك إما بواسطة قهر رجال الطرق الصوفية كالصادق بلحاج من أولاد يوب، والشيخ بوزيان وسي عبد الحفيظ الخنقي، وسي دردور وغيرهم، وعملت على تشويه سمعة رجال الطرق الدينية واستغلت طموحاتهم الشخصية واستغلت كذلك نفوذ المقدمين لتحبيب فرنـــــسا لنفوس المريـدين [4].

لقد اعترف ليتو قائلا:« لا زلنا نعمل ولمدة طويلة بالمقولة القديمة"فرق تسد" فيما يخص الإخوان والسياسة الخاصــة بالأهالي » و قد أمر الحكام الإداريون بالعمل على تأجيـــج

[1] – **المرجع نفسه**، ص. 346.

[2] – ف أكاردو، **معجم قبائل و دواوير الجزائر**، تر: حمزة الأمين يحياوي و مالك بن خيرة، عالم المعرفة، الجزائر، 2013، ص. 464.

[3] – شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**،ج2، **مرجع سابق**، ص.258.

[4] – عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي**، ج1، **مرجع سابق**، ص. 357

الشقاق حيث كان الحاكم رفوال[1] يقول في سنة 1902:« أرى من الجيد كالعادة، أن نبقى جنبا الى جنب ممثلي طائفتين متخاصمتين، فالعداء الذي يكنه سي الهاشمي لسي لعروسي يخدم سياستنا ونفاق الطريقة القادرية هو بالنسبة لنا تأكيد آخر على حسن نية التيجانية » [2]، وهكذا أججت السياسة الاستعمارية الصراعات الهامشية بين الزوايا كالصراع بين الزاوية القادرية بمنعة ضد زاوية تبرماسين والزاوية الدردورية و الرحمانيتين، وهكذا خبت أضواء مدارس الزوايا مثل زاوية سيدي مصمودي التي أحرقت سنة 1859 وزاوية " مول القرور" ببلزمة التي هدمت سنة 1864 كما تم غلق مدرسة زاوية مدرونة سنة 1880، وأُضعفت أدوار زاوية أحمد بلقاضي وزاوية سي مقران في مدوكال[3]، وبالمقابل ساعدت شيوخ الزوايا غير المعادية للسياسة الفرنسية لكسب الثروات فكانت مثلا زاوية طولقة في عهد سي أعمر بن عثمان في 1906 تمتلك 1306 نخلة بطولقة و 655 نخلة بالبرج، 372 بفرفار [4] وضُربت الزاوية الدردورية الرحمانية في الأوراس بالزاوية القادرية الموالية لها لآل بلعباس، ونزحت الزاوية العزوزية نحو نفطة التونسية بنزوح شيخها بن عزوز[5].

كانت الجمهورية الثالثة تدعي التسامح الديني، غير أنه في واقع الأمر كان غير ذلك، لقد كتب المؤرخ أجيرون ردا على إدعاء التسامح الديني من الإدارة تجاه المسلمين فقال:« لكن الواقع كان غير ذلك، فقد توقف التكوين الحر لرجال الدين، كما أصبحت التظاهرات الدينية التقليدية المحضة، مثل الاحتفالات والحج مرهونة بتراخيص إدارية ؛ حيث كانت السلطات تظن أن المسلم إذا قصد مكة لأداء مناسك الحج ينقلب شخصا

[1] – حكم بول روفوال من جوان 1901 الى غاية 1903 وجاء بعده موريس فارنييه أنظر: محمد العربي ولد خليفة، **مرجع سابق**، ص .204.

[2] – شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ج2، **مرجع سابق**، ص.288.

[3] – عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي**، ج1، **مرجع سابق**، ص ص.357-358.

[4] – **المرجع نفسه**، ص. 362.

[5] – **نفسه**.

متعصبا ومتمردا ...والى جانب ذلك فقد كانت المدارس القرآنية التابعة للزوايا تُحارب بضراوة [...]وانخفض عدد المدارس الرسمية، ثلاث أُنشئت للتمكن من ممارسة الديانة والعدالة الإسلاميتين، تلك هي حصيلة مبادئ التسامح التي كانت تفتخر فرنسا باحترامها » [1]. كما لم تسلم المدارس التي تهتم بتخريج الطلبة في القانون الإسلامي، حيث أُخضعت الى مراقبة شبه بوليسية، ولقد طُور فيها عبثا تعليم الفرنسية حيث أسند التعليم الديني لمشرفين فرنسيين، كما أن إغلاق العديد من المحاكم الإسلامية كان بمثابة تحطيم للطلبة المتخرجين والمدارس لأن التشغيل لم يعد موجودا، فمن ضمن 142 تلميذ في 1876 انخفض عددهم الى 57 في 1885[2].

كانت العراقيل أمام السكان في أداء شعائرهم، فقد أمر الحاكم العام للجزائر دوغيدون بسحب رخص تنقل المرابطين ورفض تسهيل شروط الحج وذلك لأسباب سياسية شرحها قائلا :« لقد أثبتت التجربة أنهم يعودون إلينا أكثر تعصبا من ذي قبل وأقل استعدادا للرضوخ لهيمنتنا » [3]. لقد مُنع الحج سنة 1874 بدعوى انتشار وباء الطاعون في ليبيا والحجاز، كذلك في موسم 1877 و 1884. كانت الدواعي السياسية مبررا لمنع الحج كما حدث أن منع الحج في سنة 1908 بسبب ثورة الشبان الأتراك، ومنع الحج في سنوات 1910 و 1911و 1912و كانت الذريعة الأوضاع الدولية غير الملائمة[4].

حاولت الإدارة الاستعمارية بالمقابل استمالة سكان المنطقة نحو الديانة المسيحية، ويبدو من خلال رد قياد الأوراس للسلطات الفرنسية التي طلبت إفادتها بعدد الأشخـــاص الذين

---

[1] شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ج2، **مرجع سابق**، ص.237

[2] – **المرجع نفسه**، ص. 284.

[3] – شارل روبير آجيرون، **الجزائريون المسلمون و فرنسا**، ج1، **مرجع سابق**، ص. 544.

[4] – **المرجع نفسه**، ص ص. 481- 482

دخلوا المسيحية وتجنسوا والمسمون لدى السكان المسلمين بـ:(المتورنيين)، أجـاب كل قياد المنطقة – منهم: قايد التوابة بوضياف بن محمد وقايد لعشاش بن سديرة بن بوضيـاف وقايد أولاد بوعون السعيد بن الشريف، وقايد باتنة البشير بن محمد– أن ليس هناك أحد قد تجنس[1]، وهذا دليل رفض سكان المنطقة ومقاومتهم[2]، لقد كتبت المؤرخة سيلفي تينو:« إن رفض الاندماج يقاس بضعف عدد " عمليات التجنيس" والذي يشهد بتعلق الجزائريين بقانونهم العام الشخصي، لقد كان للكلمة الجديدة " متورني" في الكلام الشعبي كعلامة الرضى نحو اندماج مخرب للهوية الجزائرية، فهي تدل على الذي أدار ظهره لثقافته من أجل التفرنس » [3] .

كانت الحركة التبشرية قد أسست مركزا بحوز أريس وتم إسناد الأعمـــال الخيرية والاجتماعية الى الآباء البيـــض الذين أقاموا في شهـــر أوت 1893 في بـــــــرج، واهتم الأب" دوفال" والأب" بويون" باسعاف المرضى وعلاجهم[4]، وكانت لهم أراض لكنهم بعد مدة عرضوا ممتلكاتها للبيع، ويبدو أن ذلك مرده لفشلهم في أهدافهم، رغم أنهم لم يتعرضوا للتهديد من طرف من تسميهم الإدارة الاستعمارية اللصوص وقطاع الطرق مثل بن زلماط أو بومصران[5]

لم تكن عادات وموروث السكان محترمة من الإدارة الاستعمارية، فقد صدر قانون 1873 المتعلق بالملكية الفردية، ونصت المادة 17 منه على ما يلي: يجب أن يتضـــمن كل عقد ملكية اسما عائليا، يضاف الى الاسم والكنية السابقين الذين عُرف بهما (الأهلـــي) المصرح بملكيته، وفي حالة عدم توفر إسم ثابت فإن الإسم الذي يسجل هو الاســم الذي سيطلق على القطعة، وهو أمر مناف لجميع التقاليد بأن يُسمى عبد الله المكـــرم باسم الأرض

[1] -C.A.N.O.M: 11K2.

[2] – أنظر: **ملحق رقم25**، ص.406.

[3] – سيلفي تينو، **تاريخ حرب من أجل استقلال الجزائر**، منشورات دحلب، الجزائر ،2013، ص.25

[4] عبد الحميد زوزو، **الأوراس ابان فترة الاستعمار الفرنسي** ، ج1، **مرجع سابق**، ص. 350

[5]– C.A.N.O.M 93201/29 **,Op.Cit**.

لأن هذه الأخيرة تستمد تسميتها من لونها أو نباتها أو شكل تضاريسها [1] أو حيواناتها مثل عرعار او إزري، الذيب، أوشن، ألغم، اجمل، تبركانت، شملال. لقد أورد المترجـــــم ارنســـــت مرسييه(Ernest Mercier) مقولة:« كثير من الناس كانوا أميين لا يحسنون الكتابة إلا وضع خط اسمهم، ولكنه صار منهم العاجز على التوقيع بعد أن استبدل باسم أملته عليه الصدفة فكيف يمكنه في تلك الحالة قراءة أو كتابة الأشكال الناجمة على النقل المبسط الى اللغة الفرنسية الذي تقرر سنة 1891؟ فاسم الأبيض يتحول إلى لبيض واسم أبو العباس الى بلباس .. » [2] ، كما تقرر بموجب قانون 1882، إنشاء سجلات الحالة المدنية الخاصة بمسلمي الجزائر، وقد سبقت المطالبة بضرورة إنشاء هذه السجلات قبل هذا التاريخ بكثير باعتبارها إجراء من الإجراءات المندرجة في سياسة الإدماج[3] .

أفضت حصيلة الأسماء العائلية التي أعطيت للسكان غضبا فكانت أسماء مضحكة أو مهينة، أسماء فرنسية وعربية لحيوانات مثل شادي، رأس الكلب، أو خامج أو فرطاس أو عقون دون الكلام عن الأسماء الفاحشة [4] ، وخلخلت الأسماء التنظيم العائلي الذي كان سائدا فمن المعلوم أن أسماء المسلمين لا تتضمن تسمية عائلية فيقال عادة علي بن محمد وعند حدود الجد الثالث يغيب اسم الجد، وكان المسلمون يحبذون الأسماء التي تحببها السنة النبوية لذلك كانت الأسماء قليلة في حدود ألف في الجزائر، ولم تستطع الذهنية الأوربية والمنطق الإداري جدوى تكرار الأسماء وبدا لهم أن الإبقاء على تلك الطريقة سوف يفضي الى طمس الأجداد[5] ، لكن تلك الأسماء كانت تمكن السكان من معرفة الأنساب فبالأسماء الجديدة تضرروا منها، خاصة أولئك الذين أبعدوا وهجروا من أماكنهم كشأن البوازيد الذين فرقوا في الجزائر وخارجها والذين ضيعوا

[1] – شارل روبير آجيرون، **الجزائريون المسلمون و فرنسا**،ج1، **مرجع سابق**، ص ص.334-335.

[2] – **المرجع نفسه**، ص. 340.

[3] – **نفسه**، ص .331.

[4] – محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر** 1830- 1954،تر: محمد المعراجي، منشورات A.N.E.P الجزائر، 2008، ص. 244.

[5] – شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون و فرنسا**، ج1، **مرجع سابق**، ص . 332.

شجرة عائلتهم، وأصبح من الصعب بعد الألقاب الجديدة تتبع الرجال والنساء والأطفال المبعدين منذ سنة 1876 [1].

ردا على السياسة الاستعمارية، وأمام الخطر الذي يهدد كيان مجتمع المنطقة اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا فكر جزء من السكان في الهجرة.

المبحث الثالث: تنامي حركة الهجرة نحو الخارج من سكان المنطقة

وجد بعض سكان المنطقة في الهجرة نحو الخارج ملاذا وفرارا من القمع الاستعماري المسلط عليهم، وهي نوع من المقاومة السلمية السلبية في آنها، وقد تنوعت الهجرة من حيث أسبابها أو من حيث اتجاهها .

المطلب الأول: الهجرة نحو العالم الإسلامي

فسر كثير من المهتمين بالهجرة الجزائرية ما اعتبروه هجرة الجزائريين نحو البلاد الإسلامية لدافع سياسي – إيديولوجي برفض المسلمين العيش في أرض غير إسلامية [2]، غير أن هذا مجانب للحقيقة، فمن الصعب على الإنسان أن يترك أرضه لولا تعدد الأسباب واستحالة العيش، إذ ربما لا يساوي الأرض إلا الحياة، فسكان الجزائر المسلمين دفعوا في كثير من الأحيان دفعا نحو الهجرة، لقد أوضح الأستاذ مصطفى خياطي أسباب الهجرة وأورد ما كان يتصوره دعاة الاستعمار فكتب:« ...كانت بعض الإجراءات التي اتخذها المستعمر بحق الأهالي تبعث على اليأس: مصادرة الأراضي، فرض الضرائب الباهظة، تقييد الحريات، والعقوبات الجماعية، دفعت مجموعات من الأفراد والعائلات للهجرة، وكان الفرنسيون يرون ذلك بعين الرضى لأن ذلك يسمح لهم السيطرة على مزيد من الأراضي لمصلحة الاستيطان، وقد أوضح ذلك وزير الجزائر والمستوطنات في رسالته الى الحاكم العام في أفريل 1860:« لقد قرأت ببالغ

[1] - Sylvie Thenault, **Op.Cit**, p. 150.

[2] -Kamel, Alimazighi, **Les Travailleurs Algériens émigrés en France et le Mouvement Nationale d'Indépendance**, Série de Projets Nationaux de Recherche, SAE , p.36.

الاهتمام رسالتكم التي تكلمتم فيها عن نزعة الهجرة هذه، التي لاحظتموها لدى الأصليين؛ هناك جانبين للمسألة، فمن جهة نحن بحاجة الى الأراضي التي يتركها هؤلاء وراءهم لتقوية استـــطاننا وبالتالي لابد أن نشعر بالسرور لرحيل الجزائريين من بلادهم والتخلي عن أراضيهم لصـــــالحنا. ومن جهة أخرى لا نستطيع إلا التأسف للأسباب التي دفعت هؤلاء الى الهجرة، وعلى موقفهم الحاد تجاهنا » [1]، وهكذا لم يجد بعض سكان منطقة الأوراس غير الذهاب نحو القطر التونسي، لقد أسس هناك محمد بن عزوز البرجي الطولقي الجزائري زاوية نفطة [2] وكانت قبلة لكثير من الأتباع والمهاجرين الجزائريين خاصة من الجنوب الشرقي الجزائري، إن تغلغل االطريقة الرحمانية في الجريد[3] والتي كانت لها نفوذ في الاوراس والزيبان ربما جعلها منطقة استقطاب للمهاجرين من المنطقة، وحينما تقوم المقاومات غالبا ما ينزح سكان المنطقة نحو القطر التونسي خاصة قبائل الحدود كأولاد سيدي اعبيد، والحنانشة .

بعد انتفاضة الصبايحية والكبلوتي سنة 1871، نشطت حركة الهجرة نحو تونس، فقد نزح أربعين شخصا من أرباب العائلات الى تونس من أعراش منطقة سوق اهراس المختلفة[4] فرارا من القمع، ولم يكن حال سكان الأوراس مختلفا عنهم، لقد كانت هناك هجرة جماعية من عرش اللحالحة نحو تونس فرارا من القمع عقب انتفاضة 1879، وقد هلك معظم النازحين نساءا وأطفالا ورجالا وهم في الطريق نحو الجريد، وكانت بحق كما وصفت " مأساة اللحالحة" .

يذكر المؤرخ عمار هلال أن الكولون استغلوا سذاجة السكان الى أقصى حد لإشباع نزواتهم وأطماعهم الجشعة من أموال وأملاك، مستعملين ضروب المكر والخداع لدفع المسلمين الجزائريين للهجرة والتخلي عن أراضيهم ومن ذلك أنهم أشاعوا بين الناس أن التلقيح الإجباري

---

[1] مصطفى خياطي، **حقوق الانسان، مرجع سابق**، ص ص. 270، 271.

[2] – صلاح مؤيد العقبي ، **الطرق الصوفية و الزوايا بالجزائر تاريخها و نشاطها**، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص. 546

[3] – Djilali Sari, **Op.Cit**, p. 12

[4] – جمال ورتي، **مرجع سابق**، ص. 382.

ضد الأمراض المعدية مكيدة استعمارية ضد الجزائريين الهدف منها التخلص منهم نهائيا[1]، وبعد الهجرة الكبيرة لسنة 1899 الى الأراضي العثمانية سارعت الإدارة الاستعمارية لإصدار قرار عدم منح جوازات السفر أو رخص الخروج من الوطن بصفة نهائية لا رجعة فيها خاصة الأهالي الذين يرغبون في الهجرة الى سوريا[2]، لكن لما أدركت الإدارة ازدياد حركة الهجرة وحاجة المعمرين والإدارة الاستعمارية للقوة البشرية لغرض العمالة أو التجنيد، لم تتورع في استعمال رجال الدين للتأثير على حركة الهجرة الجزائرية نحو المشرق ففي عهد الحاكم العام جيل كامبـــــــــــــون[3] (J. Cambon) تمكن من استصدار فتوى فحواها أنه ليس بالضرورة دار الإسلام تتحول الى دار كفر إذا احتلت من طرف الكفار، وهذا ما اسعد الفرنسيين لأن عدم العيش تحت حكم الكفار في حد ذاته سلاح سياسي ضد كل أشكال الاحتلال [4] .

بدوره صرح شارل ليطو (Charles Lutaud) أمام البرلمان الفرنسي في جلسة 9 فيفـــري 1914 :« إن ثلاثة مفتين مصريين أفتوا بأن المسلمين يمكنهم أن يعيشوا تحت حكم الكفار... و أخيرا هناك مفتي من القاهرة محمد عبده قد زار الجزائر وقد حصلنا منه على فتوى مهمة للغاية، فقد حاول أن يظهر لمسلمي الجزائر أن أرض الجزائر ليست محتلة بأيدي الكفار لأن المسيحيين أصحاب كتاب يدعى الأنجيل»[5].

راقبت الإدارة الاستعمارية حركة الهجرة، بل عملت على إلغاء حتى سفر المسلمين الى البلدان العربية حيث كانت تهدف الى منع المسلمين من الاستجابة لنداء جمعيات تأسست في

---

[1]- عمار هلال، « **الهجرة الجزائرية نحو الولايات العثمانية في المشرق العربي (1898– 1918**) » ، مجلة الثقافة، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، السنة 14، عدد 84، نوفمبر- ديسمبر1984، ص ص. 120- 121.

[2]- عمار هلال، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1874–1918)**، دار هومة، الجزائر،2007، ص.89.

[3]- حكم كحاكم عام في الجزائر من أفريل 1891 الى سبتمبر 1897 .أنظر: العربي ولد خليفة، **مرجع سابق**، ص. 203.

[4]- Djilali Sari, **Place de L'Emigration Algérienne dans les Résistances Populaires**, Projets Nationaux de Recherche, P.C.N.E.R.M.R.1.Novembre.1954, Edition Spéciale ministère des Moudjahidine, Alger, 2007, p.10

[5] - كمال لحمر، **مرجع سابق**، ص. 213.

إسطنبول والقاهرة ودمشق والتي تشجع على الهجرة، وكانت جوازات السفر تسلم بطريقة تقديرية والسفر الى الخارج جد محدود والشيء نفسه كان مطبقا على الحج الى البقاع المقدسة الذي بقي الى غاية 1914 مقيدا بنظام الرخصة، لكن تم إعادة العمل بها في سنة 1929[1] ، ويبدو أن دعاية الجامعة الإسلامية في الشرق الأدنى كان لها وقع على الفرنسيين لذلك نادى بعضهم الى إصلاح أوضاع الجزائريين مثل روزي، وليغ وميللي، وموتي ، وفيري، وبورد، وقد أنذر بعضهم بأنه إذ لم تقم فرنسا بإصلاحات فإنها قد تواجه إيرلندا جديدة في الجزائر[2] . وحسب المؤرخ عمار هلال فإن بوادر بداية هجرة الأهالي من مناطق الأوراس والزيبان نحو الشام، كانت في 1909 وقد بلغت أوجها سنة 1912 خاصة ببسكرة وبريكة وبلزمة وخنشلة [3] ، وكانت هجرة لا تقل شأنا عن هجرة تلمسان سنة 1909 [4] ويرجح حاكم دائرة باتنة، ونائب عمالة قسنطينة أن هجرة السكان الجزائريين الى سوريا كانت بسبب الجفاف الذي ساد المنطقة طوال عدة سنوات، كما أن البعض الآخر منهم هاجر لإيجاد مجال واسع لتعليم أبنائهم [5] .كانت الهجرة لا تقتصر على المعدومين، فحسب التقارير الفرنسية إن صحت، فإن هناك عائلات ميسورة الحال، هاجرت مع المعدومين وهم من تولوا في منطقة الأوراس قيادة الهجرة[6] ، وهذا يدل على وجه آخر لمقاومة سكان الجزائر بصفة عامة وسكان منطقة الأوراس بصفة خاصة، لقد أعتبرت سيلفي تينو أن ذلك هو التردد فيما يتعلق بالعيش في بلد بأيدي المستعمر الغربي والمسيحي[7] ، لكن الحاكم العام ليتو ولحسابات استعمارية أجاب نواب الجمعية الوطنية الفرنسية – عن

[1] – محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية**، ج 1، **مرجع سابق**، ص .41.

[2] –أبو القاسم سعدالله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، **مرجع سابق**، ص. 259.

[3] – عمار هلال، **الهجرة الجزائرية نحو الولايات العثمانية، مرجع سابق**، ص. 122.

[4] عمار هلال، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام، مرجع سابق**، ص ص. 96- 97.

[5] عمار هلال، **الهجرة نحو الولايات العثمانية، مرجع سابق**، ص. 120.

[6] **– المرجع نفسه**، ص. 122.

[7] – سيلفي تينو، **تاريخ حرب من أجل استقلال الجزائر، مرجع سابق**، ص.26

أسباب الهجرة الجماعية من أبناء البلد الأصلين الى الخارج – و أرجعها الى تحريضات من الخارج، والتعصب الإسلامي والأزمة الاقتصادية التي تواجهها الجزائر[1].

سجلت الإدارة الاستعمارية الذين اتجهوا الى سوريا في سنوات 1909، 1910،1911 من سكان منطقة بلزمة واعتبرتهم من المغادرين للوطن نهائيا، ومن ثم متخلين عن أراضيهم وممتلكاتهم[2]، وهو ظلم آخر يضاف الى القمع الذي مارسته في المنطقة، وهذه أعداد المهاجرين من المنطقة الى سوريا بين سنتي 1910- 1912 في بعض مدن الجنوب القسنطيني و هو ما يوضحه الجدول[3]:

مكان الهجرة	عدد المهاجرين	مكان الهجرة	عدد المهاجرين
بسكرة	44	سدراتة	3
بريكة	13	تبسة	18
بلزمة	2	أم البواقي	9
خنشلة	6	عين البيضاء	9
الزيبان	44	مسيلة	27

زاد تطبيق سياسة التجنيد من طرف الإدارة الفرنسية إصرارا للسكان ودفعهم للهجرة هروبا من الخدمة العسكرية تحت راية فرنسا، وحسب ديسمانتيس فإنه خلال شهر سبتمبر و أكتوبر من عام 1911 كان يغادر يوميا 50 الى 80 جزائريا أرض الوطن[4] ، لكن الهجرة نحو الشرق الإسلامي نقصت بعد الحرب العالمية الأولى بسبب أن معظم بلدان الشرق الأوسط تعرضت

[1] – عمار بوحوش، **العمال الجزائريون في فرنسا دراسة تحليلية**، طبعة خاصة وزارة المجاهدين ، الجزائر، 2008، ص. 97.

[2] – عمار هلال، **الهجرة الجزائرية نحو الولايات العثمانية، مرجع سابق**، ص.121 .

[3] – عمار هلال، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام، مرجع سابق**، ص ص. 112-113.

[4] – عمار هلال،« **ثورة الأوراس في 1335هـ الموافق 1916** » ،**مرجع سابق**، ص ص.348-349.

للحماية الفرنسية أو البريطانية، في حين تواصلت الهجرة نحو تونس والمغرب ولكن بوتيرة أقل[1]، غير أن وجهة الهجرة بشكل عام تغيرت نحو فرنسا.

المطلب الثاني: الهجرة نحو فرنسا

يتفق أغلب من كتب في الهجرة الجزائرية الى فرنسا بأنها تمت في مرحلتها الأولى دون أن تثير الانتباه، غير أنه من المؤكد أنها بدأت قبل سنة 1874، وهي السنة التي صدر فيها مرسوم يقيد الهجرة بالحصول على "إذن بالسفر"[2]، وقبل اندلاع الحرب العالمية الأولى كانت هناك هجرة الجزائريين نحو فرنسا رغم أن أصوات المعمرين كانت تنادي بضرورة عدم فتح مجال الهجرة أمامهم، وأثناء الحرب العالمية كانت التحولات الكبرى في الهجرة الجزائرية نحو فرنسا بسبب تجنيد العمال من طرف السلطات العمومية ابتداء من 1915، لقد أدمج بعض المجندين- في الدفاع عما تسميه فرنسا" الوطن الأم" – في إعادة بناء الهياكل القاعدية والمساهمة في الاقتصاد الفرنسي[3].

كانت الدولة الفرنسية تحت ضغط الحرب العالمية الأولى فنقلت عددا كبيرا من الجزائريين جنودا في الجيش وآخرين كعمال في المصانع أو الفلاحة ، وبعد أن انتهت الحرب بقي طريق الهجرة مفتوحا وغدت الهجرة ظاهرة قائمة لأن كثير من الجزائريين بعد تسريحهم من الخدمة بقوا هناك بفرنسا، ومن عاد منهم الى الجزائر ما لبث أن رجع ثانية إليها[4]، وكان مسار الهجرة

---

[1] – كمال كاتب، **مرجع سابق**، ص. 349.

[2] – عبد الحميد زوزو، **الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919 – 1939)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص. 12

[3]–Djilali Benamrane, **L'émigrations en France** (passé, présent, devenir), Société Nationale d'Edition et Diffusion, Alger, 1980,p. 25.

[4] – نور الدين بلحوت، « **الهوية الثقافية للجزائريين في المهجر: فرنسا نموذجا دراسة مفاهمية، تاريخية إحصائية** » ، الملتقى الدولي الجاليات الجزائرية في الخارج وقضاياها الدينية والاجتماعية والثقافية، المنعقد بالجزائر العاصمة بتاريخ 25،26 و 27 مارس 2013، منشورات المجلس الإسلامي الأعلى، الجزائر،2015، ص. 100.

إكراهيا[1]، لقد توقفت الأشغال الكبرى في الجزائر وتم إبطال رخص البناء بها، ففضل الجزائريون الهجرة حيث يجدون العمل، وتسمح الهجرة للمهاجر الحصول على مداخيل أكبر مما يتحصل عليه من أجور في الجزائر[2]، و فسر بعض الكتاب الفرنسيين الهجرة الجزائرية الى فرنسا بسبب ارتفاع الأجور في فرنسا وانخفاضها بالجزائر ولا يتكلمون عن بؤس الجزائريين بسبب المصادرة والغرامات والاقتصاد الاستعماري[3].

كان الأهالي في وضع مزر، فلا إدارة تهتم بمصيرهم، ولكن بالمقابل كان بعض الموظفين الفرنسيين يهتمون بهم كل الاهتمام؛ يهتمون بهم لينهبوهم ويهضموا حقوقهم حتى أصبحوا لا وسع لسد رمقهم إلا اكتراء يدهم بالأجرة أو اللجوء الى الهجرة وما أتفهها أجرة، وما أمرها من هجرة على حد تعبير فرحات عباس[4].

توسعت حركة المهاجرين بين فرنسا والجزائر بين سنوات 1914- 1917 والجدول الآتي يوضح ذلك:[5]

السنة	المهاجرون	العائدون	عدد المهاجرين الفعليين
1914	7444	6000	1444
1915	20092	4970	15122
1916	30755	9044	21711
1917	34985	18849	16136

[1] – **المرجع نفسه**، ص.101.

[2] – أندري نوشي وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 422

[3] – عبد الحميد زوزو، **الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين، مرجع سابق**، ص. 35.

[4] – فرحات عباس، **مرجع سابق**، ص.115.

[5] – عيد الحميد زوزو، **الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين، مرجع سابق**، ص.22.

إن حاجة فرنسا للعاملة دفعها الى النتهاج سياسة الإغراء حينا والجبر أحيانا آخرى لتجنيد العاملة خاصة بعد صدور مرسوم 14 ديسمبر 1916 المتعلق بتجنيد العمال والذي يعد في الواقع سابقة وهو عسكرة العمل[1]، ويذهب أوكتاف ديبون الى استجابة العمال من الأوراس للذهاب للعمل في فرنسا، وأعطى مثالا عنهم بتاريخ 1 جانفي 1917، وهذا الجدول يوضح عددهم:[2] (الوحدة عامل)

البلدية	عدد العمال	البلدية	عدد العمال
عين لقصر	17	بلزمة	104
عين التوتة	37	بريكة	213
الأوراس	194	خنشلة	292
باتنة	171	خنشلة البلدية كاملة الصلاحية	15
بسكرة	205	تازولت	4

وكان مجموع العمال الذين ذهبوا نحو فرنسا في هذا التاريخ 1254 من دائرة باتنة[3]، ولنفس ظروف الحياة الصعبة جعل بعض الشباب الأوراسي يتجند في القوات الفرنسية حسب ما سوقته الإدارة الاستعمارية طوعا في سنوات 1914 و 1915و 1916والجدول الآتي يوضح عدد المجندين حسب البلديات دائرة باتنة:[4](الوحدة/ فردا)

[1] – مصطفى كاتب، **مرجع سابق**، ص. 351.

[2] –S.H.A.T 1101 ,**Op**.**Cit**, p. 249

[3] –**Ibid**, p.249.

[4] – **Ibid**, p.186.

البلدية	المجندون	البلدية	عدد المجندون
عين لقصر	200	بلزمة	137
عين التوتة	135	بريكة	335
الأوراس	213	خنشلة	498
باتنة	123	خنشلة كاملة الصلاحيات	45
بسكرة	105	تازولت	19
المجموع	1828		

كان معظم المهاجرين بالعاصمة باريس، والذين هم من الجنوب القسنطيني، يتوزعون على الدوائر الإدارية الآتية: فالذين ينحدرون من الأوراس يسكنون الدائرة رقم 18، أما سكان الصحراء فمعظمهم يسكنون الدائرة رقم 8[1]، لقد كانت الهجرة خلال الحرب اضطرارية لكن بعد انتهاء الحرب كان طريق الهجرة قد عبد وغدت الهجرة ظاهرة قائمة، ذلك أن كثير من الجزائريين سرحوا من الخدمة بقوا هناك في فرنسا، أو عادوا الى الجزائر ثم رجعوا لفرنسا[2]، وقد تم إعادة بناء الهياكل القاعدية المخربة على سواعد هؤلاء المهاجرين، رغم أنهم كانوا يعيشون ظروفا مزرية، حيث يقيمون في إقامات يرثى لها، ليس فقط في الأحياء العتيقة بل نجدهم يتكدسون في غرف بنيت بأروقة متعددة وهناك منهم من يستغل دهاليز الأكواخ [3]، رغم أن هذه الهجرة نحو فرنسا فيها ما فيها من مشقة على العامل المهاجر الذي غالبا ما يترك عائلته عند أسرته الكبيرة

[1]-**Etude Sociologique de la Migration des Traveilleurs Musulmans d'Algérie en Métropole** _ physionomy des migrations à Paris, Cahier n°=9.

[2] – عبد الحميد زوزو، **الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين، مرجع سابق**، ص. 46.

[3] – C.A.N.O.M 81F/73.

هناك ويتحمل فراق أهله، وربما ينعكس فراقه على الحياة الاقتصادية للمنطقة، خاصة أن طبيعة اقتصاد الأوراس يعتمد على اليد العاملة لعدم وجود الآلات خاصة في أوقات الحصاد أو الحرث فمعظم المهاجرين من العمالة الشابة ،استفادت منها الدولة الأم (المتربول) في حين تم تجاهل وضعية سكان المستعمرة، لقد علق الجنرال "ولسين استرهازي" (Walsin Esterhazy) على سياسة الإدارة الاستعمارية قائلا:« يمكننا القول بدقة أنه لم يتم تنظيم العرب إلا خدمة للمصلحة الأنانية لسيطرتنا: فلم نأخذهم بعين الاعتبار إلا من منظور الاستفادة التي استطعنا جنيها منهم، سواء كان ذلك فيما يتعلق بالضرائب أو بكل الأعمال؛خدمات الحرب، إلخ التي تم فرضها عليهم بصورة تعسفية، أما فيما يخص المصالح العامة للسكان فتجاهلتها إدارتنا بصفة تامة » [1]. لقد عبر السكان المسلمون على ظاهرة تجنيد العمال والجنود واعتبروها مغامرة غير محسوبة العواقب، وثبتوها في الأدب الشعبي فكان الناس يتهكمون بقولهم :« كاجي[تجند] تروح بسنة الذهب و لا ترجع برجل احطب».

لقد تركت الهجرة مآس في حق سكان المنطقة إلا أنها منت جانب آخر، جعلت إنسان المنطقة ينفتح على أوربا، وعلى المشرق وبلاد المغرب، وربما أخذ بعض المهاجرين قسط من التعليم والسياسة زاد من وعيهم مما سمح للحركة الوطنية بالتجذر بالمنطقة.

[1] سعيد علمي، **مرجع سابق**، ص.17.

المبحث الرابع: بروز اللصوصية والرافضين ضد مصالح الإدارة الاستعمارية

خلفت إجراءات الحجز والمصادرة آثارا عميقة على الجزائريين المسلمين في مختلف المجالات، حيث اتسعت دائرة البؤس والفقر في أوساط الأهالي مما أدى الى انتشار اللصوصية، واتسعت الفجوة بين المعمرين والسكان الأصليين، وهما عمق الأحقاد بينهما[1]. إن الأوضاع المزرية التي كان يعيشها السكان دفع البعضمنهم لممارسة اللصوصية، غير أنه لا يمكن النظر لكل الرافضين بنفس الصورة، فكثيرا من أولئك الذين اختاروا الجبال كان دافعهم الانتقام من السلطات الاستعمارية والمعمرين، وفيهم من كان هناك لدوافع الشرف والثأر في منطقة لا تزال متمسكة بالعادات والتقاليد، كانت جبال الأوراس عامرة بهؤلاء الرافضين[2] الذين كان الاستعمار ينعتهم بعدة صفات مثل قطاع الطرق واللصوص والخارجون عن القانون .

كان الرافضون يشنون غارات من حين لآخر ضد المواطنين والمعمرين، وكانت السلطات الفرنسية تصفهم بأنهم ينتهكون الحرمات وينهبون ويسلبون أموال المواطنين ووفق ذلك يقومون بجرائم القتل وإضرام النيران في المزارع ومهاجمة القوافل وأبراج حراس الغابات وعربات البريد[3]. لقد عانى من هذا التمرد والصوصية أو ما يسمى بالجياشة حتى الأهالي، في واقع الأمر تتحمل مسؤوليته السياسة الاستعمارية في المنطقة، لقد كتب جونار يقول:« إن إلحاق الدوار بالبلديات الكاملة الصلاحيات، يعني أن العربي يصبح معوزا ويوجه بسرعة الى ممارسة اللصوصية » [4] ، نعم لم يجد بعض السكان من وسيلة سوى اللجوء لهذا الأسلوب، إن قانون الحراسة القضائية سواء

[1] – عثمان زقب، **مرجع سابق**، ص.69.

[2] - أنظر: **ملحق رقم 12** ،**ص**.388.

[3] – عبد الله شافعي، **مرجع سابق**، ص.123.

[4] – شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، **مرجع سابق**، ص.60.

كان عاما أو خاصا هو مقياس لمكتب يوفر الأراضي للمعمرين، ولكن لا يضرب الأكثر ذنبا، إنه يصيب الأبرياء، يحفر هوة الكراهية بين المستعمر والسكان، ينمي اللصوصية ويولد أسباب جديدة للانتفاضة من خلال إنشاء جماعات من المنبوذين ليس لديها ما تخسره[1] .لقد أطلق المستوطنون العنان لصحافتهم وطالبوا إنزال أشد العقوبات باللصوص، وكانت العقوبات قاسية وعشوائية لا تفرق بين جائع وسارق، لقد ألف المكي بن باديس كتابا صغيرا نشره سنة 1875 بعنوان:" تقرير الأحكام الشرعية التي تناسب لصوص البوادي في الأوطان الجزائرية" والذي جرم اللصوصية في البوادي والمنتشرة فيها انتشارا كبيرا، فكان يطالب بتطبيق الشرع على الذين يرتكبون المخالفات بدلا من قانون الأهالي العنصري[2]. ومع استمرار حدة السياسة الاستعمارية ضد السكان، زاد الرافضون الذين تسميهم الدوائر الفرنسية " اللصوص والخارجون عن القانون" وسماهم بعض الكتاب " لصوص الشرف"، زادوا في الانتشار واحتلوا كامل ربوع الأوراس .

المطلب الأول:الرافضون في بلديات بلزمة وعين لقصر وعين التوتة وبريكة

ظهر المتمردون في المنطقة مبكرا، ففي باتنة ظهر المدعو: أحمد بن رحمون الهارب من سجن عين الباي والذي مثل ما يُعرف عند الأهالي ب :"لص الشرف"، فكان يسلب أملاك المستوطنين، وهو ينحدر من منطقة بلزمة، واستطاع أن يجمع حوله عددا من قدماء المساجين الذين كانوا معه في السجن، وكان معه شخص يُعرف ب:عمار بن مسعود الخماتي وكان هذا الأخير أكثر ذكاءًا وجرأة، وهو ينحدر من أولاد البراجة من جبل ششار، وقد بلغت الجرأة بهما الى حد إطلاق النار على قوات الدرك والخيالة حينما حاولت توقيف أحدهما[3]. بدأ عمار بن مسعود المدعو لخماتي مساره في عالم(اللصوصية) سنة 1867م، خلال فترة انتشار وباء الكوليرا والتيفوس في شتاء 1867- 1868م، وقد كان ماهرا تمكن من الإفلات من كل عمليات البحث والتحري، وعاش في كنف النسيان من السلطات الأمنية الفرنسية الى غاية

[1] – جيلالي صاري، **مرجع سابق**، ص.65.

[2] – عبد العزيز فيلالي، **مصدر سابق**، 37.

[3] – لويس رين، **مصدر سابق**، ص ص.463-464.

1872م حيث أستأنف نشاطه علانية في الأوراس، وتمكن لمدة سنة من الإفلات من محاولات توقيفه من السلطات الفرنسية الى أن قتل في 13أفريل1873م خلال معركة دامت عدة أيام قادها ضباط من مكتب العرب منهم النقيب كاردوت بمساعدة من 300 من الخيالة و 2000 من المتعقبين، حاصروا جبل نوغيس وكان مع الخماتي خمسة من رفاقه، وقد استشهد مع إحدى رفقائه، لم يُشف غليل السبايس إلا بقطع رأس الخماتي بعد استشهاده، وألقوا القبض على رفاقه الأربع الناجين[1]. لقد أرعب لخماتي الفرنسيين في بلزمة عام 1871 وفي جبال أولاد أملول وجبال ششار، وقد تمكن من قتل ابن أخ قايد ششار المدعو محمد بن حسين (بناصر)[2] ، ولقد طوت صفحة من بطولات الخماتي التي حركت القوات الفرنسية له جيوش جرارة من جنودها ومن قيادها من الأهالي غير أن ذكراه في الذاكرة الشعبية على الأقل الأوراسية ظلت تعتبره أحد الأبطال الذين وقفوا ضد ظلم الإدارة الاستعمارية وضد عجرفة القياد الأهالي والقوم و السبايسية

كان ببلدية عين التوتة المختلطة زعيما للرافضين هو المدعوم: بن النوي الذي بدأ نشاطه المسلح ضد المعمرين وحراس الغابات منذ 1906، لكنه تخلى عنه مؤقتا، وعاد الى نشاطه من جديد في سنة 1913 متخذا جبل متليلي مقرا له، وكان يقوم بالعمليات الفدائية ضد المعمرين والقياد برفقة لوصيف محمد وجاب الله بن علي وهما من متليلي وبدأوا مع أتباعهم نصب الكمائن مثل الكمين الذي وقع في اشراف الحلفاء سنة 1915 ضد عربة نقل البريد، والاستيلاء على صندوق البريد، وهاجموا في نفس السنة عربة بضائع استولوا على بضاعتها التي كانت موجهة الى بريكة[3]، وفي بداية 1916، وصل من أسمته السلطات الاستعمارية اللص بن علي محمد بن النوي الملقب بـ(زرق عيونه) – و هو من عرش أولاد أشليح– مع عدد من الفارين من أولاد سحنون، سقانة، بريكة، وفي شهر أفريل قام بعض الجياشة بمهاجمة الأهالي في

[1] – لويس رين، **المصدر السابق**، ص. 463.

[2] – C.A.N.O.M 6H32, **Op.Cit**.

[3] - عبد الله شافعي، **مرجع سابق**، ص. 138.

ضاية وأخذوا منهم مواشيهم، كما هاجموا في ماي 1916 على قافلة على بعد 12 كيلومتر من القنطرة، وسرقوا جملين محملين بالتمور، وفي أوت كان الهجوم على سيارة بوشوشة بطريق بريكة[1]، وبتاريخ 11 جانفي 1917 قام أربعة فرسان وثلاثة راجلين من (الجياشة) بالهجوم على راع أهلي واستولوا على مجموعة من المواشي وهي 30 نعجة و 116 عنزة، وهؤلاء(اللصوص) على ما يبدو قدموا من متليلي وهم من الفارين منذ سنتين[2].و هذا يدل على عدم قدرة السلطات الأمنية الفرنسية توفير الأمن في الأوراس[3].

كانت نهاية بن النوي بتاريخ 9 فيفري 1917 حينما وقع في كمين من أحد ثقاته في مكان يدعى أم اللفة على يد شيخ سقانة الجديد المدعو : (لحسن بن ب) [4]، وقد حكم عليه بالإعدام بتهمة قتل المتصرف الإداري في عين التوتة ليلة 11 نوفمبر 1916 [5]، كما ثار أيضا شاب آخر ميسور الحال وهو إبراهيم بن مكيحل في نفس المنطقة .

كما تواجدت فرقة من (الخارجين عن القانون) في بلدية عين لقصر يقودها الفار بن شعبان المسمى: عمر بن مخلوف الذي كان يشتغل في منشأة الأشغال العمومية في منطقة عين لقصر، وتخلى عنها وبدأ في التمرد، فقد هاجم السيارات في طريق جرمة، وجرد المسافرين من أموالهم التي قدرت بسبعة آلاف فرنك، وخرب السكة الحديدية الرابطة بين عين السخونة والمعذر،كما كان من الرافضين (الخارجين عن القانون) بمنطقة بلزمة المدعو: عمر أوموسى (فوحال) الذي قاد هجوما بتاريخ 30 نوفمبر 1916 ضد الزواف وحرر المجندين المزمع أخذهم لباتنة[6] وكان من الذين قادوا ثورة 1916 الذي شهد له السكان ببطولاته، رغم محاولات الإدارة الاستعمارية الإساءة إليه وتشويه سمعته.

---

[1] - Gilbert Meynier, **Op.Cit**, p. 589.

[2] - S.H.A.T 5N210 .

[3] - أنظر: **ملحق رقم 19**، ص.400.

[4] - S.H.A.T 1101,**Op.Cit**, p.598.

[5] ـ يحي بوعزيز، **ثورات الجزائرفي القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج 2، **مرجع سابق**، ص. 51.

[6] - S.H.A.T 1101,**Op.Cit**, p.598.

المطلب الثاني: الرافضون في البلدية المختلطة الأوراس والأعراش المجاورة لها

انتظم بعض الفارين وشكلوا مجموعات متمردة تقوم باعتراض سبيل القوافل وتقطع الطرق، وكان لبعض عادات الكرامة والشرف في الأوراس أن تدفع البعض لممارسة هذا الفعل لرد الاعتبار لأنفسهم وعائلاتهم مثل عائلة بن زلماط[1]، غير أن أوكتاف ديبون إدعى أن اللصوصية كانت دائما موجودة وخصوصا في المناطق الجبلية والغابية والتي ازدادت في الأوراس مع 1916، كما أرجعها للعقلية العنيفة التي تتماشى والعصيان، واستدل على أنه تم توقيف 248 من الفارين والعمال المسخرين[2] ، وادعت السلطات أنهم تورطوا في أعمال القتل وسرقة محترفة.

بدأت قصة عائلة بن زلماط مع التمرد لما أوقف علي بن زلماط أخ المسعود من أولاد بوسليمان من دوار زلاطو، وأُدين ثم سجن بأريس[3]، وكانت التهمة ملفقة وهي سرقة بغل، وذلك بتاريخ 1 ماي 1915 و كان علي بن زلماط قد قرر أن يلتحق بالسجن، إلا بعد نشر عقوبته، لكن يوم واحد بعد ذلك أوقف من طرف والديه وأُقتيد الى أريس، وقد ساعده الآباء البيض وأعطوا له ضمانات بأنه سيسجن في ظروف حسنة، غير أنه تمكن من الفرار وأصبح خارج عن القانون(لص جبل)[4]، و سعى لينتقم من الذين وشوا به وبعائلته التي يبدو أنها تمتهن صناعة البارود.

---

[1] –شارل روبير أجيرون، **الإضطرابات الثورية في الجنوب القسنطيني، مرجع سابق**، ص.307.

[2]– S.H.A.T 1101,**Op.Cit**, pp. 6 – 7.

[3] – Gilbert Meynier, **Op.Cit**, p. 590.

[4]– C.A.N.O.M 93201/29, **Op.Cit**

التحق الفارون من السلطات الاستعمارية به، غير أن علي بن زلماط قتل في حادثة ثأر مما جعل أخاه المسعود يصعد للجبل للإنتقام له، وكان حسب محفوظ قداش فلاحا نزيها وأصبح خارجا عن القانون ينتقم من الذين وشوا بأخيه، حيث حُكم عليه بالسجن لجريمة قتل وأصبح لص جبل[1]، وقد نظم هجومات بالأسلحة مع الفارين خلال سنة 1916، وأمام هذا الوضع قرر الحاكم الإداري لبلدية أوراس المختلطة أخذ 30 من الزواف ومثلهم من القوم وشن هجوم على الرافضين في أولاد يحي وبانيان، وأسفرت العملية على مقتل واحد من الرافضين وجرح ثلاثة منهم في حين سلم اثنان نفسيهما، لكن مسعود بن زلماط شكل مجموعة من الفارين وعزم على الانتقام من الفرنسيين حيث هجم على قرية فم الطوب بمعية 40 فردا، ونهبوا منازل المستوطنين و اعتدوا على زوجة مستوطن حسب الرواية الفرنسية[2].

كان تحت إمرة بن زلماط سبعة مرافقين، لقد هاجموا أحد العسكريين الأهليين وهو عائد الى تكوت، كما هاجموا قافلة بمشونش، وأراد بن زلماط أن ينتقم من الذين قتلوا أخاه وهم ثلاثة من أولاد سعد دوار كيمل فقتل واحد منهم ثم قتل عشر منهم لاحقا، وكان تجار القبائل يقدمون إتاوات له الى غاية 1917، ولم تستطع السلطات الفرنسية أن تجد من يتعاون معها ضد الخارجين عن القانون ما عدا العائلات التي كانت من ضحاياهم[3].

كان بالمنطقة أيضا المدعو بومصران وبرفقته عشرة من رفاقه نذكر منهم منصر بن بلقاسم وعمر بن عمر وغيرهم، لم تستطع السلطات الفرنسية وضع حد لهؤلاء، لذلك لجأت السلطات الفرنسية لسياسة التهديد ضد القياد والشيوخ ورؤساء الدواوير والقرى وتوعدتهم بالعزل إن لم يثبتوا قدرتهم على القضاء على نشاط المتمردين، وتوعدت عائلات(اللصوص) حيث حملتهم المسؤولية وجمعتهم لتشغلهم في أعمال السخرة في الأشغال العمومية، كما ضغطت أيضا على المرابطين المحليين الذين ترددوا في الدعوة ضد الخارجين على القانون، فحاولت الإدارة الفرنسية

[1] – محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية**، ج1، **مرجع سابق**، ص .29.

[2] – C.A.N.O.M, 93201/29 **Op.Cit**.

[3] – **Ibid.**

استعمال زاوية تبرماسين وزاوية خيران لمحاربة اللصوصية، وأمام هذا الضغط رفض مرابط تبرماسين وابنه تقديم المساعدة لبومصران الذي كان هاربا بقصر أولاد يوب. لقد مارست الإدارة الاستعمارية ضغطا كبيرا على المرابطين ورحلتهم الى أريس ليصبحوا تحت الرقابة، وأمام عدم تعاونهم معها كما أرادت، أُقتيد مرابط تبرماسين ومرابط زاوية خيران الى قسنطينة لمقابلة الحاكم العام والذي هددهما ووضعهما تحت الرقابة مما جعلهما يتعهدان بالقيام مع مريديهم بعمل ضد بن زلماط ورفاقه، لكن الادارة جعلتهم تحت الرقابة ومنعت عنهم المريدين لغاية القضاء عن الخارجين عن القانون، وهكذا لم يكن من بد أمامهم سوى مواجهة الخارجين عن القانون، وكانت معركة سيدي مصمودي بمنطقة الدخلة في 15 ديسمبر 1920 ، حيث كان الراعي محمد الطيب قد وجد قرب منزله مسلحين واللذان طلبا منه اعداد الغذاء لهما، والتحق به سفيان بن محمد لما سمع نباح الكلاب، وقد دخل الراعي وقص الواقعة للمسمى محمد بن عمار هذا الأخير اتجه الى واحة سيدي مصمودي وأبلغ سي الطاهر بن الحاج صدوق مرابط تبرماسين الذي جمع 40رجلا ، كان 20 منهم مسلحين تحت قيادة إبنه سي الحفناوي وحينما قدموا كان بن زلماط ومرافقه على مشارف إنهاء وجبة المساء، وبعدما حاولوا الهجوم عليهما، سارع بن زلماط لرد الهجوم برصاصة وكان معه صديقه الموسليماني، وقد تمكن من إصابة أحد المهاجمين المدعو الطيب الذي سقط أرضا، ثم كان الضحية الثانية هو حمادي بن أحمد، وأمام هذا الرعب الذي أصاب القوم وجد بن زلماط ورفيقه أمامهما سي الحفناوي، وقد فرح بن زلماط بذلك لأنه وجد أمامه الإبن الأصغر لسي الطاهر، فأطلق عليه رصاصة اخترقت جسمه وبذلك قتل ثلاث مهاجمين في هذه المعركة وانسحب بن زلماط ورفيقه نحو الصحراء[1] ومن خلال هذا يتجلى لنا كيف ورطت الإدارة الاستعمارية هذه العائلة المرابطية؟

كان اسم بن زلماط وحده يثير المخاوف، فلا ينطق اسمه إلا بصوت خافت خشية أن ينتقل الكلام إليه عن طريق التجسس، كان مسلحا ببندقيتين من نوع (Fusils lebel) والتي تحمل

[1] – C.A.N.O.M93201/29, **Op.Cit.**

ذخيرة كثيرة، لقد كان يهدد بعض المستوطنين خاصة الذين كانوا يريدون شراء قطعة ارض ملك للآباء البيض، حيث أرسل رسالة لأحد المستوطنين الذي أبدى رغبة في شرائها وقع باسمه وباسم أحمد المقراني، وبلقاسم بن علجية، والصالح بومصران ورسم في آخر الرسالة رصاصة مكتوب عليها كرطوشة بوستة(Calibre 9) ، لقد تجرأ بن زلماط وقتل القايد مسعود من دوار شليا داخل السوق بقايس في وضح النهار وهو تحد للإدارة الاستعمارية[1].

جهزت الإدارة الاستعمارية لقمع سكان المنطقة ومطاردة ما تسميه اللصوصية أو اللصوص في الجزائر ما يربو عن228 فرقة من رجال الدرك ورجال الشرطة وتعدادها 7000رجلا، وكذا 117 قاضيا من قضاة الصلح و 16 محكمة ابتدائية ومحاكم جنايات، وكانت الشرطة الإدارية مشكلة من ثلاث فرق على مستوى العمالات الثلاث[2]، ورغم ذلك لم تفرض الأمن، وعملت الدعاية والإغراء عملها فقد وعدت من يقبض أو يقتل بن زلماط أو بمصران بمنحه مكافأة 1000 فرنك[3] .

حاولت الإدارة الاستعمارية نعت هؤلاء المتمردين الشرفاء بأسوأ الصفات، فبن زلماط لم يتعرض أبدا للمسالمين فكان صديقا للآباء البيض بلمدينة، وطلب عدم شراء المعمرين لأرضهم وقال بأن له مصلحة معهم، وحينما قتل من طرف القومية شباح أحمد بن بوزيان وصاولي علي بن منصر وبلحاج عمر بن مزيان وهم ملاقو بوحمامة،كان من بين ما عثروا لديه مصحفا صغيرا [4] وربما هذا يجعلنا نتساءل هل من المعقول أن يرافق اللص مصحفا لو كان لصا؟ أم أن صفة اللصوصية هي فقط محاولة من السلطات الفرنسية لتشويه سمعته؟ .

لقد قدم في شأن بن زلماط أحد المستوطنين شهادة في أكتوبر 1975 و هو المدعو بابتست كابيلتي(Baptiste Capeletté) والذي عاش في الأوراس 80 سنة

---

[1] - C.A.N.O.M93201/29, **Op.Cit.**

[2] - شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ج2، **مرجع سابق**، ص ص.65-64.

[3]- C.A.N.O.M93201/29, **Op.Cit.**

[4] - **Ibid**.

و يعرف بن زلماط و يقول بأنه صديقه، أجاب عن سؤال هل مسعود بن زلماط لص؟ فقـــــال:« لص؟ نعم ولكنه لص شرف، لص يحمي الأشخاص البسطاء ضد القياد وهو صديق عزيز لي، قبل أن أذهب الى ألبانيا في حرب 1914- 1918 قال لي باتيست إذ مس أحد أمك أو زوجتك وأبناءك وقطعانك سأقتله، وحينما عدت لم يمس عائلتي أي أذا » ، لقد ذكر آجيرون التآزر الذي حظي به المتمردون فكتب:« رغم استفحال ظاهرة السرقة باستعمال السلاح من طرف الجماعات اللصوصية المنظمة في1917 إلا أن الفلاحين المسلمين لم يكونوا ليتجرأوا على مد يد المساعدة لقمعها، وذلك لأن العديد من الفارين من التجنيد كانوا مشتركين الى حد ما مع تلك العصابات من الخارجين عن القانون أو كانوا يلقون منها المساعدة لا سيما في منطقة الشاوية »[1] .

أطلقت السلطات الفرنسية وصحافتها صفات ذميمة في حقهم لكن هؤلاء المتمردون حفلوا لدى الذاكرة الشعبية بصفات نادرة وهي الشجاعة، ونصرة المظلوم، والثأر على العرض ،والوقوف في وجه المستعمر، وكانت ولا زالت الأغاني التي تذكرهم تتداول رغم المدة الطويلة التي مرت، لقد احتفى به الفنان الشعبي عيسى الجرموني في أغنية تُغنى في الأعراس و الحفلات نذكر مقطعا منها:« مسعود بن زلماط الفوشي نومسمار البلغث ذو اكضار، صبر أجوجة متى ايبلان ايو » وكان في مشونش وبني بوسليمان تُغنى أغنية أخرى على الرافضين في جنوب الأوراس فحواها [2]:

قاقا [3] ذولوفسيان

دحا [4] ذا قبطان

[1] – شارل روبير آجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ج2، **مرجع سابق**، ص. 436.

[2] – C.A.N.O.M93201/29, **Op.Ci**

[3] – هو بلقاسم بن زروق

[4] – هو محمد بن زروق

سيدي علي[1] يحرز سلبرهان

يوسيد لخبر نصالح[2] يكال مرشي ذو منشار

أكر أه قاقا أكر أدحا البارود يرع

فعيسى[3] ذي الصحراء

دحا اذ قاقا روحن عشاشة .

عمل هؤلاء أحيانا بعض الأعمال التي ربما لم ترُق للبعض، غير أن ما جلبوه من منفعة كانت عظيمة، ذلك أنهم حطموا أسطورة القوة الأمنية الفرنسية التي لا تقهر، وكانوا ملاذا لكل فار من الأحكام الجائرة ومدرسة للشجاعة والتدرب على السلاح واستعماله ونصرة للمظلوم، ولجام لمظالم القياد، ورغم القوة الكبيرة التي جندتها السلطات الاستعمارية للقضاء عليهم، إلا أن الأوراس بقي يعج بهم حتى اندلعت الثورة، والتاريخ يحفظ لنا أسماء قرين بلقاسم وشبشوب الصادق والحسين برحايل وقادة أحمد، مسعود معاش وغيرهم الذين كانوا من الرعيل الأول لثورة الفاتح من نوفمبر.

إن تأثيرات سياسة الإدارة الاستعمارية كانت بالغة الأثر في الجنوب القسنطني، لقد مست أراضي الأعراش ودفعتهم الى الفقر والحرمان، وانتشرت بذلك في أوساطهم المجاعات والأوبئة، ورغم تلك الوضعية المزرية للأهالي إلا أنها سعت الى ضرب مقومات سكان المنطقة بطمس أنسابهم وتجهيلهم وتخريب مؤسساتهم الدينية والتعليمية، ودفعتهم نحو الهجرة جبرا، تاركين أملاكهم التي صودرت جورا بدعوى الشغور، وقامت مؤسساتهم القضائية بإصدار الأحكام

[1] – هو علي بن سايغي

[2] – هو الصالح بن محمد أمزيان (بومصران)

[3] – هو عيسى بن مصمودة

القاسية في حق المتهمين مما جعلهم يتمردون ويمتهنون السلب والنهب ضد المستوطنين وعملاء الإدارة الاستعمارية، وفرضوا على السلطات منطق اللأمن، وكان بذلك الأوراس عصيا على الفرنسيين.

خـــــاتمـــــة

من خلال ما تقدم وصلنا إلى جملة من الإستنتاجات نلخصها فيما يلي:

– شكلت منطقة الجنوب القسنطيني بطابعها التضاريسي والمناخي وسطا يطرح كثيرا من الصعاب أمام سكانه، غير أنهم تدربوا من خلاله على الصبر والشجاعة وربما ساعدهم أحيانا بالاحتماء بتضاريسه الوعرة أيام المقاومات، وبالمقابل عانت القوات الاستعمارية منه إذ لم تصل الى باتنة وبسكرة إلا في سنة 1844 مستعينة ببعض الأعيان .

– تميز الجانب البشري لمنطقة الجنوب القسنطيني بتنوع الاثنيات، فهناك عرب وأمازيغ، ومخلسون، كما تميزت أيضا بانتشار النظام القبلي ومبدأ الصفوف وبقدر ما سمح ذلك بمقاومة الاستعمار، بقدر ما حاولت السياسة الاستعمارية توظيفه لمصلحتها وفق سياسة فرق تسد.

– لقي الوجود الفرنسي في المنطقة رفضا من السكان سواء أكان ذلك أيام توسع الجيش الفرنسي، أو بعد احتلال المنطقة، فقد كانت منطقتا الأوراس والزيبان لا تهدآن إلا وتثوران في وجه السياسة الاستعمارية من جديد، كانتفاضة الزعاطشة والصادق بلحاج و غيرهما.

– حاولت السلطات الاستعمارية تنظيم إدارتها الاستعمارية في منطقة الجنوب القسنطيني، ولما كانت بحاجة إلى تعزيز وجودها في المنطقة، استعانت بالقيادات الأهلية كمحطة ظرفية مستفيدة من تجربة بايات قسنطينة في تعاملها مع سكان المنطقة.

– كان القمع المفرط سمة الجيش الفرنسي في إخماد الثورات، ولم تكن جرائمه أعمالا معزولة نفذها بعض الجنود خارج أوامر قيادية، بل كانت الأوامر تأتي من الحاكم العام وقياد الجيش الفرنسي، فمجزرة عين ياقوت سنة 1870 مثلا كانت ضد السكان المسلمين العزل، كذلك ما حدث للفلاحين من قبيلة السقنية من مجزرة وهم يحصدون مزارعهم في سنة 1870كما أشرنا سابقا لخير دليل، وكان رفض طلب أمان البوازيد من طرف قائد القوات المهاجمة على واحة العامري سنة 1876 لدليل آخر على جرائم الحرب التي اقترفتها الدولة الفرنسية، وغلقها أيضا منافذ وآبار المياه في وجه الفارين من اللحالحة سنة 1879 الى الجريد التونسي أدى الى هلاك عدد كبير من النساء والأطفال في صحراء تبسة، وقصف جبال

الأوراس بالطائرات القادمة من تونس سنة 1916 لترهيب السكان وقتل الأبرياء الذين فروا من أن يكون وقودا للحرب التي لم يكن لهم ضلع فيها وهي بين فرنسا وألمانيا بالأساس.

– أوضحت المؤسسات القضائية الاستعمارية التي كانت تمارس صلاحياتها في الجزائر بحق زيف القيم التي كانت تتغنى بها فرنسا التي تعتبر نفسها مهد حقوق الانسان، ورائدة فصل السلطات، ومجسدة المساواة أمام القانون، فممارساتها مع سكان الجنوب القسنطيني من تسليط للعقوبات الجماعية التي تتناف والقانون الذي من مسلماته أن يحكم على الأعمال الفردية لا الأفعال الجماعية، وكذا القوانين الزجرية التي في الغالب لا تعتمد على دلائل الإدانة بقدر ما كانت مبنية على الظنون، واتهامات الخصوم دون التحري لصحتها تنم عن وجه آخر من العار الذي يُطارد العدالة الفرنسية.

– مست أحكام النفي والإبعاد الأفراد بطردهم بعيدا عن أوطانهم الى سجون كورسيكا أو كاليدونيا الجديدة أو غويانا الفرنسية، واعتبارهم مجرمين رغم أنهم كانوا سياسيين وقادة لقبائل وأعراش ثاروا من أجل حقوقهم، وكانوا مجرد رافضين لسياسة معينة، فلم يتحرك البوازيد مثلا للهجوم على حاكم بسكرة رغم وجوده بطولقة معزولا، ولكنهم رفضوا تصرفات بن قانة وأعوانه ورفضوا الانصياع لحكمه، ولسياسة الإدارة الاستعمارية المتسلطة، ولم يظهر منهم العداء، بل كانوا معتصمين بواحتهم، إلا أن القوات الفرنسية سارت بجيوشها الجرارة من بسكرة والجلفة وباتنة وقسنطينة وتبسة وقصفت الواحة الآمنة بالمدفعية، وأصدرت أحكاما تقضي بتشتيت عرش البوازيد في كامل القطر الجزائري، وهي جريمة دولة أخرى لأن هؤلاء رعايا الدولة الفرنسية، فما ذنب المرأة والطفل حتى وإن سلمنا تجاوزا بذنب الثوار كما تدعي.

– إن قانون الأهالي ومبدأ المسؤولية الجماعية الذي عانت منه المنطقة هو وصمة عارتلاحق العدالة الفرنسية، وإعادة إخراج رديء لمحاكم التفتيش الاسبانية في الأندلس، ذلك أن الجزائري كان يطبق عليه الحكم لا لفعله بل لجنسه (عربي) وهذه إدانة للدولة الفرنسية، والتي تصرح اليوم بايجابية ما قام به الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا، والغريب أن كثير من النخب

الفرنسية من رجال السياسة والقانون كانوا ينظرون ويبررون أعمال الإدارة الاستعمارية بدعوى أن القوانين الفرنسية المدنية لا يمكن تطبيقها في مستعمرة الجزائر مع الأهالي (المتوحشين) وهو شكل أخر من زيف القيم التي يتغنى بها كثير من رجال القانون والثقافة الاستعمارية.

– عملت المصادرات والغرامات المتعددة والتي فُرضت على سكان المنطقة بغير وجه حق على إفقارهم، وبالمقابل منحتها الإدارة الاستعمارية للمستوطنين أو لفائدتهم فاستعملوها سياطا لتعذيب المسلمين، وغالبا ما كان المستوطنون يدفعون السكان المسلمين للقيام بردود فعل غير محسوبة ليستفيدوا من نتائج تلك المقاومات.

– سمحت القوانين العقارية التي سنتها الإدارة الاستعمارية والتي وصلت الى منطقة الجنوب القسنطيني متأخرة مقارنة بشمال الجزائر للإدارة بتنقيحها لصالح المستوطنين، مما أضر كثيرا بسكان المنطقة، ففتت بذلك أراض العرش وفككت القبيلة، وزادت القوانين الغابية من تعاسة السكان التي من خلالها صدت أبوابها في وجه مواشيهم وحاجياتهم ، وأصبحت نقمة عليهم، يتحملون وزر اشتعالها، حتى وإن كانت العوامل الطبيعية سببا في اندلاعها، وهم ملزمون أيضا بحمايتها وبعدم البناء بجوارها أو إشعال نيران الطهي بجانبها، و كانت الغابة كما هو معروف بالنسبة لسكان الأوراس منذ زمن بعيد متنفسهم ومعيشتهم وأصبحت مع الوجود الاستعماري نقمة عليهم.

– أرهقت الإدارة الاستعمارية المنطقة بالضرائب العربية الكثيرة حكور وعشور ولزمة وزكاة، وضرائب أخرى مباشرة مما جعل السكان يعيشون على توفير تلك الضرائب حتى لا يتعرضوا للقمع، فيؤخذون هم أو زواجهم للحجز حتى يسددوا تلك الضرائب، فباعوا ممتلكاتهم لأجل تسديدها بأبخس الأثمان، رغم أن تلك الضرائب تُؤخذ منهم ولا تعود عليهم بفائدة بل كانت توجه لمصلحة الاستيطان.

– جاءت العرائض والشكاوي التي قدمها سكان المنطقة رغم تهديد ووعيد الإداريين والمستوطنين لَتُؤكد على شجاعة سكان المنطقة وتحديهم لتلك التهديدات.

– رغم ما اتسمت به العرائض المقدمة من مجاملة للحكام العامين فإنها تقدم لنا كما من المعلومات التي تبين حجم المعاناة التي تعرض لها سكان المنطقة، وتبين لنا وضعية المنطقة وحقائق سكتت عنها التقارير الفرنسية، وهي بذلك تسمح لنا بمعرفة الرأي الآخر، وهو رأي سكان المنطقة في مسائل القوانين العقارية وتطبيقها، وفي الأحكام القضائية واعتداءات المستوطنين والقياد والشيوخ، أو من القوانين الردعية والتجنيد الإجباري.

– تأثر سكان الجنوب القسنطيني بممارسات الإدارة الاستعمارية التي استهدفت نظام القبيلة وأعرافها، ولم تقدم البديل، ولم تراع خصوصية مجتمع المنطقة عكس ما فعلت بسكان القبائل وبني ميزاب الذين اعترفت لهم بعرفهم.

– تمكن سكان المنطقة مقاومة التجنيس والتمسيح، إلا أن آلة الرأسمالية التي فُرضت عليهم بالقوة بفضل المعاملات التجارية والنظام الضريبي اللذان أصبحا نقديا بعد أن كانا عينيا في الماضي، أجبرا سكان المنطقة من المسلمين بيع منتوجاتهم من المواشي والحبوب لتسديد الضرائب والغرامات، واهتز بذلك نسق معيشتهم، ووجدوا أنفسهم بين سياسة إدارية قمعية، ومناخ متذبذب كانوا قد اعتادوا عليه سابقا وواجهوه بعاداتهم(حفظ الحبوب والمؤن في الأهراء والمطامير والقلاع)، وبذلك دخل السكان في المعاملات الربوية ولم تكن ضمانات من صناديق التأمين ليجابهوا التذبذبات المناخية حيث يقترضون للشراء البذور على أمل التسديد بعد الموسم الفلاحي، وحين يكون الجفاف تكون الكارثة قد حلت بهم، فهم ملزمون بإعادة القرض بفوائده وعليهم تأمين حاجيات عائلتهم الأساسية.

– ضرب قانوني سيناتوس كونسيلت 1863، ووارني 1873والقوانين العقارية الأخرى اللاحقة المورد الأساسي للسكان وهو الأرض، وأدعت السلطات الاستعمارية بأنها تهدف الى إقامة الملكية الفردية والتي هي أساس التمدن كما سوقت، غير أن ذلك مجانب للوقائع فهي تفكك أراضي العرش وتذلل العقبات أمام المستوطنين للاستيلاء على الأراضي بالطرق القانونية (الاقتناء من الأفراد حتى لا يصطدموا بالقبيلة) أو بالابتزاز والمعاملات الربوية.

– أدى تطبيق قانون سيناتوس كونسيلت الى تفتيت القبيلة بإقامة الدواوير ثم إقامة البلديات المختلطة، فحينما ترى مقاومة قبيلة ما تسعى لتقسيمها ، وهو ما فعلته مع أولاد سلطان الذين شتتهم الى ثلاث بلديات ؛ بلدية عين التوتة، وبلزمة، وبريكة، وشتت البوازيد الى عمالة وهران لفرع الجبابرة والمسيلة لأولاد أدريس وتبسة لأولاد يوب وأولاد اسعود بباتنة، كما قسمت عرش بني بوسليمان بين الشعبة العسكرية لبسكرة وباتنة وخنشلة، وكان الهدف إضعاف قوتها.

– لم تسلم العائلات المتنفذة من قمع الإدارة الاستعمارية رغم الخدمات التي قدمتها لها، فقد أدارت هذه الأخيرة ظهرها لهم، وعملت على تحطيم نفوذهم لمصلحة المستوطنين، والهدف أسمى وهو تحطيم كل البُنى التي قد تُقاوم إذابة المجتمع المسلم في السياسة الإدماجية الفرنسية التي كان المنظرون للاستعمار يرفعونها.

– انعكست سياسة التفقير والتجهيل التي مارستها الإدارة الاستعمارية سلبا على السكان، فقد كانت المجاعات تقضي على عدد كبير من السكان وتؤدي الى انتشار الأوبئة والأمراض المعدية التي توفرت لها عوامل الانتشار– الفقر والجهل بالتطورات الصحية الجديدة كالتلقيح – و هو ما تتحمله الإدارة الاستعمارية.

– حاربت الإدارة الاستعمارية المراكز الثقافية والدينية كمعاقبة شيوخ الزوايا مثل مول القرقور والصادق بالحاج والشيخ دردور وغيرهم، وتلكأت في تقديم تعليم بديل (أوربي مقارنة بما قامت به في منطقة القبائل).

– شكلت الهجرة الخارجية للسكان ملاذا مناسبا لهم، فرارا من سياسة القمع الاستعماري، أو لتحقيق ما لم تمكنه لهم الإدارة الاستعمارية، وهي نوع من المقاومة من أجل هويتهم أو لأجل توفير القوت لعائلتهم حتى يستمروا في الحياة في ظل انعدامها في منطقتهم بعد أن جردوا من معظم مقومات الإنتاج. لقد تباين رد فعل الدوائر الاستعمارية حول الهجرة للخارج خاصة نحو البلاد الإسلامية بين من كان يشجعها لتكون الفرصة للتخلص منهم لفائدة المستوطنين، ومن

كان ينظر الى أن ذلك يشكل خطرا على فرنسا، إذ يمكن أن يُستغل هؤلاء من الدعاية العثمانية أو الألمانية ضد فرنسا، فدعوا الى مراقبتهم واعتبروا أن المهاجرين يمكن أن يكونوا يد عاملة منخفضة الأجور لفائدة الاستيطان واقتصاد المستعمرة.

– أدت السياسة الاستعمارية في المنطقة الى انتشار اللاأمن، وأصبح الأوراس عصيا على القوات الفرنسية حيث وجد الرافضون بهذه الجبال الوعرة موقعا متميزا للانتقام من القوات الفرنسية وأعوانها، ورغم أن هناك من يحاول تشويه دورهم إلا أنهم ساهموا في كل المقاومات مثل دور عمار لخماتي في انتفاضة 1871 ومحمد بلوذيني وعمر أوموسى في انتفاضة 1916 و بن زلماط وبومصران وجماعتهم الذين قدموا المساعدة للفارين من التجنيد الإجباري .

– حقق الرافضون أو من تسميهم بعض المصادر(لصوص الشرف) شيئا مهما يكمن في إسقاط أسطورة القوة الأمنية الفرنسية التي لا تقهر، فقد كانت بنادقهم توجه للقوات الفرنسية في وضح النهار، كما فعل بن زلماط حينما قتل قايد شليا بسوق قايس في وضح النهار وهو تحد كبير.

– سجلت منطقة الجنوب القسنطيني في مقاومتها للسياسة الاستعمارية مظهرا من مظاهر الشرف والمجد رغم ما لحق بها والذي خلف أثرا لا يزال تأثيرها قائما الى يومنا هذا.

– توضح هذه الممارسات التي تعرض لها سكان المنطقة على جميع الأصعدة العسكرية والاقتصادية والعدلية والاجتماعية فظاعة الاستعمار الفرنسي، فقد كانت كلها مخططة من الدوائر الاستعمارية ومن أعلى المستويات كالحكام العامين وقواد الجيش وقادة المقاطعات، وكذلك من منظري ونخب الاستعمار، إنها لم تكن أعمالا معزولة وهو ما يسقط كل محاولات تبرير القمع الاستعماري ويسقط زيف إيجابية الاستعمار الفرنسي في المنطقة.

قائمة المصادر

والمراجع

1- الوثائق الأرشيـــــفية:

- أرشيف الجيش البري – فانسان:

- Les Archives de l'Armée de Terre Château de VINCENNE :

- S.H.A.T 1H 216, Colonne Delebecque : Journal des marches du commandant du génie de la colonne Delebecque.
-S.H.A.T 5N210 : Télégrammes concernant l'Aurès en 1917Ministre de la guerre, « Rapport au Président de la République Française », El- Mobacher, n°: 5436, Samedi 2 mars 1912
- S.H.A.T 1H230 : Mémoire descriptif sur les oasis du Zibans
- S.H.A.T 5N21, Cabiniet du minister 1872-1939
- S.H.A.T 1H 396 , Statistique générale de l'Algérie (1873-1878)
- S.H.A.T 1H 396.
- S.H.A.T1H1011: Octave Depont, Troubles insurrectionnels de l'arrondissement de Batna en 1916
-S.H.A.T7N2116, Section d'Afrique
- S.H.A.T5N210. Télégramme
- S.H.A.T 5N210 : Télégramme n° 30168D3

– مركز الأرشيف الوطني ما وراء البحار – أكس أون بروفانس:

– Le Centre des Archives Nationale d'Outre- Mer :

-C.A.N.O.M **F/80/1818**
-C.A.N.O.M **F80/1805.**
-C.A.N.O.M **F/80/1811**
-C.A.N.O.M **F/80/1683** : **Note au Sujet de la révolte des Bouazides**
-C.A.N.O.M **F/80/1881**
-C.A.N.O.M **81F/73**.
-C.A.N.O.M **2H32** : **Insurrection de l'Aurès.**

-C.A.N.O.M **2H 33 Rapport Adressé a la Commission d'Enquête par V, Auvergne, Batna 1879**.
-C.A.N.O.M **2 H 33 Operations militaries, Sud constantinois et sud algérien.**
-C.A.N.O.M **2H 34 Operations militaries : Aurès 1879.**
-C.A.N.O.M **2H37**.
-C.A.N.O.M **2H87 Opérations militaires (Algérie du Nord) (1838/1923)**
- C.A.N.O.M **2H90 Operation du general De- Bonneval dans le sud constantinois.**
-C.A.N.O.M 6H1 **Nominations et révocations de chefs indigènes :Constantine 1er janvier 1860 ,état de la subdivision de Batna.**
- C.A.N.O.M **6H32 Notice sur la famille Ben Abbas.**
-C.A.N.O.M **6H32 Notice sur la famille Ben Abbas.**
-C.A.N.O.M **6H32 Divers chefs indigenes du department de Constantine : Batna 1847-1918**
-C.A.N.O.M **06H32Chefs Indigènes, Personnages Influents.**
-C.A.N.O.M **6H32 Notice sur la famille des Bengana.**
- C.A.N.O.M **6H32 Notice sur la famille Boudiaf.**
-C.A.N.O.M **12H38 Responsibilities collectives : Constantine1830-1906**
- C.A.N.O.M **24H/116.**
-C.A.N.O.M **1K 340** : **Domaine, Séquestre, Insurrection de l'Aurès 1876- 1899**
-C.A.N.O.M **11K2.**
-C.A.N.O.M **15K/31**, **Etats de Recouvrements Impôts 1884-1901 Situation des Contributions de guerre 1873-1884.**
-C.A.N.O.M **27L05**, **Etat du lotissement du territoire El-Maader.**
-C.A.N.O.M **24L75**: **El- Maader**
- C.A.N.O.M **3M94**

- C.A.N.O.M **2N40**.
- C.A.N.O.M **1R/39**
-C.A.N.O.M **1T5**
- C .A.N.O.M **93203//18 CM/ss-Préf Arris**
- C.A.N.O.M **93203//26 Préfecture d'Arris**.
-C.A.N.O.M **93203//27**.
-C.A.N.O.M: **93201//29**, **La Banditisme Au pays Chaouia**.
- C.A.N.O.M: **93201//29**, **Ain El -ksar: Banditisme au pays Chaouia**.
C.A.N.O.M: **93/20007**.

– الجرائد و المنشورات:

جريدة المبشر، الجمعة 26 جوان 1876.

جريدة المبشر، السبت 21 أكتوبر 1876.

- Moniteur de l'Algérie, 16 année, n°: 272, Samedi 18 Novembre, 1876
- Journal Official de l'Algérie, N°= 9 Année, 8 Mai 1931.
- Journal Official de l'Algérie, n°:193, Jeudi 1/7/1894
- Cahier n°=9. Etude Sociologique de la Migration des Traveilleurs Musulmans d'Algérie en Metro pole _ physiognomy des migration à Paris.

2– قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية:

أ– المصـــــــادر:

– **أكاردو، ف**، معجم قبائل و دواوير الجزائر، تر: حمزة الأمين يحياوي، مالك بن حمزة، عالم المعرفة، الجزائر، 2013.

– **دي طوكفيل، ألكسيس**، نصوص عن الجزائر: في فلسفة الإحتلال والإستطان، تر: ابراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

– **ريـــــــــن، لويس**، تاريخ إنتفاضة 1871 في الجزائر، تر: مسعود حاج مسعود، دار الرائد للكتاب، الجزائر، د.س.ط..

– **الزبيري، محمد العربي** ، مذكرات الحاج أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، الشركة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 1980.

– **زوزو ،عبد الحميد** ، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

– **السلاوي، أحمد بن خالد الناصري** ، الإستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، ج 1، جمع و تنسيق لغليظي عبد الحميد وآخر، مكتبة نبراس الصدأ التاريخية، د. م. ط، د.س.ط

– **العدواني، محمد بن محمد بن عمر** ، تاريخ العدواني، تقديم وتحقيق أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005.

– **فيلالي، عبد العزيز** ، السياسة والقضاء عند المكي بن باديس وابنه حميدة، دار الهدى، الجزائر، 2014

– **قنان، جمال** ، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830-1914، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009. – **قزال استيفان** ، التاريخ القديم لشمال إفريقيا، ج 4، دار ألف للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

– **كاستال، بيار** ، حوز تبسة: دراسة وصفية جغرافية تاريخية لإقليم تبسة وأعراشه من فجر التاريخ الى بداية القرن العشرين، تر: العربي عقون، مطبعة بغيجة حسام، الجزائر، 2010.

– **ابن خلدون، عبد الرحمان** ، مقدمة العلامة ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، دار الفكر، بيروت، 2007

ب- **المراجع** :

- **الأشرف، مصطفى** ، الجزائر: الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.

- **أجيرون** ، **شارل روبير** ، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 1982.

- (... // ...)، تاريخ الجزائر المعاصرة،من انتفاضة 1871 إلي اندلاع حرب التحرير 1954، ج 2،تر: عياش سلمان و آخرون ، دار الأمة ، الجزائر، 2008.

- (... // ...)، الجزائريون المسلمون وفرنسا(1871-1919)، ج1، تر: محمد حاج مسعود، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.

- (... / / ...)، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج2، تر: محمد حاج مسعود، دار الرائد للكتاب، الجزائر،2007.

- **بشريرات** ، **علي** ، ممارسات حقوق الإنسان في الجزائر 1830-1962، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2015.

- **بليل، محمد** ، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1881- 1914، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر، د.س.ط.

- **بن اشنهو** ،**عبد اللطيف** ، تكون التخلف في الجزائر: محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830- 1962، تر:محمد يحي الربيع وآخر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.

- **بن داهة** ، **عدة** ، الاستيطان و الصراع حول ملكية الارض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830- 1962) ، ج2، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص 23.

–**بوحوش** ، **عمار** ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

– (... // ...)، العمال الجزائريون في فرنسا دراسة تحليلية، طبعة خاصة وزارة المجاهدين ، الجزائر،2008

– **بوزاهر، حسين** ، العدالة القمعية في الجزائر المستعمرة 1830– 1962، تر: بوجلة عبد المجيد، دار هومة، الجزائر، 2011.

– **بوعزيز، يحـــــــــي** ، موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب، ج1، دار الهدى، الجزائر، 2004.

– (... // ...)، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830– 1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.

– (... // ...) ، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

– **تيران، إيفوان** ، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة المدارس و الممارسات الطبية و الدين 1830– 1880، تر: محمد عبد الكريم أوزغلة، دار القصبة، الجزائر،2005.

– **تواتي** ، **الصديق** ، المبعدون الى كاليدونيا الجديدة مأساة هوية منفية: نتائج وأبعاد ثورة المقراني والحداد، دار الأمة، الجزائر، 2007.

– **تـــينو** ، **سيلفي** ، عدالة غريبة– القضاة في حرب التحرير، تر: عمر لحسن، E.D.I.F ، طبعة وزارة المجاهدين، 2013،

– (... // ...) ، تاريخ حرب من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر ،2013.

– **جوليان** ، **شارل أندري** ، إفريقيا الشمالية تسير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر: المنجي سليم وآخرون، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، د. س.ط.

– **حرزالله** ، **محمد العربي** ، منطقة الزاب قرن من المقاومة(1830-1930)، الصندوق الوطني لترقية الآداب والفنون لوزارة الثقافة، الجزائر، 2009.

– **خياطي** ، **مصطفى** ، حقوق الإنسان في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي، منشورات A.P.N.A، الجزائر، د.س.ط.

– (... // ...) ، الأوبئة و المجاعات في الجزائر، تر: حضرية يوسفي، منشورات A.N.E.P، الجزائر، 2013،

– **ديرم** ، **عايـــــــدة**، أراضي العرش في التشريع الجزائري، دار قانة للنشر و التوزيع، باتنة، الجزائر، 2013.

– **رزيـــــق** ،**نـــادية** ، سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2014.

– **رزيـــــق** ، **محمد** ، الجزائم الفرنسية شهادات واعترافات أكبر قادة وضباط فرنسا وخبرائها العاملين في الجزائر خلال الفترة 1830 – 18771 أخطر مرحلة مرت بها الجزائر في تاريخها الحديث، قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

– **الزبيري، محمد العربي** ، مقاومة الجنوب للإحتلال الفرنسي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972.

– **زوزو، عبد الحميد**، الأوراس إبان فترة الإستعمار الفرنسي: التطورات السياسية والإقتصادية والإجتماعية(1837- 1939)، ج1، ج 2، تر: مسعود حاج مسعود، الجزائر: دار هومة، 2005 .

– (... // ...)، الهجرة و دورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919 – 1939)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985

– (... // ...)، ثورة الأوراس 1879، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

– **سعد الله أبو القاسم** ، الحركة الوطنية الجزائرية (1830 – 1900)، ج1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992.

– (... // ...) ، الحركة الوطنية الجزائرية(1830-1900)، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.

– (... // ...) ، خلاصة تاريخ الجزائر 1830- 1962، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2007.

– (... // ...) ، تاريخ الجزائر الثقافي: 1830-1954، ج4، عالم المعرفة للنشر، الجزائر، 2015.

– **سعد الله، عمـــــــر** ، القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر،دار هومة، الجزائر، 2007

– **سعيدوني، ناصر الدين**، دراسات في الملكية العقارية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ، 1986.

– (... // ...) ، في الهوية والانتماء الحضاري، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

–(... // ...) ، الشرق الجزائري: بايلك قسنطينة أثناء العهد العثماني وبداية الإحتلال الفرنسي من خلال وثائق الأرشيف، ط2، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

– (... // ...) ، ورقات جزائرية: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر(العهد العثماني)، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

– **السويدي، محمد** ، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

–**صاري** ، **جيلالي** ، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830–1962، تر: قندوز عباد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2010

– **ضيف الله** ، **عقيلة** ، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954–1962، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

– **عبـــــــاد، صالح** ، الجزائر خلال الحكم التركي 1514–1830، دار هومة، الجزائر، 2004.

– **علمي، سعـــــــيد** ، الاستعمار والعمران: السياسات الاستيطانية والعمران في الجزائر، تر: نسرين لولي وآخر، دار خطاب، الجزائر، 2013.

– **العقبي** ، **صلاح مؤيد** ، الطرق الصوفية و الزوايا بالجزائر تاريخها و نشاطها، دار البصائر، الجزائر، 2009.

– **غرانميزون** ، **أوليفي لوكور** ، الجمهورية الإمبراطورية في سياسة الدولة العنصرية، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة، الجزائر، 2009

– (... // ...) ، في نظام الأهالي: تشريح مسخ قانوني القانون الاستعماري في الجزائر و في الامبراطورية الفرنسية تر ، العربي بوينون، الجزائر.

– (... // ...) ، الاستعمار الإبادة: تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية، تر: نورة بوزيدة، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2008.

– **غربي، الغالي وآخرون**، العدوان الفرنسي على الجزائر: الخلفيات والأبعاد، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، دار هومة، الجزائر

– **فركوس** ، **صالح** ، إدارة المكاتب العربية والإحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد (1844-1871)، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006.

– (... // ...) ، الحاج أحمد باي1826-1850، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.س.ط.

– **قداش** ، **محفوظ** ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية(1919- 1939)،ج1، تر: أمحمد بن البار، دار الأمة، الجزائر، 2011.

– (... // ...) ، جزائر الجزائريين: تاريخ الجزائر 1830- 1954، تر: محمد المعراجي، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

– **كوليت** ، **و جونسون فرانسيس** ، الجزائر خارجة عن القانون، تر: محمد المعراجي،دار ثالة، الجزائر، 2013.

– **ليزو** ،**كـــــــــلود** ، العنف والتعذيب والاستعمار: من أجل الذاكرة الجماعية، تر: الصادق عماري وآخرون، دار القصبة، الجزائر، 2007

– **ماكسمينكو** ، **فلاديمير** ، الأنتلجنسيا المغاربية: المثقفون أفكار ونزاعات، تر: عبد العزيز بوبكير، دار الحكمة، الجزائر، 1984.

– **المدني** ،**أحمد توفيق** ، هذه هي الجزائر و يليه كتاب الجزائر، دار البصائر، الجزائر، 2009.

– **مرمول** ، **محمد الصالح** ، قوانين إدارية فرنسية في الأقاليم المغاربية: تونس، الجزائر، المغرب، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2013

– **مزهود، الصـــــادق،** تاريخ القضاء في الجزائر من العهد البربري الى حرب التحرير الوطني، ط 2، دار بهاء الدين للنشر و التوزيع، قسنطينة، 2012.

– **مسبيرو، فرنسوا** ، سانت آرنو أو الشرف الضائع، تر: أكلي أحمد، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005.

– **معاشي ، جميلة** ، الأسر الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري (من القرن 10 هـ(16م) إلي 13 هـ(19)م ، ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015

– **ميليي، جرمان** ، ترحيل قرويي وثوار القبائل الكبرى الى كاليدونيا الجديدة، تر: أيت شعلال، دار الثعالبي، الجزائر، 2013.

– **مياسي، ابراهيم**، توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري1881 – 1912، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.

– (... // ...)، من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007.

– **نجادي، بوعلام** ، الجلادون من 1830 إلى 1962، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2007.

– **نوار ، عبد العزيز سليمان** ، التاريخ المعاصر: أوربا من الثورة الفرنسية الى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،د.س.ط.

– **نوشي ، أندري و آخرون**، الجزائر بين الماضي و الحاضر، تر: أسطنبولي رابح و آخر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984 .

– **هلال، عمار** ، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1874-1918) ، دار هومة، الجزائر،2007.

– **الهواري، عـــدي**، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي- الاجتماعي 1830-1960، تر: جوزاف عبد الله، دار الحداثة، لبنان، 1983.

– **وطبان ، عبد العزيز** ، الاقتصاد الجزائري ماضيه و حاضره1830- 1950، منظمة العمل العربية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1992،

– **ولد خليفة ،محمد العربي**، الاحتلال الاستيطاني للجزائر- مقاربة للتاريخ الاجتماعي و الثقافي- منشورات ثالة، الجزائر، 2005.

ج- المقالات والدراسات :

- **بجاجة، عبد الكريم** ، « تطبيق قانون المجلس المشيخي 1863-1887 في القطاع القسنطيني: خارطة القبائل القديمة للشرق الجزائري» ، **الوثائق الوطنية رقم 3**، المديرية المركزية للوثائق الوطنية، الجزائر، 1975.

- **بوعزيز، يحي** ،« جهود الأمير عبد الأمير عبد القادر وخلفائه في تدعيم الجبهة الشرقية»، **الأصالة**، العدد48، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، أوت 1977

- (... // ...) ،« مظاهر المقاومة وروادها في الشرق القسنطيني ضد الاستعمار الفرنسي في القرن التاسع عشر»، **الأصالة**، السنة التاسعة، الأعداد (79، 80،81-82)، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، مارس–ماي 1980.

- **بن يوسف، تلمساني** ، « التوغل الفرنسي في منطقتي الأوراس والزيبان»، **المصادر**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، العدد22، السداسي الثاني، الجزائر، 2010.

- **حداد، مصطفى** ،« المقاومة الجزائرية في جبال الأوراس وتخومها الجنوبية خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر: انتفاضة العامري(الزاب الغربي 1876) (ثورة الأوراس الغربي 1879)» ، **المجلة التاريخية المغاربية للعهد الحديث و المعاصر**، السنة التاسعة، عدد 65-66، د.د.ط، تونس، أوت 1992.

- **زبادية، عبد القادر** ،« وثيقتان عن ثورة الأوراس لسنتي 1859 و 1879» ، **الأصـــــــالة**، عدد 60-61، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، د.س.ط.

- **الزبيري ،محمد العربي** ، «المقاومة الجزائرية 1830- 1848» **الأصـــــالة**، السنة الخامسة، العدد 29- 30، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، جانفي – فيفري 1976.

- **زوزو ،عبد الحميد** ،« بمناسبة الذكرى المائوية لثورة الأوراس 1879» ، **مجلة الثقافة**، السنة التاسعة، العدد 50، وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، مارس –أبريل 1979

– **ناصر، بالحاج** ،« دور الدعاية العثمانية الألمانية في رفض التجنيد الإجباري بالجزائر والدعاية الفرنسية المضادة خلال الحرب العالمية الأولى (1914– 1918)» ، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، العدد الثالث، المركز الجامعي الوادي، وادي سوف، 2008.

– **هلال ،عمار** ، <<الهجرة الجزائرية نحو الولايات العثمانية في المشرق العربي (1898– 1918) >> ، **مجـلة الثقافة**، وزارة الثقافة و السياحة، السنة 14، عدد 84، نوفمبر– ديسمبر1984، الجزائر

– **ولد النبيةن كريم** ، «**سياسة** الإخضاع و قوانين الأنديجينا من خلال أرشيف الإدارة الاستعمارية في الجزائر»، **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 2، المركز الجامعي الوادي، وادي سوف، ديسمبر 2011.

د: الملـــتقيـــــــــات:

– **أجيرون، شارل روبير** ، « الاضطرابات الثورية في الجنوب القسنطيني (نوفمبر 1916– يناير 1917)» ، **ملتقى ثورة الأوراس 1916**

– **بلحوت** ، **نور الدين** ، « الهوية الثقافية للجزائريين في المهجر: فرنسا نموذجا دراسة مفاهمية، تاريخية إحصائية»، **الملتقى الدولي الجاليات الجزائرية في الخارج و قضاياها الدينية و الاجتماعية و الثقافية**، المنعقد بتاريخ 25،26،27 مارس 2013 الجزائر، منشورات المجلس الإسلامي الأعلى، ، الجزائر،2015.

– **بلعيدوني جمال** ،« السياسة العقارية إبان فترة الاحتلال» ،**مجموعة أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي 1830– 1962** ، يومي 20– 21 نوفمبر 2005 و 20 – 21 ماي 2006، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

– **الركيبي ،عبد الله** ، « الجزائر في عيون الرحالة الإنجليز»، **ثورة الأوراس 1916**، انتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، مطبعة عمار قرفي، الجزائر، 1994

– **سييفو ،فتيحة** ، « عرائض الجزائريين ضد السياسة العقارية »،**مجموعة أعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي 1830–1962**، ولاية سيدي بلعباس يومي 20 و 21 ماي 2006، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

– **الشافعي** ، **عبد الله** ، « ثورة الاوراس 1916 » ، **ثورة الأوراس 1916**، انتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، مطبعة عمار قرفي، الجزائر، 1994.

– **شيخي، عبد المجيد** ، « الإدارة الفرنسية في الصحراء حتى الاستقلال» ، مجموعة أعمال الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 1998 .

– **عبد السلام ،محمود** ، «جغرافية دائرة أريس »، **تاريخ الأوراس ونظام التركيبة الإجتماعية والإدارية في أثناء فترة الإحتلال الفرنسي من 1837–1954**، من انتاج جمعية أول نوفمبر، دار الشهاب، باتنة، د.س.ط.

– **عزوي** ، **صالح** ، نسخة من تقرير وجد عند موظف إيطالي، ، **ثورة الأوراس 1916**، انتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، مطبعة عمار قرفي، الجزائر، 1994.

– **فارح، رشيد** ، « التنظيم القضائي إبان الاحتلال بين المبدأ العام والتميز» ، **محموعة اعمال الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية** ، جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة من 16 الى 17 مارس 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،2007.

– (... // ...)، « التشريعات العقارية الاستعمارية أثناء الثورة التحريرية(إصلاح أم حماية)» ،**مجموعة أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي 1830–1962 مجموعة أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي 1830–1962** ، يومي 20- 21 نوفمبر 2005 و 20 – 21 ماي 2006، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

–**لونيسي، إبراهيم** ،« الملكية العقارية في الجزائر من خلال جريدة " المبشر" في ظل الحكم العسكري» ، **مجموعة أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي 1830–1962** ، يومي 20- 21 نوفمبر 2005 و 20 – 21 ماي 2006، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

– **ملاخسو، الطاهر** ، « التوثيق أثناء الثورة»، **محموعة اعمال الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية**، جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة من 16 الى 17 مارس 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،2007.

– **مناصرية، يوسف**،« وضع الجزائر إبان الحرب العالمية الأولى» ، **حول ثورة الأوراس1916**، انتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، مطبعة عمار قرفي، الجزائر، 1994.

– **هلال ، عمار** ،« ثورة الأوراس في 1334هـ الموافق لـ 1916م»، **ثورة الأوراس1916**، إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، مطبعة عمار قرفي، الجزائر، 1994.

– **هواري ،مختار** ،« وثائق أرشيفية لبعض أعراش الوادي»، **أعمال الملتقى الوطني الثاني:الحياة الإجتماعية والاقتصادية في الجنوب الجزائري خلال القرنين 12– 13 هـ/ 18– 19 م من خلال المصادر**، المنعقد يومي 24- 25 جانفي2012، المركز الجامعي الوادي، مطبعة منصور ، الوادي، 2012

- (... // ...) ،« صور من القمع الاستعماري من خلال رسائل و عرائض السكان المسلمين في الجنوب القسنطيني »، **أعمال الملتقى الدولي العاشر حول تاريخ الثورة الجزائرية، المجازر أداة سياسية لاجتثاث الشعوب المستعمرة، الجزائر أنموذجا،** 2 و3 ماي 2016، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، غير منشور.

- **الواعي، محمود** ، « ثورة الاوراس سنة 1879» ، **تاريخ الأوراس ونظام التركيبة الإجتماعية والإدارية في أثناء فترة الإحتلال الفرنسي من 1837-1954**، من انتاج جمعية أول نوفمبر، دار الشهاب، باتنة، د.س.ط.

- (... // ...)، « التسلسل الزمني للتغلغل الاستعماري الفرنسي بالأوراس »، **مجموعة أعمال ملتقى حول تاريخ الأوراس ونظام تركيبته الإجتماعية والإدارية في أثناء فترة الإحتلال من 1837-1954**، من انتاج جمعية أول نوفمبر، دار الشهاب، باتنة، د.س.ط.

- **وزاني، بلقاسم** ، « **مداخلة حول ثورة 1916**» ، **ثورة الأوراس 1916**، انتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، مطبعة عمار قرفي، الجزائر، 1994.

هـ- الرســـــــائل الجامعية:

- **بوزيد، زين الدين** ،« الأصول الإجتماعية والمرجعيات الفكرية للنخبة المثقفة الجزائرية 1900-1930»، **مذكرة ماجيستر**، معهد علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000-2001.

- **ثنيو ، نور الدين** ،« اشكالية الدولة في الحركة الوطنية الجزائرية 1912-1954: بحث في تكوين الدولة الجزائرية الحديثة» ، **رسالة دكتوراه العلوم**، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2009-2010.

- **جراية، محمد رشدي** ،« الصحراء الجزائرية خلال العصر الحجري الحديث(6100 ق.م- 1000ق.م)» ، **مذكرة ماجيستر في تاريخ الحضارات**، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.

- **حيمر، صالح**،« السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر(1830- 1930) »، **رسالة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر**، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014.

- **رحماني، موسى** ، « الأوراس في العصر الوسيط من الفتح الإسلامي الى إنتقال العبيديين الى مصر 633-972م»، **رسالة ماجستير تخصص تاريخ المجتمع المغاربي**، قسم التاريخ والأثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.

-**زقب ،عثمان** ، « السياسة الفرنسية في الجزائر: دراسة في الأساليب السياسة الإدارية»، **رسالة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر**، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015.

- **سيساوي، أحمد** ،« البعد البايلكي في مشاريع السياسية الاستعمارية الفرنسية من فالي الى نابليون الثالث1838-1871»، **رسالة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر**، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة 2، 2013-2014.

- **شلبي ،شهرزاد** ،« واحة العامري وعلاقتها بالمقاومة الشعبية بمنطقة الزيبان في القرن التاسع عشر»، **مذكرة ماجستير**، كلية الآداب والعلوم الانسانية، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009.

- **قليل، مليكة** ، هجرة الجزائريين من الأوراس إلي فرنسا(1900- 1939)، **مذكرة ماجيستر في تاريخ الأوراس الحديث و المعاصر**، قسم التاريخ و علم الآثار جامعة الحاج لخضر، 2008-2009، باتنة، غير منشورة-

– **لحمر ،كمال** ، « صورة المجتمع الجزائري في (La Revue Africaine): 1856-1962 »، **رسالة دكتوراه العلوم**، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011.

– **ناصر، بلحاج**، موقف الجزائريين من التجنيد الاجباري(1912- 1916)، **مذكرة ماجيستر**، المدرسة العليا للآداب و العلوم الإنسانية، بوزريعة، الجزائر،السنة الجامعية 2004- 2005.

– **هواري، مختار**، «سياسة الإدارة الإستعمارية الفرنسية تجاه بعض العائلات المتنفذة في الجنوب القسنطيني 1837-1870 »، **مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر**، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008- 2009.

– **وادفلي، يسين**، « التنظيم العقاري بمنطقة الأوراس بين 1863 – 1900م وآثاره الاقتصادية والاجتماعية»، **مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012.

– **ورتي، جمال**، « تطور نظام الإدارة الفرنسية في عمالة قسنطينة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر: سوق أهراس نموذجا 1834-1900» ، **رسالة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر**، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009- 2010.

قائمة المصادر و المراجع باللغة الفرنسية:

1- المصـــــــــادر:

-**Berque**, **Augustin,** Ecrits sur l'Algérie, EDISUD, Paris, 1986.

-Cormarie, **R.,** L'Aurès : Quinze mois de médecine sociale, Edition Tex, Bordeaux, France,1958.

-Daumas, **Colonel Le Sahara Algérien : Etude géographique, statistique et historique sur la région au sud des établissements français en Algérie**, Edition Langlois et le clercq, Paris,1845.

-**Desparmet**, **J .** Quelques echo's de la propagande allemande à Alger», S.G.A, Tome10, 1915

-**Faucon ,Narcisse**, **Livre d'or de l'Algérie : Biographie** ,Edition Challamel, Paris,1889.

-**Fillas**, **Achille,** Géographie de l'Algérie, Edition Librairie Hachette et Cie, Paris,1886

-**Girault, Arthure** ,Principes de colonisation et de Législation Colonial, T2, imprimerie contant Laguerre,1904.

-**Messimey ,Adolphe**, Le Statut des Indigènes Algériennes, Imprimerie Militaire Henri Charles la Vaujelle, Paris et Limoges, 1913

-Peyronnet, R., Livre d'or des officiers des affaires indigènes 1830- 1930: Histoire et annuaire, Tome 1, Imprimerie Algérienne ,Alger, 1930.

-**Piquet, Victor** L'Algérie Française : Un siècle de colonisation 1830- 1900, Librairie Armand Colin, Paris,1930 .

-**Rinn ,Louis**, Marabouts et Khouan : Etude sur l'islam en Algérie, Edition Adolphe jourdan, Alger, 1884.

-Roland, Joseph, Etude sur la commune mixte de l'Aurés, Imprimer Typographique, Batna, 1894.

-**Vialette, Paul**, Des Impôts Directs en Algérie et principalement dans la Province De Constantine, Imprimerie de la Marle, Constantine, 1879.
-Yvers, **Georges** Correspondance du Maréchal Valée (Octobre 1837- Mai 1838), Edition La Rose, Paris,1949.

2- المراجـــــــــــــع:

-**Fremeaux, Jacques**, Les Bureaux Arabes dans l'Algérie, Edition Denoël, Paris, 1993.
-Gilbert, Meynier, **L'Algérie Révélée : La guerre de 1914-1918 et le premier quart du 20ème siècle**, Librairie Droze, Paris, 1981.
-**Julien, Charles André**, Histoire de l'Algérie Contemporaine: La Conquête et les débuts de la Colonisation(1827-1871) ,2ème Edition, Presse Universitaire de France, Paris, 1979
-**Lardillier, Alain,** , Le Peuplement Français en Algérie de 1830à 1900 : Les raisons de son échec, Edition de L'Atlantique, Saint-Estève, 1992.
-Meuleman, **J.H.** Le Constantinois entre les deux guerres moniales : L'évolution économique et sociale de la population rurale, O.P.U, Alger, 2009.
-Ouennoughi, Mélica, Algerians et Maghrébins en Nouvelle- Caledonie de 1864 à nous jours, Casabah Edition,Alger, 2008.
-Thénault, Sylvie, Violence Ordinaire dans l'Algérie Coloniale : Camps, Internements, Assignations à Résidence, Odile Jacob histoire, Paris, 2011

3- المقالات والدراسات:

-Alimazighi, Kamel, Les Travailleurs Algériens Emigrés En France ET Le Mouvement Nationale D' indépendance, Série de Projets Nationaux de Recherche.

-Benamrane, Djilali, L'émigrations en France (passe, présent ,devenir), Société Nationale d'Edition et Diffusion, Alger , 1980

-Desparment, J, « La chanson d'Alger pendant la grand Guerre» ", Revue Africaine, Volume73, Année 1932, A-Jourdan, Libraire- éditeur, Alger.

-**Guechi, Fatima Zohra**, **« Constantine au 19 ème siècle : Du Beylik Ottoman à la Province Coloniale »**, Actes du Colloque Pour une Histoire Critique et Citoyenne: Le cas de l'Histoire Franco-Algérienne,2022juin2006,Lyon,ENSLSH,2007(http://ens-web3.enslsh.fr/colloques/France algérie/communication. php3?id,article=237)

-**Masqueray, E.** « Documents Historiques Recueillis dans L'Aurès Juillet 1876) », Revue africaine, 21e année, N°122, Mars 1877.

-Sari ,Djilali, Place De L'Emigration Algérienne Dans Les Résistances Populaires, Projets Nationaux de Recherche, P.C.N.E.R.M.R.1.Novembre 1954, Edition Spéciale ministère des Moudjahidine, Alger, 2007.

-Seroka , Joseph- Adrien, « Le Sud Constantinois de 1830 à 1850 », Revue Africaine , N°56 ,O.P U, Alger, 1986.

4- الرسائل الجامعية

-**Benhadou Bouzlat, Samira** « Code de l' Indigénat: Entre Lois et Realties », **Mémoire de maitrise d'histoire,** Université Paris1, Pantheon-Sorbonne, 1999-2000.

-**Colette, Establet « Être Caïd dans l'Algérie Coloniale : Tribu des Némenchas 1851-1912 »,**Majester en Histoire, Université de Nice, 1988-1989.

-**Meuleman J.H**., le Constantinois entre les deux guerres mondiales: l'évolution économique et sociale de la population rurale**, thèse**, Amsterdam,1984 .

-**Sifou, Fatiha** « La Protestation Algérienne contre la domination Française : plaints et petition (1830-1914) »,DEA: Civilization et Humanities, Université Aix-marseille1, 2003- 2004.

الملاحـــق

الملحق رقم01 : خارطة واحة العامري1876 [1]

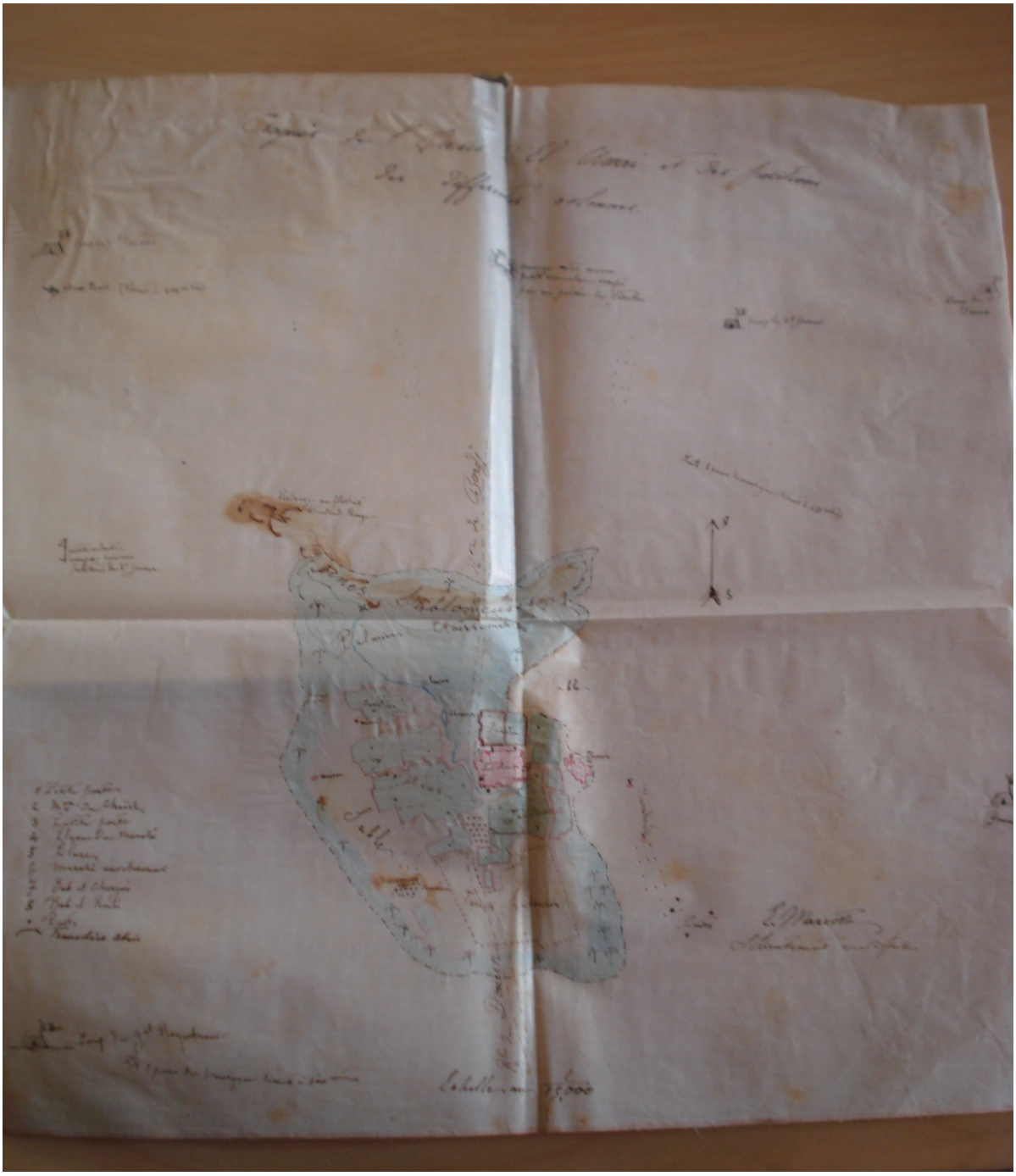

[1] – S.H.A.T1H216,**Op.Cit**

الملحق رقم 02: خارطة المناطق التي مستها ثورة الأوراس 1916 الملونة بالبني[1]

[1]–S.H.A.T 7N2116, **Op.Cit**

الملحق رقم 03: خريطة التقسيم الإداري لدائرة باتنة بداية القرن العشرين [1]

[1] –S.H.A.T 7N2116 ,**Op.Cit.**

الملحق رقم 04: قائمة القتلى الأوربين بعد انتفاضة 1871 بالأوراس[1]

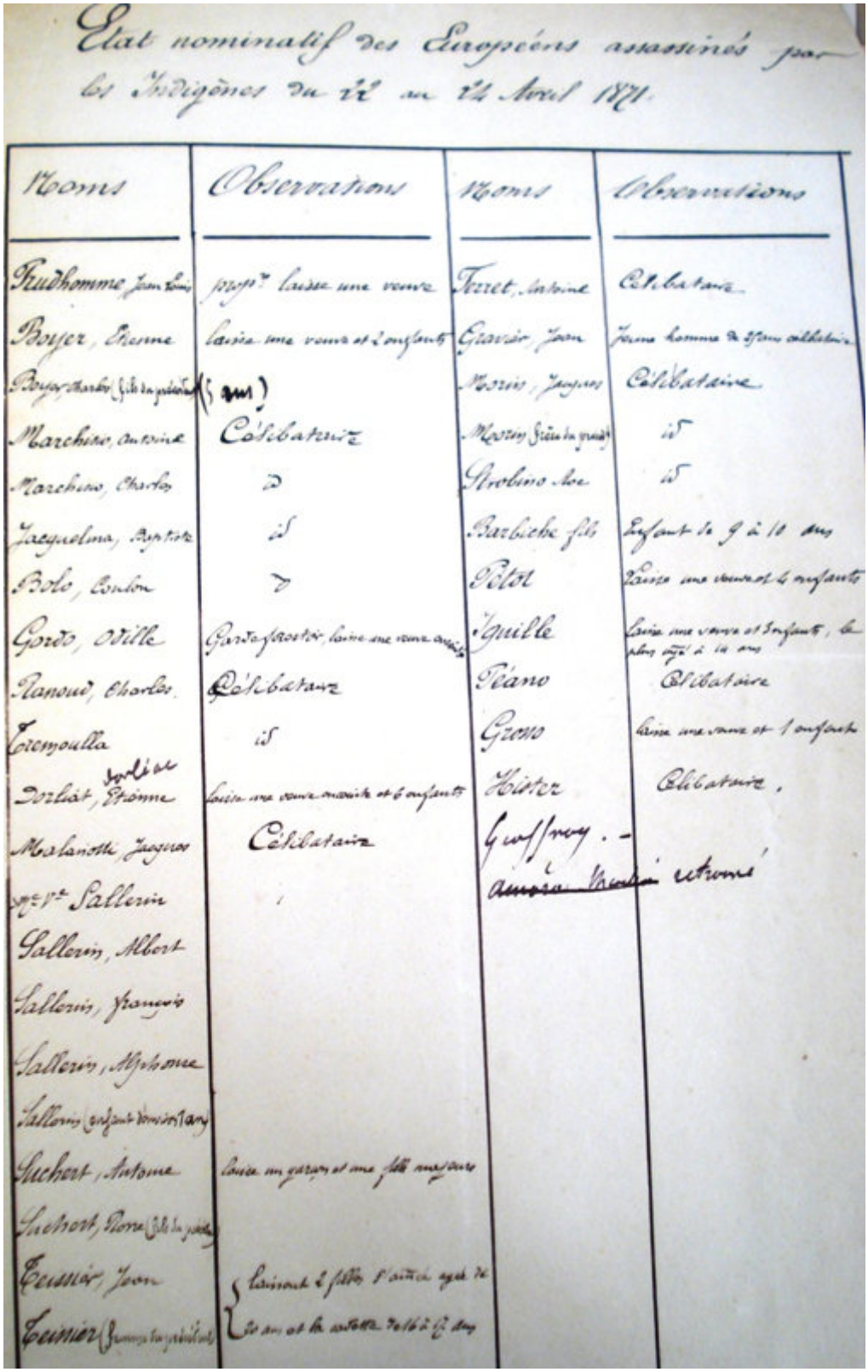

État nominatif des Européens assassinés par les Indigènes du 11 au 14 Avril 1871.

Noms	Observations	Noms	Observations
Prudhomme, Jean Louis	propre laisse une veuve	Ferret, Antoine	Célibataire
Boyer, Etienne	laisse une veuve et 2 enfants	Granier, Jean	Jeune homme de 25 ans célibataire
Boyer, Marie (fille du précédent)	(5 ans)	Morris, Jacques	Célibataire
Marchino, Antoine	Célibataire	Morris, fils du précédent	id
Marchino, Charles	id	Robino, Joe	id
Jacquelina, Baptiste	id	Barbiche, fils	Enfant de 9 à 10 ans
Bolo, Casimir	id	Pétot	Laisse une veuve et 4 enfants
Gordo, Odile	Part. séparée, laisse une veuve enceinte	Guille	Laisse une veuve et 3 enfants, le plus âgé à 10 ans
Ranoud, Charles	Célibataire	Féano	Célibataire
Lecreyoulla	id	Greno	Laisse une veuve et 1 enfant
Dorbat, Etienne (soldat)	Laisse une veuve mariée et 6 enfants	Hitzer	Célibataire,
Melanotte, Jacques	Célibataire	Greffroy. -	
Vve Sallerin		Laisse veuve et enfants	
Sallerin, Albert			
Sallerin, François			
Sallerin, Alphonse			
Sallerin, enfant (non dénommé)			
Suchert, Antoine	Laisse un garçon et une fille mineurs		
Suchert, Pierre (fils du précédent)			
Teussier, Jean	Laissant à [illegible] 8 enfants âgés de		
Teussier (femme du précédent)	20 ans et la cadette de 2 ans		

[1]

الملحق رقم05: رسالة بن عياش إلي قبيلة فليسة يدعوها للجهاد[1]

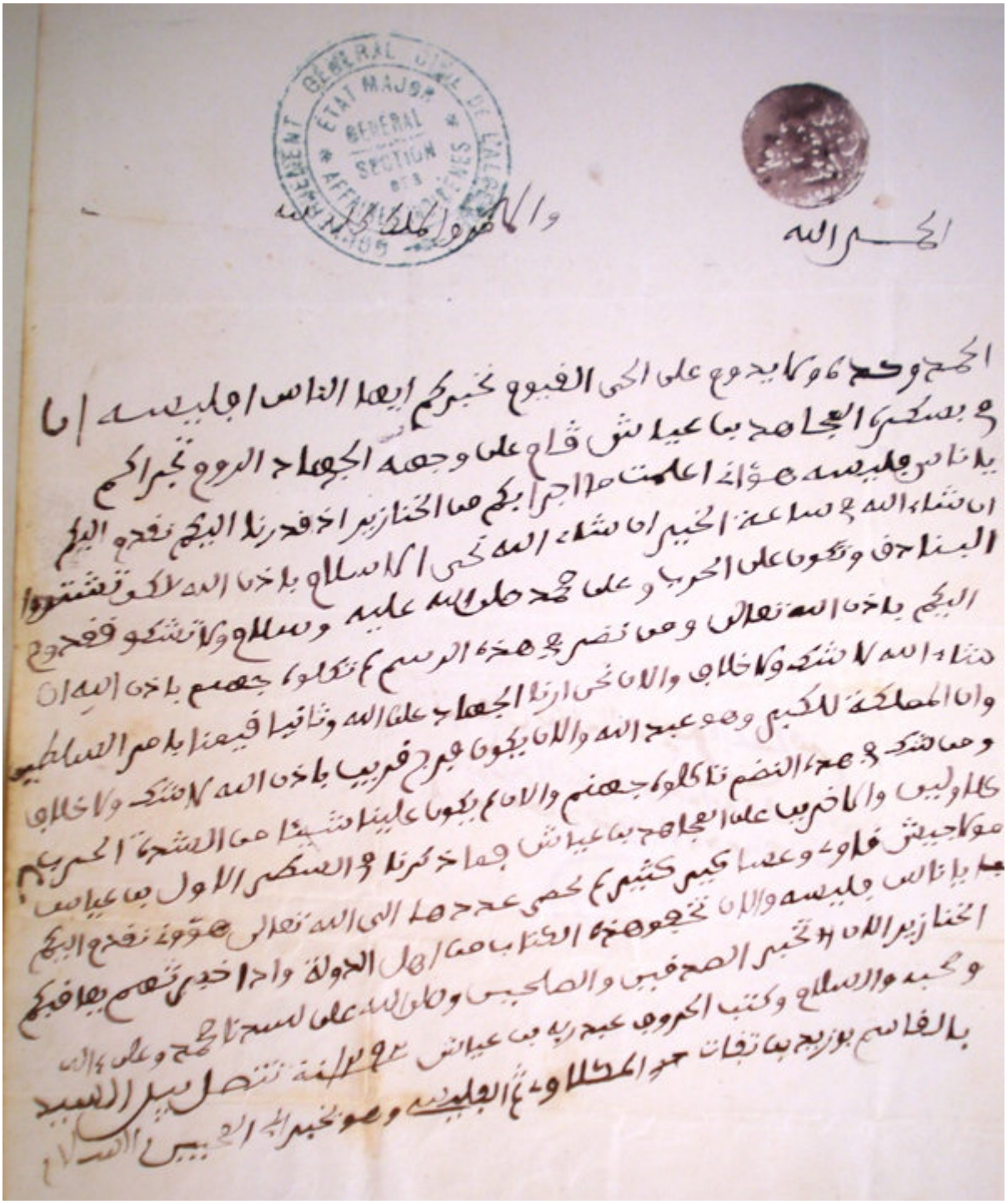

[1] –C.A.N.O.M 2H87,**Op.Cit.**

الملحق رقم06 :تقرير يوضح رفض قايد الجيش الفرنسي المحاصر للعامري لطلب الأمان الذي تقدمت به ثلاثة فرق من أربعة من عرش البوازيد سنة 1876[1]

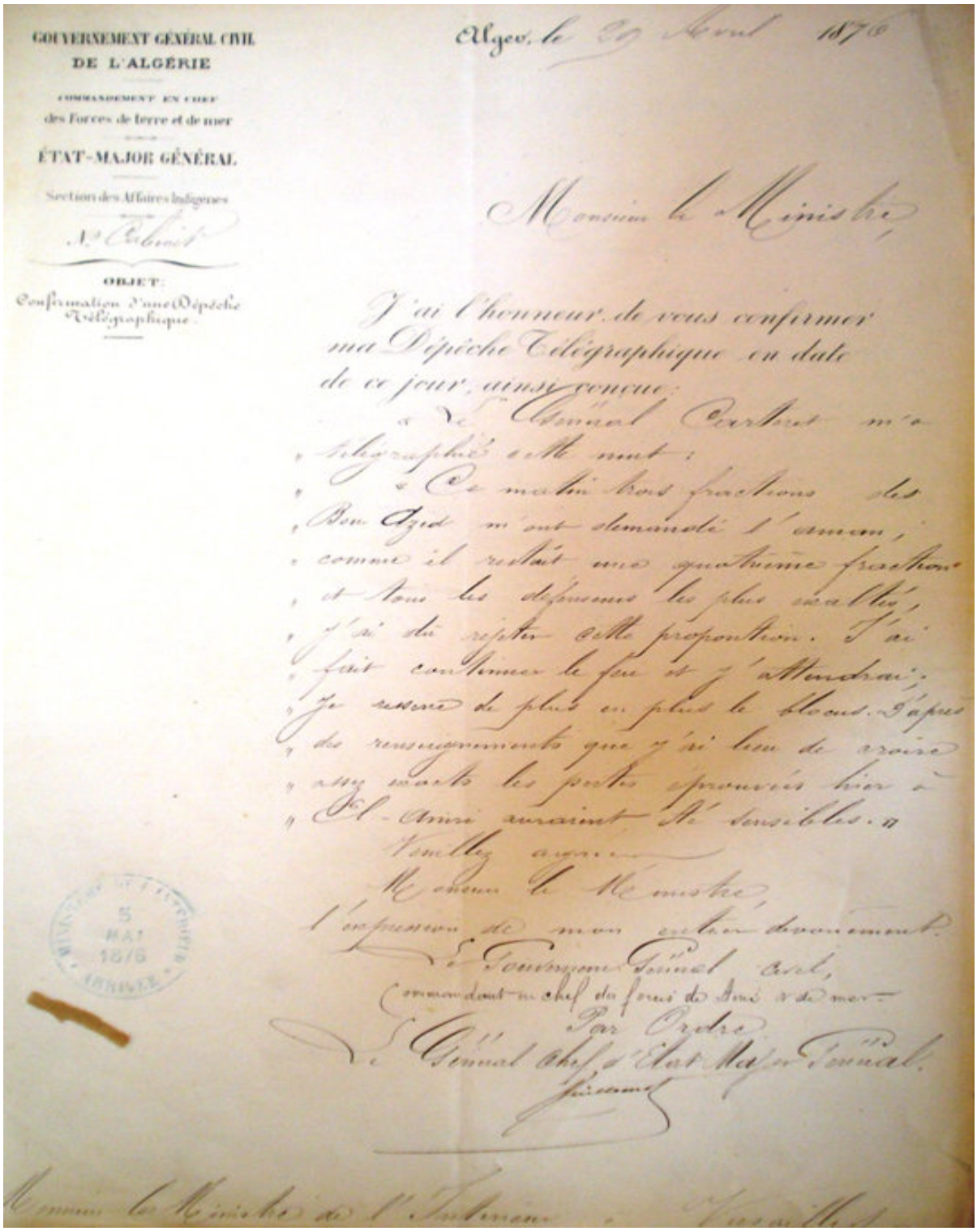

GOUVERNEMENT GÉNÉRAL CIVIL
DE L'ALGÉRIE

COMMANDEMENT EN CHEF
des Forces de terre et de mer

ÉTAT-MAJOR GÉNÉRAL

Section des Affaires Indigènes

N° Cabinet

OBJET:
Confirmation d'une Dépêche Télégraphique.

Alger, le 29 Avril 1876

Monsieur le Ministre,

J'ai l'honneur de vous confirmer ma Dépêche Télégraphique en date de ce jour, ainsi conçue:

« Le Général Parlier m'a télégraphié cette nuit:

« Ce matin trois fractions des Beni Ajad m'ont demandé l'aman; comme il restait une quatrième fraction et nous les désirions les plus vite, j'ai dû répéter cette proposition. J'ai fait continuer le feu et j'attendrai. Je serre de plus en plus le blocus. D'après des renseignements que j'ai lieu de croire, nos pertes éprouvées hier à El-Amri auraient été sensibles. »

Veuillez agréer, Monsieur le Ministre, l'expression de mon entier dévouement.

Le Gouverneur Général civil, Commandant en chef des forces de terre et de mer.

Par Ordre,
Le Général chef d'État Major Général,

Monsieur le Ministre de l'Intérieur

5 MAI 1876 ARRIVÉE

[1]–C.A.N.O.M F80/1683,**Op.Cit.**

الملحق رقم07: قائمة المبعدين المنفين عقب ثورة العامري 1876[1]

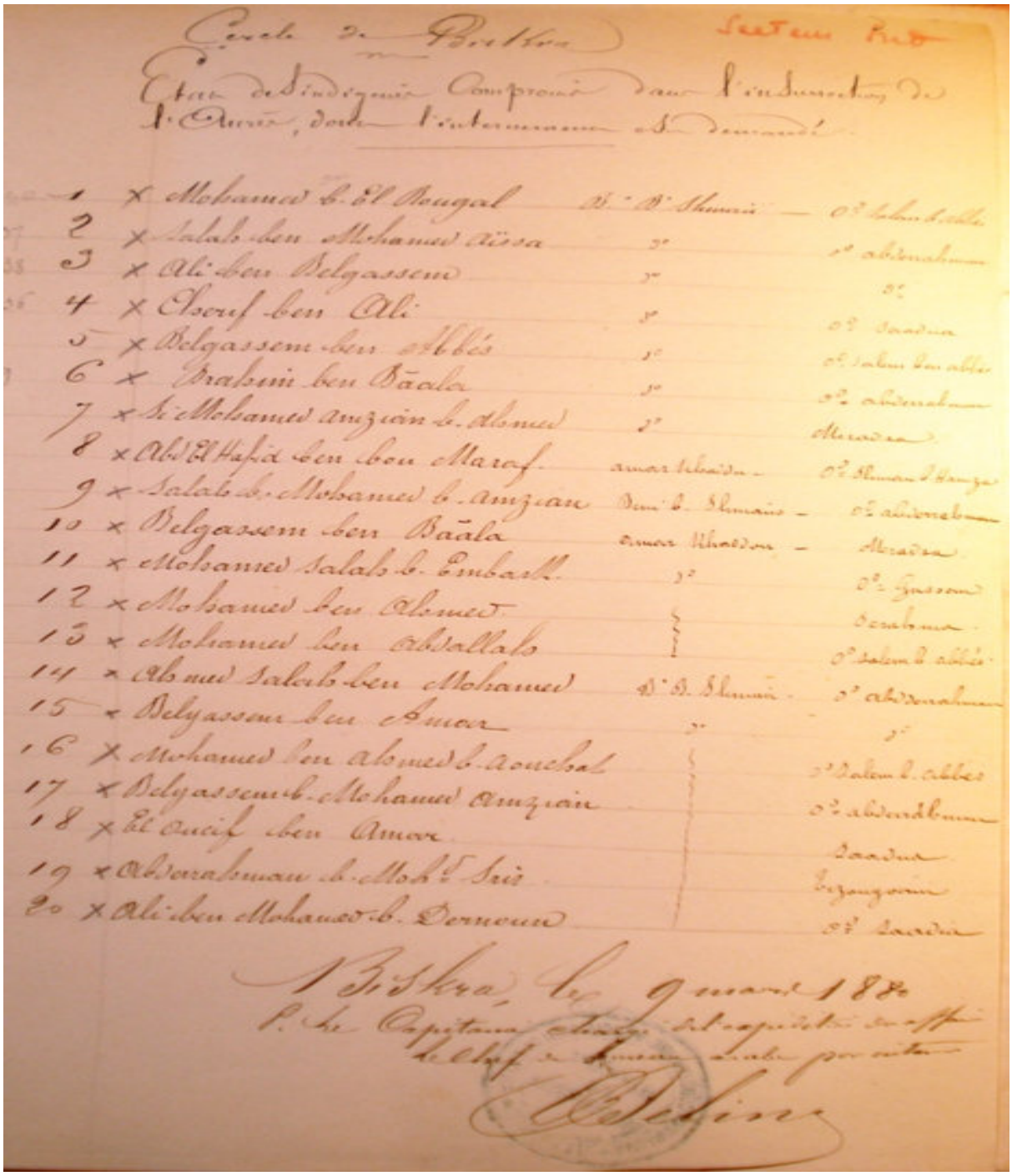

[1]- C.A.N.O.M 2H90,**Op.Cit.**

الملحق رقم08: تقرير حول وضعية البوازيد [1]

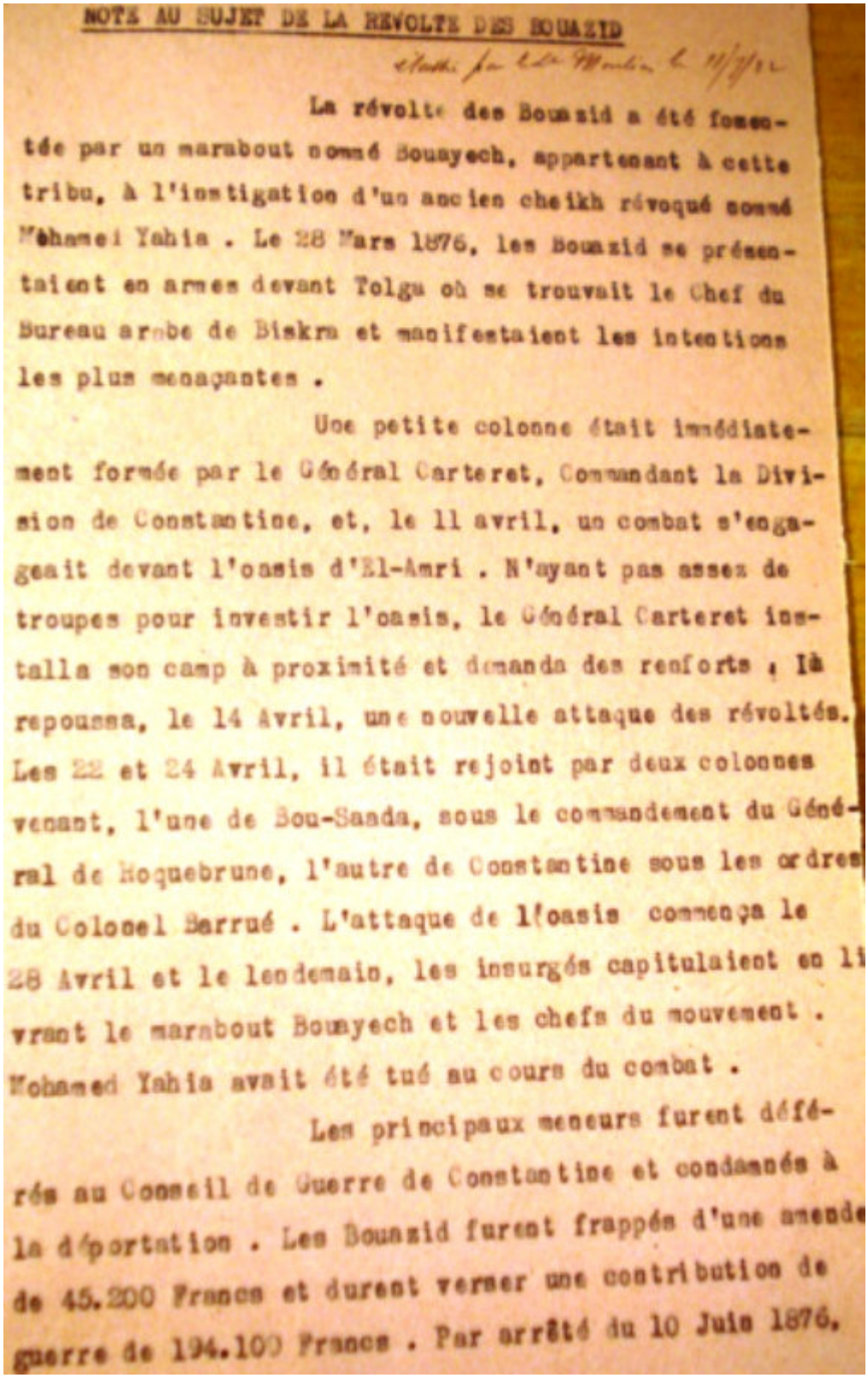

NOTE AU SUJET DE LA REVOLTE DES BOUAZID

La révolte des Bouazid a été fomentée par un marabout nommé Bouyech, appartenant à cette tribu, à l'instigation d'un ancien cheikh révoqué nommé Mohamed Yahia . Le 28 Mars 1876, les Bouazid se présentaient en armes devant Tolga où se trouvait le Chef du Bureau arabe de Biskra et manifestaient les intentions les plus menaçantes .

Une petite colonne était immédiatement formée par le Général Carteret, Commandant la Division de Constantine, et, le 11 avril, un combat s'engageait devant l'oasis d'El-Amri . N'ayant pas assez de troupes pour investir l'oasis, le Général Carteret installa son camp à proximité et demanda des renforts ; Il repoussa, le 14 Avril, une nouvelle attaque des révoltés. Les 22 et 24 Avril, il était rejoint par deux colonnes venant, l'une de Bou-Saada, sous le commandement du Général de Hoquebrune, l'autre de Constantine sous les ordres du Colonel Barrué . L'attaque de l'oasis commença le 28 Avril et le lendemain, les insurgés capitulaient en livrant le marabout Bouyech et les chefs du mouvement . Mohamed Yahia avait été tué au cours du combat .

Les principaux meneurs furent déférés au Conseil de Guerre de Constantine et condamnés à la déportation . Les Bouazid furent frappés d'une amende de 45.200 Francs et durent verser une contribution de guerre de 194.100 Francs . Par arrêté du 10 Juin 1876.

[1] – C.A.N.O.M 2H90,**Op.Cit**

الملحق رقم08: تقرير حول وضعية البوازيد(تابع)[1]

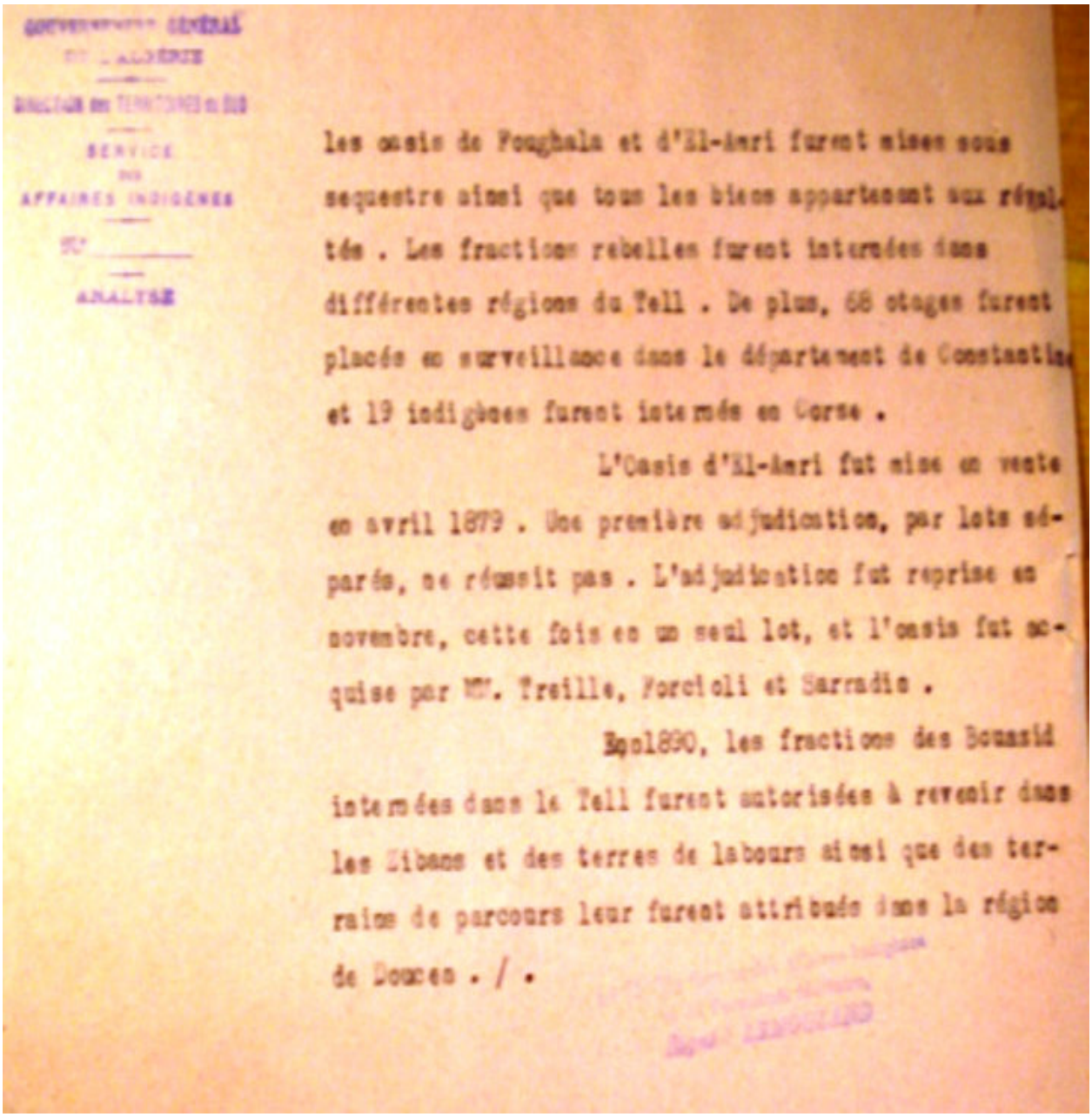

les oasis de Fourghala et d'El-Amri furent mises sous séquestre ainsi que tous les biens appartenant aux rébel-tés . Les fractions rebelles furent internées dans différentes régions du Tell . De plus, 68 otages furent placés en surveillance dans le département de Constantine et 19 indigènes furent internés en Corse .

L'Oasis d'El-Amri fut mise en vente en avril 1879 . Une première adjudication, par lots séparés, ne réussit pas . L'adjudication fut reprise en novembre, cette fois en un seul lot, et l'oasis fut acquise par MM. Treille, Forcioli et Sarradie .

En1890, les fractions des Bounaid internées dans le Tell furent autorisées à revenir dans les Zibans et des terres de labours ainsi que des terrains de parcours leur furent attribués dans la région de Doucen . / .

[1] – **Ibid.**

الملحق رقم09: تقرير عسكري فرنسي حول سير العمليات والافراط في القمع في ثورة 1916[1]

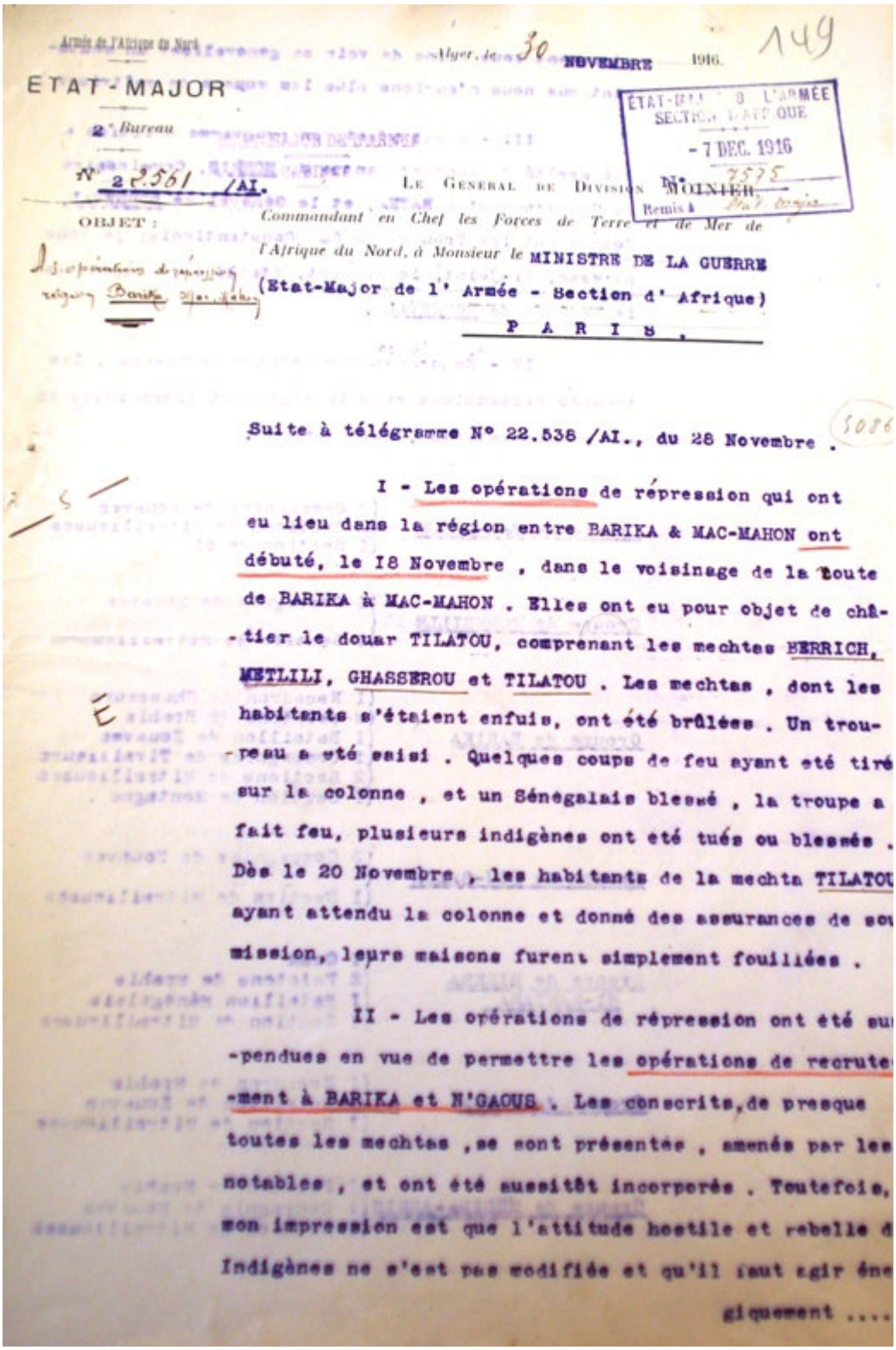

Armée de l'Afrique du Nord

Alger, le 30 NOVEMBRE 1916.

149

ETAT-MAJOR

2e Bureau

ÉTAT-MAJOR DE L'ARMÉE
SECTION D'AFRIQUE
- 7 DEC. 1916
Remis à 7575

N° 22.561 /AI.

LE GENERAL DE DIVISION MOINIER,

OBJET : Commandant en Chef les Forces de Terre et de Mer de l'Afrique du Nord, à Monsieur le MINISTRE DE LA GUERRE

(Etat-Major de l' Armée - Section d' Afrique)

P A R I S .

Suite à télégramme N° 22.536 /AI., du 28 Novembre .

I - Les opérations de répression qui ont eu lieu dans la région entre BARIKA & MAC-MAHON ont débuté, le 18 Novembre , dans le voisinage de la route de BARIKA à MAC-MAHON . Elles ont eu pour objet de châ- tier le douar TILATOU, comprenant les mechtas BERRICH, METLILI, GHASSEROU et TILATOU . Les mechtas , dont les habitants s'étaient enfuis, ont été brûlées . Un trou- reau a été saisi . Quelques coups de feu ayant été tiré sur la colonne , et un Sénégalais blessé , la troupe a fait feu, plusieurs indigènes ont été tués ou blessés . Dès le 20 Novembre , les habitants de la mechta TILATOU ayant attendu la colonne et donné des assurances de sou mission, leurs maisons furent simplement fouillées .

II - Les opérations de répression ont été su -pendues en vue de permettre les opérations de recrute -ment à BARIKA et N'GAOUS . Les conscrits,de presque toutes les mechtas ,se sont présentés , amenés par les notables , et ont été aussitôt incorporés . Toutefois, mon impression est que l'attitude hostile et rebelle d Indigènes ne s'est pas modifiée et qu'il faut agir éne giquement ....

[1]- S.H.A.T 7N2116, **Op.Cit.**

الملحق رقم09: تقرير عسكري حول سير العمليات والإفراط في القمع في ثورة 1916(تابع) [1]

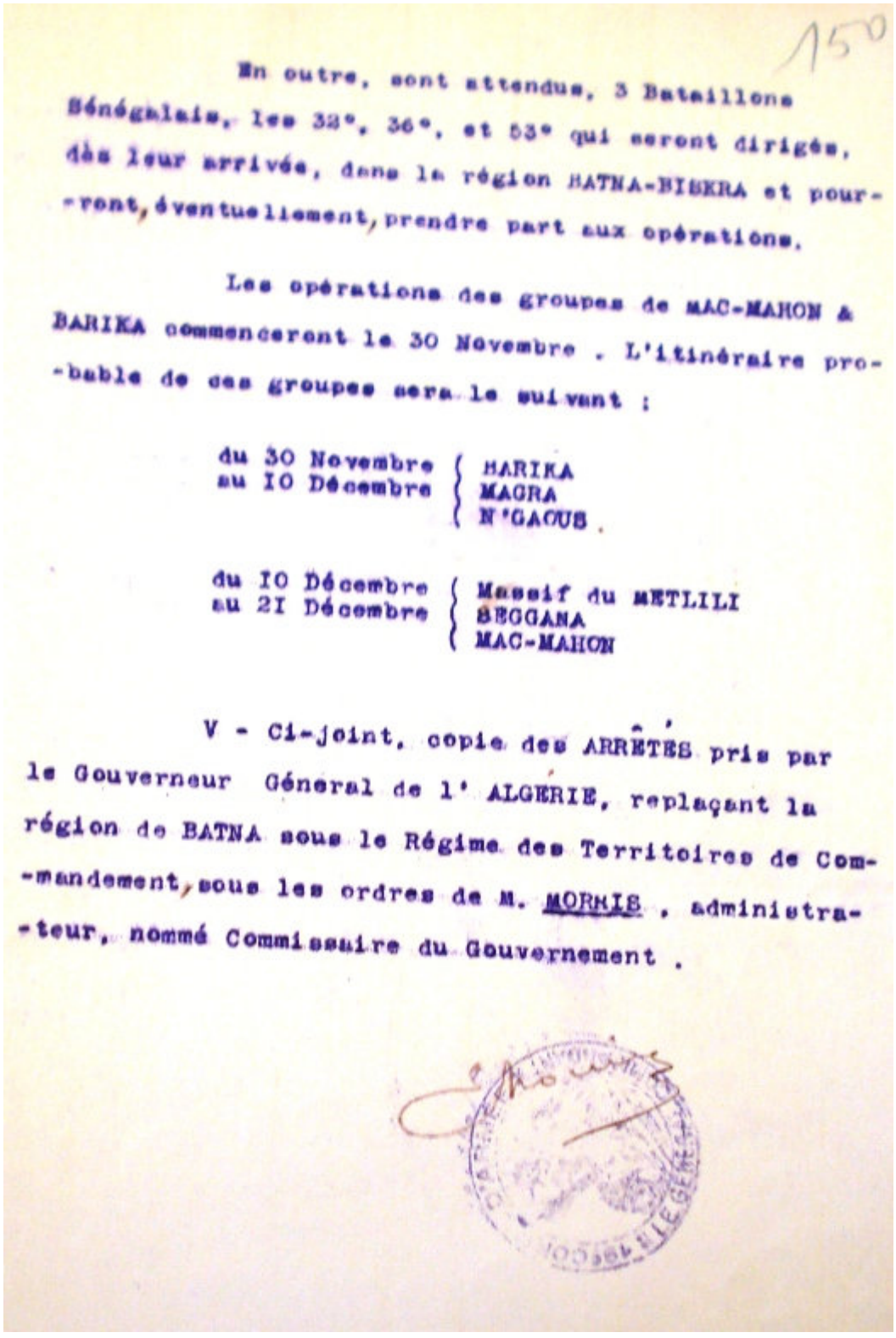

En outre, sont attendus, 3 Bataillons Sénégalais, les 32°, 36°, et 53° qui seront dirigés, dès leur arrivée, dans la région BATNA-BISKRA et pourront, éventuellement, prendre part aux opérations.

Les opérations des groupes de MAC-MAHON à BARIKA commenceront le 30 Novembre . L'itinéraire probable de ces groupes sera le suivant :

du 30 Novembre au 10 Décembre { BARIKA, MAGRA, N'GAOUS

du 10 Décembre au 21 Décembre { Massif du METLILI, BEGGANA, MAC-MAHON

V - Ci-joint, copie des ARRETES pris par le Gouverneur Général de l' ALGERIE, replaçant la région de BATNA sous le Régime des Territoires de Commandement, sous les ordres de M. MORRIS , administrateur, nommé Commissaire du Gouvernement .

[1] – **ibid**

تابع للملحق رقم09: مقتطف من تقرير عسكري يوضح تعداد الجيش لقمع ثورة 1916 [1]

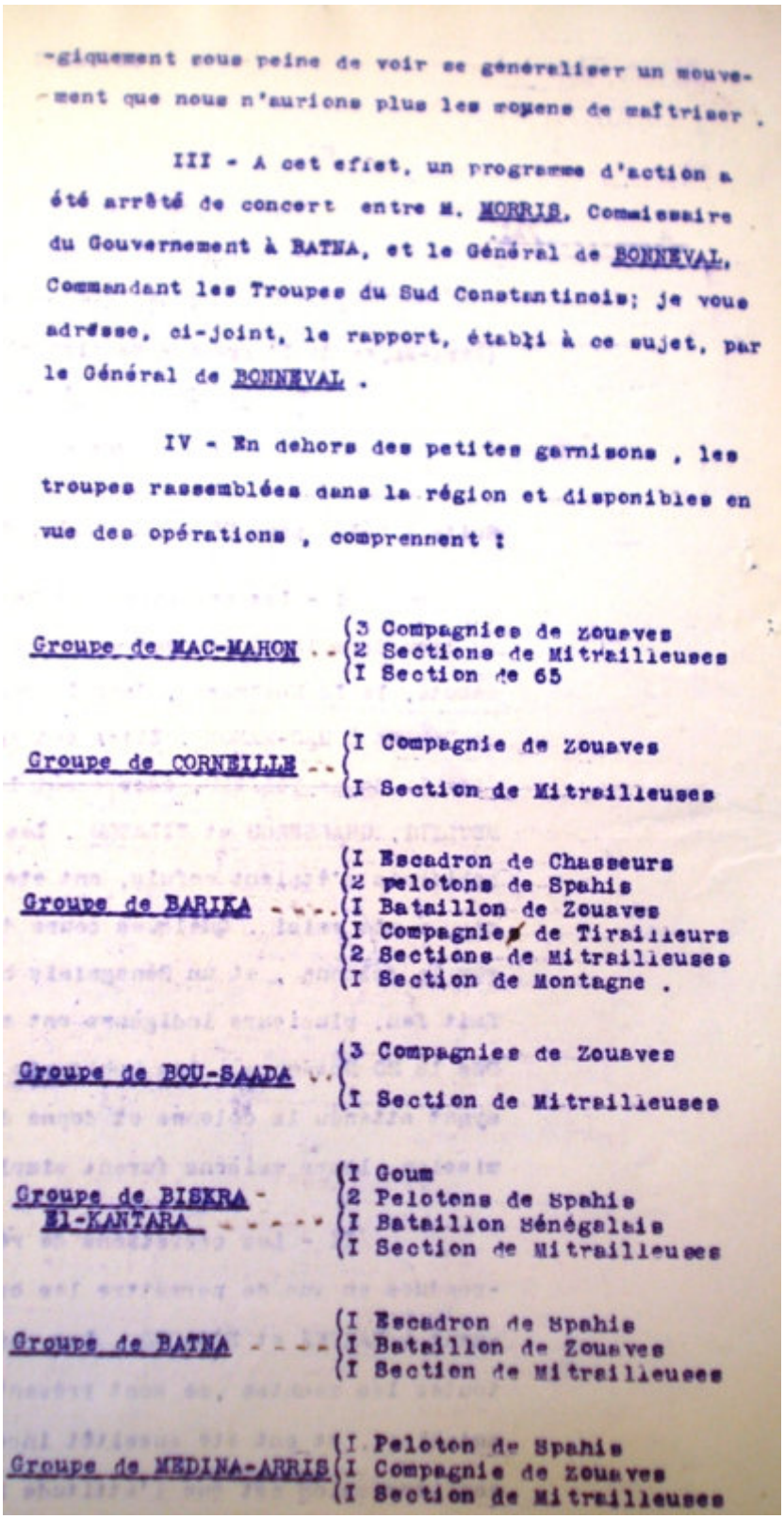

-giquement sous peine de voir se généraliser un mouve-
-ment que nous n'aurions plus les moyens de maîtriser .

III - A cet effet, un programme d'action a été arrêté de concert entre M. MORRIS, Commissaire du Gouvernement à BATNA, et le Général de BONNEVAL, Commandant les Troupes du Sud Constantinois; je vous adresse, ci-joint, le rapport, établi à ce sujet, par le Général de BONNEVAL .

IV - En dehors des petites garnisons , les troupes rassemblées dans la région et disponibles en vue des opérations , comprennent :

Groupe de MAC-MAHON	3 Compagnies de zouaves 2 Sections de Mitrailleuses I Section de 65
Groupe de CORNEILLE	I Compagnie de Zouaves I Section de Mitrailleuses
Groupe de BARIKA	I Escadron de Chasseurs 2 pelotons de Spahis I Bataillon de Zouaves I Compagnie de Tirailleurs 2 Sections de Mitrailleuses I Section de Montagne .
Groupe de BOU-SAADA	3 Compagnies de Zouaves I Section de Mitrailleuses
Groupe de BISKRA - El-KANTARA	I Goum 2 Pelotons de Spahis I Bataillon Sénégalais I Section de Mitrailleuses
Groupe de BATNA	I Escadron de Spahis I Bataillon de Zouaves I Section de Mitrailleuses
Groupe de MEDINA-ARRIS	I Peloton de Spahis I Compagnie de Zouaves I Section de Mitrailleuses

[1] – **Ibid.**

الملحق رقم10: العمليات العسكرية الفرنسية في 1916 المصحوبة بالقمع بالشمرة وجبل الفجوج[1]

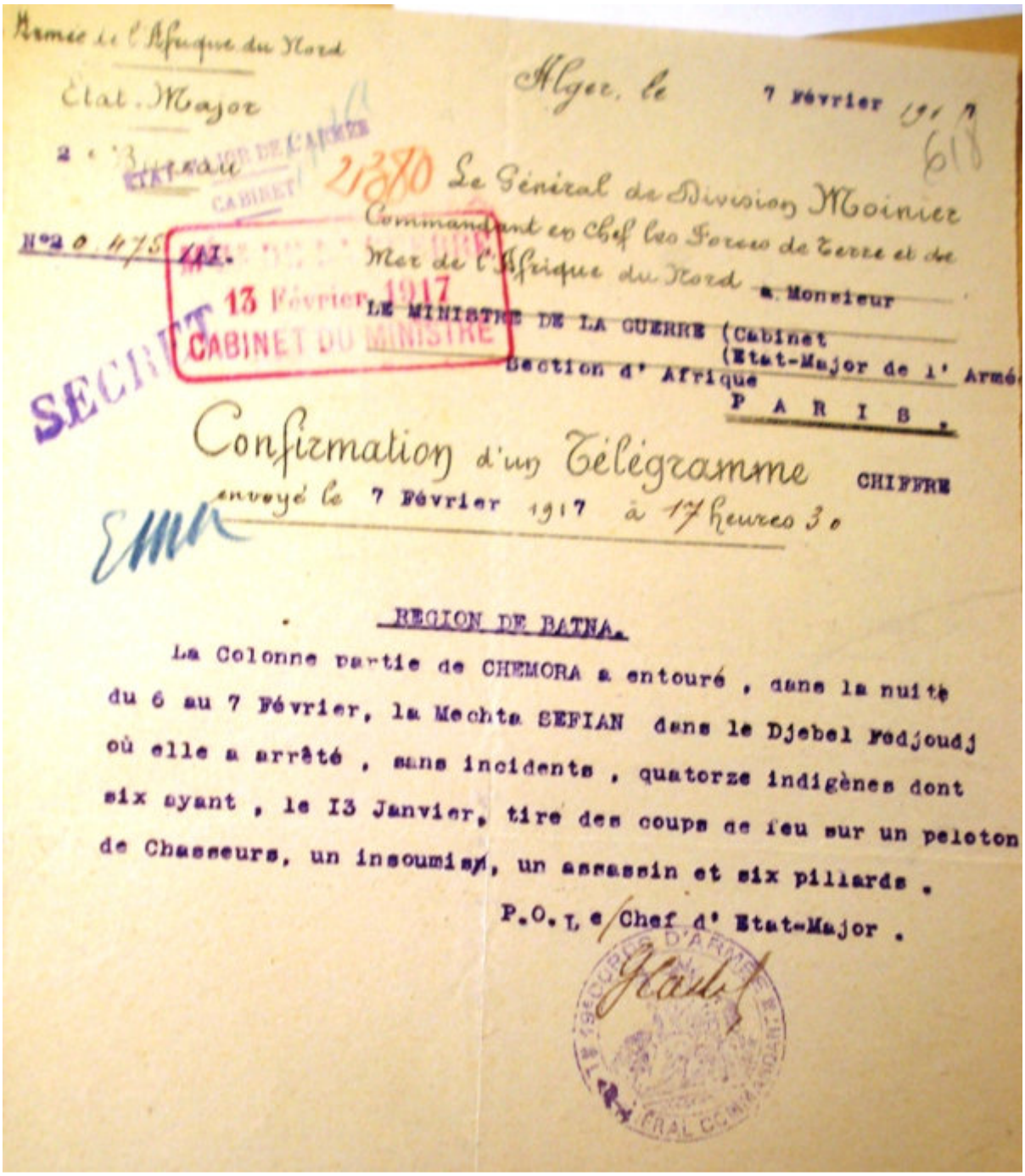

Armée de l'Afrique du Nord
État-Major
2e Bureau

Alger, le 7 Février 1917

N°2.475/AI.

Le Général de Division Moinier
Commandant en Chef les Forces de Terre et de Mer de l'Afrique du Nord
à Monsieur
LE MINISTRE DE LA GUERRE (Cabinet
(Etat-Major de l'Armé
Section d'Afrique
PARIS.

13 Février 1917 CABINET DU MINISTRE

Confirmation d'un Télégramme CHIFFRE
envoyé le 7 Février 1917 à 17 heures 30

REGION DE BATNA.

La Colonne partie de CHEMORA a entouré, dans la nuit du 6 au 7 Février, la Mechta SEFIAN dans le Djebel Fedjoudj où elle a arrêté, sans incidents, quatorze indigènes dont six ayant, le 13 Janvier, tiré des coups de feu sur un peloton de Chasseurs, un insoumis, un assassin et six pillards.

P.O. Le Chef d'Etat-Major.

[1] – S.H.A.T 7N2116,**Op.Cit.**

الملحق رقم11: قائمة المحكوم عليهم أمام مجلس الحرب في حادثة عين التوتة(ماكماهون)[1]

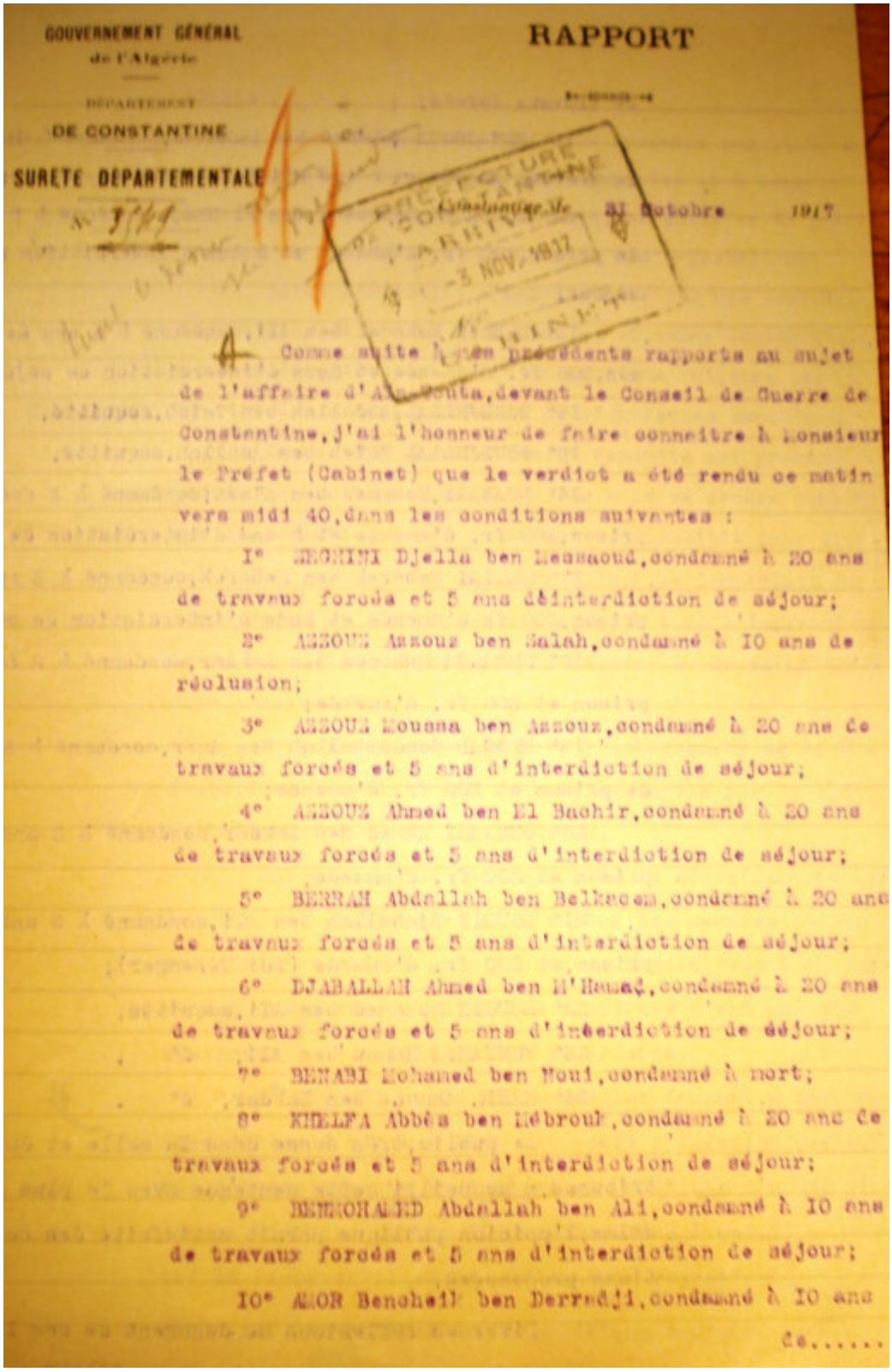

GOUVERNEMENT GÉNÉRAL
de l'Algérie

DÉPARTEMENT
DE CONSTANTINE

SURETE DÉPARTEMENTALE

N° 3744

RAPPORT

PRÉFECTURE DE CONSTANTINE — 3 NOV. 1917

Constantine le 31 Octobre 1917

Comme suite à mes précédents rapports au sujet de l'affaire d'Aïn Touta, devant le Conseil de Guerre de Constantine, j'ai l'honneur de faire connaître à Monsieur le Préfet (Cabinet) que le verdict a été rendu ce matin vers midi 40, dans les conditions suivantes :

1° MECHINI Djella ben Messaoud, condamné à 20 ans de travaux forcés et 5 ans d'interdiction de séjour;

2° ASSOUN Azzouz ben Salah, condamné à 10 ans de réclusion;

3° ASSOUN Moussa ben Azzouz, condamné à 20 ans de travaux forcés et 5 ans d'interdiction de séjour;

4° ASSOUN Ahmed ben El Bachir, condamné à 20 ans de travaux forcés et 5 ans d'interdiction de séjour;

5° BERRAH Abdallah ben Belkacem, condamné à 20 ans de travaux forcés et 5 ans d'interdiction de séjour;

6° DJABALLAH Ahmed ben M'Hamed, condamné à 20 ans de travaux forcés et 5 ans d'interdiction de séjour;

7° BENABI Mohamed ben Moui, condamné à mort;

8° KHELFA Abbès ben Lebroul, condamné à 20 ans de travaux forcés et 5 ans d'interdiction de séjour;

9° BENMOHAMED Abdallah ben Ali, condamné à 10 ans de travaux forcés et 5 ans d'interdiction de séjour;

10° AMOR Benchelli ben Derradji, condamné à 10 ans de.....

[1]- S.H.A.T 7N 2116, **Op.Cit.**

الملحق رقم11 : المحكوم عليهم في قضية عملية عين التوتة 1916(تابع)[1]

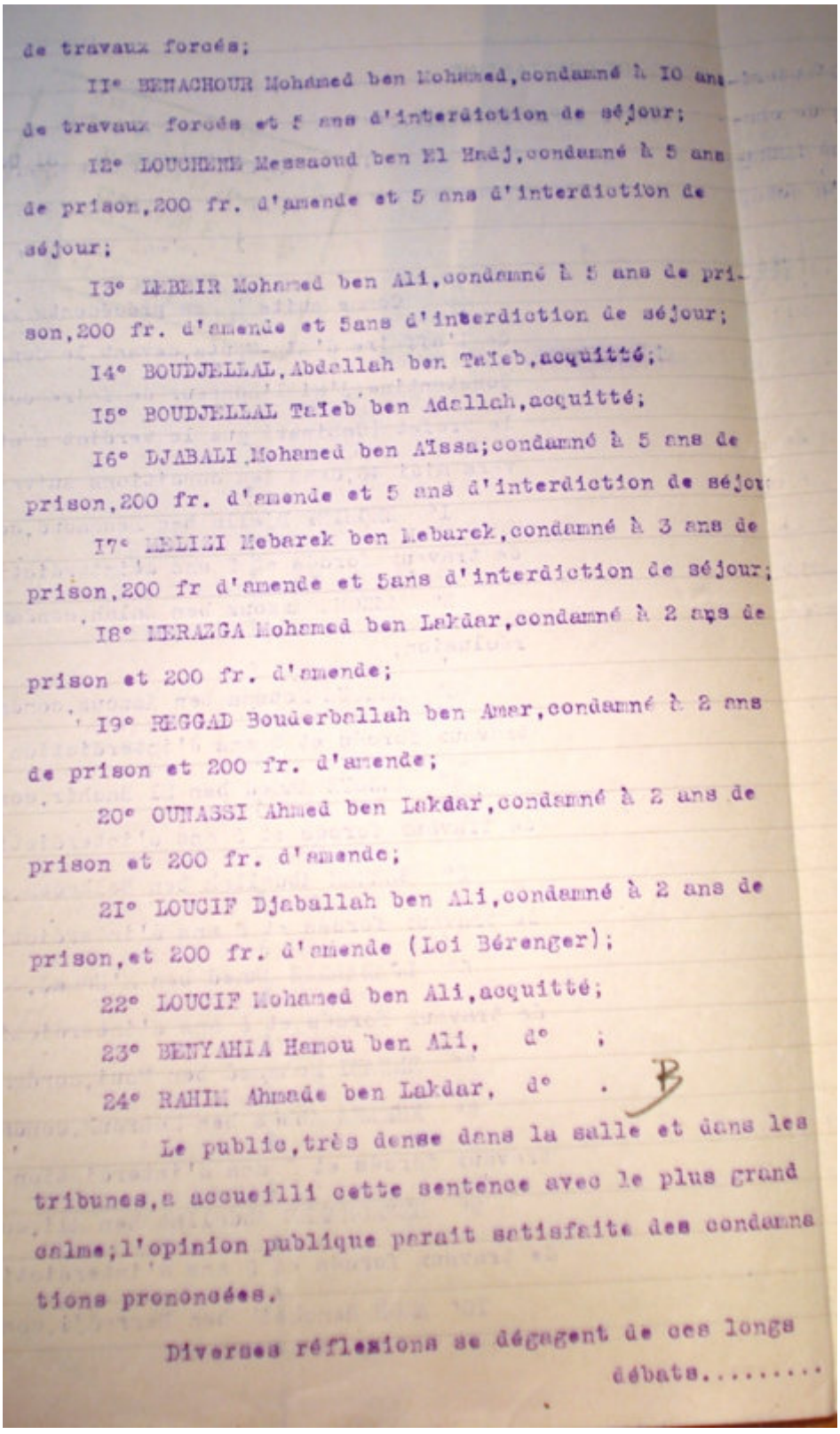

de travaux forcés;

II° BENACHOUR Mohamed ben Mohamed,condamné à IO ans de travaux forcés et 5 ans d'interdiction de séjour;

I2° LOUCHENE Messaoud ben El Hadj,condamné à 5 ans de prison,200 fr. d'amende et 5 ans d'interdiction de séjour;

I3° LEBEIR Mohamed ben Ali,condamné à 5 ans de prison,200 fr. d'amende et 5ans d'interdiction de séjour;

I4° BOUDJELLAL,Abdallah ben Taïeb,acquitté;

I5° BOUDJELLAL Taïeb ben Adallah,acquitté;

I6° DJABALI Mohamed ben Aïssa;condamné à 5 ans de prison,200 fr. d'amende et 5 ans d'interdiction de séjour;

I7° LELIDI Mebarek ben Mebarek,condamné à 3 ans de prison,200 fr d'amende et 5ans d'interdiction de séjour;

I8° MERAZGA Mohamed ben Lakdar,condamné à 2 ans de prison et 200 fr. d'amende;

I9° REGGAD Bouderballah ben Amar,condamné à 2 ans de prison et 200 fr. d'amende;

20° OUNASSI Ahmed ben Lakdar,condamné à 2 ans de prison et 200 fr. d'amende;

2I° LOUCIF Djaballah ben Ali,condamné à 2 ans de prison,et 200 fr. d'amende (Loi Bérenger);

22° LOUCIF Mohamed ben Ali,acquitté;

23° BENYAHIA Hamou ben Ali, d° ;

24° RAHIL Ahmade ben Lakdar, d° .

Le public,très dense dans la salle et dans les tribunes,a accueilli cette sentence avec le plus grand calme;l'opinion publique parait satisfaite des condamnations prononcées.

Diverses réflexions se dégagent de ces longs débats.....

[1] – **Ibid.**

الملحق رقم11 : المحكوم عليهم في قضية عملية عين التوتة 1916(تابع) [1]

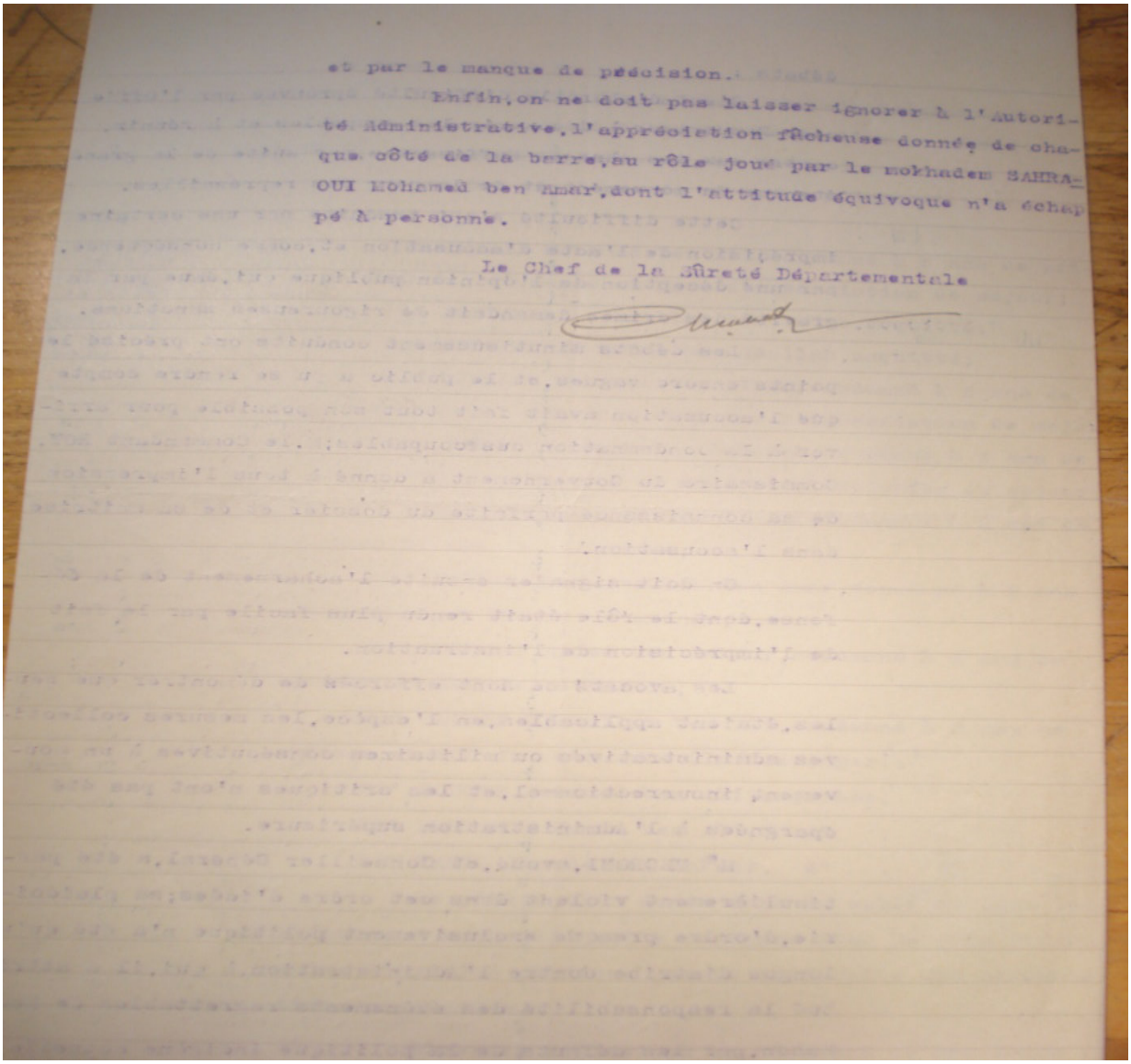

et par le manque de précision.

Enfin,on ne doit pas laisser ignorer à l'Autorité Administrative,l'appréciation fâcheuse donnée de chaque côté de la barre,au rôle joué par le mokhadem SAHRAOUI Mohamed ben Amar,dont l'attitude équivoque n'a échappé à personne.

Le Chef de la Sûreté Départementale

[1] – **Ibid.**

الملحق رقم12: نموذج من العصاة المدعو بن عجينة بن بيطام وخدمات بعض الشيوخ للإدارة الاستعمارية [1]

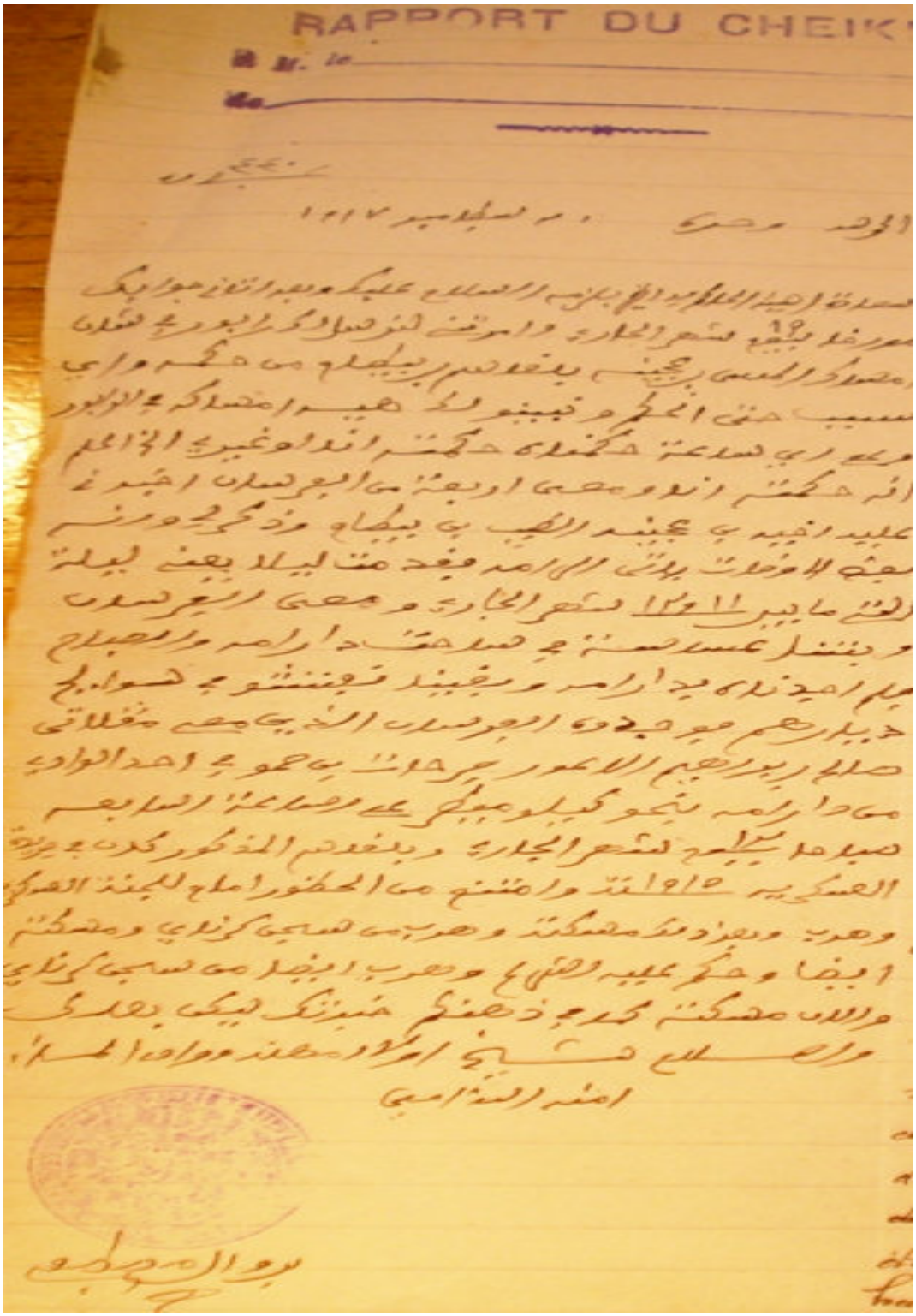
RAPPORT DU CHEIK

[1] – C.A.N.O.M 93/20007- 20009 ,**Op.Cit.**

الملحق رقم13: رسالة بن قانة يشرح فيها اسباب انتفاضة البوازيد 1876 [1]

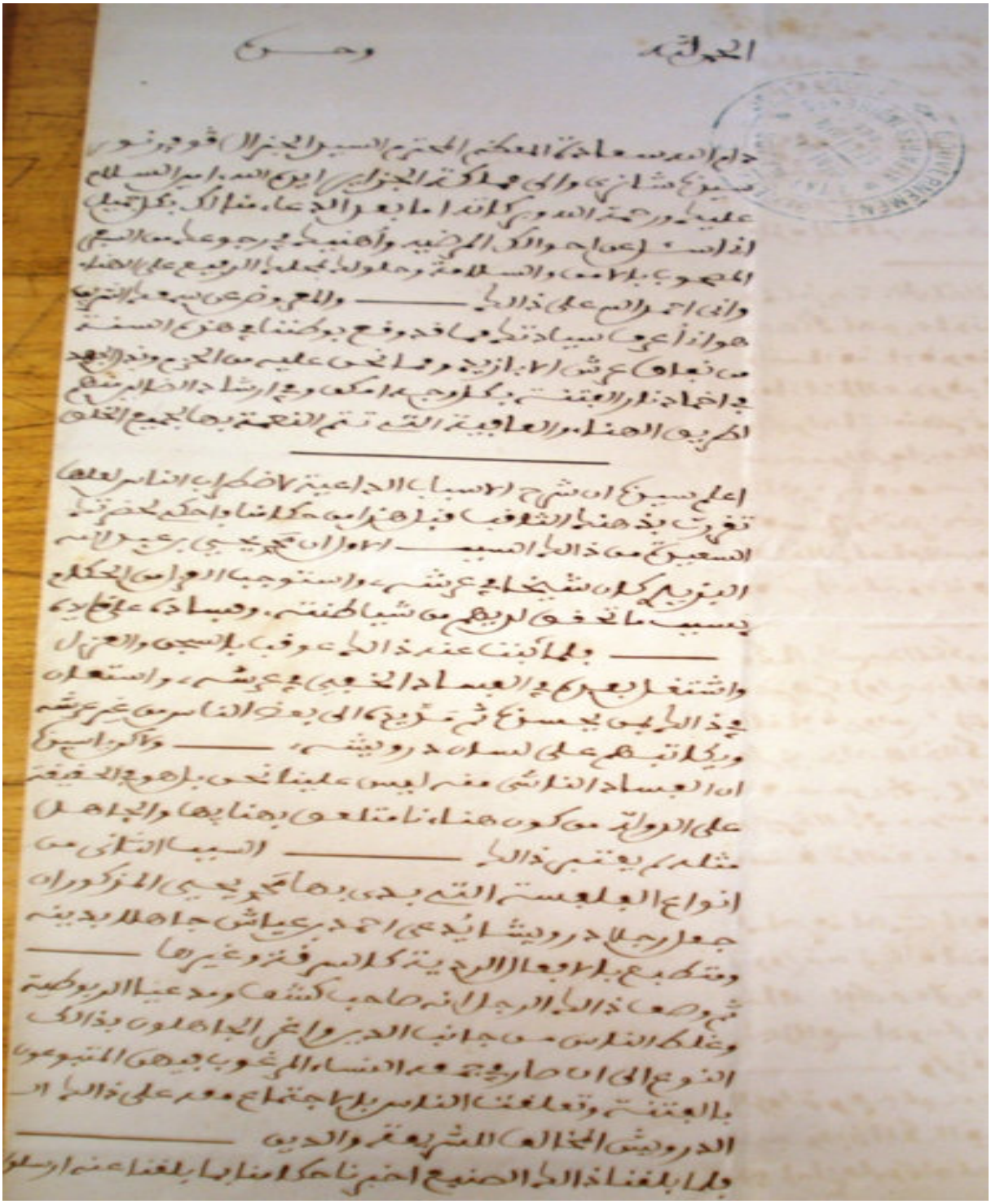

[1] – C.A.N.O.M 2H87,**Op.Cit.**

الملجق رقم13: رسالة بن قانة يشرح فيها اسباب انتفاضة البوازيد 1876 (تابع)[1]

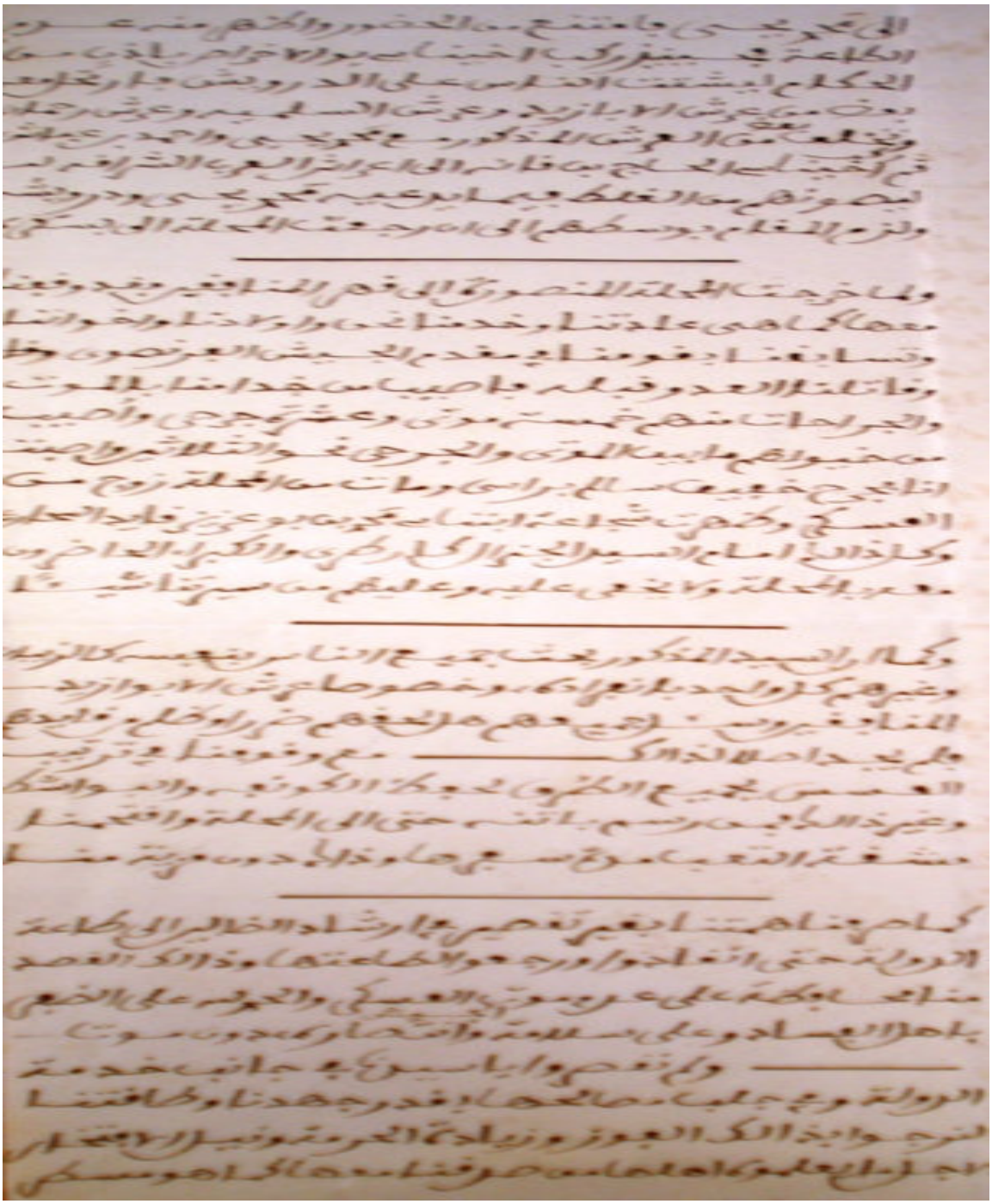

[1] – **Ibid.**

الملجق رقم13: رسالة بن قانة يشرح فيها اسباب انتفاضة البوازيد 1876 (تابع)[1]

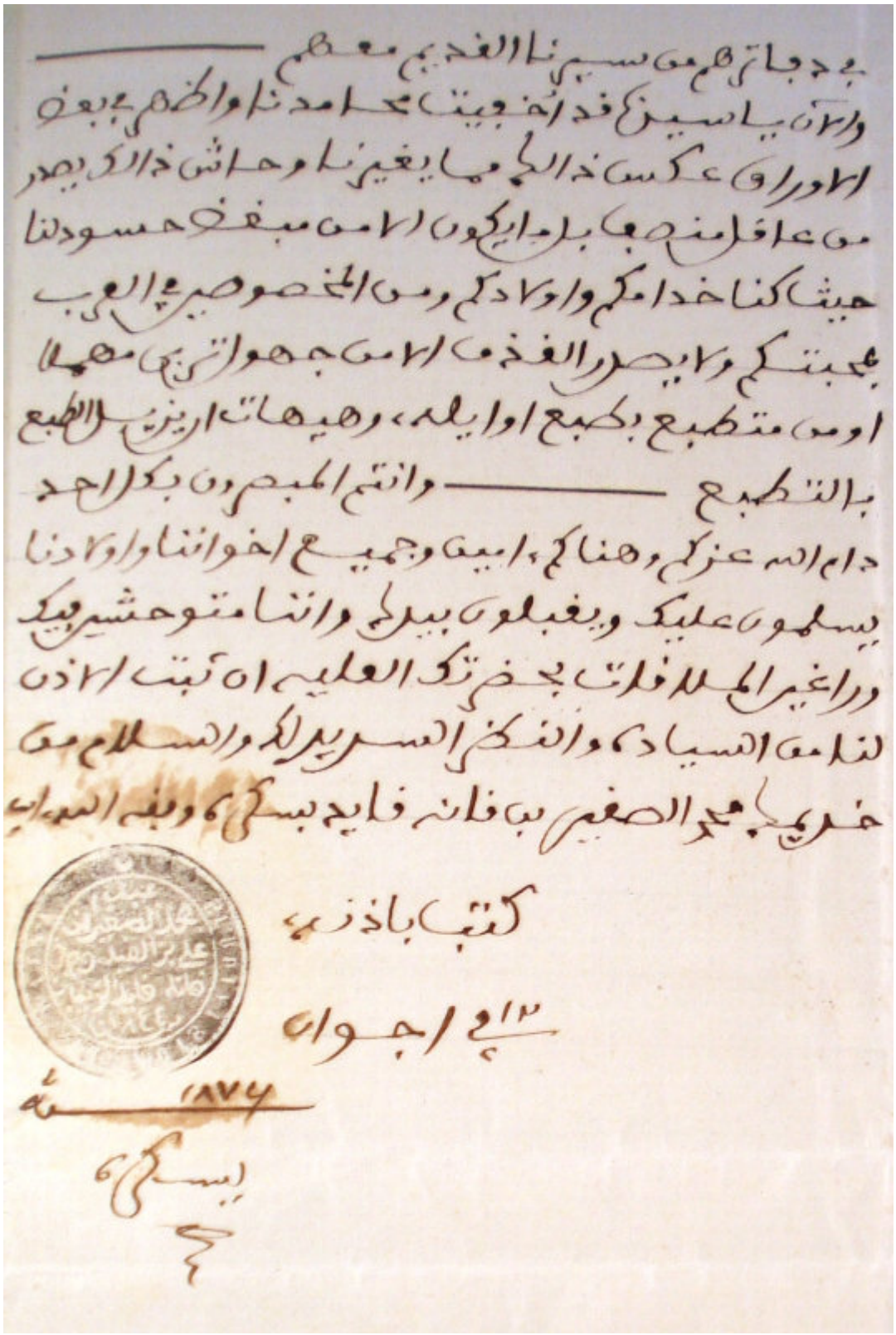

[1] **-Ibid.**

الملحق رقم14 : أسماء سكان الزيبان الذين مستهم المصادرة والتغريم المنشورة بالمبشر[1]

LE MOBACHER

(OULAD SIDI MOUSSA CHEURFA.)

(OULAD HEFAIL.)

(BEN TIOUR.)

(OULAD SEHEL CHEURFA.)

(KERARBET OUMACH.)

(OULAD RAHEM CHEURFA.)

(KHLATMA.)

(AHL BEN ALI.)

(OULAD SEHEL ET OULAD REDIR SELMIA.)

(OULAD MOHAMED, OULAD SULTAN, OULAD CHAIB.)

(SIDI OKBA.)

OULAD DJELLAL

(SIDI KHALED.)

[1] – **Ibid**.

الملحق رقم 14: أسماء سكان الزيبان الذين مستهم المصادرة والتغريم المنشورة بالمبشر(تابع)[1]

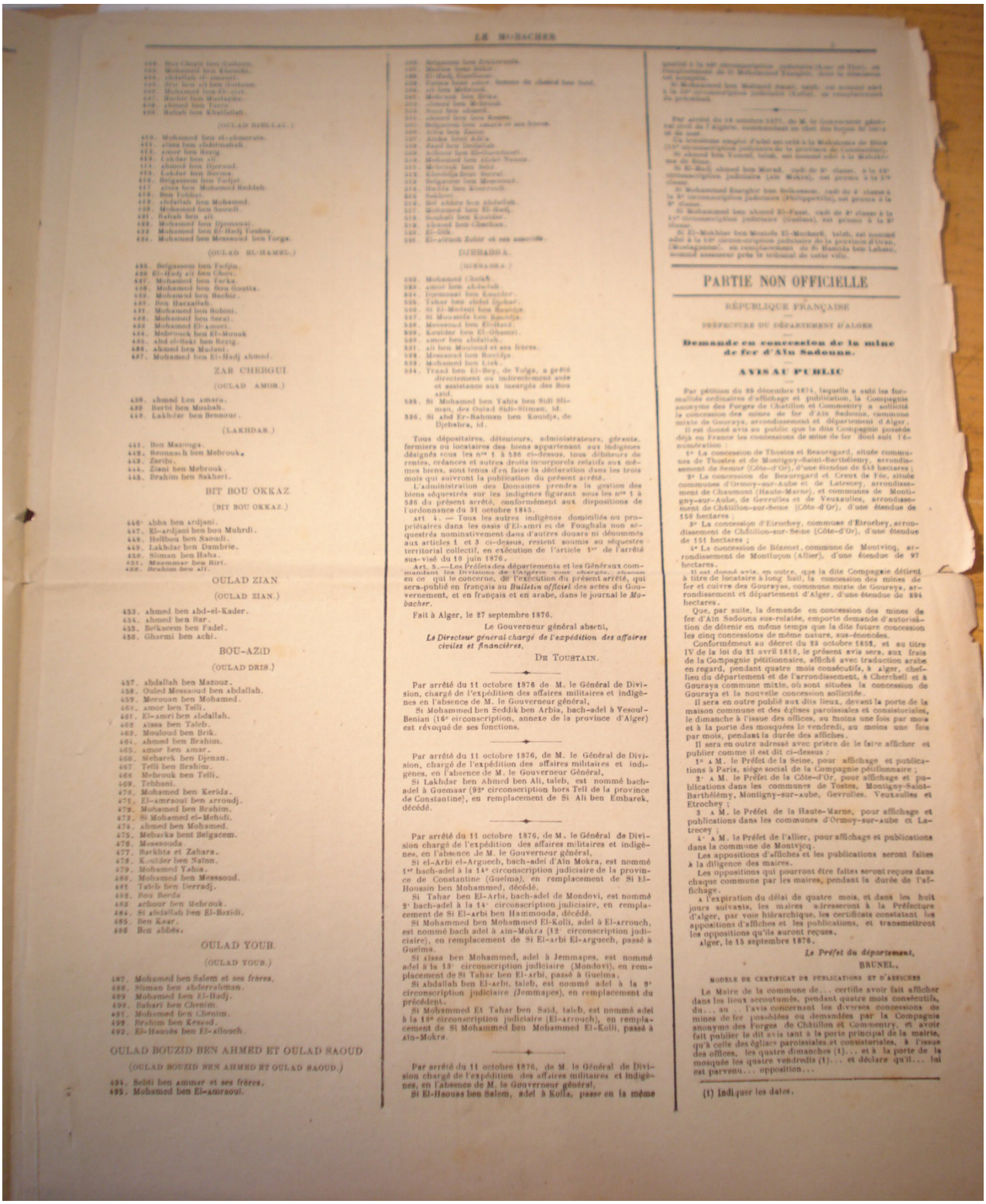

LE MOBACHER

(OULAD DJELLAL.)

(OULAD EL-HAMEL.)

ZAB CHERGUI

(OULAD AMOR.)

(LAKHDAR.)

BIT BOU OKKAZ

(BIT BOU OKKAZ.)

OULAD ZIAN

(OULAD ZIAN.)

BOU-AZID

(OULAD DRIS.)

DJEBABRA.

(DJEBABRA.)

OULAD YOUB.

(OULAD YOUB.)

OULAD BOUZID BEN AHMED ET OULAD SAOUD

(OULAD BOUZID BEN AHMED ET OULAD SAOUD.)

Tous dépositaires, détenteurs, administrateurs, gérants, fermiers ou locataires des biens appartenant aux indigènes désignés sous les nos 1 à 536 ci-dessus, tous débiteurs de rentes, créances et autres droits incorporels relatifs aux mêmes biens, sont tenus d'en faire la déclaration dans les trois mois qui suivront la publication du présent arrêté.

L'administration des Domaines prendra la gestion des biens séquestrés sur les indigènes figurant sous les nos 1 à 536 du présent arrêté, conformément aux dispositions de l'ordonnance du 31 octobre 1845.

Art. 4. — Tous les autres indigènes domiciliés ou propriétaires dans les oasis d'El-amri et de Fenghala non séquestrés nominativement dans d'autres douars ni dénommés aux articles 1 et 3 ci-dessus, restent soumis au séquestre territorial collectif, en exécution de l'article 1er de l'arrêté sus-visé du 10 juin 1876.

Art. 5.—Les Préfets des départements et les Généraux commandant les Divisions de l'Algérie sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté, qui sera publié en français au *Bulletin officiel* des actes du Gouvernement, et en français et en arabe, dans le journal le *Mobacher*.

Fait à Alger, le 27 septembre 1876.

Le Gouverneur général absent,

Le Directeur général chargé de l'expédition des affaires civiles et financières,

DE TOUSTAIN.

Par arrêté du 11 octobre 1876 de M. le Général de Division, chargé de l'expédition des affaires militaires et indigènes en l'absence de M. le Gouverneur général,

Si Mohammed ben Seddik ben Arbia, bach-adel à Yesoul-Benian (16e circonscription, annexe de la province d'Alger) est révoqué de ses fonctions.

Par arrêté du 11 octobre 1876, de M. le Général de Division, chargé de l'expédition des affaires militaires et indigènes, en l'absence de M. le Gouverneur Général,

Si Lakhdar ben Ahmed ben Ali, taleb, est nommé bach-adel à Guemaar (92e circonscription hors Tell de la province de Constantine), en remplacement de Si Ali ben Embarek, décédé.

Par arrêté du 11 octobre 1876, de M. le Général de Division chargé de l'expédition des affaires militaires et indigènes, en l'absence de M. le Gouverneur général,

Si el-Arbi el-Arguech, bach-adel d'Aïn Mokra, est nommé 1er bach-adel à la 14e circonscription judiciaire de la province de Constantine (Guelma), en remplacement de Si El-Houssin ben Mohammed, décédé.

Si Tahar ben El-Arbi, bach-adel de Mondovi, est nommé 2e bach-adel à la 14e circonscription judiciaire, en remplacement de Si El-arbi ben Hammouda, décédé.

Si Mohammed ben Mohammed El-Kolli, adel à El-arrouch, est nommé bach adel à Aïn-Mokra (13e circonscription judiciaire), en remplacement de Si El-arbi El-arguech, passé à Guelma.

Si Aïssa ben Mohammed, adel à Jemmapes, est nommé adel à la 13e circonscription judiciaire (Mondovi), en remplacement de Si Tahar ben El-arbi, passé à Guelma;

Si Abdallah ben El-arbi, taleb, est nommé adel à la 9e circonscription judiciaire (Jemmapes), en remplacement du précédent.

Si Mohammed Et Tahar ben Said, taleb, est nommé adel à la 10e circonscription judiciaire (El-arrouch), en remplacement de Si Mohammed ben Mohammed El-Kolli, passé à Aïn-Mokra.

Par arrêté du 11 octobre 1876, de M. le Général de Division chargé de l'expédition des affaires militaires et indigènes, en l'absence de M. le Gouverneur général,

Si El-Haouas ben Salem, adel à Kolla, passe en la même

PARTIE NON OFFICIELLE

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

PRÉFECTURE DU DÉPARTEMENT D'ALGER

Demande en concession de la mine de fer d'Aïn Sadouna.

AVIS AU PUBLIC

Par pétition du 29 décembre 1874, laquelle a suivi les formalités ordinaires d'affichage et publication, la Compagnie anonyme des Forges de Châtillon et Commentry a sollicité la concession des mines de fer d'Aïn Sadouna, commune mixte de Gouraya, arrondissement et département d'Alger.

Il est donné avis au public que la dite Compagnie possède déjà en France les concessions de mine de fer dont suit l'énumération :

1° La concession de Thoiset et Beauregard, située communes de Thoiset et de Montigny-Saint-Barthélemy, arrondissement de Semur (Côte-d'Or), d'une étendue de 648 hectares ;

2° La concession de Beauregard et Creux de Fée, située communes d'Ormoy-sur-Aube et de Latrecey, arrondissement de Chaumont (Haute-Marne), et communes de Montigny-sur-Aube, de Gevrolles et de Veuxaulles, arrondissement de Châtillon-sur-Seine (Côte-d'Or), d'une étendue de 150 hectares ;

3° La concession d'Etrochey, commune d'Etrochey, arrondissement de Châtillon-sur-Seine (Côte-d'Or), d'une étendue de 151 hectares ;

4° La concession de Bézenet, commune de Montvicq, arrondissement de Montluçon (Allier), d'une étendue de 97 hectares.

Il est donné avis, en outre, que la dite Compagnie détient à titre de locataire à long bail, la concession des mines de fer et cuivre des Gouraya, commune mixte de Gouraya, arrondissement et département d'Alger, d'une étendue de 894 hectares.

Que, par suite, la demande en concession des mines de fer d'Aïn Sadouna sus-relatée, emporte demande d'autorisation de détenir en même temps que la dite future concession les cinq concessions de même nature, sus-énoncées.

Conformément au décret du 23 octobre 1852, et au titre IV de la loi du 21 avril 1810, le présent avis sera, aux frais de la Compagnie pétitionnaire, affiché avec traduction arabe en regard, pendant quatre mois consécutifs, à Alger, chef-lieu du département et de l'arrondissement, à Cherchell et à Gouraya commune mixte, où sont situées la concession de Gouraya et la nouvelle concession sollicitée.

Il sera en outre publié aux dits lieux, devant la porte de la maison commune et des églises paroissiales et consistoriales, le dimanche à l'issue des offices, au moins une fois par mois et à la porte des mosquées le vendredi, au moins une fois par mois, pendant la durée des affiches.

Il sera en outre adressé avec prière de le faire afficher et publier comme il est dit ci-dessus :

1° A M. le Préfet de la Seine, pour affichage et publications à Paris, siége social de la Compagnie pétitionnaire ;

2° A M. le Préfet de la Côte-d'Or, pour affichage et publications dans les communes de Toutes, Montigny-Saint-Barthélémy, Montigny-sur-Aube, Gevrolles, Veuxaulles et Etrochey ;

3° A M. le Préfet de la Haute-Marne, pour affichage et publications dans les communes d'Ormoy-sur-Aube et Latrecey ;

4° A M. le Préfet de l'Allier, pour affichage et publications dans la commune de Montvicq.

Les appositions d'affiches et les publications seront faites à la diligence des maires.

Les oppositions qui pourront être faites seront reçues dans chaque commune par les maires, pendant la durée de l'affichage.

A l'expiration du délai de quatre mois, et dans les huit jours suivants, les maires adresseront à la Préfecture d'Alger, par voie hiérarchique, les certificats constatant les appositions d'affiches et les publications, et transmettront les oppositions qu'ils auront reçues.

Alger, le 15 septembre 1876.

Le Préfet du département,

BRUNEL.

MODÈLE DE CERTIFICAT DE PUBLICATIONS ET D'AFFICHES

Le Maire de la commune de... certifie avoir fait afficher dans les lieux accoutumés, pendant quatre mois consécutifs, du... au... l'avis concernant les diverses concessions de mines de fer possédées ou demandées par la Compagnie anonyme des Forges de Châtillon et Commentry, et avoir fait publier le dit avis tant à la porte principal de la mairie, qu'à celle des églises paroissiales et consistoriales, à l'issue des offices, les quatre dimanches (1)... et à la porte de la mosquée les quatre vendredis (1)... et déclare qu'il... lui est parvenu... opposition...

(1) Indiquer les dates.

[1] – **Ibid.**

الملحق رقم 15:قائمة الأشخاص الفارين نحو الجريد التونسي والذين هلكوا في صحراء تبسة[1]

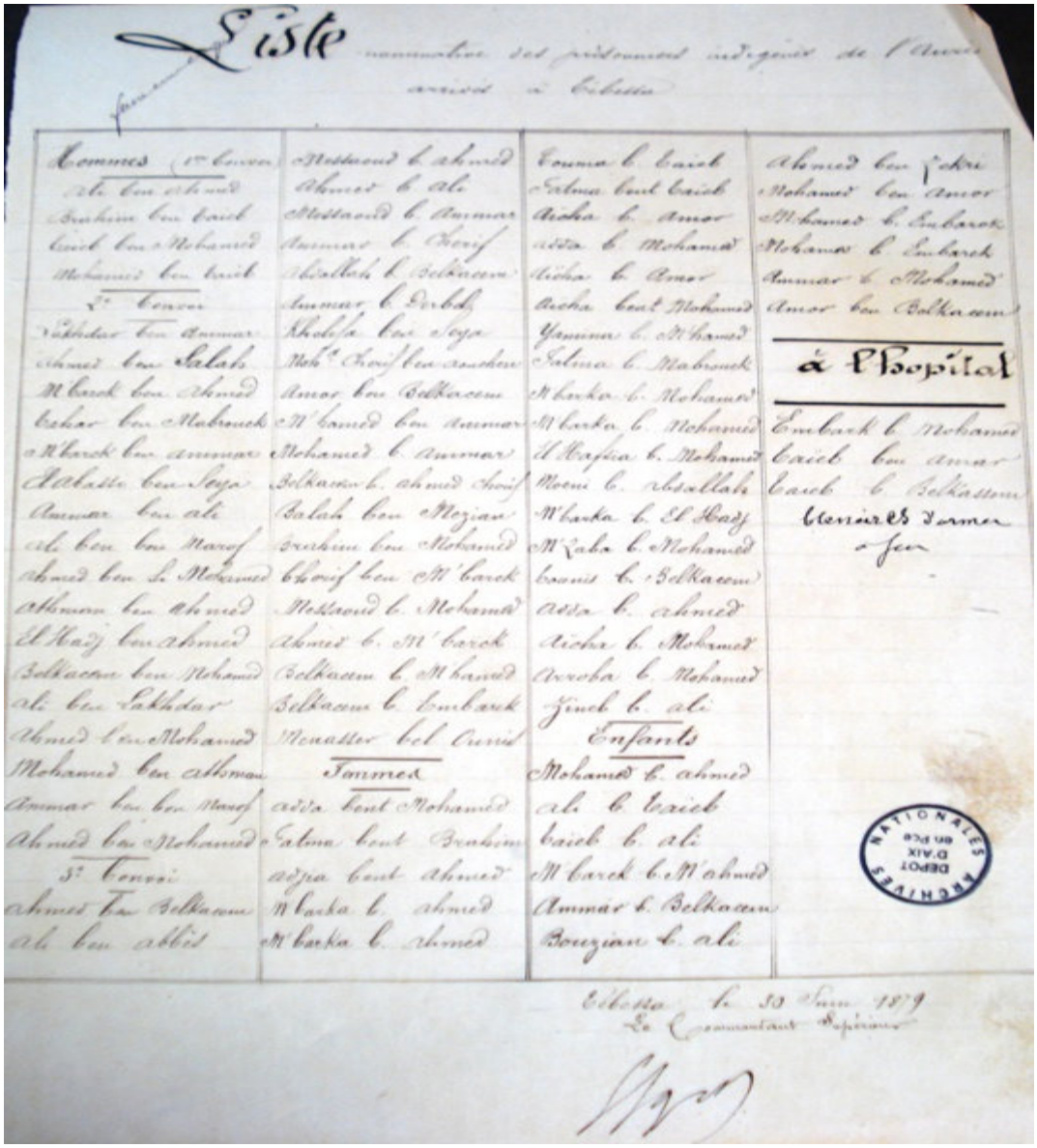

Liste nominative des prisonniers indigènes de l'Aurès arrivés à Tébessa

Hommes (1er convoi)
Ali ben Ahmed
Brahim ben Said
Said ben Mohamed
Mohamed ben Said

2e Convoi
Lakhdar ben Ammar
Ahmed ben Salah
M'barek ben Ahmed
Tahar ben Mabrouk
M'barek ben ammar
Abbaste ben Seya
Ammar ben ali
Ali ben ben Maref
Ahmed ben L. Mohamed
Othman ben ahmed
El Hadj ben ahmed
Belkacem ben Mohamed
Ali ben Lakhdar
Ahmed ben Mohamed
Mohamed ben Othman
Ammar ben ben Maref
Ahmed ben Mohamed

3e Convoi
Ahmed ben Belkacem
Ali ben Abbès

Mesbaoud b. ahmed
Ahmed b. Ali
Mesbaoud b. Ammar
Ammar b. Serif
Abdallah b. Belkacem
Ammar b. Driba
Khelifa ben Seya
Moh.d Serif ben Aouchem
Amar ben Belkacem
M'hamed ben Ammar
Mohamed b. Ammar
Belkacem b. ahmed Serif
Salah ben Mezian
Brahim ben Mohamed
Serif ben M'barek
Mesbaoud b. Mohamed
Ahmed b. M'barek
Belkacem b. M'hamed
Belkacem b. Embarek
Menasser bel Ouriel

Femmes
aïda bent Mohamed
Fatma bent Brahim
Aïja bent ahmed
M'barka b. ahmed
M'barka b. ahmed

Fatma b. Saïd
Fatma bent Saïd
Aïcha b. Amor
aïda b. Mohamed
Aïcha b. Amor
Aïcha bent Mohamed
Yamina b. M'hamed
Fatma b. Mabrouk
M'barka b. Mohamed
M'barka b. Mohamed
El Hafsia b. Mohamed
Moeni b. Abdallah
M'barka b. El Hadj
M'Zaba b. Mohamed
Fatma b. Belkacem
aïda b. ahmed
Aïcha b. Mohamed
Aïcha b. Mohamed
Zineb b. Ali

Enfants
Mohamed b. ahmed
Ali b. Saïd
Saïd b. Ali
M'barek b. M'ahmed
Ammar b. Belkacem
Bouzian b. Ali

Ahmed ben Tahri
Mohamed ben Amor
M'hamed b. Embarek
Mohamed b. Embarek
Ammar b. Mohamed
Amor ben Belkacem

à l'Hopital

Embark b. Mohamed
Saïd ben Amor
Saïd b. Belkassem

Généraux d'armée
à Jer

NATIONALES ARCHIVES DEPOT D'AIX en Pce

Tébessa le 30 Juin 1879
Le Commandant Supérieur

[1] – C.A.N.O.M 2H32, **Op.Cit.**

الملحق رقم16: رسالة قايد جبل ششار بن حسين يوضح دوره في قمع انتفاضة1879 [1]

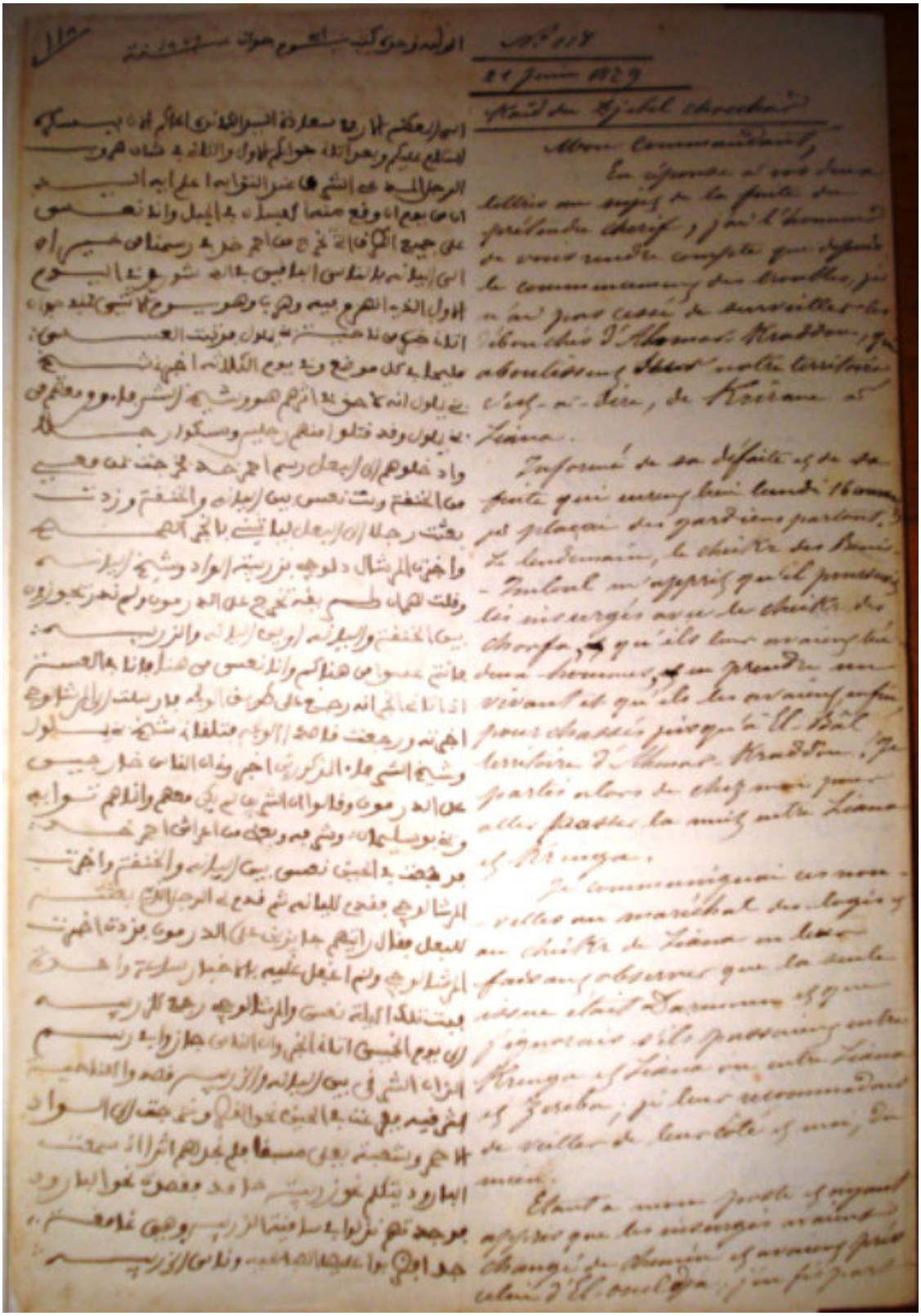

[1] – C.A.N.O.M 2H32,**Op.Cit.**

الملحق رقم16: رسالة قايد جبل ششار بن حسين يوضح دوره في قمع انتفاضة1879(تابع) [1]

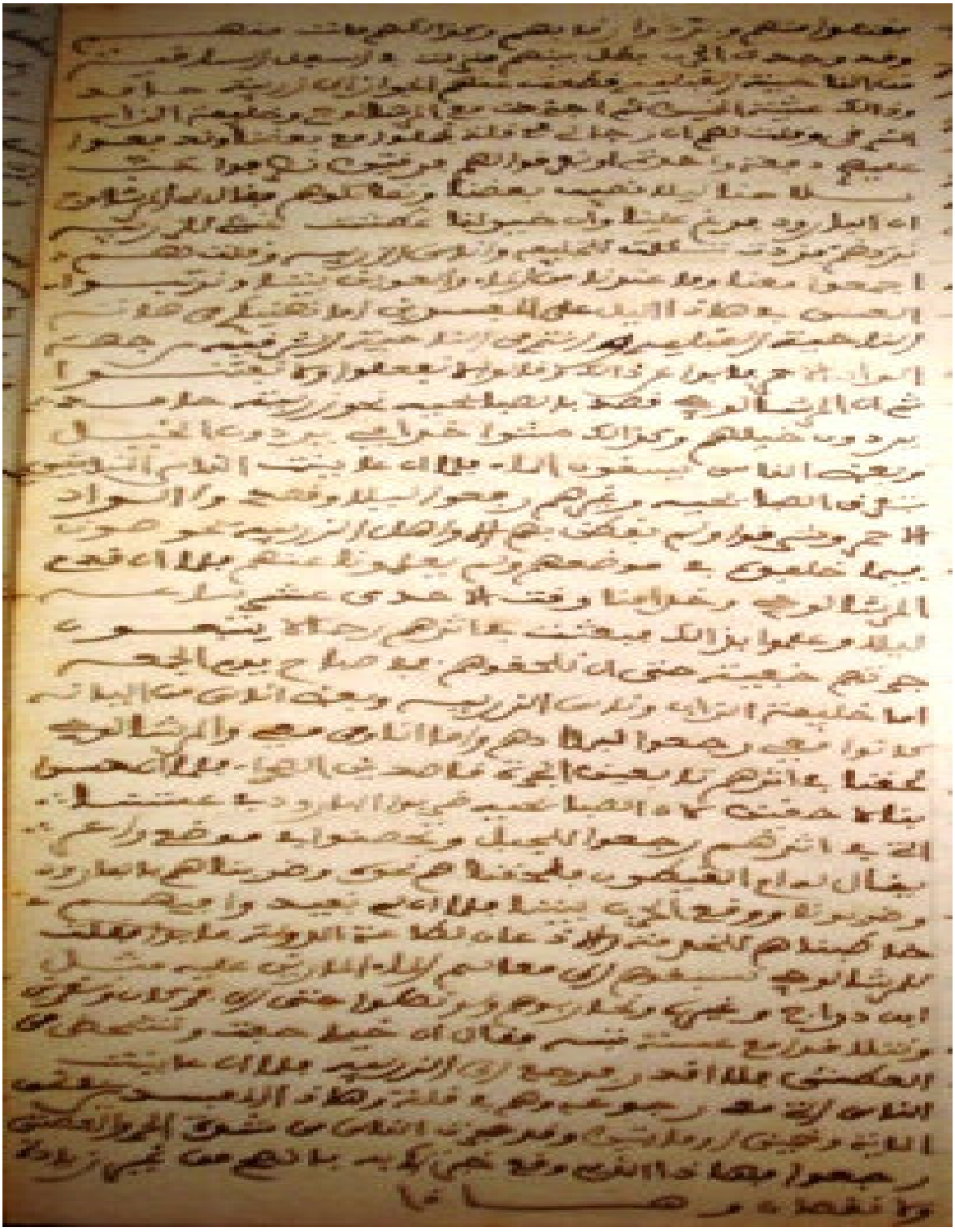

[1] – **Ibid.**

الملحق رقم16 : رسالة قايد جبل ششار بن حسين يوضح دوره في قمع انتفاضة1879 (تابع)[1]

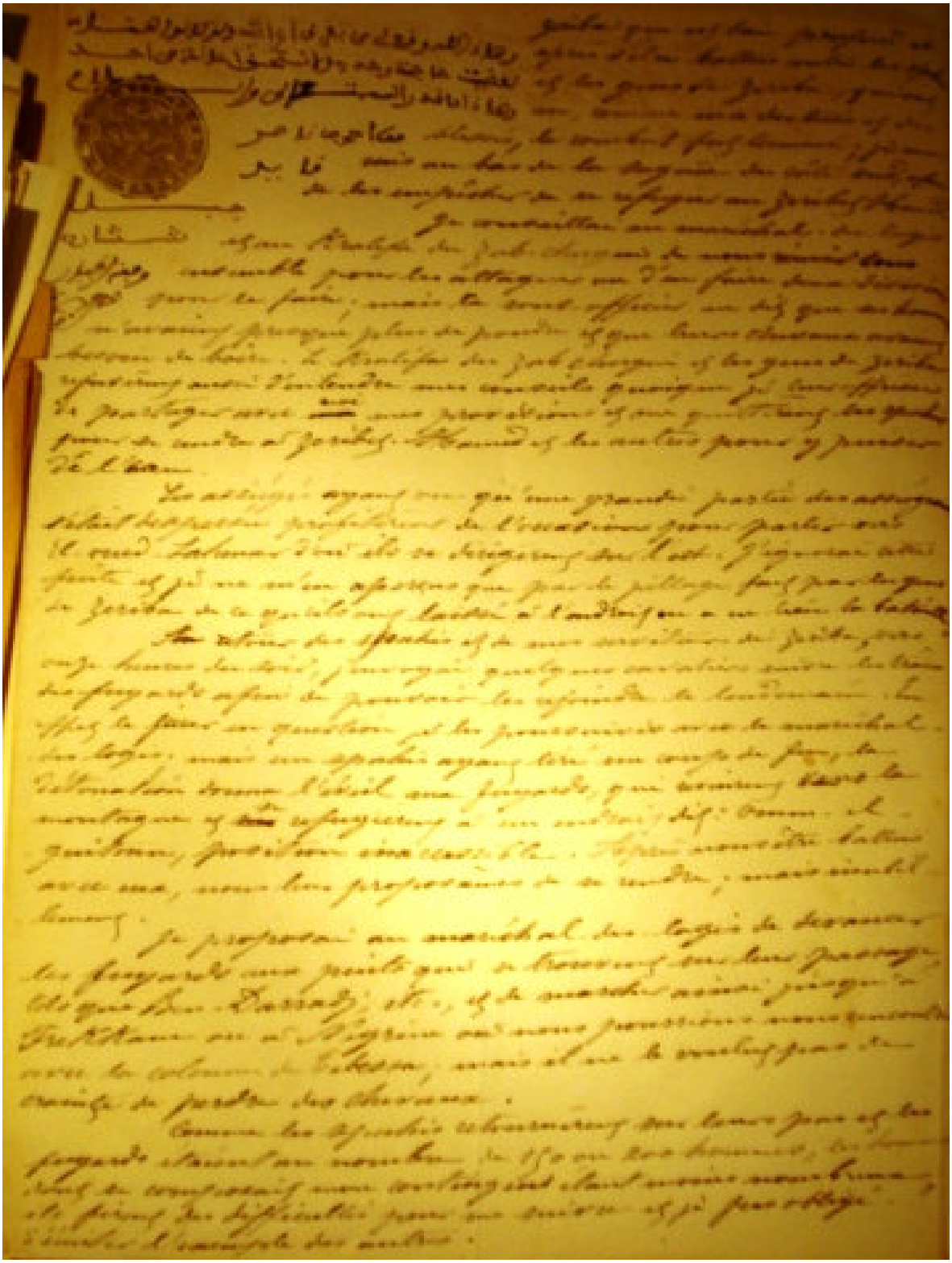

[1] – **Ibid.**

الملحق رقم 17: عريضة أولاد داوود لطلب اعادة شراء الأراضي التي صُودرت منهم عقب انتفاضة 1879[1]

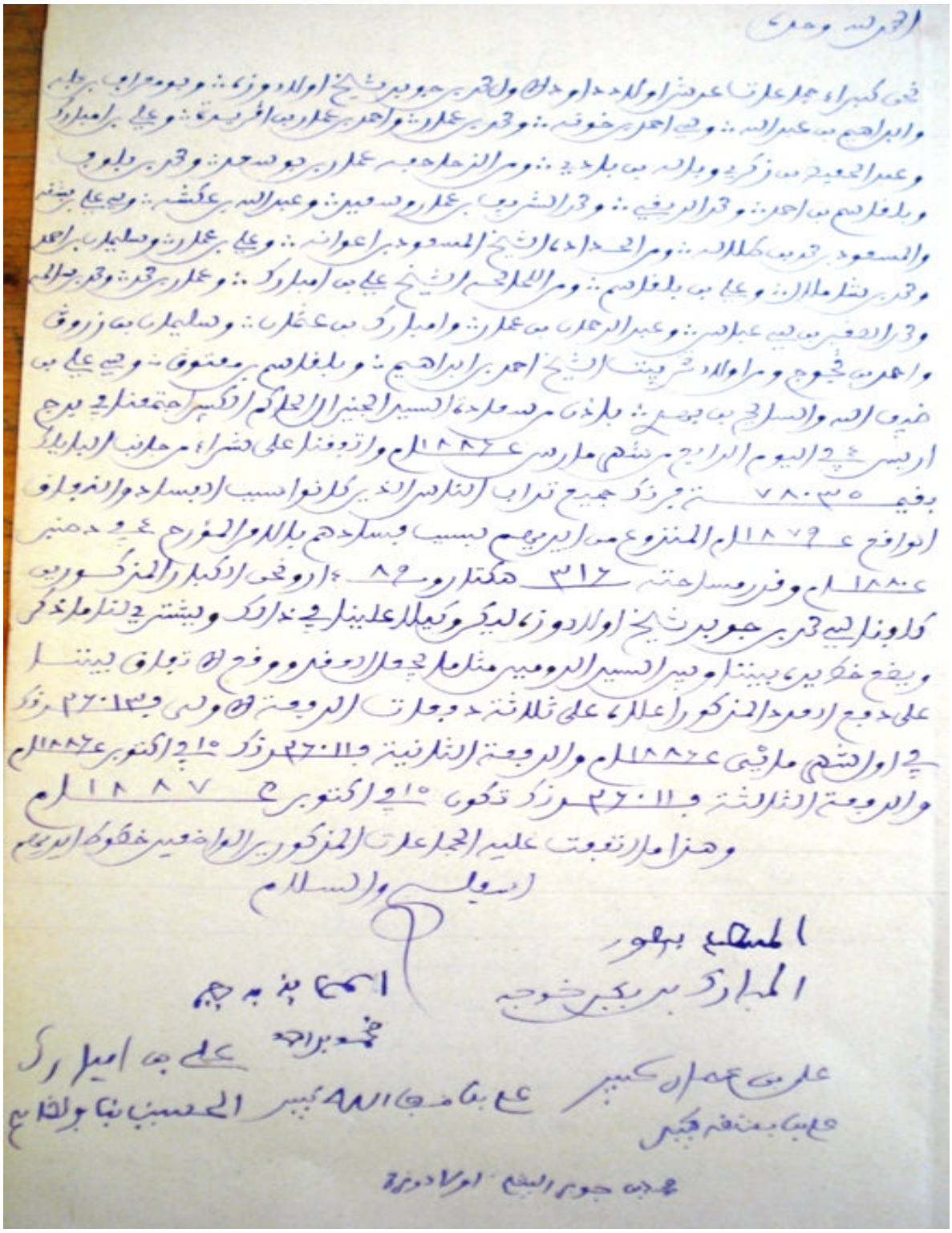

[1] – C.A.N.O.M 3M94,**Op.Cit.**

الملحق رقم18: الأعراش الذين مستهم العقوبات عقب انتفاضة الأوراس 1879[1]

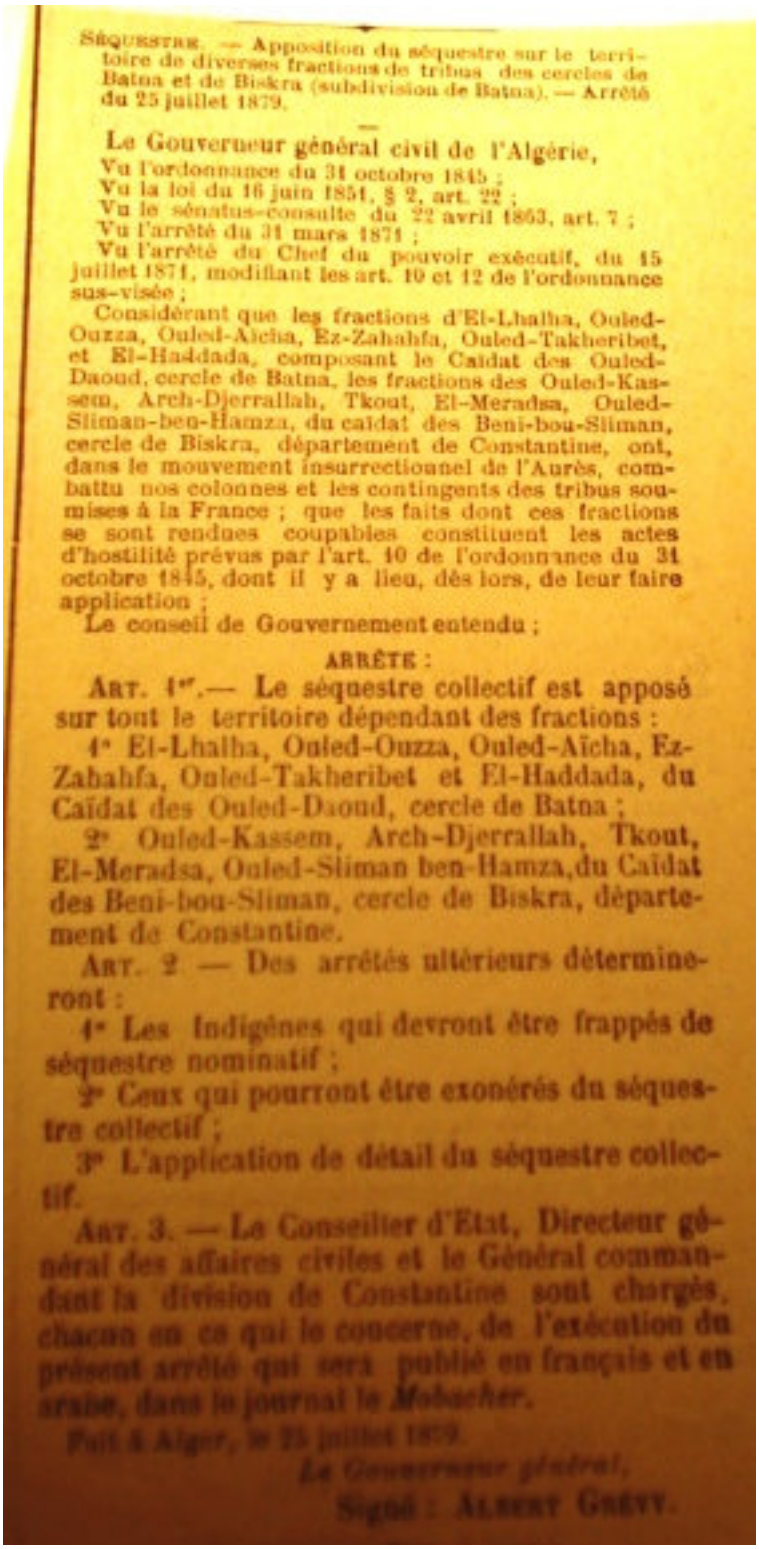

SÉQUESTRE. — Apposition du séquestre sur le territoire de diverses fractions de tribus des cercles de Batna et de Biskra (subdivision de Batna). — Arrêté du 25 juillet 1879.

Le Gouverneur général civil de l'Algérie,

Vu l'ordonnance du 31 octobre 1845 ;
Vu la loi du 16 juin 1851, § 2, art. 22 ;
Vu le sénatus-consulte du 22 avril 1863, art. 7 ;
Vu l'arrêté du 31 mars 1871 ;
Vu l'arrêté du Chef du pouvoir exécutif, du 15 juillet 1871, modifiant les art. 10 et 12 de l'ordonnance sus-visée ;

Considérant que les fractions d'El-Lhalha, Ouled-Ouzza, Ouled-Aïcha, Ez-Zahahfa, Ouled-Takheribet, et El-Haddada, composant le Caïdat des Ouled-Daoud, cercle de Batna, les fractions des Ouled-Kassem, Arch-Djerrallah, Tkout, El-Meradsa, Ouled-Sliman-ben-Hamza, du caïdat des Beni-bou-Sliman, cercle de Biskra, département de Constantine, ont, dans le mouvement insurrectionnel de l'Aurès, combattu nos colonnes et les contingents des tribus soumises à la France ; que les faits dont ces fractions se sont rendues coupables constituent les actes d'hostilité prévus par l'art. 10 de l'ordonnance du 31 octobre 1845, dont il y a lieu, dès lors, de leur faire application ;

Le conseil de Gouvernement entendu ;

ARRÊTE :

ART. 1er.— Le séquestre collectif est apposé sur tout le territoire dépendant des fractions :

1° El-Lhalha, Ouled-Ouzza, Ouled-Aïcha, Ez-Zahahfa, Ouled-Takheribet et El-Haddada, du Caïdat des Ouled-Daoud, cercle de Batna ;

2° Ouled-Kassem, Arch-Djerrallah, Tkout, El-Meradsa, Ouled-Sliman ben-Hamza, du Caïdat des Beni-bou-Sliman, cercle de Biskra, département de Constantine.

ART. 2 — Des arrêtés ultérieurs détermineront :

1° Les Indigènes qui devront être frappés de séquestre nominatif ;

2° Ceux qui pourront être exonérés du séquestre collectif ;

3° L'application de détail du séquestre collectif.

ART. 3. — Le Conseiller d'Etat, Directeur général des affaires civiles et le Général commandant la division de Constantine sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté qui sera publié en français et en arabe, dans le journal le *Moniteur*.

Fait à Alger, le 25 juillet 1879.

Le Gouverneur général,

Signé : ALBERT GRÉVY.

[1] – C.A.N.O.M 3M94, **Op.Cit.**

الملحق رقم19 : تقرير المسؤول الاداري للبلدية المختلطة عين التوتة حول تزايد اللصوصية ضد المصالح الفرنسية في الأوراس و بسكرة[1]

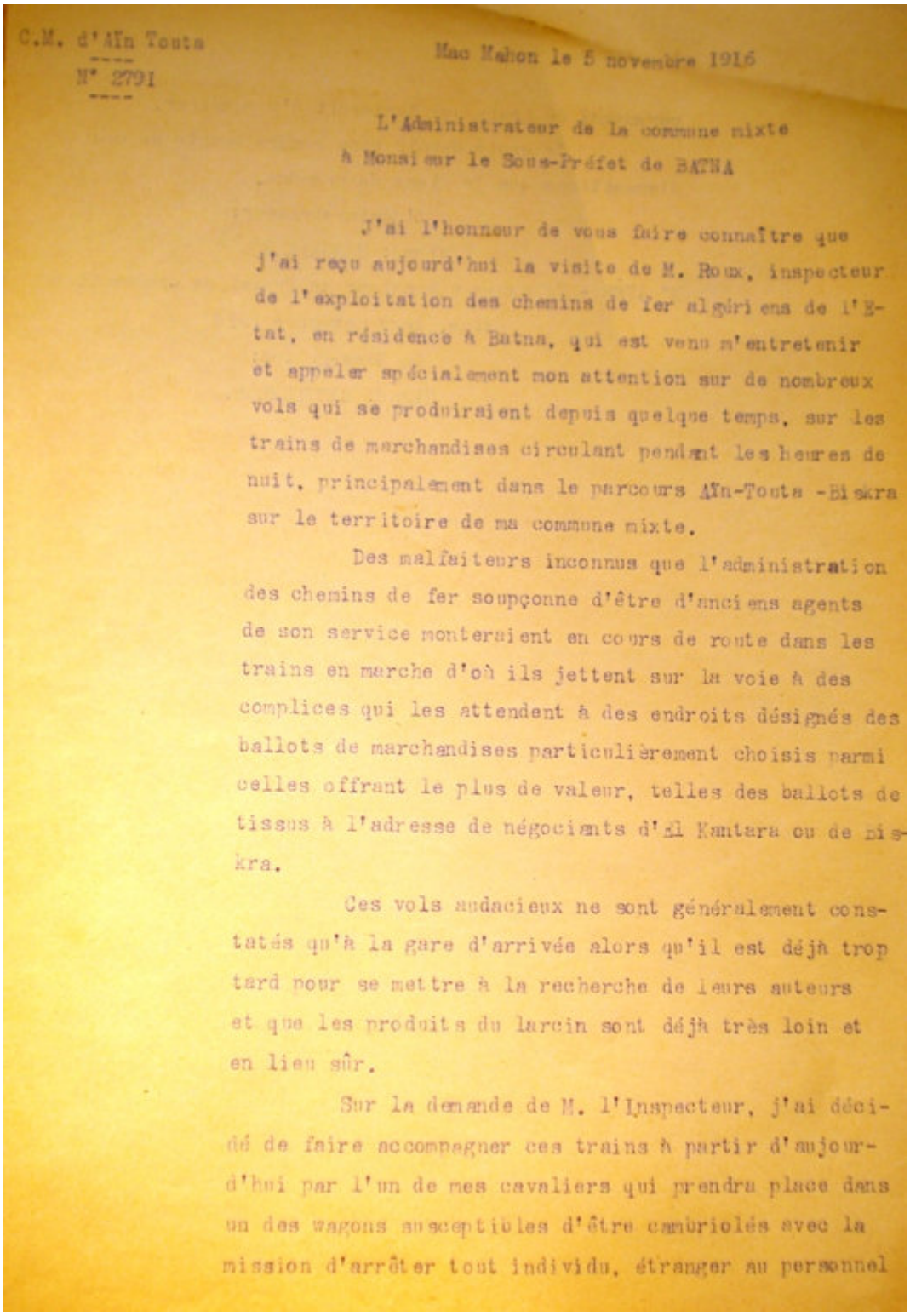

C.M. d'ÄÏn Touta
N° 2791

Mac Mahon le 5 novembre 1916

L'Administrateur de la commune mixte
à Monsieur le Sous-Préfet de BATNA

J'ai l'honneur de vous faire connaître que j'ai reçu aujourd'hui la visite de M. Roux, inspecteur de l'exploitation des chemins de fer algériens de l'Etat, en résidence à Batna, qui est venu m'entretenir et appeler spécialement mon attention sur de nombreux vols qui se produiraient depuis quelque temps, sur les trains de marchandises circulant pendant les heures de nuit, principalement dans le parcours AÏn-Touta -Biskra sur le territoire de ma commune mixte.

Des malfaiteurs inconnus que l'administration des chemins de fer soupçonne d'être d'anciens agents de son service monteraient en cours de route dans les trains en marche d'où ils jettent sur la voie à des complices qui les attendent à des endroits désignés des ballots de marchandises particulièrement choisis parmi celles offrant le plus de valeur, telles des ballots de tissus à l'adresse de négociants d'El Kantara ou de Biskra.

Ces vols audacieux ne sont généralement constatés qu'à la gare d'arrivée alors qu'il est déjà trop tard pour se mettre à la recherche de leurs auteurs et que les produits du larcin sont déjà très loin et en lieu sûr.

Sur la demande de M. l'Inspecteur, j'ai décidé de faire accompagner ces trains à partir d'aujourd'hui par l'un de mes cavaliers qui prendra place dans un des wagons susceptibles d'être cambriolés avec la mission d'arrêter tout individu, étranger au personnel

[1] – C.A.N.O.M 93/20007,**Op.Cit.**

الملحق رقم 20: نموذج لمصادرة المواشي وحجز الرهائن في تقرير للجيش الفرنسي في ثورة 1916[1]

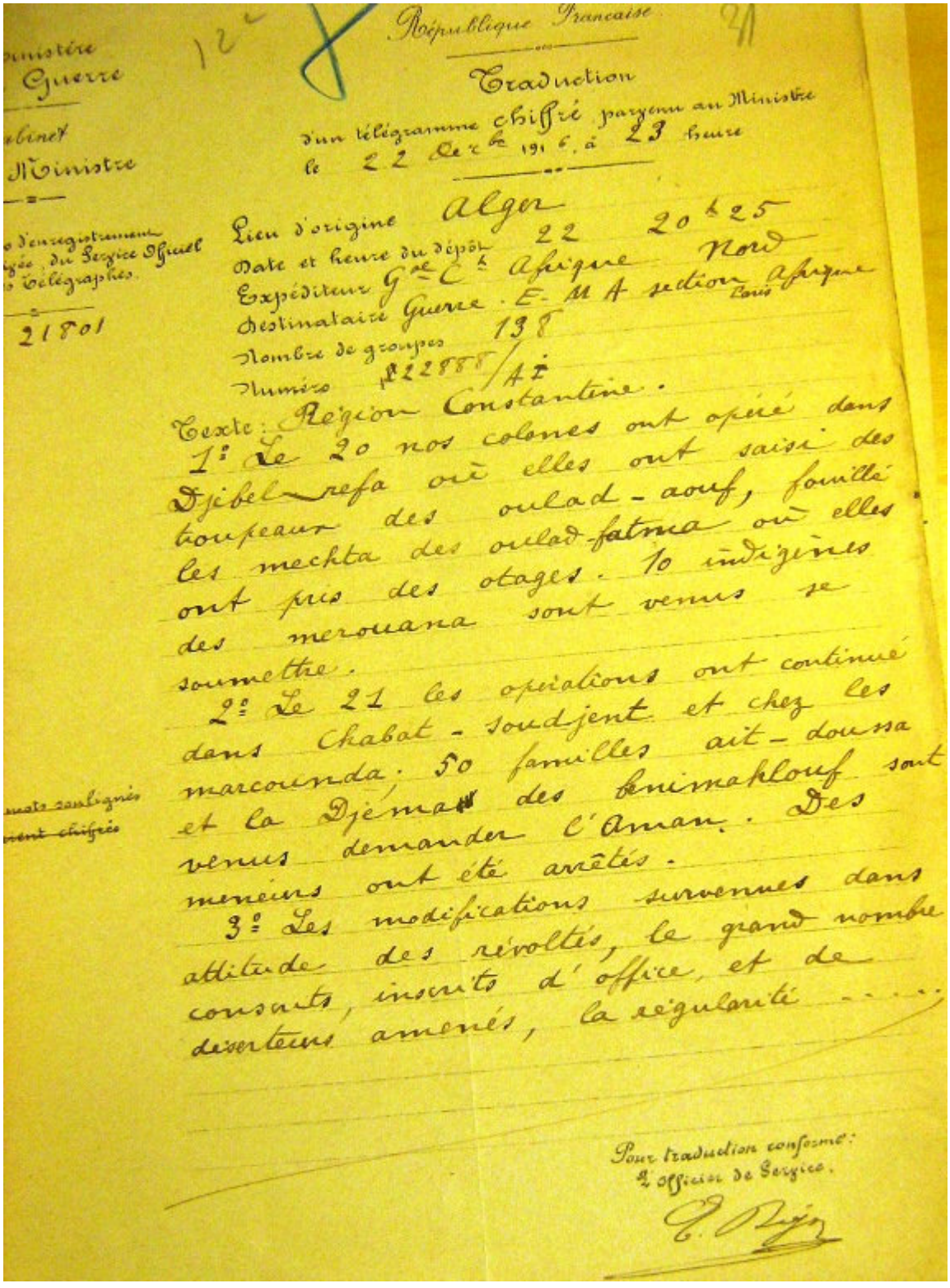

République Française

Traduction

d'un télégramme chiffré parvenu au Ministère le 22 Déc^bre 1916 à 23 heure

Ministère Guerre — Cabinet du Ministre

Lieu d'origine Alger
Date et heure du dépôt 22 20 h 25
Expéditeur G^al C^t Afrique Nord
Destinataire Guerre - E. M. A section Afrique Paris
Nombre de groupes 138
Numéro 22888/A^i

Texte: Région Constantine.

1° Le 20 nos colonnes ont opéré dans Djebel-Nefa où elles ont saisi des troupeaux des oulad-aouf, fouillé les mechta des oulad-fatma où elles ont pris des otages. 10 indigènes des merouana sont venus se soumettre.

2° Le 21 les opérations ont continué dans Chabat-soudjent et chez les marcounda. 50 familles ait-dousa et la Djemaa des beninaklouf sont venus demander l'aman. Des meneurs ont été arrêtés.

3° Les modifications survenues dans attitude des révoltés, le grand nombre consents, inscrits d'office, et de déserteurs amenés, la régularité ....

Pour traduction conforme:
L'officier de Service.

[1] – S.H.A.T 5N210,**Op.Cit**

الملحق رقم21 : نموذج عن الرسوم المفروضة على الجزائريين المسلمين من طرف إدارة الضرائب[1]

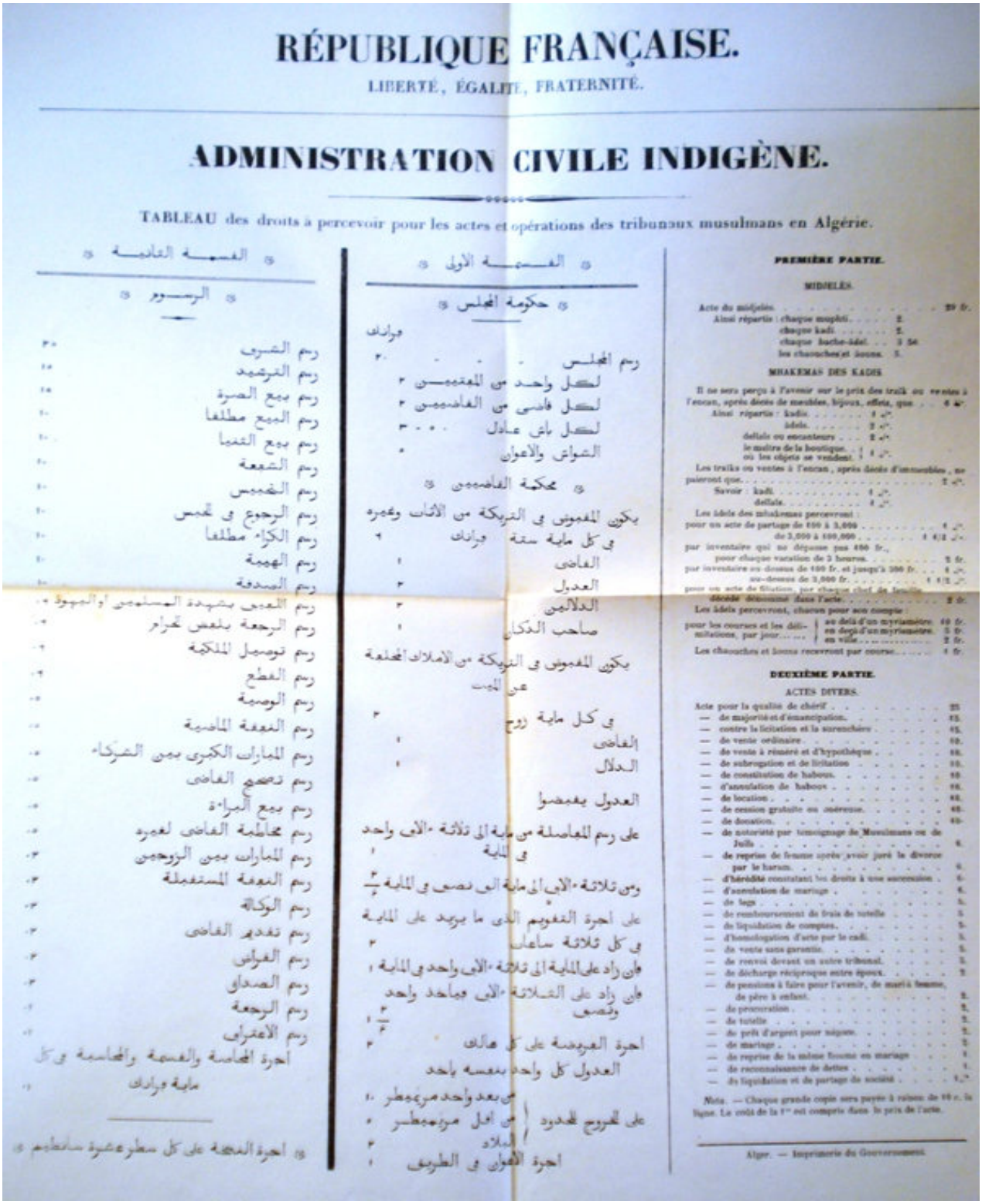

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE.

LIBERTÉ, ÉGALITÉ, FRATERNITÉ.

ADMINISTRATION CIVILE INDIGÈNE.

TABLEAU des droits à percevoir pour les actes et opérations des tribunaux musulmans en Algérie.

PREMIÈRE PARTIE.

MIDJELÉS.

DEUXIÈME PARTIE.

ACTES DIVERS.

القسم الأول

حكومة المجلس

القسم الثاني

الرسوم

[1] – C.A.N.O.M 93201//29,**Op.Cit.**

الملحق رقم22: نموذج العقوبات حول عدم التصريح بالممتلكات في حق زطوط مصباح وضروب سعد ولكبير عبد العزيز من عين لقصر[1]

[1]- C.A.N.O.M 93201//29,**Op.Cit**

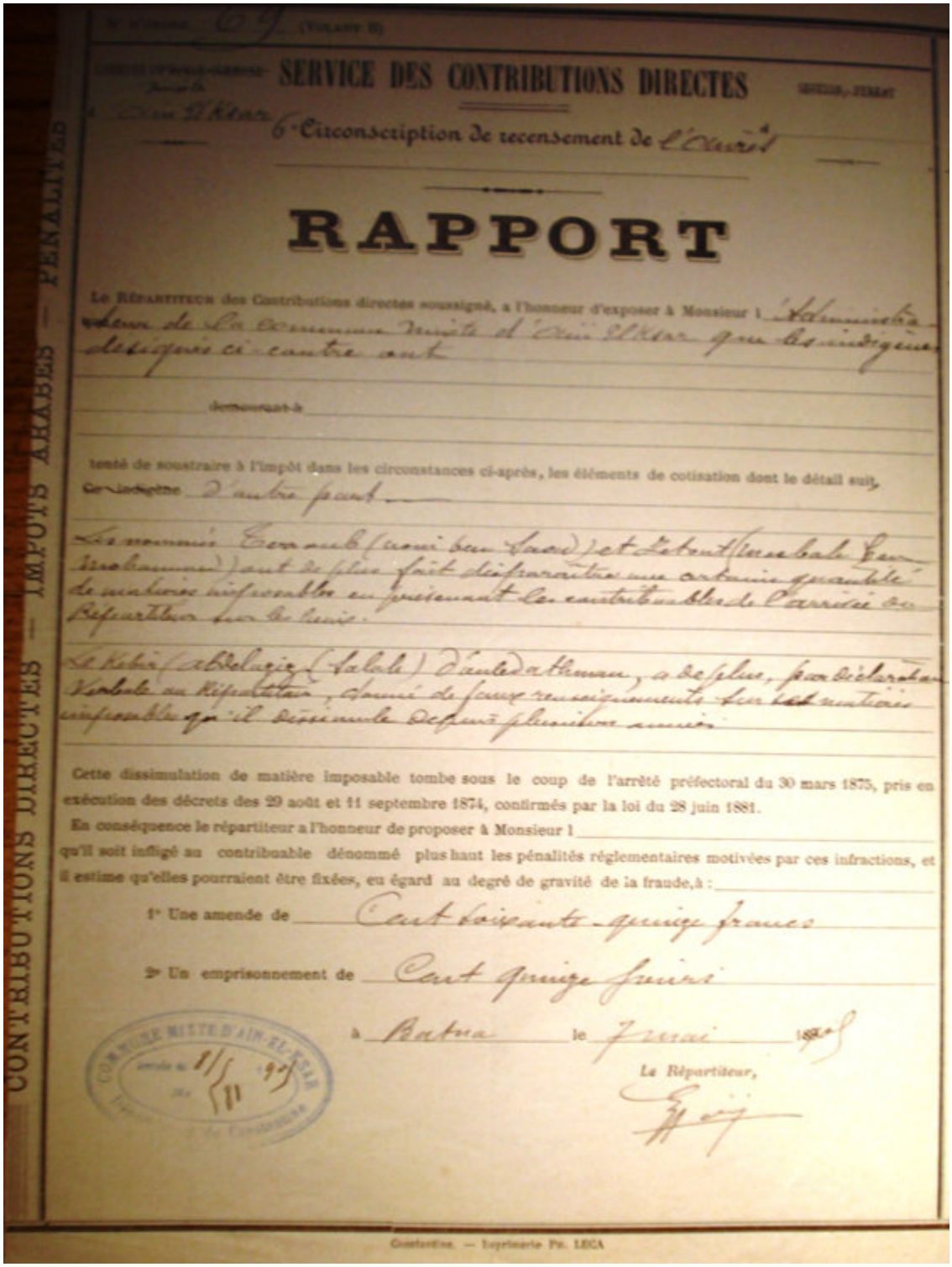

CONTRIBUTIONS DIRECTES — IMPOTS ARABES — PENALITES

SERVICE DES CONTRIBUTIONS DIRECTES

6e Circonscription de recensement de l'Arrid

RAPPORT

Le Répartiteur des Contributions directes soussigné, a l'honneur d'exposer à Monsieur l'Administrateur de la Commune Mixte d'Ain Sfisifa que les indigènes désignés ci-contre ont

demeurant à

tenté de soustraire à l'impôt dans les circonstances ci-après, les éléments de cotisation dont le détail suit,

Ce contribuable d'autre part

Les nommés Ben Aouf (Ameur ben Saad) et Zebentli (Embarek ben Ameur ben Ammar) ont de plus fait disparaître une certaine quantité de matières imposables en prétendant au contribuable de l'arrêté au Répartiteur sur le livre.

Le Kebir (Abdelaziz ben Salah) Daoudi ben Ameur, a de plus, par déclaration verbale au Répartiteur, donné de fausses renseignements sur les mêmes matières imposables qu'il dissimule depuis plusieurs années.

Cette dissimulation de matière imposable tombe sous le coup de l'arrêté préfectoral du 30 mars 1875, pris en exécution des décrets des 29 août et 11 septembre 1874, confirmés par la loi du 28 juin 1881.

En conséquence le répartiteur a l'honneur de proposer à Monsieur l'

qu'il soit infligé au contribuable dénommé plus haut les pénalités réglementaires motivées par ces infractions, et il estime qu'elles pourraient être fixées, eu égard au degré de gravité de la fraude, à :

1° Une amende de Cent soixante-quinze francs

2° Un emprisonnement de Cent quinze jours

à Batna le Février 1895

Le Répartiteur,

COMMUNE MIXTE D'AIN-EL-KSAR

Constantine. — Imprimerie Pr. LECA

الملحق رقم23:نموذج عن شكاوي ضد المصالح العقارية من محمد بن طراد دوار أولاد فاضل[1]

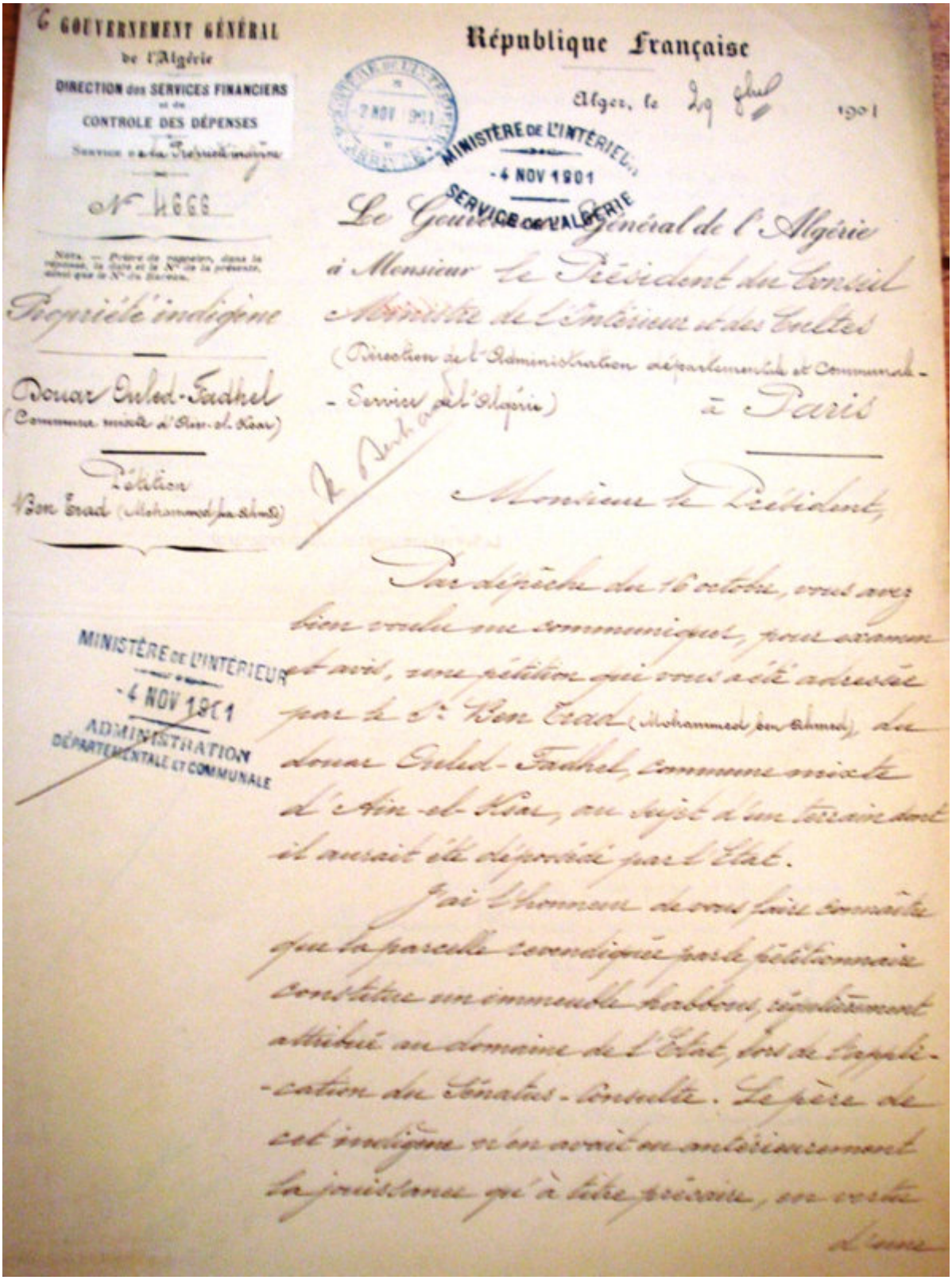

GOUVERNEMENT GÉNÉRAL de l'Algérie
DIRECTION des SERVICES FINANCIERS et du CONTROLE DES DÉPENSES
Service de la Propriété indigène
N° 4666
Nota. — Prière de rappeler, dans la réponse, la date et le N° de la présente, ainsi que le N° du dossier.
Propriété indigène
Douar Ouled-Fadhel
(Commune mixte d'Aïn-el-Ksar)
Pétition
Ben Trad (Mohammed ben Ahmed)

République Française
Alger, le 29 Août 1901
MINISTÈRE DE L'INTÉRIEUR
-4 NOV 1901
SERVICE DE L'ALGÉRIE
Le Gouverneur Général de l'Algérie
à Monsieur le Président du Conseil
Ministre de l'Intérieur et des Cultes
(Direction de l'Administration départementale et communale - Service de l'Algérie)
à Paris

MINISTÈRE DE L'INTÉRIEUR
-4 NOV 1901
ADMINISTRATION DÉPARTEMENTALE ET COMMUNALE

Monsieur le Président,

Par dépêche du 16 octobre, vous avez bien voulu me communiquer, pour examen et avis, une pétition qui vous a été adressée par le Sr Ben Trad (Mohammed ben Ahmed), du douar Ouled-Fadhel, commune mixte d'Aïn-el-Ksar, au sujet d'un terrain dont il aurait été dépossédé par l'Etat.

J'ai l'honneur de vous faire connaître que la parcelle revendiquée par le pétitionnaire constitue un immeuble Arabbous, régulièrement attribué au domaine de l'Etat, lors de l'application du Sénatus-Consulte. Le père de cet indigène ne lui accordait antérieurement la jouissance que à titre précaire, en vertu d'une

[1] – C.A.N.O.M F80/1811,**Op.Cit.**

الملحق رقم 24 :نموذج من إشعار مصلحة المسح العقاري لعرش أولاد أوجانة[1]

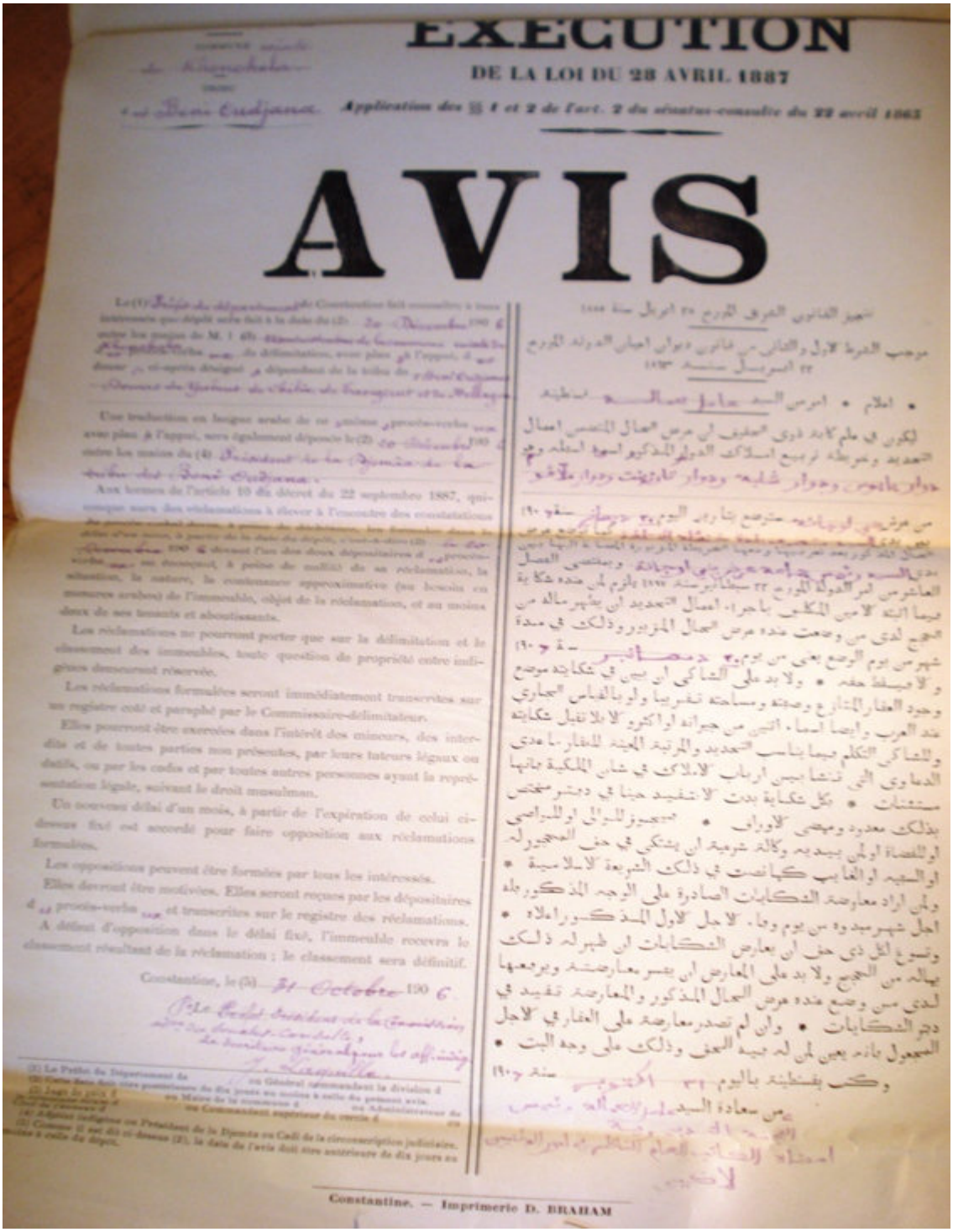

EXÉCUTION

DE LA LOI DU 28 AVRIL 1887

Application des §§ 1 et 2 de l'art. 2 du sénatus-consulte du 22 avril 1863

AVIS

Constantine. — Imprimerie D. BRAHAM

[1] – C.A.N.O.M 93203//18-19, **Op.Cit.**

الملحق رقم 25: جواب حول عدم وجود المعتنقين للمسيحية (المتورنين)[1]

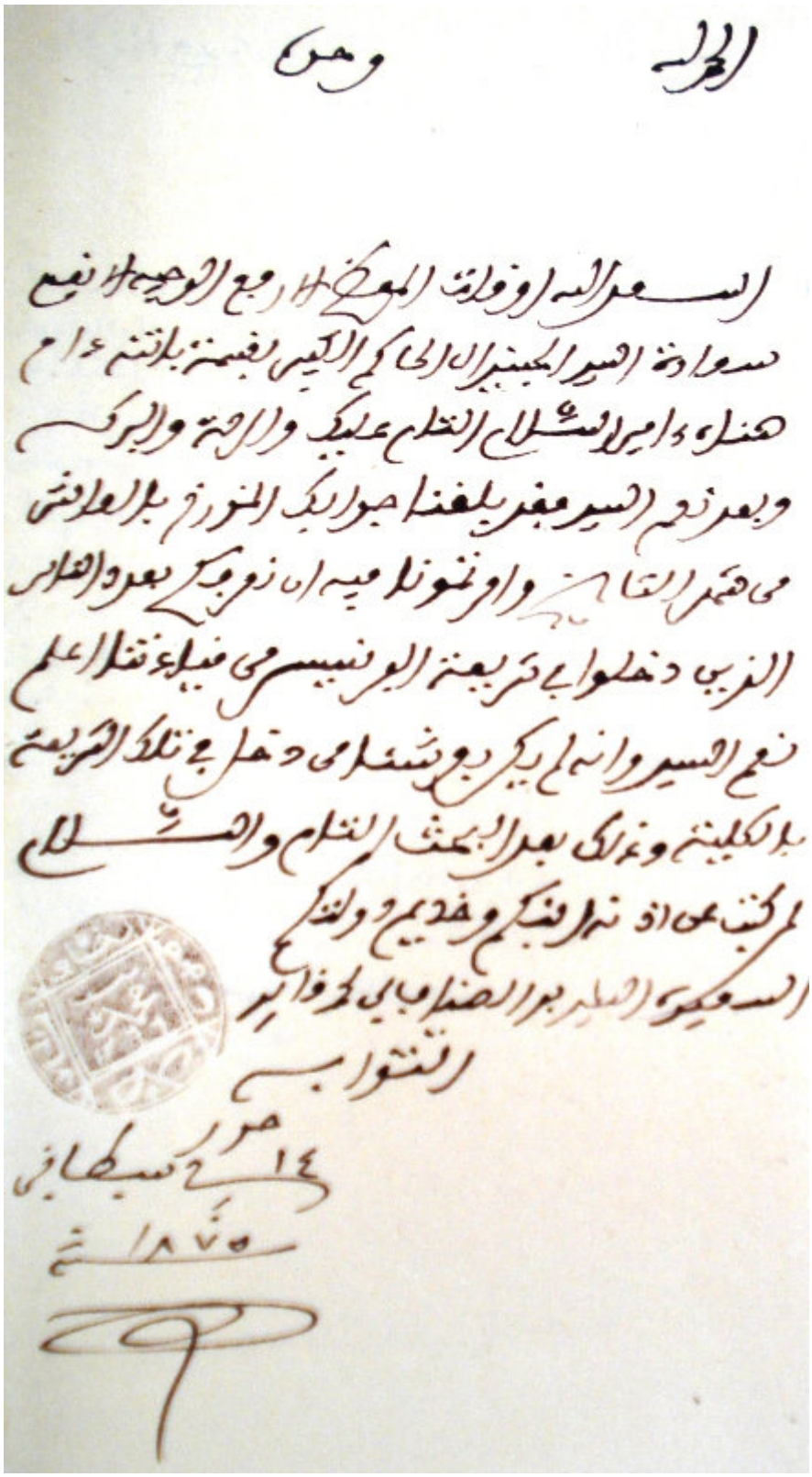

[1] – C.A.N.O.M 11K2,**Op.Cit.**

الملحق رقم : تقرير حول العشابة وتناقص امكانيات استقبالهم في شمال الأوراس[1]

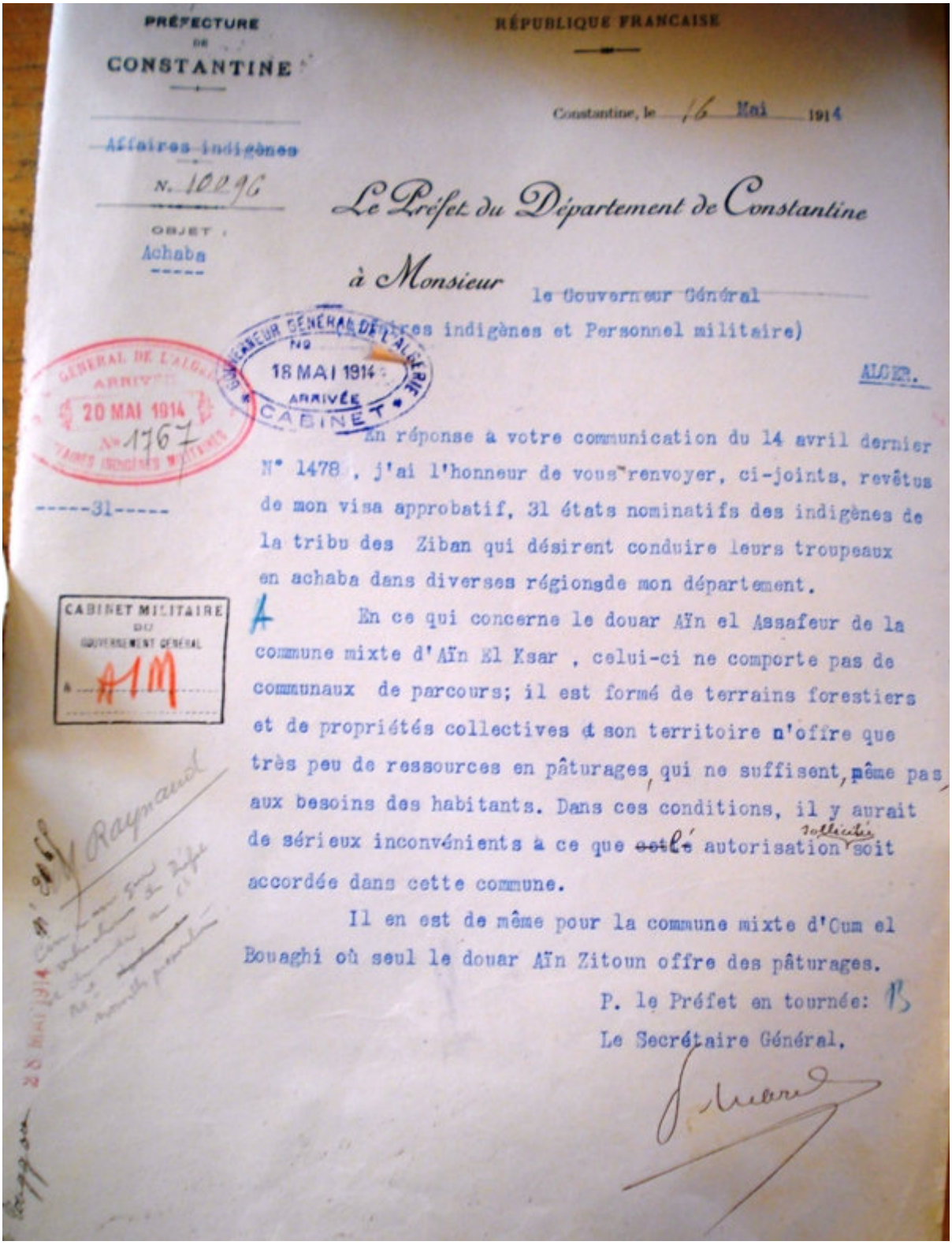

PRÉFECTURE DE CONSTANTINE

RÉPUBLIQUE FRANCAISE

Constantine, le 16 Mai 1914

Affaires indigènes

N. 10096

OBJET : Achaba

Le Préfet du Département de Constantine

à Monsieur le Gouverneur Général

(Affaires indigènes et Personnel militaire)

ALGER.

GOUVERNEUR GÉNÉRAL DE L'ALGÉRIE — N° 18 MAI 1914 — ARRIVÉE — CABINET

GÉNÉRAL DE L'ALGÉRIE — ARRIVÉE 20 MAI 1914 — N° 1767 — AFFAIRES INDIGÈNES MILITAIRES

-----31-----

En réponse à votre communication du 14 avril dernier N° 1478, j'ai l'honneur de vous renvoyer, ci-joints, revêtus de mon visa approbatif, 31 états nominatifs des indigènes de la tribu des Ziban qui désirent conduire leurs troupeaux en achaba dans diverses régionsde mon département.

CABINET MILITAIRE DU GOUVERNEMENT GÉNÉRAL — A — A1M

En ce qui concerne le douar AÏn el Assafeur de la commune mixte d'AÏn El Ksar, celui-ci ne comporte pas de communaux de parcours; il est formé de terrains forestiers et de propriétés collectives d son territoire n'offre que très peu de ressources en pâturages, qui ne suffisent, même pas aux besoins des habitants. Dans ces conditions, il y aurait de sérieux inconvénients à ce que ~~cette~~ autorisation sollicitée soit accordée dans cette commune.

Il en est de même pour la commune mixte d'Oum el Bouaghi où seul le douar AÏn Zitoun offre des pâturages.

P. le Préfet en tournée:

Le Secrétaire Général,

[1]–C.A.N.O.M 2H118,**Op.Cit.**

ملحق رقم27: رسالة شكوى العمراوي بن بهاص من أولاد إدريس من البوازيد[1]

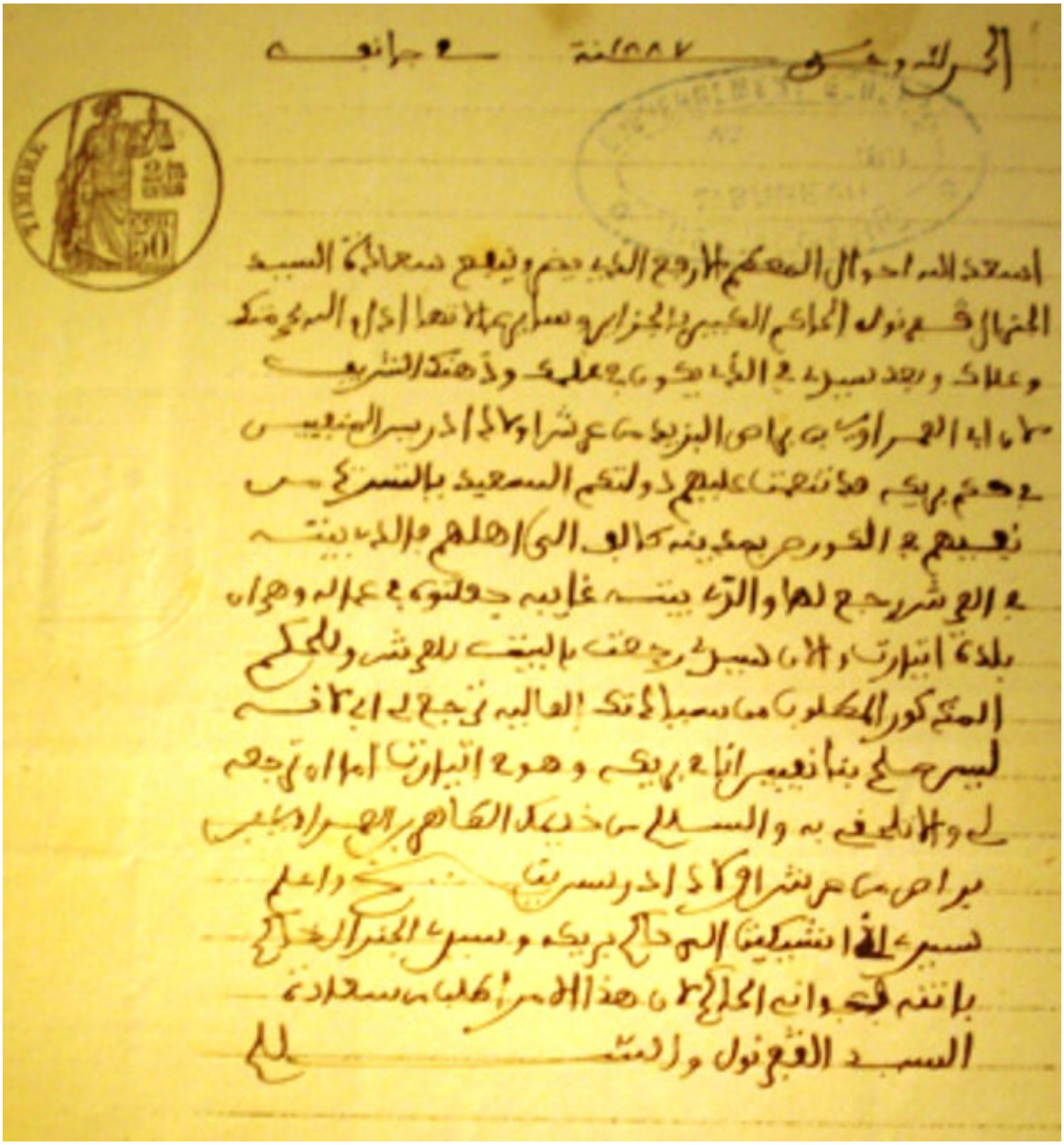

[1] – C.A.N.O.M 9H90,**Op.Cit**.

ملحق رقم28: رسالة شكوى الصادق بن موفق من أولاد أدريس[1]

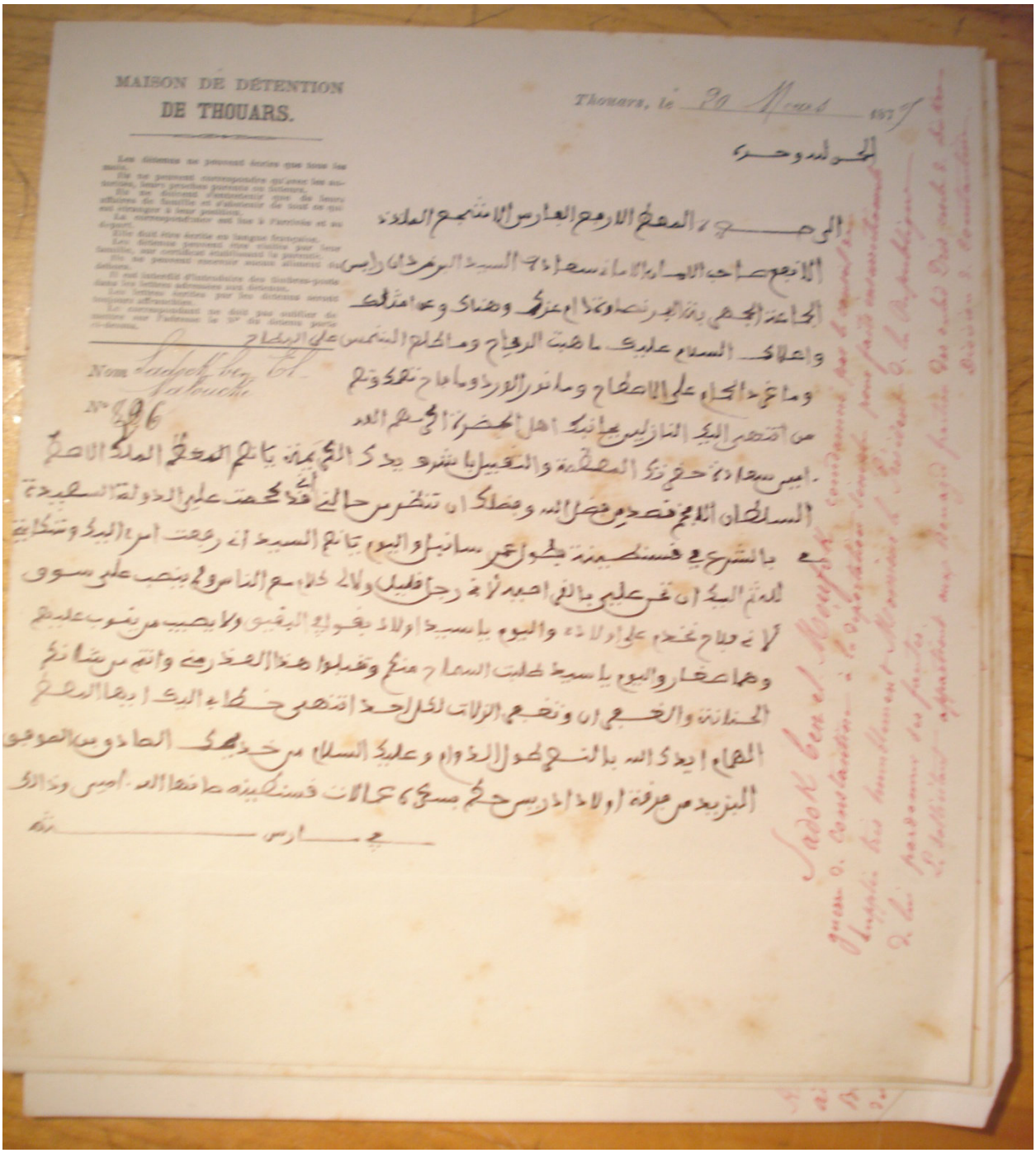

MAISON DE DÉTENTION
DE THOUARS.

Thouars, le 20 Mars 1917

Nom Sadok ben Mouffok
N° 296

[1] – C.A.N.O.M 2H87,**Op.Cit.**

ملحق رقم29: رسالة الشيخ مبارك بن السعيد الذي يخبر الفرنسيين بما يجري بمعسكر البوازيد[1]

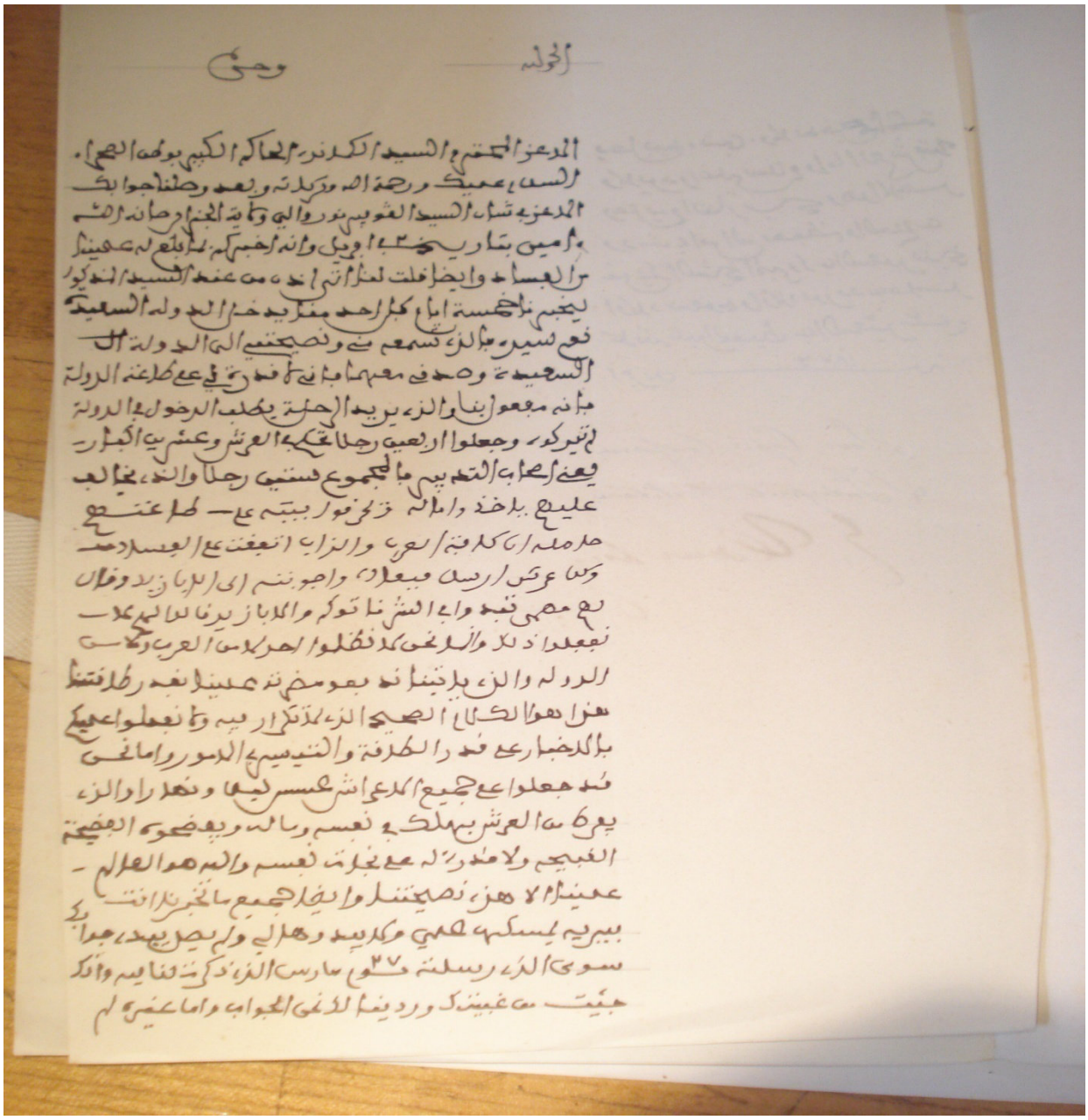

[1]– C.A.N.O.M 2H87,**Op**.**Cit**.

الملحق رقم30: رسالة شكوى مؤثرة من عرش أولاد داود ضد القياد[1]

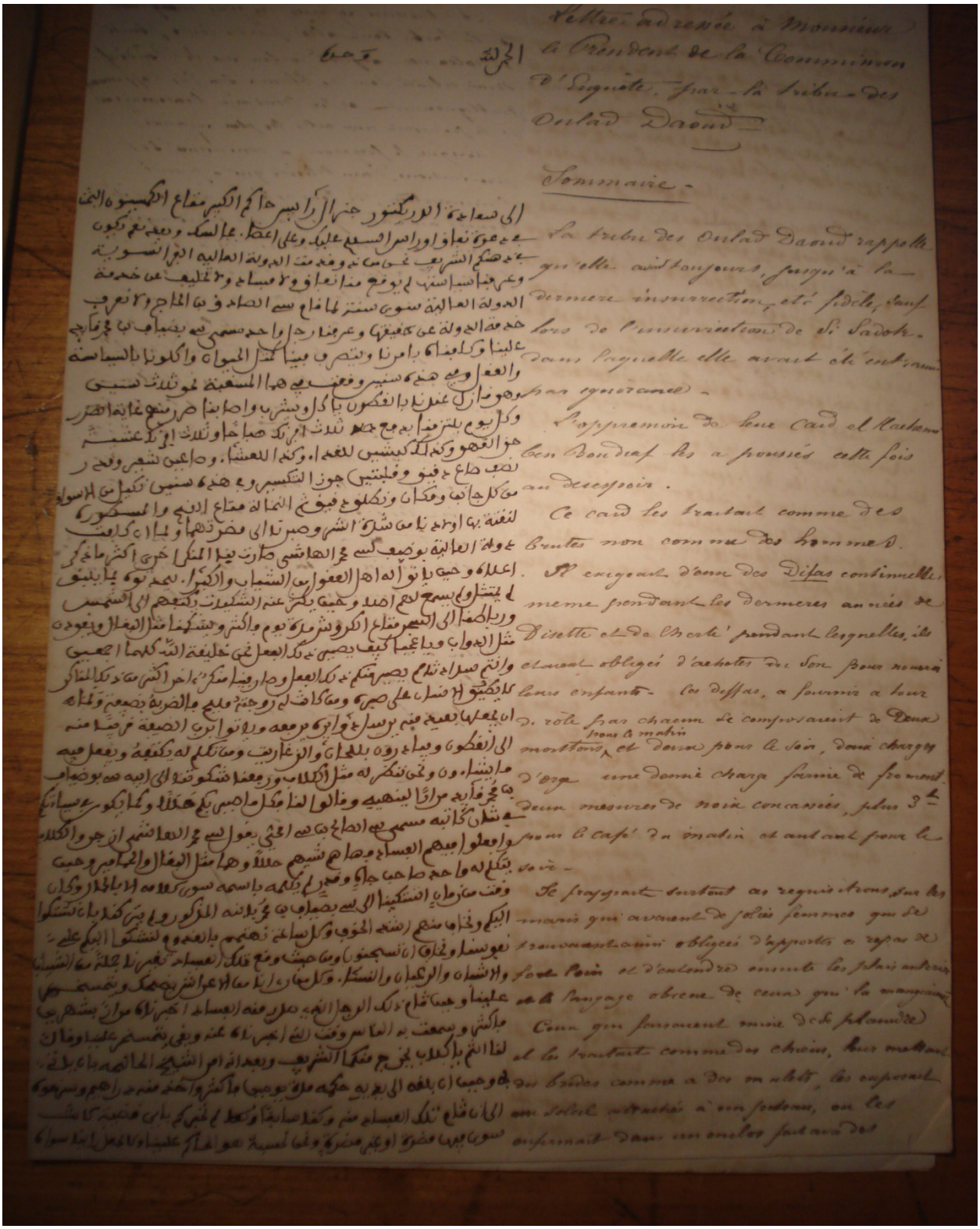

[1] – C.A.N.O.M 2H/34,**Op.Cit.**

الملحق رقم 30: رسالة شكوى مؤثرة من عرش أولاد داود ضد القياد (تابع)[1]

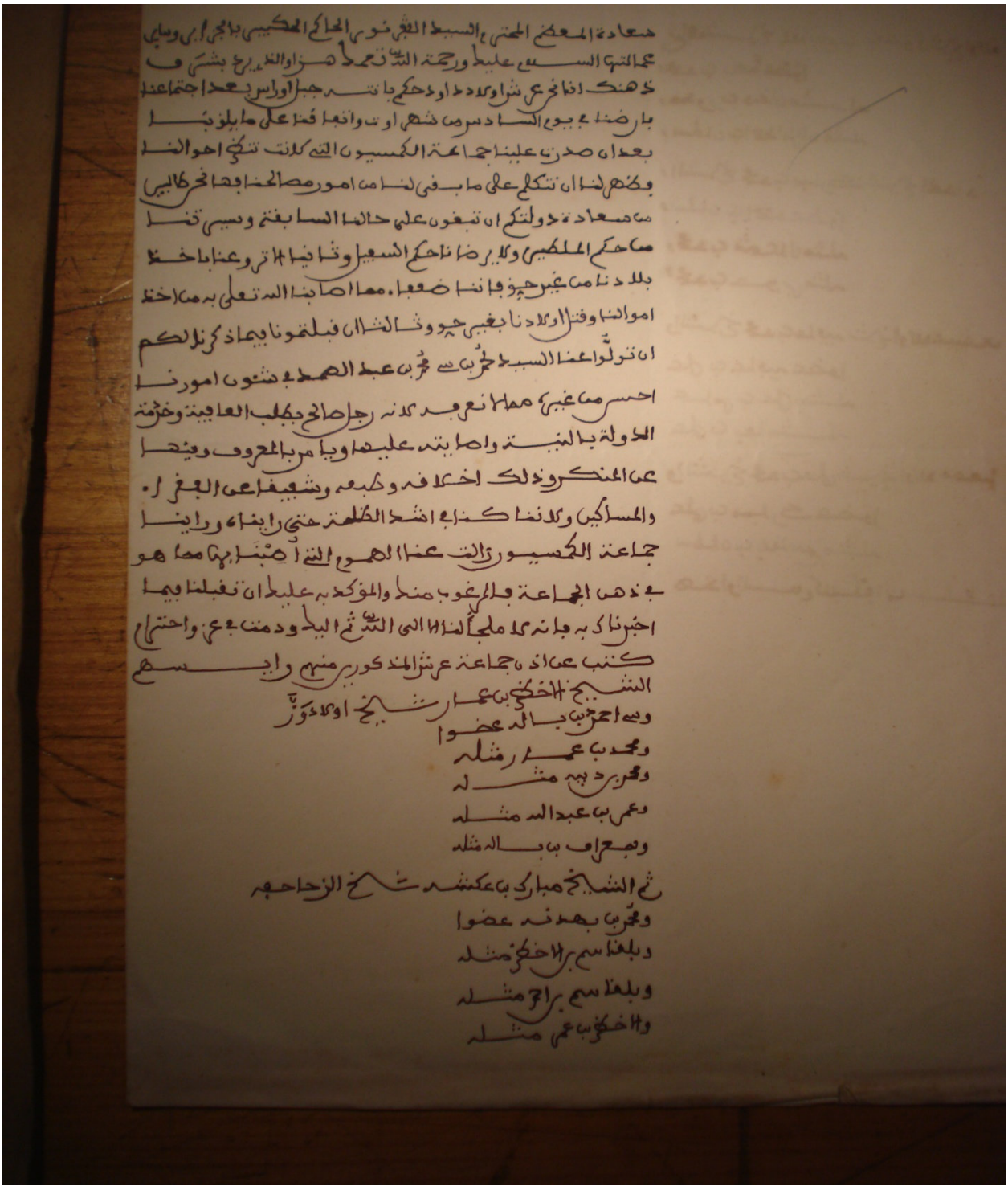

[1]- **Ibid.**

الملحق رقم30: رسالة شكوى مؤثرة من عرش أولاد داود ضد القياد (تابع)[1]

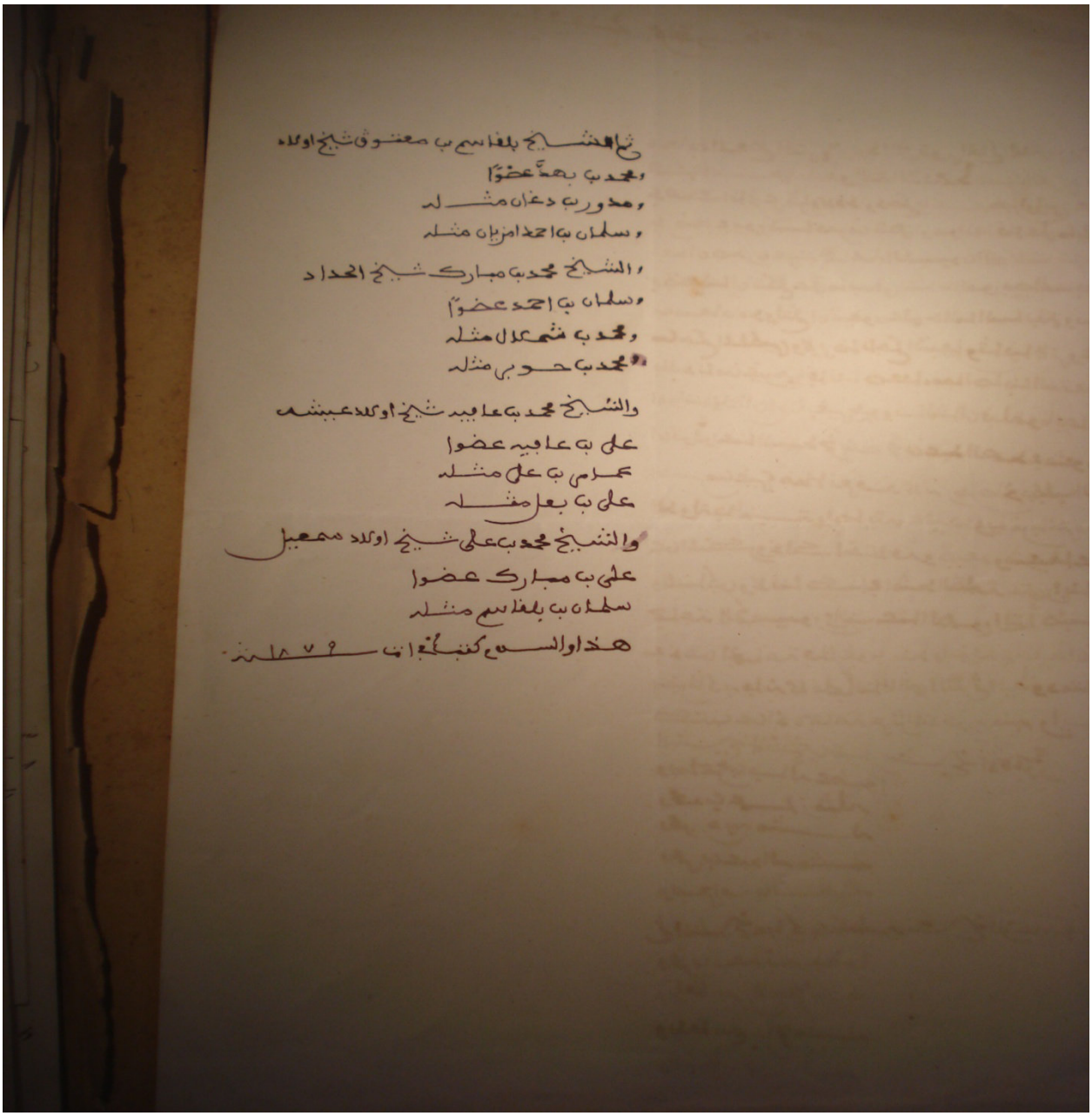

[1] – **Ibid.**

الملحق رقم31: رسالة شكوى من بعض المحكوم عليهم من أولاد زيان[1]

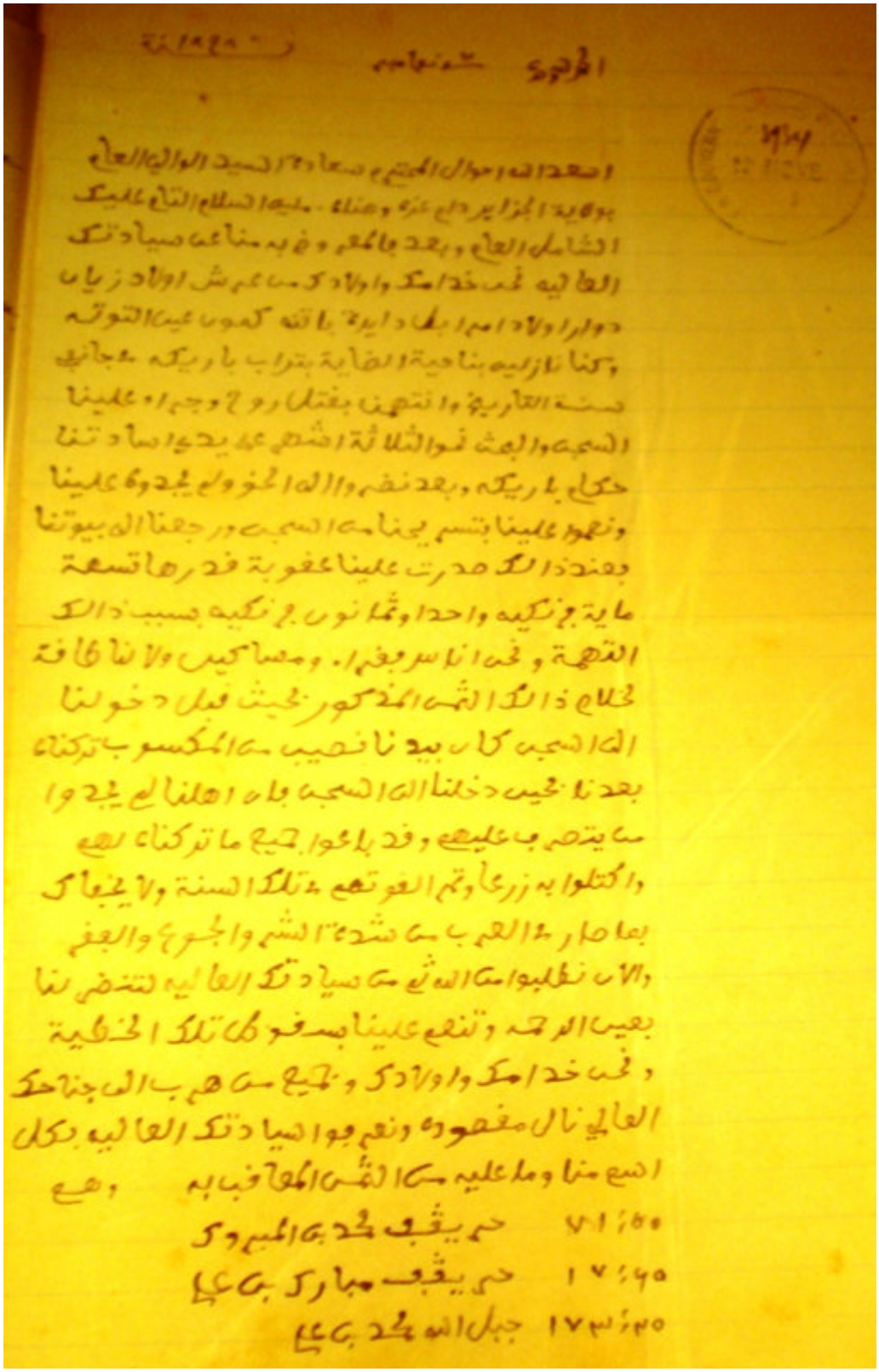

[1] -C.A.N.O.M 12H38,**Op.Cit**.

الملحق رقم31: رسالة شكوى من بعض المحكوم عليهم من أولاد زيان (تابع)[1]

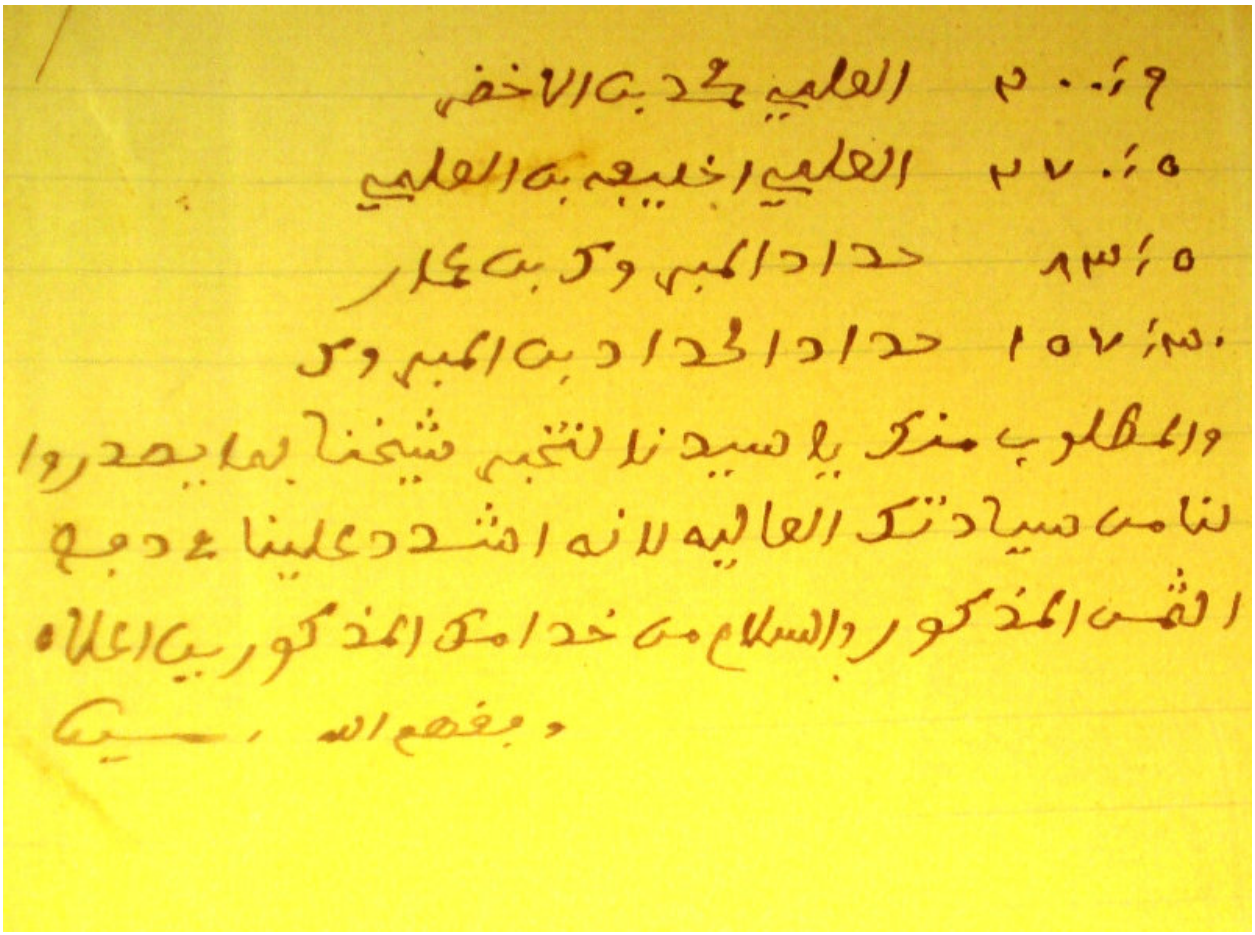

[1] – **Ibid.**

الملحق رقم32: شكوى من المدعو بوخالفة سليمان من مروانة تبين تجاوزات بعض المعمرين[1]

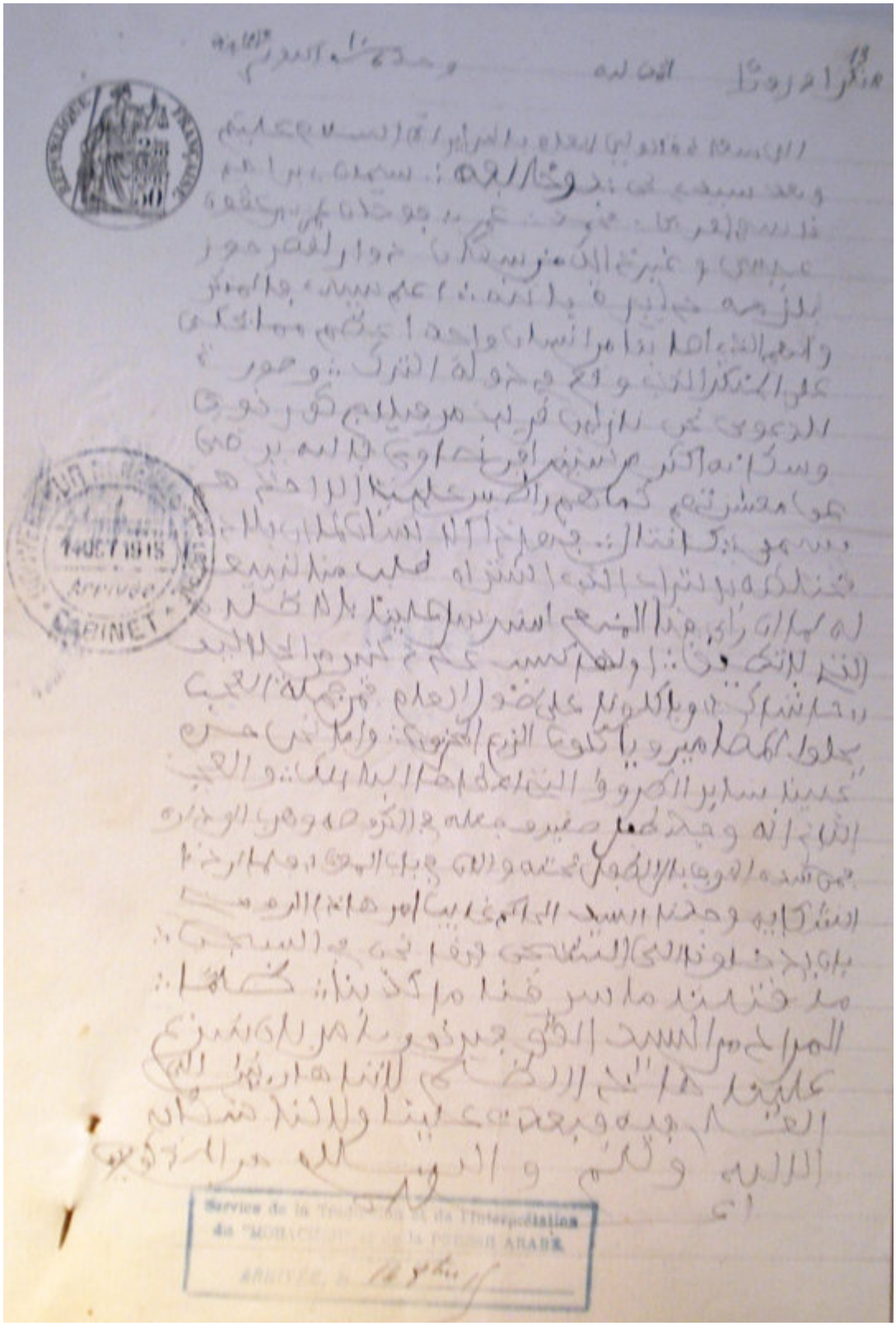

[1] –C.A.N.O.M 93/20007-20009,**Op.Cit.**

الملحق رقم33: قائمة شيوخ فرق أولاد داوود– التوابة– [1]

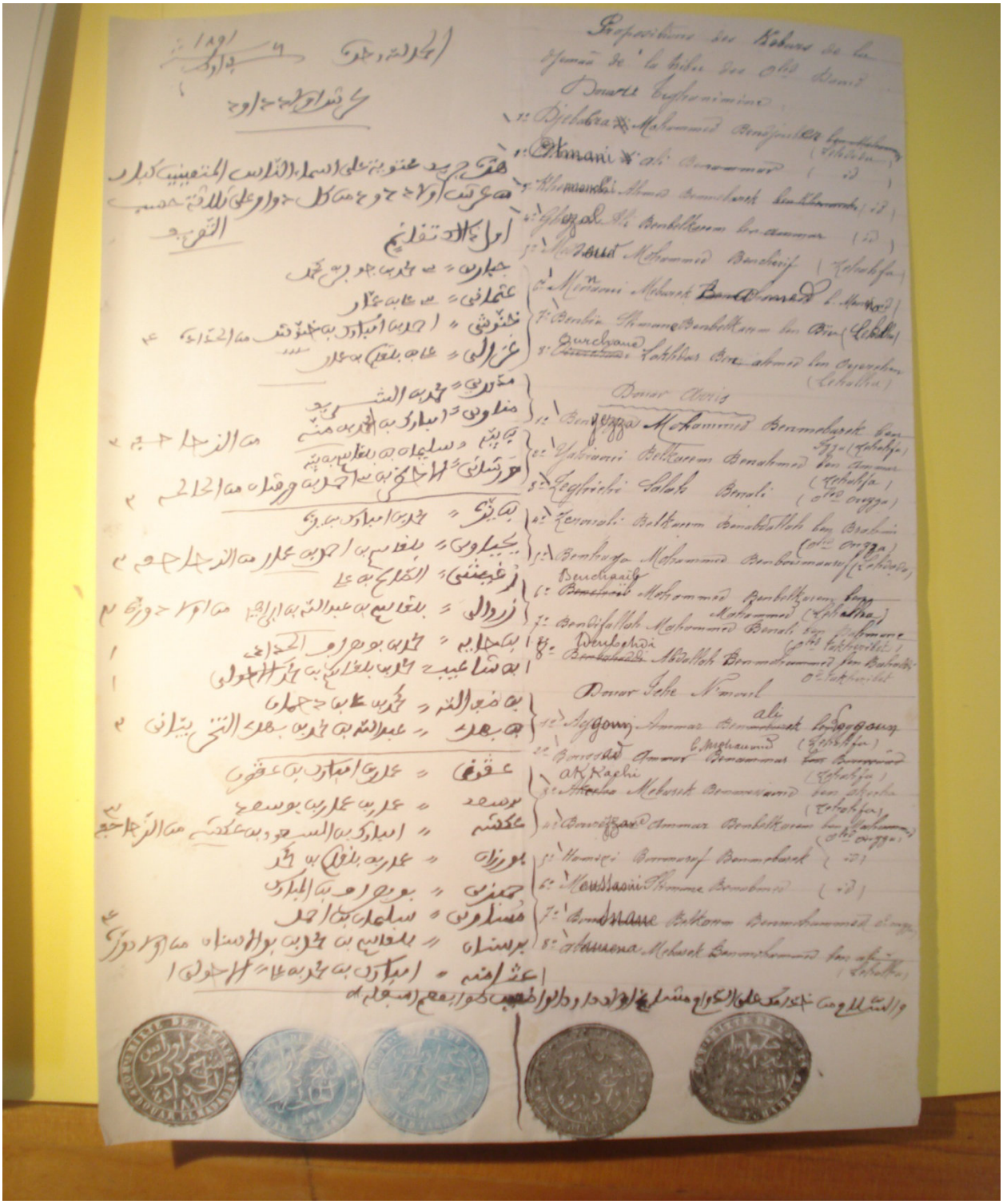

[1] – C.A.N.O.M 93203//17 -18, **Op.Cit**

ملحق رقم34: نموذج من الضرائب المفروضة على حوز أوراس1893 [1]

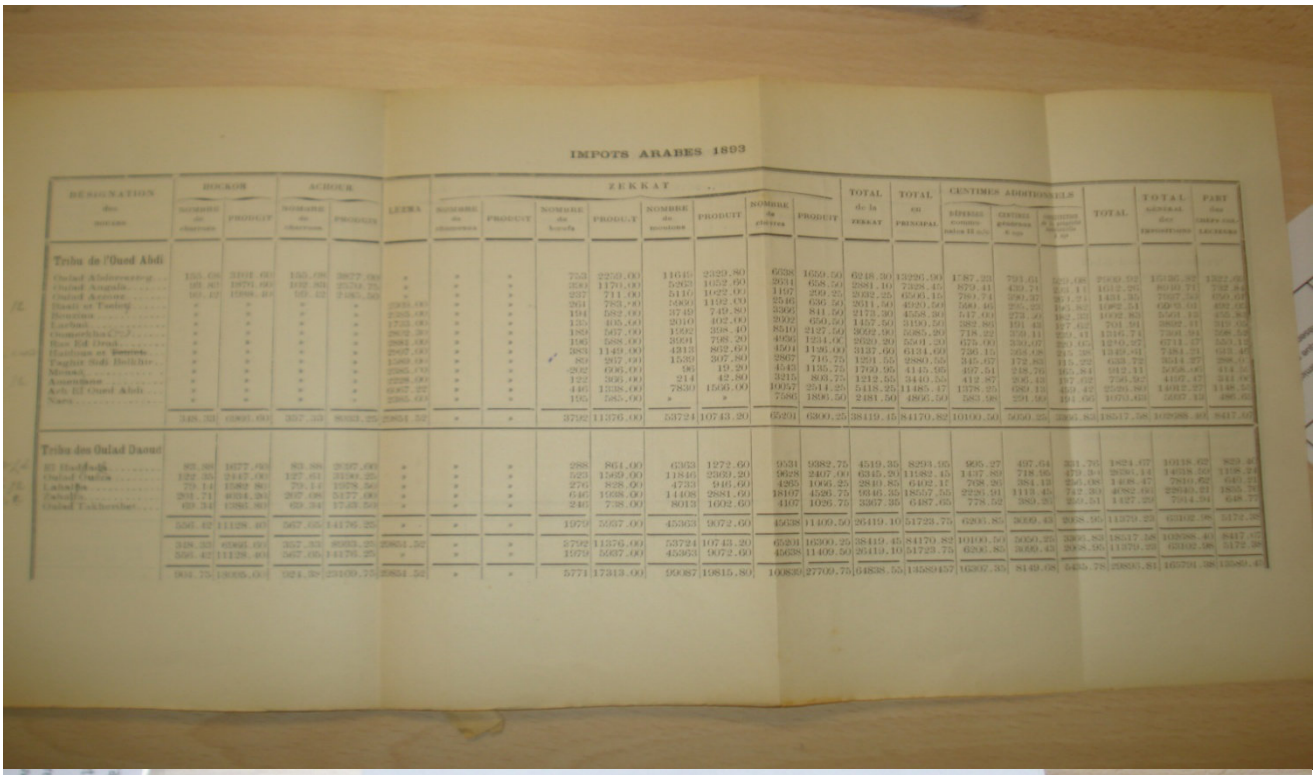

IMPOTS ARABES 1893

DÉSIGNATION des douars	BOUKOR		ACHOUR		LEZMA	ZEKKAT						TOTAL de la ZEKKAT	TOTAL en PRINCIPAL	CENTIMES ADDITIONNELS			TOTAL	TOTAL GÉNÉRAL des CENTIMES	PART des CHEFS DES LEZMAS
	NOMBRE de chevaux	PRODUIT	NOMBRE de chevaux	PRODUIT		NOMBRE de chevaux	PRODUIT	NOMBRE de bœufs	PRODUIT	NOMBRE de chèvres	PRODUIT			DÉPENSES communales 5 c/o	CENTIMES généraux 4 c/o	CENTIMES de la plus-value 10 c/o			
Tribu de l'Oued Abdi																			
Ouled Abderrezeg	155.08	3101.60	185.08	3877.00	»	»	»	753	2259.00	1164	2329.80	6038	1659.50	6248.30	13226.90	1787.23	793.61	529.08	3909.92
Ouled Angala	98.87	1979.00	102.08	2554.75	»	»	»	588	1176.00	526	1052.60	2634	658.50	2891.10	7328.45	979.41	439.71	293.14	1712.26
Ouled Aouine	101.47	1998.40	99.42	2485.50	»	»	»	237	711.00	511	1022.00	1197	299.25	2032.25	4506.15	787.74	351.37	234.24	1373.35
Ouled Bouzid et Tasbet	»	»	»	»	2335.00	»	»	261	783.00	749	1498.00	2546	636.50	2911.50	4930.50	580.46	259.23	172.82	1012.51
Ouled Bouzid	»	»	»	»	2335.00	»	»	191	382.00	1187	2374.00	3365	841.50	2173.50	4508.50	517.00	228.50	152.33	897.83
Ouled Chaouch	»	»	»	»	1733.00	»	»	135	405.00	502	1004.00	2002	650.50	1457.50	3190.50	382.86	191.43	127.62	701.91
Ouled Chaouch	»	»	»	»	2802.30	»	»	189	567.00	1492	2984.00	3840	960.00	3022.30	6826.30	718.22	359.11	239.41	1316.74
Ouled Ed Dredi	»	»	»	»	2981.00	»	»	196	588.00	1091	2182.00	3187	796.75	3777.75	6958.75	931.89	465.94	310.63	1708.46
Haddoun et Tamris	»	»	»	»	2907.00	»	»	383	1149.00	1642	3284.00	4927	1231.75	4138.75	8045.75	1014.93	507.46	338.31	1860.70
Taghit Sidi Bekhir	»	»	»	»	1380.00	»	»	89	267.00	1539	3078.00	3628	907.00	2287.00	5915.00	705.50	352.75	235.16	1293.41
Mesrel	»	»	»	»	2985.00	»	»	262	786.00	1310	2620.00	3572	893.00	3878.00	7771.00	1000.00	500.00	333.33	1833.33
Amentane	»	»	»	»	2228.00	»	»	122	366.00	214	428.00	336	84.00	2312.00	4540.00	568.00	284.00	189.33	1041.33
Arh El Ouad Abdi	»	»	»	»	6067.22	»	»	446	1338.00	2980	5960.00	7426	1856.50	7923.72	15990.22	2000.00	1000.00	666.66	3666.66
Nara	»	»	»	»	2385.00	»	»	105	315.00	»	»	420	105.00	2490.00	4875.00	609.37	304.68	203.12	1117.17
	348.33	6981.60	357.33	8933.25	23854.52	»	»	3782	11376.00	15724	10743.20	45291	6300.25	38419.45	84170.82	10100.50	5050.25	3366.83	18517.58
Tribu des Oulad Daoud																			
El Haddada	83.36	1677.60	83.36	2197.00	»	»	»	288	864.00	6363	1272.60	9531	2382.75	4519.35	8293.95	995.27	497.64	331.76	1824.67
Ouled Ouiba	122.35	2447.00	127.61	3190.25	»	»	»	523	1569.00	11846	2369.20	9628	2407.00	6345.20	11382.45	1437.89	718.96	479.30	2636.14
Lahalifa	79.14	1582.80	79.14	1978.50	»	»	»	276	828.00	4733	946.60	4265	1066.25	2840.85	6402.17	798.26	384.13	256.08	1438.47
Zahalifa	261.71	6034.20	267.08	5177.00	»	»	»	646	1938.00	11408	2881.60	18107	4526.75	9646.35	18857.55	2220.91	1113.45	742.30	4076.66
Ouled Takhenbet	69.34	1385.80	69.34	1749.50	»	»	»	240	738.00	8013	1602.60	4102	1026.75	3367.35	6487.65	778.50	389.25	259.51	1427.26
	556.42	11128.40	567.65	14176.25	»	»	»	1979	5937.00	45363	9072.60	45638	11409.50	26419.10	51723.75	6230.85	3069.43	2048.86	11379.23
	348.33	6962.60	357.33	8933.25	23854.52	»	»	3782	11376.00	15724	10743.20	45291	6300.25	38419.45	84170.82	10100.50	5050.25	3366.83	18517.58
	556.42	11128.40	567.65	14176.25	»	»	»	1979	5937.00	45363	9072.60	45638	11409.50	26419.10	51723.75	6230.85	3069.43	2048.86	11379.23
	904.75	18091.00	924.98	23109.50	23854.52	»	»	5761	17313.00	59087	19815.80	90929	17709.75	64838.55	135894.57	16330.35	8119.68	5415.69	29896.81

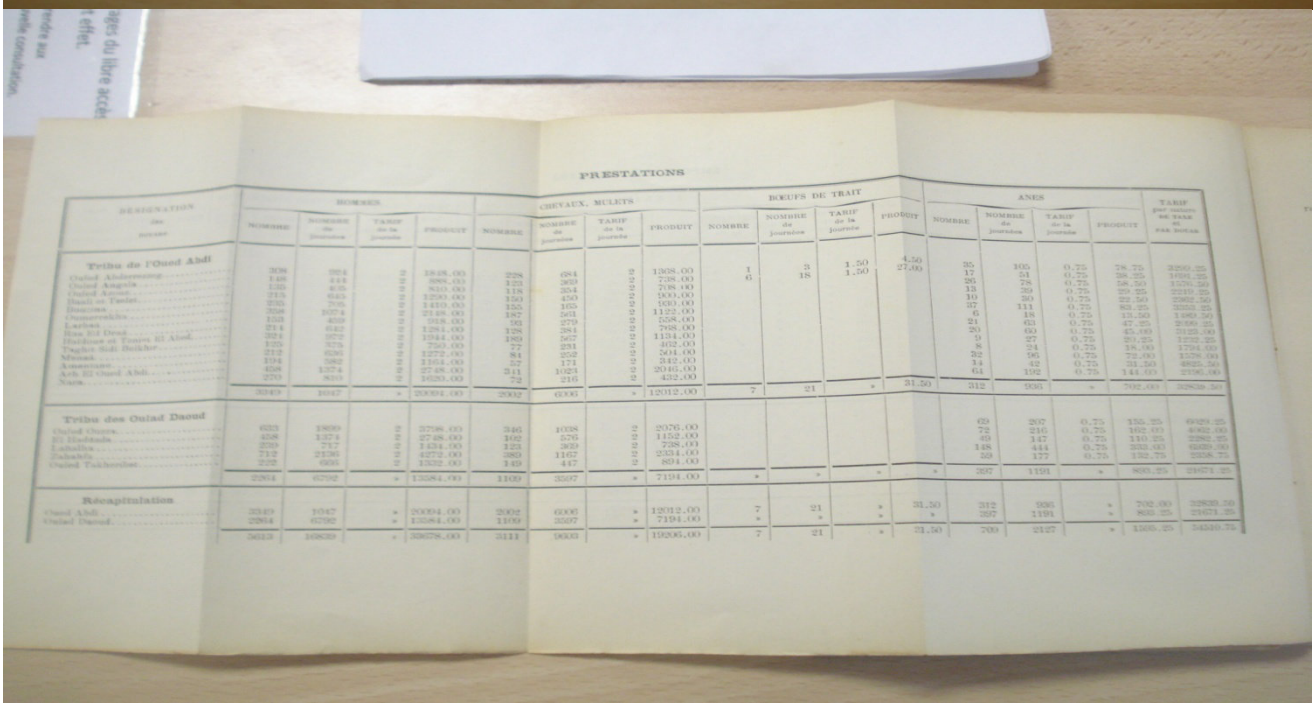

PRESTATIONS

DÉSIGNATION des douars	HOMMES				CHEVAUX, MULETS			BŒUFS DE TRAIT				ANES				TARIF par unité de taxe en FRANCS
	NOMBRE	NOMBRE de journées	TARIF de la journée	PRODUIT	NOMBRE	NOMBRE de journées	TARIF de la journée	PRODUIT	NOMBRE	NOMBRE de journées	TARIF de la journée	PRODUIT	NOMBRE	NOMBRE de journées	TARIF de la journée	PRODUIT	
Tribu de l'Oued Abdi																	
Ouled Abderrezeg	308	924	2	1848.00	228	684	2	1368.00	1	3	1.50	4.50	35	105	0.75	78.75	3250.25
Ouled Angala	146	438	2	876.00	123	369	2	738.00	6	18	1.50	27.00	17	51	0.75	38.25	1481.25
Ouled Aouine	110	405	2	810.00	118	354	2	708.00					13	39	0.75	29.25	1219.25
Ouled Bouzid et Tasbet	215	645	2	1290.00	150	450	2	900.00					10	30	0.75	22.50	2902.50
Ouled Bouzid	235	705	2	1410.00	155	465	2	930.00					37	111	0.75	83.25	3253.75
Ouled Chaouch	358	1074	2	2148.00	187	561	2	1122.00					6	18	0.75	13.50	1980.50
Ouled Chaouch	153	459	2	918.00	93	279	2	558.00					21	63	0.75	47.25	2490.25
Ouled Ed Dredi	214	642	2	1284.00	128	384	2	768.00					20	60	0.75	45.00	2123.00
Haddoun et Tamris El Abad	224	672	2	1344.00	189	567	2	1134.00					9	27	0.75	20.25	1772.25
Taghit Sidi Bekhir	125	375	2	750.00	77	231	2	462.00					8	24	0.75	18.00	1791.00
Mesrel	212	636	2	1272.00	84	252	2	504.00					32	96	0.75	72.00	1578.00
Amentane	194	582	2	1164.00	57	171	2	342.00					14	42	0.75	31.50	3825.50
Arh El Ouad Abdi	458	1374	2	2748.00	341	1023	2	2046.00					64	192	0.75	144.00	2706.00
Nara	270	810	2	1620.00	72	216	2	432.00									
	3249	9087	»	20034.00	2002	6006	»	12012.00	7	21	»	31.50	312	936	»	702.00	32839.50
Tribu des Oulad Daoud																	
Ouled Chaou	633	1899	2	3798.00	346	1038	2	2076.00					69	207	0.75	155.25	6928.25
El Haddada	576	1728	2	3456.00	192	576	2	1152.00					72	216	0.75	162.00	6402.00
Zahalifa	239	717	2	1434.00	123	369	2	738.00					49	147	0.75	110.25	3280.35
Zahalifa	712	2136	2	4272.00	389	1167	2	2334.00					118	414	0.75	310.50	6939.50
Ouled Takhenbet	227	681	2	1362.00	149	447	2	894.00					59	177	0.75	132.75	3236.75
	2387	6792	»	13584.00	1199	3597	»	7194.00	»	»	»	»	367	1191	»	893.25	24671.85
Récapitulation																	
Ouad Abdi	3249	9087	»	20034.00	2002	6006	»	12012.00	7	21	»	31.50	312	936	»	702.00	32839.50
Ouad Daoud	2387	6792	»	13584.00	1199	3597	»	7194.00	»	»	»	»	367	1191	»	893.25	24671.85
	5636	15879	»	33618.00	3201	9603	»	19206.00	7	21	»	31.50	700	2127	»	1595.25	57511.35

[1]–Joseph Roland, **Op.Cit.**

الملحق رقم35: نموذج من القروض الربوية التي استلمها أعراش الأوراس[1]

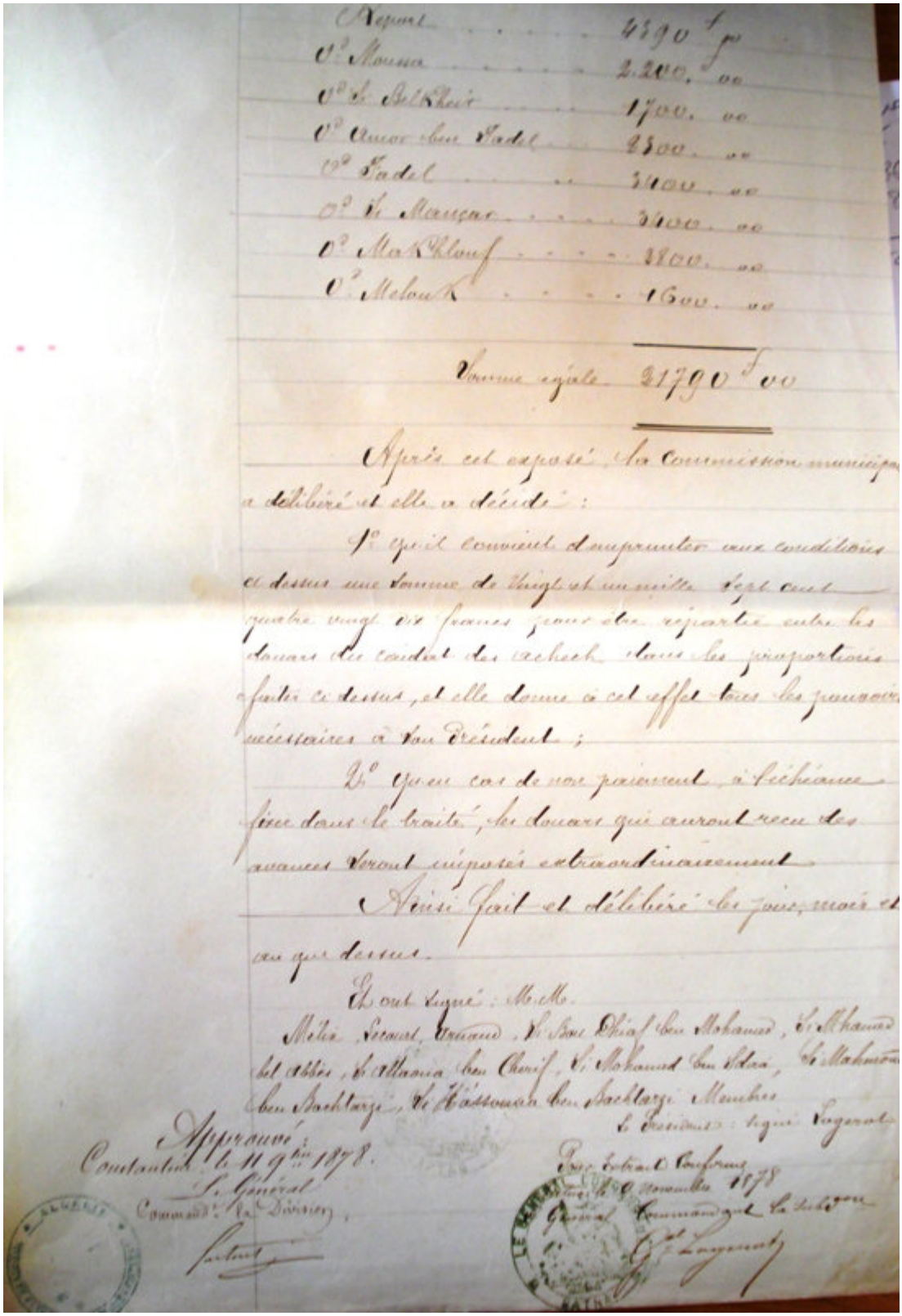

Report . . . . . 4190 f
C^d Mouna . . . . . 2.200. "
C^d L. Bel Khir . . . . 1700. "
C^d Amor ben Fadel . . 2300. "
C^d Fadel . . . . . 3100. "
C^d L. Marcar . . . . . 3100. "
C^d Mak Klouf . . . . . 3100. "
C^d Melouk . . . . . 1600. "

Somme égale 21790 f 00

Après cet exposé, la Commission municipa
a délibéré et elle a décidé :

1° qu'il convient d'emprunter aux conditions
ci dessus une somme de vingt et un mille sept cent
quatre vingt dix francs pour être répartie entre les
douars des caïdat des achech dans les proportions
fixées ci dessus, et elle donne à cet effet tous les pouvoirs
nécessaires à son Président ;

2° qu'en cas de non paiement à l'échéance
fixée dans le traité, les douars qui auront reçu des
avances seront imposés extraordinairement

Ainsi fait et délibéré les jour, mois et
an que dessus.

Ont signé : M.M.
Mekir Seoual, Ouramd, L. Ben Chaf ben Mohamed, L. Mhamed
bel abbès, L. Allaoua ben Cherif, L. Mohamed ben Adda, L. Mahmou
ben Bachtarzi, L. Hassouna ben Bachtarzi Membres
Le Président : signé Lagarde

Approuvé
Constantine le 11 9^bre 1878.
Le Général
Commandant la Division

Pour extrait Conforme
Constantine le 11 Novembre 1878
Le Général Commandant la Subdivision
Cte Lagarde

[1] – C.A.N.O.M 11K36,**Op.Cit**

الملحق رقم 36: رسالة أهالي شلغوم العيد حول التجنييد الإجباري[1]

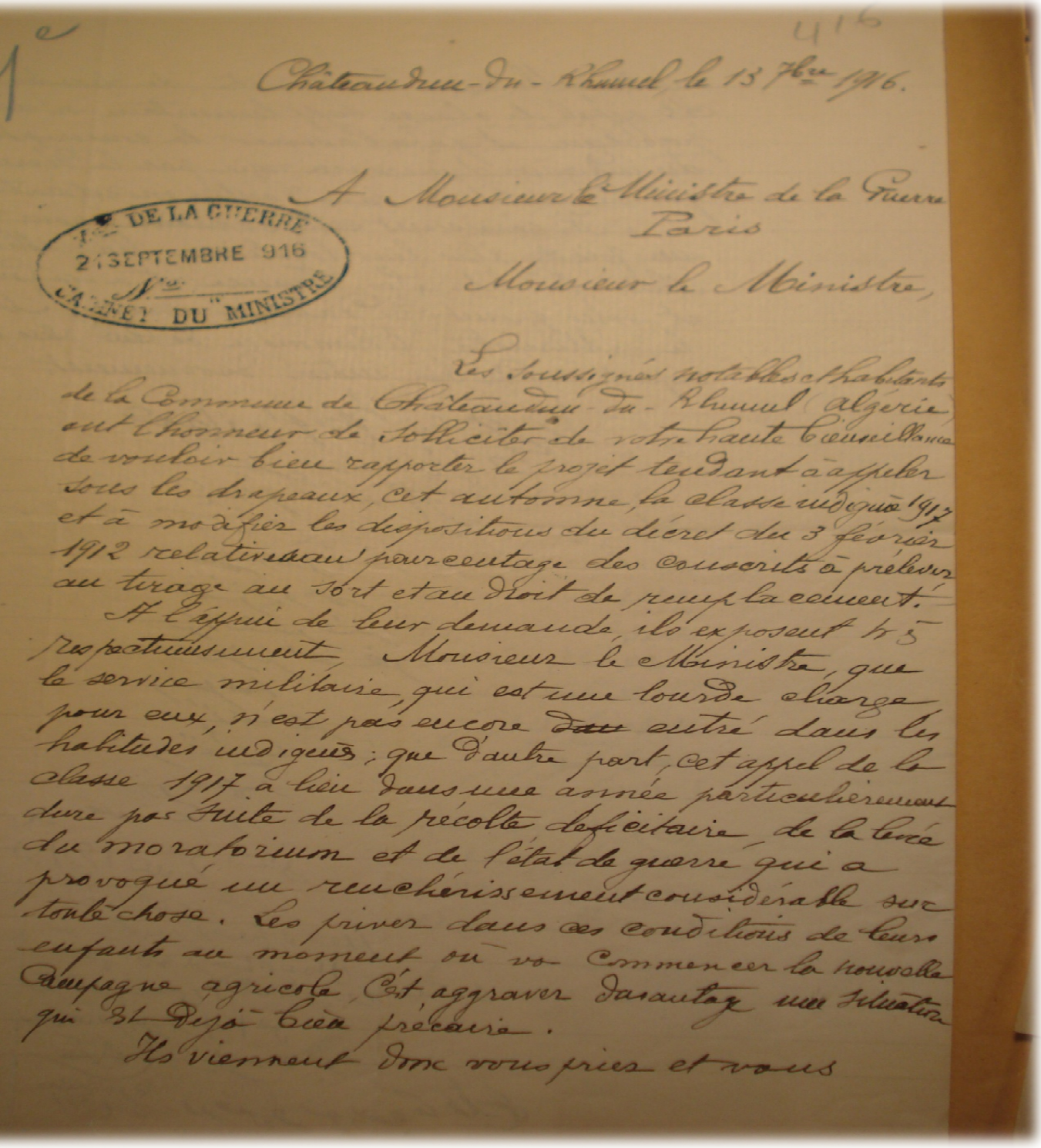

Châteaudun-du-Rhumel le 13 7bre 1916.

A Monsieur le Ministre de la Guerre
Paris

Monsieur le Ministre,

Les soussignés notables et habitants de la Commune de Châteaudun-du-Rhumel Algérie ont l'honneur de solliciter de votre haute bienveillance de vouloir bien rapporter le projet tendant à appeler sous les drapeaux, cet automne, la classe indigène 1917 et à modifier les dispositions du décret du 3 février 1912 relatives au pourcentage des conscrits à prélever au tirage au sort et au droit de remplacement.

A l'appui de leur demande, ils exposent très respectueusement Monsieur le Ministre, que le service militaire, qui est une lourde charge pour eux, n'est pas encore entré dans les habitudes indigènes; que d'autre part, cet appel de la classe 1917 a lieu dans une année particulièrement dure par suite de la récolte déficitaire, de la levée du moratorium et de l'état de guerre qui a provoqué un renchérissement considérable sur toute chose. Les priver dans ces conditions de leurs enfants au moment où va commencer la nouvelle campagne agricole, c'est aggraver davantage une situation qui est déjà bien précaire.

Ils viennent donc vous prier et vous

DE LA GUERRE
21 SEPTEMBRE 916
CABINET DU MINISTRE

[1]–S.H.A.T 7N2116 ,**Op.Cit.**

الملحق رقم36: رسالة أهالي شلغوم العيد حول التجنييد الإجباري(تابع)[1]

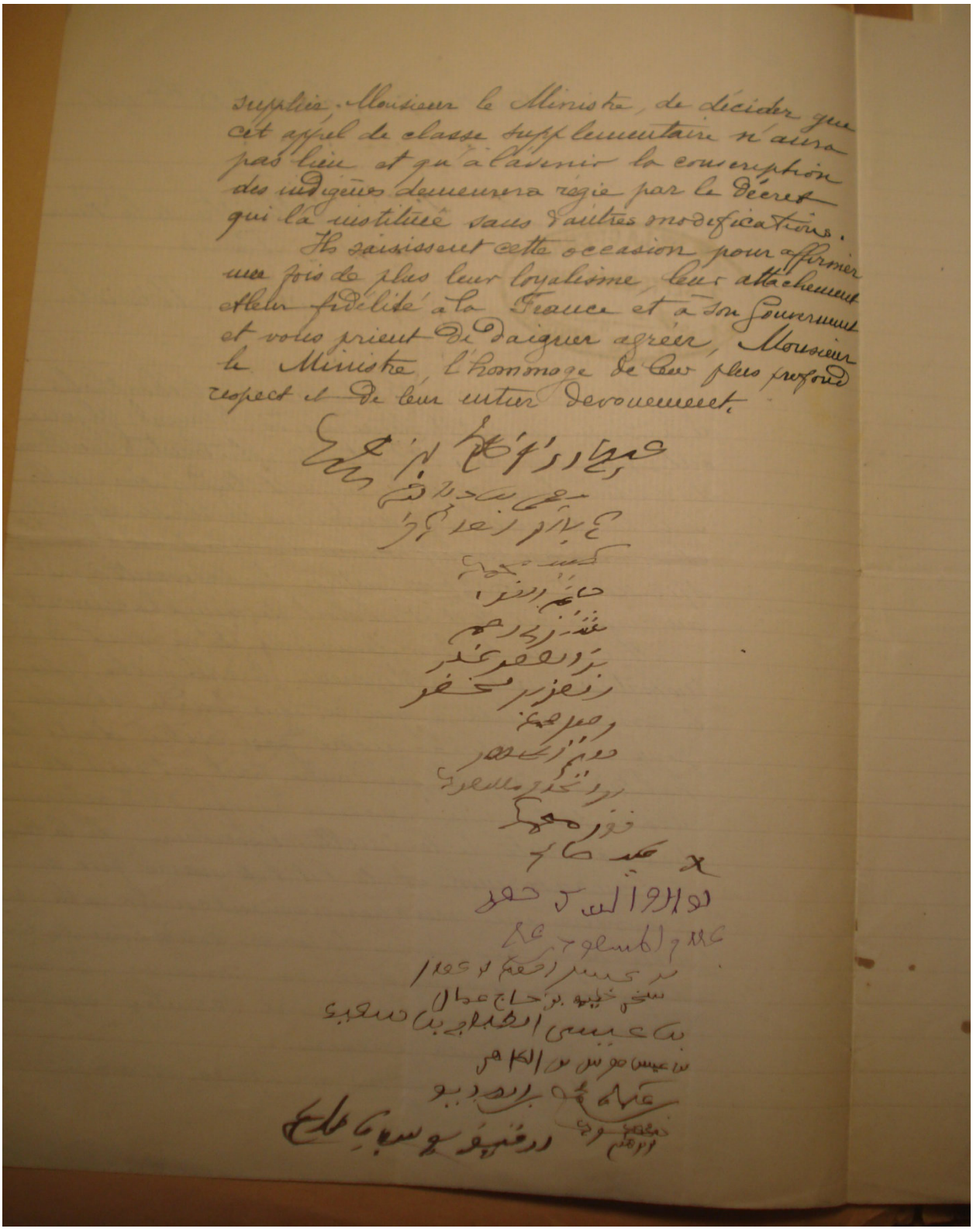

[1] – **Ibid.**

الملحق رقم36: رسالة أهالي شلغوم العيد حول التجنيد الإجباري(تابع)[1]

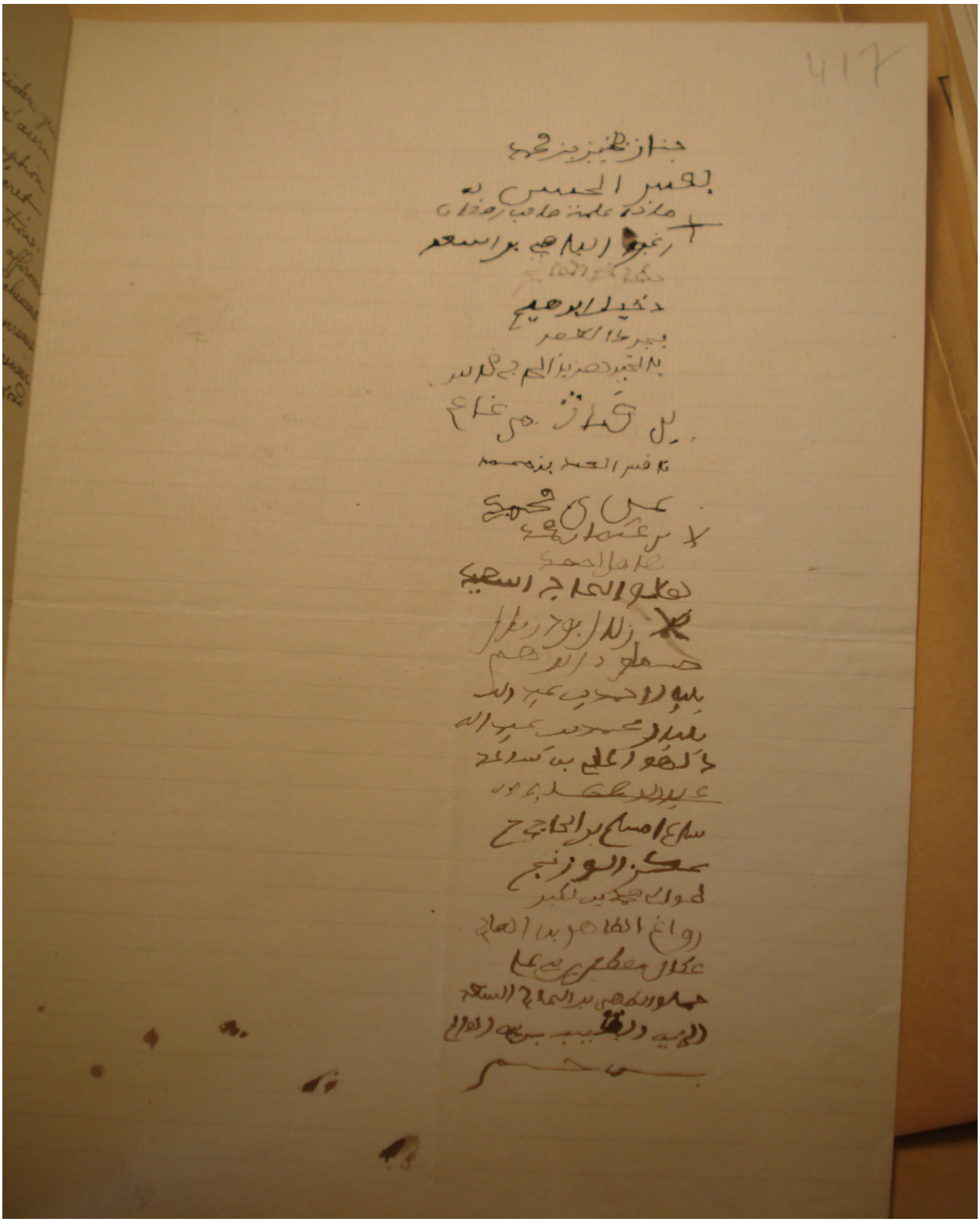

[1] – **Ibid.**

الملحق رقم37: أسعار السلع والمواشي في عين لقصر – المعذر– سنة 1910[1]

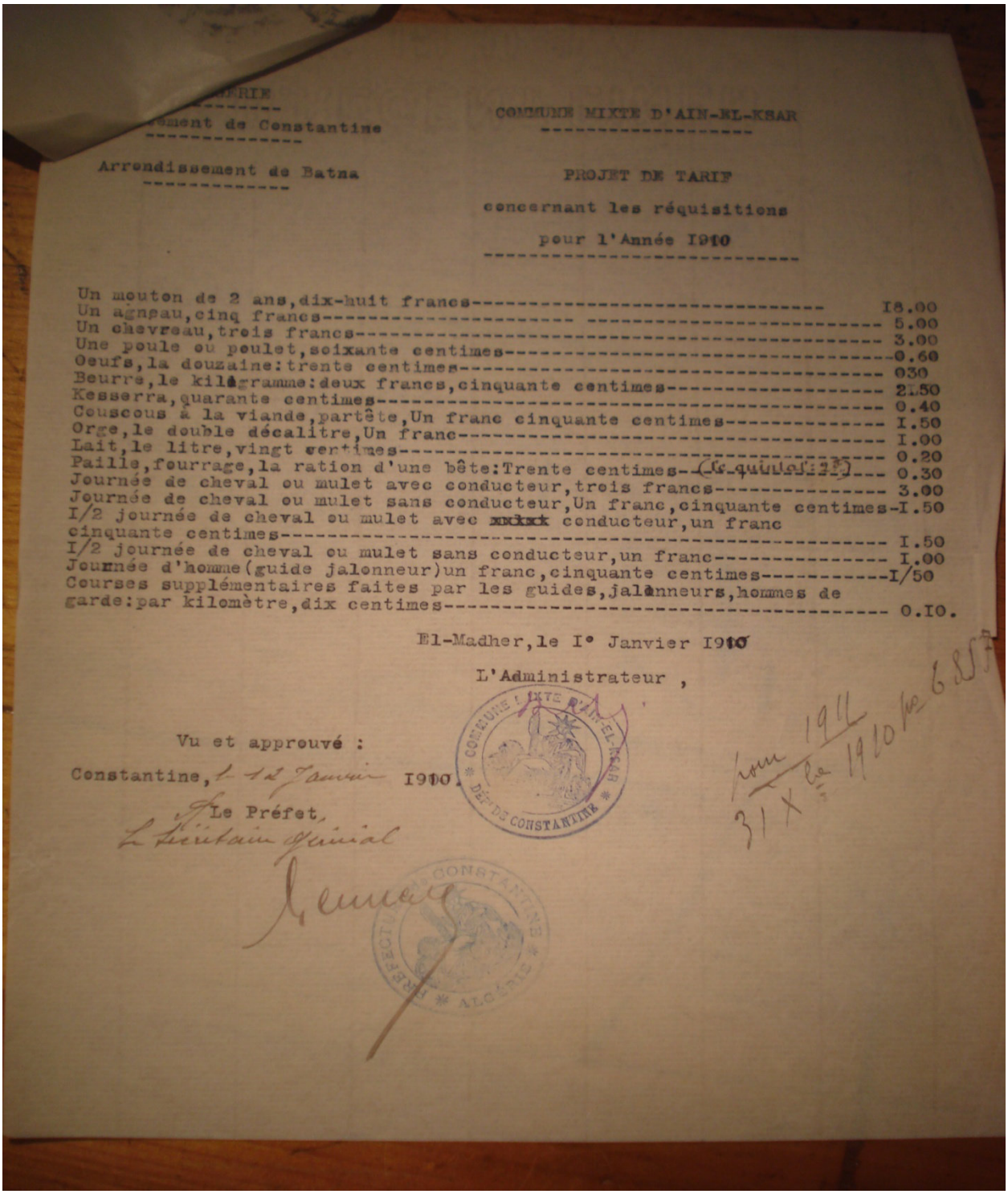

...ERIE
...ement de Constantine
Arrondissement de Batna

COMMUNE MIXTE D'AIN-EL-KSAR

PROJET DE TARIF

concernant les réquisitions

pour l'Année 1910

Un mouton de 2 ans,dix-huit francs	I8.00
Un agneau,cinq francs	5.00
Un chevreau,trois francs	3.00
Une poule ou poulet,soixante centimes	0.60
Oeufs,la douzaine:trente centimes	030
Beurre,le kilogramme:deux francs,cinquante centimes	2.50
Kesserra,quarante centimes	0.40
Couscous à la viande,partête,Un franc cinquante centimes	I.50
Orge,le double décalitre,Un franc	I.00
Lait,le litre,vingt centimes	0.20
Paille,fourrage,la ration d'une bête:Trente centimes- (quantité)	0.30
Journée de cheval ou mulet avec conducteur,trois francs	3.00
Journée de cheval ou mulet sans conducteur,Un franc,cinquante centimes	I.50
I/2 journée de cheval ou mulet avec xxxxx conducteur,un franc cinquante centimes	I.50
I/2 journée de cheval ou mulet sans conducteur,un franc	I.00
Journée d'homme(guide jalonneur)un franc,cinquante centimes	I/50
Courses supplémentaires faites par les guides,jalonneurs,hommes de garde:par kilomètre,dix centimes	0.IO.

El-Madher,le I° Janvier I910

L'Administrateur ,

Vu et approuvé :

Constantine, 1-12 Janvier I910.

Le Préfet,

Lieutenant Général

COMMUNE MIXTE D'AIN-EL-KSAR * DEPT DE CONSTANTINE *

PREFECTURE DE CONSTANTINE * ALGERIE *

Lu 1911
31 X le 1910 N° 6857

[1]– C.A.N.O.M 93201//29, **Op.Cit**.

الملحق رقم 38: رسالة أحمد بن عياش[1]

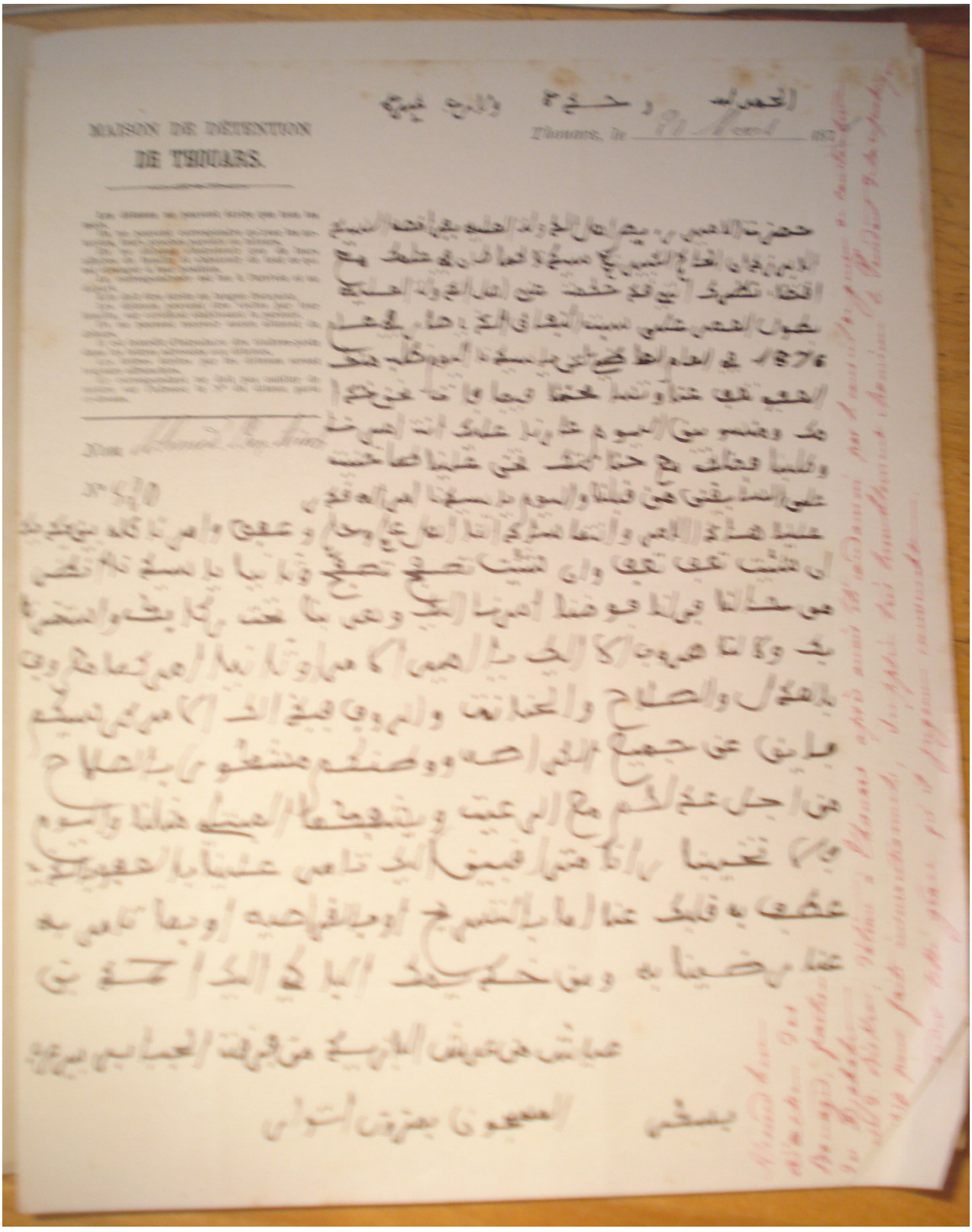
MAISON DE DÉTENTION
DE THOUARS.

Thouars, le

[1] –C.A.N.O.M 2H87, **Op.Cit.**

فهرس

الموضوعات

مقدمة	أ- ط
الفصل الأول: الأوضاع العامة لمنطقة الجنوب القسنطيني قبل 1871	10- 59
المبحث الأول:الجانب الجغرافي لمنطقة الجنوب القسنطيني	11- 20
المطلب الأول: الجانب التضاريسي	12- 15
المطلب الثاني: المناخ والمجاري المائية	15- 18
المطلب الثالث: الغطاء النباتي والحيواني	18- 20
المبحث الثاني: الدراسة البشرية و الإثنية	21- 35
المطلب الأول: قبائل منطقة تبـــسة	23- 24
المطلب الثاني: قبائل الأوراس الغربي	24- 28
المطلب الثالث: قبائل الأوراس الشرقي	28- 32
المطلب الرابع: جبل ششـــار وعلينـــاس	33- 33
المطلب الخـــامس: قبـــائل الزيبـــان	33- 35
المبحث الثالث: التوسع الفرنسي في المنطقة	36- 49
المطلب الأول:محاولات التوسع الفرنسي قبل 1844	36- 40
المطلب الثاني: التوسع الفرنسي بعد حملة الدوق دومال 1844	41- 49
المبحث الرابع: التنظيم الإداري للمنطقة قبل 1870	50- 59
المطلب الأول: التنظيمات قبل سقوط قسنطينة سنة 1837	50- 51
المطلب الثاني:التنظيمات الإدارية قبل اجتياح الأوراس وبسكرة سنة1844	51- 53
المطلب الثالث:المكاتب العربية 1844 وإعادة تنظيم المنطقة	53- 59
الفصل الثاني: أساليب التمشيط والإفراط في استعمال القوة العسكرية ضد الاعراش الثائرة	60- 117
المبحث الأول: في انتفاضة 1871 في جبال أولاد سلطـان وبلزمة والمناطق المجاورة لها	61- 74
المطلب الأول: اندلا ع الانتفاضة في المنطقة	62- 66
المطلب الثاني:القمع العسكري الفرنسي في الأوراس خلال سنة 1871	66- 72

المطلب الثالث: القمع الفرنسي في مناطق أخرى من الجنوب القسنطيني	73- 74
المبحث الثاني: في انتفاضـــة العـــامري 1876	75- 81
المطلب الأول: أسباب انتفاضة العامري	75- 77
المطلب الثاني: حصار الواحـــة واقتحـــامهـــا	78- 81
المبحث الثالث:في انتفاضة اللحالحة(جارالله) 1879بالأوراس الشرقي	82- 91
المطلب الأول: أسباب قيام الإنتفاضة	82- 84
المطلب الثاني: سير الانتفاضة وقمع الجيش الفرنسي	85- 91
المبحث الرابع: في انتفاضة الأوراس 1916	91-117
المطلب الأول: أسباب الإنتفـــاضة	92- 101
المطلب الثاني: قيـــام الانتفـاضة	101-106
المطلب الثالث: مواجهة القوات الفرنسية للمنتفضين	107-117
الفصل الثالث: قمع المؤسسات القضائية ضد سكان الجنوب القسنطيني	118-187
المبحث الأول: المؤسسات القضائية وبعض تنظيماتها	120-134
المطلب الأول: وضعية المحاكم الإسلامية في الجزائر المستعمرة	121-128
المطلب الثاني: نماذج من المحاكم الفرنسية في الجزائر	128-134
المبحث الثاني :هيئات وأدوات تنفيذ القوانين الردعية ضد الجزائريين المسلمين	135-157
المطلب الأول: قانون الأهالي (Code de l'Indigénat)	136-141
المطلب الثاني: نماذج عن الهيئات والشخصيات المكلفة بتطبيق قانون الاهالي	141-147
المطلب الثالث: بعض أدوات وأساليب تطبيق القوانين الردعية	147-157
المبحث الثالث: نماذج من القمع القضائي في الجنوب القسنطيني	158-187
المطلب الاول: نماذج خلال الفترة ما بين 1871- 1878	158-170
المطلب الثاني: نماذج خلال الفترة ما بين 1879-1917	170-187
الفصل الرابع: مظاهر القمع الإقتصادي في سياسة الإدارة الإستعمارية	188-258
المبحث الأول: القوانين العقارية وتنفيذها بالمنطقة	190-208

المطلب الأول: أهم المراسيـــم والقوانــين العقــارية	198-190
المطلب الثاني: نماذج من تطبيقات هذه القوانين بالمنطقة	208-199
المبحث الثاني: الحجز والمصادرة (Séquestre) في المنطقة	224-208
المطلب الأول: المصادرة عقب انتفاضتي 1871 و 1876	217-212
المطلب الثاني: نماذج من المصادرة في المنطقة من 1879 الى 1916	224-218
المبحث الثالث: نماذج من الضرائب والغرامات المفروضة على الأعراش بالمنطقة	243-224
المطلب الأول: بعض الضرائب المفروضة على السكان المسلمين(الأهالي)	232-226
المطلب الثاني: نماذج إحصائية من الغرامات المفروضة على سكان المنطقة	243-232
المبحث الرابع: نماذج من ممارسات مصلحة الغابات وإدارة البنوك في المنطقة	258-244
المطلب الأول: منظومة القوانين الغابية الزجرية وتطبيقاتها بالمنطقة	254-245
المطلب الثاني: إدارة البنوك والتأمين ودورهما في تفشي ظاهرة الربا	258-254
الفصل الخامس:نماذج عن شكاوي وعرائض سكان المنطقة المقدمة للإدارة الإستعمارية	311-259
المبحث الأول:عرائض سكان المنطقة على الأحكام القضائية و تشريعاتها	270-261
المطلب الأول: عرائض حول النظام العدلي	265-262
المطلب الثاني:عرائض السكان حول العقوبات القضائية ضدهم	270-265
المبحث الثاني:عرائض السكان على تطبيق القوانين العقارية و الغرامات	283-271
المطلب الأول:عرائض و شكاوي السكان حول القوانين العقارية	273-271
المطلب الثاني:احتجاجات السكان حول ترسيم الحدود والمصادرة والتعويض	280-274
المطلب الثالث: شكاوي السكان من الغرامات	283-280
المبحث الثالث:شكاوي سكان المنطقة من القياد والشيوخ وسطاء الإدارة الاستعمارية	296-283
المطلب الأول: معاناة السكان من جور القياد	293-284
المطلب الثاني: شكاوي السكان من استيلاء القياد على أراضيهم	296-294

المبحث الرابع: شكاوي السكان من المستوطنين و القوانين الإدارية	311-297
المطلب الأول: ممارسات المستوطنين و شكاوي السكان	303-297
المطلب الثاني: شكاوي السكان من القوانين الإدارية	311-304
الفصل السادس : نماذج من تأثيرات سياسة الإدارة الاستعمارية على سكان المنطقة	363-312
المبحث الأول: التأثيرات الاقتصادية على سكان المنطقة	325-313
المطلب الأول:تغير نمط الإنتاج والاستهلاك والتعاملات التجارية وتأثيرها على السكان	321-314
المطلب الثاني: انتشار المجاعات والأوبئة	325-322
المبحث الثاني:محاولات الإدارة الاستعمارية تحطيم البنى الاجتماعية والثقافية لسكان المنطقة	344-326
المطلب الأول: تفكيك القـــبيـلة	333-326
المطلب الثاني: تفكيك العائـلات	337-334
المطلب الثالث:محاولة تحطيم البنى الثقافية لسكان المنطقة	344-337
المبحث الثالث: تنامي حركة الهجرة نحو الخارج من سكان المنطقة	353-344
المطلب الأول: الهجرة نحو العالم الإسلامي	349-345
المطلب الثاني: الهجرة نحو فرنسا	353-349
المبحث الرابع: بروز اللصوصية والرافضين ضد مصالح الإدارة الاستعمارية	363-354
المطلب الأول:الرافضون في بلديات بلزمة وعين لقصر وعين التوتة وبريكة	357-355
المطلب الثاني: الرافضون في البلدية المختلطة الأوراس والأعراش المجاورة لها	363-358
خاتمة	370-364
الملاحق	424-371
قائمة المصادر والمراجع	447-425
فهرس الموضوعات	452-448